

أحمد بن عبد الله القاري

مجلد

الإحكام في تفسيره

دراسة وتحقيق:

د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان

د. محمد إبراهيم أحمد علي

الطبعة الثالثة

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م



مطبوعات
PUBLICATIONS

أحمد بن عبد الله القاري

مجلد

الأحكام الشرعية

دراسة وتحقيق

د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان
أستاذ مشارك بجامعة أم القرى

د. محمد إبراهيم أحمد علي
أستاذ مشارك بجامعة أم القرى

الطبعة الأولى
١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م



مطبوعات
PUBLICATIONS

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الناشر
تهامة

جسدة - المملكة العربية السعودية
ص.ب ٥٤٥٥ - هاتف ٦٤٤٤٤٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير واجبة

كأنه كان هذه الطبعة في الطبعة الأولى من «مجلة الاعطام الشريفة هذه» ، ولكننا نرجو المعذرة من كل من الدكتور عبد الوهاب ابراهيم البوسليان والدكتور محمد ابراهيم احمد على فقد صدرت تلك الطبعة دونها لأسباب خارجة عن إرادتنا ، ولذلك عندما سحفت الفرصة الآن لإعادة طبعها بادرنا إلى نشرها .

عندما رجعنا إلى مخطوطة الوالد احمد عبد الله القاري رحمه الله ، لإصلبه الموجودة لدينا والتي نشرت من قبله بغير صفحات في تلك الطبعة حيث تبين كثرة وتداخل الشروح والواشحات بها أدركنا مقدار الجهد الكبير الشاق والعمل المفضل الذي قام به الدكتور عبد الفاضل في سبيل قراءة ودراسة ومراجعة وتحقيق هذه «المجلة» وسر الثغرات بها وإخراجها بالصورة المختلفة التي ظهرت بها ، ولذلك انما قضينا وقتاً طويلاً مضجعه بأوقات راحتها والتزاماتها الأخرى الوظيفية والعائلية والاجتماعية في هذا السبيل ، ونحن وانفوقه انه ما قام به من عمل انما قصداً به خدمة العلم واضممه نصب الجهد استنفادة ذرى الاختصاص من هذا المنبع العلمي الاستفارة المرجوة ، ونحن لا نستطيع مما كتبنا انه نوفيها حقها من الشكر والعناية على هذا العمل العظيم والذي لولدها ، بعد فضل من الله ونوفيه ، ما ظهر إلى غير الوجود ، فلما منا كل شكر والتقدير ونسأل الله ان يجزينا خير الجزاء وان يوفقنا إلى مزيد من العطاء ، كما نرضى له بخص الشكر إليه العم الأخ عبد العزيز محمد القاري على كونه وسابقتها لمساعدته لإنجاز إخراج هذه «المجلة» . كما نغرب عنه شكرنا وتقديرنا الكبيرين لشركة تلامه ومسؤوليها على مجهودهم الكبير لمناقض وإخراجها بهذا الشكل الأسبق وتوزيعها على نظام المملكة ، ولقد هذا المستقر أو غير على «تلامه» الشركة الزائرة في ميدان المطبوعات والنشر والتوزيع .

والله نسأل التوفيق للجميع انه سميع مجيب ، كما نسأله تعالى ان يعين هذه «المجلة» النفع وان يتفقد والدنا احمد عبد الله القاري بواسع رحمته ورضوانه .

عبد الله احمد عبد الله القاري

هـ ١٤١٧/٤/١٠

عبد المحي احمد القاري

الرقعة ١٩٩٦/٨/٢٤

محتويات المجلة

الموضوع

٢١	تصدير
٢٣	مصادر المجلة والرموز المستعملة
٢٥	الدراسة :
٢٧	مجلة الأحكام في الفقه الإسلامي
٢٩	مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل
	مقارنة بين مجلة الأحكام العدلية العثمانية ومجلة الأحكام الشرعية على مذهب
٣١	الإمام أحمد بن حنبل
٤٠	وصف النسخة المخطوطة
٤٨	منهج التحقيق
٥٢	تقوم المجلة
٥٥	الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية بمكة المكرمة في عصر المؤلف
٥٧	الحركة العلمية بمكة المكرمة
٦٠	المدرسة الصولتية ودورها العلمي
٦٢	آل القاري
٦٤	مؤلف المجلة : القاضي أحمد بن عبد الله القاري
٦٨	القاضي حامد بن عبد الله القاري
٧١	الشيخ محمود بن عبد الله القاري
٧٧	المقدمة - القواعد الفقهية
١٠٥	الكتاب الأول في : البيوع وفيه مقدمة وخمسة أبواب
١٠٧	المقدمة : في تعريف المصطلحات الفقهية
١١٧	الباب الأول : في عقد البيع وأحكامه وفيه خمسة فصول

١١٧	الفصل الأول : في ركن البيع وصفته
١٢١	الفصل الثاني : في شروط البيع بالنسبة للعاقد
١٢٣	الفصل الثالث : في موانع البيع
١٢٥	الفصل الرابع : في البيع بالشرط
١٢٩	الفصل الخامس : في الفسخ والإقالة وأحكامهما
١٣١	الباب الثاني : فيما يتعلق بالبيع من الأحكام وفيه تسعة فصول :
١٣١	الفصل الأول : في شروط المبيع
١٣٥	الفصل الثاني : في ما يصح بيعه وما لا يصح
١٣٩	الفصل الثالث : في ما يدخل تبعاً للمبيع وما لا يدخل
١٤٣	الفصل الرابع : في المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع
١٤٧	الفصل الخامس : في تلف المبيع وإتلافه
١٤٩	الفصل السادس : في التصرف في المبيع
١٥١	الفصل السابع : في قبض المبيع وحبسه
١٥٥	الفصل الثامن : في مؤنة القبض والتسليم ومكانه
١٥٧	الفصل التاسع : في ضمان المبيع والمقبوض على وجه السوم
١٥٩	الباب الثالث : فيما يتعلق بالثمن وفيه ثلاثة فصول :
١٥٩	الفصل الأول : في شروط الثمن وأحكامه
١٦١	الفصل الثاني : في البيع بالنسيئة والتأجيل
١٦٣	الفصل الثالث : في الزيادة والخط في الثمن والمبيع والأجل
١٦٥	الباب الرابع : في الخيارات وفيه عشرة فصول
١٦٥	الفصل الأول : في خيار المجلس
١٦٩	الفصل الثاني : في خيار الشرط
١٧٣	الفصل الثالث : في خيار الغبن
١٧٥	الفصل الرابع : في خيار التدليس
١٧٧	الفصل الخامس : في خيار العيب
١٨٣	الفصل السادس : في الخيار بتخير الثمن
١٨٥	الفصل السابع : في خيار الاختلاف في الثمن
١٨٦	الفصل الثامن : في خيار الخلف في صفة المبيع
١٨٧	الفصل التاسع : في خيار فوات الشروط

١٨٩ الفصل العاشر: في خيار تعذر تحصيل الثمن أو المبيع
١٩١ الباب الخامس : في أنواع البيوع وفيه أربعة فصول :
١٩١ الفصل الأول : في بيع الصرف
١٩٥ الفصل الثاني : في بيع السلم
١٩٧ الفصل الثالث : في البيع بتخيير الثمن
١٩٩ الفصل الرابع : في البيوع الباطلة
٢٠٣ الكتاب الثاني : في الإجازات وفيه مقدمة وستة أبواب
٢٠٥ المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٢٠٧ الباب الأول : فيما يتعلق بعقد الإجارة وفيه خمسة فصول
٢٠٧ الفصل الأول : في ركن الإجارة وصيغتها
٢٠٩ الفصل الثاني : أنواع الإجارة
٢١١ الفصل الثالث : في الشروط في الإجارة
٢١٣ الفصل الرابع : في فسخ الإجارة وانفساخها
٢١٧ الفصل الخامس : فيما يتعلق بمدة الإجارة
٢١٩ الباب الثاني : فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام وفيه ثلاثة فصول
٢١٩ الفصل الأول : في شروطها
٢٢١ الفصل الثاني : في واجباتها
٢٢٥ الفصل الثالث : في تصرف العاقدين وحقوقهما في المأجور
٢٢٩ الباب الثالث : فيما يتعلق بالمأجور من الأحكام وفيه ستة فصول
٢٢٩ الفصل الأول : في المنفعة المقصودة وشروطها
٢٣١ الفصل الثاني : فيما تصح إجارته وما لا تصح
٢٣٣ الفصل الثالث : في إجارة الآدمي
٢٣٧ الفصل الرابع : في إجارة العقار
٢٤١ الفصل الخامس : في إجارة الحيوانات
٢٤٣ الفصل السادس : في إجارة العروض
٢٤٥ الباب الرابع : فيما يتعلق بالأجرة من الأحكام وفيه فصلان
٢٤٥ الفصل الأول : في شرائط الأجرة
٢٤٩ الفصل الثاني : فيما تجب به الأجرة وما تستقر به في الذمة
٢٥٣ الباب الخامس : الخيار في الإجارة وفيه ثلاثة فصول

٢٥٣	الفصل الأول : في خيار الشرط
٢٥٥	الفصل الثاني : في خيار العيب
٢٥٧	الفصل الثالث : في خيارات متنوعة
٢٥٩	الباب السادس : في الضمان وفيه ثلاثة فصول
٢٥٩	الفصل الأول : في ضمان المنافع
٢٦١	الفصل الثاني : في ضمان الأجير
٢٦٥	الفصل الثالث : في ضمان المستأجر
٢٦٧	الكتاب الثالث : في القرض وفيه مقدمة وبابان
٢٦٨	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٢٦٩	الباب الأول : في عقد القرض وفيه فصلان
٢٦٩	الفصل الأول : في ركن القرض وشروطه
٢٧١	الفصل الثاني : في الشروط في القرض
٢٧٣	الباب الثاني : فيما يتعلق بقضاء القرض من الأحكام
٢٧٥	الكتاب الرابع : في الوقف وفيه ثلاثة أبواب
٢٧٧	الباب الأول : وفيه فصلان
٢٧٧	الفصل الأول : أركان الوقف وشروطه
٢٨١	الفصل الثاني : اشتراطات الواقف وكتابه
٢٨٤	الباب الثاني : وفيه ثلاثة فصول
٢٨٤	الفصل الأول : في التصرف في الوقف
٢٨٥	الفصل الثاني : ناظر الوقف وصلاحياته
٢٨٧	الفصل الثالث : حقوق الناظر
٢٩١	الباب الثالث : وفيه فصلان
٢٩١	الفصل الأول : مبطلات الوقف
٢٩٣	الفصل الثاني : الدعوى في الوقف
٢٩٥	الباب الرابع : في الموقوف عليه
٢٩٩	الكتاب الخامس : في الهبة وفيه مقدمة وثلاثة أبواب
٣٠١	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٣٠٣	الباب الأول : في عقد الهبة وفيه ثلاثة فصول
٣٠٣	الفصل الأول : فيما تنعقد به الهبة

٣٠٥	الفصل الثاني : في شروط صحة الهبة
٣٠٧	الفصل الثالث : في الشروط في الهبة
	الباب الثاني : فيما يتعلق بالموهوب من الأحكام
٣٠٩	وفيه ثلاثة فصول
٣٠٩	الفصل الأول : فيما يصح هبة وما لا يصح
٣١١	الفصل الثاني : في الرفود ونحوها
٣١٣	الفصل الثالث : في قبض الموهوب وشروطه
	الباب الثالث : فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام
٣١٥	وفيه ثلاثة فصول
٣١٥	الفصل الأول : في تملك الأب مال ولده وتصرفه فيه
٣١٧	الفصل الثاني : في هبة المريض
٣٢١	الفصل الثالث : في الرجوع في الهبة وموانعها
٣٢٣	الكتاب السادس : الرهن وفيه مقدمة وثلاثة أبواب
٣٢٤	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٣٢٥	الباب الأول : فيما يتعلق بعقد الرهن من الأحكام وفيه أربعة فصول
٣٢٥	الفصل الأول : في ركنه
٣٢٧	الفصل الثاني : في شروط صحة الرهن والحقوق التي يصح الرهن بها
٣٣٠	الفصل الثالث : في الشروط في الرهن
٣٣١	الفصل الرابع : في بطلان الرهن وانفكاك المرهون
٣٣٣	الباب الثاني : فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام وفيه خمسة فصول
٣٣٣	الفصل الأول : في واجبات المرتهن وحقوقه
٣٣٥	الفصل الثاني : في واجبات الرهن وحقوقه
٣٣٧	الفصل الثالث : في تصرفات المتراهنين في الرهن
٣٣٩	الفصل الرابع : في قبض المرتهن وشروطه
٣٤١	الفصل الخامس : في أحكام العدل
٣٤٣	الباب الثالث : فيما يتعلق بالمرهون من الأحكام وفيه ستة فصول
٣٤٣	الفصل الأول : في تلف المرهون وضمانه
٣٤٥	الفصل الثاني : في ما يصح رهنه وما لا يصح
٣٤٧	الفصل الثالث : في الرهن المستعار أو المؤجر

٣٤٩	الفصل الرابع : في مؤونة الرهن ومصاريفه
٣٥٠	الفصل الخامس : في نماء الرهن وتوابعه
٣٥١	الفصل السادس : في جناية الرهن والجناية عليه
٣٥٣	الكتاب السابع : في الضمان والكفالة وفيه مقدمة وبابان
٣٥٤	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٣٥٥	الباب الأول : في الضمان وفيه ستة فصول
٣٥٥	الفصل الأول : في عقد الضمان وصيغته
٣٥٧	الفصل الثاني : في شروط صحة الضمان
٣٥٩	الفصل الثالث : فيما يصح ضمانه من حقوق وما لا يصح
٣٦٢	الفصل الرابع : في واجبات الضامن وحقوقه
٣٦٣	الفصل الخامس : فيما يبرأ به الضامن وضامنه
٣٦٥	الفصل السادس : في أحكام الضمان
٣٦٧	الباب الثاني : في الكفالة وفيه ثلاثة فصول
٣٦٧	الفصل الأول : في عقد الكفالة وشروطه وما يصح منها وما لا يصح
٣٦٩	الفصل الثاني : فيما يبرأ به الكفيل
٣٧١	الفصل الثالث : في أحكام الكفالة
٣٧٣	الكتاب الثامن : في الخوالة وفيه مقدمة وبابان
٣٧٤	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٣٧٥	الباب الأول : وفيه فصلان
٣٧٥	الفصل الأول : في عقد الخوالة وصيغتها
٣٧٧	الفصل الثاني : في شروط صحة الخوالة
٣٧٩	الباب الثاني : في أحكام الخوالة
٣٨١	الكتاب التاسع : في الوكالة وفيه مقدمة وبابان
٣٨٢	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٣٨٣	الباب الأول : فيما يتعلق بعقد الوكالة من الأحكام وفيه خمسة فصول
٣٨٣	الفصل الأول : في صيغة الوكالة
٣٨٥	الفصل الثاني : في شروط صحة الوكالة وما تصح فيه وما لا تصح
٣٨٧	الفصل الثالث : في الشروط في الوكالة
٣٨٩	الفصل الرابع : في بطلان الوكالة وفسخها
٣٩١	الفصل الخامس : في حقوق العقد الذي باشره الوكيل
٣٩٣	الباب الثاني : فيما يتعلق بالوكيل من الأحكام وفيه أربعة فصول

٣٩٣	الفصل الأول : في توكيل الوكيل وتعدد الوكلاء
٣٩٥	الفصل الثاني : في الوكيل بالبيع والشراء
٣٩٩	الفصل الثالث : في الوكيل في الخصومة والقبض وغيرهما
٤٠١	الفصل الرابع : أمانة الوكيل وضمانه
٤٠٣	الكتاب العاشر : في العارية وفيه مقدمة وبابان
٤٠٤	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٤٠٥	الباب الأول : فيما يتعلق بعقد الإعارة من الأحكام وفيه أربعة فصول
٤٠٥	الفصل الأول : فيما يتعلق به الإعارة
٤٠٦	الفصل الثاني : في شرائط صحة الإعارة
٤٠٧	الفصل الثالث : في الشروط في الإعارة
٤٠٨	الفصل الرابع : في الرجوع في العارية
٤٠٩	الباب الثاني : فيما يتعلق بالعارية من الأحكام وفيه ثلاثة فصول
٤٠٩	الفصل الأول : في مؤنة العارية وردها
٤١١	الفصل الثاني : في ضمان العارية
٤١٢	الفصل الثالث : في أحكام الغرس والبناء في الأرض المعارة
٤١٣	الكتاب الحادي عشر : في الوديعة وفيه مقدمة وثلاثة أبواب
٤١٤	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٤١٥	الباب الأول : فيما يتعلق بعقد الإيداع من الأحكام وفيه فصلان
٤١٥	الفصل الأول : في أركانها وشروطها
٤١٧	الفصل الثاني : في فسخ العقد وبطلانه
٤١٩	الباب الثاني : فيما يتعلق بالوديعة من الأحكام وفيه فصلان
٤١٩	الفصل الأول : في نفقة الوديعة ومؤنتها
٤٢١	الفصل الثاني : في رد الوديعة ومؤنته
٤٢٣	الباب الثالث : فيما يتعلق بالوديعة من الأحكام وفيه فصلان
٤٢٣	الفصل الأول : في واجبات الوديعة وحقوقه
٤٢٣	الفصل الثاني : في أمانة الوديعة وضمانه
٤٢٩	الكتاب الثاني عشر : في الغصب وفيه مقدمة وبابان
٤٣٠	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٤٣١	الباب الأول : فيما يتعلق بالغصب من الأحكام وفيه ستة فصول

٤٣١	الفصل الأول : فيما يتعلق برد المصوب من الأحكام
٤٣٣	الفصل الثاني : في ضمان الغاصب
٤٣٥	الفصل الثالث : في تصرفات الغاصب وعمله في المصوب
٤٣٧	الفصل الرابع : في غصب العقار
٤٣٩	الفصل الخامس : في جنابة المصوب والجنابة عليه
٤٤١	الفصل السادس : في حكم من انتقل إليه المصوب
٤٤٣	الباب الثاني : في الإتلاف وفيه خمسة فصول
٤٤٣	الفصل الأول : في الإتلاف مباشرة
٤٤٥	الفصل الثاني : في الإتلاف تسبياً
٤٤٧	الفصل الثالث : فيما يحدث في الطريق العام ونحوه
٤٥٠	الفصل الرابع : في جنابة الحيوان وإتلافه
٤٥٢	الفصل الخامس : في أحكام الإصطدام
٤٥٣	الكتاب الثالث عشر : في الحجر والإكراه وفيه مقدمة وثلاثة أبواب
٤٥٤	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٤٥٥	الباب الأول : في الحجر لحظ المحجور عليه وفيه ثلاثة فصول
٤٥٥	الفصل الأول : في نفس المحجور عليه وتصرفاته وما يتعلق به من الأحكام
٤٥٨	الفصل الثاني : في ولي المحجور عليه لحظ نفسه وما يتعلق به من الأحكام
٤٦١	الفصل الثالث : في الإذن وفك الحجر
٤٦٣	الباب الثاني : في المحجور عليه لحظ غيره وفيه فصلان
٤٦٣	الفصل الأول : في المدين وأحكامه
٤٦٥	الفصل الثاني : في المفلس وأحكامه
٤٧١	الباب الثالث : في الإكراه
٤٧٣	الكتاب الرابع عشر : في الشفعة وفيه مقدمة وبابان
٤٧٤	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٤٧٥	الباب الأول : في الشفعة وأحكامها وفيه أربعة فصول
٤٧٥	الفصل الأول : في طلب الشفعة وصفته
٤٧٧	الفصل الثاني : في شرائط الشفعة
٤٧٩	الفصل الثالث : فيما يسقط الشفعة وما لا يسقطها
٤٨٢	الفصل الرابع : في أحكام عامة

٤٨٧	الباب الثاني : فيما يتعلق بالشفيع والعاقدين من الأحكام وفيه أربعة فصول
٤٨٧	الفصل الأول : في تعدد الشفعاء وتعدد العقود
٤٨٩	الفصل الثاني : في تصرفات الشفيع
٤٩٠	الفصل الثالث : في تصرفات المشفوع منه
٤٩٢	الفصل الرابع : اختلاف الشفيع والمشفوع منه
٤٩٣	الكتاب الخامس عشر : في الصلح والإبراء وأحكام الجوار وفيه مقدمة وثلاثة أبواب
٤٩٤	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٤٩٥	الباب الأول : في الصلح وفيه أربعة فصول
٤٩٥	الفصل الأول : في الصلح عن إقرار
٤٩٧	الفصل الثاني : في الصلح عن إنكار
٤٩٩	الفصل الثالث : في الصلح عن ما ليس بمال
٥٠١	الفصل الرابع : في أحكام عامة
٥٠٣	الباب الثاني : في الإبراء وأحكامه
٥٠٥	الباب الثالث : في أحكام الجوار وفيه فصلان
٥٠٥	الفصل الأول : في أحكام ما هو مشترك بين الجيران
٥٠٧	الفصل الثاني : في أحكام ما ليس بمشترك بين الجيران
٥١١	الكتاب السادس عشر : في الإقرار وفيه مقدمة وبابان
٥١٢	المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٥١٣	الباب الأول : في صيغ الإقرار وأحوالها وفيه أربعة فصول :
٥١٣	الفصل الأول : فيما يحصل الإقرار
٥١٥	الفصل الثاني : تعليق الإقرار
٥١٦	الفصل الثالث : في وصل الإقرار بما يغيره
٥١٨	الفصل الرابع : في الإقرار بالمجهول والمجهول
٥٢١	الباب الثاني : في الإقرار وأحكامه وفيه خمسة فصول
٥٢١	الفصل الأول : في شرائط الإقرار
٥٢٣	الفصل الثاني : في إقرار المريض وأحكامه
٥٢٥	الفصل الثالث : في إقرار الرقيق والإقرار عليه أوله
٥٢٧	الفصل الرابع : في الإقرار بالنسب
٥٣٠	الفصل الخامس : في أحكام عامة

٥٣٥	الكتاب السابع عشر: في الشركة وفيه مقدمة وثلاثة أبواب
٥٣٦	المقدمة: في المصطلحات الفقهية
٥٣٩	الباب الأول: في شركة الملك وفيه أربعة فصول
٥٣٩	الفصل الأول: في صفة هذه الشركة وأسبابها
٥٤١	الفصل الثاني: في تصرفات الشركاء، شركة ملك
٥٤٢	الفصل الثالث: في الدين المشترك وأحكامه
٥٤٤	الفصل الرابع: في أحكام عامة
٥٤٧	الباب الثاني: في شركة العقد وفيه سبعة فصول
٥٤٧	الفصل الأول: في شرائط عامة لشركات العقد
٥٤٩	الفصل الثاني: في أحكام عامة لشركات العقد
٥٥٤	الفصل الثالث: في صفة شركة العنان وشرائعها وأحكامها
٥٥٥	الفصل الرابع: في شركة المضاربة
٥٦٠	الفصل الخامس: في شركة الوجوه
٥٦١	الفصل السادس: في شركة الأبدان
٥٦٣	الفصل السابع: في شركة المفاوضة
٥٦٥	الباب الثالث: في القسمة وفيه ثلاثة فصول
٥٦٥	الفصل الأول: في قسمة التراضي وما تجري فيه
٥٦٨	الفصل الثاني: في قسمة الإيجاب وما تجري فيه
٥٧٠	الفصل الثالث: في أحكام عامة
٥٧٥	الكتاب الثامن عشر: في المساقاة والمزارة والمناسبة وفيه مقدمة وبابان
٥٧٦	المقدمة: في المصطلحات الفقهية
٥٧٧	الباب الأول: في المساقاة وفيه فصلان
٥٧٧	الفصل الأول: في شروط المساقاة وأحكامها
٥٨١	الفصل الثاني: فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام
٥٨٥	الباب الثاني: في المزارة والمغارة وفيه ثلاثة فصول
٥٨٥	الفصل الأول: في المزارة وأحكامها
٥٨٧	الفصل الثاني: فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام
٥٨٨	الفصل الثالث: في أحكام تخرج على المساقاة والمزارة
٥٨٩	الكتاب التاسع عشر: في الفضاء وفيه مقدمة وبابان

٥٩٠ المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٥٩١ الباب الأول : في القضاء وما يتعلق به وفيه أربعة فصول
٥٩١ الفصل الأول : فيما هو حكمه وما ليس بحكم
٥٩٣ الفصل الثاني : في طريق الحكم
٥٩٧ الفصل الثالث : في الحكم للغائب وعليه
٥٩٩ الفصل الرابع : في أحكام عامة
٦٠١ الباب الثاني : في القاضي ووظائفه وفيه أربعة فصول
٦٠١ الفصل الأول : في شروط القاضي
٦٠٢ الفصل الثاني : في آداب القاضي
٦٠٤ الفصل الثالث : في وظائف القاضي وصلاحياته
٦٠٧ الفصل الرابع : في التحكيم والمحكم
٦٠٩ الكتاب العشرون : في الدعوى وفيه مقدمة وبابان
٦١٠ المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٦١١ الباب الأول : فيما يتعلق بالدعوى من الأحكام وفيه فصلان
٦١١ الفصل الأول : في شروط صحة الدعوى
٦١٥ الفصل الثاني : في التناقض وأحكامه
٦١٧ الباب الثاني : في الخصم وجوابه وفيه ثلاثة فصول
٦١٧ الفصل الأول : في من يكون خصماً ومن لا يكون
٦١٩ الفصل الثاني : في جواب المدعى عليه
٦٢١ الفصل الثالث : في الدفع
٦٢٣ الكتاب الحادي والعشرون : في البيئات والتحليف وفيه مقدمة وثلاثة أبواب
٦٢٤ المقدمة : في المصطلحات الفقهية
٦٢٥ الباب الأول : فيما يتعلق بالشهادة من الأحكام وفيه أحد عشر فصلاً
٦٢٥ الفصل الأول : في نصاب الشهادة
٦٢٧ الفصل الثاني : في ما يشترط في الشاهد
٦٢٩ الفصل الثالث : في موانع الشهادة
٦٣١ الفصل الرابع : في شرائط صحة الشهادة
٦٣٣ الفصل الخامس : في موافقة الشهادة للدعوى ومخالفتها لها
٦٣٤ الفصل السادس : في اختلاف الشاهدين

٦٣٦	الفصل السابع : في تزكية الشهود وجرحهم
٦٣٩	الفصل الثامن : في الشهادة على الشهادة
٦٤١	الفصل التاسع : في الرجوع عن الشهادة
٦٤٣	الفصل العاشر : في أحكام عامة
٦٤٦	الفصل الحادي عشر : في ترجيح البيّنات
		الباب الثاني : في الحجج الخطية والعمل بالظاهر والقرعة وفيمن القول قوله وفيه أربعة فصول
٦٥١	
٦٥١	الفصل الأول : في الحجج الخطية
٦٥٣	الفصل الثاني : في تحكيم الظاهر
٦٥٧	الفصل الثالث : في القرعة
٦٥٩	الفصل الرابع : فيمن القول قوله
٦٦٧	الباب الثالث : في الحلف والنكول وفيه أربعة فصول
٦٦٧	الفصل الأول : في ما يحلف فيه المدعي عليه وما لا يحلف فيه
٦٧١	الفصل الثاني : في يمين المدعي
٦٧٣	الفصل الثالث : في صفة اليمين
٦٧٥	الفصل الرابع : في التحالف

تَصْدِير

الحمد لله على توفيقه وامتنانه والصلاة والسلام على سيدنا محمد خيرته من أنبيائه وبعد .
فمن توفيق الله وعنايته بالشرعة الإسلامية التي تكفل بحفظها أن هيا الأسباب لحفظ تراثها
مهما تباعد به الزمن .

وان هذا الكتاب (مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل) رضي الله عنه من
تأليف القاضي أحمد بن عبد الله القاري قد مضى على تأليفه ما يقارب نصف قرن وهو في مسوداته
الأولى . ورغم ما يمثله هذا الكتاب من تطور علمي فقهي جدير بالاهتمام ، إلا أن العناية لم تتوجه
إليه بالدراسة والتحرير والإخراج رغم معرفة الوسط العلمي وفي مكة المكرمة خاصة عنه ووجود
بعض أجزاء منه لدى بعض القضاة والمثقفين .

ولقد ساقطنا عناية المولى عز وجل للسعي على الحصول عليه فعرضنا الفكرة على ابن أخي المؤلف
الأستاذ الفاضل عبد العزيز بن محمود القاري ، وان هدفنا إخراج هذا الكتاب الفقهي المهم لأنه
يمثل جزءاً من تراثنا العلمي في العصر الحاضر ، وهو أمانة في عنق مفكري هذا الجيل . فرحب
بالفكرة ومكثنا من الحصول على النسخة الوحيدة الموجودة في مكتبة عمه العلامة الفاضل الشيخ
حامد بن عبد الله القاري رحمه الله .

وقد أقدمنا على تحقيق الكتاب وإخراجه مستعينين بالله جل وجلا مع علمنا بالصعوبات التي
سنلاقيها ، والزمن الذي سيقطعه هذا العمل منا رغم الالتزامات العلمية الجامعية والوظيفية
والاجتماعية ، شعوراً بالمسؤولية العلمية والإسلامية نحو تراث أمتنا ، فأمدنا الله بعونه وتم إنجازه
بفضله وتوفيقه .

واننا إذ نحمد الله عز وجل على هذا التوفيق فنقدم هذا الكتاب النفيس إلى العلماء
والقضاة وطلاب العلم والمعرفة في المملكة العربية السعودية خاصة والعالم الإسلامي عامة راجين
أن يكون مساهمة مخلصه في تطوير هذا المجال العلمي .

والله من وراء القصد .

مصادر المجلة والرموز المستعملة

المصدر

الرمز

- ١ - المفننى : المفننى : تأليف موفق الدين أبى محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمود ابن قدامة . الطبعة الأولى ، مصر : مطبعة المنار عام ١٣٤٨ هـ .
تنبيه : قام بتصوير هذه الطبعة كل من المكتبة السلفية ومكتبة المؤيد وهي الموجودة بالأسواق .
- ٢ - الشرح الكبير : الشرح الكبير : تأليف شمس الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن أبى عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسى ، بهامش كتاب المفننى .
الطبعة الأولى ، مصر : مطبعة المنار سنة ١٣٤٨ هـ .
- ٣ - الفروع : كتاب الفروع : تأليف شمس الدين أبى عبد الله محمد بن مفلح الطبعة الثانية : ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٤ - ش الأولى : شرح منتهى الإرادات : تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، طبعة المطبعة العامرة الشرقية سنة ١٣١٩ هـ (بهامش كشف القناع) .
- ٥ - ش الجديدة : شرح منتهى الإرادات : تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي .
الناشر المكتبة السلفية لصاحبها محمد عبد المحسن الكتبي . المدينة المنورة (تصوير) .
- ٦ - ك الأولى : كشف القناع عن متن الإقناع : تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، طبعة المطبعة العامرة الشرقية سنة ١٣١٩ هـ .
- ٧ - ك الجديدة : كشف القناع عن متن الإقناع : تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، مراجعة وتعليق الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال ، نشر مكتبة النصر الحديثة لصاحبها عبد الله ومحمد الصالح الراشد . الرياض .
- ٨ - القواعد : القواعد : تأليف الحافظ أبى الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، الطبعة الأولى سنة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م . نشر مكتبة الخانجي بمصر .
- ٩ - انظر : للمواد الاستفادة استنباطاً من مجموع نصوص واردة في المراجع المنوه عنها .



مجلة الأحكام في الفقه الإسلامي

المجلة في اللغة تعني الصحيفة فيها الحكمة كما تطلق على كل كتاب (١). وفي مجال المقارنة بين مسميات الرسالة والمجلة ذكر حاجي خليفة بأن: «الرسالة هي المجلة المشتملة على قليل من المسائل التي تكون من نوع. والمجلة: هي الصحيفة التي يكون فيها الحكم». (٢)

ومجلة الأحكام عنوان حديث الاستعمال بالنسبة لكتب ومدونات الفقه الإسلامي، يعود تاريخاً إلى السادس والعشرين من شعبان عام ١٢٩٣ هـ عندما أصدرت الخلافة العثمانية كتاباً مشتملاً على المعاملات الفقهية ومسائل الدعاوي وأحكام القضاء، معنوناً بـ «مجلة الأحكام العدلية». وهي عمل رائد في أسلوبه وطريقة تنظيمه بالنسبة للفقه الإسلامي. إذ أن التأليف الفقهي جرى عادة على أسلوب التحليل والاسترسال، بينما نظام التأليف في المجلة يتخذ من كل مسألة شرعية مادة مستقلة في أسلوب واضح مبسط دون تداخل أو غموض، مع التقديم لكل موضوع فقهي بتفسير لمصطلحاته. وقد دون المؤلفون في مقدمتها أهم قواعد الفقه الإسلامي التي بنيت عليها الأحكام فجاءت في مائة قاعدة، وقد أسست موضوعاتها وبنيت أحكامها على المذهب الحنفي وفي دائرة فقهائه وأئمنه.

كانت الظروف والأحوال الاجتماعية والسياسية في الخلافة العثمانية هي الأسباب المباشرة لتدوين مسائل الفقه الإسلامي على هذا النمط الجديد، وذلك عندما بدأ احتكاك البلاد الإسلامية بالأمم الغربية يقوى ويتضاعف، وصحب هذا نشاط تجاري أدى إلى تبني الدولة العثمانية قوانين جديدة مستوردة من الغرب، وإصدار قوانين أخرى عرفت باسم التنظيمات شملت مجالات قانونية متعددة كنظام البحرية وقانون العقوبات، أدى هذا الاتجاه أخيراً إلى ضرورة تأسيس محكمة تجارية خاصة للنظر في النزاع بين التجار المحليين والأوربيين، ثم تلا ذلك إنشاء محاكم مدنية بأمر سلطاني عام ١٨٧١ م. وكان أعضاء مجالس الحقوق لا اطلاع لهم على مسائل علم الفقه الإسلامي، كما أنه لم يكن بإمكان أعضاء المحاكم التجارية مراجعة الأحكام في الكتب الفقهية والتي لم يجز التنويه

(١) القاموس المحيط، مادة جل.

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون، الطبعة الثالثة (طهران، المطبعة الإسلامية، ١٣٧٨ هـ - ١٩٤٧ م) ج ١، ص ٨٤٠.

عنها في قانون التجارة واستخراج المسائل من كتب الفقه الإسلامي يحتاج إلى مهارة وممارسة علمية وملكة فقهية كافية.

ولما أحس المسؤولون في الخلافة بتضخم المشكلة، وصعوبة الوضع لجأوا إلى تكوين هيئة لوضع مجلة الأحكام العدلية، وقد نوهت الهيئة في تقريرها إلى ذكر تلك الملابسات والمشاكل التي فرضت التقنين للشريعة الإسلامية، ثم عقت على ذلك بقولها:

«بناء على ذلك لم يزل الأمل معلقاً بتأليف كتاب في المعاملات الفقهية يكون مضبوطاً سهل المأخذ، عارياً من الاختلافات، حاوياً للأقوال المختارة، سهل المطالعة على كل أحد، لأنه إذا وجد كتاب على هذا الشكل حصل منه فائدة عظيمة عامة لكل نواب الشرع، ومن أعضاء المحاكم النظامية، والمأمورين بالإدارة، فيحصل لهم بمطالعة انتساب إلى الشرع، ولدى الإيجاب تصير لهم ملكة بحسب الوسع يقتدرون بها على التوفيق ما بين الدعاوي والشرع الشريف، فيصير هذا الكتاب معتبراً، مرعياً الإجراء في المحاكم الشرعية مغنياً عن وضع قانون الدعاوي والحقوق التي ترى في المحاكم النظامية، ولقد أحيل على عهدتنا مع ضعفنا وعجزنا إتمام هذا المشروع الجميل، والأثر الخيري السديد، لتحصل به الكفاية في تطبيق المعاملات الجارية على القواعد الفقهية على حسب احتياجات العصر. بموجب الإرادة العلية اجتمعنا في دائرة ديوان الأحكام، وبادرنا إلى ترتيب مجلة مؤلفة من المسائل والأمور الكثيرة الوقوع اللازمة جداً من قسم المعاملات الفقهية مجموعة من أقوال السادة الحنفية الموثوق بها، وقسمت إلى كتب متعددة وسميت «بالأحكام العدلية». (١) وكانت هذه خطوة أولى رائدة في تحرر الفقه الإسلامي من تدوينه التقليدي، وعباراته الغامضة إلى صياغته صياغة فنية واضحة ومعدة.

ثم تتابعت جهود بعض الفقهاء المسلمين المعجبين بهذه الطريقة فألّفوا على منوالها. ففي مصر مثلاً ظهر كتاب (مرشد الحيران في معرفة أحوال الإنسان) في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان من تأليف محمد قدري باشا مرتباً في مواد قانونية، وقد قررت وزارة المعارف العمومية تدريسه في مدارسها بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ م. كما أتم مسائل الوقف على نفس الأسلوب إلا أن النية عاجلته قبل تبليغه ومراجعته.

وفي المملكة العربية السعودية قام فضيلة الشيخ القاضي أحمد بن عبد الله الفاري رئيس المحكمة الشرعية الكبرى بمكة سابقاً بتأليف مجلة فقهية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وهذا ما سيكون موضوع الدراسة الآتية ولا يستبعد أنه ألفت في الأقطار الإسلامية الأخرى مجلات أخرى للأحكام نهجت منهجاً مشابهاً (لمجلة الأحكام العدلية العثمانية).

(١) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، التشريع الإسلامي في القرن الرابع عشر الهجري، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، العدد الأول، السنة الأولى، ١٣٩٣-١٣٩٤ هـ.

مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

من صفحات التاريخ المنسية عن المملكة العربية السعودية اعتزام المغفور له جلالة الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله تكوين لجنة فقهية لتأليف مجلة للأحكام الشرعية في شكل مثالي يختلف عن مجلة الأحكام العثمانية، وقد نشرت جريدة أم القرى هذا الخبر في العدد رقم (١٤١) من المجلد الثاني في الثامن والعشرين من صفر عام ١٣٤٦ هـ الموافق ٢٦ أغسطس عام ١٩٢٧ م، نلخص منه الفقرات التالية:

إن جلالة الملك حفظه الله يفكر في وضع مجلة للأحكام الشرعية، يعهد إلى لجنة من خيار علماء المسلمين الاختصاصيين استنبطها من كتب المذاهب الأربعة المعتبرة، وهذه المجلة ستكون مشابهة لمجلة الأحكام التي كانت الحكومة العثمانية وضعتها عام ١٢٩٣ هـ ولكنها تختلف عنها بأمور أهمها عدم التقيد حين الاستنباط بمذهب دون آخر، بل تأخذ ما تراه في صالح المسلمين من أقوى المذاهب حجة ودليلاً من الكتاب والسنة.

واقتناعاً بهذه الفكرة فقد خطا جلالة خطوة أولى فأصدر أمره الكريم إلى قضاة المحاكم الشرعية بألا يتقيدوا في أحكامهم بمذهب دون آخر.

وكان المقصود من هذا هو تيسير العمل وتنظيم القضاء. ولما تيقن جلالة أن إنجاز ذلك يستدعي الزمن الطويل، كما لم يتحمس له العدد الكافي من العلماء فقد صدرت بعض التعليمات والخطط التي من شأنها تنظيم القضاء، وتحقيق العدالة. وخدمة لهذه الغاية والهدف فقد أصدر جلالة الملك أمراً بتعيين المصادر المعتمدة، والمراجع الأساسية في القضاء وهي:

- ١ - الإقناع: للشيخ موسى الحجاوي.
- ٢ - كشف القناع عن متن الإقناع: لمنصور البهوتي الحنبلي.
- ٣ - منتهى الإرادات: للفتوح.
- ٤ - شرح منتهى الإرادات: للشيخ منصور البهوتي.
- ٥ - المغني: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة.
- ٦ - الشرح الكبير: للشيخ عبد الرحمن بن أبي عمر بن قدامة (١).

(١) فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية (مكة: مطبعة أم القرى، ١٣٥٥)، ص ١٨٩.

وهكذا فقد أصبح هذا التنظيم والتحديد لمراجع القضاء بديلاً عن المشروع السابق . و يبدو أن الدعوة الملكية إلى تأليف مجلة أحكام جديدة وجدت من نفس الشيخ أحمد القاري رغبة وتجاوباً قوياً ولكنها تبلورت لديه بصورة أخرى ، وذلك بتأليف مجلة للأحكام في إطار هذه الكتب والمصادر التي نص عليها المرسوم ، والتي تمثل في مجلتها الكتب المعتمدة في المذهب الحنبلي . وهذا ما حدث بالفعل فإن المؤلف قام بصياغة الأحكام الفقهية من هذه الكتب صياغة جديدة .

ولا شك أن الإقدام على تأليف هذه المجلة نابع عن اقتناع كامل بوجاهة الفكرة أولاً ، وبالحاجة الملحة التي عايشها في القضاء والمناصب الشرعية الأخرى ثانياً .



مُتقارنُهُ بين مجلَّة الأحكام العدلية العثمانية ومجلَّة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

ما من شك أن مجلَّة الأحكام العدلية العثمانية سابقة ومتقدمة إذ أنه جرت المصادقة عليها والقضاء بموجبها في أقطار الدولة العثمانية عام ١٢٩٣ هـ، بينما تم تأليف مجلَّة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد للقاضي أحمد القاري في العهد السعودي الزاهر الذي بسط نفوذه على الحجاز عام ١٣٤٣ هـ، فحينما نجد تشابهاً كبيراً بين المجلتين فهو مظهر لتأثر اللاحق بالسابق منهجاً وطريقة، ولنعرض لهذا بشيء من التفصيل لبيان مدى التشابه بينهما :

أولاً : بدأت مجلَّة الأحكام العدلية بمحوثها بمقدمة محتوية على مقالتين :

المقالة الأولى : في تعريف علم الفقه وتقسيمه .

المقالة الثانية : في بيان القواعد الكلية الفقهية التي بلغ مجموعها تسعاً وتسعين قاعدة .
أما مجلَّة القاضي أحمد القاري فقد جاءت خلواً من مثل هذه المقدمة، إذ أنه لم يقدم لها بخطبة كعادة المؤلفين، وكل ما جاء بعد البسمة هذه العبارة : « الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده » . وجاءت القواعد الفقهية في مجلته ملخصاً مختصراً لقواعد ابن رجب منفردة كلية عن المجلة . وهذا يؤيد ما سنبينه من أن المنيّة عاجلت المؤلف قبل الانتهاء من وضع المجلة في شكلها الأخير إذ جرت عادة المؤلفين أن تكون المقدمة آخر الموضوعات كتابة .

ثانياً : جاء تقسيم الموضوعات الفقهية بمجلَّة الأحكام العدلية إلى كتب ثم تقسيم الكتب إلى أبواب، والأبواب إلى فصول والتقديم لكل باب فقهي بمقدمة في تعريف مصطلحاته الفقهية الخاصة به .

وقد حذا القاضي أحمد القاري في مجلته حذو مجلَّة الأحكام العثمانية في هذا الجانب دون تغيير .

ثالثاً : احتوت مجلَّة الأحكام العثمانية على ألف وثمانمائة واحد وخمسين مادة في ستة عشر كتاباً بينما جاءت مجلَّة الشيخ القاري في ألفين وثلاثمائة واثنين وثمانين مادة في مقدمة وواحد وعشرين كتاباً . كما تضمنت مجلَّة القاري مواضيع لم تتضمنها مجلَّة الأحكام العثمانية مثل كتاب الوقف . وهذا راجع إلى الاختلاف الطبيعي بين

المذاهب الفقهية التي تنتمي إليها كل من المجتئين وهو ما نتعرض له بالمقارنة والتفصيل فيما يأتي :

يرتب الحنابلة موضوعات الفقه الإسلامي على النحو التالي :

العبادات - المعاملات - المواريث - النكاح والطلاق - الجنائيات -
الديات - الحدود - الأطعمة - الأيمان - القضاء والفتيا - الشهادات -
الافرار.

و يرتبون مباحث المعاملات فيما بينها على الصورة التالية :

كتاب البيع - باب الربا والصرف - باب بيع الأصول والثمار - باب السلم -
باب القرض - باب الرهن - باب الضمان والكفالة - باب الحوالة - باب
الصلح وأحكام الجوار - كتاب الحجر - باب الوكالة - كتاب الشركة - باب
المساقاة - باب الإجارة - باب المسايقة - كتاب العارية - باب الفصب -
باب الشفعة - باب الوديعة - باب إحياء الموات - باب الجعالة - باب اللقطة
- كتاب الوقف - باب الهبة.

وقد جاءت ترتيباً في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد مبدوءة بالكتاب
الأول في البيوع وذكر في بدايته أن فيه (مقدمة وخمسة أبواب).

- * * * -

ومن أجل أن يتضح مدى تأثير المؤلف في طريقته بمجلة الأحكام العدلية العثمانية نقدم جدولاً للمقارنة في ترتيب الموضوعات بين المجلتين من واقعها :

مجلة الأحكام العدلية العثمانية	مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد
<p>الكتاب الأول في البيوع و ينقسم إلى مقدمة وسبعة أبواب :</p> <p>الباب الأول : في بيان المسائل المتعلقة بعقد البيع وفيه خمسة فصول .</p> <p>الباب الثاني : في بيان المسائل المتعلقة بالبيع و ينقسم إلى أربعة فصول .</p> <p>الباب الثالث : في بيان المسائل المتعلقة بالثمن وفيه فصلان .</p> <p>الباب الرابع : في بيان المسائل المتعلقة بالتصرف في الثمن والمثمن بعد العقد ويشتمل على فصلين .</p> <p>الباب الخامس : في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والتسلم وفيه ستة فصول .</p> <p>الباب السادس : في بيان الخيارات ويشتمل على سبعة فصول .</p> <p>الباب السابع : في بيان أنواع البيع وأحكامه و ينقسم إلى ستة فصول .</p>	<p>الكتاب الأول في البيوع وفيه مقدمة وخمسة أبواب :</p> <p>الباب الأول : في عقد البيع وأحكامه وفيه خمسة فصول .</p> <p>الباب الثاني : فيما يتعلق بالبيع من الأحكام وفيه تسعة فصول .</p> <p>الباب الثالث : فيما يتعلق بالثمن وفيه ثلاثة فصول .</p> <p>الباب الرابع : في الخيارات وفيه عشرة فصول .</p> <p>الباب الخامس : في أنواع البيوع وفيه أربعة فصول .</p>

ومما يلاحظ على المؤلف أنه لم يلتزم التقسيم الذي وضعه أولاً ، وتحت عنوان :
الكتاب الأول : في البيوع فقد جعله في مقدمة وسبعة أبواب ، غير أن مباحث البيوع جاءت في خمسة أبواب ، إذ ختم الباب الخامس بالعبارة التالية :

«انتهى كتاب البيوع و يليه كتاب الإجازات».

وعند التتبع للمسائل المعروضة في الخمسة الأبواب نجد أن المؤلف قد غطى كافة المسائل والمباحث المذكورة في مجلة الأحكام العدلية العثمانية.

الكتاب الثاني : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد هو (الإجارة) وهو في هذا يخالف الترتيب المصطلح عليه بين الحنابلة كما سبق عرض منهجهم في ترتيب موضوعات المعاملات ولكنه يتفق مع المجلة العثمانية.

جعل المؤلف مباحث الإجارة في مقدمة وستة أبواب وقد جاءت مباحثها في المجلة العثمانية في مقدمة وثمانية أبواب، ونقدم هنا جدولاً يبين ما في المجلتين لتسهيل المقابلة :

مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد	مجلة الأحكام العدلية
الكتاب الثاني في الإجازات وفيه مقدمة وستة أبواب : الباب الأول : فيما يتعلق بعقد الإجارة وفيه خمسة فصول.	الكتاب الثاني في الإجازات و يشتمل على مقدمة وثمانية أبواب : الباب الأول : في بيان الضوابط العمومية.
الباب الثاني : فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام وفيه ثلاثة فصول.	الباب الثاني : في بيان المسائل المتعلقة بعقد الإجارة ويشتمل على أربعة فصول.
الباب الثالث : فيما يتعلق بالمأجور من الأحكام، وفيه ستة فصول.	الباب الثالث : في بيان المسائل التي تتعلق بالأجرة ويحتوي على ثلاثة فصول.
الباب الرابع : فيما يتعلق بالأجرة من الأحكام، وفيه فصلان.	الباب الرابع : في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الإجارة.
الباب الخامس : في الخيار في الإجارة، وفيه ثلاثة فصول.	الباب الخامس : في الخيارات ويحتوي على ثلاثة فصول.
الباب السادس : في الضمان، وفيه ثلاثة فصول.	الباب السادس : في بيان أنواع المأجور ويشتمل على أربعة فصول.
الباب السابع :	الباب السابع : في وظيفة الآجر والمستأجر وصلاحيتهما بعد العقد ويشتمل على ثلاثة فصول.
الباب الثامن :	الباب الثامن : في بيان الضمانات، ويحتوي على ثلاثة فصول.

الكتاب الثالث : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في القرض) ولم يرد له ذكر في مجلة الأحكام العثمانية.

الكتاب الرابع : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الوقف) وهو ما لم يرد له ذكر في مجلة الأحكام العثمانية.

الكتاب الخامس : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد في الهبة. وهو الكتاب السابع في المجلة العثمانية.

الكتاب السادس : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الرهن) وهو الكتاب الخامس في المجلة العثمانية.

ونعرض هنا جدولاً لأبواب وفصول (الرهن) كما جاءت في المجلتين للمقابلة بينها :

مجلة الأحكام العثمانية	مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد
الكتاب الخامس في الرهن ويشتمل على مقدمة وأربعة أبواب. الباب الأول : في بيان المسائل المتعلقة بعقد الرهن وينقسم إلى ثلاثة فصول. الباب الثاني : في بيان مسائل تتعلق بالراهن والمرتهن. الباب الثالث : في بيان المسائل التي تتعلق بالمرهون وينقسم إلى فصلين. الباب الرابع : في بيان أحكام الرهن وينقسم إلى أربعة فصول.	الكتاب السادس في الرهن وفيه مقدمة وثلاثة أبواب. الباب الأول : فيما يتعلق بعقد الرهن من الأحكام وفيه أربعة فصول. الباب الثاني : فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام وفيه خمسة فصول. الباب الثالث : فيما يتعلق بالمرهون من الأحكام وفيه ستة فصول.

ويلاحظ هنا أن مؤلف مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد ذكر في بداية كتاب الرهن أنه جعله في مقدمة وخمسة أبواب إلا أنه عرض مسائل هذا الموضوع واقعاً في مقدمة وثلاثة أبواب ، وفيها غطى كافة مباحث الرهن كما يتضح بالمقارنة بينها وبين مجلة الأحكام العثمانية .

الكتاب السابع : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الضمان والكفالة) وقد ذكرت الكفالة في مجلة الأحكام العثمانية في الكتاب الثالث .

الكتاب الثامن : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الحوالة) وهو الكتاب الرابع في المجلة العثمانية .

الكتاب التاسع : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الوكالة) ، وفي المجلة العثمانية الحادي عشر .

الكتاب العاشر : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في العارية) ، وفي المجلة العثمانية ضمن الكتاب السادس (الأمانات) .

الكتاب الحادي عشر : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الوديعة) وفي المجلة العثمانية ضمن الكتاب السادس .

الكتاب الثاني عشر : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الغصب) وفي المجلة العثمانية الكتاب الثامن .

الكتاب الثالث عشر : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الحجر والإكراه) ، وفي المجلة العثمانية في التاسع .

الكتاب الرابع عشر : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الشفعة) ، وفي المجلة العثمانية ضمن الكتاب التاسع .

الكتاب الخامس عشر : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الصلح والإبراء وأحكام الجوار) وفي المجلة العثمانية في الثاني عشر .

الكتاب السادس عشر : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الإقرار) وفي المجلة العثمانية (في الثالث عشر) .

الكتاب السابع عشر : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الشركة) وفي المجلة العثمانية في الكتاب العاشر .

الكتاب الثامن عشر : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في المساقاة والمزارعة والمناسبة) وهو مذكور في المجلة العثمانية ضمن الكتاب العاشر في أنواع الشركات .

الكتاب التاسع عشر : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في القضاء) وهو في المجلة العثمانية الكتاب السادس عشر .

الكتاب العشرون : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد (في الدعوى) وهو في المجلة العثمانية الكتاب الرابع عشر .

الكتاب الحادي والعشرون : في مجلة الأحكام على مذهب الإمام أحمد في (البيانات والتحليف) وهو الكتاب الخامس عشر في المجلة العثمانية.

فبالمقارنة بين ترتيب المؤلف للكتب والموضوعات الفقهية وبين ما سبق توضيحه من ما هو مصطلح ومتعارف عليه لدى الحنابلة وبين ما التزمته مجلة الأحكام العدلية العثمانية يتضح تأثير المؤلف المزدوج بكلتا الطريقتين.

وحيث ان المؤلف لم يلتزم أحد الاصطلاحين التزاماً تاماً فإننا آثرنا الأخذ باصطلاح الحنابلة في الترتيب حتى يتم التجانس والانسجام بينها وبين مدونات المذهب الحنبلي في الحدود الممكنة بحيث لا تتجاوز تخطيط المؤلف نفسه.

وصف النسخة المخطوطة:

النسخة التي قننا بتحقيقها هي بخط المؤلف، وهو جيد مقروء مكتوب بخط الرقعة، دون المؤلف في الصفحة الأولى قائمة الموضوعات الفقهية التي بحثها مبدوءة بـ «الكتاب الأول في البيع»، وختمها بـ «الكتاب الخامس عشر في الاقرار». وفي الجهة اليسرى من أعلى الصفحة دون أسماء المراجع ووضع لكل واحد منها رقماً ليكون هو المعني به عند الإشارة إليه أثناء عرض مواد الكتاب فجاءت كالتالي:

رقم	
١	إشارة إلى شرح المنتهى.
٢	إشارة إلى الكشف.
٣	إشارة إلى المغني.
٤	إشارة إلى الشرح الكبير.
٥	إشارة إلى الفروع.

ثم دون في بعض جنباتها بعض المواد الفقهية والفوائد. ترك المؤلف الموضوعات الفقهية في مسودتها الأولى فقد عاجلته المنية قبل أن يتمكن من تبويبها ووضعها في شكلها الأخير. بدليل:

أولاً: إن المؤلف لم يعنون الكتاب، أو على الأقل لم نعر على ما يشير إلى ذلك في نسخته التي بين أيدينا، وإنما اشتهر هذا العنوان (مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل) على السنة من عرف من العلماء والمثقفين. جاء التنويه عنها بهذا العنوان في مصادر متعددة منها:

أ - كتاب (سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة) تأليف المرحوم الأستاذ عمر عبد الجبار ذكر لدى ترجمته للمؤلف هذه العبارة:

«ألف مجلة الأحكام على المذهب الحنبلي ولا تزال خطية». (١)

ب - كتاب (أغلام الصولتية) وهو كتاب لا يزال مخطوطاً تقوم إدارة المدرسة الصولتية باعداده، وقد وردت العبارة التالية تنوهاً عن المجلة: «وكان قد ألف في حياته مجلة للأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل مع كونه حنفي المذهب ولم يطبع».

ج - كتاب (الاعلام) تأليف خير الدين الزركلي وذكر عنه التالي:
«أحمد بن عبد الله القاري... قاض حجازي... تعلم بالمدرسة الصولتية (بمكة) وعلم بها... له «مجلة الأحكام الشرعية- خ» (على مذهب الإمام أحمد بن حنبل في نحو ألف مادة، عاجله الأجل قبل طبعها...» (٢).

ثانياً : فهرس الموضوعات ليس مستوفياً لكافة الكتب الفقهية التي عرضها المؤلف فقد دون مواد كتاب القضاء والوقف وغيرها ولم يشتمها.

ثالثاً : لم يكمل المؤلف ترقيم المواد بطريقة متسلسلة بل جاء بعضها مرقماً والبعض الآخر خالٍ من الترقيم.

رابعاً : الإحالة على بعض الصفحات المتأخرة أو المتقدمة لاستكمال مواد باب أو فصل معين ارتأى أخيراً مناسبة إلحاقه به.

خامساً : تدوين بعض الإضافات، وإنهاؤها بالرمز المصطلح عليه بين العلماء (صح) والقاء بعض المواد بشطبها، أو وضع علامة الإلغاء (x) أمامها.

سادساً : في الإشارة إلى المصادر التي صاغ منها المادة الفقهية أحياناً يشير إلى موضعها في المصدرين الأساسيين في المذهب الحنبلي: شرح المنتهى، وكشاف القناع، وأحياناً يشير إلى مصدر واحد فقط، وكما تأتي أحياناً خلواً من ذكر المصادر تماماً، وأحياناً يقتبس المادة من مصدر آخر من المصادر التي أشار إليها في الصفحة الأولى من المسودة.

(١) ص ٤٥.

(٢) الاعلام، الطبعة الثالثة، ج ١، ص ١٥٦.

سابعاً : القواعد الفقهية، وكتاب الوقف، القضاء، الدعوى، البيئات والتحليف والمساواة،
والشركة استوفى المؤلف رحمه الله صياغتها مبيناً أحكامها في مواد فقهية إلا أنها لم
تأخذ ترتيبها بين كتب المجلة وموضوعاتها.

وقد عثرنا عليها أخيراً منفردة عن المسودة الأصلية وهي تمثل جزءاً كبيراً وهاماً في المجلة.
ولوحظ أن القواعد الفقهية وجدت مكتوبة بقلم الرصاص وتحت عنوان (كتاب تقرير القواعد
وتحرير الفوائد للإمام زين الدين عبد الرحمن بن رجب البغدادي).

كل هذا جعل مهمتنا صعبة في إخراج هذا الأثر العلمي النفيس على الصورة التي كان يرغب
المؤلف رحمه الله تعالى إخراجها فيها، والتي يمكن للقارئ الاستفادة منه والثوق بمادته الفقهية.

- (٢١)
 (٢٢) الزمان هو ما يقع مجزأ منه غير تقدير
 (٢٣) المثلث ما يوجد له مثل في السورة بدوثة تفاوت يقتضيه
 (٢٤) القيس ما لا يوجد له مثل في السورة او يوجد تفاوت مقتضيه
 (٢٥) المتباينان هما الجانبان المتشاكلان وهما المتساويان للبيع
 (٢٦) الفضل هو من ينقص في ملك غيره بدون شري
 (٢٧) الخيار هو الذي يتركه للعقد عند فسخ البيع او فسخه
 (٢٨) المودع هو الذي يودع في يد غيره مبيعاً يريد بيعه سليماً
 (٢٩) المودع هو المبيع والمثلث
 (٣٠) الغنا هو الذي يتركه صاحبه ما اقله بالقرارة او بالمشايعة
 (٣١) المودع هو المبيع الذي يتركه صاحبه ما اقله بالقرارة
 (٣٢) المفضل هو الذي يتركه صاحبه ما اقله بالقرارة
 (٣٣) بيع كفاية بيع عي به غير التقدير
 (٣٤) البيع بيع النقد النقدي عي به
 (٣٥) السلم بيع من اجل ثمن مجهول
 (٣٦) الربوي ما يجرى فيه الربا وهو كل مكيل او موزون من سائر السلع والادوية
 (٣٧) الذي يبيع للذو خاء والذي لا يبيع
 (٣٨) الفسخ ازالة العقد للبيع احد المتعاقدين العقد
 (٣٩) الوقالة هو من اقرضه لغيره ففسخ العقد فسخ المتعاقدين العقد
 (٤٠) العقد ارتباط الوجوب بالقبول
 (٤١) الضمان هو الذي يتركه صاحبه ما اقله بالقرارة
 (٤٢) جائز التفرق هو ما يقع للكل من الشيء
 (٤٣) الوفاء هو الذي يتركه صاحبه ما اقله بالقرارة
 (٤٤) المثلث هو ما يقع مجزأ منه غير تقدير

اول ما في الكرمه في قوله
(١٢)

کتابہ مسیحیہ فی الحوالہ و فی مقدمہ و باباد
امامہ فی الذی فی صلات الفقهیہ

الحمد لله الذي جعل القرآن منتهى الحجة والبرهان على كل من كفر بالله ورسوله
والذين آمنوا بالله ورسوله هم الذين هم المخلصون والذين كفروا بالله ورسوله هم الذين هم المفلحون

[illegible]

الاسماء الاول في عقد الامام

الفصل الثامن في عقد الميراث (مستند)

تذکرہ - کورام بلدیہ ایما رجا بندہ می مضافہ کادھج باقیقہ
- نعت علیہ السلام

تفقدہ گرام محمد ایجاب الحقین و سید محمد ایجاب الحقین اور رضا
سید محمد ایجاب الحقین

آری از این جهت نعم الهی است بر شما که خداوند عزوجل شما را از این غفلت بیدار کند

(۱) زبان و نگارش ————— زنگنه

اندر حد ثبات از شریعت و حدیث

۱- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۲- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۳- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۴- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۵- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۶- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۷- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۸- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۹- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۱۰- در حد ثبات از شریعت و حدیث

در حد ثبات از شریعت و حدیث

۱۱- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۱۲- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۱۳- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۱۴- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۱۵- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۱۶- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۱۷- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۱۸- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۱۹- در حد ثبات از شریعت و حدیث

۲۰- در حد ثبات از شریعت و حدیث

در حد ثبات از شریعت و حدیث

در حد ثبات از شریعت و حدیث

در حد ثبات از شریعت و حدیث

در حد ثبات از شریعت و حدیث

در حد ثبات از شریعت و حدیث

باب فائده اعلام الحوادث

مهرت الحوادث برشت ذمه لکيل بر کمال و ربي للمحتاج المهرج علی
 اذا ارض الحکمه بالحوادث علی مذهب مذهباً ارجح من حکم مدینه استراحت
 مدینه فبانه مصلحتهم علیهم السلام بینه برشت ذمه لکيل
 ربي الحکام المهرج علی اما اذا لم یصدقه طرفاً جاز له ان یصدقه علی المکل

مهرت الحوادث فانه لکيل مع کمال علی باخذ ما قد ~~یصدقه~~
 انصهر به کمال به فی مذهب ارجح من مذهب مدینه فی کفره او مذهب
 او مذهباً یجوز لکيل ان یصدقه لکيل ارجح من مذهب مدینه مع مذهب
 به او مذهباً جازاً عام یؤید الامور بالانصاف

یصل الحوادث ~~بینه علیهم السلام~~ علی لکيل علی لکيل اذا
 یصل لکيل لکيل و یصل لکيل لکيل از کمال به لکيل علی لکيل
 مذهباً یا یصل لکيل مذهباً یا یصل لکيل مذهباً مدینه ارجح
 مذهباً یا یصل لکيل مذهباً یا یصل لکيل مذهباً مدینه ارجح
 مذهباً یا یصل لکيل مذهباً یا یصل لکيل مذهباً مدینه ارجح

بینه ارجح من مذهب مدینه

یصل الحوادث یصل لکيل لکيل ارجح من مذهب مدینه ارجح
 لکيل علی لکيل مذهباً یا یصل لکيل مذهباً مدینه ارجح
 مذهباً یا یصل لکيل مذهباً یا یصل لکيل مذهباً مدینه ارجح
 مذهباً یا یصل لکيل مذهباً یا یصل لکيل مذهباً مدینه ارجح
 مذهباً یا یصل لکيل مذهباً یا یصل لکيل مذهباً مدینه ارجح
 مذهباً یا یصل لکيل مذهباً یا یصل لکيل مذهباً مدینه ارجح
 مذهباً یا یصل لکيل مذهباً یا یصل لکيل مذهباً مدینه ارجح
 مذهباً یا یصل لکيل مذهباً یا یصل لکيل مذهباً مدینه ارجح

صالح

۴۷/۶۶۸ اذا ارادنا في غيره من نعت مختلف ليس حكم بصفة اوجه
 ۴۷/۶۶۹ ثبتت في غير النافي لكونها اذ ليس حكمها بصفة ابناء هذه
 ۴۷/۶۷۰ كذا في راجلة رعية حكم ارفعنا ان نظارة رندا حكم
 ۴۷/۶۷۱ ثبتت في راجلة رعية حكم ارفعنا في رندا حكم
 ۴۷/۶۷۲ هو ان راجلة رعية حكم ارفعنا في رندا حكم

باب في ازالة طريق الحكم
 راجلة رعية حكم ارفعنا في رندا حكم
 المبينة في كتاب العرس
 ۴۸/۱۶۸ منتهى حكم نكاح البينة ولو زاء وانكح

۴۸/۱۶۹ اذا ارادنا في غير النافي لكونها اذ ليس حكمها بصفة ابناء هذه
 ۴۸/۱۷۰ كذا في راجلة رعية حكم ارفعنا ان نظارة رندا حكم
 ۴۸/۱۷۱ ثبتت في راجلة رعية حكم ارفعنا في رندا حكم
 ۴۸/۱۷۲ هو ان راجلة رعية حكم ارفعنا في رندا حكم

الرافعة

اذا اراد علي بيعه في يد غيره محافضة له كلف فزع من نفسه
 وبيعته بحيث انما ليت له ان تاد نكل في حكمه في يد غيره ان تاد اذ كانت
 بينه وبينه نفعه اما اذا اراد ان يبيعها في يد غيره فكلت سحت
 بينه وبينه وبيعته في يد غيره وادام في نفسه له من نفسه استعملت له
 عليها لا يوزن تسليمه اليه نكل في حكمه في يد غيره وبيعته في يد غيره
 في الغائب راد انما له من عليه بينه عند غيره له راد اما اذا
 اراد له لزم بتعيينه فادامه في يد غيره باكتناك

۴۸۷/۱۰

لا يخلو ببيع

في كرم

منه لزم له عليه ببيع في يد غيره باكتناك في يد غيره
 من نفسه في نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه من نفسه

۴۸۷/۱۱

لا يخلو ببيع
 راد مائة الف

اذا اراد له عليه في يد غيره فادامه في يد غيره باكتناك
 ربيع في يد غيره

۴۸۷/۱۲

منهج التحقيق

كما أسلفنا القول بأن المؤلف رحمه الله لم ينته من تنظيم المجلة وتنسيقها في شكلها الأخير وإن أتمها نصوصاً ومواد. وهذه المرحلة .. مرحلة الإنتهاء لإخراج الكتاب في شكل منظم مقبول تستدعي جهداً ومثابرة وفسحة من الوقت. وقد بذلنا في هذا السبيل الشيء الكثير مما أعاننا الله به على سد الثغرات واكتمال العمل في شكله الحالي.

و يتلخص الجهد لتحقيق هذه المجلة وإخراجها في الخطوط العريضة التالية :

أولاً : هذه المجلة كتاب أحكام وحقوق تعرض أهم الأحكام في الحلال والحرام، وذلك ما يتعلق بحقوق العباد، قصد مؤلفها أن تكون كتاباً معتمداً في القضاء والفصل بين الناس على مذهب إمام أهل السنة أحمد بن حنبل.

ومن خلال هذا المفهوم والاعتبار قدرنا أهمية العمل الذي نقوم به لإخراجه في صورة موثقة معتمدة. فقد وقفنا عند كل مادة نتبع جملها وعباراتها في مصادرها الأصلية وذلك لما ندركه ويدركه كل ممارس في الفقه الإسلامي من الأبعاد الشرعية والحقوقية التي تنشأ من اختلاف العبارات، وإن الإنصاف يقتضينا القول بأن المؤلف رحمه الله كان أميناً بالغ الأمانة في فهمه للنصوص الفقهية، ويعجب الدارس من صنيعة في تكييفها وإعادة صياغتها في قالب المواد القانونية مع المحافظة على انسجامها مع المصادر التي جرى اقتباسه منها.

انصب اهتمامنا بشكل رئيسي على مراجعة نصوص المجلة ومطابقتها مع النصوص الواردة في الكتابين الرئيسيين المعتمدين في المذهب الحنبلي، كتاب شرح منتهى الإرادات الذي أشرنا إليه بحرف (ش)، وكتاب كشف القناع والذي أشرنا إليه بحرف (ك) وهما الكتابان المعتمدان في المذهب الحنبلي واللذان ركز المؤلف على الاقتباس منها أصالة وبالذات، كما رجعنا إلى المصادر الأخرى التي اقتبس منها المؤلف وأشرنا إليها حسب الرموز الموضحة سابقاً.

حرصنا على توثيق كل مادة فقهية مدونة بالمجلة بالإشارة إلى مأخذها من المصدرين المعتمدين السابقين ولو لم يشر المؤلف إليها أو إلى أحدهما فحالفتنا التوفيق كثيراً في

تحقيق هذا المنهج ولم نستطع الوفاء به في مواد معدودة. ولا ندعي لأنفسنا العصمة في ذلك فلربما تجاوزناها وهي تحت أنظارنا .

اعتمد المؤلف استخراج نصوص المجلة من نسخة قديمة نادرة الوجود في الوقت الحاضر وهي الطبعة الأولى التي طبع فيها كتاب شرح منتهى الإرادات على هامشه كتاب كشف القناع المطبوع في طبعته الأولى بالمطبعة العامة الشرقية سنة ١٣١٩ هـ . وهي لا توجد إلا بالمكتبات الخاصة فوجدنا لزماً علينا بحث هذه المواد وتعيين مواطن وجودها في النسخ المطبوعة حديثاً والمتداولة في الأسواق فأشرنا إليها بـ (الجديدة) في كلا المصدرين ، إلى جانب تحديد موضعها في النسخة القديمة التي اعتمدها المؤلف فأشرنا إليها بـ (الأولى) .

أما المغني فقد اعتمد المؤلف على الطبعة التي بهامشها الأسفل كتاب الشرح الكبير واكتفينا بها لتوفر نسخها في أيدي الباحثين حيث أعيد تصويرها كما هي . أما كتاب الفروع فقد اكتفينا بالطبعة الجديدة طبعة سمو الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني حاكم قطر سنة ١٣٧٩ هـ عن الطبعة القديمة لندرتها .

كل هذا من أجل أن يجد الباحث في هذه المجلة الطريق ممهّداً للوقوف على معلومات أكثر بالنسبة لأي مادة يهيمه بحثها وتقضيها أياً كانت النسخة التي بين يديه فلا يكون مقيداً بنسخة أو طبعة بعينها .

وما نقدمه للقراء هو تحقيق للنصوص ، وتعليق عليها في أضيق الحدود حيث إننا لم نرد أن نجعل منه شرحاً أو شيئاً آخر أكثر مما أراد له مؤلفه .

ثانياً : عثرنا أخيراً بين أوراق المؤلف على مسودة لخص فيها القواعد الفقهية لابن رجب الحنبلي . ويظهر أن المؤلف نحا في ذلك منحى مؤلفي مجلة الأحكام العدلية العثمانية في صنيعهم بقواعد ابن نجيم حيث صدروا بها المجلة . ولعل المصنف أراد باختصاره للقواعد أن تتصدر هذا العمل الفقهي وهو الاحتمال الذي حملنا على تصديرها لهذه المجلة .

جاء ترتيب المؤلف للقواعد كترتيبها تماماً في الأصل في مائة وستين قاعدة لم يأت تلخيصه لها على نسق واحد بل اتخذ أساليب مختلفة . تارة باستبعاد الخلاف والتفصيل والاكتفاء عن ذلك بالإشارة بقوله (فيه خلاف أو خلاف) وبقوله (فيه تفصيل أو تفصيل) وتارة ، بذكر عنوان القاعدة فقط دون تعرض لذكرها .

ولما كان هذا الأسلوب لا يبين حقيقة القاعدة ولا يكشف عن مدلولاتها وأبعادها

وجدنا أنفسنا ملزمين بالتوضيح بالهامش بصورة موجزة جداً بقدر ما يبين القاعدة ويزيل الغموض عنها.

ثالثاً : الترقيم : روعي في ترقيم مواد هذه المجلة ابتداء من مقدمة المجلة نفسها (القواعد الفقهية) وتسلسلها حتى نهاية المواد علماً بأن المؤلف رحمه الله تعالى قد أعطى كلاً من القواعد الفقهية ومواد المجلة أرقاماً مفردة لكل منها . ولكننا آثرنا الطريقة الأولى باعتبار أن هذه المجلة كلها مقدمة وكتباً تمثل عملاً علمياً متكامللاً لا ينبغي فصل موادها عن بعض ، فإن مقدمة الكتاب هي أول فصوله . كما أنها هي الطريقة التي سار عليها مؤلفو مجلة الأحكام العدلية .

رابعاً : ترك المؤلف بعض الكتب الفقهية في مسودتها الأولى مثل مقدمة كتاب البيوع كتاب الشركات ، كتاب المساقاة والمزارعة والمناسبة ، وكتاب القضاء . كما أن المؤلف رحمه الله ترك كثيراً من الملاحظات المتناثرة بين مواد الكتب المختلفة لإعادة ترتيبها وتنظيمها في أبوابها وموضوعاتها المناسبة . وقد استلزم هذا منا الجهد لدراسة تلك الكتب في مواضعها من المصادر وتنظيمها في شكلها الطبيعي المناسب وتحقيق الملاحظات التي أبدتها المصنف في إرجاع كل مادة إلى المكان الذي أشار إليه .

خامساً : قسم المؤلف المجلة إلى كتب ، والكتب إلى أبواب وفصول ودون تعدادها في بداية كل كتاب ، فجاء ذكره لتعدادها مطابقاً للواقع أحياناً ، ومختلفاً بالزيادة أو النقص أحياناً أخرى فاستدعى هذا إجراء التعديل بالمطابقة بين واقع الأبواب والفصول وبين التعداد المذكور في بداية كل كتاب .

سادساً : وكما سلف أن وضعنا أن المؤلف لم يلتزم في ترتيب الكتب الفقهية اصطلاح أي من منهج الحنابلة ولا اصطلاح مؤلفي مجلة الأحكام العدلية لذا فقد رجحنا الأخذ باصطلاح الحنابلة في الترتيب .

سابعاً : التعليق على بعض المواد ضبطاً أو تقييداً مما وجدناه ضرورياً ولا يمكن تجاوزه وقد ضم إليها تعليقات المؤلف مميزة في نهايته بكلمة (المؤلف) .

ثامناً : من الصعوبات التي اعترضتنا ذكر مؤلف المجلة المادة الفقهية ومرجعها من مصدر واحد مذكورة في بابها دون التنويه عن ذكرها في المصدر الآخر وإغفاله لذكر أي مصدر أحياناً أخرى فاستلزم التحقيق تقصيصها وتتبعها في أبواب الفقه الأخرى ومطابقتها منها ، وهذا لا شك يستوقف الباحث في كتب الفقه الإسلامي طويلاً للعثور عليه .

تاسعاً : العبارات بين مربعين [نقص في الأصل تم إكمالها من قبلنا من النصوص الفقهية في المراجع المنوه عنها .

عاشراً : بعض المواد في هذه المجلة لم ينص عليها في مراجعها وإنما استخرجها المؤلف استنباطاً وفهماً . فللتمييز بينها وبين المصنوع عليه أشرنا إلى ذلك النوع من المواد بكلمة (انظر).

حادي عشر : ضم المؤلف في مواد كتابه الوقف قضايا من المحاكم الشرعية وجعلها جزءاً من المادة الفقهية ، وهذا الأسلوب وإن كان أسلوباً حديثاً في البحوث الفقهية إلا أننا آثرنا فصل القضايا عن المواد وتدوينها بالهامش عافضة على توحيد منهج المجلة وتخليصها للمادة الفقهية البحث .

ثاني عشر : وقد أضفنا إلى ما تقدم التصدير بدراسة علمية تتضمن التعريف العلمي والتاريخي لمجالات الأحكام في الفقه الإسلامي مع دراسة مقابلة لمجلة الأحكام العدلية العثمانية ودراسة مستقلة لهذه المجلة ، ثم الترجمة للمؤلف رحمه الله ترجمة وافية ولأفراد عائلته من العلماء .

تقسيم المجلة

تعتبر هذه المجلة أول عمل علمي حديث في الفقه الحنبلي سبق غيره من الأعمال في هذا المجال . وقد ساعد القاضي أحمد قاري على تأليفها وإخراجها في هذا الثوب الفقهي الجديد تكوينه العلمي ووضعها الوظيفي ، ذلك أنه يعتبر من كبار فقهاء الحنفية في البلد الحرام وقد مارس المذهب الحنفي تعليماً وتدرّساً فهو على معرفة وألفة تامة بالمذهب الفقهي لمجلة الأحكام العدلية العثمانية فسهل هذا عليه هضم منهجها والأسلوب الذي صيغت فيه أحكام ذلك المذهب .

أما معرفته بالفقه الحنبلي فهي معرفة عميقة لأنه عايشه قضاء ولسين عديدة فلا عجب أن تكون هذه المجلة التي نقدمها للباحثين والدارسين ثمرة تلك الروافد الصافية والملكة الفقهية الأصيلة .

إن صياغة أحكام الفقه الإسلامي في مواد محددة وعبارات بيّنة وأحكام حاسمة تمكن كافة الفئات المثقفة من قضاء ومحامين ودارسين من التعرف على أحكام الفقه الإسلامي بسهولة ويسر ، وهذا هو الذي استهدفه المؤلف رحمه الله في هذه المجلة ، وهو المهدف نفسه الذي استهدفته لجنة مجلة الأحكام العدلية العثمانية من قبل .

ومما يزيد في أهمية هذه المجلة في الوقت الحاضر أن يأتي هذا التنسيق والتنظيم لأحكام المذهب الحنبلي الذي حُجبت ميزاته وخصائصه العلمية ردحاً طويلاً من الزمن ، وشاء الله أن يستيقظ الباحثون في الوقت الحاضر فيدركون أهميته وما اشتمل عليه من أصالة ومرونة ، وهو في نفس الوقت المذهب المتبع والمعتمد قضاء وتشريعاً وتدرّساً في المملكة العربية السعودية ، ومما يعتبر من خصائص هذه المجلة إيجاباً أو سلباً :

أولاً : استمداد موادها من المصادر الفقهية المعتمدة عند الحنابلة المتمثلة في (شرح منتهى الإرادات) و (كشف القناع) ، ومما يحمد للمؤلف محاولته وضعها في نصّها الأصلي في مصادرها ما أمكن ما دامت موفية بالغرض ، وإن دقته في هذا الجانب أدت به إلى إشارته بنقل عبارة أحد الكتابين على ما في الآخر إذا تميزت بالتحليل والوضوح مع اتحاد الحكم والنتيجة وقد نال كتاب شرح المنتهى الحظ الأوفر من ذلك . وأحياناً ما يضعها في عبارته ويصوغها في أسلوبه .

ثانياً : استطاع المؤلف في كثير من المواد إحكام صياغتها وحبك عبارتها في صورة يمكن اعتبارها قاعدة وقانوناً فاصلاً في موضوعها ، وفي بعض الأحيان أدى التزامه صياغة النصوص الفقهية كما وردت في مصادرها تقعيدياً وتمثيلاً والاستطراد بذكر الأمثلة إلى عدم تماسكها بالصورة المعروفة في الكتب القانونية ، بينما لو اكتفى بالقاعدة لجاء نص المادة كافياً تاماً ، ولدت على كل الأمثلة دون حصر .

ثالثاً : تتكرر المادة أحياناً في أكثر من فصل وذلك بناء على صلتها وعلاقتها بأكثر من موضوع أو جزئية من جزئيات الباب .

رابعاً : الملاحظ في كتب الفقه الإسلامي أن بعض أحكام المسائل لا توضع في أبوابها ذات العلاقة الماسة بها ، وإنما تذكر في أبواب أو فصول لها بها مناسبة بعيدة يصعب على الباحث العثور عليها ، وقد أبدع المؤلف في هذا الجانب إذ جمع شتات هذه المسائل ودونها تحت أبوابها الأصلية لتنظم مع مجموعتها من المسائل والأحكام .

خامساً : استحدث المؤلف رحمه الله تعالى أبواباً وفصولاً تحت عناوين جديدة لا تهتم كثير من الكتب الفقهية بتمييزها ، وإنما هي مسائل منشورة في أبواب متعددة مثلاً : في كتاب البيع عقد المؤلف فصلاً منفردة تحت العناوين التالية ، شروط البيع بالنسبة للعاقدة - موانع البيع - الفسخ والإقالة وأحكامهما - باب ما يتعلق بالبيع من الأحكام وقد بيّنها في تسعة فصول متميزة ، وفي الكتاب الحادي والعشرين : « البيّنات والتحليف » خص المؤلف باباً بالحجج الخطية ، والعمل بالظاهر والقرعة ، وفيمن القول قوله مفصلاً لها في أربعة فصول . وغير ذلك ممّا يبيّن للمتبع . ولا شك أن هذا ممّا يحمد للمؤلف ويزيد في قيمة هذه المجلة علمياً .

سادساً : أظهر المؤلف رحمه الله تعالى جانباً مشرقاً من ملكته الفقهية فقد ذكر في كتاب الوقف قضايا واقعية مأخوذة من سجلات المحاكم الشرعية ، مستشهداً بها كتطبيق عملي لحكم المادة . ولوقدر للمؤلف سعة في عمره لذيّل كل مادة فقهية بقضية شرعية مناسبة لها خصوصاً وهو يعمل في القضاء ، ويعتبر هذا الأسلوب فكرة متطورة سبق بها زمانه .

سابعاً : إن المجلة لا تحتوي على اجتهادات ، وإنما هي صياغة جديدة لجزء هام من الفقه الإسلامي يتطلبها العصر وتستدعيها الحاجة الملحة في الوقت الحاضر دونت بقلم قاض متخصص يدرك للكلمة دورها وللحكم أهميته وخطورته .

ثامناً : وإن خلت المجلة من الاجتهادات ولكنها لم تخل من بعض الترجيحات فقد كان لتولي المؤلف القضاء دور كبير في تكييف بعض الأحكام المختلف فيها في المذهب الحنبلي

وترجيحه أحدهما على الآخر وإن لم يكن المختار والمعتمد في المذهب اعتماداً على ما جرى به العمل والعرف .

انظر المادة (٥٦٤) من كتاب الإجارة.

تاسعاً : لما كانت القواعد الفقهية في هذه المجلة اختصاراً لقواعد ابن رجب الحنبلي فإن المؤلف أوردتها كما جاءت في الأصل من غير حذف أو إعادة تصنيف فجاءت مشتملة على قواعد العبادات والمعاملات وغيرها . وكان الأحرى به أن يقصرها على القواعد المتعلقة بالكتب الفقهية في المجلة ، وإن كان البعض من هذه مشتركاً بين كافة الأبواب الفقهية . والعذر للمؤلف في هذا معاجلة الأجل .

إن هذه المجلة بما لها وما عليها تجربة رائدة في المذهب الحنبلي وعمل جليل في الفقه الإسلامي يتطلب من الباحثين متابعة هذا المنهج والمثابرة عليه نحو كتب تراث الفقه الإسلامي حتى تسهل الاستفادة منه ويكسر الحاجز الذي حال بين المسلمين وبين ورود منابعه الصافية في وقت هم أحوج ما يكونون إلى ذخائره وكنوزه . فرحم الله المؤلف على هذه المساهمة المشكورة في صرح الفقه الإسلامي وتكامله .

— • • • —

الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية بمكة المكرمة في عصر المؤلف

● الحالة السياسية :

عاش مؤلف المجلة مراحل صباه ومعظم شبابه في العهد العثماني الثاني (الثلث الأول من القرن الرابع عشر الهجري) بعدما اشتدت قبضة العثمانيين على الحجاز، فكانت خاضعة إدارياً وسياسياً لهم يصرفون أمورها، ويولون من يشاؤون من أشرافها. أما الأشراف من أمراء مكة فقد اقتصر نفوذهم على حكم البلاد باسم العثمانيين، وفي سبيل القبض على زمام الأمور بهذه البلاد أغدق العثمانيون الأموال على القبائل المتمردة فلانت بذلك حدتهم وانكسرت شوكتهم. ونتيجة لهذه السياسة كان الحجاز في هذا العهد أكثر هدوءاً واستقراراً عما كان عليه سابقاً إذ قلّت ثورات القبائل عما كانت عليه في عهد أجدادهم، وأصبحوا يطيعون أمر الدولة، ويتحاشون غضبها أكثر مما كان عليه السابقون.

ولم تتبدل الأحوال بالبلاد الحجازية إدارياً وسياسياً بعد إعلان الدستور سنة ١٢٩٤ هـ، بل ظلت البلاد مربوطة بمعجلة الحكومة العثمانية الدستورية الجديدة، وظل الحكم فيها على سابق عهده. (١)

● الحالة الاجتماعية :

لقد كان للاستقرار السياسي في هذه الحقبة أثره الكبير على الناحية الاجتماعية والاقتصادية، والعلمية، وانتعشت الناحية الاقتصادية بالبلاد بسبب ما أغدقه عليهم العثمانيون من الخيرات، وبما ورد عليهم من أموال الحجاج الذين بدأوا ينفدون إلى البلاد بالآلاف بعد أن ذاع بينهم ما يسود الحرمين من اطمئنان واستقرار.

نتج عن هذا حالة اجتماعية بين أفراد المجتمع المكي تتسم بالبذخ والترف وإيجاد المناسبات لإقامة الحفلات وعقد الاجتماعات.

يصف الأستاذ أحمد السباعي المجتمع المكي في هذه الفترة بقوله :

(١) أحمد السباعي، تاريخ مكة، ص ١٨٧.

«أثر هذا (الاستقرار السياسي) في ثروة البلاد الاقتصادية، فنعم المكيون بهناء العيش، وعادوا إلى الإسراف في نعيمهم إلى الشأن الذي كان عليه الأمر في عهد الأمويين، فبنوا قصور النزهة في ضواحي مكة من عدة جهات، وأكثرها في وادي فح عند مرقد الشهداء، وكانوا يخترعون المناسبات والأعياد ليخرجوا في مواكبهم إلى الجعرانة أو وادي ميمونة، أو وديان فاطمة، أو وادي الشهداء في زينة بادية، وأنواع الأطعمة الشهية فيقيمون حفلاتهم المؤنسة، يطربهم المغنون وأصحاب الوتر والمنشدون...» (١)

ولعل ما أشار إليه من مظاهر الترف ورخاء العيش كان بين فئة محدودة وطبقة معينة، أما مشاركة العامة في هذه المناسبات فهي سبب لتحصيل الرزق واكتساب العيش، بل إن العلماء أنفسهم كانوا يعانون من ضيق العيش الشيء الكثير.

والمجتمع المكي كأى مجتمع آخر فيه الموظف والتاجر والصانع، ولم يكن المجتمع ينظر إلى الوظائف نظرة عالية بل كان يهتم بالحرف والتجارة أكثر من غيرها، وشأن الأسر أن تورث أبناءها الحرف التي تجيدها «فالولد يلزم أباه ليقتردي به في حركاته وسكناته فابن المعلم (البناء) إذا ما بلغ العاشرة أخذه معه يحمل الطين في (الركن) و يناول (النقل) و (الحشو) حتى إذا ما وصل إلى الخامسة عشرة صار (قرارياً) يصلح (الحداد بالقزمة)، وابن الخباز الصغير يقدم الطوايل، وألواح العيش، والكبير (يطب الحفرة ليخبز) أو يوزن ويعجن، وهكذا في كل صنعة وحرفة، حتى العالم (عالم الدين واللغة) يشتري المحفظة لابنه، و يأخذه معه إلى حلقة الدروس، والفقيه يأخذه إلى الكتاب ليجعله عريفاً» (٢)

وكان النساء خير عون لعوائلهن فالفتاة تفتح عينها على التمرس بأعمال الخياطة والنسج وربما كان هذا مصدر القوت والحياة لبعض العوائل. هذه جوانب عامة للحياة التي كان يعيشها أهل مكة إلى عهد قريب، وقبل أن يتفجر البترول ينابيع فنّ الله على سكان الجزيرة العربية بالرخاء في العهد السعودي الزاهر.

(١) أحمد السباعي، تاريخ مكة، ج ٢، ص ١٩٦.

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر الصباغ، تربية النشء في المنزل والمدرسة والمجتمع (القاهرة: دار ميمس للطباعة، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م) ج ٢، ص ١٢١.

الحركة العلمية بمكة المكرمة

كانت المراكز العلمية التي تؤهل الدارسين بمكة هي المسجد الحرام والمدارس الأهلية والحكومية المعدودة. وخير من يتحدث عن هذه المراكز ونشاطاتها العلمية المعاصرة لها من العلماء والأدباء والمؤرخين الذين عاشوها وتنسموا عبيرها، وتدرجوا في معاهدها، فأصدق الرواية ما كان عياناً، وما راء كمن سمعا.

يذكر الأستاذ عمر عبد الجبار رحمه الله في كتابه (سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة) هذه المراكز والدور العلمي الذي قامت به على المستوى المحلي ومستوى العالم الإسلامي «وكان المسجد الحرام والمسجد النبوي يغذيان الدعوة الإسلامية بالمتخرجين منها، وابتهائهم إلى البلاد المفتوحة لنشر الدين وتلقيه سكانها وتوجيههم إلى الطريق إلى ربهم وإرشادهم إلى ما فيه سعادتهم، ثم دار الزمان دورته فظل المسجد الحرام والمسجد النبوي مهلين لطلاب العلم، يقصدونها من جميع البلاد فتعقد فيها حلقات في جميع العلوم، وكان الإقبال عليها عظيماً من جميع طبقات الشعب.

وقد أدركت أواخر هذا العهد (العثماني) وكانت حصوات المسجدين مكتظة بحلقات التدريس، وانكباب الطلاب شيباً وشباناً على الدرس والمطالعة والاستعانة بمصابيح الشمع (الللات) حيث لا توجد كهرباء ولا أضواء غير قناديل الزيت المرسجة حول المطاف والأروقة. وقد نشأت بجانب هذه الدراسة الدينية المدرسة الصولتية والفخرية ومدارس الفلاح، والمدرسة الراقية، فقامت بتربية النشء وتثقيفه للسير في ركب الحضرة الحديثة.. وكان المسجد الحرام يغص بكبار العلماء...» (١) ثم عدد أسماء من أدرتهم من هؤلاء العلماء، ومشاهير المؤلفين منهم. ويؤكد هذه الصورة العالم الأديب الأستاذ أحمد إبراهيم الغزاوي في ذكرياته عن الدراسة في المسجد الحرام فيقول:

«وقد أدركنا الحلقات في المسجد الحرام كما كانت في المدينة المنورة بالمسجد النبوي الشريف — تغص بالطلاب الكبار والصغار ليلاً ونهاراً، وفي جميع الأوقات حتى منتصف الليل، وفي تباكير الصباح، وبعد كل فرض يؤدي، وكانت تدرس فيها العلوم الشرعية واللغوية والنحوية وحتى الفلكية، ولا أبالغ إن قلت: ان عددها أكثر من مائة بين الأروقة والحصاوي، وفي المدارس والخللاوي، وكانت الدوافع إلى ذلك ترتفع إلى طلب الأجر من الله العلي القدير، وتنوسط إلى

(١) عمر عبد الجبار، سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥ (مكة: مؤسسة مكة للطباعة والإعلام)، ص ١٣-١٤.

الجمع بين الحسنيتين في الدنيا والآخرة، وقد يندرج فيها الارتزاق لمن ليس له سواها شيء من الارتزاق. وقد كان هذا الطراز من الدرس والتدريس، والطالب والمعلم حريصاً كل الحرص على أن يمثل الطهارة، والنظافة والأناقة والمفصاحة، والكياسة الدعاية والفكاهة، وجمع بين الأدبين النفسي واللفظي، وحسن أوصافه الهدوء والطمأنينة والرق والظرف، والطلاقة، والخلق الكريم، مع التسامع والتناهي والتعاون والتصادق...» (١)

وفي معرض الحديث عن الناحية العلمية بمكة المكرمة في آخر العهد العثماني وأشهر البيوت العلمية بها يقول الأستاذ السباعي:

«وظلت بيوت العلم المشهورة على حالها في هذا العهد تبث علومها الدينية في حلقات بالمسجد، أو في بيوتها الخاصة إلى جانب المدارس، وظل أبناؤها وتلامذتها يتوارثون ذلك، وقد أحصيت حلقات التدريس في المسجد الحرام فبلغت في بعض الأوقات نحو مائة وعشرين حلقة تتناوب التدريس في الآصال والبكور، وبين أطراف الليل والنهار في نشاط وزحام...» (٢)

ويعرض الدكتور محمد عبد الرحمن الشامخ في دراسة موضوعية عن التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني نصاً هاماً للمستشرق الهولندي «سنوك هرجرونجه» Ssnouk Hurgronje الذي أقام بمكة وجدة سنة كاملة في عامي ١٨٨٤م و١٨٨٥م وزار مكة متنكراً ففضى فيها ستة أشهر كطالب من طلاب العلم متحدثاً عن هذا في قوله:

«إذا ما استقرينا توار يخ مكة التي قلما تهتم بتاريخ الثقافة فإن باستطاعتنا أن نستنتج بشيء من التأكيد أن مثل هذه الحياة التي وصفنا كانت موجودة في مكة منذ عدة قرون.. فلقد أخرجت مكة في كل عصر من العصور الإسلامية رجال علم بارزين وكانت حلقات العلوم الشرعية فيها من أحسن الحلقات على مر القرون، وقد اجتمعت في الوقت الحاضر عدة أسباب لتجعل من المسجد الحرام مركزاً علمياً فريداً للعالم الإسلامي كله» (٣).

وفي سلسلة الوثائق والنصوص والمؤلفات التي تجلي الحقيقة عن هذا الجانب المشرق في تاريخ مكة يصدر أخيراً كتاب (المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر) من تأليف الشيخ العلامة عبد الله مرداد أبو الخير، اختصار وترتيب العالمين الأدبيين الأستاذ محمد سعيد العامودي والأستاذ أحمد علي حيث عرض فيه المؤلف إلى ترجمة

(١) محمد عبد الرحمن الشامخ، التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني، الطبعة الأولى (الرياض: المطابع الأهلية للأؤست، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م)، ص ١٢.

(٢) أحمد السباعي، تاريخ مكة، الطبعة الثالثة (مكة: مطابع دار فريش، ١٣٨٥هـ، ج ٢، ص ٢٠٤).

(٣) الشامخ، التعليم في مكة والمدينة آخر العهد العثماني، ص ١٢١.

خسة وستماتة عالم وأديب استحق هذا اللقب بآثاره العلمية وشهرته في الوسط العلمي كما يتضح من طريقة عرضه لتاريخهم العلمي، وهذا ما نوه عنه الأستاذان الفاضلان في مقدمة المختصر.

«وبعد فإن كتاب (نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكّة المكرمة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر) هو من خير ما صادفناه من كتب تراجم العلماء والأدباء وقد استوفى فيه مؤلفه الجليل الشيخ عبد الله أبو الخير مرداد أخبار أكثر من عاشوا في أم القرى خلال القرون الخمسة الأخيرة من علماء أجلّاء شغلوا في أزمانهم مناصب القضاء والتدريس والإمامة، والخطابة، وألفوا عشرات الرسائل والكتب، وكان من بين من ترجم لهم أيضاً أدباء وشعراء أورد لنا الكثير من منظومهم، وغير قليل من أخبارهم وطرائفهم، وهذا جمل من كتابه موسوعة بحق يزدان بها تاريخنا العلمي والأدبي... وإن كان قد فاتته كما نرى أن يذكر لنا تراجم أفاضل آخرين من علماء وأدباء تلك الفترة ولعلّ عذر المؤلف - رحمه الله - أن مصادره لم تسعفه بأن يستوفي كل التراجم، أو أن وقته لم يتح له بذلك...» (١).

ولا يتأتى بطبيعة الحال أن يتوفر مثل هذا العدد الكبير من العلماء والأدباء إلا عند وجود حركة علمية نشطة وهذه هي النتيجة التي انتهى إليها كل من الأستاذين أحمد علي ومحمد سعيد العامودي في المقدمة والتي سبق أن توصل إليها الدكتور محمد عبد الرحمن الشامخ، والمستشرق الهولندي سنوك هرجرونجه - في قولهما: «كلمة أخيرة نود أن نقولها عن كتاب (نشر النور والزهر) للشيخ عبد الله مرداد يرحمه الله - هي أننا على يقين من أن قارئه في هذا المختصر سوف يشعر بارتياح عظيم حين يتبين له من خلال كل سطوره أن حركة التعليم الديني في أم القرى لم تتوقف أو تضعف في أي عهد من العهود... برغم كل الظروف والأحداث والفتن، وإنما ظلت مستمرة مضيئة منذ القرن الهجري الأول إلى اليوم، وهذا من فضل الله - ولا شك - وحده ورعايته للبلد الأمين» (٢).

ومن خلال هذه الوثائق التاريخية، والحقائق العلمية يتبين القارئ مدى ظلم وإجحاف المؤرخين بتغاضيهم عن التنويه وتوجيه العناية إلى المركز العلمي لمكّة المكرمة على مرّ العصور الإسلامية عندما تذكر المراكز العلمية في العالم الإسلامي، فإن ذكرت فإنما تذكر في القرون الإسلامية المبكرة، ولعل الدراسات العلمية والتاريخية الحديثة ترد لها بعض حقوقها وتضعها في

(١) عبد الله أبو الخير مرداد، كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكّة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر، إختصار وترتيب محمد سعيد العامودي وأحمد علي، (الطائف، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م) ج ١، ص ١

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥.

مكائها اللائق بها بين المراكز العلمية الأخرى في كل عصر. وإن هذا الأثر العلمي الذي نقدمه للقراء والذي هو موضوع هذه الدراسة ليثبت أن الحركة الفكرية في هذا البلد لم تتخلف يوماً عن بقية المراكز العلمية في البلاد الإسلامية.

المدرسة الصولتية ودورها العلمي

هي المعهد الذي تخرج فيه المؤلف وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي والعالي بها، وواجب القارئ علينا أن يتعرف على هذه المدرسة والدور العلمي الذي قامت به في هذه البلاد المقدسة. يذكر التاريخ العلمي لهذه البلاد إلى جانب المسجد الحرام مؤسسات علمية أخرى لعبت دوراً كبيراً في أعداد الفئات المتعلمة وتخرج العلماء سواء بالنسبة للبلاد المقدسة أو البلاد الإسلامية الأخرى وهي:

المدرسة الصولتية أسست سنة ١٢٩٠ هـ

المدرسة الفخرية وأسست سنة ١٢٩٦ هـ

المدرسة الخيرية أسست سنة ١٣٢٦ هـ

مدرسة الفلاح بمكة أسست سنة ١٣٣٠ هـ

وبالنظر إلى تاريخ تأسيس هذه المدارس تعتبر المدرسة الصولتية الرائدة في هذا المجال، بل إن بعض هذه المدارس وغيرها بمكة المكرمة قد انبثق عن حماس خريجها مثل مدرسة دار العلوم الدينية^٥ أو عن إحياء من تأسيسها والنجاح الذي لقيته من إقبال الطلاب والعلماء. يتحدث الأستاذ أحمد السباعي عن تأسيس هذه المدرسة والدور العلمي الذي اضطلعت به في إيجاز فيقول:

«... هاجر إلى مكة علامة من أفذاذ الهند المجاهدين ضد الاستعمار الانكليزي هو الشيخ محمد رحمة الله العثماني صاحب كتاب إظهار الحق في الدفاع عن الدين الإسلامي، ففكر في تأسيس مدرسة لتعليم الدين والعربية والقرآن، وبادرت سيدة من مثرىات الهند تسمى (صولت النساء) إلى مساعدته، فشرع يبني مدرسته التي سماها (صولتية) في مكانها اليوم بجارة الباب (بالخندريسة) وكان ذلك في سنة ١٢٩٠ هـ.

وأقبل الطلبة على مدرسته إقبال الظامئين إلى مناهل العلم كما أقبل بعضهم على دروسه التي خصصها في المسجد وفي بيته بجارة الباب، إنتاجاً خدام البلاد من ناحيتها العلمية خدمة لا تزال

٥ أسسها تلميذ الصولتية وأحد خريجها السيد/ محسن المساوي المتوفي سنة ١٣٥٣ هـ.

آثارها ماثلة إلى اليوم في أشخاص الكثير من أجلة العلماء، وأصحاب المناصب الدينية والقضائية...» (١) ثم عرض لأسماء أبناء أشهر البيوت العلمية والعلماء الذين تخرجوا في هذه المدرسة العتيدة.

و يبرز الأستاذ الفاضل عمر بن عبد الجبار هذه النهضة العلمية والأثر الكبير للفوج الأول من المتخرجين في هذه المدرسة بقوله:

«ولما تخرج الفوج الأول من علماء المدرسة الصولتية ازدادت حلقات الدروس بالمسجد، إذ عقد المتخرجون حلقاتهم في كل حصوة ورواق، ولم يدع العلماء بيت الله الحرام مجلساً للتدريس والوعظ والإرشاد منهم عيسى رواس، أحمد ناضرين، سالم شفي، محمد علي تركي، درويش شفي، عبد الله مغربي، حسن مشاط، عباس عبد الجبار، أحمد قاري، حامد قاري، عبد الحميد حديدي، عبد الله الحدادي، سليمان مراد، عثمان بشناق، سراج ششه، أحمد هرساني، حسين عبد الغني». (٢)

وكان مؤسسها رحمه الله ينهج نهجاً تربوياً مثالياً في إدارة المدرسة ومناهج التعليم فيها إذ كان الطلاب المبرزون بعد الانتهاء من تلقي العلم على مدرسيهم من العلماء يعقدون حلقاتهم لتدريس فئات أخرى من الطلاب وهذا ما يذكره فضيلة العلامة الشيخ حسن محمد المشاط أحد خريجيها في مذكراته عن نظام التدريس بالمدرسة فيقول:

«في أول النهار تفتتح المدرسة أبوابها، ويجلس الناظر أي المدير في غرفته الخاصة مبكراً قبل كل أحد و يأتي الطلبة إلى غرف التدريس، فكان المعلم الأول شيخنا الشيخ عبد الرحمن دهان يبدأ الدرس للأساتذة أي للطلبة الذين تفوقوا حتى صاروا أساتذة، فيقرأون على شيخهم الدرس الأول وهم الشيخ عيسى رواس، والشيخ سالم شفي والشيخ أحمد ناضرين، والشيخ أحمد قاري، وهؤلاء بعد الفراغ من هذا الدرس يودعون الشيخ، ويعقدون حلقات الدروس في مجالس العلم...» (٣)

وهكذا فقد كانت المدرسة الصولتية ولا تزال برجها ومناهجها مناراً من منارات العلم في هذه البلاد المقدسة وللعالم الإسلامي، يفدون إليها و يرتوون من مناهل علومها الصافية.

(١) أحمد السباعي، تاريخ مكة، ج ٢، ص ٢٠٢.

(٢) عمر عبد الجبار، سير وتراجم، ص ٣٥.

(٣) مقتبسة باذن خاص من فضيلة الشيخ حسن محمد مشاط من مذكراته المخطوطة.

آل القاري

عائلة المؤلف العلامة القاضي أحمد بن عبد الله القاري المكّي من بيوت مكة الشهيرة التي أنجبت عدداً من العلماء والمثقفين الذين أسهموا في نهضة هذه البلاد قديماً وحديثاً .
عميد هذه الأسرة شيخ القراء بمكة المكرمة الشيخ عبد الله بن محمد بشير القاري المتوفى بمكة عام ١٣٣٧ هـ . تتلمذ على يد العلامة مؤسس المدرسة الصولتية الشيخ محمد رحمة الله لازمه ملازمة طويلاً وأخذ عنه علومه بالمسجد الحرام والمدرسة الصولتية . صرف الشيخ عبد الله وأخوه الشيخ عبد الرحمن نشاطهما إلى حفظ القرآن وتجويده بالإضافة إلى العلوم الأخرى .

ولما لمسي فيه العلامة رحمة الله الكفاءة العلمية عيّنه مدرسا للقرآن الكريم بالمدرسة ، فأوقف حياته كلها على تعليم القرآن . جاء في كتاب (أعلام الصولتية) ما يشيد بجهود فضيلته في هذا المجال :

«وقد تتلمذ عليه ألوف لا مئات من أبناء أم القرى وغيرها ، حتى ضرب به المثل في القراءة والصوت ، والتربية والتوجيه ، وكل تلامذته يذكرونه دائماً بالفضل ، والدعاء والثناء الجميل أحسن الله إليه في أخراه كما أحسن في دنياه ، وجزاه الخير الذي هو له أهل .
وخلف ذرية مباركة صالحة طيبة استفاد منها الناس وانتفعت بعلومهم الرجال» (١) ومن يعد من العلماء في هذا البيت الشيخ عبد الرحمن بن محمد القاري : شارك أخاه الشيخ عبد الله في التعلم بالمدرسة الصولتية ، وتتلّمذ أيضاً لمؤسسها العلامة محمد رحمة الله فحفظ القرآن وأجاده ، وبعد أن أنهى دراسته سافر إلى الهند بتوجيه من العلامة الشيخ محمد رحمة الله العثماني لنشر علم القراءات والتجويد ، فكث بها طول حياته وتوفي هناك . (٢)

(١) أعلام الصولتية ، من اعداد المدرسة الصولتية ، مخطوط .

(٢) المصدر نفسه .

أنجب الشيخ عبد الله القاري من الأولاد المذكور:

العلامة القاضي أحمد بن عبد الله القاري ١٣٠٩ هـ - ١٣٥٩ هـ .

العلامة القاضي حامد بن عبد الله القاري ١٣١٤ هـ - ١٣٩٦ هـ .

المربي الكبير الأستاذ محمود بن عبد الله القاري ١٣٢٠ هـ - ١٣٩٧ هـ .

الشيخ سراج عبد الله القاري

وفيما يلي عرض مفصل لتاريخ هؤلاء الأعلام الثلاثة الذين كان لهم دور بارز في الحياة العلمية والعملية يوم كانت مكة مركزاً علمياً هاماً قبل توحيد الجزيرة العربية وبعد أن من الله عليها بالوحدة على يد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز طيب الله ثراه .

- * * * * -

مؤلف المجلة

القاضي أحمد بن عبد الله القاري

١٣٠٩ هـ - ١٣٥٩ هـ

ولد العلامة القاضي أحمد بن عبد الله بن الشيخ محمد بشير في مكة المكرمة سنة ١٣٠٩ من الهجرة. نشأ وترى في أحضان والده شيخ القراء الشيخ عبد الله كما حفظ القرآن على يده. التحق بالمدرسة الصولتية وتلقى علومه بها، بالإضافة إلى حضوره حلقات التدريس بالمسجد الحرام التي كانت تزدهم بالعلماء وطالبي العلم في ذلك الوقت. ولن نفتقد تفاصيل حياته العلمية بالمدرسة الصولتية فالمنشور السنوي أو البيان السنوي الذي تصدره المدرسة في نهاية كل عام دراسي يزودنا ببعض المعلومات الآتية عن حياته العلمية بالمدرسة :

يشير الجزء الثاني من الكتاب السنوي (صدى العلم من الحجاز) الصادر في ٢٨ محرم عام ١٣٢٩ هـ بأن فضيلة المؤلف أدى الامتحان في تسعة علوم وهي: الحديث، أصول الحديث، علم المعاني، الفرائض، الحكمة، الهيئة، الجيب، الجبر، المقابلة، المقنطر، ومنح جائزة علمية وهي كتاب «القاموس المحيط في اللغة» (١).

وفي نهاية الكتاب يشيد بالخطبة التي ألقاها المؤلف في الحفل السنوي أداء ومعنى، وجاء الشاء عليه في العبارة التالية:

«وبعدما وزعت الجوائز قام مقام الخطابة أحد تلامذة المدرسة وهو الحافظ أحمد بن القاري عبد الله وكان لخطبته تأثير عجيب في قلوب الحاضرين، لأن التلميذ مع حداثة سنه كان عذب البيان، وقادراً على الكلام كرجال المحافل».

ويشير الجزء الثالث منه الصادر في ٢١ محرم عام ١٣٣٠ هـ بأن المؤلف أدى الامتحان في المواد التالية:

تفسير البيضاوي، صحيح الترمذي، الهداية، سنن ابن ماجه، مختصر المعاني. ومنح جائزة علمية وهي خلاصة تذهيب الكمال والجاسوس في النقد على القاموس وكان من بين الخطباء في الحفل السنوي المعتاد للمدرسة. كما ورد اسمه مدوناً بين أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة. (٢)

(١) صدى العلم من الحجاز، رقم ٢، ص ٩٠، ٥.

(٢) المصدر نفسه رقم ٣، ص ٤٢، ١٦، ٦.

و يوضح الجزء الرابع الصادر في ٢١ ربيع ثاني عام ١٣٣١ هـ أنه أدى الامتحان في :
تفسير البيضاوي ، وسنن أبي داود ، وسنن ابن ماجه والهداية . ومنح جائزة تقديرية هي :
موضوعات السيوطي ، شرح الإشارات مجموع ميرزا هـد . (١)

و يشير الجزء الخامس الصادر عام ١٣٣٢ هـ إلى أن فضيلته أدى الامتحان في : البخاري ،
الهداية ، ومنح جائزة تقديرية وهي : الأدب المفرد ، مختصر المنتهى لابن الحاجب مع حواشيه .
كما أن اسمه مدون بين أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة . وأنه (المعلم للعلوم الآلية) . فن
خلال نشاطه في الدراسة والتحصيل ، وما تحصل عليه من جوائز تقديرية ، وترشيحه من بين طلاب
المدرسة للخطابة في المناسبات يتبين لنا نبوغه المبكر ، وتقدير المدرسين والإدارة المدرسية له حتى
كان محل رعايتهم . كما أن من مظاهر هذا التقدير إسناد التدريس بالمدرسة في المراحل الدراسية
الأولى للطلاب الناهين بعد أخذ الدروس اليومية على علماء المدرسة وأساتذتها الكبار ، وكان
العلامة المؤلف واحداً من هؤلاء . كما يتضح من قوائم العلوم التي درسها بالمدرسة الصولتية أنها
كانت متعددة ومتنوعة من لغوية ، وشرعية ، وفلسفية ، ورياضية ، وكان لكل هذا أثر في نبوغه
العلمي الذي يشهد له به أقرانه ومعاصروه من علماء الحرمين الشريفين ، إذ كان معروفاً بينهم بنابغة
الصولتية .

يذكر فضيلة الشيخ حسن محمد المشاط أنه لدى تقدم العلامة أحمد القاري للامتحان للتدريس
بالمسجد الحرام وكانت هيئة الامتحان مكونة من أربعة علماء يطرح كل واحد سؤاله في مختلف
العلوم و يناقشون المتقدم مناقشة قوية مفحمة قلّ من يستطيع النجاح فيها . وكان الأمر بالنسبة
للشيخ أحمد القاري أنه إذا طرح عليه السؤال يسهب في الإجابة بطريقة تحليلية عجيبة فإذا ما أراد
أحد العلماء المتحنيين مقاطعته قال له : على رسلك فالكلام إلى نهايته ، واستطاع بأسلوبه وقوة
عارضته وعلمه الغزير أن يمتلك إعجاب المتحنيين وال حاضرين ، وعلى اثر ذلك استحق بجدارة أن
يكون من مدرسي المسجد الحرام .

و يتحدث كتاب أعلام الصولتية في معرض ترجمته بأنه «نال الإجازات النهائية العالية ،
وتخرج فيها (المدرسة الصولتية) وهو في زهرة الشباب وعنفوانه ، وبرع في جميع العلوم الدينية
والدنيوية ، وشرع يدرس بمدرسته التي تخرج فيها وذلك في صفر ١٣٣٠ هـ ومكث بها معلماً إلى نهاية
ذي الحجة ١٣٣٤ هـ .

(١) المصدر نفسه ، رقم ٤ ، ص ٦ ، ٤٢ .

كما بدأ التدريس بالمسجد الحرام، ودرس العلوم والكتب التي تلقاها لاسيما الفقه الحنفي، الذي تفضل فيه حتى صار حجة ثبناً عارفاً عالمياً يرجع إليه العوام والخواص من الناس مستفتين وسائلين فيجيبهم في تواضع ورفق وبشاشة وكمال خلق فيقتنعون بحكمه. وكان يعقد حلقات دروسه في حصوة باب إبراهيم من المسجد الحرام يرتادها كثير من طلاب العلم حتى كثر عنه الأخذ والتلاميذ في سائر العلوم الدينية».

و يتحدث شاهد عيان لدروسه بقوله :

«صليت المغرب في حصوة باب إبراهيم فعقدت أمامي حلقة كبيرة التف حولها جمع غفير من طلاب العلم، فاقتربت منها فإذا بالشيخ أحمد القاري رحمه الله يتوسطها، وكان أصغر طلابه سناً. ولكن طلاقة لسانه، وسحرياته، وحسن إلقائه جمعت عليه القلوب، وخلدت له سمعة طيبة في التدريس والقضاء، ومعاشرة جميع من عرفه واختلط به. دنوت من حلقة وكان موضوع درسه في الحيض فسمعت يقول : المتحيرة هي التي حارت في أسباب نزيف دمها، والمحيرة هي التي حيرت غيرها في أسباب هذا النزيف، وعلى كلتا الحالتين فللعلماء أقوال في أحوالها.

ثم أخذ رحمه الله يشرح لطلابه حالات المحيرة فضقت ذرعاً من درسه لأنني في ذلك الوقت كنت حدثاً لم أبلغ سن الرشد، ولم تتسع مداركي لأمثال هذا البحث، وإن كنا نحفظه في المدرسة كاللبغاوات، ونسرده في الاختبار دون فهم. ولكن الشيخ أحمد رحمه الله كان لبقاً في تدريسه إذ كان يختصر أمثال هذه المواضيع خشية من ملل طلابه، فاختمت الدرس، وأخرج كراسة أخرى من محفظته الجلدية، وبعد أن بسم الله وصلى على رسوله قال :

(باب خيار المجلس في البيع والشراء) عن حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البائعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وأحمد. ثم وضع كراسته رحمه الله... ثم استمر مسترسلاً في شرح أحكام البيوع إلى أن أذن للعشاء، فاختمت الدرس ورفع يده ودعا لنفسه وطلابه والمسلمين بما شاء تقبل الله منا ومنه إنه سميع الدعاء.

رحم الله الشيخ أحمد القاري فقد كان درسه في البيوع قبل أن يتولى القضاء، وتعرض عليه ألوان من قضايا البيوع، وتحايل الناس، وغشهم، وحرصهم للحصول على المال من شتى الطرق، مشروعة أو غير مشروعة ما دام في ذلك إشباع لنهمهم ولو سنحت له الظروف بالتدريس بعد تولية القضاء للمسنا في شرحه ما فيه عظة وعبرة للتاجر والصانع...» (١)

(١) عمر عبد الجبار، سير وتراجم، ص ٤٥.

تقلب فضيلته في مناصب قضائية وتعليمية في العهدين الهاشمي والسعودي . انتخب معاوناً لأمين الفتوى بمكة المكرمة عام ١٣٣٦ هـ . كما عين عضواً بهيئة التدقيقات الشرعية (تدقيق الصكوك) سنة ١٣٣٩ هـ إلى جانب عمله السابق . وبقي يشغل هذه المناصب حتى زوال العهد الهاشمي سنة ١٣٤٣ هـ . سافر بعد ذلك إلى الهند وأقام بها حوالي عامين .

وفي عهد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز عين قاضياً في جدة سنة ١٣٤٥ هـ . ثم استقال من القضاء وأقام بمكة مشغلاً بالتدريس والدعوة والإمامة في مسجد عكاشة . وفي عام ١٣٤٩ هـ صدر أمر جلالة الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله بتعيينه عضواً في مجلس الشورى .

وفي عام ١٣٥٠ هـ عين رئيساً للمحكمة الشرعية الكبرى بمكة المكرمة ، وشهدت المحكمة في عهده عدة تحسينات وتنظيمات .

وفي عام ١٣٥٧ هـ صدرت الموافقة السامية بتعيينه عضواً في رئاسة القضاة (هيئة تمييز الأحكام حالياً) ، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن وافته المنية في شعبان عام ١٣٥٩ هـ بحج السلامة بالطائف ، فرحمه الله رحمة واسعة على ما قدمه من خدمات جليلة للعلم والمسلمين .

أولاده : أنجب فضيلته من الأولاد الذكور:

عبد الحلي : تدرج في عدة مناصب حكومية وأهلية .

عبد الحميد : وهو يعمل بوزارة الخارجية السعودية .

محمد سعيد : وهو يعمل بوزارة الخارجية السعودية أيضاً .

عبد الفتاح : وهو يعمل بوزارة الإعلام السعودية .

ومن الإناث أربعاً أيضاً .

آثاره العلمية :

فما عدا التدريس والقضاء اللذين نال فيها سمعة حسنة وذكرى طيبة حميدة فإنه لم يترك من المؤلفات — فيما نعلمه — سوى هذا السفر الجليل (مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل رضي الله عنه) الذي تقدمه اليوم بين يدي الباحثين والدارسين ورسالة كان ينشرها على صفحات جريدة صوت الحجاز يرد بها على رسالة مداواة الصائمين للدكتور السيوطي جردها فضيلة الشيخ زكريا عبد الله بيلة أحد علماء مكة المعاصرين .

ولعل التدريس والقضاء قد شغلا وقته عن التأليف ، كيف وهو الذي عرف منذ حداثة سنه بالكتابة والبيان .

القاضي حامد بن عبد الله القاري

١٣١٤هـ - ١٣٩٦هـ

فرع تألق من فروع دوحة آل القاري العلمية، رضع بلبان العلم وهو في مهده، وسقي من ماء ذلك النبع فلا غرو أن يكون بعد ذلك شجرة باسقة من شجرات الشريعة آتت ثمارها يانعة نضرة جلوة نافعة للكثير من طلاب العلم.

شهد عام ١٣١٤هـ ولادته ولعله بدأ يتلقى تدريباته الدينية، وهو في حضانة عائلته قبل أن يلتحق بالمدرسة عام ١٣٢١هـ. فعائلات العلم ترى في صغارها منذ ولادتهم ورثة يجب أن تسري دماء التراث في أجسامهم من نعومة أظفارهم.. وظل الشيخ القاري يتدرج في مدارج التعليم والتثقيف في ميادين العلم المختلفة وعلى أيدي فطاحل علماء مكة المشهورين، والذين كانت المدرسة الصولتية «الجامعة» التي تضمهم بين جدرانها. ولا غرو أن يكون في مقدمة من تلقى عنهم والده الشيخ عبد الله القاري المقرئ الشهير وأستاذ علم القرآن في المدرسة.. وانتقل بعد ذلك من حلقة إلى أخرى بل من دوحة علم إلى دوحة أخرى يتزود من الثمار فيقول الأستاذ ماجد رحمة الله في ترجمته للشيخ حامد «وأخذ العلم عن أساتذتها في ذلك العهد الذين كان يعترف بهم من أمثال العلامة الشيخ عبد الرحمن أحمد دهان، والعلامة الشيخ مشتاق أحمد الكارفوروي، والعلامة المفتي عبد اللطيف، ومؤرخ مكة الشهير الشيخ عبد الله غازي، والشيخ عيسى رواس وشقيقه الأكبر الشيخ أحمد القاري والشيخ أحمد ناضرين والخطاط الشهير السيد محمد مرزوقي الكتبي وغيرهم من أساتذة الصولتية وعلماء ومدرسي المسجد الحرام» (١).

ولم يكن العلم في عصره هدفاً إلى شهادات بل كان تلقيه للعلم ذاته ومن ثم يقول الشيخ في ترجمته لنفسه «لم يكن بالمدرسة الصولتية في وقتنا نظام خاص للشهادات المدرسية مثل ما عليه الحال في مدارس هذا العصر» (٢) ومع ذلك فقد فاز الشيخ بالكثير من شهادات التقدير «وتحصل على شهادات علمية وإجازات من أساتذته كما أجازته مدرسة الحرم المكي الشريف في عهد الحكومة التركية بالتدريس في المسجد الحرام عام ١٣٣٢هـ (٣) ويقول عن نفسه «كما أن لدي

(١) ماجد مسعود رحمة الله، وفيات الأعيان (الشيخ حامد عبد الله القاري) مجلة المنهل، العدد الرابع، السنة الثانية والأربعون، ص ٢٩٥.

(٢) ترجمة خطية بقلم الشيخ حامد عبد الله القاري وجدت بين أوراقه.

(٣) المصدر السابق ص ٢٩٦.

شهادة من رئيس العلماء بمكة بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٣٣٥ هـ موظفاً بالحرم الشريف وشهادة أخرى بالتدريس بالمسجد الحرام في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٣٤ هـ ملازماً بالحرم الشريف وموقعتان بختم أمير مكة الشريف الحسين بن علي .

خدم رحمه الله الميدان العلمي في أكثر نواحيه تدريساً ، وقضاء وتأليفاً وإدارة . فقد درس بالمدرسة الصولتية منذ عام ١٣٣١ هـ ، وفي المسجد الحرام سنة ١٣٣٤ هـ وفي المدرسة الراقية منذ عام ١٣٣٧ هـ ، وقد قادته كفاءته إلى تعيينه قاضياً في ينبع البحر عام ١٣٣٩ هـ - ١٣٤٣ هـ حيث دفعت به الظروف إلى الترحال فجال في بلاد الهند ، وأندونيسيا ، وسنغفورة حيث درس هناك ، ثم إلى بور ينو حيث عين مديراً للمدرسة الإسلامية هناك .

وعاد به الترحال إلى أرض الوطن سنة ١٣٥٨ هـ ليعود إلى خدمته بكل خبراته وكفاءته مدرساً بمدرسة تحضير البعثات ثم معاوناً لقاضي الطائف وكاتب عدل بها سنة ١٣٥٩ هـ ، وقاضياً بالقنفذة من ١٣٦٤ هـ - ١٣٦٦ هـ ثم قاضياً بينبع البحر من سنة ١٣٦٦ هـ - ١٣٨٥ هـ حيث بلغ من العمر ما استحق به أن يخلد إلى راحة البدن والاستقرار بعيداً عن الميدان الوظيفي حيث أحيل إلى التقاعد وإن كان نشاطه الفكري والتعليمي الخاص لم يتوقفا يوماً ما .

يقول ماجد مسعود « وكان رحمه الله محبوباً لدى جميع الطبقات لحسن أخلاقه وجميل صفاته فكان يزوره الكثيرون ويستفتونه ويراجعونه في حل مشكلاتهم ... وكنت أزور فضيلة الشيخ حامد في داره بزقاق التجارية بالمسلة فأستفيد من معلوماته وحديثه العذب عن الذكريات القديمة بالمدرسة وفي عهد القضاء ، وكان يحفظ الشيء الكثير عن علماء مكة ومدارسها القديمة والعصور التي مرت بالبلاد ... » (١)

أما نشاطه التأليفي فيقول رحمه الله عن نفسه :

« كنت أيام تدريسي بالمدرسة الراقية كتبت على نظم التفسير ورسالة في أصول الحديث . ولما كنت بجأوة حللت الشاطبية وكتبت شرحاً صغيراً على العاصمية ورسالة في التعريفات والمصطلحات المنطقية .

ولما تقاعدت عن العمل بينا كنت أراجع فتاوي الشيخ عبد الحفيظ العجيمي رأيت أن في كتاب الفرائض أخطاء مطبعية فصححت تلك الأغلاط وعملت لكل مسألة فيها التوضيح اللازم وشباكات النسخات وقد أتممت ذلك والله الحمد الآن .

ولما كان كل طالب علم يحتفظ لديه بدفتر يقيد به ما يرى فائدة فيه للذكرى في مختلف المسائل من فقه وتفسير وحديث وأدب وتاريخ وغير ذلك فلدي مجموعة من المسائل المتفرقة المفيدة .

(١) ماجد مسعود ، ص ٢٩٦ .

وأنا الآن أشتغل بجمع الأوراق التي خلفها أخي المرحوم الشيخ أحمد القاري وفيها فوائد متفرقة .
أسأل الله أن يوفقني لجمعها وترتيبها حسب الإمكان» (١)
ولكن الأجل لم يتركه رحمه الله ليحقق أمله في جمع وترتيب مؤلفات أخيه فقد أدركه مساء
الثلاثاء من ربيع الأول عام ١٣٩٦ هـ . «وهكذا ترك فراغاً كبيراً بوفاته بعد أن أمضى ٨٢ سنة في
خدمة البلاد والعلم والقضاء» (٢)
أنجب من الأولاد الذكور من يشغلون مناصب علمية وحكومية وهم :
الشيخ محمد حامد القاري و يعمل موظفاً بالمحكمة الشرعية ومتخصص في جداول المناسخات في
علم الفرائض كما يعمل مأذوناً شرعياً وهو أكبر أولاده والشيخ شاكر والشيخ عبد الباري ، وله من
الإناث ائنتان .

- * * * -

(١) ترجمة المؤلف لنفسه .

(٢) ماجد مسعود ، ص ٢٩٦ .

الشيخ محمود بن عبد الله القاري

١٣٢٠ هـ / ١٣٩٧ هـ

من أكابر رجال التعليم بمكة المكرمة الذين أوقفوا حياتهم منذ البداية حتى الوفاة على خدمة التعليم وتطويره في العهدين عهد الأشراف والعهد السعودي الزاهر. وامتد نشاطهم العلمي إلى البلاد الإسلامية الأخرى.

عاصر التعليم في البلاد الحجازية وفي المملكة العربية السعودية يوم كانت مدارسه معدودة ومراحله محدودة لا تتجاوز الثانوية، وعاصره وكان أحد بناته ومؤسسيه لما اتسع نطاقه وأسست أول كلية في الجزيرة العربية كلية الشريعة بمكة المكرمة كنواة للتعليم الجامعي فكان من أوائل من تولى شؤونها وأسس لنموها وتطورها.

ولد بمكة المكرمة عام ١٣٢٠ هـ، ودرس بالمدرسة الصولتية المواد الدينية واللغة العربية والرياضية وتخرج فيها عام ١٣٣٧ هـ.

بدأ حياته الوظيفية خارج المدرسة الصولتية عام ١٣٣٩ هـ حيث عين معاوناً لمدير مدرسة ينبع التحضيرية، وبعد عام من تعيينه بها أصبح مديراً لها واستمر في هذا حتى عام ١٣٤٢ هـ حيث انتقل إلى جدة فعين مساعداً لمدير المدرسة الابتدائية.

قضى الأستاذ محمود قاري فترة من حياته بعيداً عن موطنه يؤدي رسالة التعليم ففي عام ١٣٤٤ هـ سافر إلى الهند ومنها إلى جاوة حيث مكث بها من عام ١٣٤٥ هـ إلى عام ١٣٤٨ هـ مشغلاً فيها بالتدريس، وقد عين في جزيرة «بورينو» مديراً لإحدى المدارس الأهلية. وفي عام ١٣٤٨ هـ عاد إلى أرض الوطن ليواصل جهاده العلمي. ومن ثم تقلب في وظائف علمية وإدارية متعددة كان فيها مثالاً عالياً في الإخلاص والتفاني في خدمة الوطن، وكان هذا عاملاً رئيسياً في تسنمه أعلى المناصب التعليمية آنذاك فإيعين في منصب حتى يرقى إلى آخر أعلى منه.

ففي عام ١٣٤٩ هـ عين مديراً لمدرسة الشبكة التحضيرية بمكة، وفي نفس العام نقلت أعماله إلى التدريس بالمدارس الابتدائية وهي أعلى من المرحلة التحضيرية واستمر بها حتى نهاية عام ١٣٥٤ هـ.

ثم تعين مديراً للمدرسة السعودية بالمعلاة.

وفي عام ١٣٥٧ هـ تعيّن مدرّساً بالمعهد العلمي السعودي وتحضير البعثات ثم مفتشاً بمديرية المعارف .

وفي عام ١٣٥٩ هـ أعيدت خدماته للتدريس في مدرستي المعهد العلمي السعودي ، وتحضير البعثات ثم مساعداً لمدير مدرسة تحضير البعثات ، وكان يدرس بهاتين المدرستين اللتين كانتا تعتبران أعلى مراحل التعليم بالمملكة علم الفرائض والمواد الرياضية إذ كان مشهوراً بإجادتهما ، فقد كان من أساتذة المواد الرياضية ومعلمها المجيدين .

وعندما تم تأسيس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مع بداية عام ١٣٦٩ هـ وكانت أول تجربة رائدة للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية في عهد العلامة الكبير محمد بن عبد العزيز ابن مانع رحمه الله مدير المعارف احتفظ لنفسه بإدارة الكلية وتخير للإدارة والإشراف الفعلي الأستاذ القدير محمود قاري تقديراً لكفاءته العلمية والإدارية . وكان يشغل إلى جانب وكالة إدارة الكلية بعض الأعمال الإدارية بمديرية المعارف ، وظل كذلك حتى نهاية ١٣٧٢ هـ حيث عين مديراً للتعليم .

وفي عام ١٣٧٤ هـ عيّن مديراً للإدارة العامة للامتحانات ومكث يشغل هذا المنصب حتى أحيل للتقاعد عام ١٣٧٦ هـ .

جاء في كتاب اليوبيل الفضي (كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في ٢٥ عاماً) في التنويه عن المنجزات في عهده :

« المنجزات في عهد فضيلته (محمود بن عبد الله قاري) استقلال الجهاز الإداري للكلية ومتابعة تطبيق المناهج التي اشترك في وضعها مع اللجنة المكونة لذلك » . (١)

وبعد إحالته للتقاعد . لم يتوقف عطاؤه لهذه البلاد ، كما أن الأجهزة الحكومية عرفت له قدره وكفاءته . ففي عام ١٣٧٧ هـ تعيّن مديراً لدار الأيتام الخيرية ، ثم عين مستشاراً بإدارة الشؤون الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهو آخر منصب حكومي تقلده في حياته . وقد وافته المنية بعد مرض ألزمه الفراش مدة طويلة يوم الجمعة السابع من ربيع الأول عام ١٣٩٧ هـ .

ومناسبة تأبينه كتب عنه الأديب الكبير الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار مقالاً بجريدة الندوة تحت عنوان (محمود قاري العلامة والفرائضي الكبير) .

يتحدث فيه عن شخصيته العلمية وأساليبه التربوية حديث العارف به إذ تتلمذ عليه السنين الطويلة نفتبس منه بعض ما يسلط الأضواء على الجانب التربوي وخصائصه العلمية .

(١) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في ٢٥ عاماً (مكة : مؤسسة مكة للطباعة والإعلام) ، ص ٣٤ .

يقول الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار:

«لقد فارق [الشيخ محمود قاري] هذه الدنيا يوم الجمعة السابع من ربيع الأول سنة ١٣٩٧ هـ بعد أن ترك فيها أولاداً صالحين بررة، وتلامذة يبلغون عشرات الآلات في العالم العربي والإسلامي بينهم آلاف بهذه البلاد أنا أحدهم... كان الشيخ محمود قاري يعلمنا الفرائض في الابتدائية وفي المعهد، وهو فرض عظيم، وعلامة جليل في الفقه الحنفي، وأستاذ بارع في الرياضيات، وكان موسوعة في علوم أخرى، وكان آية في الخلق، وكل أساتذتنا كانوا أرقى النماذج في الصلاح وحسن الخلق والكرم، وفي العلم والأدب...»

وكان لشيخنا رحمه الله أسلوب رائع في التربية والتعليم، وكانت العلوم الرياضية عسيرة علينا، فكنا نلجأ إليه فيها إذا لم نفهمها من أساتذنا فيها، وكنا نفهم الصعب منه في يسر وسهولة لأن أسلوب شيخنا القاري في الإفهام كان خيراً من أسلوب أستاذ المادة.

وكان شيخنا فكهاً ظريفاً ولطيفاً...»

و يشير الأستاذ العطار إلى أن الشيخ محمود قاري كان يجيد حرفة التجليد و يستشهد على هذا بقوله:

«وشكونا إلى شيخنا العلامة الشيخ محمود قاري ذات مرة تمزق ما لدينا من الكتب العلمية والأدبية من كثرة تداولها دون تجليد، وما نريد أن ننفقه في التجليد نشترى به كتباً جديدة، فاستعد لأن يعلمنا التجليد يوم الخميس بعد انتهاء حصصه الدراسية، ولشد ما أدهشنا أن شيخنا كان علماً بالتجليد، وماهراً كل المهارة في صناعته، وأحضر لنا أدواته وعلمنا التجليد الافرنجي في ساعات حتى مهرنا فيه وأخذنا نجلد كتبنا بأيدينا».

و يتم الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار حديثه عن الشيخ محمود قاري بقوله:

«وكان يحسن بعض اللغات مثل اللغة الأندونيسية والأردية وله طلاب ينتشرون في آسيا وإفريقيا وبخاصة في أندونيسيا، ولمست كثرتهم لأنه قضى بها أربع سنوات من سنة ١٣٤٤ هـ إلى ١٣٤٨ هـ وحسب، بل لأنه كان بين طلبته بمكة في مدارسها وطلبته بالمسجد الحرام كثير من الأندونيسيين.

و يعد الشيخ محمود قاري من بناء نهضة التعليم الإسلامي في أندونيسيا، فهو من واضعي المنهج، ومن أعظم من نشروا العلم فيها، حتى انتشر تلامذته في ذلك الأرخيل.

وجيل شيخنا من الأساتذة جيل النابغين العباقرة فكل مشائخنا وأساتذتنا كانوا عظماء كباراً في العلم والفضل والنبل والأخلاق وهم الذين بنوا العلم ونهضوا به...» (١)

(١) أحمد عبد الغفور عطار، محمود قاري العلامة والفرائضي الكبير، مكة جريدة الندوة، الثلاثاء، ١١ ربيع الأول عام

وفي ترجمته التي خطها بيده للمدرسة الصولتية عن ذكر ياته بها وأسَاء من تلقى العلم بالمدرسة من أفراد أسرته، وزملائه بالمدرسة يقول:

«إن الذكريات كثيرة في أيام الدراسة بالمدرسة فقد كان الطلاب في المدرسة إخوة متحابين مجتهدين في التحصيل، والأساتذة يعطفون على الطلاب أكثر من عطف الآباء. إن والذي عبد الله القاري وكذلك أعمامي عبد الرحمن وولي وحبيب، وكذلك إخواني أحمد قاري، وحامد قاري، وسراج قاري هؤلاء كلهم حفظوا القرآن بالمدرسة وتحصلوا على أكبر شهادة في العلوم جميعاً.

الزملاء كثيرون ولا أستطيع سرد أسمائهم أذكر منهم الشيخ حسن محمد المشاط، والشيخ سراج ششة، والشيخ عبد الصمد فدا، والأستاذ عبد الله فدا، وعلي إلياس، وعبد الغني بشير، وعبد الوهاب إلياس، ومختار بخاري، ومحمود مفتي، وأسعد مفتي وكامل كردي ابن الشيخ ماجد كردي، وعيسى دهان، ومحمد دهان، ومحمود بخاري».

أنجب رحمه الله تعالى عدداً من الأولاد الذكور الذين يشغلون مناصب علمية وحكومية وفنية وهم:

● عبد الله القاري وقد عمل مدرساً بالمعهد العلمي وتحضير البعثات وتقلب في مناصب حكومية عديدة.

● عبد العزيز القاري، تقلب في وظائف حكومية إدارية متعددة في وزارة المعارف وهيئة الرقابة والتحقيق.

● إبراهيم القاري ويعمل بوزارة المالية ممثلاً مالياً.

● رشاد القاري ويعمل مدرساً للتربية الرياضية بوزارة المعارف.

● صالح وأحمد القاري ويعملان طيارين بالخطوط السعودية.

وهكذا فقد أنجبت هذه العائلة في الماضي والحاضر الرجال العاملين الذين أدوا و يؤدون خدمات جليلة لهذه البلاد.

في الختام فإن ذلك غيض من فيض مما جادت به دوحة آل القاري من أمجاد علمية ارتوى من نبعها الصافي طلاب العلم في شتى بقاع الأرض. ولوتركنا العنان للقلم لخط الكثير ولسطر لهذه العائلة صنوفاً من الجهود والأبجاد الكثيرة، ولكن عذرنا أن هذه الدراسة حدوداً لا بد أن تتوقف عندها.

ولا يسمعنا وكلنا مدينون لهذه العائلة بتلك الجهود إلا أن نطلب من الله جل وعلا لأفرادها
والعلماء الذين جاهدوا في الله حق جهاده الرحمة والجزاء الأسنى ويجعل في ذريتهم الخلف الصالح.
آمين إنه سميع مجيب، والله من وراء القصد.

مكة المكرمة في ١٣٩٩/١٢/٢٥ هـ

١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٩ م

المحققان

الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي

الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان

المقدمة

القواعد الفقهية

مادة (١)

الماء الجاري هل هو كالراكد؟ أو كل جرية منه لها حكم الماء المنفرد؟ فيه خلاف.

مادة (٢)

شعر الحيوان في حكم المنفصل عنه لا في حكم المتصل، وكذلك الظفر، هذا هو جادة المذهب.

مادة (٣)

من وجبت عليه عبادة فأتى بما لو اقتصر على ما دونه لأجزأه، هل يوصف الكل بالوجوب؟ أو قدر الأجزاء منه، فإن كانت الزيادة متميزة منفصلة فلا إشكال في أنها نفل، وإلا ففيه وجهان.

مادة (٤)

العبادات كلها سواء كانت بدنية أو مالية أو مركبة منها لا يجوز تقديمها على سبب وجوبها، ويجوز تقديمها بعد سبب الوجوب وقبل الوجوب أو قبل شرط الوجوب.

مادة (٥)

من عجل عبادة قبل وقت الوجوب ثم جاء وقت الوجوب وقد تغير الحال بحيث لو فعل المعجل في وقت الوجوب لم يجزئه، فهل تجزئه أم لا؟ فيه تفصيل. (١)

مادة (٦)

إذا فعل عبادة في وقت وجوبها يظن أنها الواجبة عليه ثم تبين بأخرى أن الواجب كان غيرها فإنه يجزئه.

(١) هذا على قسمين : الأول : أن يتبين الخلل في نفس العبادة بأن يظهر وقت الوجوب أن الواجب غير المعجل وفي الإجزاء خلاف.

الثاني : أن يتبين الخلل في شرط العبادة المعجلة فالصحيح أنه يجزئه . ابن رجب ص ٧.

مادة (٧)

من تلبس بعبادة ثم وجد قبل فراغها ما لو كان واجداً له قبل الشروع لكان هو الواجب دون ما تلبس به هل يلزمه الانتقال إليه أم يمضي ويجزى به ؟ فيه تفصيل (١)

مادة (٨)

من قدر على بعض العبادة وعجز عن باقيها هل يلزمه الإتيان بما قدر عليه منها أم لا ؟ تفصيل (٢)

مادة (٩)

في العبادات الواقعة على وجه محرم إن كان التحريم عائداً إلى ذات العبادة على وجه يختص بها لم يصح ، وإن كان عائداً إلى شرطها فإن كان على وجه يختص بها فكذلك ، وإلا ففي الصحة روايتان أشهرهما عدمها .

(١) وهذا على ضربين : «أحدهما : أن يكون المتلبس به رخصة عامة شرعت تيسيراً على المكلف وتسهيلاً عليه مع إمكان إتيانه بالأصل على ضرب من المشقة والتكلف فهذا لا يجب عليه الانتقال منه بوجود الأصل .
الثاني : أن يكون المتلبس به إنما شرع ضرورة للعجز عن الأصل وتعذر بالكلية فهذا يلزمه الانتقال إلى الأصل عند القدرة عليه ولو في أثناء التلبس بالبدل كالعدة بالأشهر فإنها لا تعتبر بحال مع القدرة على الاعتداد بالحيض . ابن رجب ، ص ٩ .

(٢) ومدار هذا التفصيل الأقسام التالية :

الأول : أن يكون المقدور عليه ليس مقصوداً في العبادة بل هو وسيلة محضة إليها كتحرير اللسان ، ومرار موسى على الرأس فهذا ليس بواجب لأنه إنما وجب ضرورة القراءة والحلق .

الثاني : ما وجب تبعاً لغيره وهو نوعان :

أ : ما كان وجوبه احتياطاً للعبادة ليتحقق حصولها كفصل المرفقين في الوضوء فإذا قطعت اليد من المرفق فالأشهر وجوب غسل المرفق الآخر .

ب : ما وجب تبعاً لغيره على وجه التكيل واللواحق فالمشهور أنه لا يلزمه .

الثالث : ما هو جزء من العبادة وليس بعبادة في نفسه بانفراده ، أو هو غير مأمور به لضرره كصوم بعض اليوم لمن قدر عليه وعجز عن إتمامه فلا يلزمه . بلا خلاف . ابن رجب ، ص ١٠-١١ .

مادة (١٠)

في الألفاظ المعتبرة في العبادات والمعاملات . (١)

مادة (١١)

من عليه فرض هل له أن يتنفل قبل أدائه يجنسه . فيه تفصيل . (٢)

مادة (١٢)

المذهب أن العبادات الواردة على وجوه متنوعة يجوز فعلها على جميع تلك الوجوه .

مادة (١٣)

إذا وجدنا أثراً معلولاً لعلّة ووجدنا في محله علة صالحة له ، ويمكن أن يكون الأثر معلولاً لغيرها لكن لا يتحقق وجود غيرها فهل يحال ذلك الأثر على تلك العلة المعلومة أم لا ؟ في المسألة خلاف ولما صور كثيرة قد يقوى في بعضها الإحالة ، وفي بعضها العدم ، لأن الأصل أن لا علة سوى هذه المتحققة ، وقد يظهر في بعض المسائل الإحالة عليها فيتوافق الأصل والظاهر ، وقد تظهر الإحالة على غيرها فيختلفان .

مادة (١٤)

إذا وجد سبب إيجاب أو تحريم من أحد رجلين لا يعلم عينه منها ، فهل يلحق الحكم بكل منها أولاً يلحق بواحد منها ؟ فيه خلاف .

مادة (١٥)

إذا استصحبنا أصلاً وأعملنا ظاهراً في طهارة شيء أو حله أو حرمة وكان لازم ذلك تغير أصل آخر يجب استصحابه أو ترك العمل بظاهر آخر يجب إعماله لم يلتفت إلى ذلك اللازم على الصحيح .

مادة (١٦)

إذا كان للواجب بدل فتعذر الوصول إلى الأصل حالة الوجوب فهل يتعلق الوجوب بالبدل تعلقاً مستقراً بحيث لا يعود إلى الأصل عند وجوده ؟ خلاف .

(١) هذا هو موضوع القاعدة ، وجاءت مفصلة كالآتي :

« منها ما يعتبر لفظه ومعناه وهو القرآن لا عجزه بلفظه ومعناه فلا يجوز الترجمة عنه بلغة أخرى ، ومنها ما يعتبر معناه دون لفظه كالألفاظ عقد البيع وغيره من العقود وألفاظ الطلاق . ومنها ما يعتبر لفظه مع القدرة عليه دون العجز عنه ... » ابن رجب ، ص ١٣ .

(٢) هذه القاعدة على نوعين : أحدهما : العبادات المحضة فإن كانت موسعة جاز التنفل قبل أدائها كالصلاة . الثاني : التصرفات المالية كالعتق والوقف إذا تصرف بها وعليه دين ولم يكن حجب عليه فالمذهب صحة تصرفه وإن استغرق ماله في ذلك . ابن رجب ص ١٣ ، ١٤ .

مادة (١٧)

إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه ورفعة وهو واحد، والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرة فأيهما يرجح؟ ظاهر كلام أحد ترجيح الكثرة.

مادة (١٨)

إذا اجتمعت عبادتان من جنس في وقت واحد ليست إحداها مفعولة على جهة القضاء ولا على طريق التبعية للأخرى في الوقت تداخلت أفعالهما، واكتفى فيها بفعل واحد. تفصيل (١)

مادة (١٩)

إمكان الأداء ليس بشرط في استقرار الواجبات بالشرع في الذمة على ظاهر المذهب.

مادة (٢٠)

النماء المتولد من العين حكمه حكم الجزء، والمتولد من الكسب بخلافه على الصحيح.

مادة (٢١)

قد يختص الولد من بين سائر النماء المتولد من العين بأحكام ويعبر عن ذلك بأن الولد هل هو كالجزء أو الكسب؟ والأظهر أنه جزء.

مادة (٢٢)

العين المنغمة في غيرها إذا لم يظهر أثرها فهل هي كالمعدومة حكماً أم لا؟ فيه خلاف.

مادة (٢٣)

من حرم عليه الامتناع من بدل شيء سئل فامتنع فهل يسقط إذنه بالكلية، أو يعتبر ويجبره الحاكم عليه؟ تفصيل (٢)

مادة (٢٤)

من تعلق بما له حق واجب عليه فبادر إلى نقل الملك عنه صح، ثم إن كان الحق متعلقاً بالمال نفسه لم يسقط، وإن كان متعلقاً بالملك لمعنى زال بانتقاله عنه سقط، وإن كان لا يزول بانتقاله لم يسقط على الأصح.

(١) ووجه هذا التفصيل أن ما كان كذلك فهو على ضربين: أحدهما: أن يحصل له بالفعل الواحد العبادتان جميعاً بشرط أن ينوها جميعاً على المشهور.

الثاني: أن يحصل له إحدى العبادتين بنيتها وتسقط عنه الأخرى.

(٢) ويدخل في هذه الحالة نوعان هما مدار التفصيل:

أحدهما: أن يكون المطلوب منه إذناً مجرداً وذلك كحج الزوجة الفرض ففي رواية أنها لا تحج إلا بإذن زوجها وأنه ليس له منعها فعلى هذا يجبر على الإذن لها.

الثاني: أن يكون المطلوب منه تصرفاً لعقد أو فسخ أو غيرها كما إذا طلب من أحد الشريكين القسمة التي تلزمه الإجابة إليها فهل يجوز للشريك الآخر أخذ قدر حقه منه دون إذن الحاكم؟ على وجهين.

مادة (٢٥)

من ثبت له ملك عين ببينة أو اقرار فهل يتبعها ما يتصل بها أو يتولد منها أم لا؟ في المسألة خلاف.

مادة (٢٦)

من أتلف شيئاً لدفع أذاه له لم يضمنه، وإن أتلفه لدفع أذى به ضمنه.

مادة (٢٧)

من أتلف نفساً أو أفسد عبادة لنفع يعود إلى نفسه فلا ضمان عليه، وإن كان النفع يعود إلى غيره فعليه الضمان.

مادة (٢٨)

إذا حصل التلف من فعلين أحدهما مأذون فيه والآخر غير مأذون فيه وجب الضمان كاملاً على الصحيح، وإن كان من فعلين غير مأذون فيهما فالضمان بينهما نصفان حتى لو كان أحدهما من فعل من لا يجب الضمان عليه لم يجب على الآخر أكثر من النصف.

مادة (٢٩)

من سومح في مقدار يسير فزاد عليه فهل تنتفي المسامحة في الزيادة وحدها، أو في الجميع؟ فيه وجهان.

مادة (٣٠)

إذا خرج عن ملكه مال على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا؟ فيه خلاف.

مادة (٣١)

من شرع في عبادة تلزم بالشروع ثم فسدت فعليه قضاؤها على صفة التي أفسدها سواء كانت واجبة في الذمة على تلك الصفة أو دونها.

مادة (٣٢)

يصح استثناء منفعة العين المنتقل ملكها عن ناقلها مدة معلومة.

مادة (٣٣)

الاستثناء الحكمي هل هو كالاستثناء اللفظي أم نفتقر فيه الجهالة بخلاف اللفظي؟ فيه وجهان، والصحيح عند صاحب المغنى الصحة، وهو قياس المذهب خلافاً للقاضي.

مادة (٣٤)

استحقاق منافع العبد بعقد لازم يمنع من سر يان العتق إليها كالأستثناء في العقد وأولى لأن الاستثناء الحكمي أقوى.

مادة (٣٥)

من ملك منفعة عين بعقد ثم ملك العين بسبب آخر هل ينفسخ العقد الأول أم لا؟ فإن كان عقد ملك المنفعة عقداً مؤبداً ولم يكن عقد معاوضة فلا ينفسخ، وإن كان عقد معاوضة انفسخ، أما إذا كان عقد ملك المنفعة غير مؤبد ففيه وجهان.

مادة (٣٦)

من استأجر عيناً ممن له ولاية الإيجار ثم زالت ولايته قبل انقضاء المدة فهل تنفسخ الإجارة؟ فيه تفصيل. (١)

مادة (٣٧)

في توارد العقود المختلفة بعضها على بعض وتداخل أحكامها، و يندرج تحتها صور. تفصيل وخلاف (٢)

مادة (٣٨)

إذا وصل بألفاظ العقود ما يخرجها عن موضعها فهل يفسد العقد بذلك أو يجعل كناية عما يمكن صحته على ذلك الوجه؟ فيه خلاف. يلتفت إلى أن المقلب هل هو اللفظ أو المعنى؟

(١) الإجارة في صور هذه القاعدة منقسمة إلى قسمين:

أحدهما: أن تكون إجارته بولاية محضة فإن كان وكيلاً محضاً فالكلام في موكله دونه، وإن كان مستقلاً بالتصرف فإن انتقلت الولاية إلى غيره لم تنفسخ الإجارة لأن الولي الثاني يقوم مقام الأول كما يقوم المالك الثاني مقام الأول، وإن زالت الولاية عن المولى عليه بالكلية كصبي يبلغ بعد إيجاره أو إيجار عقاره والمدة باقية فالأشهر عدم الانفساخ.

الثاني: أن تكون إجارته بملك ثم تنتقل إلى غيره وهو أنواع: أحدها: أن تنتقل عنه إلى من يملك بالقهر ما يستولي عليه فتفسخ الإجارة للملك النافع الباقية منها كما إذا أجر مسلم شيئاً فاستولى عليه الكفيل.

ثانياً: أن ينتقل الملك إلى من خلفه في ماله ويقوم مقامه ويتلقى الملك عنه فلا اعتراض له على عقوده بل هو منفذ لها وذلك كالوارث.

ثالثها: أن يكون مزاحماً للأول في الاستحقاق ومتلقياً للملك عن تلقاه الأول لكن لا حق له في العين إلا بعد انتهاء استحقاقه كالبطن الثاني من أهل الوقف إذا أجر البطن الأول ثم انقرض والإجارة قائمة فيه وجهان والصحيح في المذهب أنه ينفسخ. ابن رجب، ص ٤٤-٤٥.

(٢) ليس التفصيل في هذه القاعدة مبنياً على تقسيم، وإنما هو عائد إلى الصور والأمثلة الفقهية التي يمكن أن تكون موضوعاً لهذه القاعدة. وكل ما ذكره ابن رجب هنا الصور التي تندرج تحت هذا الموضوع. ونقدم هنا صورتين مما ذكره لتوضيح موضوع القاعدة.

الأولى: إذا رهنه شيئاً ثم أذن له في الانتفاع فهل يصير عارية حالة الانتفاع أم لا ففي ضمانه احتمالان: أنه لا يصير مضموناً دون الانتفاع. والثاني يصير مضموناً بمجرد القبض إذا قبضه على هذا الشرط.

الثانية: ورود عقد الرهن على الغصب فيصح ويبرأ به الغاصب وكذا لو أودعه عنده وأعاره إياه أو استأجره لحياطته. انظر ابن رجب، ص ٤٧-٤٨.

مادة (٣٩)

في انعقاد العقود بالكنايات، واختلف الأصحاب في ذلك.

مادة (٤٠)

الأحكام المتعلقة بالأعيان بالنسبة إلى تبدل الأملاك واختلافها عليها نوعان:

أحدهما: ما يتعلق بالحكم فيه بملك واحد إذا زال ذلك سقط الحكم.

والثاني: ما يتعلق بالحكم فيه بنفس العين من حيث هي تعلقاً لازماً فلا يختص تعلقه بملك دون

ملك، وعد من الأول الإجارة والإعارة والوصية والهبة، ومن الثاني الرهن.

مادة (٤١)

إذا تعلق حق بعين تعلقاً لازماً فأثلفها من يلزمه الضمان، فهل يعود الحق إلى البديل المأخوذ من

غير عقد آخر؟ وفيه خلاف.

مادة (٤٢)

أداء الواجبات المالية وهي منقسمة إلى دين وعين، فأما الدين فلا يجب أدائه دون مطالبة

المستحق إذا كان آدمياً، وأما إن كان الدين لله فالمذهب أنه يجب أدائه على الفور، وأما العين

فأنواع: منها الأمانات التي حصلت في يد المؤمن برضى صاحبها فلا يجب أدائها إلا بعد المطالبة

منه، ومنها الأمانات الحاصلة في يده دون رضى أصحابها فتجب المبادرة إلى ردها، وكذلك

الأمانات إذا فسخها المالك، وأما الأعيان المملوكة بالعقود قبل تقييضها فالأظهر أنها من هذا

القبيل، ومنها الأعيان المضمونة فتجب المبادرة إلى الرد بكل حال.

مادة (٤٣)

فيما يضمن من الأعيان بالعقد أو اليد، وفيه تفصيل (١)

(١) وردت القاعدة عند ابن رجب بهذا النص:

«فيما يضمن من الأعيان بالعقد أو باليد القابض لما لا غيره» وخلاصة التفصيل الذي أورده ابن رجب:

بالنسبة لما قبض من الأعيان بعقد لا يحصل به الملك فثلاثة أقسام:

أحدها: ما قبضه وأخذه لمصلحة نفسه كالعارية فهو مضمون.

ثانيها: ما أخذه لمصلحة مالكة خاصة كالمودع فهو أمين محض.

ثالثها: ما قبضه لمنفعة تعود إليها، فإن كان على وجه الملك فهو مضمون، وإن كان على وجه التملك لعينه كالرهن

فهو أمانة.

أوبالنسبة للقبض باليد، فهو إما أن يكون مأذوناً فيه شرعاً كاللقطة أو عرفاً كالنقد لما لا غيره فلا ضمان فيه، وإن خلا

عن الإذن يسميه فهو تعد وفيه الضمان. أنظر ابن رجب، ص ٥٥-٦١.

مادة (٤٤)

في قبول قول الأمانة في الرد والتلف وفيه تفصيل. (١)

مادة (٤٥)

عقود الأمانات هل تنسخ بمجرد التعدي فيها أم لا؟ المذهب أن الأمانة المحضة تبطل بالتعدي، والأمانة المتضمنة لأمر آخر لا تبطل على الصحيح.

مادة (٤٦)

في العقود الفاسدة هل هي منعقدة أم لا؟ فيه تفصيل (٢)

مادة (٤٧)

في ضمان المقبوض بالعقد الفاسد: كل عقد يجب الضمان في صحيحه يجب الضمان في فاسده، وكل عقد لا يجب الضمان في صحيحه لا يجب الضمان في فاسده.

مادة (٤٨)

كل من ملك شيئاً بعوض ملك عليه عرضه في آن واحد.

(١) خلاصة التفصيل في هذه القاعدة كالتالي:

بالنسبة للتلف يقبل قول كل أمين إذ لا معنى للأمانة إلا انتفاء الضمان. أما بالنسبة للرد: فن قبض المال لمنفعة نفسه كالمرتبه فالشهور أن قوله في الرد غير مقبول. وإذا قبض المال لمنفعة مشتركة بينه وبين مالكة كالمضارب والشريك ونحوهما ففي قبول قولهم في الرد وجهان. انظر ابن رجب ص ٦١-٦٤.

(٢) خلاصته: كما هو معروف أن العقود على قسمين عقود جائزة وعقود لازمة. أما فساد العقود الجائزة فإنه لا يمنع نفوذ التصرف فيها بالأذن لكن خصائصها تزول بفسادها فلا يصدق عليها أساء العقود الصحيحة. أما بالنسبة للعقود اللازمة فإكان منها لا يمكن الخروج منه فهو منعقد ومثل له ابن رجب بالإحرام لأنه لا سبيل إلى التخلص منه إلا بإتمامه. وما كان متمكناً من الخروج منه فهو على قسمين: أحدهما: ما يترتب عليه أحكام وآثار شرعية فهو منعقد كالنكاح والكتابة يترتب عليها الطلاق والعتق فلقوتها ونفوذها انعقد العقد المختص بها. الثاني: ما لا يترتب عليه ذلك كالبيع والإجارة فالمعروف من المذهب أنه غير منعقد. انظر ابن رجب، ص ٦٥-٦٦.

مادة (٤٩)

القبض في العقود على قسمين :

أحدهما : أن يكون من موجب العقد ومقتضاه كالبيع اللازم والرهن اللازم والهبة اللازمة والصداق وعوض الخلع فهذه العقود تلزم من غير قبض .

والثاني : أن يكون من تمام العقد كالقبض في السلم والربويات وفي الرهن والهبة ، وفيه تفصيل وخلاف . (١)

مادة (٥٠)

هل يتوقف الملك في العقود القهرية على دفع الثمن أو يقع دونه مضموناً في الذمة هذا على

ضربين وفيه تفصيل . (١)

مادة (٥١)

فما يعتبر القبض لدخوله في ضمان مالكة وما لا يعتبر له الملك ، يقع تارة بعقد وتارة بغير عقد ،

فيه تفصيل . (٢)

(١) قال ابن رجب «واعلم أن كثيراً من الأصحاب يجعل القبض في هذه العقود معتبراً للزومها واستمرارها لا لانعقادها وإنشائها ... ومن الأصحاب من جعل القبض فيها شرطاً للصحة ، ومن صرح بذلك صاحب المحرر فيه في الصرف والسلم والهبة ...» ص ٧١ .

(٢) وخلاصته :

«أحدهما : التملك الاضطراري كمن اضطر إلى طعام الغير ومنعه وقدر على أخذه فإنه يأخذه مضموناً سواء كان معه ثمن يدفعه في الحال أولاً لأن ضرره لا يندفع إلا بذلك .

والثاني : ما عدوه من التملكات المشروعة لإزالة ضرر ما كالأخذ بالشفعة وأخذ القراس والبناء من المستعير والمستأجر والزرع في الغائب ، وكالفسوخ التي يستقل بها البائع بعد قبض الثمن ، يتخرج ذلك كله على وجهين :

أحدهما : لا يملك دون دفع الثمن .. والثاني : تملك دونه مضموناً في الذمة ...» ص ٧٢-٧٣ .

(٣) خلاصته أن العقود على نوعين : عقود معارضاة محضة فينتقل الضمان فيها إلى من ينتقل الملك إليه بمجرد التمكن من القبض التام والحيازة إذا تميز العقد عليه من غيره وتعين .

النوع الثاني : عقود لا معاوضة فيها كالصدقة والهبة والوصية ، فالوصية تملك دون القبض والهبة والصدقة فيها خلاف . ص ٧٤-٧٦ .

مادة (٥٢)

في التصرفات في المملوكات قبل قبضها . فيه تفصيل (١)

مادة (٥٣)

من تصرف في عين تعلق بها حق لله تعالى أو لآدمي معين ، إن كان الحق مستقراً فيها بمطالبة من له الحق بحقه أو يأخذه بحقه لم ينفذ التصرف ، وإن لم يوجد سوى تعلق الحق لاستيفائه منها صحت التصرف على ظاهر المذهب . فيه تفصيل . (٢)

مادة (٥٤)

من ثبت له حق في عين وسقط بتصرف غيره فيها هل يجوز للمتصرف فيها الإقدام على التصرف المسقط لحق غيره قبل استثنائه أم لا ؟ فيه تفصيل . (٣)

(١) مضمونه : انصرف الذي يوجب الضمان قبل القبض بتكيف حسب نوعية التملك هل هو بمقتد أو بغير عقد . فالتملك بعقد من عقود المعاوضات كالبيع مثلاً وما يخشى انفساخ العقد بتلفه قبل قبضه مثل الأجرة المينة فالتصرف فيها قبل القبض والضمان مثلاً زمان فإن كان البيع مضموناً على البائع لم يجز التصرف فيه للمشتري حتى يقبضه ، وإن كان قبل القبض من ضمان المشتري جاز له التصرف فيه .

وما لا يخشى انفساخ العقد بهلاكه قبل قبضه كالصدقات وعروض الخلع ففي هذا وجهان . وجه بإلحاق حكمه بالقسم السابق البيع ونحوه فلا يجوز التصرف في غير المعين منها قبل القبض . والوجه الثاني : القول بجواز التصرف قبل القبض . أما التملك بعقد من غير عوض فكالوصية والهبة والصدقة فأما الوصية فيجوز التصرف فيها بعد ثبوت الملك وقبل القبض باتفاق . وأما الهبة التي تملك بالعقد بمجرد فليجوز التصرف فيها قبل القبض أيضاً ، وأما الصدقة الواجبة والتطوع فالمذهب المنصوص أنها لا تملك بقبض القبض .

هذا الكلام في العقود فأما الملك بغير عقد كالإرث والغنيمة والاستحقاق من أموال الوقف أو الفيه فإذا ثبت لهم الملك وتعين مقداره جاز لهم التصرف قبل القبض بغير خلاف ، وأما قبل ثبوت الملك إذا لم يوجد السبب فلا يجوز التصرف فيه ، وأما بعد وجود السبب وقبل الاستقرار كتصرف الغانم قبل القسمة فإنهم يملكون الغنيمة بالحيازة ولا يجوز بيعها قبل قسمتها . ص ٧٨-٨٦ .

(٢) يمثل لهذا بالتصرف فيما وجبت فيه الزكاة وبوقف الشفع ورهن الجاني ، والكلام في هذه القاعدة مبني على التفرقة بين أن يشهد استحقاق متعلق بالعين ، وبين أن يترتب على الثبوت مقتضاه بالأخذ بالحق أو بالمطالبة به ، فالأول ملك أن يملك ، والثاني يملك أو طالب بحقه الذي لا يمكن دفعه عنه ، ووضع هذا ابن رجب بقوله : « وهو شبه بالفرق بين المفلس قبل الحجر عليه وبعده ، فالمفلس مقتضى للحجر والمنع من التصرف ، ولا يشهد ذلك إلا بالمطالبة والحكم ... » ص ٨٧ .

(٣) يمثل لهذه القاعدة بعقود العبد المرهون ، وإخراج الرهن بالاستيلاء والعق من قبل المفلس المحجور عليه . وقد قسم ابن رجب هذا الحق إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون الحق الذي يسقط بالتصرف قد أخذ به صاحبه وتملكه فهذا لا يجوز إسقاط حقه ولو ضمنه بالبدل كعقود العبد المرهون إذا قلنا بتفروقه على المشهور من المذهب فإنه لا يجوز ... مع أن عتقه يوجب ضمان قيمته يكون رهناً لأن فيه إسقاطاً لحقه القائم في العين بغير رضاه .

الثاني : أن يكون قد طالب به صاحبه صريحاً أو إجماعاً فهذا لا يجوز أيضاً ومنه خيار البائع المشتري في العقد لا يجوز للمشتري إسقاطه بالتصرف في البيع وإن قلنا إن الملك له فإن اشتراطه الخيار في العقد تعويض بالمطالبة بالفسخ .

الثالث : أن يشهد له الحق شرعاً ولم يأخذ به ولم يطالب به فالصحيح عدم جوازه ، ولهذا لا يجوز إسقاط حيازة الثابت في المجلس كما لو اشترطه . ص ٨٩ ، ٩٠ .

مادة (٥٥)

من ثبت له حق التملك بفسخ أو عقد هل يكون تصرفه تملكاً أم لا؟ وهل ينفذ تصرفه أم لا؟ المشهور من المذهب أنه لا يكون تملكاً ولا ينفذ، وفي بعض صورها خلاف.

مادة (٥٦)

شروط العقد من أهلية العاقد أو العقود له أو عليه إذا وجدت مفترنة بها ولم تتقدم عليها هل يكتفى بها في صحتها أم لا بد من سبقها؟ المنصوص عن أحمد الاكتفاء بالمقارنة في الصحة، وفيه خلاف.

مادة (٥٧)

إذا تقارن الحكم ووجود المنع منه فهل يثبت الحكم معه أم لا؟ فيه وجهان.

مادة (٥٨)

من تعلق به الامتناع من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع منه هل يكون إقلاعه فعلاً للممنوع منه، أم تركاً له فلا يترتب عليه شيء من أحكامه؟ فيه تفصيل. (١)

مادة (٥٩)

العقود لا ترد إلا على موجود بالفعل أو القوة، أما الفسوخ فترد على المدعوى حكماً واختياراً على الصحيح.

مادة (٦٠)

التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضرراً على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز ولم ينفذ إلا أن يمكن استدراك الضرر بضمان أو نحوه فيجوز على ذلك الوجه.

(١) لهذه الحالة عدة أنواع وهي مدار التفصيل.

أحدها: ألا يتعلق به حكم الامتناع بالكلية إلا وهو متلبس به فلا يكون نزعاً فعلاً للممنوع منه.

ثانيها: أن يمنعه الشارع من الفعل في وقت معين و يعلم بالمنع ولكن لا يشربوقت المنع حتى يتلبس بالفعل فيقطع عنه في الحال، قيل لا يترتب عليه حكم الفعل المنهى فيه بل يكون إقلاعه تركاً للفعل وقيل يكون حكمه حكم الفاعل تركه لإقدامه على الفعل مع علمه بتحريمه. في وقته لاسيما مع قرب الوقت.

ثالثها: أن يعلم قبل الشروع في فعل أنه إذا شرع فيه يترتب عليه تحريمه وهو متلبس به فهل يباح له الإقدام على ذلك الفعل لأن التحريم لم يثبت حينئذ أم لا؟ فيه قولان.

رابعها: أن تستعمل الشروع في فعل محرم عالمًا بتحريمه ثم يريد تركه والخروج فيه وهو متلبس به فيشرع في التخلص منه مباشرة. فيه وجهان ص ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦.

مادة (٦١)

المتصرف تصرفاً عاماً على الناس كلهم من غير ولاية أحد معين وهو الإمام، هل يكون تصرفه عليهم بطريق الوكالة لهم أو بطريق الولاية في ذلك وجهان، تفصيل (١).

مادة (٦٢)

فيمن ينزل قبل العلم بالعزل، المشهور أن كل من ينزل بموت أو عزل هل ينزل بمجرد ذلك؟ أم يقف عزله على علمه على روايتين.

مادة (٦٣)

من لا يعتبر رضاه لفسخ عقد أو حله لا يعتبر علمه.

مادة (٦٤)

من توقف نفوذ تصرفه أو سقوط الضمان أو الحث عنه على الإذن فتصرف قبل العلم به ثم تبين أن الإذن كان موجوداً، هل يكون كتصرف المأذون له؟ في المسألة وجهان.

مادة (٦٥)

من تصرف في شيء يظن أنه لا يملكه فتبين أنه كان يملكه فيه الخلاف.

مادة (٦٦)

لو تصرف مستنداً إلى سبب ثم تبين خطؤه فيه وأن السبب المعتمد غيره وهو موجود فتصرفه صحيح.

مادة (٦٧)

من استحق الرجوع بعين أو دين بفسخ أو غيره وكان قد رجع إليه الحق بهبة أو إبراء ممن يستحق عليه الرجوع فهل يستحق الرجوع إليه ببدله أم لا؟ في المسألة وجهان.

(١) من صور هذه القاعدة انعقاد الإمامة بمجرد القهر من غير عقد اختار القاضي أبو يعلى أن من تولى الإمامة والحالة هذه يكون متصرفاً بالوكالة لعمومهم، والوجه الآخر أنه متصرف لهم بطريق الولاية، وينبغي على القول بوكالته أن له عزل نفسه، كما أنه لا ينزل بموت من بايعه وكيل عن الجميع لا عن أهل البيعة وحدهم. انظر ابن رجب ص ١١٣، كما تحدث تفصيلاً عن كان تصرفه مستفاداً من توليته.

مادة (٦٨)

إيقاع العبادات أو العقود أو غيرها مع الشك في شرط صحتها هل تجعلها كالمعلقة على تحقق ذلك الشرط أم لا؟ وهي نوعان:

أحدهما: ما يشترط فيه النية الجازمة فلا يصح إيقاعه بهذا التردد ما لم يكن الشك غلبة ظن يكفي مثله فيها.

الثاني: ما لا يحتاج إلى نية جازمة فالصحيح فيه الصحة.

مادة (٦٩)

العقد الوارد على عمل معين إما أن يكون لازماً ثابتاً في الذمة بعوض كالإجارة فالواجب تحصيل ذلك العمل، ولا يتعين أن يعمل المعقود معه إلا بشرط أو قرينة تدل عليه، وإما أن يكون غير لازم وإنما يستفاد التصرف فيه بمجرد الإذن فلا يجوز للمعقود معه أن يقيم غيره مقامه في عمله إلا بإذن صريح أو قرينة دالة عليه.

مادة (٧٠)

الفعل المتعدي إلى مفعول أو المتعلق بظرف أو مجرور إذا كان مفعوله أو متعلقه عاماً فهل يدخل الفاعل الخاص في عمومه أم يكون ذكر الفاعل قرينة نخرجة له من العموم أو يختلف ذلك بحسب القرائن فيه خلاف في المذهب، والمرجح فيه التخصيص إلا مع التصريح بالدخول، أو قرائن تدل عليه.

مادة (٧١)

فما يجوز الأكل منه من الأموال بغير إذن مستحقها تفصيل. (١)

(١) الأموال في مثل هذه الحالة إلى نوعين:

مملوك تعلق به حق الغير، ومملوك للغير.

أما الأول: فهو مال الزكاة فيجوز الأكل مما تنوق إليه النفس و يشق الانكفاف عنه من الثمار بقدر ما يحتاج إليه من ذلك و يطعم منه الأهل والضيغان ولا يحتسب زكاته.

وأما الثاني: فينقسم إلى ما له مالك غير معين كالهدى والأضاحي فيجوز لمن هي في يده وهو المهدي والمضحى أن يأكل منها و يدخر ويهدي كما دلت عليه السنة.

إلى ما له مالك معين وهو نوعان: أحدهما: أن يكون له عليه ولاية فإن كانت الولاية عليه لحفظ نفسه كالرهن فإنه يجوز له الأكل مما بيده بشرط أن يعاوض عنه بالنفقة، وإن كانت الولاية لمصلحة المولى عليه فالمنصوص جواز الأكل منه بقدر عمله.

مادة (٧٢)

اشتراط النفقة والكسوة في العقد يقع على وجهين . تفصيل . (١)

مادة (٧٣)

اشتراط نفع أحد المتعاقدين على ضربين :

أحدهما : أن يكون استجاراً له مقابلاً بعوض فيصح على ظاهر المذهب ، والثاني : أن يكون إلزاماً له لما لا يلزمه بالعقد بحيث يجعل له ذلك من مقتضى العقد ولوازمه مطلقاً ولا يقابل بعوض فلا يصح .

مادة (٧٤)

في من يستحق العوض عن عمله بغير شرط وهو نوعان : أحدهما : أن يعمل العمل ودلالة حاله تقتضي المطالبة بالعوض ، والثاني : أن يعمل عملاً فيه غناء عن المسلمين وقيام بمصالحهم العامة ، أو فيه استنقاذ لمال معصوم من الملكة ، فالأول إذا عمل استحق أجره مثل عمله ، والثاني يستحق أجراً أو جعلاً .

مادة (٧٥)

في من يرجع بما أنفق على مال غيره بغير إذنه . تفصيل . (٢)

مادة (٧٦)

الشريكان في عين مال أو منفعة إذا كانا محتاجين إلى دفع مضرة أو إبقاء منفعة أجبر أحدهما على موافقة الآخر في الصحيح من المذهب .

(١) وجه التفصيل : أن هذا النوع من الاشتراط إما أن يقع على وجه معاوضة أو غير معاوضة ، فأما المعاوضة فتقع في العقود اللازمة ويملك فيها الطعام والكسوة كما يملك غيرها من الأموال المعاوض بها فإن وقع التفاضل قبل انقضاء المدة رجع بما عجل منها إلا في نفقة الزوجة وكسوتها ، وأما غير المعاوضة فهو إباحة النفقة للعامل ما دام متلبساً بالعمل ويقع هذا في العقود الجائزة إما بأصل الأصل أو لأنه لا يجوز المعاوضة فيه بالشرع . ابن رجب ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٢) خلاصته أنه يدخل تحت هذه القاعدة نوعان : أحدهما : من أدى واجباً عن غيره كمن قضى عنه ديناً واجباً بغير إذنه فإنه يرجع به عليه ، واشتراط القاضي نية الرجوع والإشهاد على ما نواه عند الأداء .
الثاني : ما يرجع فيه بالإتفاق على مال غيره لتعلق حقه به كإتفاق أحد الشريكين على المال المشترك مع غيبة الآخر أو امتناعه قال الإمام أحمد : ينظر في ذلك فإن كان يضر بشريكه ويمتنع عما يجب عليه ألزم ذلك وحكم به عليه ، ولا يضر بهذا ينفق ويحكم به عليه . انظر ابن رجب ، ص ١٣٧ ، ١٣٩ .

مادة (٧٧)

من اتصل بملكه ملك غيره متميزاً عنه وهو تابع له ولم يمكن فصله منه دون ضرر يلحقه وفي إبقائه على الشركة ضرر ولم يفصله مالكة فلمالك الأصل أن يتملكه بالقيمة من مالكة جبراً، وإن أمكن فصله دون ضرر يلحق مالك الأصل فالمشهور أنه ليس له تملكه قهراً.

مادة (٧٨)

من أدخل النقص على ملك غيره لاستصلاح ملكه وتخليصه من ملك غيره فإنه لم يكن ممن دخل النقص عليه بتفريط باشتغال ملكه بملك غيره فالضمان على من أدخل النقص، وإن كان فيه تفريط فلا ضمان على من أدخل النقص وكذا إن وجد ممن دخل النقص عليه إذن في تفريط ملكه من ملك غيره حيث لا يجبر الآخر على التفريط، وإن وجد منه إذن في اشتغال ملكه بملك غيره حيث لا يجبر الآخر على التفريط فوجهان.

مادة (٧٩)

الزرع النابت في أرض الغير بغير إذن صحيح أقسام. تفصيل (١)

مادة (٨٠)

ما يتكرر من أصول البقول والخضروات هل هو ملحقة بالزرع أو بالشجر؟ فيه وجهان.

مادة (٨١)

النماء المتصل في الأعيان المملوكة العائدة إلى من انتقل الملك عنه بالفسوخ تتبع الأعيان على ظاهر المذهب، والمنصوص عن أحمد أنها لا تتبع.

(١) هي محصورة في ثمانية أقسام على النحو التالي:

الأول: أن يزرع عدواناً محضاً وهو زرع الغاصب.

الثاني: أن يؤذن له في زرع شيء فيزرع ما ضرره أعظم.

الثالث: أن يزرع بعقد فاسد ممن له ولاية العقد كالمالك والوكيل إما بزراعة فاسدة، أو بإجارة فاسدة.

الرابع: أن يزرع في أرض غيره بعقد ممن يظن أن له ولاية العقد ثم تبين خلافه.

الخامس: أن يزرع في أرض بملكه لها أو بإذن مالكة ثم ينتقل ملكها إلى غيره والزرع قائم فيها.

السادس: حمل السيل بذر إنسان إلى أرض غيره فنبت فيها.

السابع: من زرع في أرض غيره بإذن غير لازم كالإعارة ثم رجع المالك.

الثامن: من زرع في ملكه الذي منع من التصرف فيه لحق غيره كالراهن والمؤجر وكان ذلك يضر بالمستأجر وبالمرتهن

لتنقيصه قيمة الأرض عند حلول الدين. انظر ابن رجب، ص ١٥٢-١٥٦.

مادة (٨٢)

النماء المنفصل تارة يكون متولداً من عين الذات كالولد، وتارة يكون متولداً من غيرها واستحق بسبب العين كالأجرة. تفصيل (١)

مادة (٨٣)

إذا انتقل الملك عن النخل بعقد أو فسخ يتبع فيه الزيادة المتصلة دون المنفصلة. تفصيل (٢)

مادة (٨٤)

الحمل هل له حكم قبل انفصاله أم لا. تفصيل وخلاف في البعض (٣)

مادة (٨٥)

الحقوق خمسة أنواع: حق ملك كحق السيد في مال المكاتب ومال القن، وحق تملك كحق الأب في مال الإبن، وحق الانتفاع كحق وضع الجار خشبة على جدار جاره، وحق الاختصاص كالكلب المباح اقتناؤه، وحق التعلق لاستيفاء الحق كتعلق حق المرتهن بالرهن. تفصيل.

(١) تنقسم الحقوق المتعلقة بالأعيان إلى ثلاثة: عقود وفسوخ وحقوق تتعلق بغير فسخ ولا عقد. أما العقود فلها حالتان: أحدهما: أن ترد على الأعيان بعد وجود نماها المنفصل فلا يتبعها النماء. الثاني: أن يحدث النماء بعد ورود العقد على العين فما ورد منها على العين والمنفعة بعوض أو غيره فإنه يستلزم استتباع النماء المنفصل، وما ورد منها على العين المجردة من غير منفعة كالوصية بالرقبة دون المنافع فلا يتبع فيه النماء من غير العين، وما ورد فيها على المنفعة المجردة فإن عه المنافع كالوقف تتبع فيه النماء الحادث من العين وغيرها. وإن كان العقد على منفعة خاصة لا تتأبد كالإجارة فلا تتبع فيه شيئاً من النماء المنفصل بغير خلاف. هذا كله في عقود التملكيات المنجزة، وأما عقود التملكيات غير المنجزة فنوعان: أحدهما: ما يؤول إلى التملك لا يستقل العاقد أو من يقوم مقامه بإبطاله من غير سبب.

= فإنه يتبع فيه النماء المنفصل من العين وغيرها. النوع الثاني: عقود موضوعة لغير تملك العين فلا يملك بها النماء كالمروهن والمستأجر والوديعة.

هذا حكم النماء في العقود، وأما في الفسوخ فلا تتبع فيه النماء الحاصل من الكسب بغير خلاف. القسم الثالث: الحقوق المتعلقة بالأعيان من غير عقد ولا فسخ. فإن كانت ملكاً فهيراً فحكمه حكم سائر التملكيات. وإن لم تكن ملكاً لم يتبع النماء فيه الأصل بحال. ابن رجب، ص ١٦٣-١٧٢.

(٢) القسم الثاني في انتقال الملك بالاستحقاق فإن كان فيه طلع مؤبر لم يتبعه في الانتقال، وإن كان غير مؤبر تبعه.

(٣) يذكر ابن رجب بعد عرض الخلاف في القاعدة قوله:

«وفصل القول في ذلك: أن الأحكام المتعلقة بالحمل نوعان:

أحدهما: ما يتعلق بسبب الحمل بغيره فهذا ثابت بالاتفاق لأن الأحكام الشرعية تتعلق على الأسباب الظاهرة فإذا ظهرت أمارة الحمل كان وجوده هو الظاهر فترتب عليه أحكامه في الظاهر، فإن خرج حياً تبيناً ثبوت تلك الأحكام في الباطن، وإن بان أنه لم يكن أو خرج ميتاً تبيناً فساد ما يتعلق من الأحكام به أو بجهاته كإرثه ووصيته، وهذه الأحكام كثيرة جداً وبعضها متفق عليه، وبعضها فيه اختلاف». ابن رجب، ص ١٧٨.

مادة (٨٦)

الملك أربعة أنواع : ملك عين ومنفعة ، وملك عين بلا منفعة ، وملك منفعة بلا عين ، وملك انتفاع من غير ملك المنفعة .

مادة (٨٧)

فيما يقبل النقل والمعاوضة من الحقوق المالية والأموال ، أما الأملاك التامة فقابلية للنقل بالعوض وغيره في الجملة ، وأما ملك المنافع فإن كان بعقد لازم ملك فيه نقله بثل العقد الذي ملك به أو دونه لا بأعلى منه وملك المعاوضة أيضاً ، وأما ملك الانتفاع وحقوق الاختصاص سوى البضع وحقوق التملك فهل يصح نقل الملك فيها أم لا ؟ إن كانت لازمة جاز النقل لمن يقوم مقامه فيها بغير عوض وفي جوازه بعوض خلاف .

مادة (٨٨)

في الانتفاع واحداث ما ينتفع به في الطرق المسلوكة في الأمصار والقرى وهوائها وقرارها . (١)

مادة (٨٩)

أسباب الضمان ثلاثة عقد ويد وإتلاف .

مادة (٩٠)

الأيدي المستولية على مال الغير بغير إذنه ثلاث (٢)

مادة (٩١)

تضمن بالعقد وباليد الأموال المحضة المنقولة إذا وجد فيها النقل ، فأما غير المنقول فالمشهور عند الأصحاب أنه يضمن بالعقد وباليد أيضاً .

(١) هذا هو موضوع القاعدة وخلاصة ما ورد فيه : أنه إذا كان الطريق ضيقاً أو أحدث فيه ما يضر بالمارة فلا يجوز بكل حال . وأما مع السعة وانتفاء الضرر فإن كان المحدث فيه متابداً كالبناء والفراش فإن كان لمنفعة خاصة لم يجوز ، وإن كان لمنفعة عامة ففيه خلاف ، وإن كان غير متأبد ونفعه خاص كالجلوس وإيقاف الدابة فيه ففيه خلاف ، وأما القرار الباطن فحكمه حكم الظاهر . وأما الهواء فإن كان الانتفاع به خاصاً دون إذن الإمام فالمعروف منعه ، وإذنه فيه خلاف . ابن رجب ، ص ٢٠١ .

(٢) وضحاها ابن رجب بأنها : يد يمكن أن يثبت باستيلائها الملك فينتفي الضمان عما يستولى عليه سواء حصل به الملك أو لم يحصل كاستيلاء المسلمين على أموال أهل الحرب . ويد لا يثبت لها الملك وينتفي عنها الضمان كمن له ولاية شرعية بالقبض ، ويد لا يثبت لها الملك ويثبت عليها الضمان كيد العارية التي يترتب عليها الضمان . ابن رجب ، ص ٢٠٦-٢٠٧ .

مادة (٩٢)

هل تثبت يد الضمان مع ثبوت يد المالك أم لا؟ في المسألة خلاف.

مادة (٩٣)

من قبض مغبوباً من غاصبه ولم يعلم أنه مغبوب فالمشهور عن الأصحاب أنه بمنزلة الغاصب في جواز تضمينه ما كان الغاصب يضمه من عين ومنفعة ثم إن كان القابض قد دخل على ضمان عين أو منفعة استقر ضمانها عليه ولم يرجع على الغاصب، وإن ضمنه المالك ما لم يدخل على ضمانه ولم يكن حصل له بما ضمنه نفع رجع به على الغاصب، وإن كان حصل له به نفع هل يستقر عليه ضمانه أو يرجع على روايتين، هذا ما ذكره القاضي والأكثرون، وفي بعضه خلاف نشير إليه في موضعه، وهذا الخلاف ضابطه: هل يستقر الضمان على المباشر باتلافه أو التلف تحت يده أم على إلغاء في تسببه إلى تضمين من لم يلزمه الضمان على وجهين. وذكر أن الأيدي القابضة من الغاصب عشر.

مادة (٩٤)

قبض مال الغير من يد قابضه بحق بغير إذن مالكة إن كان يجوز له إقباضه فهو أمانة عند الثاني إن كان الأول أميناً وإلا فلا، وإن لم يكن إقباضه جائزاً فالضمان عليها، ويتخرج وجه آخر ألا يضمن غير الأول.

مادة (٩٥)

من أتلف مال غيره وهو يظن أنه له، أو تصرف فيه يظن لنفسه ولاية عليه ثم تبين خطأ ظنه فإن كان مستنداً إلى سبب ظاهر غيره ثم تبين خطأ التسبب، أو أقر بتعمده للجناية ضمن التسبب، وإن كان مستنداً إلى اجتهاد مجرد كمن دفع مالاً تحت يده إلى من يظن أنه مالكة، أو أنه يجب الدفع إليه أو أنه يجوز ذلك ثم تبين الخطأ ففي ضمانه قولان، وفيه تفصيل. (١)

(١) تمام القاعدة كما ذكرها ابن رجب: «وإن تبين أن المستند لا يجوز الاعتماد عليه ولم يتبين أن الأمر بخلافه فإن تعلق به حكم فنقص فالضمان على التلف وإلا فلا ضمان». ص ٢١٧-٢١٨

مادة (٩٦)

من وجب عليه أداء عين مال فأداه عنه غيره بغير إذنه هل يقع موقعه وينتفي الضمان عن المؤدي؟ هذا على قسمين: أحدهما: أن تكون العين ملكاً لمن وجب عليه الأداء وقد تعلق بها حق للغير، فإن كان المتصرف له ولاية التصرف وقع الموقع ولا ضمان، ولو كان الواجب ديناً. وإن لم يكن له ولاية فإن كانت العين متميزة بنفسها فلا ضمان ويجزى؛ وإن لم تكن متميزة من بقية ماله ضمن ولم يجزى إلا أن يجزى المالك التصرف، ونقول بوقف عقود الفضولي على الإجازة.

مادة (٩٧)

من بيده مال أو في ذمته دين يعرف مالكة ولكنه غائب يرجى قدومه فليس له التصرف فيه دون إذن الحاكم إلا أن يكون يسيراً تافهاً فله الصدقة به عنه. فيه تفصيل وخلاف. (١)

مادة (٩٨)

من ادعى شيئاً ووصفه دفع إليه بالصفة إذا جهل ربه ولم يثبت عليه يد من جهة مالكة وإلا فلا.

مادة (٩٩)

ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة وجوده أو المنافع المحتاج إليها يجب بذله مجاناً بغير عوض في الأظهر.

مادة (١٠٠)

الواجب بالنذر هل يلحق الواجب بالشرع أو بالمندوب. فيه خلاف.

مادة (١٠١)

من خير بين شيئين وأمكنه الإتيان بنصفيهما معاً فهل يجزى به أم لا؟ فيه خلاف.

مادة (١٠٢)

من أتى بسبب يفيد الملك أو الحل أو يسقط الواجبات على وجه محرم وكان مما تدعو النفوس إليه ألغى ذلك السبب وصار وجوده كالعدم ولم تترتب عليه أحكامه.

(١) تمام تفصيل القاعدة ملخصاً كالآتي: وإن كان قد آيس من قدومه بأن مضت مدة يجوز فيها أن تزوج امرأته وبقية ماله وليس له وارث جاز التصديق به بشرط الضمان دون إذن الحاكم.

مادة (١٠٣)

الفعل الواحد ينبنى بعضه على بعض مع الاتصال المعتاد ولا ينقطع بالتفرق اليسير.

مادة (١٠٤)

الرضى بالمجهول قدراً أو جنساً أو وصفاً هل هو رضى معتبر لازم؟ إن كان الملتزم عقداً أو نسخاً يصح إيهامه بالنسبة إلى أنواعه أو إلى أعيان من يرد عليه صح الرضى به ولزم بغير خلاف، وإن كان غير ذلك ففيه خلاف.

مادة (١٠٥)

في إضافة الإنشاءات والإخبارات إلى المبهمات. وفيه تفصيل. (١)

مادة (١٠٦)

ينزل المجهول منزلة المعلوم وإن كان الأصل بقاءه إذا يش من الوقوف عليه أو شق اعتباره.

مادة (١٠٧)

تمليك المعلوم والإباحة نوعان. تفصيل. (٢)

مادة (١٠٨)

ما جهل وقوعه مترتباً أو متقارناً فهل يحكم عليه بالتقارن أو بالتعاقب فيه خلاف، والمذهب الحكم بالتعاقب لبعد التقارن.

(١) ومضمون ذلك : أن الإنشاءات تتضمن العقود والفسوخ والعقود منها عقود التمليكات المحضة كالبيع وعقود التوثقات كالرهن، والتبرعات اللازمة بالعقد أو بالقبض فلا يصح ما تقدم في مبهم من أعيان متفاوتة كشاة من قطيع وكفالة أحد الرجلين الخ.

وعقود المعاوضات غير متمحضة كالصداق وعرض الخلع ففي صحتها على مبهم من أعيان مختلفة وجهان أصحهما الصحة.

وعقد تبرع معلق بالموت فيصح في المبهم بغير خلاف، ومثله عقود التبرعات والمشاركات والأمانات المحضة.

وأما الفسوخ فما وضع منها على التغليب والسراية في المبهم كالطلاق والعناق.

وأما الإخبارات : فما كان منها خبراً دينياً أو كان يجب به حق على المخبر قبل في المبهم، فإن تعلق به وجوب حق على غيره لم يقبل إلا فيما يظهر له فيه عذر الاشتباه ففيه خلاف، وإن تعلق به وجوب الحق على غيره لغيره فحكمه حكم اخبار من وجب عليه الحق. ابن رجب، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٢) وضحها ابن رجب بقوله : «أحدهما : أن يكون بطريق الأمانة فالمشهور أنه لا يصح، والثاني : أن يكون بطريق التبعية فيصح في الوقف والإجازة، وهذا إذا صرح بدخول المعلوم فأما إن لم يصرح وكان المحل لا يستلزم المعلوم ففي دخوله خلاف». ص ٢٣٨-٢٣٩.

مادة (١٠٩)

المنع من واحد مبهم من أعيان أو معين مشتبه بأعيان يؤثر الاشتباه فيها المنع يمنع التصرف في تلك الأعيان قبل تمييزه. فيه تفصيل. (١)

مادة (١١٠)

من ثبت له أحد أمرين فإن اختار أحدهما سقط الآخر، وإن أسقط أحدهما أثبت الآخر، وإن امتنع منها فإن كان امتناعه ضرراً على غيره استوفى له الحق الأصلي الثابت له إذا كان مالياً، وإن لم يكن حقاً ثابتاً سقط، وإن كان الحق غير مالي ألزم بالاختيار، وإن كان حقاً واجباً له وعليه فإن كان مستحقه غير معين حبس حتى يعينه و يوفيه، وإن كان مستحقه معيناً فهل يحبس و يستوفي منه الحق الذي عليه فيه خلاف، وإن كان حقاً عليه وأمكن استيفاؤه منه استوفى، وإن كان عليه حقان أصلي وبدل فامتنع من البدل حكم عليه بالأصل.

مادة (١١١)

إذا كان الواجب بسبب واحد أحد شيئين فقامت حجة يثبت بها أحدهما دون الآخر فهل يثبت به أم لا؟ على روايتين.

مادة (١١٢)

إذا اجتمع للمضطّر محرمان كل منهما لا يباح دون الضرورة وجب تقديم أخفهما مفسدة وأقلهما ضرراً.

مادة (١١٣)

إذا وجدنا جملة ذات أعداد موزعة على جملة أخرى فهل يتوزع أفراد الجملة الموزعة على أفراد أخرى؟ أو كل فرد على مجموع الجملة الأخرى هذه على قسمين: تفصيل. (٢)

مادة (١١٤)

إطلاق الشركة هل ينتزل على المناصفة أم هو مبهم مفتقر إلى تفسير فيه وجهان.

(١) بقية القاعدة « والمنع من الجمع يمنع من التصرف في القدر الذي يحصل به الجمع خاصة، فإن حصل الجمع دفعة واحدة منع من الجمع مع التساوي، فإن كان لواحد منها مزية على غيره بأن يصح وروده على غيره ولا عكس اختص الفساد به على الصحيح، والمنع من القدر المشترك كالمنع من الجميع يقتضي العموم». ص ٢٤١.

(٢) ومدار هذا التفصيل أنه إما أن توجد قرينة دالة على تعيين أحد الأمرين فلا خلاف في ذلك، وإما ألا يدل دليل على إرادة أحد التوزيعين فالأشهر أنه يوزع كل من أفراد الجملة على جميع أفراد الجملة الأخرى إذا أمكن. ص ٢٤٧.

مادة (١١٥)

الحقوق المشتركة بين اثنين فصاعداً نوعان. تفصيل (١)

مادة : (١١٦)

من استند تملكه إلى سبب مستقر لا يمكن إبطاله وتأخر حصول الملك عنه فهل ينعطف أحكام ملكه إلى أول وقت انعقاد السبب وتثبت أحكامه من حينئذ أم لا تثبت إلا من حين ثبوت الملك؟ فيه خلاف .

مادة (١١٧)

كل عقد معلق يختلف باختلاف حالين إذا وجد تعليقه في أحدهما ووقوعه في آخر فهل يفلب عليه جانب التعليق، أو جانب الوقوع؟ في المسألة قولان.

مادة (١١٨)

تعليق فسخ العقد وإبطاله بوجوده إن كان فيه مقصود معتبر شرعاً صحح وإلا لم يصح إذ لو صح لصار العقد غير مقصود في نفسه هذا مقتضى قواعد المذهب .

مادة (١١٩)

إذا وجدنا لفظاً عاماً قد خص بعض أفراده بحكم موافق للأول أو مخالف له فهل يقضي بخروج الخاص من العام وانفراده بحكمه المختص به، أو يقضي بدخوله فيه فيتعارضان مع اختلاف الحكم ويتعدد سبب الاستحقاق مع اتفاقه هذا على قسمين . تفصيل (٢)، ويتصل بهذه القاعدة قاعدتان :

١ - إذا اجتمع في شخص استحقاق لجهة خاصة كوصية معينة وميراث واستحقاق لجهة عامة كالفقر والمسكنة فإنه لا يأخذ إلا بالجهة الخاصة نص عليه .

٢ - إذا اجتمع صفات في عين فهل يتعدد الاستحقاق بها كالأعيان المتعددة؟ المشهور في المذهب أنها كالأعيان في تعدد الاستحقاق .

(١) والنوعان هما أولاً: ما يقع استحقاق كل واحد بانفراده لجميع الحق ويتزاحمون فيه عند الاجتماع، والثاني: ما يستحق كل واحد من الحق بمحضه خاصة . ص ٢٦١

(٢) أحدهما: أن يكون الخاص والعام في كلام واحد متصل فالمذهب أنه يفرد الخاص بحكمه ولا يقضي بدخوله في العام .
القسم الثاني: أن يكون الخاص والعام في كلامين منفردين وهنا حالتان إحداها: أن يكون المتكلم بها لا يمكنه الرجوع عن كلامه ولا يقبل منه كالأقارير والشهادات والعقود فيقع التعارض ولا يكون الاقرار الثاني رجوعاً عن الأول .
الثاني: أن يكون الرجوع ممكناً كالوصية وعزل الإمام لمن يمكنه عزله فالمشهور هنا تقديم الخاص مطلقاً وتخصيص العموم به سواء جهل التاريخ أو علم . ابن رجب ص ٢٧١-٢٧٢ .

مادة (١٢٠)

يرجع ذو القربتين على ذي القرابة الواحدة وإن لم تكن إحداها لها مدخل في الاستحقاق.

مادة (١٢١)

في تخصيص العموم بالعرف. فيه أنواع وتفصيل. (١)

مادة (١٢٢)

يخص العموم بالعادة على المنصوص.

مادة (١٢٣)

يخص العموم بالشرع على الصحيح.

مادة (١٢٤)

هل يخص اللفظ العام بسببه الخاص إذا كان السبب هو المقتضى له؟ فيه وجهان، أحدهما: لا يختص به بل يقضي بعموم اللفظ اختاره القاضي والآمدي والحلواني وأبو الخطاب وغيرهم، وأخذه من نص أحد قالوا: والسبب والقرينة عندنا تعم الخاص ولا تخصص العام. الوجه الثاني: يختص به.

مادة (١٢٥)

النية تعم الخاص وتخصص العام بغير خلاف، وهل تقيد المطلق ويكون استثناء من النص على وجهين.

مادة (١٢٦)

الصور التي لا تقصد من العموم عادة إما لدورها أو لاختصاصها لما منع لكن يشملها اللفظ مع اعتراف المتكلم بأنه لم يرد ادخالها فيه هل يحكم بدخولها أم لا؟ في المسألة خلاف و يرجع في بعض المواضع الدخول، وفي بعضها عدم الدخول بحسب قوة القرائن وضعفها.

مادة (١٢٧)

إذا استند إتلاف أموال الآدميين ونفوسهم إلى مباشرة وسبب، تعلق الضمان بالمباشرة دون السبب، إلا أن تكون المباشرة مبنية على السبب وناشئة عنه سواء كانت ملجئة إليه أو غير ملجئة، ثم إن كانت المباشرة والحالة هذه لا عدوان فيها بالكلية استقل السبب وحده بالضمان، وإن كان فيها عدوان شاركت السبب في الضمان.

(١) تخصيص العموم بالعرف له صورتان. أحدهما: أن يكون قد غلب استعمال الاسم العام في بعض أفرادها حتى صار حقيقة عرفية فهذا يختص به العموم بغير خلاف.

الصورة الثانية: ألا يكون كذلك وهو نوعان: أحدهما: ما لا يطلق عليه الاسم العام إلا مقيداً به ولا يفرد بحال فهذا لا يدخل في العموم بغير خلاف، والنوع الثاني: ما يطلق عليه الاسم العام لكن الأكثر ألا يذكر معه إلا بقيد أو قرينة ولا يكاد يفهم عند الإطلاق دخوله فيه ففيه وجهان.

مادة (١٢٨)

إذا اختلف حال المضمون في حال الجناية فالسراية فيها هنا أربعة أقسام . تفصيل (١)

مادة (١٢٩)

إذا تغير حال المرمى أو الرامي بين الرمي والإصابة فهل الاعتبار بحال الإصابة أم بحالة الرمي ؟ أم يفرق بين القود والضمان أم بين أن يكون الرمي مباحاً أو محظوراً ؟ فيه للأصحاب أوجه .

مادة (١٣٠)

المسكن والخادم والمركب المحتاج إليه ليس بحال فاضل يمنع أخذ الزكاة ولا يجب به حج ولا كفارات ولا توفي منه الديون والنفقات . نص على ذلك أحمد .

مادة (١٣١)

القدرة على اكتساب المال بالبضع ليس بغنى معتبر .

مادة (١٣٢)

القدرة على اكتساب المال بالصناعات غنى بالنسبة إلى نفقة النفس ومن تلزم نفقته من زوج وخادم . وهل هو غنى فاضل عن ذلك على روايتين . وجاء فيه أن الأكثر على وجوب نفقة الأقارب من الكسب .

مادة (١٣٣)

يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً .

مادة (١٣٤)

المنع أسهل من الدفع .

مادة (١٣٥)

الملك القاصر من ابتدائه لا يستباح فيه الوطء بخلاف ما إذا كان القصور طارئاً عليه نص عليه أحمد .

مادة (١٣٦)

الوطء المحرم لعارض هل يستتبع تحريم مقدماته ؟ فيه تفصيل . (٢)

(١) وردت القاعدة في ابن رجب كالتالي :

«إذا اختلف حال المضمون في حالي الجناية والسراية فيها هنا أربعة أقسام .

أحدهما : أن يكون مضموناً في الحالين لكن يتفاوت قدر الضمان فيها فهل الاعتبار بحال السراية أو حال الجناية على روايتين . والقسم الثاني : أن يكون مهذباً في الحالين فلا ضمان بحال . والثالث : أن تكون الجناية مهذرة والسراية في حال الضمان فهذب تبعاً للجنائية بالاتفاق . والرابع : أن تكون الجناية في حال الضمان والسراية في حال الإهدار فهل يسقط الضمان أم لا ؟ على وجهين» ابن رجب ، ص ٢٨٨ .

(٢) وتعمم القاعدة : أن العارض إن كان لضعف الملك وقصوره أو خشية عدم ثبوته كالأمة المشتراة إذا ملكت بعقد محرم فيحرم سائر أنواع الاستمتاع بها ، وإن كان لغير ذلك من الموانع كعبادة مانعة من الوطء سواء كانت مما يمتنع فيها جنس الترفه والاستمتاع بالنساء كالأحرام والاعتكاف أو مما يمتنع فيها الجماع وما أفضى إلى الإنزال كالصيام فالمذهب أنه يحرم الوطء والمباشرة ، أما غير العبادات كالحيض والنفاس والظهار فهل يحرم مع الوطء غيره فيه قولان في المذهب .

مادة (١٣٧)

الواجب بقتل العمد هل هو القود أو أحد أمرين إما القود وإما الدية فيه روايتان .

مادة (١٣٨)

العين المتعلق بها حق الله أو لآدمي إما أن تكون مضمونة أو غير مضمونة ، فإن كانت مضمونة وجب ضمانها بالتلف ، والإتلاف بكل حال ، وإن لم تكن مضمونة لم يجب ضمانها بالتلف ، ووجب بالأتلاف بكل حال إن كان لها مستحق موجود والا فلا .

مادة (١٣٩)

الحقوق الواجبة من جنس إذا كان بعضها مقدراً بالشرع وبعضها غير مقدربه فهي ثلاثة أنواع . (١)

مادة (١٤٠)

من سقطت عنه العقوبة بأتلاف نفس أو طرف مع قيام المقتضى له لمانع فإنه يتضاعف عليه الغرم .

مادة (١٤١)

إذا أتلف عيناً تعلق بها حق الله من يجب عليه حفظها واستيفائها إلى مدة معلومة لزمه ضمانها بقيمتها في ذلك الوقت لا يوم تلفها ، أو بمثلها على صفاتها في ذلك الوقت لا يوم تلفها على أصح الوجهين .

مادة (١٤٢)

ما زال من الأعيان ثم عاد بأصل الخلقة أو بصنع آدمي هل يحكم على العائد بحكم الأول أم لا ؟ فيه خلاف .

مادة (١٤٣)

يقوم البذل مقام المبدل ويسد مسده ويبني حكمه على حكمه .

(١) وضحها ابن رجب بقوله : « أحدها : أن يكون تقدير الحق خشية سقوط صاحبه فحيث كان من لم يقدر حقه يستحق الجميع عند الانفراد كذوي الفروض مع العصباء في الميراث فما هنا قد يزيد الحق الذي لم يقدر على الحق المقدر لأنه أقوى منه ، والنوع الثاني : أن يكون التقدير لنهاية الاستحقاق وغير المقدر موكولاً إلى الرأي والاجتهاد من غير تقدير وبأصل يرجع إليه فلا يراد الحق الذي لم يقدر على المقدر ...

النوع الثالث : أن يكون أحدهما مقدراً شرعاً والآخر تقديره راجع إلى الاجتهاد ولكنه يرجع إلى أصل يضبط به فهل كالمقدر أم لا ؟ إن كان محلها واحداً لم يجاوز به المقدرون وإن كان محلها مختلفاً فالخلاف في بلوغ المقدر ومجاوزته ... » ابن رجب ،

مادة (١٤٤)

فما يقوم فيه الورثة مقام مورثهم من الحقوق . فيه تفصيل . (١)

مادة (١٤٥)

المعتدة البائن في حكم الزوجات في صور. (٢)

مادة (١٤٦)

تفارق المطلقة الرجعية الزوجات في صور.

مادة (١٤٧)

أحكام النساء على النصف من أحكام الرجال في مواضع. (٣)

مادة (١٤٨)

من أدلى بوارث وقام مقامه في استحقاق ارثه سقط به ، وإن أدلى به ولم يرث ميراثه لم يسقط

به .

مادة (١٤٩)

الحق الثابت لمعين يخالف الثابت لغير معين في أحكام.

مادة (١٥٠)

تعتبر الأسباب في عقود التمليكات كما يعتبر في الأيمان .

مادة (١٥١)

دلالة الأحوال تختلف بها دلالة الأقوال في قبول دعوى ما يوافقها ورد ما يخالفها .

مادة (١٥٢)

المحرمات في النكاح أربعة أنواع. (٤)

(١) قسم ابن رجب هذه الحقوق إلى قسمين : «حق له وحق عليه . فأما النوع الأول فما كان من حقوقه يجب بموته كالدبة فلا ريب في أن لهم استيفاءه...»

النوع الثاني : الحقوق التي هي على الموروث فإن كانت لازمة قام الوارث مقامه في إيفائها ، وإن كانت جائزة فإن بطلت بالموت فلا كلام وإن لم تبطل بالموت فالوارث قائم مقامه في إمضاها وردها...» ابن رجب ، ص ٣١٧-٣١٨ .

(٢) من ذلك : المبتوتة في مرض الموت ترث في العدة دون ما بعدها . وفي تحريم نكاح الأخت في عدة أختها البائن . ص ٣١٩

(٣) منها الميراث والدية والعقيقة والشهادة . ص ٣٢٠

(٤) النوع الأول : المحرمات بالنسب وهن الأصول والفروع .

النوع الثاني : المحرمات بالصهر وهن أقارب الزوجين .

النوع الثالث : المحرمات بالجمع فكل امرأتين بينها رحم محرم يجمع بينهما بحيث لو كانت إحداها ذكراً لم يجز له التزوج بالأخرى لأجل النسب دون الصهر .

النوع الرابع : المحرمات بالرضاع فيحرم به ما يحرم من النسب . ابن رجب ، ص ٣٢٤ .

مادة (١٥٣)

ولد الولد يدخل في مسمى الولد عند الاطلاق. هذا ثلاثة أنواع. (١)

مادة (١٥٤)

خروج البضع من الزوج هل هو متقوم أم لا؟ بمعنى أنه هل يلزم المخرج له قهراً ضمانه للزوج بالمهر؟ فيه قولان في المذهب.

مادة (١٥٥)

يتقرر المهر كله للمرأة بأحد ثلاثة أشياء. (٢)

مادة (١٥٦)

فيما يتنصف به المهر قبل استقراره وما يسقط به. تفصيل (٣)

مادة (١٥٧)

إذا تغير حال المرأة المعتدة بانتقالها من رق إلى حرية، أو طراً عليها سبب موجب لعدة أخرى من الزوج كوفاته فهل يلزمها الانتقال إلى عدة الوفاة أو إلى عدة حرة. إن كان زوجها متمكناً من تلافي نكاحها في العدة لزمها الانتقال والا فلا.

مادة (١٥٨)

إذا تعارض معنا أصلان عمل بالأرجح منها لا اعتضاده بما يرجحه، فإن تساوى خرج في المسألة وجهان غالباً.

(١) النوع الأول : أنه يدخل في مسماء مطلقاً مع وجود الولد وعدمه.

النوع الثاني : ما يدخل فيه عند عدم الولد لا مع وجوده.

النوع الثالث : ما لا يدخل في مسمى الولد بحال.

ص ٣٢٥-٣٢٧

(٢) وهي : أولاً : الوطاء فيتقرر به المهر على كل حال.

ثانياً : الخلوّة ممن يمكن الوطاء بمثله فإن كان ثم مانع إما حسي أو شرعي ففيها روايتان.

ثالثاً : الموت قبل الدخول وقبل الفرقة.

ص ٣٢٠-٣٣١

(٣) تمام القاعدة هو تفصيلها وذلك : «إن كانت [الفرقة قبل الدخول] من جهة الزوج وحده أو من جهة أجنبي وحده

تنصف بها المهر المسمى، وإن كانت من جهة الزوجة وحدها سقط بها المهر، وإن كانت من جهة الزوجين معاً أو من جهة

الزوجة مع أجنبي ففي تنصف المهر وسقوطه روايتان» ص ٣٣١-٣٣٥

مادة (١٥٩)

إذا تعارض الأصل والظاهر فإن كان الظاهر حجة يجب قبولها شرعاً كالشهادة والرواية والاختبار فهو مقدم على الأصل بغير خلاف، وإن لم يكن كذلك بل كان مستنده العرف، أو العادة الغالبة، أو القرائن، أو غلبة الظن ونحو ذلك فتارة يعمل بالأصل ولا يلتفت إلى هذا الظاهر، وتارة يعمل بالظاهر ولا يلتفت إلى الأصل، وتارة يخرج في المسألة خلاف.

مادة (١٦٠)

تستعمل القرعة في تمييز المستحق إذا ثبت الاستحقاق ابتداء لمبهم غير معين عند تساوي أهل الاستحقاق، وتستعمل أيضاً في تمييز المستحق المعين في نفس الأمر عند اشتباهه والعجز عن الاطلاع عليه سواء في ذلك الأموال والأبضاع في ظاهر المذهب. ولا تستعمل في إلحاق النسب عند الاشتباه على ظاهر المذهب، وتستعمل في حقوق الاختصاص.



الكتاب الأول

في البُيوع

وفيه مقدّمة وخمسة أبواب

المقدمة في :

تعريف المصطلحات الفقهية

مادة (١٦١)

البيع : عقد مبادلة مال ولو في الذمة أو منفعة مباحة بمثل أحدهما على التأيد غير ربا وقرض (١)

مادة (١٦٢)

العقد : واحد العقود . وهو المعاملة التي يلتزمها الطرفان بربط الإيجاب بالقبول . (٢)

مادة (١٦٣)

العقد الصحيح ما أفاد صحة المقصود منه كالمالك في البيع (٣)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ص ٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٤٦ ، الجديدة .

والذي ذكره المصنف هو التعريف الوارد في الاقتناع . على أنه قد زاد « كلمة عقد » إذ أصل التعريف كما ورد في متن الاقتناع : مبادلة مال ولو في الذمة ...

أما التعريف الذي أورده المنتهي وشرحه فهو يختلف صياغة إن لم يختلف عن التعريف المذكور أعلاه معناه ومقتضى ونصه : « مبادلة عين مالية أو منفعة مباحة مطلقاً بأحدهما ، أو بمال في الذمة للملك على التأيد غير ربا وقرض » .

(٢) أو هو ربط أجزاء التصرف بالإيجاب والقبول شرعاً : الجرجاني : التعريفات ص ١٥٨ .

(٣) « والصحة في معاملة ترتب أحكامها — أي أحكام المعاملة — المقصودة بها — أي المعاملة عليها . وذلك لأن العقد لم يوضح إلا لإفادة مقصود كمال النفع في البيع وملك البضغ في النكاح . فاذا أفاد مقصوده فهو صحيح محمول مقصوده : هو ترتب حكمه عليه لأن العقد مؤثر لحكمه وموجب له » الفتوحى : شرح الكوكب المنير ص ١٤٦

مادة (١٦٤)

العقد الباطل والفساد: ما ليس بصحيح (١)

مادة (١٦٥)

العقد اللازم: ما يمتنع على أحد المتعاقدين فسخه بمفرده كالبيع الصحيح العاري عن الخيارات (٢)

مادة (١٦٦)

البيع الصحيح: هو البيع الجائز الذي تترتب عليه أحكامه.

مادة (١٦٧)

البيع اللازم والنافع هو البيع الصحيح العاري عن الخيارات.

مادة (١٦٨)

الصفقة: هي العقد الواحد بضمن واحد.

مادة (١٦٩)

تفريق الصفقة: هو تفريق ما بيع صفقة واحدة (٣)

مادة (١٧٠)

الإيجاب: هو اللفظ الذي يصدر من البائع لإنشاء العقد مثل قوله: بعته ونحوه (٤)

(١) هذا على أن البطلان والفساد مترادفان وهو في الغالب في المذهب. قال في شرح الكوكب المنير: ص ١٤٩ «وفرق أصحابنا - أي الحنابلة - وأصحاب الشافعي بين الباطل والفساد في الفقه في مسائل كثيرة. قال في شرح التحرير: قلت غالب المسائل التي حكوا عليها بالفساد إذا كان مختلفاً فيها بين العلماء، والتي حكوا عليها بالبطلان إذا كانت مجمعة عليها أو الخلاف فيها شاذ. ثم وجدت بعض أصحابنا قال الفاسد من النكاح ما يسوغ به الاجتهاد والباطل ما كان مجمعة على بطلانه».

(٢) ش: ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧١، الجديدة.

ونصه «والاجارة عقد لازم: ليس لأحد منها فسخها بلا موجب لأنها عقد معاوضة كالبيع»

ك: ج ٢، ص ٣٠٧، الأولى/ج ٤، ص ٢٣

(٣) ش: ج ٢، ص ١٥، الأولى/ج ٢، ص ١٥٣، الجديدة.

ونصه «وهي: أن يجمع بين ما يصح بيعه وما لا يصح صفقة واحدة بضمن واحد»

ومثله في: ك: ج ٢، ص ٢٧، الأولى/ج ٣، ص ١٦٧، الجديدة.

(٤) ك: ج ٢، ص ٣، الأولى/ج ٣، ص ١٤٦، الجديدة.

ونصه «الإيجاب: وهو ما يصدر من بائع».

مادة (١٧١)

القبول : هو اللفظ الذي يصدر من المشتري لانشاء العقد مثل قوله : اشتريت أو قبلت (١)

مادة (١٧٢)

بيع المقايضة : بيع مال بمال كلاهما من غير التقدين .

مادة (١٧٣)

الصرف : بيع النقد بالنقد سواء كان بجنسه أو غيره (٢)

مادة (١٧٤)

السلم : بيع موصوف في الذمة مؤجل بثمن معجل (٣)

مادة (١٧٥)

بيع التولية : بيع المشتري الشيء برأس ماله (٤)

بيع المراجعة : بيع المشتري الشيء برأس ماله مع ربح معين ولونسياً (٥)

مادة (١٧٦)

بيع المواصفة : بيع المشتري الشيء برأس ماله مع حظ شيء معين منه ولونسياً (٦)

(١) ك : ج ٢ ، ص ٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٤٦ ، الجديدة .
ونصه : « والقبول : ما يصدر من مشتري بأي لفظ دال على الرضا بالبيع »

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٦٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٠١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٩٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٧٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢١٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١١٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، الجديدة .

ونصه « هو عقد على شيء يصبح يبيعه وموصوف في الخدمة مؤجل ثمن مقبوض في المجلس »

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٤٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٢٩ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٤٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨٢ ، الجديدة .

ونصه : « وهي يبيعه بثمنه المعلوم (أي رأس ماله) و ربح معلوم »

ك : ج ٢ ، ص ٧٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٣٠ ، الجديدة .

(٦) ش : ج ٢ ، ص ٤٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨٢ ، الجديدة .

ونصه « وهي بيع بخسران كبتك برأس ماله مائة وبضعة « عشرة »

ك : ج ٢ ، ص ٧٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٣٠ ، الجديدة .

مادة (١٧٧)

بيع الشركة : هو أن يشرك المشتري شخصاً فيما اشتراه (١)

مادة (١٧٨)

بيع الوفاء والأمانة : هو البيع مع اتفاقهما على أن البائع متى رد الثمن رد عليه المشتري

المبيع. (٢)

مادة (١٧٩)

التلجئة : هو التقية بإظهار عقد غير مقصود باطناً. (٣)

مادة (١٨٠)

ربا الفضل : هو بيع مكيل أو موزون بجنسه مع التفاضل (٤)

مادة (١٨١)

ربا النسبة : هو بيع ما اتفقا كيلاً أو وزناً دون تقابض في المجلس (٥)

مادة (١٨٢)

المال : هو ما يباح نفعه مطلقاً أو اقتناؤه بلا حاجة. (٦)

(١) المغني: ج٤، ص ٢٢٣، ونصه «بيع بعضه بقسطه من الثمن» وهو ما ذكره في.

ش: ج٢، ص ٤٣، الأولى/ج٢، ص ١٨٢، الجديدة.

ك: ج٢، ص ٦٩، الأولى/ج٣، ص ٢٢٩، الجديدة.

وتعريف المؤلف مستفاد من مجموع النصوص.

(٢) ذكر ش: أن بيع الأمانة هو بيع التلجئة المذكورة بعده.

ك: ج٢، ص ٥، الأولى/ج٣، ص ١٤٩، الجديدة.

ونصه «قال الشيخ بيع الأمانة: هو الذي مضمونه اتفاقها - أي اتفاق البائع والمشتري - على أن البائع إذا جاء بالثمن أعاد عليه المشتري ملك ذلك ينتفع به - أي الملك المبيع - المشتري للاجارة والسكنى ونحو ذلك.

(٣) ش: ج٢، ص ٣، الأولى/ج٢، ص ١٤٠، الجديدة.

ونصه «وهو أي بيع التلجئة والأمانة: إظهاره أي البيع. لدفع ظالم عن البائع ولا يراد البيع باطناً فلا يصح لأن القصد منه التقية»

ومثله في:

ك: ج٢، ص ٥، الأولى/ج٣، ص ١٤٩، الجديدة.

(٤) انظر: ش: ج٢، ص ٥٥، الأولى/ج٢، ص ١٩٣، وما بعدها الجديدة.

ك: ج٢، ص ٨٧، الأولى/ج٣، ص ٢٥١ وما بعدها الجديدة.

(٥) انظر: ش: ج٢، ص ٦١، ٦٢ الأولى.

ش: ج٢، ص ١٩٩، وما بعدها الجديدة.

ك: ج٢، ص ٩٧، الأولى/ج٣، ص ٢٦٤-٢٦٥، الجديدة.

(٦) ش: ج٢، ص ٤، الأولى/ج٢، ص ١٤٢، الجديدة.

ك: ج٢، ص ٧، الأولى/ج٣، ص ١٥٢، الجديدة.

ونصه «المال شرعاً ما فيه منفعة مباحة لغير حاجة أو ضرورة»

مادة (١٨٣)

النقد : هو الذهب والفضة سواء السكة المضروبة وغيرها (١)

مادة (١٨٤)

الثن : ما يجعل بدلاً عن المبيع باتفاق المتبايعين ويعبر عنه في بيع السلم برأس مال السلم (٢)

مادة (١٨٥)

القيمة : ما يقوم به الشيء ويختلف زماناً ومكاناً

مادة (١٨٦)

المثن : هو المبيع المقابل بالثن ويسمى في بيع السلم بالمسلم فيه .

مادة (١٨٧)

التأجيل : هو تأخير تسليم العوض بالتراضي إلى وقت معين .

مادة (١٨٨)

التقسيم : هو تأجيل العوض مفرقاً إلى أوقات متعددة، وكل جزء يحل وقته يسمى قسطاً،
و يسمى جزء الثمن المقابل لجزء من المبيع قسطاً له .

مادة (١٨٩)

العين : هو الشيء المعين الشخصي .

مادة (١٩٠)

الدين : هو ما يثبت في الذمة (٣)

مادة (١٩١)

المقدرات : هي الأشياء التي تعين مقاديرها بالكيل أو الوزن أو الذرع أو العد .

مادة (١٩٢)

الجزاف : هو ما يبيع مجموعاً من غير تقدير

(١) ش : ج ٢، ص ٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩٧، الأولى. ج ٣، ص ٢٦٤، الجديدة.

(٢) انظر:

ش : ج ٢، ص ٦٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٧، الجديدة.

(٣) الذمة : وصف يصير به المكلف أهلاً للالتزام والالتزام

ك : ج ٢، ص ١١٧، الأولى.

مادة (١٩٣)

المثلي : هو ما يوجد له مثل في السوق دون تفاوت يعتد به .

مادة (١٩٤)

القيمي : هو ما لا يوجد له مثل في السوق أو يوجد مثله مع تفاوت معتد به .

مادة (١٩٥)

المقار : هو الأرض وحدها أو مع ما اتصل بها للقرار كالدور والبساتين .

مادة (١٩٦)

المحدود : هو المقار الذي تعين حدوده وأطرافه .

مادة (١٩٧)

المنقول : هو الشيء الذي يمكن نقله من محل الى آخر .

مادة (١٩٨)

الحصة الشائعة : أو السهم الشائع هو الجزء الساري الى كل جزء من أجزاء المال

[المشترك] . (١)

مادة (١٩٩)

المشاع : هو ما احتوى على حصص شائعة (٢)

مادة (٢٠٠)

الربوي : ما يجري فيه الربا وهو كل مكيل أو موزون مطلقاً سواء المطعوم وغيره وما يدخر وما

لا يدخر (٣)

مادة (٢٠١)

العوضان : هما المبيع والثمن .

مادة (٢٠٢)

الأرش : هو الفرق الذي بين قيمة المبيع معيماً وبين قيمته سليماً من الثمن (٤)

(١) مجلة الأحكام العدلية، مادة «١٣٩»

(٢) المصدر نفسه، مادة «١٣٨»

(٣) انظر :

ش : ج ٢، ص ٥٥-٥٦ الأولى/ج ٢، ص ١٩٣-١٩٤، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ١٨٨-١٨٩ الأولى/ج ٣، ص ٢٥١-٢٥٢، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٩، الأولى/ج ٢، ص ١٧٧، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ٦١، ٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٢١٩، ٢٢٨، الجديدة .

مادة (٢٠٣)

جائز التصرف : هو : الحر المكلف الرشيد (١)

مادة (٢٠٤)

البائع : هو المباشر لعقد تمليك الشيء بيعاً بسبب ملكه أو إذن شرعي ويسمى في السلم المسلم إليه .

مادة (٢٠٥)

المشتري : هو المباشر لعقد تملك الشيء لنفسه أو لغيره بإذن شرعي بطريق البيع ، ويسمى في السلم المسلم .

مادة (٢٠٦)

المتبايعان : هما البائع والمشتري وهما العاقدان للبيع .

مادة (٢٠٧)

الفضولي : هو المتصرف في ملك غيره بدون إذن شرعي (٢) .

مادة (٢٠٨)

الجّهار : هو أن يكون للعاقد حق فسخ العقد وامضائه (٣)

مادة (٢٠٩)

الغبن : زيادة الثمن أو نقصه قدرأ خارجياً عن العادة وعرف البلد (٤) .

مادة (٢١٠)

التدليس : فعل ما يتوهم به المشتري أن في المبيع صفة توجب زيادة الثمن أو كتمان العيب (٥) .

(١) ش : ج ٢ ، ص ٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤١ الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٥١ ، الجديدة .

(٢) انظر :

ش : ج ٢ ، ص ٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٥٧-١٥٨ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٢٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٦٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٩٨ ، الجديدة .

(٤) انظر :

ش : ج ٢ ، ص ٣٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٧٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٥٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢١١ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٣٥-٣٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٧٣-١٧٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٥٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢١٣ ، الجديدة .

مادة (٢١١)

العيب : هو نقص المبيع أو ما يوجب نقص قيمته (١)

مادة (٢١٢)

العيب القديم : هو ما وجد في المبيع قبل العقد

مادة (٢١٣)

العيب الحادث : هو ما وجد في المبيع بعد العقد

مادة (٢١٤)

الجنس : ما شمل أنواعاً أي أشياء مختلفة بالحقيقة (٢)

مادة (٢١٥)

النوع : ما شمل أشياء مختلفة بالشخص (٣)

مادة (٢١٦)

التخلية : هي الاذن بالقبض والتصرف بلا حائل (٤)

مادة (٢١٧)

الحيلة : هي التوصل إلى محرم بما ظاهره الاباحة (٥)

مادة (٢١٨)

الضمان : لزوم إعطاء مثل الشيء أو قيمته.

(١) ش : ج ٢، ص ٣٧، الأولى/ج ٢، ص ١٧٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٨، الأولى/ج ٣، ص ٢١٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٧، الأولى/ج ٢، ص ١٩٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٥٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٧، الأولى/ج ٢، ص ١٩٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٥٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٤، الأولى/ج ٢، ص ١٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٧، ٢٤٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٦٥، ٦٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٢٧٢، ٢٧٣، الجديدة.

مادة (٢١٩)

الفسخ : إزالة العقد والفاؤه (١)

مادة (٢٢٠)

الإقالة : فسخ المتعاقدين العقد برضاهما (٢)

- * * * -

(١) ش : ج٢، ص ٥٥، الأولى/ج٢، ص ١٩٣، الجديدة.

ك : ج٢، ص ٨٦، الأولى/ج٣، ص ٢٥٠، الجديدة.

(٢) ش : ج٢، ص ٥٤، الأولى/ج٢، ص ١٩٢، الجديدة.

ك : ج٢، ص ٨٥، الأولى/ج٣، ص ٢٤٩، الجديدة.

الْبَيْعُ الْأَوَّلُ

فِي عَقْدِ الْبَيْعِ وَأَحْكَامِهِ

وَفِيهِ خَمْسَةُ فُصُولٍ

الفصل الأول

فِي رُكْنِ الْبَيْعِ وَصِفَتِهِ

المادة (٢٢١)

أركان البيع ثلاثة : معقود عليه وعاقده وصيغته .
فالمعقود عليه العوضان ، والعاقده يشمل المتعاقدين ، والصيغة هي الإيجاب والقبول وما ينوب عنها . (١)

المادة (٢٢٢)

ينعقد البيع بالإيجاب والقبول إذا قصد بهما حقيقة البيع أما إذا وقع هزلاً أو تلجئة لم يصح (١)

المادة (٢٢٣)

يصح الإيجاب والقبول بلفظ البيع والشراء وكل ما يؤدي معناهما فقول البائع ملكتك أو وهبتك أو أعطيتك بكذا : إيجاب صحيح وقول المشتري قبلت أو رضيت أو تملكيت أو أخذت قبول صحيح ولو قال المشتري بعني هذا أو اشتريت هذا بكذا فقال البائع بارك الله لك فيه ونحوه صح البيع لدلالة ذلك على المقصود (٢) .

(١) ش : ج ٢ ، ص ٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤٠ ، ١٤٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٤٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٥٠٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ ، الجديدة بتصرف .

ك : ج ٢ ، ص ٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، الجديدة .

مادة (٢٢٤)

يكون الإيجاب والقبول بصيغة الماضي لا بصيغة المضارع والأمر فلو قال البائع أبيعك هذا بكذا فقال المشتري اشتريت أو قال المشتري أنا أشتري بكذا فقال البائع بعتك لم يصح البيع إلا إذا أعيد الإيجاب في المسألة الأولى والقبول في الثانية فإنه يصح لكن يصح القبول بلفظ الأمر إذا كان متقدماً على الإيجاب كما لو قال بعني هذا بكذا فقال الآخر بعتك: انعقد البيع. (١)

مادة (٢٢٥)

الأصل تقدم الإيجاب على القبول. لكن إذا كان القبول بلفظ أمر أو ماضٍ مجرد عن استفهام ونحوه (٢) يصح أن يتقدم على الإيجاب مثلاً: لو قال بعني أو: أخذت هذا بكذا فقال الآخر: بعتك: صح البيع. أما لو قال: هل بعنتي.. أو لبتك أو لعلك أو عسى أن تبيعني.. فقال الآخر: بعته.. لم يصح حتى يعيد القبول بصيغة الماضي. (٣)

مادة (٢٢٦)

يصح التراضي بين الإيجاب والقبول ما دام المتبايعان في المجلس (٤) لم يتشاغلا بما يقطعه عرفاً. أما إذا تفرقا عن المجلس أو به تشاغلا بما يعد قاطعاً في العرف لم ينعقد البيع (٥)

(١) ش: ج ٢، ص ٤٣، الأولى/ج ٢، ص ١٤٠، الجديدة.
ك: ج ٢، ص ٤٣، الأولى/ج ٣، ص ١٤٦، ١٤٧، الجديدة.
ولم تتعرض المصادر إلا لذكر الأمثلة فقط.

(٢) وضحت الأمثلة التي أوردها المقصود بقوله «نحوه» إذ دلت على أن الترجي والتخيير يجرىان مجرى الاستفهام في الحكم.
(٣) ش: ج ٢، ص ٣، الأولى/ج ٢، ص ١٤٠، الجديدة.
ك: ج ٢، ص ٣-٤، الأولى/ج ٣، ص ١٤٧، الجديدة.
(٤) والمجلس هنا: هو مكان التبايع على أي حال كانا.
(٥) ش: ج ٢، ص ٣، الأولى/ج ٢، ص ١٤١، الجديدة.
ك: ج ٢، ص ٤، الأولى/ج ٣، ص ١٤٧، ١٤٨، الجديدة.

مادة (٢٢٧)

يشترط لصحة العقد موافقة القبول للإيجاب في القدر والتقد وصفته والحلول والأجل . فلو أوجب البائع في ثوب بمائة درهم حالة تقبل المشتري الثوب بتسعين حالة أو نصفه بخمسين حالة .. أو قبل الثوب بعشرة دنانير - وإن كانت تساوي مائة درهم - أو تزيد عليها أو قبله بمائة مؤجلة لم يصح البيع وكذا لو أوجب في أشياء متعددة صفقة واحدة سواء بين لكل شيء ثمناً أم لا فليس للمشتري إلا أن يقبل الجميع بجميع الثمن، وليس له أن يقبل بعضها بما عين له من الثمن إلا إذا رضي البائع وأعاد الإيجاب في ذلك البعض (١)

مادة (٢٢٨)

يصح الإيجاب والقبول كتابة كما لو كان المشتري غائباً عن المجلس فكاتبه البائع أني بعثك داري بكذا أو نحو ذلك فلما بلغ المكتوب إليه الخبر قبل . صح العقد . (٢)

مادة (٢٢٩)

المعاطاة الدالة على التراضي عرفاً تقوم مقام الإيجاب والقبول سواء في ذلك القليل والكثير والنفيس وغيره . فلو قال المشتري : أعطني بهذا الدرهم خبزاً أو بهذا الدينار عسلأ فأعطاه ساكتاً فما يرضيه من الخبز والعسل .. أو قال البائع : خذ هذا الكتاب بدينار فأخذه المشتري ساكتاً .. أو وضع المشتري ثمن السلعة المعلوم مثلها عادة وأخذها عقبه ولو لم يكن المالك حاضراً .. انعقد البيع في جميع الصور . (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٣، الأولى/ج ٢، ص ١٤٠، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣، الأولى/ج ٣، ص ١٤٦، ١٤٧، الجديدة.

(٢) ك : ج ٢، ص ٤، الأولى/ج ٣، ص ١٤٨، الجديدة.
اختار المؤلف هنا غير الراجح في المذهب وهو رأي الإقناع
(٣) ش : ج ٢، ص ٣-٤، الأولى/ج ٢، ص ١٤١، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤-٥، الأولى/ج ٣، ص ١٤٨، ١٤٩، الجديدة.
الغني : ج ٤، ص ٤.

وتحت بيع المعاطاة المشار إليه في المادة يندرج ما يتعامل به الناس حديثاً من الشراء من المكائن الانوماتيكية فلقد نص الفقهاء على أن من صور المعاطاة الصحيحة « لو وضع مشتر ثمن المعلوم وأخذ السلعة من غير لفظ واحد لصح البيع ولو لم يكن المالك حاضراً وإن البيع ينعقد بنحو ذلك مما يدل على بيع وشراء في العادة.

مادة (٢٣٠)

إذا وجد التراخي في بيع المعاطة بين قول أحد العاقلين وفعل الآخر، أو بين فعلها لم يصح البيع ولو كانا بالمجلس لم يتشاعلا بما يقطعه. (١)

مادة (٢٣١)

إشارة الأخرس إذا كانت مفهومة تقوم مقام لفظ البيع فيصح منه الإيجاب والقبول بالإشارة وكذا بالكتابة. (٢)

مادة (٢٣٢)

يصح الجمع بين بيع وعقد آخر بمعرض واحد ويقسط الثمن. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٤، الأولى/ج ٢، ص ١٤١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥، الأولى/ج ٣، ص ١٤٩، الجديدة.

وعله في الكشف «أن التأخير في المعاطة مبطل ولو كان من المجلس لم يتشاعلا بما يقطعه لضخفها عن الصيغة القولية»

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٠، الأولى/ج ٢، ص ١٦٨، الجديدة. ولم يذكر الكتابة

ك : ج ٢، ص ٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٠١، ٢١١، الجديدة.

ونصه «ولو خرس أحدهما قامت إشارته المفهومة مقام نطقه لدالتها. قلت وكذا كتابته.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٦-١٧، الأولى/ج ٢، ص ١٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩، الأولى/ج ٣، ص ١٧٩، الجديدة.

الفصل الثاني

في شروط البيع بالنسبة للعاقدة

مادة (٢٣٣)

يشترط لصحة البيع رضی المتعاقدين . فلا يصح البيع ولا الشراء من هازل ولا من مكروه إلا
مكرهاً بحق كالراهن والمدین . (١)

مادة (٢٣٤)

ينعقد بيع المضطر وشراؤه كما يصح التورق . وهو أن يشتري الشيء نسيئة بأكثر من قيمته لبيعه
و يتوسع بثمنه . (٢)

مادة (٢٣٥)

لا يصح بيع التلجئة ، فلو أشهد « أني أبيعه خوفاً وتقية » وباعه كان البيع باطلاً . (٣)

مادة (٢٣٦)

الاجزاء : كما كراه فلا يصح معه عقد البيع ، مثلاً لو استولى شخص على مال آخر بلا حق أو
جحده أو منعه من حقه حتى يبيعه إياه فباعه لم يصح البيع ، أما لو باع ماله خشية ضياعه بنهب أو
سرقة أو غصب أو خوف أخذه ظلماً صح بيعه . (٤)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٤ ، الأولى / ش : ج ٢ ، ص ١٤٠ ، ١٤١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٥-٦ ، الأولى / ك : ج ٣ ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٢١ ، ٢٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، الجديدة .

ونصه « كما يكره الشراء بلا حاجة من مضطر ونحوه كمحتاج إلى نقد »

« وذكر قبله مسألة التورق بقوله : « ومن احتاج لنقد فاشترى ما يساوي ألفاً بأكثر ليتوسع بثمنه فلا بأس نصاً و يسمى التورق »

ك : ج ٢ ، ص ٦ ، ٣٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٥٠ ، ١٨٦ ، الجديدة .

ونصه « وإن أكره الناس على وزن مال فباع ملكه صح البيع لأنه غير مكروه عليه ولو كره الشراء منه وهو بيع المضطر .

الفروع / ج ٢ ، ص ٤٤٢ ، ٤٧٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٠٤ ، ١٧١ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٣ ، ١٩-٢٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤٠ ، ١٥٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٤٩ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٩-٢٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٥٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٥٠ ، الجديدة .

مادة (٢٣٧)

لا يصح عقد البيع إلا من جازئ التصرف فلا يصح من مجنون مطلقاً ولا من مفلس ولا من صغير وسفيه ورقيق إلا في شيء يسير. لكن إذا أذن للمميز والسفيه وليها، وللقن سيده صح منهم في الكثير أيضاً (١)

مادة (٢٣٨)

مبايعة المريض مرض الموت بضمن المثل ولومع وارثه صحيحة. (٢)

مادة (٢٣٩)

محاباة المريض لوارثه في البيع أو الشراء باطلة إن لم تجزها الورثة فيبطل البيع في قدرها. مثلاً لو باع منه ما يساوي مائة بخمسين ولم تجز الورثة صح البيع في نصفه بخمسين وللمشتري الفسخ. أما مبايعته أجنبياً بمحاباة تخرج من الثلث أو أجازها الورثة فصحيحة (٣)

مادة (٢٤٠)

بيع الفضولي وشراؤه باطل ولو أجازاه من تصرف له إلا إذا اشترى في ذمته ونوى الشراء لشخص لم يسمه فيصح سواء نقد الثمن من مال الغير أم لا. أما إذا سماه أو اشترى له بعين ماله لم يصح. (٤)

مادة (٢٤١)

السكوت لا يعتبر إذناً بالبيع فلو باع فضولي مال الغير بحضوره وسكوته لا ينعقد البيع. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٤، ص ٤١، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٨، ١٤١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦، ٧، ٢٠٩، الأولى/ج ٣، ص ١٥١، ٤٢٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٩٢، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٩، ٤٩٢، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٢٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٦، الأولى/ج ٢، ص ١٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١١، ١٢، الأولى/ج ٣، ص ١٥٧، ١٥٨، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ١١، الأولى/ج ٣، ص ١٥٧، الجديدة.

المغني/ج ٤، ص ٢٧٥.

الشرح/ج ٤، ص ١٦.

الفصل الثالث

في موانع البيع

مادة (٢٤٢)

لا يصح بيع ولا شراء ممن تلزمه الجمعة بعد الأذان الثاني لا ممن لزمه السعي إليها قبله كأهل المنازل البعيدة إلا من ذي حاجة كمضطر ونحوه. أما من لا تلزمهم الجمعة كالمرأة والمسافر فيصح العقد مع بعضهم. (١)

مادة (٢٤٣)

كل عقد على عين لمعصية فاسد: كبيع السلاح في الفتنة ولقطاع الطريق وبيع الشيء لقمار، وبيع العنب والزبيب لمن يتخذة خيراً إذا علم ذلك ولو بقرائن. (٢)

مادة (٢٤٤)

لا يصح عقد على عقد مسلم. فيبطل بيعه على بيعه وشراؤه على شرائه. (٣)

مادة (٢٤٥)

لا يصح بيع حاضر لباد. فلو قدم أهل البادية بأموال يحتاجها أهل البلدة لبيعها بسعر يومها جاهلين سعرها فقصدتهم من أهل البلدة من يعرف سعرها وتولى بيعها لهم يبطل البيع. لكن لو كان القادم بها ليس من أهل البادية، أو كانت ليس مما يحتاجها الناس أو كانوا عالمين بسعر البلدة أو لم يقصدته من تولى بيعها من أهل البلدة يصح البيع. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٧، الأولى/ج ٢، ص ١٥٤، ١٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠، الأولى/ج ٣، ص ١٨٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٨، الأولى/ج ٢، ص ١٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١، الأولى/ج ٣، ص ١٨١، ١٨٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٨، الأولى/ج ٢، ص ١٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٢، الأولى/ج ٣، ص ١٨٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٩، الأولى/ج ٢، ص ١٥٦، ١٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣، الأولى/ج ٣، ص ١٨٤، الجديدة.

الفصل الرابع في البيع بالشرط

مادة (٢٤٦)

البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح مثلاً: لو باع بشرط حلول الثمن أو بشرط رده بعيب قديم أو بشرط تسليم المبيع في مجلس العقد صح البيع ولا أثر للشرط (١)

مادة (٢٤٧)

البيع بشرط فيه مصلحة أحد المتعاقدين كتأجيل الثمن أو بعضه أو اشتراط رهن أو ضمين معينين، أو اشتراط صفة في المبيع يتعلق بها قصد صحيح شرعاً ككون الدابة لبوناً أو حاملاً أو هملاجة، أو كون الطائر مصوناً صحيح، والشرط معتبر.

فلو باع الدار على أن تكون رهنأ لديه في الثمن فقبل المشتري صح البيع والرهن أو باع الديك على أنه يصيح في وقت معلوم كالصباح والمساء أو الدجاج على أنه يبيض، أو الفهد أو الباز أو الصقر على أنه صيود صح البيع ولزم الشرط حتى لو بان أنه على خلاف ذلك كان للمشتري خيار الفسخ أو أرش فقد الصفة.

أما الشروط التي لا يمكن الوفاء بها ككون الديك يصيح عند دخول أوقات الصلاة أو كون الشاة تحلب كل يوم كذا واشتراط الصفات التي لا يتعلق بها غرض صحيح شرعاً ككون الكباش مناطحاً والديك مناقراً فلا تصح. أما اخبار البائع للصفة بدون شرط فلا عبرة به ولا عبرة لتصديق المشتري إياه. (٢)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٢، الأولى/ج ٢، ص ١٦٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٦، ٣٧، الأولى/ج ٣، ص ١٨٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٢-٢٣، الأولى/ج ٢، ص ١٦٠، ١٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧، الأولى/ج ٣، ص ١٨٩، ١٩٠، الجديدة.

مادة (٢٤٨)

البيع بشرط انتفاع البائع بالمبيع نفعاً معلوماً صحيح . والشرط لازم فلو باع الدار بشرط سكناه بها شهراً، أو البعير بشرط ركوبه إلى محل معين صح وثبت له حق الانتفاع المعين . وله استيفاءه بنفسه وبغيره للإجارة والإعارة. (١)

مادة (٢٤٩)

البيع بشرط فيه انتفاع من البائع نفعاً معلوماً صحيح ، والشرط لازم . مثلاً اشترى شيئاً على أن يحمله البائع إلى محل معين، أو اشترى الثوب على أنه يخطه له جبة أو اشترى التمر على النخل أو الزرع على أن يكون الجذاذ والحصاد على البائع صح ووجب الوفاء بالشرط حتى لو مات البائع قبل الوفاء أو تلف المبيع قبله لزمه عوضه. (٢)

مادة (٢٥٠)

البيع بشرط عقد آخر باطل . فلو باع الدار على شرط أن يبيعه المشتري كذا أو يؤجره أو يقرضه لم يصح البيع (٣)

مادة (٢٥١)

البيع بشرطين لا يصح إلا إذا كانا من مقتضى العقد أو من مصلحته (٤)

مادة (٢٥٢)

البيع بشرط ينافي مقتضى العقد صحيح ، والشرط فاسد كما لو باعه على أن يقفه أو يهبه أو يؤجره أو على ألا يفعل ذلك أو على ألا ينتفع به فلان أو اشترى على ألا يخسر أو على أن يرده على البائع إذا لم يجد له مشترياً صح العقد وبطل الشرط إلا إذا شرط البائع عتق المبيع لزم ووجب على المشتري عتقه فان أبى عتقه الحاكم. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٣، الأولى/ج ٢، ص ١٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨، الأولى/ج ٣، ص ١٩٠، ١٩١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٤، الأولى/ج ٢، ص ١٦١، ١٦٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨-٣٩، الأولى/ج ٣، ص ١٩١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٥، الأولى/ج ٢، ص ١٦٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠، الأولى/ج ٣، ص ١٩٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٤، ٢٥، الأولى/ج ٢، ص ١٦٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩، الأولى/ج ٣، ص ١٩١، ١٩٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٦، ٢٥، الأولى/ج ٢، ص ١٦٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠، ٤١، الأولى/ج ٣، ص ١٩٣، الجديدة.

مادة (٢٥٣)

البيع بشرط ضمين غير معين أو رهن فاسد أو خيار لم يعين أمدته أو تأجيل ثمن إلى أجل مجهول أو بشرط تأخير تسليم المبيع دون انتفاع البائع، أو بشرط أنه إذا باعه فهو أحق به بنفس الثمن صحيح نافذ. والشروط فاسدة (١)

مادة (٢٥٤)

المبيع المعلق على شرط لا يصح. فلو قال بعث هذا أو اشتريته بكذا إن رضي فلان أو إن قدم.. لم ينعقد. لكن لو قال إن شاء الله صح.

ولو رهن داره وقال للمرتهن إن أديت لك الثمن في أجله والا فالرهن لك بيعاً بمالك من الدين لم يصح البيع. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٢٦، الأولى/ج ٢، ص ١٦٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤١، الأولى/ج ٣، ص ١٩٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٧، الأولى/ج ٢، ص ١٦٤-١٦٥، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤١، الأولى/ج ٣، ص ١٩٥، الجديدة.

الفصل الخامس

في الفسخ والإقالة وأحكامهما

مادة (٢٥٥)

الإقالة : فسخ لا بيع فلا يشترط لها شروط البيع، ولا شفعة فيها ولا خيار وتصح بعد أذان الجمعة ممن تلزمه ولا يشترط لها اتحاد المجلس. (١)

مادة (٢٥٦)

الفسخ رفع للعقد من حين الفسخ سواء كان بخيار أو إقالة. فالتناء المنفصل من حين العقد إلى الفسخ للمشتري أما المتصل فيتبع الأصل ولو كان ثمرأ مؤبرأ على شجر. (٢)

مادة (٢٥٧)

يصح تعليق الفسخ والإقالة إلا الخلع. (٣)

مادة (٢٥٨)

المبيع بعد الفسخ والإقالة أمانة في يد المشتري لا يضمنها إلا بتعد أو تقصير في الرد. (٤)

(١) ش : جـ ٢، ص ٥٤، الأولى/جـ ٢، ص ١٩٢، ١٩٣، الجديدة.
ك : جـ ٢، ص ٨٦، ٨٥، الأولى/جـ ٣، ص ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، الجديدة.
(٢) ش : جـ ٢، ص ٧١، ٥٥، الأولى/جـ ٢، ص ١٩٣، ٢٠٩، الجديدة.
ك : جـ ٢، ص ١١٠، ١٨٦، الأولى/جـ ٣، ص ٢٥٠، الجديدة.
المغني : جـ ٤، ص ٢٣٩، ٢٢٥

(٣) ش : جـ ٢، ص ٢٥، الأولى/جـ ٢، ص ١٦٢، الجديدة.
ك : جـ ٢، ص ٤٢، ٣٩، الأولى/جـ ٣، ص ١٩٢، ١٩٦، الجديدة.
(٤) ش : جـ ٢، ص ٤٢، الأولى/جـ ٢، ص ١٩٣، الجديدة.
ك : جـ ٢، ص ٨٦، الأولى/جـ ٣، ص ٢٤٩، الجديدة.

مادة (٢٥٩)

فصح الإقالة بلفظها و بلفظ البيع والصلح وكل ما دل عليها وبالمعاطاة أيضاً. (١)

مادة (٢٦٠)

لا تصح الإقالة إلا بالتراضي فإذا لم يرض أحدهما لا يجبر. (٢)

مادة (٢٦١)

تصح الإقالة قبل قبض المبيع وبعده ولا تصح بعد تلف المبيع مطلقاً ولا بزيادة في الثمن أو

نقص منه ولا بغير جنسه. (٣)

مادة (٢٦٢)

لا تصح الإقالة بعد موت أحد العاقلين. (٤)

مادة (٢٦٣)

تصح الإقالة من المفلس بعد الحجر عليه إذا كان فيها مصلحة. (٥)

مادة (٢٦٤)

تصح الإقالة من المضارب وشريك التجارة ولو دون إذن فيها كما يصح منها الفسخ بخيار عيب

ونحوه.

أما الوكيل في الشراء فقط فلا تصح إقالته دون إذن المشتري له ورضائه. (٦)

مادة (٢٦٥)

كل مندوب إليه صح في شيء في بعضه . فتصح الإقالة في بعض المبيع وفي السلم وبعضه. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٤، الأولى/ج ٢، ص ١٩٢، ١٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٥٠، الجديدة.

(٢) ك : ج ٢، ص ٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٩، ٢٥٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٥، ٥٤، الأولى/ج ٢، ص ١٩٢، ١٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٥، ٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٨، ٢٥٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٥، الأولى/ج ٢، ص ١٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٥٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٤، الأولى/ج ٢، ص ١٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٩، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٥٤، الأولى/ج ٢، ص ١٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٩، الجديدة.

ونصه (ومن وكل في بيع فباع لم يملك الإقالة بغير إذن موكله، أو وكل في شراء فاشترى لم يملك الإقالة بغير إذن الموكل)

(٧) ش : ج ٢، ص ٨٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٧، ٢٠٨، الجديدة.

ونصه «كل مندوب إليه جاز في الجميع جاز في البعض».

الْبَابُ الثَّانِي

فِيمَا يَنْعَلِقُ بِالْبَيْعِ مِنَ الْأَحْكَامِ

وَفِيهِ تِسْعَةُ فُصُولٍ

الفصل الأول

فِي شُرُوطِ الْمَبِيعِ

مادة (٢٦٦)

يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَوْجُوداً فَلَا يَصَحُّ بَيْعُ الْمَعْدُومِ، مَثَلًا: لَوْ بَاعَ ثَمَرَةَ شَجَرَةٍ لَمْ تَبْرُزْ أَوْ بَاعَ نَتَاجَ دَابَّتِهِ لَمْ يَصَحِّ الْبَيْعُ. (١)

مادة (٢٦٧)

يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مَالاً فَلَا يَصَحُّ بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ وَلَا بَيْعُ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَلَا بَيْعِ الْكَلْبِ مُطْلَقاً وَلَوْ مَعْلُماً كَانَ أَمْ لَا بِقَصْدِ الصَّيْدِ أَوْ الْحِرَاسَةِ أَوْ لغير ذلك. (٢)

مادة (٢٦٨)

يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ وَقْتُ الْعَقْدِ مَمْلُوكاً مِلْكاً تَاماً لِلْبَائِعِ أَوْ مَأْذُوناً لَهُ فِيهِ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ الشَّارِعِ. فَلَا يَنْعَقِدُ بَيْعُ الْفَضُولِيِّ [انظر المادة ٢٤٠]. وكذا لو بَاعَ شَيْئاً لَا يَمْلِكُهُ لِيَشْتَرِيَهُ وَيُسَلِّمَهُ لَمْ يَصَحِّ. لَكِنْ لَوْ بَاعَ شَيْئاً غَيْرَ مُعَيَّنٍ مَعَ وَصْفِهِ بِأَوْصَافِ السَّلَمِ صَحَّ الْبَيْعُ بِشَرْطِ قَبْضِ أَحَدِ الْعَوْضِينَ فِي الْمَجْلَسِ. (٣)

(١) ك : ج ٢، ص ١٨، ١٩، الأولى/ج ٣، ص ١٦٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٤، الأولى/ج ٢، ص ١٤٢، ١٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩، الأولى/ج ٣، ص ١٥٢، ١٥٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٦، الأولى/ج ٢، ص ١٤٣، ١٤٤، الجديدة.

قوله أو الشارع أي كولي الصغير ونحوه وناظر الوقف.

ك : ج ٢، ص ١٢، الأولى/ج ٣، ص ١٥٧، ١٥٨، الجديدة.

مادة (٢٦٩)

يشترط أن يكون المبيع معلوماً للمتبايعين بطريقة تحصل به معرفته كروية أو وصف بأوصاف السلم فلا يصح بيع المجهول. (١)

مادة (٢٧٠)

يلزم في الرؤية رؤية جميع المبيع إذا كان متفاوت الأجزاء بحيث لا يحصل برؤية بعضه معرفة الباقي. أما متساوي الأجزاء فتكفي رؤية بعضه مثلاً لو رأى الظاهر من ثوب مطوي متساوي الأجزاء أو بعض ما في ظروف وإعداد من جنس ونوع واحد متساوي الأجزاء كفى وكان كروية الجميع. (٢)

مادة (٢٧١)

يعتبر في الرؤية الرؤية المقارنة للعقد أو المتقدمة عليه بزمان لا يتغير فيه المرئي ظاهراً. أما إذا تقدمته بمدة يتغير فيها عادة أو يشك في تغيره فيها لم يصح البيع (٣)

مادة (٢٧٢)

المعرفة باللمس والشم والذوق فيما يعرف بهذه المدارك في حكم الرؤية فيصح بيع الأعمى وشراؤه فيما يعرف بهذه الحواس، ويعتبر فيها الإدراك المقارن أو المتقدم بزمان يسير لا يتغير فيه ظاهراً. (٤)

مادة (٢٧٣)

يشترط أن يكون المبيع مقدوراً على تسليمه فلا يصح بيع العبد الآبق والحيوان الشارد. ولو للقادر على تحصيلهما. لكن بيع المال المغصوب من الغاصب أو ممن يقدر على تحصيله منه صحيح. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٩٠٨، الأولى/ج ٢، ص ١٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦، الأولى/ج ٣، ص ١٦٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٠٨، الأولى/ج ٢، ص ١٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩، ٢٠، ٢١، الأولى/ج ٣، ص ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٩، الأولى/ج ٢، ص ١٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧، الأولى/ج ٣، ص ١٦٣، ١٦٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩، الأولى/ج ٢، ص ١٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨، الأولى/ج ٣، ص ١٦٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٨، الأولى/ج ٢، ص ١٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥، الأولى/ج ٣، ص ١٦٢، الجديدة.

مادة (٢٧٤)

المعبرة في المعاملات لما في نفس الأمر لا لما في ظن المكلف فلو باع شيئاً وهو يظن أنه معدوم أو ليس مملوكاً له أو يظن أنه مجهول للمشتري أو غير مقدور على تسليمه ثم تبين أن الأمر على خلاف ما ظن انعقد البيع. (١)



(١) ش : ج ٢، ص ٦، الأولى/ج ٢، ص ١٤٣.
ك : ج ٢، ص ١١، الأولى/ج ٣، ص ١٥٧، الجديدة.

الفصل الثاني

فيما يصح بيعه وما لا يصح

مادة (٢٧٥)

يصح بيع سباع البهائم والطير الصالحة للصيد فيصح بيع الفهود وأولادها والباز والصقر وفروخها وبيضها وما يصلح للاصطياد به كالديدان (١)

مادة (٢٧٦)

يصح بيع الهر والفيل والقرد والطير المصوت كالبيغاء والبلبل ودود القز والنحل والعلقة لمص الدم. (٢)

مادة (٢٧٧)

لا يصح بيع الميتة ولا شراؤها ولوفي حال الاضطرار ولو كانت طاهرة إلا السمك والجراد وحيوان البحر الذي لا يعيش إلا فيه. (٣)

مادة (٢٧٨)

لا يصح بيع سرجين نجس ولا دهن نجس أو متجنس. أما السرجين الطاهر كروث الحمام فيصح بيعه. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٥، الأولى/ج ٢، ص ١٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٧، الأولى/ج ٣، ص ١٥٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥، الأولى/ج ٢، ص ١٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٢٧، الأولى/ج ٢، ص ١٥٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥، الأولى/ج ٢، ص ١٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠، الأولى/ج ٣، ص ١٥٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥، الأولى/ج ٢، ص ١٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠، الأولى/ج ٣، ص ١٥٦، الجديدة.

مادة (٢٧٩)

لا يجوز شراء الخمر ولولا راققتها ولا آلة اللهو ولولا تلافه. (١)

مادة (٢٨٠)

لا يصح بيع ماء عين ونفع بئر إلا بعد احرازه وكذلك الكلاً ونحوه و يصح بيع مياه الأمطار
المجتمعة في الصهاريج المعدة لحيازتها (٢)

مادة (٢٨١)

لا يصح بيع السمك وهو في الماء إلا إذا كان مرثياً وفي ماء محوز يسهل أخذه منه كالمحصور في
البرك والغدير الصغير.

فلا يصح بيع ما لم يكن مرثياً ولا بيع الذي في النهر أو البحر أو الحوض المتصل بأحدهما. (٣)

مادة (٢٨٢)

يصح بيع ما يوجد مستوراً من أصل الخلقة كالرمان واللوز والحب المشتد في سنبله ويدخل
القشر والتبن تبعاً في البيع و يصح بيع القشر دون ما هو داخله. لكن لوباع واستثنى القشر. أو
التبن بطل البيع: (٤)

مادة (٢٨٣)

لا يصح بيع طائر يصعب تحصيله ولو كان من الطيور الأهلية التي تألف الرجوع. لكن إذا كان
في محل مغلق جاز بيعه (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٦، الأولى/ج ٢، ص ١٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠، الأولى/ج ٣، ص ١٥٤، ١٥٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٧، الأولى/ج ٢، ص ١٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤، الأولى/ج ٣، ص ١٦٠، ١٦١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٨، الأولى/ج ٢، ص ١٤٥، ١٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥، الأولى/ج ٣، ص ١٦٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١، الأولى/ج ٢، ص ١٤٨-١٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣، ٢٤، الأولى/ج ٣، ص ١٧٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٨، الأولى/ج ٢، ص ١٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥، الأولى/ج ٣، ص ١٦٢، الجديدة.

مادة (٢٨٤)

لا يصح بيع الحمل لا مفرداً ولا مع أمه سواء بين لكل منها ثمن أم لا . فلو بيع مع أمه بطل البيع فيها . لكن لو بيعت الأم يدخل الحمل تبعاً . (١)

مادة (٢٨٥)

لا يصح بيع بعض غير معين من مجموع معين إلا إذا تساوت أبعاضه مثلاً لو باع شاة من هذا القطيع أو واحداً من هذين الحصانين أو رطلين من عنب هذا القعيد أو خمس رمانات من هذه الشجرة لم يصح البيع .

لكن : لو باع رطلاً من عسل هذا الدن ، أو باع قفيزين من هذه الصبرة المتساوية الأجزاء أو فرق قفزاناً من صبرة تساوت أجزاؤها فباع البعض منها أو نحو ذلك .. صح البيع . (٢)

مادة (٢٨٦)

إذا باع شيئاً مشاراً إليه وذكر جنسه ثم تبين من غير ذلك الجنس لم ينعقد البيع فلو قال بعثك هذه الناقة فتبين جملأ أو قال بعثك هذه الساعة من الذهب فتبين معدناً آخر لم يصح البيع . (٣)

مادة (٢٨٧)

لا يصح بيع الثمر على الشجر قبل بدو صلاحه ، ولا بيع الزرع قبل اشتداد حبه إلا من مالك الأصل أو الأرض أو مع الأصل أو الأرض أو بشرط القطع حالاً . فلو شرط القطع فأبقاه المشتري مدة زاد فيها زيادة يسيرة عفى عن ذلك والا بطل البيع . (٤)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٦٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٦٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٧ ، الأولى / ج ١٦٥ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢١٠ ، ٢١١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٨١ ، ٢٨٢ ، الجديدة .

مادة (٢٨٨)

ما تتلاحق أفرادها كالقثاء والخيار والباذنجان والبااميا وكذلك البقول والأزهار: لا يصح بيعها مفردة إلا لقطة لقطة أو جزء جزء أي الموجود منها بشرط القطع حالاً. ولا يدخل فيها ما لم يبرز (١)

مادة (٢٨٩)

يجوز بيع الثمار على الأشجار بعد بدء صلاحها والحبوب بعد اشتداد حبها مطلقاً سواء شرط إبقاؤها على الأشجار أم لا وللمشتري قطعها وإبقاؤها إلى الجذاذ. (٢)

مادة (٢٩٠)

يكفي في تحقق صلاح ثمرة بستان صلاح ثمر شجرة من نوعها فيه وكذلك في اشتداد الحب. (٣)

مادة (٢٩١)

الصلاح في الحب : اشتداده وفي الثمار طيب أكلها وظهور نضجها. (٤)

مادة (٢٩٢)

لا يصح بيع الدين بالدين مطلقاً سواء كانا حالين أو مؤجلين أو مختلفين. (٥)

مادة (٢٩٣)

لا يصح بيع الدين لغير من هو عليه. و يصح بيعه للمدين بضمن حال مقبوض في المجلس. لكن لو بيع الدين بما لا يباع به نسيئة كذهب بفضة أو حب بشعير.. لا يجوز. (٦)

مادة (٢٩٤)

يصح بيع الحصة الشائعة ولو دون رضا الشريك. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ٧٣، الأولى/ج ٢، ص ٢١١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١١٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٨٢، ٢٨٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٧٤، الأولى/ج ٢، ص ٢١٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١١٤، الأولى/ج ٣، ص ٢٨٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٢١٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١١٥، الأولى/ج ٣، ص ٢٨٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٢١٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٨٧، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٥، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٥، الجديدة.

(٧) انظر :

ش : ج ٢، ص ٣٩٧-٣٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٤١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٧-٣٨٨، الأولى/ج ٤، ص ١٥٣-١٥٤، الجديدة.

الفصل الثالث

فِيمَا يَدْخُلُ تَبَعًا لِلْمَبِيعِ وَمَا لَا يَدْخُلُ

مادة (٢٩٥)

كل ما يتناول له اسم المبيع لغة أو عرفاً دخل في البيع . مثلاً : لوباع داراً دخل فيها أرضها و بناؤها ومعدنها الجامد وفناؤها إن كان لها فناء .

وإذا باع حديقة أو بستاناً دخل ما فيها من غراس (١) وبناء وأشجار .

وإذا باع تربة دخل دورها وحصنها وسورها ولا تدخل مزارعها بلا نص أو قرينة . ويدخل في

بيع الشجر ورقها وأغصانها وعراجينها . (٢)

مادة (٢٩٦)

كل ما وضع في الأرض مما يراد للبقاء يدخل في بيعها تبعاً . فلوباع أرضاً دخل ما فيها من غراس وبناء وأصول زروع تجز مرة بعد أخرى كالبرسيم والقصب الفارسي والبقول ونحوها وأصول زروع تتكرر ثمرتها أو زهرها كالقثاء والدباء والورد والياسمين .

ولا تدخل الجزء الظاهرة واللقطة الأولى الموجودتين . أحيان العقد وتكونان للبائع وعليه قطعها حالاً .

أما الزروع التي لا تحصد إلا مرة واحدة كالبر والشعير والجزر واللفت والبصل فلا تدخل تبعاً . وتبقى للبائع إلى وقت أخذه بلا أجرة وبذر كل نوع في حكم [أصله] . (٣)

(١) فصل المغني بما مضمونه : « إن دخول الغراس والبناء في بيع الأرض فيما قال لوبعتك الأرض بحقوقها ، وأما لو لم يقل بحقوقها ففيه وجهان . ولم يرجع أحدهما ولكن إطلاق المنتهى يدل على ترجيح الدخول مطلقاً » المؤلف . المغني : ج ٤ ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .

ونص ش : « تعد أرض بستان دخل غراس وبناء وإن لم يقبل بحقوقها »

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٦٩ ، ٧٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، الجديدة .

وقد جاء في « وبذر بقي أصله كبذر بقول وقثاء ورطب كشجريت الأرض لأنه يتبعها لو كان ظاهراً فأولى إذا كان مستتراً . ولأنه ترك فيها للبقاء . والابقي أصله كبذر بر وقطنيات فهو كزروع لبائع ونحوه . ج ٢ ص ٧٠ ، الأولى .

مادة (٢٩٧)

كل ما اتصل بالمبيع لمصلحته يتبع المبيع. فالسلم الخشبي المسمر والأبواب المنصوبة والرفوف المسهرة والخوابي المدفونة والأشجار المفروسة والعرش ونحوها تدخل في بيع الدار. (١)

مادة (٢٩٨)

كل ما يتعلق به حاجة المبيع أو يعد من مصلحته عرفاً يدخل في بيعه تبعاً فيدخل في بيع الدابة لجامها ومقودها ونعلها، وفي بيع القن لبسه المعتاد ولا تدخل الحلبي ولباس التجميل. (٢)

مادة (٢٩٩)

كل منفصل عن المبيع مما لا يشمل اسم عرفاً ولا يعد من مصلحته عادة لا يدخل في البيع بلا تصريح. فلا يدخل الكنز والحجر المدفونان في بيع الأرض، ولا السرر والأقفال والفرش والفروس الموضوعة في الأواني التي تنقل في بيع الدور ونحوها. (٣)

مادة (٣٠٠)

لا يدخل في بيع النخل والشجر أرضها فان لم يشترط قطعها أبقاها المشتري في أرض البائع بلا أجرة وله الدخول في الأرض لمصلحة ماله. (٤)

مادة (٣٠١)

لا يدخل في بيع النخل ما تشقق من طلعته ولولم يؤبر وكذا ما بدا من الثمرة كالتين والرمان أو ظهر من النور كالشمش والتفاح واللوز أو خرج من أكمامه كالورد والقطن لا يدخل في بيع الشجر وهو للبائع متروكاً إلى وقت أخذه عادة ما لم يتضرر النخل أو الشجر ببقائه وإلا قطع. أما ما لم يتشقق ولم يبد فهو تبع للمبيع. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠٥ الأولى/ج ٣، ص ٦٧٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٢١٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٨٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٧٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٢١٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٧٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١١٠، الأولى/ج ٣، ص ٢٧٩، الجديدة.

مادة (٣٠٢)

إذا وجد تصريح بإدخال ما لا يدخل تبعاً أو بإخراج ما يدخل تبعاً عمل به . (١)

مادة (٣٠٣)

الأشياء التي تشملها الألفاظ العامة التي تزداد في صيغة العقد تدخل في البيع .

مادة (٣٠٤)

المبيع يدخل في ملك المشتري من حين العقد . فالزيادة الحاصلة فيه قبل القبض ونماؤه وكسبه للمشتري . فلو باع أرضاً لا شيء فيها فأنبتت أو باع شجرة لا ثمرة فيها فأثمرت أو دابة فحملت أو داراً فحصل لها أجرة أو عبداً فاكسب .. فكل ذلك للمشتري . (٢)



(١) انظر : ش : ج٢ ، ص ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، الأولى / ج٢ ، ص ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، الجديدة .

ك : ج٢ ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، الأولى / ج٣ ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، الجديدة .

(٢) ش : ج٢ ، ص ٣٢ ، الأولى / ج٢ ، ص ١٧٠ ، الجديدة .

ك : ج٢ ، ص ٥٠ ، ٥١ ، ٨١ ، الأولى / ج٣ ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٤٤ ، الجديدة .

الفصل الرابع في المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع

مادة (٣٠٥)

يصح بيع المقدرات بتقديرها كيلاً ووزناً وذرعاً وعداً مثلاً لوباع قطعاً من الغنم كل شاة بكذا أو صبرة حنطة كل منه بكذا أو ثوباً أو أرضاً كل ذراع بكذا أو سمناً كل من بكذا.. صح البيع (١)

مادة (٣٠٦)

يصح بيع المقدرات جزافاً إذا كانت مشاهدة سواء علماً قدرها أو جهلاً أو علمه أحدهما دون الآخر. (٢)

مادة (٣٠٧)

يصح بيع ما بوعاء جزافاً مع ظرفه أو دونه وكذا بيعه موازنة كل رطل بكذا على أن يسقط منه وزن الظرف أو بوعائه سواء علماً وزن الوعاء وما به أم لا، وكذا بيعه دون الوعاء مع احتساب زنته على المشتري إن علماً وزن كل منها وإلا لم يصح. (٣)

مادة (٣٠٨)

لا يصح بيع الأنموذج بأن يريه شيئاً وبيعه الصبرة على أنها مثله سواء ظهر أنها مثله أم لا. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٥، الأولى/ج ٢، ص ١٥٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥، الأولى/ج ٣، ص ١٧٤، ١٧٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١، الأولى/ج ٢، ص ١٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١، الأولى/ج ٣، ص ١٦٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٥، الأولى/ج ٢، ص ١٥٢، ١٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦، ٢٧، الأولى/ج ٣، ص ١٧٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩، الأولى/ج ٢، ص ١٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦، الأولى/ج ٣، ص ١٦٣، الجديدة.

مادة (٣٠٩)

يصح بيع العربون وهو أن يشتري شيئاً ويعطى البائع شيئاً من الثمن عربوناً على أنه إن أخذ المبيع فهو من الثمن والا فهو للبائع فان تم البيع احتسب العربون من الثمن، والا كان للبائع. لكن إذا لم يصرح بذلك لا يكون للبائع. أما إذا لم يجز العقد بينها ودفع له درهماً وقال له: لا بيع لغيري.. فإن لم اشتريه فالدرهم لك ثم لم يشتريها رجع بالدرهم. (١)

مادة (٣١٠)

يصح استثناء قدر معلوم من مبيع معلوم القدر. مثلاً: لوباع صبرة معلومة المقدار إلا صاعاً منها.. صح البيع.. لكن لو جهل مقدار الصبرة أو المقدار المستثنى لم يصح البيع. فلا يصح بيع ثمرة نخلة إلا صاعاً منها. (٢)

مادة (٣١١)

لا يصح استثناء مجهول من معلوم. فلوباع هذا القطيع إلا شاة مبهمة فسد البيع. (٣)

مادة (٣١٢)

ما لا يصح بيعه منفرداً لا يصح استثناءه إلا في مسألة وردت نصاً وهي: بيع حيوان مأكول إلا رأسه وجلده وأطرافه.

فلا يصح استثناء الحمل ولا شحم الحيوان. (٤)

مادة (٣١٣)

إذا باع معلوماً مع مجهول صفقة واحدة، وكان المجهول يتعذر العلم بقيمته لم يصح البيع في المعلوم أيضاً كما لوباع هذه الفرس مع حمل الأخرى بألف. لكن لو كان المجهول لا يتعذر العلم بقيمته صح البيع في المعلوم بقسطه من الثمن. أما لو بين ثمن كل منها صح البيع في المعلوم بثمانه المسمى. (٥)

(١) ش: ج ٢، ص ٢٧، الأولى/ج ٢، ص ١٦٥، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٤٢، الأولى/ج ٣، ص ١٩٥، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ١٢، الأولى/ج ٢، ص ١٤٩، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٢١، الأولى/ج ٣، ص ١٦٨، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ١١، الأولى/ج ٢، ص ١٤٨، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٩، الأولى/ج ٣، ص ١٦٧، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ١٣، الأولى/ج ٢، ص ١٥٠، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣، الأولى/ج ٣، ص ١٧٢، الجديدة.

(٥) ش: ج ٢، ص ١٦، الأولى/ج ٢، ص ١٥٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٢٧، الأولى/ج ٣، ص ١٧٧، الجديدة.

مادة (٣١٤)

إذا باع ملكه مع ملك غيره صفقة واحدة أو باع ملكه مع ما ليس محلاً للبيع صح في ملكه بقسطه من الثمن، وبطل في الباقي. فإذا لم يكن المشتري عالماً بالاشتراك كان له الخيار بين الرد وامسك ما صح بيعه مع الأرض فيما ينقصه التفريق. (١)



(١) ش : ج ٢، ص ١٦، الأولى / ج ٢، ص ١٥٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٧، ٢٨، الأولى / ج ٣، ص ١٧٧، الجديدة.

الفصل الخامس في تلف المبيع وإتلافه

مادة (٣١٥)

ينفسخ العقد بتلف المبيع بآفة قبل القبض إذا كان المبيع بكيال ونحوه أو بصفة أو برؤية متقدمة، إذا بقي من المبيع بعضه خير المشتري بين أخذه بقسطه من الثمن وبين تركه. وتلفه على بائع إلا إذا كان عرضه على المشتري فامتنع من قبضه فهو على المشتري. (١)

مادة (٣١٦)

إذا تلف المبيع كيلاً بفعل المشتري قبل قبضه فتلفه عليه ولا خيار له ولا أرش. (٢)

مادة (٣١٧)

إذا تلف المبيع بكيال ونحوه بفعل البائع أو بفعل أجنبي بخير المشتري بين فسخ وامضاء ويطالب ثل المبيع في المثليات وبالقيمة في القيميات. (٣)

مادة (٣١٨)

إذا اختلط المبيع كيلاً ونحوه بمثله ولم يتميز لم يفسخ البيع ويكون مشتركاً، ويثبت للمشتري نيار الفسخ لعيب الشركة. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٥٠، الأولى/ج ٢، ص ١٨٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٢، ٢٤٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٠، الأولى/ج ٢، ص ١٨٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٨١، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٤، ٢٤٣، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٥٠، الأولى/ج ٢، ص ١٨٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٨١، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٣، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ٥١، الأولى/ج ٢، ص ١٨٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٨١، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٤، الجديدة.

مادة (٣١٩)

الثمار على الأشجار إذا بيعت مفردة بعد بدو صلاحها في حكم المبيع كيلاً في أحوال التلف والإتلاف . لكن التالف بجائحة مما جرت العادة بتلف مثله كاليسر الذي لا ينضبط مما يأكل الطير منه وتنثر الريح . عضو غير مضمون .
أما إذا بيعت الثمار مع أصلها أو لمالك أصلها أو آخر المشتري أخذها عن العادة فتلفها بآفة .. عليه . (١)

مادة (٣٢٠)

إذا تلف المبيع عيناً كهذه الفرس والدار في يد البائع بآفة فهو على المشتري . لكن لو طلبه المشتري فامتنع من التسليم ضمن قيمته . (٢)

مادة (٣٢١)

إذا كان المبيع موصوفاً في الذمة لا يفسخ العقد بتلف ما في يد البائع ويجب عليه بدله . (٣)



(١) ش : ج ٢ ، ص ٧٤ ، ٧٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١١٤ ، ١١٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٥١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٨٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٤٤ ، الجديدة .

المنس : ج ٤ ، ص ٢١٩ .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٥١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٨٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٤٥ ، الجديدة .

الفصل السادس

في التصرف في المبيع

مادة (٣٢٢)

لا يصح تصرف البائع في المبيع من حين العقد ولا في غمائه. (١)

مادة (٣٢٣)

من اشترى معيناً كدار أو فرس ولو مكيلاً ونحوه جزافاً صحت تصرفاته فيه قبل قبضه. (٢)

مادة (٣٢٤)

من اشترى بكييل ونحوه أو بصفة أو برؤية متقدمة لا تصح تصرفاته فيه قبل قبضه. فلا يصح بيعه ولا إجارته ولا رهنه، ولو عمل هذه التصرفات مع نفس البائع. ولو وكل غيره ليقبضه لنفسه نظير ماله لم يصح. (٣)

مادة (٣٢٥)

لا تصح تصرفات المتبايعين في بيع الصرف قبل القبض ولا في رأس مال السهم قبل قبضه، ولا في بيع ربوي بربوي. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٩، ٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٤١-٢٤٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥١، الأولى/ج ٢، ص ١٨٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٠-٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٨، ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٤١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٢، الأولى/ج ٢، ص ١٩٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩٩، ٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٦، ٢٤٥، الجديدة.

مادة (٣٢٦)

لا تصح التصرفات في المقبوض بمقد فاسد ، وهو مضمون بزوائده ومنافعه . (١)

مادة (٣٢٧)

المبيع الذي في الذمة يصح بيعه وهبته لمن هو عليه . (٢)



(١) ش : جـ ٢ ، ص ٥٢ ، الأولى / جـ ٢ ، ص ١٩٠ ، الجديدة .

ك / جـ ٢ ، ص ٨٢ ، ٨٣ ، الأولى / جـ ٣ ، ص ٢٤٥ ، الجديدة .

(٢) ش : جـ ٢ ، ص ٥١ ، الأولى / جـ ٢ ، ص ١٨٩ ، الجديدة .

ك : جـ ٢ ، ص ١٣١ ، الأولى / جـ ٣ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، الجديدة .

الفصل السابع

في قبض المبيع وحبسه

مادة (٣٢٨)

إذا تم البيع بضمن معين ولو نقداً وتشاحناً أيها يسلم أولاً. نصب عدل يقبض منها و يسلم المبيع ثم الثمن. (١)

مادة (٣٢٩)

إذا كان الثمن ديناً حالاً أي شيئاً غير معين ولا مؤجل وكان حاضراً معه بالمجلس لزم تسليم المبيع أولاً ثم يسلم المشتري الثمن. وليس للبائع حبس المبيع على الثمن أما إذا كان الثمن غائباً عن المجلس فله حبس المبيع لقبض الثمن. (٢)

مادة (٣٣٠)

إذا كان المبيع مما لا ينقصه التفريق فأحضر المشتري بعض الثمن فله أخذ ما يقابله من المبيع أما إذا نقصه التفريق فليس له ذلك. (٣)

مادة (٣٣١)

إن اتفق المتبايعان على تأجيل الثمن فليس للبائع حق حبس المبيع. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٨، ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٧، ٨٤، ٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٩، ٢٤٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢٠، ص ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٩، ٢٤٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٩، ٢٤٠، الجديدة.

مادة (٣٣٢)

لا يشترط لقبض المعين رضي البائع فلو قبضه المشتري بغير رضاه صح ، ولو كان المبيع مشاعاً ولو قبل قبض الثمن ، وكذلك الثمن المعين . (١)

مادة (٣٣٣)

قبض كل شيء بحسبه عرفاً ، فقبض المنقول المبيع جزافاً يحصل بنقله وقبض ما يتناول باليد بتناوله كالدراهم ، وقبض الحيوان بتمشيته . (٢)

مادة (٣٣٤)

قبض الدار ونحوها بالتخلية ولو كان فيها متاع البائع ، وبتسليم مفتاح الدار أو فتح بابها للمشتري . (٣)

مادة (٣٣٥)

قبض العقار ، والثمار على الأشجار ، وكل ما لا ينقل يحصل بالتخلية . (٤)

مادة (٣٣٦)

المبيع كيلاً أو وزناً أو زرعاً أو عدداً يعتبر في قبضه إجراء عمل الكيل أو الوزن أو الزرع أو العد بحضور المشتري أو نائبه . ويصح استنابة البائع المشتري في العمل المذكور . (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٥٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٨٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٥٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٨٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٣٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٥٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٨٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٧٤ ، ٢٤٨ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٥٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٨٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٤٧ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٥٢ - ٥٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٠ / ١٩١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٨٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٤٦ ، الجديدة .

مادة (٣٣٧)

المبيع كيلاً ونحوه إذا قبضه المشتري ثقة بقول البائع أنه قدر حقه من غير كيل فالحبض فاسد، فلا يتصرف فيه قبل اختباره. (١)

مادة (٣٣٨)

يصح قبض وكيل من نفسه لنفسه، مثلاً لو كان للمشتري وديعة عند البائع فوكله في أخذ قدر الثمن منها صح. لكن لو كان الثمن من غير جنس الوديعة لم يصح. (٢)

مادة (٣٣٩)

إتلاف المشتري المبيع ولو عن غير عمد قبض له. (٣)

مادة (٣٤٠)

إذا غصب المشتري مبيعاً لا يدخل في ضمانه إلا بقبضه كالمبيع كيلاً أو بصفة أو رؤية متقدمة فلا يعتبر قبضاً فلا يصح تصرفه فيه. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٢، ص ١٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٢-٥٣، الأولى/ج ٢، ص ١٩٠-١٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٢، ص ١٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨١، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٢، ص ١٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨١، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٤، الجديدة.

الفصل الثامن

في مؤنة القبض والتسليم ومكانه

مادة (٣٤١)

مقتضى العقد تسليم المبيع في مكان العقد إذا كان محل إقامة. (١)

مادة (٣٤٢)

لو شرط العاقد تسليم المبيع في مكان معين معلوم فؤنة إيصاله إلى ذلك المكان على البائع. (٢)

مادة (٣٤٣)

مؤنة نقل المبيع بعد قبضه على المشتري سواء في ذلك المبيع بكييل وغيره. (٣)

مادة (٣٤٤)

مؤنة توفية المبيع على البائع .. فتلزمه أجرة كيال ووزان وعداد وذراع فيما بيع على ذلك

الوجه. (٤)

مادة (٣٤٥)

مؤنة توفية الثمن على المشتري فعليه أجرة النقاد والعداد للثمن قبل القبض. أما لو أتى البائع بعد

قبضه بنقاد ليتحقق الميعب أو الزائف ليرده فأجرته عليه ولا تلزم المشتري. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٠٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٤، الأولى/ج ٢، ص ١٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩، ٣٨، الأولى/ج ٣، ص ١٩١، ١٩٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٤، الأولى/ج ٢، ص ١٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٢، ص ١٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٤، ٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٧، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٢، ص ١٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٤، ٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٧، الجديدة.

مادة (٣٤٦)

من اشترى زرعاً في أرض أو ثمرأ على شجر فأجرة الحصاد والجذاذ عليه . (١)

مادة (٣٤٧)

من اشترى الثمار على الأشجار مفردة فأجرة سقيها إلى وقت الجذاذ على البائع . أما إذا بيع

الشجر وعليه ثمر للبائع فلا يلزم المشتري مؤنة السقي . (٢)

مادة (٣٤٨)

مؤونة الرد بالإقالة على البائع ، أما مؤونة الرد بعيب فعلى المشتري . (٣)



(١) ش : ج ٢ ، ص ٧٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢١١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١١٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٨٣ ، الجديدة .

(٢) انظر :

ش : ج ٢ ، ص ٥٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩١ ، ١٩٢

ش : ج ٢ ، ص ٧٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢١٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٨٤ ، ١١٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٨٥ ، ٢٤٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٥٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٨٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٤٩ ، الجديدة .

الفصل التاسع

في ضمان المبيع والمقبوض على وجه السوم

مادة (٣٤٩)

المبيع في ضمان البائع إذا بيع بكيل ونحوه أو بصفة أو برؤية متقدمة أو كان ثمراً على شجر إلى أن يقبضه المشتري. أما غير ذلك فن ضمان المشتري من حين العقد. (١)

مادة (٣٥٠)

ما كان من ضمان المشتري فنته البائع من قبضه صار في ضمان البائع. (٢)

مادة (٣٥١)

ما كان من ضمان البائع إذا عرضه على المشتري فامتنع من قبضه لغير مانع صار في ضمان المشتري. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٩، ٥٠، ٥١، الأولى/ج ٢، ص ١٨٨، ١٨٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٠، ٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٢، ٢٤٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥١، الأولى/ج ٢، ص ١٨٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٤، الجديدة.

المعنى : ج ٤، ص ٢١٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٠-٥١، الأولى/ج ٢، ص ١٨٨، ١٨٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٢، الجديدة.

مادة (٣٥٢)

المقبوض على وجه السوم في ضمان قابضه إذا تلف سواء قطع ثمنه أم لا . فلو ساوم في شيء وقبضه ليريه أهله مثلاً فإن رضوه والا رده فهلك أو ضاع ضمانه . أما لو أخذه ليريه أهله فإن رضوه اشتراه والا رده من غير مساومة فلا ضمان عليه لو تلف بغير تفريط . (١)

مادة (٣٥٣)

المقبوض بعقد فاسد كالمقبوض بعقد صحيح فيما يرجع إلى الضمان وعدمه ، فهو مضمون على قابضه كالغصب . (٢)



(١) ش : ج ٢ ، ص ١١٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٧٠ ، الجديدة .
الفروع : ج ٢ ، ص ٥٤٢ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٤٢ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٥٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٠ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ٨٣ ، ٤٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٤٥ ، ١٩٧ ، الجديدة .
المغني : ج ٤ ، ص ١٧٢ ، الجديدة .

البَابُ الثَّالِثُ

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْثَمَنِ

وفيه ثلاثَةُ فصولٍ

الفَصْلُ الأوَّلُ

فِي شُرُوطِ الثَّمَنِ وَأَحْكَامِهِ

مادة (٣٥٤)

يشترط في الثمن ما يشترط في المبيع [انظر مواد الفصل الأول من الباب الثاني] (١)

مادة (٣٥٥)

يصح البيع بالرقم المكتوب على المبيع أو بما يبيع به الناس أو بما يقف عليه السعر إذا علماه بالمجلس وإلا كان فاسداً. (٢)

مادة (٣٥٦)

الثمن لا يلزم أن يكون نقداً، فيجوز أن يكون عقاراً أو عرضاً كما في بيع المقايضة. (٣)

مادة (٣٥٧)

إذا أطلقت الدراهم أو الدنانير أو نحوهما انصرفت إلى الرائج أو الغالب في الرواج فإن تساوت فسد البيع. (٤)

(١) انظر المصادر في المواد من رقم : ٢٧٤-٢٦٦.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٤، الأولى/ج ٢، ص ١٥١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤، الأولى/ج ٣، ص ١٧٤، الجديدة.

(٣) انظر : ج ٢، ص ١٣، الأولى/ج ٢، ص ١٥١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤، الأولى/ج ٣، ص ١٧٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٤، الأولى/ج ٢، ص ١٥٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥، الأولى/ج ٣، ص ١٧٤، الجديدة.

مادة (٣٥٨)

النقود تتعين بالتعيين في العقود. فإذا اشترى بنقود معينة أشار إليها لزمه تسليمها عيناً. (١)

مادة (٣٥٩)

الثلث المعين نقداً كان أو غيره كالمبيع المعين، في أحكام التلف والإتلاف والتصرف والقبض وموثة التسليم أما إذا كان المعقود عليه ثمناً في الذمة فهو كالمبيع الذي في الذمة في ذلك. (٢)

مادة (٣٦٠)

الثلث يقسط على أبعاض المبيع إذا تفرقت الصفقة عليها. (٣) [راجع مادة: ٣١٣، ٣١٤]



(١) ش : ج ٢، ص ٦٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٥، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٠٢، ١٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٧٠، ٢٧١ الجديدة.
المغني : ج ٤، ص ١٦٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٩-٥١، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧-١٨٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٧٩، ٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٤١-٢٤٥، الجديدة.
(٣) راجع مصادر المواد رقم : ٣١٣، ٣١٤.

الفصل الثاني

في البيع بالنسيئة والتأجيل

مادة (٣٦١)

البيع المطلق يقتضي تعجيل الثمن وتسليمه في مجلس العقد. (١)

مادة (٣٦٢)

البيع مع تأجيل الثمن مدة معلومة أو تقسيطه صحيح إلا في ربا النسيئة. (٢)

مادة (٣٦٣)

لا يصح بيع ما اتفقا كيلاً أو وزناً دون قبض العوضين في المجلس ولو اختلف جنسهما أو اتحد قدرهما .. مثلاً: لو باع مدبر بمثله من البر أو الشعير أو غيرها من الكيلات، أو باع رطل عسل بمثله من العسل أو السمن أو غيرها من الموزونات أو باع درهم قزبرطل من خبز أو مدبر بمدين من الدخن ولم يقبضا العوضين في المجلس فسد البيع. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٨، ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٧، ٢٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٩، ٤٧٤، الجديدة.
لم يذكر المصنف مصادر لهذه المادة ولعلها مستفادة من المصادر المشار إليها.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٤، ٦٢، الأولى/ج ٢، ص ١٥٢، ٢٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣، ٢٥، ٩٨، الأولى/ج ٣، ص ١٨٥، ١٧٤، ٢٦٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٦١، ٦٢، الأولى/ج ٢، ص ١٩٩، ٢٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٣، ٢٦٤، الجديدة.

مادة (٣٦٤)

إذا كان أحد العوضين من النقود سواء كان الآخر من الموزونات أم لا .. جاز النساء إلا في بيع الصرف. (١)

مادة (٣٦٥)

يجوز بيع غير الربويات بالربويات وبغيرها نساء. (٢)

مادة (٣٦٦)

يجوز بيع المكيالات بالموزونات نساء. (٣).

مادة (٣٦٧)

الفلوس الرائجة ملحقمة بالنقود فلا يصح بيعها بالنقد نسيئة. (٤)



(١) ش : ج ٢، ص ٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩٨، ٩٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٤، الجديدة.
ما ذكره هنا هو المذهب وهو خلاف ما في الإقناع.

(٢) ش : ج ٢، ص ٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٧٧، ٦٦، الأولى/ج ٢، ص ٢١٥، ٢٠٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١١٩، ١٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٩١/٢٧١، الجديدة.

الفصل الثالث

في الزيادة والخط في الثمن والمبيع والأجل

مادة (٣٦٨)

الزيادة والخط في الثمن والمبيع في مدة خيار المجلس أو الشرط صحيح معتبر فيلحق بالأصل فيصير الثمن والمبيع ما تراضيا عليه أخيراً. (١)

مادة (٣٦٩)

الزيادة والخط في الأجل أو في مدة خيار الشرط صحيح فيلحق إذا وقعت داخل مدة الخيارين. (٢)

(١) ش : ج ٢، ص ١٤، ٤٥، الأولى/ج ٢، ص ١٥١، ١٨٣، ١٨٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٤، ٧٣، الأولى/ج ٣، ص ١٧٣، ١٧٤، ٢٣٣، ٢٣٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٥، الأولى/ج ٢، ص ١٨٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٧٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٣، ٢٣٤، الجديدة.

مادة (٣٧٠)

لو اتفقا سرّاً بلا عقد على ثمن ثم عقده علانية بأكثر أو بأقل فالثمن اللازم هو الأول. (١)

مادة (٣٧١)

لو عقدا بيعاً سرّاً بثمن ثم عقده في مدة خيار المجلس أو الشرط علانية بأكثر أو أقل فاللازم هو الثاني، أما لو عقده ثانياً بعد لزوم البيع فاللازم هو الثمن الأول. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ١٣، الأولى/ج ٢، ص ١٥١، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٤، الأولى/ج ٣، ص ١٧٣، الجديدة.

(٢) نص (ش) [انقح : والأصح قول المنقح في التنقيح الأظهر أن الثمن هو الثاني إن كان في مدة خيار. قال في الإمتاع : الثمن ما عقدا به سرّاً كالثني قبلها ..]
ش : ج ٢، ص ١٤، الأولى/ج ٢، ص ١٥١، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٤، الأولى/ج ٣، ص ١٧٣، الجديدة.
وفيه ذكر الخلاف وإن الأظهر ما ذهب إليه المؤلف.

الكتاب الرابع في الخيارات وفيه عشرة فصول

الفصل الأول في خيار المجلس

مادة (٣٧٢)

لكل من المتبايعين الخيار في إمضاء البيع وفسخه ما دام في المجلس لم يتفرقا بأبدانها وإن طال المجلس. (١)

مادة (٣٧٣)

إذا تباعا على أن لا خيار لهما، أو أسقطاه في المجلس بعد العقد لزم البيع من حين العقد أو من حين الإسقاط. وإن أسقطه أحدهما بقي الخيار للآخر. (٢)

مادة (٣٧٤)

يسقط خيار المتبايعين بموت أحدهما لا بجنونه وإغماؤه. فإن أفاق في المجلس فهو على خياره. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٩-٣٠، الأولى/ج ٢، ص ١٦٧، ١٦٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤-٤٥، الأولى/ج ٣، ص ١٩٩، ٢٠٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٠، الأولى/ج ٢، ص ١٦٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥، ٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٠، الأولى، ج ٢، ص ١٨٦، الجديدة.

ولم ينص على الإغناء كما لم ينص على الإفاقة في المجلس.

ك : ج ٢، ص ٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٠، ٢٠١. احديدة

ولم ينص على الإغناء ولا على الإفاقة في المجلس بل ذكر الإفاقة من الجنون مطلقاً.

مادة (٣٧٥)

يثبت الخيار للوكيل في العقد إلا إذا حضر الموكل المجلس وحجر عليه فالخيار للموكل. (١)

مادة (٣٧٦)

يثبت الخيار في كافة أنواع البيوع حتى في الصرف والسلم وبيع الربوي بربوي. (٢)

مادة (٣٧٧)

لا خيار لمن يتولى طرفي العقد لولاية أو وكالة ولا لمشتري من يعتق عليه لقراءة، أو اعتراف بجرئته، أو تعليق. (٣)

مادة (٣٧٨)

بمجرد العقد ينتقل البيع إلى ملك المشتري والتمن إلى ملك البائع فلا تصح تصرفات البائع في البيع ولا تصرف المشتري في الثمن من الخيار مطلقاً ولو كان التصرف عتقاً. (٤)

مادة (٣٧٩)

لا تصح تصرفات المشتري في البيع ما دام الخيار باقياً للآخر إلا إذا كان التصرف معه أو بإذنه لكن عتقه للمبيع نافذ مطلقاً. (٥)

مادة (٣٨٠)

ليس لأحد المتعاقدين قبض البيع أو الثمن المعين مدة خيار الشرط بدون إذن صريح ممن له الخيار، وليس للبائع مطالبة المشتري بثمن في الذمة مدته سواء كان الخيار لهما أو لأحدهما (٦).

(١) ش : ج ٢، ص ١٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٠، الأولى/ج ٢، ص ١٦٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥، الأولى/ج ٣، ص ١٩٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٩، الأولى/ج ٢، ص ١٦٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤، الأولى/ج ٣، ص ١٩٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٣، الأولى/ج ٢، ص ١٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٩، الجديدة.

المغني : ج ٤، ص ٤٣-٤٥، ٥٧-٥٩.

(٥) ش : ج ٢، ص ٣٣، الأولى/ج ٢، ص ١٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٩، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٤١، الجديدة.

مادة (٣٨١)

لا تصح تصرفات البائع في الثمن ما دام الخيار باقياً للمشتري إلا إذا تصرف معه أو بإذنه، لكن عتقه للثمن إذا كان رقيقاً نافذ مطلقاً. (١)

مادة (٣٨٢)

تصرف أحد المتعاقدين مع الآخر أو بإذنه في أحد العوضين أو فيها مسقط لخيارهما. (٢)

مادة (٣٨٣)

تصرف المشتري في المبيع إمضاء للبيع وإبطال لخياره وإن لم يصح تصرفه. (٣)

مادة (٣٨٤)

تصرف البائع في الثمن إمضاء للبيع، وإبطال لخياره وإن لم ينفذ تصرفه. (٤)

مادة (٣٨٥)

يسقط خيار المتبايعين ويلزم المبيع بتلف المبيع مطلقاً بعد قبضه. (٥)

مادة (٣٨٦)

يسقط خيارهما بتلف المبيع الذي هو من ضمان المشتري قبل قبضه، ويلزم البيع، أما إذا كان المبيع من ضمان البائع فيبطل البيع والخيار معاً. (٦)

مادة (٣٨٧)

يسقط خيارهما باتلاف المشتري المبيع مطلقاً قبل القبض وبعده وسواء كان مما هو من ضمان البائع أو المشتري. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٣، الأولى/ج ٢، ص ١٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٣، الأولى/ج ٢، ص ١٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٣، الأولى/ج ٢، ص ١٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٩، الجديدة.

(٤) ك : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٩، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٣٤، الأولى/ج ٢، ص ١٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٢١٠، الجديدة.

المغني : ج ٢، ص ١٢، ١٣.

(٦) ش : ج ٢، ص ٣٤، الأولى/ج ٢، ص ١٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٢١٠، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ٣٤، الأولى/ج ٢، ص ١٧٢، الجديدة.

انظر ك : ج ٢، ص ٨١، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٤، ٢٤٣، الجديدة.

حيث نص على أن إتلاف المشتري المبيع قبض له يلزم به الثمن للبائع.

المغني : ج ٤، ص ١٣.

مادة (٣٨٨)

إمضاء البيع يكون بالقول والفعل الدال على الرضا كالتصرف بالبيع والإجارة والرهن وبالعرض للبيع.. لا بما يكون للتجربة. (١)

مادة (٣٨٩)

التفرق المعتبر هو ما يعده الناس تفرقاً عرفاً، فلو كانا في مكان واسع كمجلس كبير أو صحراء أو في السوق فشئ أحدهما مستديراً للآخر ثلاث خطوات فقد تفرقا. أو كانا في دار ذات مجالس وبيوت فانتقل أحدهما إلى مجلس آخر أو إلى الصفة حصل التفرق. أما لو ناما في المجلس أو قاما ومشيا معاً ولو مسافة طويلة لا يعد ذلك تفرقاً وهما على خيارهما. (٢)

مادة (٣٩٠)

التفرق الاضطراري لا يسقط الخيار فلو أكرها على التفرق، أو تفرقا لفزع من مخوف كسبع أو سبيل أو نار أو هدم فهما على الخيار إلى أن يتفرقا من مجلس زال ذلك فيه. لكن لو أكره أحدهما أو حمل به فأخرج دون الآخر بقي خيار المكره والمحمول وبطل خيار الآخر. (٣)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٣، ٣٤، الأولى/ج ٢، ص ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٥٢، ٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٨، ٢٠٩، الجديدة.
م : ج ٤، ص ١٥، ١٦، ١٨.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٩، ٣٠، الأولى/ج ٢، ص ١٦٧، ١٦٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٠١، الجديدة.
لم يرد في المصادر السابقة تحديد عدد الخطوات.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٠، الأولى/ج ٢، ص ١٦٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٠، الجديدة.

الفصل الثاني

في خيار الشرط

مادة (٣٩١)

يصح اشتراط المتبايعين الخيار لهما أو لأحدهما في فسخ البيع وامضائه. (١)

مادة (٣٩٢)

بشروط أن تعين غاية وقت الخيار وإن طال الزمن. فلو اشترط الخيار مدة مجهولة لم يصح الشرط أما مبدؤها فيعتبر من وقت العقد. (٢)

مادة (٣٩٣)

يصح اشتراط الخيار في صلب العقد أو بعده قبل لزومه. (٣)

مادة (٣٩٤)

كل من شرط له الخيار ثبت له حق الإمضاء والفسخ داخل المدة المعينة و يفسخ العقد بفسخه. أما إذا انقضت المدة ولم يفسخ من له الخيار لزم البيع. (٤)

مادة (٣٩٥)

يصح اشتراط العاقد الخيار لغيره فيثبت للمشتري ولذالك الغير فلو باع أو اشترى على أن يستشير فلاناً يوماً أو شهراً صح. أما لو اشترط الخيار للغير دونه لم يصح. (٥)

(١) ش : جـ ٢، ص ٣٠، الأولى/جـ ٢، ص ١٦٨، الجديدة.

ك : جـ ٢، ص ٤٧، الأولى/جـ ٣، ص ٢٠٢، الجديدة.

(٢) ش : جـ ٢، ص ٨١، ٣١، الأولى/جـ ٢، ص ١٦٨، ١٦٩، ٢١٩، الجديدة.

ك : جـ ٢، ص ٤٨، ٤٧، الأولى/جـ ٣، ص ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، الجديدة.

ش : جـ ٢، ص ٣٠، الأولى/جـ ٢، ص ١٦٨، الجديدة.

(٣) ك : جـ ٢، ص ٤٨، ٤٧، الأولى/جـ ٣، ص ٢٠٢، ٢٠٤، الجديدة.

(٤) ش : جـ ٢، ص ٣٢، الأولى/جـ ٢، ص ١٧٠، الجديدة.

ك : جـ ٢، ص ٤٩، ٥٠، الأولى/جـ ٣، ص ٢٠٥، الجديدة.

(٥) ش : جـ ٢، ص ٣٢، الأولى/جـ ٢، ص ١٧٠، الجديدة.

ك : جـ ٢، ص ٤٨، ٤٩، الأولى/جـ ٣، ص ٢٠٤، الجديدة.

مادة (٣٩٦)

يصح للعاقدا اشتراط الخيار ولو كان وكيلاً في العقد فقط و يثبت له ولو كله لكن لو شرط لنفسه فقط دون موكله أو شرطه لأجنبي لم يصح. (١)

مادة (٣٩٧)

إذا اشترى اثنان فأكثر شيئاً صفقة واحدة بخيار الشرط لكل منهم أو للبعض فكل من شرط له الخيار منهم له حق الفسخ وإن رضي الباقيون. وكذا لو اشترى واحد من اثنين فأكثر فله رد نصيب أحدهما بالخيار دون نصيب الآخر. (٢)

مادة (٣٩٨)

لا يصح خيار الشرط في بيع صرف ولا في سلم ولا في بيع ربوي بربوي فيلغو الشرط و يصح البيع. (٣)

مادة (٣٩٩)

لا يصح خيار الشرط في عقد حيلة للتوصل إلى ربح في قرض و يفسد العقد به. (٤)

مادة (٤٠٠)

خيار الشرط لا يمنع انتقال الملك سواء كان الخيار لها أو لأحدهما فيعتق المبيع على مشتر، والتمن على بائع إذا كانا ممن يعتق عليها لرحم أو تعليق أو إقرار. وغناء المبيع المنفصل للمشتري. وغناء الثمن المنفصل للبائع. (٥)

مادة (٤٠١)

أحكام تصرف المتعاقدين في العوضين مدة خيار الشرط كأحكامه في مدة خيار المجلس. راجع المواد: (٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤).

-
- (١) ش : ج ٢، ص ٣١، ٣٢، الأولى/ج ٢، ص ١٦٩، ١٧٠، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٤، ٢٠٥، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٤١، الأولى/ج ٢، ص ١٧٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٢٢٥، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٣١، الأولى/ج ٢، ص ١٦٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٤، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ٣١، الأولى/ج ٢، ص ١٦٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٢، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ٣٢، الأولى/ج ٢، ص ١٧١، ١٧٠، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٥٠، ٥١، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، الجديدة.

مادة (٤٠٢)

أحكام تلف المبيع وإتلافه داخل مدة خيار الشرط كأحكامه في مدة خيار المجلس . انظر المواد (٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧). (١)

مادة (٤٠٣)

تصرف البائع في المبيع لا يكون فسخاً ولو كان الخيار له وحده. (٢)

مادة (٤٠٤)

كل ما يعتبر إمضاء للبيع في خيار المجلس يعتبر إمضاء هنا أيضاً.

مادة (٤٠٥)

لا يتوقف الفسخ على رضا الآخر ولا حضوره. (٣)

مادة (٤٠٦)

خيار الشرط لا يورث ولكن إذا طالب به قبل موته فلورثته بعده المطالبة به . لكن رضا أحدهم يسقط حقه وحق الباقيين. (٤)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٤، الأولى/ج ٢، ص ١٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٩، ٢١٠، الجديدة.
المعني/ج ٤، ص ١٣.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٣، الأولى/ج ٢، ص ١٧١، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٢، الأولى/ج ٢، ص ١٧٠، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٠٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٤، الأولى/ج ٢، ص ١٧٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٦٦، ٥٤، الأولى/ج ٣، ص ٢١٠، ٢١١، ٢٢٥، الجديدة.

الفصل الثالث

في خيار الغبن

مادة (٤٠٧)

ليس للغبن حد شرعاً. فالمرجع فيه العرف، فما يتعارفه التجار غبناً في العادة يوجب الخيار. أما البير الذي لا يخرج عن العادة فلا خيار فيه. (١)

مادة (٤٠٨)

يثبت خيار الغبن للركبان إذا تلقاهم حاضر فباع أو اشترى بغبن فاحش (٢)

مادة (٤٠٩)

يثبت خيار الغبن للمسترسل الذي يجهل القيمة ولا يحسن الماكسة سواء كان بائعاً أو مشترياً.. أما إذا وقع في الغبن مع علمه بالقيمة أو لاستعجاله بدون مماكسة فلا خيار له. (٣)

مادة (٤١٠)

يثبت خيار الغبن للمشتري في البخس بأن يزايدة من لا يريد الشراء ولو بدون مواطاة مع

المالك. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٤، الأولى/ج ٢، ص ١٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٤، الأولى/ج ٣، ص ٢١١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٤، الأولى/ج ٢، ص ١٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٤، الأولى/ج ٣، ص ٢١١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٤، الأولى/ج ٢، ص ١٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٢١٢، الجديدة.

المضي/ج ٤، ص ٩٠-٩٢.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٤-٣٥، الأولى/ج ٢، ص ١٧٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٤-٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٢١١، الجديدة.

مادة (٤١١)

يثبت خيار الغبن للمشتري بتفريير البائع له بقوله أعطيت في المبيع كذا كاذباً، أو بقوله اشتريته بكذا زائداً عما اشتراه به. (١)

مادة (٤١٢)

يثبت خيار الغبن على التراضي فلا يسقط بالتأخير دون رضا. (٢)

مادة (٤١٣)

للمغبون خيار الفسخ والإمساك، وإذا اختار الإمساك لا يستحق ارشاً. (٣)

مادة (٤١٤)

تعيب المبيع عند المشتري لا يمنع الفسخ بخار الغبن، وعليه الأرش إذا رده. (٤)

مادة (٤١٥)

تلف المبيع عند المشتري لا يمنع الفسخ بخيار الغبن وعليه قيمته إذا فسخ. (٥)

مادة (٤١٦)

إذا علم المغبون بالغبن فرضي، أو تصرف في المبيع تصرفاً دالاً على الرضى سقط خياره. (٦)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ٣٥، الأولى/ج ٢، ص ١٧٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٥٦، ٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٢١٢، ٢١٣، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٣٥، الأولى/ج ٢، ص ١٧٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٥٦، الأولى/ج ٣، ص ٢١٣، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٣٥، الأولى/ج ٢، ص ١٧٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٢١٢، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ٣٥، الأولى/ج ٢، ص ١٧٣، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ٣٥، الأولى/ج ٢، ص ١٧٣، الجديدة.
(٦) ش : ج ٢، ص ٤١، ٣٥، الأولى/ج ٢، ص ١٧٣، ١٧٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٥٦، الأولى/ج ٣، ص ٢١٣، الجديدة.

الفصل الرابع

في خيار التدليس

مادة (٤١٧)

للمشتري إذا اطلع على التدليس الخيار بين الرد والإمسك بلا أرش. (١)

مادة (٤١٨)

يثبت خيار التدليس في المصرة خاصة إلى ثلاثة أيام. أما في غيرها فعلى التراضي. (٢)

مادة (٤١٩)

إذا رد المشتري المصرة من بهيمة الأنعام بعد حلها وجب أن يرد اللبن إن كان نحاله والا رد صاعاً من تمر فإن عدم قيمته. (٣)

مادة (٤٢٠)

ليس للمشتري خيار إذا كان عالماً بالتدليس أو رضي به بعد علمه، أو تصرف فيه أو كان التدليس بما لا يزيد في الثمن. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٦، الأولى/ج ٢، ص ١٧٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٦، الأولى/ج ٣، ص ٢١٣، ٢١٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٦، الأولى/ج ٢، ص ١٧٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٢١٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٦، الأولى/ج ٢، ص ١٧٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٢١٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٦، الأولى/ج ٢، ص ١٧٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٦، ٥٧، الأولى/ج ٢، ص ٢١٤، الجديدة.

مادة (٤٢١)

إذا تعيب المبيع عند المشتري له رده مع ارش العيب. (١)

مادة (٤٢٢)

مطلق البيع يقتضي سلامة العوضين من العيوب. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٥، ٣٩، ٤٠، الأولى/ج ٢، ص ١٧٤، ١٧٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٦٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٢١، الجديدة.
الشرح الكبير/ج ٤، ص ٨٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٨، الأولى/ج ٢، ص ١٧٦، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٥٨، الأولى/ج ٣، ص ٢١٥، الجديدة.
ونعه : «العيب نقيصة يقتضي العرف سلامة المبيع عنها» وهو قريب مما ذكره المصنف.

الفصل الخامس في خيار العيب

مادة (٤٢٣)

العيب الحادث عند البائع بعد العقد في حكم العيب القديم إذا كان المبيع من ضمان البائع كالمقدرات والثمار على الأشجار، والمبيع بصفة أو رؤية متقدمة والا فهو في حكم الحادث. (١)

مادة (٤٢٤)

إذا اطلع المشتري على عيب قديم فله خيار الرد والإمسك مجاناً أو مع أرش العيب، ولا خيار في العيب الحادث. (٢)

مادة (٤٢٥)

إذا وُجد من المشتري بعد علمه بالعيب ما يدل على الرضا به من قول أو تصرف كإجارة واعرة وعرض للبيع أو استعمال لغير تجربة سقط خياره ولا أرش له. ولو وجد منه ذلك في حق بعض المبيع كان له المطالبة بأرش الباقي لا رده. (٣)

مادة (٤٢٦)

إذا تعيب المبيع الذي من ضمان البائع قبل قبضه بلا فعل آدمي خير المشتري ولا أرش له إن أخذه معيماً أما إن تعيب بفعل البائع أو بفعل أجنبي خير المشتري بين فسخ وامضاء مع الأرش، أم تعيبه بفعل المشتري فلا يثبت له الخيار أصلاً. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٨، الأولى/ج ٢، ص ١٧٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٩، الأولى/ج ٢، ص ٢١٨، الجديدة.

الشرح الكبير/ج ٤، ص ٩٠.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٨، الأولى/ج ٢، ص ١٧٧، الجديدة.

م : ج ٢، ص ٥٩، الأولى/ج ٣، ص ٢١٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤١، الأولى/ج ٢، ص ١٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٤، الأولى/ج ٣، ص ٢٢٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٠، الأولى/ج ٢، ص ١٨٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٣، الجديدة.

مادة (٤٢٧)

خيار العيب على التراضي فلا يسقط بمضي زمن ولا بسكوت. (١)

مادة (٤٢٨)

إذا بين البائع للمشتري العيب حين العقد أو اشتراه عالماً به فليس له خيار بذلك العيب. لكن لو وجد به عيب آخر كان له الخيار به. (٢)

مادة (٤٢٩)

إذا اشترط البائع البراءة من عيب معين أو من كل عيب بطل الشرط وصح البيع سواء العيوب الظاهرة أو الباطنة والجروح التي لا يعرف غورها لكن لو برأه المشتري بعد البيع صح. (٣)

مادة (٤٣٠)

المبيع الذي مأكوله في جوفه كالبيض والبطيخ إذا كسره أو قطعه فوجده فاسداً رجع بالثمن كله ولا يلزم رده. وإذا كان الفاسد بعضه رجع بقسطه من الثمن. هذا إذا لم يكن لمكسوره قيمة. أما إذا كان لمكسوره قيمة خيز المشتري بين الرد والإمسك مع الأرض فإذا رده لزمه أرش تعيبه بالكسر أو القطع. (٤)

مادة (٤٣١)

إذا باع سيلة بسلعة مقايضة فوجد بأي منها عيب كان لصاحبها خيار الرد والرجوع بسلعته إن كانت باقية أو بقيمتها إن تعذر ردها بتلف أو إتلاف أو تصرف فيها. (٥)

مادة (٤٣٢)

لا يفترق الرد بالعيب إلى حضور البائع ولا رضاه ولا إلى قضاء قاصد. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٤١، الأولى/ج ٢، ص ١٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٢٢٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٨، ٢٨، الأولى/ج ٢، ص ١٦٥، ١٦٦، ١٧٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٧، ٤٣، الأولى/ج ٣، ص ١٩٧، ٣١٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٨، الأولى/ج ٢، ص ١٦٥، ١٦٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٣، ٤٢، الأولى/ج ٣، ص ١٩٧، الجديدة.

الفروع/ج ٢، ص ٤٨٧، الأولى/ج ٤، ص ٦٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤١، ٤٠، الأولى/ج ٢، ص ١٧٨، ١٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٤، الأولى/ج ٣، ص ٢٢٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٣٤، الأولى/ج ٢، ص ١٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٨، ٦٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٢٧، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٤١، الأولى/ج ٢، ص ١٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٢٢٤، الجديدة.

مادة (٤٣٣)

المعبرة في العقود بما وقع عليه العقد لا بما قبض . فلو باع سلعة بذهب فأخذ عنها دراهم ثم ردها المشتري لم يربح بالذهب لا بالدراهم . (١)

مادة (٤٣٤)

إذا تلف المبيع عند المشتري ولو بفعله أو أعتقه أو صبغه أو نسجه أو باعه أو وهبه أو تصرف بذلك في بعضه تعين الأرش . لكن لو رجع المبيع إلى ملكه قبل أخذ الأرش كان له الأرش أو الرد . (٢)

مادة (٤٣٥)

إذا اشترى شيئين أو شيئاً في وعائين صفقة واحدة فوجد بأحدهما عيباً كان له رد المبيع بقسطه من الثمن ما لم يحرم التفريق أو ينقصه . لكن لو ظهرا معيين جميعاً لم يكن له رد أحدهما بقسطه وإمساك الآخر وإنما له الخيار بين ردهما معاً وإمساكهما وله الأرش . لكن لو تلف أحدهما كان له رد الباقي بقسطه . (٣)

مادة (٤٣٦)

العقد يتعدد بتعدد العاقد فابيع صفقة واحدة مع تعدد البائع أو المشتري إذا ظهر عيبه جاز الفسخ في ملك البعض مع إمساك الباقي . مثلاً إذا اشترى شخصان معيياً من واحد جاز أن يمسك أحدهما ويرد الآخر . وكذا لو اشترى واحد من اثنين معيياً جاز له أن يمسك حصة أحدهما ويرد حصة الآخر . (٤)

مادة (٤٣٧)

خيار العيب يورث فلو اشترى . وبعد موته اطلع ورثته على العيب كان لهم الخيار . لكن إذا رضي أحدهم سقط حقه وحق الباقي . (٥)

(١) ك : ج ٢ ، ص ٦٤ ، ٧٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٢ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٤٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٧٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٢٣ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٤١ ، ٤٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٧٩ ، ١٨٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٤١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٧٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٢٥ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٤١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٧٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٢٥ ، الجديدة .

مادة (٤٣٨)

تغير السعر ليس بعيب فلو اشترى شيئاً فنقص سعره ليس له رده لذلك، وله رده لو وجد فيه عيباً غيره. (١)

مادة (٤٣٩)

إذا دلس البائع عيباً بأن علمه وكتمه فلا أرش على المشتري إذا تعيب عنده ورده على البائع ولو كان العيب الحادث بفعله المأذون فيه. (٢)

مادة (٤٤٠)

إذا دلس البائع عيباً فتلف المبيع بغير فعل المشتري أو ضاع فتلفه على البائع ورجع المشتري بجميع الثمن. (٣)

مادة (٤٤١)

إذا تعيب المبيع عند المشتري ووجد به عيب قديم فله الأرش للعيب القديم مع الإمساك وله رده مع أرش نقصه بالعيب الحادث. مثلاً لو اشترى ثوباً فقطعه ثم وجد به عيباً قديماً كان له الخيار بين إمساكه مع المطالبة بالأرش (أي بفرق ما بين قيمته سليماً وقيمه معيباً بالعيب القديم) وبين رده مع الأرش الذي هو فرق ما بين قيمته معيباً بالعيب القديم وبين قيمته معيباً بالعيبين جميعاً. (٤)

مادة (٤٤٢)

إذا أخذ المشتري أرش عيب من البائع ثم زال ذلك العيب سريعاً لزمه رد الأرش إلى البائع. أما لورد المشتري المبيع إلى البائع ودفع معه أرش عيب حدث عنده ثم زال عند البائع ذلك العيب الحادث لم يلزمه رد الأرش إلى المشتري. (٥)

مادة (٤٤٣)

إذا أفضى أخذ المشتري أرش العيب إلى ربا ليس له إلا أن يمسك مجاناً أو يرد، حتى لو تلف عنده المبيع قبل علمه بالعيب كان له الفسخ ورد بدله. لكن لو تعيب عنده فليس له إلا إمساكه مجاناً أو يفسخه الحاكم ويرد المشتري قيمة المبيع معيباً بالعيب القديم. (٦)

(١) المغني: ج٤، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) ش: ج٢، ص ٤٠، الأولى/ج٢، ص ١٧٨، الجديدة.

ك: ج٢، ص ٦٢، ٦٣، الأولى/ج٣، ص ٢٢١، الجديدة.

(٣) ش: ج٢، ص ٤٠، الأولى/ج٢، ص ١٧٨، الجديدة.

ك: ج٢، ص ٦٣، الأولى/ج٣، ص ٢٢١، ٢٢٢، الجديدة.

(٤) ش: ج٢، ص ٣٩، ٤٠، الأولى/ج٢، ص ١٧٧-١٧٨، الجديدة.

ك: ج٢، ص ٦٢، الأولى/ج٣، ص ٢٢١، الجديدة.

(٥) ش: ج٢، ص ٤٠٢، الأولى/ج٢، ص ١٧٨، الجديدة.

ك: ج٢، ص ٦٣، الأولى/ج٣، ص ٢٢٢، الجديدة.

(٦) ش: ج٢، ص ٣٩، الأولى/ج٢، ص ١٧٧، الجديدة.

ك: ج٢، ص ٦٠، ٦١، الأولى/ج٣، ص ٢١٨، ٢١٩، الجديدة.

مادة (٤٤٤)

كسب المبيع ونفاؤه المنفصل الحاصل من حين العقد إلى الرد.. للمشتري . أما النماء المتصل فهو
نوع للمبيع. (١)

مادة (٤٤٥)

إذا فسخ المشتري بالعيب فعليه مؤنة رد المبيع. (٢)

مادة (٤٤٦)

إذا أبرأ البائع المشتري من الثمن أو وهبه له كلاً أو بعضاً ثم رد المشتري المبيع بعيب رجع على
البائع ببذل ما أبرأ أو وهب من الثمن. (٣)



(١) ش : ٢، ص ٣٩، لأولى / ج ٢، ص ١٧٧، الجديدة.

ك : ٢، ص ٦١، الأولى / ج ٢، ص ٢٢٠، الجديدة.

(٢) ش : ٢، ص ٣٨، لأولى / ج ٢، ص ١١٦، الجديدة.

ك : ٢، ص ٦٠، الأولى / ج ٣، ص ٢١٨، الجديدة.

(٣) ش : ٢، ص ٣٨، الأولى / ج ٢، ص ١٧٦، الجديدة.

ك : ٢، ص ٦٠، الأولى / ج ٣، ص ٢١٨، الجديدة.

الفصل السادس

في الخيار بتخيير الثمن

مادة (٤٤٧)

يلزم في بيع التولية والشركة الاخبار في رأس المال على وجهه، فإذا أخبر البائع بضمن ثم بعد العقد بان أنه أقل مما أخبر به، أو بان أنه مؤجل ولم يبينه البائع لزم البيع بما تبين وليس لها خيار. مثلاً: لو اشترى بمائة ثم باع تولية أو شركة وأخبر المشتري أنه اشتراه بمائة وعشرة، ثم تبين الأمر للمشتري لزم البيع بمائة ولم يكن لأي منهما فسخ، وكذا لو اشترى بمائة مؤجلة ثم باع تولية أو شركة بمائة ولم يبين للمشتري تأجيل الثمن.. لزم البيع بمائة مؤجلة بالأجل الذي اشتراه البائع إليه. (١)

مادة (٤٤٨)

يلزم في بيع المراجعة والمواضعة بيان مقدار رأس المال على وجهه مع بيان الربح والبضعية. فلو أخبر البائع بضمن ثم تبين بعد العقد أنه أقل أو أنه مؤجل ولم يبينه البائع حط الزائد مع قسطه ولا خيار لها. (٢)

مادة (٤٤٩)

يلزم على البائع تولية أو شركة أو مراجعة أو مواضعة أن يبين للمشتري نوع الثمن الذي وقع عليه العقد. فإذا أخبر بغيره كان للمشتري الخيار بين رد أو إمساك بلا أرش. مثلاً لو اشترى بدنانيير فأخبر بدراهم أو بالعكس، أو اشترى بعرض ناجز فأخبر بنقد أو بالعكس كان للمشتري الخيار وإن كان المقبوض ما أخبر به. (٣)

(١) ش: ج ٢، ص ٤٤، ٤٥، الأولى/ج ٢، ص ١٨٢، ١٨٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٧٠-٧١، الأولى/ج ٣، ص ٢٣١، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ٤٤، ٤٥، الأولى/ج ٢، ص ١٨٢، ١٨٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٧٠، ٧١، الأولى/ج ٣، ص ٢٣١، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ٤٦، الأولى/ج ٢، ص ١٨٤، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٧١، ٧٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٢، الجديدة.

مادة (٤٥٠)

يلزم البائع بالطرق المذكورة أن يبين الحال للمشتري فيما لو كان اشترى من حاباه أو اشترى الشيء لرغبة تخصه أو لموسم قد فات أو طرأ على المبيع عنده ما ينقصه من مرض أو عيب. فلو كنتم ذلك ثم بان الأمر كان للمشتري الخيار. (١)

مادة (٤٥١)

الزيادة في الثمن والمشمّن والأجل والخط من ذلك إذا حصل في مدة خيار المجلس أو الشرط يلحق بأصل العقد فيلزم على البائع في البيوع المذكورة الإخبار بما حصل من ذلك. فلو لم يخبر به كان الحكم فيه كما سلف في المادة (٤٤٨، ٤٤٩).
أما ما حصل بعد مدة الخيار فلا يلحق العقد فلا يلزم الإخبار به. (٢)

مادة (٤٥٢)

لا يلزم الإخبار في البيوع المذكورة بما أخذ من نماء واستخدام ولكن يلزمه بيان ما أخذ من أرش عيب أو جناية على المبيع لأنه مقابل بجزء منه. (٣)

مادة (٤٥٣)

لا يضاف إلى رأس مال البيع في البيوع المذكورة أجره مكانه ولا مؤنة نقله وقبضه وحفظه ولا أجره سمسار ولا أجره عمل البائع في المبيع بنفسه أو بأجرة ولو كان ذلك مما يزيد في ثمنه. فلو ضم إلى الثمن وأخبر أن المجموع رأس ماله أو قال تحصل على بكذا كان تليساً وللمشتري خيار الرد. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٥، الأولى/ج ٢، ص ١٨٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٢، ٧٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٢، ٢٣٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٥، الأولى/ج ٢، ص ١٨٣، ١٨٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٣، الأولى/٢٣٣، ٢٣٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٦، الأولى/ج ٢، ص ١٨٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٦، الأولى/ج ٢، ص ١٨٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٤، ٢٣٥، الجديدة.

الفصل السابع

في خيار الاختلاف في الثمن

مادة (٤٥٤)

إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن أو جنسه كما لو ادعى أحدهما العقد بذهب والآخر بفضة .
ولا بينة لأحدهما ، أو تساقطت بينتاهما تحالفاً ، ثم كان لكل منهما الفسخ . (١)

مادة (٤٥٥)

إذا تلف المبيع فاختلفا وتحالفا وفسخ البيع .. لزم المشتري قيمة المبيع ولو كان مثلياً والقول له
فيها وفي قدر المبيع وصفته . (٢)

مادة (٤٥٦)

لا يفتقر الفسخ إلى حكم حاكم ولا ينفسخ العقد بالتحالف بل لا بد من تصريح أحدهما
بالفسخ . (٣)

مادة (٤٥٧)

هذا الخيار يورث . فإذا مات المتبايعان أو أحدهما فاختلف ورثتها أو أحدهما مع ورثة الآخر بلا
بينة كان للطرفين حق الفسخ بعد التحالف . (٤)

مادة (٤٥٨)

إذا اختلفا في صفة الثمن فلا فسخ بل يلزم نقد بلد العقد إذا كان ذلك مدعى أحدهما . فإن تعدد
لزم أغلبه رواجاً ، فإن استوت . فالوسط . (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٧٤ / ٧٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٣٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٤٧ ، ٤٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨٥ ، ١٨٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٧٥ ، ٧٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٣٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٤٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٧٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٣٧ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٧٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٣٨ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٤٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٧٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٣٨ ، الجديدة .

الفصل الثامن

في خيار الخلف في صفة المبيع

مادة (٤٥٩)

إذا وجد المشتري المبيع بوصف أو برؤية متقدمة بزمان لا يتغير فيه المبيع يقيناً أو ظاهراً.. على خلاف الوصف أو ناقصاً صفة أو متغيراً عما كان رآه كان له خيار الفسخ. لكن إذا اختلفا في ذلك يحلف المشتري. (١)

مادة (٤٦٠)

خيار الخلف في الصفة يثبت على التراضي ولا يثبت إلا بالإسقاط أو بما يدل على الرضي به. (٢)

مادة (٤٦١)

إذا أسقط المشتري حقه في الرد لا يستحق أرشاً. (٣)

مادة (٤٦٢)

إذا حصل الاختلاف في قدر المبيع أو عينه فلا فسخ، والقول للبائع بيمينه. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٩، الأولى/ج ٢، ص ١٤٧، الجديدة.

ك : ٢، ص ١٧، الأولى/ج ٣، ص ١٦٤، ١٦٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩، الأولى/ج ٢، ص ١٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧، الأولى/ج ٣، ص ١٦٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٩، الأولى/ج ٢، ص ١٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧، الأولى/ج ٣، ص ١٦٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٨، الأولى/ج ٢، ص ١٨٦، ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٩، الجديدة.

الفصل التاسع

في خيار فوات الشروط

مادة (٤٦٣)

إذا اشترط أحد العاقدین على الآخر ما هو من مصلحته فلم يوف به كان للمشتري حق الفسخ أو الإمساك مع أخذ أرش نقص الثمن لفوات الشرط. مثلاً لو اشترط البائع على المشتري أن يضمه زيد أو يرهنه داره وبعد العقد لم يضمه زيد أو مات أو لم يرهنه الدار أو احترقت كان للبائع أن يفسخ البيع أو يمضيه و يطالب بالأرش. (١)

مادة (٤٦٤)

إذا فوات غرض أحد العاقدین لفساد الشرط له الفسخ أو الإمضاء مع أخذ أرش النقص إن كان المشتري بائعاً أو استرجاع زيادة الثمن إن كان مشترياً. (٢)

مادة (٤٦٥)

إذا اشترط المشتري صفة في المبيع من مصلحته فلم توجد فيه له الفسخ لفقد الشرط أو أرش فقدها. لكن لو شرط صفة فوجد بها أعلى منها لم يكن له الفسخ و يتعين الأرش إذا تعذر رد المبيع تلف ونحوه. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٢، ٢٣، الأولى/ج ٢، ص ١٦١، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٧، الأولى/ج ٣، ص ١٨٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦، الأولى/ج ٢، ص ١٦٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤١، الأولى/ج ٢، ص ١٩٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٢، ٢٣، الأولى/ج ٢، ص ١٦١، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٧، الأولى/ج ٣، ص ١٨٩، ١٩٠، الجديدة.

مادة (٤٦٦)

المبيع الذي ينقصه التفريق إذا بيع على أنه كذا فإن أكثر مما عين صح البيع والزائد للبائع مشاعاً، وللبيع الخيار وكذا للمشتري. لكن لو أعطاه البائع الزائد مجاناً سقط خياره. وإن بان أقل صح البيع أيضاً والنقص على البائع، وبخير المشتري بين فسخ وإمضاء بقسطه من الثمن، وللبيع أيضاً خيار الفسخ إلا إذا رضي المشتري بأخذه بكل الثمن فيسقط خياره. أما المبيع الذي لا ينقصه التفريق كالصبرة من الحنطة فلا خيار فيه سواء بانت أقل أو أكثر مما عين. والزائد للبائع مشاعاً في حالة الزيادة ويلزم البيع بقسطه من الثمن في حالة النقص. (١)



(١) ش : ج ٢، ص ٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٦٦، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٣، الأولى/ج ٣، ص ١٩٧، الجديدة.

الفصلُ العاشر

في خيار تعذر تحصيل الثمن أو المبيع

مادة (٤٦٧)

إذا ظهر المشتري مفلساً أو معسراً، ولو بيع بضائع الثمن فللبائع خيار الفسخ والرجوع بعين ماله ولا يلزمه أن ينظره. (١)

مادة (٤٦٨)

إذا كان الثمن الحال أو بعضه بعيداً مسافة القصر فأكثر، أو غيبه المشتري المسافة المذكورة كان للبائع الفسخ. (٢)

مادة (٤٦٩)

إذا كان المشتري موسراً مماطلاً فللبائع الفسخ. (٣)

مادة (٤٧٠)

إذا هرب المشتري قبل نقد الثمن وهو معسر فللبائع الفسخ، أما إذا كان موسراً قضاه الحاكم من ماله وإلا باع المبيع وقضى ثمنه منه. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٠، الجديدة.

(٣) ك : ج ٢، ص ٧٨، الأولى.

ك : ج ٣، ص ٢٤٠، الجديدة.

(٤) ك : ج ٢، ص ٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٠، الجديدة.

مادة (٤٧١)

إذا كان الثمن حالاً غائباً عن المجلس دون مسافة القصر فلا فسخ، وبحجر الحاكم المبيع وبقية ماله حتى يحضر الثمن. (١)

مادة (٤٧٢)

إذا تعذر على البائع تسليم المبيع فللمشتري الفسخ. (٢)

مادة (٤٧٣)

يثبت هذا الخيار على التراضي. (٣)



(١) ش : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٩، الأولى/ج ٢، ص ١٨٧، الجديدة.

(٣) ك : ج ٢، ص ٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٠، الجديدة.

الكتاب الثاني

في أنواع البيوع

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

في بيع الصرف

مادة (٤٧٤)

يشترط في الصرف التقابض في المجلس فلو اختلفا قبله بطل . والمعتبر في هذا التفرق ما يبطل به خيار المجلس . (١)

مادة (٤٧٥)

يجوز تفريق الصفقة في الصرف ، فلو قبض بعض العوض في المجلس وتفرقا قبل قبض الباقي صح فيما قبض وبطل في الباقي . (٢)

مادة (٤٧٦)

يصح بيع الصرف في الذمة — أي بوصف العوضين بما يتميزان به دون حضورهما — بشرط التقابض في المجلس . مثلاً : لو تصارفا ديناراً عثمانياً بعشرة يالات عربية وليس العوضان معهما في المجلس فافتراضهما أو بيعهما من أحضرهما أو مشياً معاً إلى محل فتحصلا عليها فتقابضا صح . (٣)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٦٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٠١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٩٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٦٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٠١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٩٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٦٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٩٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، الجديدة .

الغني / ج ٤ ، ص ١٦٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠

مادة (٤٧٧)

يجوز التعامل والصرف بالنقود المغشوشة ولو بغير جنسها كالدرهم والدنانير المغشوشة بنحاس ونحوه لمن يعرفه وإلا لم يجوز. (١)

مادة (٤٧٨)

إذا وقع الصرف على معينين من جنسين كهذه الدنانير بهذه الدراهم ثم ظهر أحدهما مغشوشاً بغير جنسه ولو بقدر يسير بطل العقد. ولو ظهر الغش في البعض بطل فيه وصح في الباقي بقسطه. أما لو ظهر معيباً من جنسه فلاخذه الخيار بين فسخ أو إمساك مع أرش بالمجلس من غير جنس السليم. لكن لو كان الأرش من غير النقدين جاز تأخير قبضه. (٢)

مادة (٤٧٩)

إذا وقع الصرف على جنسين في الذمة وظهر في المجلس عيب أحدهما من جنسه فالعقد صحيح وله إبداله أو أرشه من غير جنس السليم وإن ظهر بعد التفرق فله أرشه من غير جنس السليم أو إبداله بمجلس الرد. فلو تفرقا بعد الرد قبل أخذ البطل العقد. أما لو كان العيب من غير جنسه وعلماه في المجلس وأخذ بدله صح. وإن تفرقا بطل العقد. (٣)

مادة (٤٨٠)

إذا عين أحد العوضين والآخر في الذمة فلكل منها حكم نفسه. الوضع في المادتين السابقتين. (٤)

مادة (٤٨١)

العقد على معينين وموصوفين في الذمة أو مختلفين إذا كانا من جنس واحد له حكم المادتين (٤٧٨)، (٤٧٩) إلا أنه لا يصح فيه أخذ الأرش مطلقاً. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٦٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٧١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٠١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠٠، الأولى/ج ٢٦٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠٠، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠١، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠١، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٨، الجديدة.

مادة (٤٨٢)

إذا وكل أحد عاقدى الصرف شخصاً في القبض يقوم قبض الوكيل مقام قبضه لكن العبرة في التفرق لحال الموكل العاقد دون الوكيل . فلو فارق الموكل قبل القبض بطل ولا تضر مفارقة الوكيل . أما لو كانت وكالته في العقد فالعبرة لحال الوكيل دون الموكل . (١)

مادة (٤٨٣)

لا يصح تصارف المدينين بجنسين في ذمتها مثلاً لو كان لأحدهما على الآخر دين من الذهب ، وللآخر عليه دين من الفضة فتصارفاً بهما لم يصح . (٢)

مادة (٤٨٤)

يصح بيع الدين بالدين فيصح صرف دين بأمانة أو بعين مقبوضة في المجلس مثلاً : لو كان لأحد على آخر دراهم فأعطاه بها دنانير أو بالعكس صح . ولو كان القضاء شيئاً بعد شيء متفرقاً فإن كان يعطيه كل دفعة بحسابها فتعتبر كل دفعة عقداً صحيحاً . وإن لم يفعل ذلك بل تحاسباً أخيراً وتصارفاً لم يجز . ويثبت لكل منها في ذمة الآخر ما قبضه . فإذا أرادا تصارفاً بهما لزم إحضار أحد العوضين وتقوم الدراهم بقيمتها يوم القضاء لا يوم الدفع . (٣)



(١) ش : ج ٢ ، ص ٦٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٠١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٩٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٦٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٠٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٠٢ ، ٩٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٦٢ ، ٦٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٠١ ، ١٠٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، الجديدة .

الفتى / ج ٤ ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

الفصل الثاني

في بيع السلم

مادة (٤٨٥)

ينعقد هذا البيع بلفظ السلم والسلف والبيع وكل ما ينعقد به البيع. (١)

مادة (٤٨٦)

لا يصح بيع السلم إلا فيما تنضبط صفاته كالمكيلات والموزونات والمذروعات والحيوانات فلا يصح في الفواكه المعدودة والبيض والجلود واللؤلؤ والأحجار الكريمة ونحوها. (٢)

مادة (٤٨٧)

يشترط ذكر مقدار السلم فيه وجنسه ونوعه وصفاته التي يختلف بها ثمنه غالباً وما يميز به مختلفه عادة. (٣)

مادة (٤٨٨)

يشترط ذكر أجل معلوم له دفع عادة ولو مقسطاً على أقساط. فلو جهل أو أبهم فسد السلم. فلو أجل إلى أسبوع أو شرط تعجيل البعض لم يصح العقد. (٤)

مادة (٤٨٩)

يشترط أن يكون المسلم فيه مما يغلب وجوده عند حلوله فلو أسلم إلى أجل لا يوجد فيه غالباً لم يصح العقد. لكن لو أسلم إلى أجل يوجد فيه فانقطع وتحقق بقاؤه لزمه تحصيله، وإن تعذر كلا، أو بعضاً فللمسلم الخيار بين الصبر أو الفسخ فيما تعذر الرجوع برأس ماله أو عوضه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٢١٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٨٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٢١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٧٨، الأولى/ج ٢، ص ٢١٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٢٩٢، ٢٩٧، ٢٩٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٢١٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٢٥، الأولى/ج ٣، ص ٢٩٩، ٣٠٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٨٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٢٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٠٣، ٣٠٤، الجديدة.

مادة (٤٩٠)

يشترط قبض رأس مال السلم في مجلس العقد مع العلم به قدراً وصفة. فلا يصح جعل الدين رأس مال لسلم، و يصح جعل المصوب والأمانة بيد المسلم إليه رأس مال له. (١)

مادة (٤٩١)

لا يشترط في السلم ذكر مكان الوفاء، و يلزم وفاؤه مكان العقد إلا إذا جرى العقد في مكان ليس محلاً للتسليم فيشترط ذكره. لكن لو قبضه في غير المكان الواجب تسليمه فيه لا يستحق أجرة حمله إليه. (٢)

مادة (٤٩٢)

لا يصح الاعتياض عن المسلم فيه ولا بيعه ولا الحوالة به كما لا يصح بيع رأس المال بعد الفسخ قبل قبضه ولا الحوالة به ولا عليه. (٣)



(١) ش : ج ٢، ص ٨٣، ٨٢، ٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٠، ٢٢٠، ٢٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٢٩، ٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٠٤، ٢٦٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٨٤، ٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٢، ٢٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٠٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣١، الأولى/ج ٣، ص ٣٠٦، الجديدة.

الفصل الثالث

في البيع بتخيير الثمن

مادة (٤٩٣)

بيع التولية والشركة والمراجعة والمواضعة ينعقد بألفاظها، وبلفظ البيع وما ينعقد به. (١)

مادة (٤٩٤)

يشترط في هذه البيوع معرفة العاقدین لرأس المال الذي اشترى به البائع. (٢)

مادة (٤٩٥)

مطلق الشركة تقتضي التسوية. فإذا أشرك المشتري آخر فمما اشتراه انصرف إلى نصفه، فإن أشرك شخصاً آخر عالمياً بشركة الأول كان له نصف نصيب المشتري، وإن لم يكن عالمياً أخذ النصف كله. (٣)

مادة (٤٩٦)

لو اشترى مراجعة بربع عشرة في كل مائة وكان رأس المال ألفاً لزمه ألف ومائة، لكن لو باعه مواضعة بوضيعة عشرة لكل مائة أو عن كل مائة فيلزم البيع بتسعمائة وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من عشرة دراهم.

أما لو قال: بوضيعة عشرة من كل مائة.. لزمه البيع بتسعمائة. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٤، ٤٣، الأولى/ج ٢، ص ١٨١، ١٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٢٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٤، الأولى/ج ٢، ص ١٨٣، ١٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٤، الأولى/ج ٢، ص ١٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٠، ٢٢٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٤، الأولى/ج ٢، ص ١٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٧٠، الأولى/ج ٣، ص ٢٣١، ٢٣٠، الجديدة.

الفصل الرابع فِي البُيُوعِ البَاطِلَةِ

مادة (٤٩٧)

يحرم التفاضل في بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة مطلقاً. فلا يصح البيع وإن كانا مضروبين أو مصنوعين بحيث لا يوزنان عرفاً. (١)

مادة (٤٩٨)

بيع المكيل والموزون بجنسه مع التفاضل باطل مطلقاً سواء المظومات كالحبوب والسكر والسمن وغيرها كالاشنان والنورة والصابون والقطن. (٢)

مادة (٤٩٩)

لا يجزي الربا فيما لا يوزن ولا يكال عادة وإن كانت مصنوعة مما يكال أو يوزن كالأواني والآلات المعمولة من النحاس والحديد والمعادن الأخرى غير النقدية وما يعمل من أكسية ونحوها من الحرير أو الصوف أو القطن كالجوارب والمناديل والأقبية ونحوها مما يباع عدداً. وكذا ما يباع ذرعاً كالأقمشة من الأصناف المذكورة ونحوها. (٣)

مادة (٥٠٠)

لا يجزي الربا في الفلوس التي يتعامل بها عدداً. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٥، الأولى/ج ٢، ص ١٩٣، ١٩٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٨٧، ٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٥، الأولى/ج ٢، ص ١٩٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٥١، ٢٥٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٥، الأولى/ج ٢، ص ١٩٣، ١٩٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٨٧، ٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٥٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٦، الأولى/ج ٢، ص ١٩٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٢٥٢، الجديدة.

مادة (٥٠١)

لا يصح بيع مكيل بجنسه وزناً ولا بيع موزون بجنسه كيلاً. (١)

مادة (٥٠٢)

إذا اختلف المبيع والتمن جنساً صح البيع مطلقاً بالتقدير كيلاً أو وزناً أو ذرعاً أو عذاً أو جزافاً. (٢)

مادة (٥٠٣)

الجهل بالتساوي كالعلم بعدمه في باب الربا. فلا يجوز بيع صبرة بصبرة من جنسها جزافاً ولو بالحرص والظن بتساوها لكن لو علما تساوها كيلاً أو كيلتها فوجدتا سواء صح. (٣)

مادة (٥٠٤)

مرجع الكيل عرف المدينة المنورة في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام فما كان يتعارف كيلاً بها فيه فهو مكيل لا يصح بيعه بالتفاضل كيلاً، وما لا عرف له بها يرجع إلى عرف موضعه فإن اختلف اعتبر الغالب. فالحبوب بأنواعها والدقيق والجص والنورة والتمر والرطب وسائر ما يجب فيه الزكاة من الثمار مثل الزبيب والفسق والبندق واللوز والعناب والمشمش والزيتون والملح وكافة المائعات والأدهان من المكيلات. (٤)

مادة (٥٠٥)

مرجع الوزن عرف مكة المكرمة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فما تعرف وزنه بها فيه فهو موزون فيبطل بيعه مع التفاضل وزناً وما لا عرف له بها يرجع فيه إلى عرف موضعه فإن اختلف اعتبر الغالب.

فالذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والزئبق والقطن والحرير والكتان والصوف والموبر والغزل واللؤلؤ والجبن والعنب والخبز من الموزونات. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٦، الأولى/ج ٢، ص ١٩٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٥٣، ٢٥٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٦، الأولى/ج ٢، ص ١٩٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٥٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٦، الأولى/ج ٢، ص ١٩٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٨، ٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٢٥٣، الجديدة. الغني/ج ٤، ص ١٣٤، ١٣٥، ١٥٧.

(٤) ش : ج ٢، ص ٦١، الأولى/ج ٢، ص ١٩٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩٦، ٩٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٢، ٢٦٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٦١، الأولى/ج ٢، ص ١٩٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٩٦، ٩٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٦٢، ٢٦٣، الجديدة.

مادة (٥٠٦)

الفواكه الرطبة والبقول ليست من المكيلات ولا من الموزونات . فالقثاء والخيار والسفرجل والتفاح والكشمش وكافة الخضر يجوز بيعها بجنسها بالتفاضل . (١)

مادة (٥٠٧)

غير الربوي إذا اتصل بربوي غير مقصود بالعقد يصح بيعه بجنس ذلك الربوي متفاضلاً . مثلاً : الخشب المموه بذهب أو فضة يصح بيعه بالذهب أو الفضة و يصح بيع نخل عليه تمر أو رطب بتمر أو رطب أو بنخل عليه تمر أو رطب . (٢)

مادة (٥٠٨)

لا يصح بيع الربوي بجنسه ومعها أو مع أحدهما من غير جنسها إلا إذا كان يسيراً لا يقصد بالعقد أو كثيراً لمصلحة المقصود . فلا يصح بيع السيف المحلي بفضة ولا بيع قلادة بها ذهب ولؤلؤ بذهب . ولا يضر الملح في الخبز والجن ، وحببات الشعير في الحنطة كما لا يؤثر الماء في خل التمر والزبيب . (٣)

مادة (٥٠٩)

لا يصح بيع العينة : وهو أن يبيع شيئاً بثلثين مؤجل أو حال غير مقبوض ثم يشتريه من المشتري بنقد هو من جنس الثمن الذي باع به وأقل منه فلا يصح العقد الأول ولا الثاني . لكن لو كان شراؤه بغير جنس الثمن الأول أو بقدره أو بأكثر منه أو بأقل منه من جنسه لكن بعد تغير صفة المبيع فالعقدان صحيحان . (٤)

مادة (٥١٠)

لا يصح العقد في عكس بيع العينة . بأن يبيع شيئاً بنقد حاضر ثم يشتريه من المشتري أو وكيله بثلثين غير مقبوض أكثر من الأول من جنسه ما لم تزد قيمة المبيع لزيادة صفة أو نحوها . (٥)

-
- (١) ش : ج ٢ ، ص ٥٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٤ ، الجديدة .
ونعه (ولا يجري (أي الربا) في مطعم لا يكال ولا يوزن)
ك : ج ٢ ، ص ٩٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦٣ ، الجديدة .
هذا هو المرجع الذي ذكره المصنف . ولا يستفاد منه الحكم . وربما يستفاد من بعض نصوص المذكورة ، وقد ذكره أيضاً ك : ي :
ج ٢ ، ص ٨٨ ، ٨٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٥٢ ، الجديدة .
(٢) ش : ج ٢ ، ص ٦٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٨ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ٩٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦٢ ، ٢٦١ ، الجديدة .
(٣) ش : ج ٢ ، ص ٦١ ، ٦٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٩ ، ١٩٨ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ٩٥ ، ٩٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦١ ، ٢٦٠ ، الجديدة .
المغني / ج ٤ ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ .
(٤) ش : ج ٢ ، ص ٢٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٥٨ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ٣٤ ، ٣٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٨٦ ، ١٨٥ ، الجديدة .
(٥) ش : ج ٢ ، ص ٢١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٥٨ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ٣٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٨٦ ، الجديدة .

مادة (٥١١)

الحيل كلها محرمة غير جائزة في شيء من أمور الدين . فلو كان العاقد الثاني في بيع العينة وعكسها قريب العاقد الأول أو خادمه أو أجنبي عنه توسط في ذلك حيلة على الربا بطل العقدان . أما إذا لم يكن حيلة فالعقدان صحيحان . وكذا لو اشترى بشرط الخيار مدة ليستفيد النماء المنفصل مدة حيلة على الربح في فرض بطل البيع . (١)

مادة (٥١٢)

وسائل الحرام حرام . مثلاً لو باع ربوياً نسيئة ثم اشترى من المشتري بشمنه قبل قبضه ربوياً من جنس المبيع الأول ، أو اشترى ما لا يجذب بيعه بالمبيع الأول نسيئة لم يصح . (٢)

مادة (٥١٣)

بيع الوفاء — وهو المسمى ببيع العدة والأمانة — لا يصح لأنه حيلة على الربح في فرض . وكذا لو باع شيئاً بشمن مقبوض وشرط أن رد البائع الثمن إلى وقت كذا فلا بيع بينها وكان ذلك حيلة للربح في فرض . أما لو لم يكن حيلة صح . وينفسخ إن رد البائع الثمن إلى ذلك الوقت . (٣)

مادة (٥١٤)

لا يصح البيع استصناعاً . فلو قال اصنع لي زورقاً أو خفاً أو طستاً بكذا وقبل الصانع لم يصح العقد . وكذا لو باعه ثوباً نسج بمضه على أن ينسج بقيته لم يصح . لكن لو باعه المنسوج وسدى الباقي ولحمته على أن يتم نسجه صح . (٤)

مادة (٥١٥)

البيع الفاسد : لا يفيد ملكاً ، ولو قبضه المشتري باذن البائع فلا تصح تصرفاته إلا العتق . (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٦٥ ، ٢١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٥٨ ، ٢٠٣ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ١٠٤ ، ٣٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٧٣ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٢١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ٣٥ ، ٣٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٨٦ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٢٥ ، ٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤٠ ، ١٦٣ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤٧ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ١٨ ، ١٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٦٥ ، الجديدة .

(٥) من : ج ٢ ، ص ٥٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٩٠ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ٤٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، الجديدة .

الكتاب الثاني

في الإجازات

وفيه مقدمة وستة أبواب

المقدمة في المصطلحات الفقهية

مادة (٥١٦)

الإجارة والإيجار والمكارة بمعنى واحد وهو عقد تمليك المنفعة المباحة المعلومه بعوض معلوم. (١)

مادة (٥١٧)

الاستئجار والاكتراء : هو تملك المنفعة المباحة المعلومه بعوض معلوم ، الأجرة والكراء هو بدل المنفعة .

مادة (٥١٨)

الأجر : هو الملك للمنفعة بعقد الإجارة و يقال له مؤجر ومكاري .

مادة (٥١٩)

المستأجر: هو التملك للمنفعة بالإجارة و يقال له المكثري أيضاً .

مادة (٥٢٠)

المأجور : هو الشيء الذي ملكت منفعته بعقد الإجارة .

مادة (٥٢١)

الأجير: هو من أجر نفسه مدة معلومة أو لعمل معلوم .

مادة (٥٢٢)

الأجير الخاص : هو من يملك المستأجر نفعه مدة معلومة مختصاً به . (٢)

مادة (٥٢٣)

الأجير المشترك هو من أجر نفسه على عمل في الذمة كالحياطة والبناء . والحامل والدلال أو على

عمل في مدة لا يستحق مستأجر جميع نفعه فيها كالطبيب ونحوه . (٣)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٢٤٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٥٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٨٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٤٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٢٦٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٦٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣١٣ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٢ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٢٧٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٧٨ ، ٣٦٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣١٣ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٣ ، الجديدة .

مادة (٥٢٤)

الأجر المسمى : هو الأجرة التي ذكرت في العقد .

مادة (٥٢٥)

أجر المثل : هو أجرة ما يماثل المأجور نفعاً مع اتحاد الزمان والمكان . (١)

مادة (٥٢٦)

الإجارة المنجزة : هي الإجارة لمدة تبتدئ من حين العقد .

مادة (٥٢٧)

الإجارة المضافة : هي الإجارة لمدة تبتدئ من وقت مستقبل .

مادة (٥٢٨)

المهاياة هي تقسيم المنافع بين الشركاء المالكين لها بحسب الزمن ، بأن ينتفع كل شريك مدة من الزمن بنسبة حصته . (٢)

مادة (٥٢٩)

الظئر هي المرأة التي أجرت نفسها لإرضاع الطفل .



(١) وهي ما يقدرها أهل الخبرة السالين من الغرض . مجلة الأحكام العدلية ، مادة (٤١٤) .

(٢) وكما تم المهاياة بتقسيم المنافع حسب الزمان وهو منصوص المادة فإنها تتم حسب المكان وهو ما جاء في كتابي شرح

المنتهى وكشاف القناع . وهنا نورد عبارة الكشاف :

« (وان تراضيا) أي الشريكان (على قسم المنافع كدار منفعتها لها مثل دار وقف عليها أو مستأجرة) لها أو لمورثتها (أو ملك لها فاقسمها مهاياة بزمان بأن تجعل الدار في يد أحدهما شهراً أو عاماً ونحوه) بحسب ما يتراضيان عليه (وفي يد الآخر مشلها) أي مثل تلك المدة التي كانت فيها بيد الأول (أو) اقتسماها مهاياة (بمكان كسكن هذا في بيت و) سكن (الآخر في بيت ونحوه جاز لأن المنافع كالأعيان) والحق لها فيها فجاز ما تراضيا عليه » .

الباب الأول

فيما يتعلق بعقد الإجارة

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول

في ركن الإجارة وصيغتها

مادة (٥٣٠)

أركان الإجارة خمسة: المتعاقدان والعوضان والصيغة.

مادة (٥٣١)

تنعقد الإجارة بالإيجاب والقبول لفظاً وكتابة وتصح بالتعاطي أيضاً. (١)

مادة (٥٣٢)

تنعقد الإجارة بلفظ الإجارة والكراء وكل ما يؤدي معناهما.

مادة (٥٣٣)

الإجارة نوع من البيع فيشترط لصحة الإيجاب والقبول فيها ما يشترط لهما في البيع. «راجع الفصل الأول من الباب الأول في البيع».

(١) المعاوضة: المناولة، وذلك ألا توجد مساومة بين المؤجر والمستأجر اعتماداً على الثقة بينهما، أو على أجرة محددة كما هو الأمر بالنسبة للمواصلات العامة وكل ما هو محدد السعر مما لا يخضع لمساومة.

الفصل الثاني

أنواع الإجارة

مادة (٥٣٤)

تصح إجارة العين المعينة إلى أمد معلوم أو لعمل معلوم كاستئجار الدابة شهراً أو لركوبها إلى محل معلوم، وكذا استئجار شخص لخدمة سنة، أو لبناء معلوم أو خياطة ثوب معين. (١)

مادة (٥٣٥)

إجارة العين الموصوفة صحيحة بشرط استقصاء صفات السلم فيها سواء كانت الإجارة إلى أمد معلوم أو لعمل معلوم. مثلاً لو أجرة دابة أو سيارة صفتها كذا وكذا مدة شهر أو للركوب إلى محل معلوم صح. (٢).

مادة (٥٣٦)

إجارة الآدمي على عمل في الذمة صحيحة كاستئجار العملة والخدمة وأرباب الصنائع على عمل معلوم مقدر بالوصف أو بالمدة. (٣)

مادة (٥٣٧)

كما تصح الإجارة المنجزة في الأعيان المعينة والموصوفة تصح الإجارة المضافة فيها أيضاً، مثلاً لو أجرة هذه الدار مدة تبتدئ من أول السنة المقبلة، أو أجرة إبلاً موصوفة مدة مستقبله صحت الإجارة ولو كانت العين وقت العقد مرهونة أو مؤجرة، أو مشغولة بزرع ونحوه بحيث يقدر المؤجر على تسليمها أول مدة الإجارة، أما لو كانت مشغولة ببناء وغرس للغير فلا تصح إيجارها لغير صاحب الغرس والبناء. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٦٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٥١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٧١، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٩، ١٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٤، ص ٦، الجديدة.

مادة (٥٣٨)

إجارة العربون صحيحة كبيع العربون. (١)

مادة (٥٣٩)

السلم في المنافع صحيح بلفظ السلم أو السلف، فلو قال أسلمتك هذا الدينار في منفعة عبد صفته كذا وكذا لبناء حائط معلوم، أو أسلفتك هذه الدراهم في منفعة دابة صفتها كذا وكذا لحمل أو ركوب معلومين وقبل المؤجر صح سلماً ولزم فيه قبض الأجرة في المجلس، وتأجيل النفع إلى أجل معلوم. (٢).



(١) ش : ج ٢، ص ٢٧، الأولى/ج ٢، ص ١٦٥، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤١، الأولى/ج ٣، ص ١٩٥، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٠، الجديدة.

الفصل الثالث

في الشروط في الإجارة

مادة (٥٤٠)

مقتضى عقد الإجارة ملك المستأجر النفع والتسلط على استيفائه بالنفس أو الغير فلو اشترطا استيفاء المستأجر النفع بنفسه كان الشرط باطلاً. مثلاً لو أجره الدار على أن يسكنها المستأجر دون غيره أو على أن يسكنها فلاناً أو على ألا يؤجرها أو لا يعيرها أو الثوب أو الحلبي على أن يلبسه فلان دون غيره أو الدابة على أن يركبها فلان أو نحو ذلك فالعقد صحيح والشرط باطل. (١)

مادة (٥٤١)

مقتضى العقد التسلط على استيفاء النفع المعقود بالمثل وبالأدنى في الضرر فلو شرط ما ينافيه كان الشرط لاغياً كما لو أجره الأرض على أن يزرعها برأ فقط كان الشرط لاغياً وللمستأجر أن يزرعها ما يماثل البر في الضرر أو يقل عنه كالشعير والباقلاء. (٢)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٢، الأولى/ج ٤، ص ١٥، الجديدة.

وبطلان الشرط هنا لمنافاته مقتضى العقد وهو ملك النفع والتسلط عليه بنفسه أو نائبه.

وفي المذهب قول بصحة مثل هذا الشرط وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي واحتج لهذا بأن المستأجر يملك المنافع من جهة المؤجر فلا يملك ما لم يرض به ولأنه قد يكون له غرض في تخصيصه باستيفاء هذه المنفعة. المغني : ج ٦، ص ٥٣. إن غرض المؤجر في تحديد الطريقة أو الأشخاص الذين يسمح لهم باستغلال منفعة العين موضوع له قيمته واعتباره ولم يكن حائلاً بين المستأجر الذي هو الأصل واستغلال منفعة العين. وقبول المستأجر لذلك في العقد يزيد من تأكيد صحة الشرط إذ هو دليل على عدم تعارضه مع مصلحته من إنفاذ العقد وهو ما يتلاءم مع عموم الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (المؤمنون على شروطهم). وهذا هو ما رجحه ابن قدامة في الكامي بقوله : (فإن شرط ألا يستوفي غير المنفعة بنفسها، ولا يستوفي مثلها ولا دونها، ولا يستوفيها بمثله ولا دونه صح الشرط لأنه يملك المنافع فلا يملك إلا ملكه) ج ٢، ص ٣٢٥. وقد جرى العمل عرفاً على اعتبار صحة هذا الشرط خاصة وأنه قد يكون المؤجر رضي تأجير العين لاعتبارات خاصة في المستأجر نفسه قد لا يفر به تأجيرها لغيره حتى ولو دفع أضعاف ما دفعه ذلك المستأجر المعين.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٢، الأولى/ج ٤، ص ١٥، الجديدة.

مادة (٥٤٢)

إذا شرط في العقد ما يؤدي إلى جهالة الأجرة بطل العقد، مثلاً لو شرط على المستأجر أن يعمر الدار أو جعل العمارة أجرة لها أو أجره السيارة على أن يصلح ما يطرأ عليها من خراب أو يشتري لها من ماله ما يتلف من أدواتها أو أكثرى الدابة على أن يعلفها المستأجر فسد العقد. (١)

مادة (٥٤٣)

إذا اشترط في الإجارة المعقودة على مدة ما يؤدي إلى جهالة في المدة بطل العقد، مثلاً: لو أجره الدار سنة على أنه إذا تعطلت عن الانتفاع في أثنائها انتفع المستأجر بقدر مدة تعطيلها بعد المدة المعينة بطل العقد. (٢)

مادة (٥٤٤)

إذا شرط المؤجر على المستأجر ضمان المأجور كان الشرط باطلاً. (٣)

مادة (٥٤٥)

إذا اكترى دابة وشرط حمل زاد مقدر بالكيل أو الوزن على ألا يبدل ما ينقص بالصرف منه فليس له وضع بدل ما يصرف منه، لكن لو سرق منه أو ضاع له وضع بدله. أما لو شرط الإبدال أو أطلق كان له أن يضع بدل المنصرف. (٤)



(١) ش : ج ٢ ص ٢٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٤، ص ٢١، الجديدة.

وقد جاء تعليلاً لإبطال العقد في جعل العمارة أجراً أن العمارة لا تنضبط فيؤدي إلى جهالة الأجرة. وهذا التعليق صحيح في الأمثلة الأخرى. غير أنه يمكن أن يصحح مثل هذا العقد فيما إذا انتفت الجهالة بأن قدرت تكاليف العمارة وضبطت فحينئذ تنتفي الجهالة أما بالنسبة لإصلاح السيارة فهو أمر مستقبل وتقديره غير ممكن، أما علف الدابة فيمكن حله على الصحة إذا عرف صاحبها المقدار الذي تسهلكه فيقدر ثمنه وعلى من يحدد الأجرة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٤، ص ٢١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٠١، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٧، الجديدة.

المفني : ج ٦، ص ١١٨.

(٤) ك : ج ٢، ص ٣٠٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٢، الجديدة.

الفصل الرابع

في فسخ الإجارة وانسائها

مادة (٥٤٦)

الإجارة عقد لازم فليس لأحد المتعاقدين أن يستقل بفسخها بلا موجب . (١)

مادة (٥٤٧)

لا تنفسخ الإجارة بموت المؤجر ولا بموت المستأجر . (٢)

مادة (٥٤٨)

إجارة صاحب الولاية لا تبطل بزوال ولايته، مثلاً: لو أجر الحاكم أو الناظر أو الوصي ثم عزل لا تنفسخ إجارته، وكذا إذا أجر السيد رقيقه، أو أجر الوصي يتيماً محجوراً له، أو أجر ماله فعتق الرقيق، أو بلغ اليتيم رشيداً لا تنفسخ الإجارة، لكن لو علم السيد عتق الرقيق أثناء الإجارة، أو علم الوصي بلوغ اليتيم في المدة تنفسخ الإجارة من حين العتق أو البلوغ . (٣)

مادة (٥٤٩)

تنفسخ الإجارة بموت الرضيع، وبموت الظئر، وبامتناع الرضيع من الرضاع منها . (٤)

مادة (٥٥٠)

تنفسخ إجارة الطبيب بموت المريض وبرئه . (٥)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧١، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٠٧، الأولى/ج ٤، ص ٢٣، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٢٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣١٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٧، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٢٦٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٧، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ٢٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٨٣، الأولى/ج ٤، ص ٢٧، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ٢٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣١٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٧، الجديدة.

مادة (٥٥١)

تنفسخ الإجارة بتلف العقود عليه قبل التمكن من استيفاء النفع.
مثلاً لو استأجر داراً أو دابة أو خادماً لمدة معلومة فانهدمت أو احترقت أو ماتت الدابة أو الخادم قبل القبض أو بعده بمدة يسيرة لا أجرة لها عادة أو لم يتمكن فيها من الانتفاع لعدم حلول وقت الإجارة أو نحو ذلك تنفسخ الإجارة ولا يلزم المستأجر شيء من الأجرة، أما لو تلف العقود عليه بعد التمكن من الانتفاع ومضى زمن من مدة الإجارة مما له أجرة عادة انفسخت في المدة الباقية ولزم المستأجر قسط المدة الماضية من الأجرة. (١)

مادة (٥٥٢)

تبطل الإجارة بتلف الأجرة المعينة وبظهورها مفصوبة. (٢)

مادة (٥٥٣)

انقطاع الماء الدائم عن أرض الزراعة المحتاجة له في حكم التلف فلو استأجر أرضاً لها ماء ليزرعها فانقطع مع الحاجة إليه انفسخت الإجارة فيما بقي من المدة. (٣)

مادة (٥٥٤)

لا تنفسخ إجارة الدابة ونحوها بموت الراكب سواء كان هو المكتري أو المكترى لركوبه وسواء وجد من ينوب عنه من وارث أو وصى أم لا، كما لا تنفسخ إيجارتها بتلف الحمل المعين والمستأجر أو من يقوم مقامه أن يستوفي المنفعة العقود عليها بالمثل. (٤)

مادة (٥٥٥)

إذا تصرف المؤجر قبل تسليم المأجور أو امتنع من تسليمه حتى انقضت مدة الإجارة انفسخت، وأما إذا سلمها في أثنائها انفسخت فيما مضى ووجب أجر الباقي بقسطه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٦٧، ٦٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٥، ٢٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٢٧٠، ٢٧١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٨٤، الأولى، ج ٢، ص ٣٧٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٧، الجديدة.

(٥) لأن العقود عليه إنما هو منفعة العين (الدابة) دون الراكب. راجع المادة (٣٨٧) والتعليق عليها.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٥، الجديدة.

مادة (٥٥٦)

إذا هرب الأجير مدة العمل قبل استيفاء شيء من النفع، أو شردت الدابة قبل استيفاء بعض المنفعة حتى انقضت مدة الإجارة انفسخت، أما لو عاد الأجير أو رجعت الدابة قبل انقضاء المدة انفسخت في ما مضى وانتفع المستأجر المدة الباقية بقسطها من الأجرة.

وأما إذا شردت الدابة وهرب الأجير في أثناء المدة بعد استيفاء بعض النفع، أو تعذر استيفاء باقي المنفعة بغير فعل العاقدین فللمؤجر قسط المدة الماضية من الأجرة سواء عادت العين أو لم تعد. (١)

مادة (٥٥٧)

لا تنفسخ الإجارة بانتقال المأجور من ملك المؤجر مطلقاً سواء كان الانتقال بفعل المؤجر أم لا، وسواء الانتقال إلى ملك المستأجر أو غيره فلا تنفسخ ببيع المؤجر العين ولا بهبته، ولا بوقفه، ولا بانتقالها من ملكه بإرث أو وصية أو نكاح أو خلع أو صلح أو نحوه. (٢)

مادة (٥٥٨)

لا تنفسخ الإجارة بهرب الأجير على عمل في الذمة، ويستأجر الحاكم من ماله من يعمله. (٣)

مادة (٥٥٩)

العدر المانع من الانتفاع إذا كان ناشئاً من جهة العقود عليه يقتضي فسخ الإجارة، مثلاً: لو اكترى أرضاً ليزرعها أو داراً ليسكنها فانقطع الماء، أو انهدمت الدار قبل انقضاء مدة الإجارة انفسخت فيما بقي من المدة، أما العذر الناشئ من غير العقود عليه فلا يقتضي الفسخ. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٨١، الأولى/ج ٢، ص ٣٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٢، الأولى/ج ٤، ص ٣١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٨١، الأولى/ج ٢، ص ٣٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٨، الجديدة.

الفصل الخامس

فيما يتعلق بمدة الإجارة

مادة (٥٦٠)

للمالك أن يؤجر ماله مدة معلومة قصيرة كانت أم طويلة بشرط ألا يظن عدم المأجور في أثنائها .
فلو أجر أرضه لمدة مائة سنة صح ، ولو أجر فرسه أو جملة خمسين سنة لم يصح . (١)

مادة (٥٦١)

يشترط في الإجارة لمدة أن تكون معلومة ، فلو اكترى دابة مدة غزاته أو أجر داره للغريب أو
الحاج مدة إقامته ، أو استأجر خادماً يخدمه مدة مرضه لم تصح الإجارة و يلزم المستأجر إذا استوفى
المنفعة أو استلم المأجور اجرة المثل . (٢)

مادة (٥٦٢)

لو استأجر عقاراً كل شهر بكذا أو أجيراً أو عيناً كل يوم بكذا صح العقد ولزم في الشهر أو اليوم
الأول وكلما دخلا في شهر أو يوم لزمها حكم الإجارة فيه ، ولكل من العاقدين الفسخ أول كل شهر
أو كل يوم فوراً . (٣)

مادة (٥٦٣)

إذا أطلقت السنة حل على السنة الهلالية وكذا إذا أطلق الشهر . (٤)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٢٦٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٦٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٩٧ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٥ ، الجديدة .

والمعتبر هنا هو غلبة الظن في بقاء العين مدة الإجارة بحيث يتمكن من استيفاء المنفعة منها . ومدة بقاء العين تختلف من
واحدة إلى أخرى ، والمقياس هو المدة التي يعيشها ذلك النوع على الغالب والأعم .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٢٥٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٥٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٨٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٦ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٥٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٥٦ ، ٢٥٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٧ ، الجديدة .

لأن إرجاء الفسخ عن بدء الشهر أو اليوم دليل الرضى حيث مضت فترة تفيد استمرار العقد على حسب الاتفاق السابق .

ش : ج ٢ ، ص ٢٦٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٦٣ ، الجديدة .

(٤) ك : ج ٢ ، ص ٢٩٧ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٥ ، الجديدة .

هذا في البلاد التي استمر فيها العمل بالتقويم الهجري ، أما في البلاد التي أصبح العمل فيها جاريًا بالتقويم الميلادي أو
الشمسي فالمعتبر حين الإطلاق هو ما جرى عليه العمل عرفاً في تلك البلاد لأن هذا هو المهود والمعروف لديهم .

مادة (٥٦٤)

ابتداء مدة الإجارة يعتبر من الوقت الذي سمي به في العقد، وعند عدم ذكره يعتبر من حين

العقد. (١)

مادة (٥٦٥)

يلزم في الإجارة المضافة ذكر ابتداء المدة كانتائها، والا لم تصح الإجارة. (٢)

مادة (٥٦٦)

إذا وقعت الإجارة على سنة في أثناء الشهر استوفاهما بالأهلة فيستوفي أحد عشر شهراً وكمل على

الباقى ثلاثين يوماً. (٣)

مادة (٥٦٧)

لا يصح الجمع بين تقدير مدة وعمل كأن يستأجره لحياطة هذا الثوب في يوم مثلاً أو يستأجر

الدلال لبيع له هذه الدار في شهر. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٤، ص ٦، الجديدة.

ما ذكره هنا بالنسبة للفقرة الأخيرة من المادة في حالة عدم ذكر الفترة التي يبدأ فيها العقد هو ما جزم به في الإقناع تبعاً لابن قدامة. والمذهب هو ما حكاه صاحب المنتهى بقوله: «ولا يصح استئجار عين شهراً أو سنة. و يطلق للجهالة».

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٤، ص ٦، الجديدة.

لم يرد نص صريح في أي من المرجعين بذكر «الإجارة المضافة» والتسمية بذلك، ولعلها مأخوذة من المادة «٤٠٨» من مجلة الأحكام العدلية ونصها: «(٤٠٨) الإجارة المضافة إيجار معتبر من وقت معين مستقبل. مثلاً لو استؤجرت دار بكذا نقود لكذا مدة اعتباراً من أول الشهر الفلاني الآتي تنعقد حال كونها إجارة مضافة». والمؤلف أخذها استنباطاً من قول صاحب شرح المنتهى: «... تصح إجارة عين لسنة خمس في سنة أربع لجواز العقد عليها مع غيرها فجاز العقد عليها مفردة».

ومثله في كشف القناع إذ نص عليها بقوله: «(ولا يشترط أن تلي المدة) أي مدة الإجارة (العقد. فلو أجره سنة خمس في سنة أربع صح) العقد. لأنها مدة يجوز العقد عليها مع غيرها فجاز العقد عليها مفردة كالتالي تلي العقد...».

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٧٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٨، الأولى، ج ٤، ص ٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٤، ص ١١، الجديدة.

غير أن ابن قدامة لا يرى بأساً من الجمع بين تقدير المدة والعمل على خلاف ما ذهب إليه متأخرو الحنابلة فيرى أن اشتراطها معاً إنما هو من قبيل حث الأجير على إنجاز العمل في الوقت المحدد ويبيعه عن التهاون والمماطلة فيما كلف به، وذلك قوله: «إن الإجارة معقودة على العمل والمدة مذكورة للتجديد فلا يمتنع ذلك».

فعلى هذا إذا فرغ العمل قبل انقضاء المدة لم يلزمه العمل في بقيتها لأنه وفى ما عليه قبل موته فلم يلزمه شيء آخر، كما لو قضى الدين قبل أجله، وإن مضت المدة قبل العمل فللمستأجر الفسخ لأن الإخلال بالشرط منه فلا يكون ذلك وسيلة له إلى الفسخ... فإن اختار إ قضاء العقد طال به بالعمل لا غير، وإن فسخ العقد قبل عمل شيء من العمل سقط الأجر والعمل، وإن كان بعد عمل شيء منه فله أجر مثله لأن العقد قد انفسخ فسقط المسمى ورجع إلى أجر المثل». المغني، ج ٤، ص ٤٠٢.

وهذا ما يجري عليه العمل اليوم في عقود المقاولات الإنشائية كما هو المحكوم به قضاء.

الكتاب الثاني

فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام

وفي ثلاث فصول

الفصل الأول

في شروطهما

مادة (٥٦٨)

يشترط أن يكون العاقدان جائزي التصرف. (١)

مادة (٥٦٩)

يشترط في الإجارة رضا المتعاقدين فلا تصح إجارة الهازل والمكره.

مادة (٥٧٠)

يشترط أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة المعقود عليها أو مأذونا له في إيجارها بولاية أو وكالة فلا تصح إجارة الفضولي ولا تنعقد أصلاً. (٢)

مادة (٥٧١)

يشترط أن يكون المؤجر قادراً على تسليم العين المؤجرة عند حلول مدة الإجارة، فلا تصح إجارة العبد الأبق والحيوان الشارد والمال المفصوب ممن لا يقدر على أخذه. (٣)

(١) ك : ج ٢، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٧، الجديدة.

ولزم هذا الشرط لأن العقد عقد معاوضة فيشترط فيه ما يشترط في أمثاله من العقود.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٥ الأولى/ج ٢، ص ٣٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٥ الأولى/ج ٣، ص ٥٦٥، الجديدة.

الإذن بطريق الولاية كحاكم يؤجر مال نحو سفيه أو غائب أو وقف لا ناظر له أو من قبل شخص يعين كناظر خاص ولزم الإذن سواء بولاية أو وكالة لأن الإجارة بيع للمنافع فاشترط فيها ما يشترط في بيع الأعيان.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٦٤ الأولى/ج ٢، ص ٣٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٤ الأولى/ج ٣، ص ٥٦٤، الجديدة.

والأمر في الإجارة هنا تماماً كما هو في بيع الأعيان وذكر في الكشف أنه لا يؤدي إلى صحة العقد حتى لو كان المؤجر قادراً على تحصيل العبد والحيوان.

الفصل الثاني

في واجباتهما

مادة (٥٧٢)

يلزم الأجير المشترك الشروع في العمل عقب العقد. (١)

مادة (٥٧٣)

يلزم الأجير الخاص أن يسلم نفسه للعمل المعقود عليه عند حلول مدة الإجارة. (٢)

مادة (٥٧٤)

يلزم المؤجر تسليم المأجور في أول مدة الإجارة بما يعد تسليمًا عرفاً. (٣)

مادة (٥٧٥)

يجب على المؤجر عند الإطلاق كل ما يتمكن به المستأجر من الانتفاع على الوجه المسمى في العقد. فتلزمه في إجارة الدابة إحضارها بزماتها ورحلها وحزامها ثم قودها أو سوقها والشد والحط حسب المتعارف إن شرط سفره معها.

وفي إجارة الدار يلزمه ترميمها وإصلاح منكرس وإقامة مائل وعمل باب وتنظيف مجاري مياهها وتفرغ بالوعة وكنيف. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٧٢ الأولى/ج ٢، ص ٣٦٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٠ الأولى/ج ٤، ص ١١ الجديدة.

وفائدة هذا الإلزام هو ما يترتب عليه من أحكام فقهية، ذلك هو جواز مطالبة المؤجر بالبده المباشر أولاً، ثانياً: تضمين الأجير في حالة تلف منسب عنه بلا عذر مقبول.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٣، الأولى/ج ٤، ص ٣٢، الجديدة.

وبتسليم الأجير الخاص نفسه وذلك بتفريغها لصاحب العمل وبذلك جهده له سواء استغله وأشغله المؤجر أم لا فإن الأجير يستحق الأجرة في ذمة المؤجر.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٤، ص ٦، الجديدة.

التسليم يختلف من عين لأخرى من الأعيان الثابت وتسليمه بإطلاق يد المستأجر بالتصرف فيها وتمكينه منها يكون باستبعاد كل ما ينمعه من الاستفادة منها، ومنها المنقول بإحضارها للمستأجر حسبما يجري به العرف.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٥، الأولى/ج ٤، ص ٢١، الجديدة.

مادة (٥٧٦)

لا يلزم المؤجر ما كان عائداً لمصلحة المستأجر مما هو خارج عن منفعة المأجور إلا بشرط فلا تلزمه في إجارة الدار تفر يشها ولا تنويرها، ولا يلزم الجمال إحضار المحمل وتوابعه، ولا دليل الطريق ولو شرط ذلك عليه لزمه. (١)

مادة (٥٧٧)

أجرة حمل المأجور ومؤونة نقله إلى حيث ينتفع به المستأجر عليه. (٢)

مادة (٥٧٨)

يلزم مستأجر الدار والحمام بعد انقضاء مدة الإجارة تفر ينج بالوعة وكنيف وتنظيفها من كل ما حصل بفعله من قامة وزبل ونحوهما. (٣)

مادة (٥٧٩)

لا يلزم المستأجر بعد انقضاء المدة رد المأجور ولا مؤونة رده، وإنما يلزمه إذا طلب المؤجر أن يخلي بينه وبينها، وليس له استعماله بعد انقضاء المدة. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٥-٣٠٦، الأولى/ج ٤، ص ١٩-٢٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣-٥٤ الأولى/ج ٢، ص ١٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٢٤٧، الجديدة.

هذا الحكم عام مشترك في بابي البيع والإجارة، وقد ورد التنصيص عليه في باب البيع بما نصه : «فصل في قبض البيع... وأجرة نقل البيع على مشتر لأن التسليم قد تم، وكذا غير للبيع أجرة نقله على قابضه لأنه ملكه فؤونه عليه». ك : ج ٣، ص ٢٤٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٤، ص ٢١، الجديدة.

وإنما جعلت مثل هذه المسؤوليات على المستأجر في مقابل مسؤوليات المؤجر فقد ذكر الفقهاء أنه (يلزم مؤجر الدار تسليمها منظمة من زبل وقامة فارغة بالوعة والكنيف) وحينئذ على المستأجر أن يسلم العين المؤجرة بمثل ما استلمها إلا أن هذه أمور يصار فيها إلى العرف حسب الزمان والمكان وهذا أيضاً وجه في المذهب ذكره صاحب الإنصاف كما ذكره صاحب الكشاف ج ٤، ص ٢١.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٢١، الأولى/ج ٤، ص ٤٦، الجديدة.

وعلل الفقهاء عدم لزوم الرد على المستأجر بأن الإجارة عقد لا يقتضي الضمان فلا يقتضي الرد ولا مؤونته، فكان اشتراط الرد يمثل فكرة الضمان في هذه المسألة. وهذا صحيح إذا كان العقد مطلقاً لم ينوه عن مثل ذلك ولم يجز عرف بذلك أما إذا حزى العرف رد المستأجر للأجور فهي مسؤوليته. ومثل هذه الأمور يحتكم فيها إلى عرف البلاد. كما أن للمؤجر المطالبة بالرد إذا اشترط ذلك في العقد. قال في التبصرة : (يلزم المستأجر رد العين المؤجرة إذا شرط عليه). كشاف، ج ٤، ص ٤٦، الجديدة.

مادة (٥٨٠)

ليس للأجير الخاص أن يعمل لغير مستأجره أثناء المدة. (١)

مادة (٥٨١)

كل ما معروف وضعه من قبل الأجير في المستأجر فيه يلزمه ويدخل تبعاً كصيف الصباغ وخيوط الخياط ومرهم الطبيب وقرط الدباغ وجبر النساخ. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٣، الأولى/ج ٤، ص ٣٣، الجديدة.

وحاصل هذا: أن الأجير الخاص إذا عمل لغير مستأجره وأضر هذا بالمستأجر فللأخير قيمة ما فوته من منفعة عليه بعمله لغيره. والقاضي أبو يعلى يذهب إلى أن للمستأجر الحق في أخذ الأجرة التي قصها الأجير من غيره لأن منفعته في هذه المدة مملوكة لغيره فما حصل في معاملتها يكون للذي استأجره ويؤخذ من هذا أنه إذا لم يستمر لا يرجع بشيء لأنه أكثره لعمل فواته على التمام. كشف، ج ٤، ص ٣٣.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦١، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٣، الجديدة.

الفصل الثالث

في تصرف العاقلين وحقوقهما في المأجور

مادة (٥٨٢)

موجب عقد الإجارة ملك النفعة فللمستأجر استيفائها بنفسه وبمن يقوم مقامه فتصح إجارته وإعارته على الوجه الذي ملكها.

لكن إذا كان الأجير حراً صغيراً أو كبيراً فليس لمستأجره أن يؤجره. (١)

مادة (٥٨٣)

لمستأجر العين إجارته لآخر قبل قبضها سواء في ذلك العقار والمنقول وسواء كان بمثل ما استأجر به أو بأكثر. (٢)

مادة (٥٨٤)

للمستأجر استيفاء النفع المعقود عليه بمثله و دونه لا بأكثر منه، مثلاً: لو استأجر دابة لركوبه فله أن يركب من يمثله أو يقل عنه وزناً. ولو استأجرها للركوب إلى محل معين فله ركوبها إلى محل مثله في جادة مماثلة مسافة وسهولة أو حزونة وأمناً أو خوفاً وليس له أن يركب أثقل منه وليس له أن يسلك طريقاً أشق أو أبعد من المسمى وإذا استأجر ثياباً أو حلياً ليلبسها فله أن يلبسها من يمثله في الاستعمال، وكذا لو استأجر أرضاً لغرس فله أن يغرس وأن يزرع. أما لو استأجرها للزرع فليس له أن يغرس، ولو استأجرها لزرع بر فله أن يزرع أي نوع منه، ولو زرع الشعير والبقلاء. وليس له زرع القطن والدخن والذرة، وكذا لو استأجر داراً للسكن فله أن يضع فيها ما جرت به العادة من الطعام ذخيرة السنة، وله أن يخزن فيها من البضائع نحو الأقمشة والخشب، وله أن يعمل فيها الخياطة والنجارة ونحوهما لكن ليس له أن يضع فيها الدواب ولا أن يجعلها مخزناً للطعام ولا أن يعمل فيها حدادة أو قصارة ونحوها. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٦٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٢، الأولى/ج ٤، ص ١٥، الجديدة.

أمثلة هذه المادة تعالج موضوعين :

أولاً : الاستنابة في استيفاء النفعة بمثله.

ثانياً : طريقة استيفاء النفعة من العين المؤجرة وضابط الأمثلة العديدة للموضوع الأول ما عبر به الفقهاء في قولهم : (وللمستأجر استيفاء النفعة بنفسه وعمله ...) وهو موضوع المادة رقم (٤٢١) وقد جرى تفصيل الكلام عليه عندما.

وبالنسبة للموضوع الثاني فضابطه قول الفقهاء (وله أن يستوفي النفعة ومثلها وما دونها في الضرر من جنسها) وكان الأولى أن تصاغ المادة في هذا الأسلوب الموجز الجامع دون ذكر الأمثلة.

كل عقد جاز مع غير العاقد جاز معه فيصح أن يؤجر المستأجر العين من نفس المؤجر بأقل من الأجرة الأولى أو بأكثر، لكن إذا كان ذلك حيلة كييع العينة لم يصح. (١)

مادة (٥٨٦)

ليس للمستأجر أن يخالف في استيفاء المنفعة الوجه المذكور في العقد. مثلاً لو استأجر الدابة للركوب فليس له الحمل عليها ولا بالعكس، ولو اكترها لحمل حديد أو قطن لم يكن له حمل الآخر، ولو استأجر الأرض للغرس أو للبناء ليس [له] فعل الآخر. (٢)

مادة (٥٨٧)

للمؤجر بيع العين المؤجرة من المستأجر أو غيره قبل حلول مدة الإجارة أو في أثنائها والأجرة من حين البيع للمشتري. (٣)

مادة (٥٨٨)

بمجرد العقد يملك المستأجر المنفعة وتخرج عن ملك المؤجر فلا تصح تصرفاته فيها مثلاً لو أجرة ملكه إجارة لازمة مدة ثم أجره من آخر في تلك المدة لم يصح العقد الثاني. (٤)

مادة (٥٨٩)

لمستأجر الدابة أن يركض بها وأن يكبحها وينسخها ويضرها حسب المعتاد دون إذن

مادة (٥٩٠)

صاحبها. (٥)

من اكترى دابة توصله إلى بلد معلومة وأطلقا موضع النزول حملاً على العرف فللمكترى أن يركبها إلى الموضع الذي يتعارف النزول فيه وكذلك الحكم فيما لو أطلقا مواقيت السير ومنازل الطريق. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٦٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٤، ص ١٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٢، الأولى/ج ٤، ص ٣١، الجديدة.

وصح عقد البيع الوارد على عقد الإجارة لأنها واردان على محل مختلف فالبيع هو تملك للعين أما الإجارة فهي تملك للمنافع. وقيست هذه المسألة بما لوزوج رجل أمته ثم باعها فالعقدان صحيحان لأنها واردان على محلين مختلفين.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٨، الجديدة.

(٦) انعمى والشرح الكبير، ج ٦، ص ٩٣.

مادة (٥٩١)

للمستأجر السفر بالمأجور أثناء مدة الإجارة ما لم يمنع منه شرط بينها. (١)

مادة (٥٩٢)

للاجير حبس معمول على أجرته إن أفلس صاحبه والا فلا. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٠١، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٧، الجديدة.

الكتاب الثاني

فيما يتعلق بالمأجور من الأحكام

وفيه ستة فصول

الفصل الأول

في المنفعة المقصودة وشروطها

مادة (٥٩٣)

المنافع هي العقود عليها في الإجارة فهي بمنزلة الأعيان في البيع فجاز تملكها ومقابلتها بالعوض. (١)

مادة (٥٩٤)

يشترط لصحة الإجارة معرفة المنفعة المقصودة عليها بعرف أو وصف مثلاً لو استأجر داراً للسكن سنة أو استأجر إنساناً للخدمة شهراً صح العقد لأنها معلومان عرفاً وكذا لو استأجر عاملاً لبني له حائطاً ووصف طوله وعرضه وسمكه وآلته، أو استأجر حاملاً ليحمل له كذا وبين نوعه ووزنه والمكان الذي يحمل منه وإليه صح، وكذا [لو] استكرى بقرأ ليحرق بها كذا ذراعاً مربعاً من أرض معينة أو ليحرق بها مدة معلومة صح.

أما لو جهلت المنفعة ولم يكن لها ضابط من العرف لم تصح الإجارة. (٢)

مادة (٥٩٥)

يشترط كون المنفعة المقصودة عليها مباحة مطلقاً بلا ضرورة فلا يصح استئجار شخص لزمراً أو غناء أو نياحة، ولا تصح إجارة أرض أو دار لتجعل كنيسة ولا لبيع خمر فيها ولا تصح إجارة الكلب وأواني الذهب والفضة. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٤٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٤٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٥١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩١، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٩، الجديدة.

مادة (٥٩٦)

يشترط أن تكون المنفعة مقصورة عرفاً فلا تصح إجارة شمع وأوان وطعام للتجمل في دكانه أو مائدته، و يصح استئجار الحائط لحمل جذوعه عليه واستئجار الحيوان للصيد به واستئجار الأشجار للجلوس بظلها. (١)

مادة (٥٩٧)

يشترط أن تكون المنفعة متقومة فلا يصح استئجار تفاحة لشمها ولا طير لسماع صوته. (٢)

مادة (٥٩٨)

يشترط أن تكون المنفعة مقدوراً على تسليمها فلا يجوز إجارة ديك ليوقظه للصلاة. (٣)

مادة (٥٩٩)

يشترط ألا يكون العمل المعقود عليه مما يشترط لصحته إسلام فاعله فلا يصح الاستئجار على الأذان والقضاء وتعليم القرآن والفقه والحديث. (٤)



(١) ش : ج ٢، ص ٢٥٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩١، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٩، الجديدة.

الضابط الأساسي في المنفعة بعد اشتراط الإباحة الشرعية فيها هو العرف إذ هو الحكم في مثل هذه الأمور. وإذا تقررت هذه القاعدة فالأمثلة المذكورة إذا اصطلاح الناس وجرى عرفهم على استجلاب منفعة مقصودة منها فالحكم فيها الصحة والجواز. وهذا من نوع الأحكام التي تتغير بتغير الزمان إذ أن أساسها العرف.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٥٧، ٢٦١، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٤، ص ١٢، الجديدة.

الفصل الثاني

فيما تصح إجارته وما لا تصح

مادة (٦٠٠)

كل ما حرم بيعه حرم إجارته إلا الحر والحرّة وأم الولد والوقف فتصح إجارتهما. (١)

مادة (٦٠١)

لا تصح إجارة عين لا تشتمل على المنفعة المقصودة منها. مثلاً لو استأجر أرضاً سبخة لزراع أو دابة زمّنة لحمل لم تصح الإجارة. (٢)

مادة (٦٠٢)

لا تصح إجارة الحصة الشائعة من عين مشتركة لغير الشريك سواء كانت قابلة للقسمة أم لا، لكن إجارتهما للشريك صحيحة. (٣)

مادة (٦٠٣)

تصح إجارة الشريكين فأكثر مالهما المشترك لواحد معاً. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٦٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، الجديدة.

وجاء التعليل بالنسبة للحر والحرّة وأم الولد والوقف باعتبار أن منافعها بما يرد عليها الملك وتكون مضمونة في حالة طروء غصب على واحد منها وحيث وجب لها تعويض في حالة الغصب ومعتبر من قبل الشارع وما قدره لها الشارع في هذه الحالة دليل على صحة تقدير منافعها وجعلها موضوعاً لعقد الإجارة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٤، الجديدة.

هذا الشرط هو ما يسمى بركن السبب في القانون وحقيقة العقد هو من أجل الحصول على المنفعة التي في سبيلها بدل المستأجر ماله فما لم تتحقق فليس له فيه غرض.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٩، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٤، الجديدة.

كون العين مشاعة بين شريكين يجعل الأمر متعزراً على أحد الشريكين في تسليم ذلك الجزء المشاع من العين دون الاعتداء بتسليم جزء شريكه خصوصاً إذا لم يكن مخولاً بالولاية عليه. أما إذا كانت الإجارة للشريك بهذا المعنى منتف. وهناك رواية بالجواز اختارها أبو حفص وأبو الخطاب والحلوني وصاحب الفائق وابن عبد الهادي قال في التنقيح وهو أظهر وعليه العمل. الكشف، ج ٣، ص ٥٦٥.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٤، الجديدة.

مادة (٦٠٤)

تصح إجارة المالك العين لشخصين فأكثر بقصد واحد.
مثلاً: لو أجره داره أو دابته لشخصين فأكثر دفعة واحدة صح أما لو أجر البعض الشائع من أحدهما والبعض من الآخر بعقدين لم يصح. (١)

مادة (٦٠٥)

لا تصح إجارة عين لانتفاع مالكها بها. فلو استأجر الدابة لركوب مالكها أو الدار لسكن مالكها لم يصح العقد. (٢)

مادة (٦٠٦)

لا تصح إجارة عين لاستهلاكها أو استهلاك بعضها. مثلاً: لو استأجر الحيوان لأخذ لبنه أو صوفه أو الأشجار لأخذ ثمرها أو الشمع لإشعاله أو الصابون ليغسل به لم يصح، وكذا لو استأجر الشمع ليشتعل منه ما شاء و يرد الباقي مع ثمن المالك وأجرة الباقي للجهالة بالمبيع والمأجور. (٣)

مادة (٦٠٧)

يشترط أن يكون المأجور معلوماً للعاقدين برؤية أو وصف كما في البيع. (٤)

مادة (٦٠٨)

يجوز استئجار البئر للسقياً منها مدة معلومة أو قدراً معلوماً. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٩-٣٦٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٥، الجديدة.

هذا على خلاف ما في المنتهى والإقناع وما ذكره هنا هو وجه في المذهب مقاس على الرواية الواردة بالنسبة للمادة قبلها (٤٤٠) قال في شرح منتهى الإرادات : « (ولا) تصح إجارة (في عين) واحدة (لعدد) اثنين فأكثر (وهي) أي العين ملك (لواحد) بأن أجر داره أو دابته لاثنين فأكثر لأنه يشبه إجارة المشاع (إلا في قول) وهي رواية في إجارة المشاع ووجه في إجارة العين فأكثر قال (المنقح وهو أظهر وعليه العمل) أي عمل الحكام إلى زمننا» .

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٦١، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٢، الجديدة.

وعلل لهذا بأن مورد العقد في الإجارة هو النفع وفي مثل هذه الأمثلة أصبحت العين هي المقصودة وهي لا تملك ولا تستحق بإجارة.

وقال الشيخ تقي الدين : (تحوز إجارة حيوان لأخذ لبنه والمذهب لا يصح ذلك في حيوان). كشف الإقناع ج ٣، ص ٥٦٢.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٤، الجديدة.

ولزم هذا الشرط لاختلاف الغرض باختلاف العين وصفاتها.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٦١، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٣، الجديدة.

الفصل الثالث

في إجارة الآدمي

مادة (٦٠٩)

يجوز إجارة الآدمي حراً كان أم مملوكاً على مدة معلومة أو لعمل معلوم. (١)

مادة (٦١٠)

تصح إجارة الظئر للرضاع ولو كانت أم المرتضع و يشترط لها: معرفة الرضيع وأمد الرضاع ومكانه، ولا يلزمها الخدمة.

كما تصح الإجارة للحضانة ولا يلزمها الرضاع لكن لو استأجرها للرضاع والحضانة لزمها. (٢)

مادة (٦١١)

لا تصح إجارة امرأة ذات زوج بلا إذنه. (٣)

مادة (٦١٢)

لا يصح استئجار الذمي مسلماً لخدمته لكن يصح استئجاره لعمل في الذمة أو إلى أمد معلوم. (٤)

مادة (٦١٣)

يجوز استئجار الطبيب للمداواة مدة معلومة كشهر ونحوه. أما لو استأجره للمعالجة إلى حين البرء لم يصح العقد. (٥)

(١) هذه المادة متعلقة بالمادة رقم (٥٩٧) كما أنها مرتبطة بموضوع الأجير المشترك مادة رقم (٥٧٢) والأجير الخاص مادة رقم (٥٧٣).

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٥١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٠، الجديدة.

لأن في انشغالها بعمل خارج عن مجال الزوجية سيكون على حساب حقوق الزوج نحوها فإذا تنازل عنها فذلك له.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩١، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٠، الجديدة.

قال الإمام أحمد: (لا بأس أن يؤجر نفسه من الذمي) قال في المغني: هذا مطلق في نوعي الإجارة، أي لعمل أو أمر معلوم. والمنع خاص بالإجارة للخدمة لأنها تتضمن اذلاً للمسلم والإجارة للعمل سوى الخدمة الخاصة كعمل في مصنع أو لزشن معين فإنه لا يحمل ذلك المعنى ولا يتضمنه ولا غضاضة عليه إذ لا يعني ذلاً ولا تحقيراً.. المغني والشرح، ج ٦، ص ١٣٩.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٧١، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٢، الأولى/ج ٣، ص ١٤، الجديدة.

مادة (٦١٤)

ليس للأجير الخاص أن ينيب عنه أحداً فيما استؤجر له. (١)

مادة (٦١٥)

للأجير المشترك أن يستأجر أجيراً خاصاً يستعمله فيما استؤجر له ولكل منها حكم نفسه. (٢)

مادة (٦١٦)

من يتقبل الأعمال من الناس يستحق الأجرة المسماة ولولم يعمل بنفسه. (٣)

مادة (٦١٧)

من استأجر أجيراً لبناء فبناه ثم سقط البناء فلا شيء على الأجير ولا تلزمه إعادته لكن لو كان سقوطه بتفريطه كأن بناه محللاً فعليه إعادته ويغرم ما تلف به. (٤)

مادة (٦١٨)

من استأجر عاملاً لبناء أذرع معلومة فبنى بعضها فسقط فعليه إعادته وتماام الأذرع. (٥)

مادة (٦١٩)

من استأجر أجيراً لعمل في الذمة فهرب الأجير قبل العمل استؤجر من ماله من يعمله فإن تعذر ذلك خير مستأجر بين الفسخ والصبر إلى حضوره. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٧٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٣، الأولى/ج ٤، ص ٣٣، الجديدة.

لأن في هذا النوع من عقود الإجارة غالباً ما يكون الأجير مقصوداً بذاته ولهاارة أو خيرة توحاها فيه ص حب العقد.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٤، ص ٣٤، الجديدة.

هذا النوع من العقود على هذه الصفة كثير الانتشار وصورته من الواقع : أن يبرم عقد على تنفيذ مشروع كبير كتمهيد وسفلنة طريق يسيلغ مشات الأميال فيتم العقد عليه مع شركة أو مقاول وهذه الشركة أو ذاك المقاول يعزى لا اتفاق بينها وبين أشخاص أو مقاولين محدودي الإمكانيات على أحد الوجهين إما أن يتم معهم للعمل عنده مدة معلومة أو يتم معهم على إنجاز عمل معين . ففي مثل هذه الصورة استحدث عقد آخر ومن ثم ينظر في كل عقد منفصلاً عن العقد الآخر وكل واحد منها يخضع لنوع العقد الذي ينتمي إليه .

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٤، ص ٣٤، الجديدة.

لأن الضمان عليه في كلا الحالتين عمل بنفسه أم استعان بغيره فتقبله له بوجوب عليه الضمان كما يستحق به الربح.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٤٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٥١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٩، الجديدة.

ش : ج ٢، ص ٢٤٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٢، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ٢٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٩، الجديدة.

والعقد هنا على عمل معين وكلف العامل بالتمام لأنه هو موضوع العقد والأجير هنا أجير مشترك يخضع لكافة أحكامه.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٨١، الأولى/ج ٢، ص ٣٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٥، الجديدة.

مادة (٦٢٠)

من استؤجر لعمل في الذمة كخياطة وبناء من غير اشتراط عمل الأجير بنفسه فرض لا يلزم المستأجر انظاره، فإذا أناب عنه من يعمل عمله مما لا يختلف فيه القصد لزم المستأجر قبوله وإلا فلا وله الفسخ حينئذ. (١)

مادة (٦٢١)

من استأجر أجيراً لعمل في معين فليس له إبداله بغيره. مثلاً: لو استأجره ليخيط له هذا القماش ثوباً أو جبة فأراد المستأجر أن يبدل ذلك القماش بغيره لا يلزم الأجير موافقته على ذلك. (٢)

مادة (٦٢٢)

للأجير حبس المعمول على أجرته إذا أفلس ربه وإلا فلا. مثلاً: لو استأجر من يصبغ ثيابه أو يطرزها فحكم بإفلاسه بعد عمل الأجير كان له حق حبس الثياب لقبض الأجرة، فإن كانت أجرته أكثر مما زادت به قيمته أخذ الزيادة وحاصص الغرماء ببقاى الأجرة. (٣)



(١) ش : ج ٢، ص ٢٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٢، الأولى/ج ٤، ص ٣٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٩١، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٧، الجديدة.

الفصل الرابع

في إجارة العقار

مادة (٦٢٣)

تصح إجارة الدار والحانوت مع إطلاق العقد ولا يلزم ذكر السكنى ولا صفة الانتفاع ويحمل على المتعارف، وليس للمستأجر أن يعمل فيها ما يضر بها إلا بشرط. (١)

مادة (٦٢٤)

لا تلزم المستأجر عمارة ونحوها ولا شرط ذلك [ولو] أنفق المستأجر في العمارة بناء على اشتراطها أو بإذنه رجع على المؤجر بما أنفقه، أما إذا أنفق دون إذنه فليس [له] أن يرجع عليه بشيء ويكون متبرعاً. (٢)

مادة (٦٢٥)

يجوز إجارة الأرض مع تعيين ما يزرع أو يغرس أو يبني فيها كما يجوز مع الإطلاق من غير تعيين أو مع تعميم النفع كما لو قال أجزتك هذه الأرض وأطلق أو قال للانتفاع بها بما شئت وللمستأجر في هاتين الصورتين الزرع والغرس والبناء. (٣)

مادة (٦٢٦)

يصح إجارة الأرض التي لا ماء لها للزرع مع علم المتعاقدين بحالها وكذا التي لها ماء غير دائم ولو كان الظاهر انقطاعه قبل الزرع أو عدم كفايته له. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٥٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٥١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٧ الجديدة.

المعنى : ج ٦، ص ٥١.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٤، ص ٢١ الجديدة.

المعنى : ج ٦، ص ٧٢.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٤٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٢ الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٠ الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٣ الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٣، الأولى/ج ٤، ص ١٦ الجديدة.

مادة (٦٢٧)

تصح إجارة أرض لا ماء لها للزراع مع ظن المستأجر وجوده بأمطار معتادة أو زيادة معتادة من نهر أو عين عليه سواء تحقق المظنون أم لا .
أما الأرض التي يندرجها الأمطار إليها كالتى لا يكفها إلا المطر الكثير فوق المعتاد والتي تشرب من زيادة نادرة من نهر أو عين عالية فلا تصح إجارتها للزراع أو الغرس إلا بعد وجود ما يسقيها. (١)

مادة (٦٢٨)

لا يصح إجارة أرض مشغولة ببناء أو غرس لغير المستأجر وكذا إجارة الدار المشغولة بأمته كثيرة يتعذر تحويلها فلا يصح إجارتها لغير صاحب الأمته، أما إذا كانت الأمته قليلة يمكن تحويلها فالإجارة صحيحة. (٢)

مادة (٦٢٩)

إذا استأجر أرضاً مدة ليزرع ما جرت العادة بنباته وإدراكه فيها فلم ينبت إلا بعد انقضاء المدة من غير تفريط من المستأجر كأن أبطأ الزرع لبرد ونحوه لزم تركه إلى الإدراك وليس لرب الأرض قلعه وعلى المستأجر أجرة مثل مدة احتباسها لما زاد على مدة الإجارة مع الأجر المسمى للمدة المعقود عليها .
أما لو بقي الزرع بعد المدة بتفريط المستأجر كما لو زرع ما لم تجر العادة بإدراكه في المدة المعينة فالخيار لرب الأرض إن شاء تركه بأجرة المثل إلى الإدراك وإن شاء تملكه بقيمته وللمستأجر قلعه وتسليم الأرض فارغة. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٣، الأولى/ج ٤، ص ١٦ الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٤ الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٤، ص ٦ الجديدة.

وذكر في الكشف القول بالصحة إذا أذن مالك الفراس أو البناء فقال : (فيسفي القول بالصحة ، وإذا كان الشاغل لا يدو كالزراع ونحوه ، أو كان الشغل بما يمكن فصله عنه كبيت فيه متاع أو مخزن فيه طعام ونحوه جارت إجارته لغيره وجهاً واحداً .
قاله ابن عبد الهادي في جمع الجوامع) ج ٤، ص ٦ .

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٨٦، ٣٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٤، ٣٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٤، ص ٤٤ الجديدة.

مادة (٦٣٠)

لا يصح إجارة أرض مدة ليزرع ما لا يكمل فيها إلا إذا شرط قلعه عند انقضاء المدة فيلزم الشرط، أما إذا أطلقه أو شرط الإبقاء إلى الإدراك فلا يصح العقد لكن لا يطالب المستأجر بالقلع إن زرع وعليه أجره المدة إلى الإدراك. (١)

مادة (٦٣١)

لو استأجر أرضاً لزرع قطن أو قصب أو برسيم ونحوه مدة معلومة وبقيت العروق بعد انقضائها فلا تقلع وعلى المستأجر أجره المثل مدة بقائها إلا إذا تركها لرب الأرض. (٢)

مادة (٦٣٢)

لو أجز المالك أرضه لغرس أو بناء مدة بشرط البقاء بعد انقضائها أو مع الإطلاق دون شرط القلع عند انقضائها يخير المؤجر بعد انقضائها بين ثلاثة أمور: تركها بأجرة المثل إلى زوالها، أو قلعها جبراً مع ضمان نقصها وعليه المؤونة، أو تملكها بقيمة البناء مبنياً بقيمة الغرس بأن تقوم الأرض مبنية أو مغروسة ثم خالية فما بينها هو القيمة الواجبة، وللمستأجر أن يختار القلع وعليه مؤونة وتسوية الحفر وليس للمؤجر منعه.

هذا إذا كان البناء أو الغرس ملكاً، أما لو كان مسجداً أو وقفاً عليه ونحوه مما يعود للمصالح العامة فلا حق لرب الأرض في القلع ولا في التملك ويلزم الترك إلى الزوال بأجرة المثل. (٣)

مادة (٦٣٣)

من استأجر أرضاً لغرس أو بناء مدة مع اشتراط القلع عند انقضائها لزمه القلع وعليه مؤونته لا تسوية الحفر وإصلاح الأرض. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٢١، الأولى/ج ٤، ص ٤٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٤، ص ٤٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٨١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٩، الأولى/ج ٤، ص ٤٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٩، الأولى/ج ٤، ص ٤٢، الجديدة.

مادة (٦٣٤)

إذا كانت الأرض المؤجرة لغرس أو بناء وفقاً فلا يملك الغرس والبناء لجهة الوقف إلا بشرط واقف أو رضاء مستحق، أو إذا كان التملك لجهة الوقف أحظ من إبقائها بأجرة المثل. (١)

مادة (٦٣٥)

لو كان المستأجر لأرض مدة لغرس أو بناء شريكاً للمؤجر فللمؤجر بعد انقضاء المدة أخذ حصة نصيبه من الأرض في الغراس أو البناء وليس له إلزامه بالقلع. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٩، الأولى/ج ٤، ص ٤٢، الجديدة.

الشركة في الغرس أو البناء شركة مشاعة ولم يلزم الشريك المستأجر بالقلع أو هدم البناء لاستلزامه قلع ما لا يجوز قلع له لعدم تمييز ما ينقص نصيبه من الأرض من الغراس والبناء والضرر لا يزال بالضرر. كما ذكره ابن نصر الله. الكشف، ج ٤، ص ٤٢.

الفصل الخامس

في إجارة الحيوانات

مادة (٦٣٦)

يصح إجارة الحيوان للصيد والحراسة كالباز والصقر والقرد، أما الكلب والخنزير فلا تصح إجارتهما مطلقاً. (١)

مادة (٦٣٧)

لا تصح إجارة الطيور المصوتة لسماع صوتها. (٢)

مادة (٦٣٨)

كما يجوز إجارة الدابة المعينة بجوز إجارة الموصوفة. مثلاً لو استأجر هذه الفرس أو فرساً صفتها كذا وكذا لركوبها إلى محل معين صح ولزم المؤجر أن يحضر له فرساً موصوفة بالصفات المشروطة. (٣)

مادة (٦٣٩)

يجوز استئجار البقر الموصوفة لحرث أرض أو دياس زرع معينين أو مقدرين و يلزم المؤجر تسليم البقر بالصفات المشروطة وعلى رب الأرض والزرع الآلة ومباشرة العمل لكن لو استأجرها مع صاحبها بآلتها لزم المؤجر الآلة ومباشرة العمل. (٤)

مادة (٦٤٠)

من استأجر دابة للحمل عليها فليس له الركوب أو استأجرها للركوب فليس له أن يحمل عليها إلا قدر ما يتعارف عادة مما يعد تبعاً للراكب. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٥٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٧، ص ٥٦١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦١، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٦٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٤، ص ١١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٧٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٤، ص ٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٢، ص ١٧، الجديدة.

مادة (٦٤١)

من استأجر دابة لحمل قدر معين ليس له أن يحمل أكثر منه كما أنه لو استأجرها إلى موضع معلوم فليس له أن يتجاوزه. (١)

مادة (٦٤٢)

إذا استأجر دابة لركوبه ليس له أن يردف غيره معه. (٢)

مادة (٦٤٣)

إذا استأجر دابة معينة لا يلزمه قبول غيرها. (٣)

مادة (٦٤٤)

نفقة الدواب المؤجرة على مالکها وكذا خدمتها والقيام عليها. (٤)

مادة (٦٤٥)

لومات رب الدابة أو هرب أثناء مدة الإجارة فأنفق المكتري عليها بإذن حاكم أو بنية الرجوع إلى نهاية مدة الإجارة كان له الرجوع فيبيعها الحاكم ويوفيه من ثمنها ويحفظ الباقي لربها. (٥)

مادة (٦٤٦)

إذا امتنع المؤجر من تسليم الدابة في أثناء المدة أو المسافة فلا أجرة على المستأجر لما مضى من المدة أو الركوب أو الحمل. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٢، الأولى/ج ٤، ص ١٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٤، ص ١٨، الجديدة.

ويترتب على مخالفته العقد بإرداف شخص له دفع المسمى وأجرة المثل للرديف.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٧٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٦، الجديدة.

أما إذا جرى شرط من قبل المؤجر بتولي الإنفاق على الدواب مدة الإجارة من قبل المستأجر ورضي هذا به فله شرطه.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٦، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٨١، الأولى/ج ٢، ص ٣٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٥، الجديدة.

الفصل السادس

في إجارة العروض

مادة (٦٤٧)

يجوز إجارة الحلبي والألبسة والخيام والأواني ونحوها للاستعمال مدة معلومة، وللمستأجر استعمالها على الوجه الموصوف أو المعتاد. (١)

مادة (٦٤٨)

يجوز إجارة النقود للتحلي بها لكن لو استأجرها مع الإطلاق لم يصح العقد. (٢)

مادة (٦٤٩)

لا يصح إجارة ما يسرع فساده كالرياحين ونحوها. (٣)

مادة (٦٥٠)

لا تجوز إجارة شموع وطعام وأمتعة وأوان للتجمل بها في بيته أو دكانه أو مائدته. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٥٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٥٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٥٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٦١، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٥٦٠، الجديدة.

الْبَيْعُ الرَّابِعُ

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَجْرَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ

وَفِيهِ فَصْلَانِ

الفصل الأول

فِي شَرَايِطِ الْأَجْرَةِ

مادة (٦٥١)

كل ما جاز أن يكون ثمنًا في البيع جاز أن يكون أجره في الإجارة. (١)

مادة (٦٥٢)

يشترط معرفة المتعاقدين للأجرة حال العقد إما بمشاهدة أو رؤية متقدمة بزمان لا يتغير فيه أو بوصف يتميز به كما في البيع. (٢)

مادة (٦٥٣)

المنافع تجري مجرى الأعيان، فيصح جعلها أجره. مثلاً: لو استأجر داراً بسكنى دار أخرى أو بخدمة معين مدة معلومة صح. (٣)

مادة (٦٥٤)

نفقة الآدمي ولو دون وصف في حكم المعلوم فيصح جعلها أجره فلو أجره داره بنفقته أو نفقة ولده أو عبده مدة معلومة صحت الإجارة وكذا لو استأجر الأجير أو الظئر بنفقتها وكسوتها صح ويرجع إلى النفقة والكسوة المتعارفة عند التنازع، أما نفقة الدواب ونحوها فلا يصح جعلها أجره إلا مع التقدير والوصف. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٥٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٥١، الجديدة.

المعنى : ج ٦، ص ٣.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٣٠، الأولى/ج ٢، ص ١٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤، الأولى/ج ٣، ص ١٧٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٥١، الأولى، ج ٢، ص ٣٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٥١، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٥١، الجديدة.

مادة (٦٥٥)

الأجرة تقابل المنفعة لا العين فيجوز إجارة حلي الذهب والفضة بأجرة من جنسها. (١)

مادة (٦٥٦)

الأجرة المعينة في حكم البيع فتكفي مشاهدتها وإن جهل قدرها. (٢)

مادة (٦٥٧)

استئجار السماسرة والوكلاء لعمل معلوم كشراء بضاعة وبيعها بأجرة مسماة أو معلومة بالنسبة المتوالية ونحوها صحيح مثلاً لو قال للسمسار اشتري لي كذا أو جعل له من كل ألف شيئاً معلوماً صح. (٣)

مادة (٦٥٨)

يجوز الاستئجار لحصد الزرع وصرم النخل بجزء شائع مما يخرج منه كسدس وخمس كما يجوز الاستئجار لذلك بقدر معلوم من الزرع والتمر. (٤)

مادة (٦٥٩)

يجوز أن يدفع متاعاً لمن يبيعه بقدر معلوم على أن ما زاد من الثمن عن ذلك القدر فهو للأجير. مثلاً لو دفع سيارته لدلال وقال له بعها بخمسين ديناراً وما زاد عن ذلك فهو لك صح العقد فإذا باعها بزيادة كانت له وإذا باعها بخمسين فلا شيء له. (٥)

مادة (٦٦٠)

لا يجوز استئجار الراعي للدواب أو الخادم لها بجزء من درهما أو نسلها أو صوفها سواء كان الجزء مقدراً أو مشاعاً لكن لو جعل الأجرة جزءاً معيناً من عينها صح. (٦)

مادة (٦٦١)

يجوز دفع الدابة لمن يعمل عليها بجزء مشاع من ربحها. مثلاً لو دفع صاحب الإبل إبله لمن يحمل عليها بأجرة لها على أن يكون له نصف الوارد من أجزائها صح. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٥١، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٥٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٥٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٥١، الجديدة.

(٣) المغني : ج ٦، ص ٤٠.

(٤) ك : ج ٢، ص ٢٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٤، الجديدة.

المغني : ج ٦، ص ٧٢.

(٥) المغني : ج ٦، ص ٧١.

واستدل الحنابلة على الصحة بما روي عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً أن يعطي الرجل الرجل الثوب أو غير ذلك به به بكذا وكذا فما ازددت فهو لك ولا يعرف له في عصره مخالف ولأنها عين تنمي بالعمل فيها أشبه دفع مال المضاربة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٥٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٥، الجديدة.

العوض هنا غير معلوم فأنثر في صحة العقد كما أنه لا يدري أ يوجد أولاً وفرق الفقهاء بين هذه المسألة ومسألة جواز دفع له لمن يعمل عليها بجزء من ربحها بأن العين في المسألة الأخيرة مما تنمي بالعمل فأشبه المساقاة والمرارة.

(٧) ش : ج ٢، ص ٢٥٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٤، الجديدة.

وقد تقدم ذكر الفرق بين القاعدة في هذه المادة وبين القاعدة في المادة (٤٥٦).

مادة (٦٦٢)

إذا سمي في العقد ما لا يصلح أجره وجب أجره المثل. (١)

مادة (٦٦٣)

لا يصح التردد في قدر الأجرة أو نوعها.

مثلاً : لو دفع ثوباً لخياط وقال إن خطته اليوم فبريال وإن خطته غداً فبنصفه ، أو أجرتك الدار بمائة درهم نقداً أو مائة وخمسين نسيئة ، أو أجرتك الدكان بمائة ريال إن عملت فيه خياطة أو بعشرة دنانير إن عملت فيه حدادة ، أو أجره الأرض وقال : إن زرعها براً بعشرة أو ذرة فبخمسة عشر أو استأجرة لإيصال كتاب أو أمانة إلى محل على أنه إن أوصلها يوم كذا فله دينار وإن تأخر عن ذلك اليوم فله ربع دينار لم يصح العقد. (٢)

مادة (٦٦٤)

إذا عين الزمن والأجرة واتفقا على أن ما زاد فلكل يوم كذا صح.

مثلاً : لو أجره الدابة عشرة أيام بخمسة عشر ريالاً وما زاد فلكل يوم ريال أو ريالان أو ما زاد فبحسابه صح وكذا إن عينت الأجرة والمسافة كما لو أجره الدابة إلى مكة بكذا أو إن ذهب بها إلى عرفات فبكذا صح أيضاً. (٣)

مادة (٦٦٥)

لو أجره حلياً وقال إن رددتها غداً فدينار وإن رددتها بعد غد فدينارين صح. (٤)

مادة (٦٦٦)

إذا استأجر عاملاً على عمل متجزئ وعين لكل جزء أجره صح.

مثلاً : لو استأجر حاملاً يحمل هذه الصبرة كل قطار بكذا أو استأجر من يستقي له كل دلو بتمرة ، أو استأجر بناء يبني له كل ذراع مكعب بكذا صح العقد. (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٥٥ ، الجديدة.

ك : ج ٢ ، ص ٢٨٨ الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٤ ، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٢٥٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٥٥ ، الجديدة.

ك : ج ٢ ، ص ٢٨٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٦ ، الجديدة.

وعلى الحنابلة فساد هذا العقد بأنه عقد واحد اختلف فيه العوض بالتقديم والتأخير ونحوها فلم يصح ومثلوا بمسألة البيع بقولهم (كبعثت بعشرة نقداً أو أحد عشر نسيئة ما لم يتفرقا على أحدهما) فإذا حدث التفرق بعد تقرير السعر ثبتت الصحة وهو الأمر الجاري والشائع في البيع بالتقسيط.

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٢٥٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٥٦ ، الجديدة.

ك : ج ٢ ، ص ٢٨٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٦ ، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٢٥٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٥٥ ، الجديدة.

ك : ج ٢ ، ص ٢٨٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٦ ، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٢٥٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٥٦ ، الجديدة.

ك : ج ٢ ، ص ٢٨٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٧ ، الجديدة.

مادة (٦٦٧)

الإجارات الفاسدة إذا عمل فيها الأجير وجب له أجره المثل. (١)



(١) ش : ج ٢، ص ٢٥٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٩ الأولى/ج ٣، ص ٥٥٦، الجديدة.

المغني : ج ٢، ص ٤٠-٤١.

وهذه المادة تتضمن قاعدة في باب الإجارة إذ أن هذا الحكم هو المستفاد من المسائل وأحكامها المنشورة في باب الإجارة مثال ذلك : لو اكرت فرساً مدة غزاته فإن العقد فاسد بجهل المدة فقد تطول وقد تقصر فإن تسلم المستأجر الدابة فعليه أجره المثل.

الفصل الثاني

فيما تجب به الأجرة وما تستقر به في الذمة

مادة (٦٦٨)

مطلق العقد يقتضي حلول الأجرة فتجب به كالثمن في البيع سواء في ذلك إجارة العين وإجارة المنفعة في الذمة ولا يملك المؤجر المطالبة بها قبل التسليم وبذل المنفعة. (١)

مادة (٦٦٩)

تسليم العين المؤجرة معينة كانت أو موصوفة تسليم لمنافعها فيستحق به الأجرة ويملك المطالبة بها. مثلاً : لو أجره الدار سنة وسلمها له استحق الأجرة وليس للمستأجر منعها منه أو تقسيطها أو تأخيرها إلى نهاية السنة دون رضى أو شرط. (٢)

مادة (٦٧٠)

بذل العين المؤجرة أي عرضها على المستأجر لاستيفاء نفعها تسليم لها ولو امتنع المستأجر من استلامها بلا مانع. (٣)

مادة (٦٧١)

إذا عمل الأجير الخاص العمل المفقود عليه استحق الأجر كاملاً ولو تلف المال المستأجر فيه عنده في حرزه بعد عمله بخلاف الأجير المشترك. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٨، الأولى/ج ٤، ص ٤٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٨، الأولى/ج ٤، ص ٤١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٨، الأولى/ج ٤، ص ٤١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٣، الأولى/ج ٤، ص ٣٣، الجديدة.

مادة (٦٧٢)

تستقر الأجرة كاملة بذمة المستأجر بفرار الأجير من العمل المعقود عليه فيما هو بيد المستأجر قبل تسليمه، أما المستأجر فيه إذا كان بيد الأجير فلا يستقر له الأجر إلا بتسليمه معمولاً.
مثلاً: لو استأجر طباًخاً لطبخ له طعاماً في بيته أو عاملاً ليحفر له أو يبنّي له ففعل ذلك ثبت له الأجر كاملاً ولو تلف دون تعد أو تقصير منه أو انهال التراب على الحفرة أو سقط البناء ولو دفع ثوباً إلى خياط أو صباغ ليخيطه أو يصبغه فلا تثبت لها أجرة إلا بالتسليم مخيطاً أو مصبوغاً. (١)

مادة (٦٧٣)

تستقر الأجرة كاملة في إجارة العين لمدة إذا سلمت للمستأجر بلا مانع بانقضاء مدة الإجارة سواء انتفع بها المستأجر أم لا.
أما في إجارة العين لعمل معلوم فلا تستقر الأجرة إلا بمضي مدة بعد التسليم يمكن فيها استيفاء العمل.

مثلاً: لو أجرة دابته للركوب أو الحمل إلى مكة أو المدينة ذهاباً وإياباً وسلمها للمستأجر ومضى من الزمن ما يمكن فيه الذهاب والرجوع على المعارف استقرت الأجرة له ولو لم يسافر بها، وكذا لو استأجر أمتعة ليذهب بها إلى محل معلوم أو استأجر حلياً أو ملابس ليحضر بها في عرس فقبضها ومضى من الزمن ما يمكن له فيه ذلك استقرت الأجرة عليه سواء انتفع بها أم لا. (٢)

مادة (٦٧٤)

العقد الفاسد لا أثر له فلا يعتبر الأجر المسمى فيه وتجب فيه أجرة المثل بتسليم العين لمدة بقائها في يد المستأجر ولو لم ينتفع بها ولا يعتبر البذل تسليماً في الإجارة الفاسدة. (٣)

مادة (٦٧٥)

إذا استوفى المستأجر أكثر من النفع المعقود عليه لزمه الأجر المسمى مع أجرة مثل الزائد، مثلاً: لو استأجر الأرض لزراعة بر فزرع دخناً، أو تجاوز بالدابة المؤجرة الموضع المعين فحمل عليها أكثر من القدر المعين لزمه المسمى وأجرة مثل الزائد. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٨٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٤، ص ٣٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٨١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٨، الأولى/ج ٤، ص ٤١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٨١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٢١، الأولى/ج ٢، ص ٤٦، الجديدة.

وجب على المستأجر دفع أجرة المثل في مثل هذه الحالة لأن منافعتها كانت بيده وتحت تصرفه محبوسة لمصالحه.
ولم يعتبر بذل العين في الإجارة الفاسدة تسليماً لأن منافع العين لم تستنفذ من قبله كما أنها ليست تحت يده فعلاً ولا في ملكه كما أن العقد فاسد ولا يجوز استعمال العين المؤجرة، على العكس في العقد الصحيح فهي في تصرفه منذ تمام العقد إذا بذلها المالك. فإذا فرط في استغلالها فهو المسؤول لأنه أهمل الاستفادة منها باختياره.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٣، الأولى/ج ٤، ص ١٥، الجديدة.

مادة (٦٧٦)

يصح اشتراط تعجيل الأجرة أو تأجيلها وتقسيطها مطلقاً ويعمل به . (١)

مادة (٦٧٧)

إذا امتنع الأجير من إكمال العمل المعقود عليه فلا يستحق أجرة لما عمله من قبل . (٢)

مادة (٦٧٨)

إذا غصب المؤجر العين المؤجرة فلا يستحق أجرة مطلقاً سواء كانت معينة أو موصوفة وسواء كانت الإجارة لعمل أو إلى مدة وسواء كان الغصب في أثناء مدة الإجارة أو قبلها ، وتسقط أجرة المدة الماضية بذلك ، وكذا لو امتنع المؤجر من تسليم المأجور في أثناء المدة أو في أثناء المسافة فلا يستحق أجرة لما مضى ، لكن لورد المؤجر العين إلى المستأجر أثناء مدة الإجارة لزمته الأجرة عدا أقسط المدة التي احتسبها المؤجر . (٣)



(١) ش : ج ٢ ، ص ٢٩٧ ، الأولى/ج ٢ ، ص ٣٨١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣١٨ ، الأولى/ج ٤ ، ص ٢٠ ، الجديدة .

المغني : ج ٦ ، ص ١٦ .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٢٨١ ، الأولى/ج ٢ ، ص ٣٧١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٠٨ ، الأولى/ج ٤ ، ص ٢٥ ، الجديدة .

وذلك لأنه لم يوف بما وقع عليه عقد الإجارة ومثلوا هذه القاعدة بمن استأجر انساناً ليحمل له كتاباً إلى بلد معين فحملة بعض الطريق فقط أو ليحفر له عشرين ذراعاً فحفر له عشرة وامتنع من حفر الباقي .

(٣) اشتملت هذه المادة على ثلاثة موضوعات هامة وهي أولاً : غصب المؤجر العين المؤجرة ومراجعتها :

ش : ج ٢ ، ص ٢٨٧ ، الأولى/ج ٢ ، ص ٣٧٥ ، الجديدة .

ثانياً : امتناع المؤجر من تسليم المأجور أثناء المدة ومراجعتها :

ش : ج ٢ ، ص ٢٨١ ، الأولى/ج ٢ ، ص ٣٧١ ، الجديدة .

ثالثاً : ما يلزم المستأجر من أجرة بعد رد المؤجر العين أثناء المدة ومراجعتها :

ك : ج ٢ ، ص ٣٠٩ ، الأولى/ج ٤ ، ص ٢٦ ، الجديدة .

الكتاب الخامس

الخيار في الإجارة وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في خيار الشرط

مادة (٦٧٩)

يصح خيار الشرط في إجارة منفعة بذمة .
مثلاً : لو استأجر خياطاً لخياطة ثوب أو بناء لبناء فأيهما شرط لنفسه الخيار مدة معلومة
صح . (١)

مادة (٦٨٠)

يصح خيار الشرط في الإجارة المضافة بشرط أن يكون أمد الخيار منقضياً قبل حلول وقت الإجارة . مثلاً لو أجره الدار لسنة أربع وخمسين بكذا في أثناء صفر ثلاثة وخمسين على أن يكون لها أو لأحدهما الخيار شهراً أو عشرة أشهر صح ، أما لو كان أمد الخيار لا ينقضي إلا بعد دخول وقت الإجارة فلا يصح كما لو كان الخيار في الصورة المذكورة أحد عشر شهراً أو أكثر . (٢)

مادة (٦٨١)

لا يصح خيار الشرط في إجارة العين المنجزة . (٣)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٣١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٦٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٠٣ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٣١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٢٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٠٣ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٣١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٦٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٠٣ ، الجديدة .

الفصل الثاني

في خيار العيب

مادة (٦٨٢)

للمستأجر خيار العيب إذا وجد بالمأجور عيباً كان به حين العقد ولم يعلم .
مثلاً : لو وجد الدابة جموحاً أو عضوضاً أو عرجاء أو وجد بها عيباً كتعثرها ، أو وجد الخادم ضعيف النظر أو وجد به جنوناً أو برصاً أو مرضاً أو وجد الدار مهدومة الحائط أو بها خراب يخاف به من سقوطها ثبت له خيار الفسخ أو الإمضاء . (١)

مادة (٦٨٣)

العيب الحادث بالمأجور بعد العقد ولو بعد القبض يثبت به الخيار .
مثلاً : لو استأجر داراً فانهدم بعضها ، أو اكرت أرضاً لزرع فانقطع ماؤها أو نقص بحيث لا يكفي للزرع خير المستأجرين الفسخ أو الإمساك بالقسط من الأجرة . (٢)

مادة (٦٨٤)

العيب في باب الإجارة هو ما يوجب نقص المنفعة وتفاوت الأجرة ويعرف ذلك بشهادة أهل الخبرة . (٣)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٢٨٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٧٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٠٨ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٣ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣١٠ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٨ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٢٨٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٧٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٠٧ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٣ ، الجديدة .

مادة (٦٨٥)

العيب الذي يزيله المؤجر في زمن يسير يعفى عادة دون ضرر يلحق المستأجر لا يوجب خياره.
مثلاً : لو أفسدت بالوعة الدار أو الحمام ففتحها المؤجر في مدة قريبة، أو مرض الأجير مدة
يسيرة فبرأ لم يكن للمستأجر خيار. (١)

مادة (٦٨٦)

إذا اختار المستأجر الإمضاء لا يستحق أرشاً وله استيفاء المنفعة ناقصة. (٢)

مادة (٦٨٧)

إطلاق العقد يتناول السليم دون العيب فإذا وقعت الإجارة على موصوف لزمه إحضاره سالماً من
العيوب فلو أحضر معيباً لزمه إبداله بسليم فإن عجز عن إبداله أو امتنع كان للمكثري الفسخ. (٣)



(١) ش : ج : ٢، ص ٢٨٨، الأولى/ج : ٢، ص ٣٧٥، الجديدة.

ك : ج : ٢، ص ٣٠٧، الأولى/ج : ٤، ص ٢٣، الجديدة.

(٢) ش : ج : ٢، ص ٢٨٨، الأولى/ج : ٢، ص ٣٧٥، الجديدة.

ك : ج : ٢، ص ٣٠٨، الأولى/ج : ٤، ص ٢٤، الجديدة.

(٣) ش : ج : ٢، ص ٢٨٨، الأولى/ج : ٢، ص ٣٧٥، الجديدة.

ك : ج : ٢، ص ٣٠٨، الأولى/ج : ٤، ص ٢٣، ٢٤، الجديدة.

الفصل الثالث

في خيارات متنوعة

مادة (٦٨٨)

من استوَجِر لحفر أرض فوصل إلى صخر أو جراد يمنع الحفر مما يخالف المشاهد من الأرض حين العقد كان للأجير خيار الفسخ أو الإمضاء. (١)

مادة (٦٨٩)

الإجارة كالبيع في أحكام الغبن وخياره. (٢)

مادة (٦٩٠)

الإجارة بأنواعها كالبيع في أحكام خيار المجلس. (٣)

مادة (٦٩١)

إذا اختلف العاقدان أو ورثتها أو أحدهما مع ورثة الآخر في قدر الأجرة ولا بينة أو تساقطت بينتاهما وحلفا كان لكل منهما الفسخ فإن كان الفسخ بعد انقضاء مدة الإجارة لزم المستأجر أجرة المثل كاملة وإن كان في أثنائها لزمه قسط المدة الماضية من أجرة المثل. (٤)

مادة (٦٩٢)

إذا كانت الأجرة حالة فظهر المستأجر مفلساً أو معسراً أو له مال بعيد مسافة القصر كان للمؤجر حق الفسخ. (٥)

(١) ك: ج٢، ص ٢٩٩، الأولى/ج٤، ص ١٠، الجديدة.

(٢) ش: ج٢، ص ٣٥، الأولى/ج٢، ص ١٧٣، الجديدة.

ك: ج٢، ص ٥٤، الأولى/ج٤، ص ٢١٢، الجديدة.

(٣) ش: ج٢، ص ٢٩، الأولى/ج٢، ص ١٦٧- الجديدة.

ك: ج٢، ص ٤٤، الأولى/ج٣، ص ١٩٩، الجديدة.

(٤) ش: ج٢، ص ٤٧، الأولى/ج٢، ص ١٨٥، الجديدة.

ك: ج٢، ص ٧٤، الأولى/ج٣، ص ٢٣٦، الجديدة.

هذا النوع هو ما يسمى خيار الاختلاف بين المتعاقدين وهو القسم السابع من أقسام الخيار وهو عادة ما يذكر في كتاب البيع.

(٥) ش: ج٢، ص ٤٩، الأولى/ج٢، ص ١٨٧، الجديدة.

ك: ج٢، ص ٧٨، الأولى/ج٣، ص ٢٤٠، الجديدة.

مادة (٦٩٣)

إذا اغتصب غير المؤجر المأجور المعين لمدة خير المستأجر بين الفسخ والإمضاء فإن فسخ فعله قسط ما مضى إلى حين الفسخ من الأجرة وإن أمضى لزمه الأجر المسمى كاملاً وله مطالبة الغاصب بأجرة المثل. (١)

مادة (٦٩٤)

إذا اغتصب غير المؤجر المأجور «المعين» لعمل خير المستأجر بين الفسخ والصبر إلى حين القدرة عليه. (٢)

مادة (٦٩٥)

إذا هرب الأجير قبل إكمال العمل أو شردت الدابة أو هرب بها صاحبها أو منع المؤجر من استيفاء النفع يثبت للمستأجر خيار الفسخ. (٣)

مادة (٦٩٦)

الخوف العام المانع من استيفاء المنفعة عذر يوجب للمستأجر خيار الفسخ، أما الخوف الخاص بالمستأجر فلا يوجب الخيار. (٤)

مادة (٦٩٧)

العذر الحاصل في غير المعقود عليه لا يوجب خيار الفسخ. مثلاً : لو اكترى دابة للحج فضاعف نفقته فلم يمكن له الحج، أو استأجر دكاناً لبيع متاعه فاحترق المتاع أو ليعمل فيه عملاً فعجز عن العمل لم يفسخ العقد ولا يكون له خياره. (٥)

مادة (٦٩٨)

إذا زرع المستأجر الأرض فغرق الزرع أو تلف أو لم ينبت الزرع فلا خيار للمستأجر وعليه الأجرة كاملة ولا ضمان على المؤجر. (٦)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣١١، الأولى/ج ٣، ص ٢٩، الجديدة.
- (٢) ش : ج ٢، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣١١، الأولى/ج ٤، ص ٢٩، الجديدة.
- (٣) ش : ج ٢، ص ٢٨١، الأولى/ج ٢، ص ٣٧١، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٠٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٥، الجديدة.
- (٤) ش : ج ٢، ص ٢٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٥، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣١٢، الأولى/ج ٤، ص ٣٠، الجديدة.
- لم يوجب الخوف الخاص حق الفسخ لأنه عذر خاص لا يمنع استيفاء المنفعة بالكلية لأن له أن يؤجر لمن يقوم مقامه وهو أشبه بحالة المرض.
- (٥) ش : ج ٢، ص ٤٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣١٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٧، الجديدة.
- (٦) ش : ج ٢، ص ٢٨٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣١١، الأولى/ج ٤، ص ٢٨، الجديدة.

الكتاب الثاني

في الضمان وفيه ثلاثه فصول

الفصل الأول

في ضمان المنافع

مادة (٦٩٩)

الأصل في قبض مال الغير أو منفعة الضمان، فلو استعمل مال غيره دون إذنه كان في حكم الغاصب فيضمن المنافع التي هلكت في يده سواء في ذلك الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال وغيره.

مثلاً : لو سكن داراً دون إذن من المالك أو استعمل دابة دون إذن صاحبها لزمه أجره المثل. (١)

مادة (٧٠٠)

لا أثر لتأويل الملك في ضمان المنافع فلو استعمل أحد الشركاء المال المشترك دون إذنهم ضمن أجره مثل حصصهم. (٢)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٥٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٥، الجديدة.
ونصه « لكن الأصل في قبض مال غيره أو منفعة الضمان »

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٣٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٤٢-٣٤٣ الأولى/ج ٣، ص ٨١، الجديدة.

مادة (٧٠١)

لا أثر لتأويل العقد في ضمان المنافع فلو اشترى مالا واستهلك منافعه ثم استحق لغير البائع لزم المشتري أجره المثل. (١)

مادة (٧٠٢)

من استعمل صانعاً في عمل أو استخدم من انتصب ليعمل للناس بأجر دون تسمية أجره لزمه أجره المثل مطلقاً سواء وعده بالأجرة أو عرض بها أم لا، أما الذي لم ينتصب لذلك فلا يستحق أجراً إلا بشرط أو تعريض. (٢)

مادة (٧٠٣)

من استعمل مال غيره بإذنه دون عقد ولا شرط أجره لا تلزمه أجره إلا إذا كان معداً للأجرة بشواهد الحال كالسفن والفنادق والحمام والسيارات والحوانيت والدور المعدة للتأجير فتلزم أجره المثل. (٣)



-
- (١) ش : ج ٢، ص ٣٤٩ الأولى/ج ٢، ص ٤١٣ الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٥٤ الأولى/ج ٤، ص ٩٩-١٠٠ الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٢٥٤ الأولى/ج ٢، ص ٣٥٥ الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٨٨ الأولى/ج ٣، ص ٥٥٥ الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٥٥ الأولى/ج ٢، ص ٣٥٥ الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٨٩ الأولى/ج ٣، ص ٥٥٥ الجديدة.

الفصل الثاني

في ضمان الأجير

مادة (٧٠٤)

الأجير الخاص أمين فلا يضمن المال الذي يتلف بيده إلا إذا تعدد الإتلاف أو قصر في الحفظ. (١)

مادة (٧٠٥)

لا يضمن الأجير الخاص النقص الحاصل بخطئه. (٢)

مادة (٧٠٦)

الأجير المشترك يضمن ما تلف بفعله ولو عن غير قصد.
مثلاً : لو عثر الحامل فسقط وتلف المحمول ضمنه وكذا لو غلط الخياط أو الطباخ فتلف الثوب أو الطعام ضمنه و يضمن الحمال ما يتلف بقوده وسوقه وانقطاع حبل شد به الحمل. (٣)

مادة (٧٠٧)

عمل الأجير المشترك وما تولد منه مضمون عليه فيضمن ما نقص بخطئه كما لو استأجر خياطاً ليفصل القماش له جبة ففصله قيصاً أو أمر الصباغ أن يصبغ الثوب أصفر فصبغه أسود ضمن النقص. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٣، الأولى/ج ٤، ص ٣٣، الجديدة.

وذكر المصنف تعليلاً لهذا بأن الأجير الخاص يعتبر نائب المالك في صرف منافعه إلى ما أمر به فله بصم كالوكيل كما أن

عمله غير مضمون عليه فلم يضمن ما تلف به كالتقصاض.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٣، الأولى/ج ٤، ص ٣٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٤، ص ٣٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٤، ص ٣٤، الجديدة.

مادة (٧٠٨)

لا ضمان على الأجير مطلقاً فيما تلف عنده في حرزه بسبب غير فعله دون تعد منه ولا تقصير كما لو سرق أو ضاع. (١)

مادة (٧٠٩)

إذا دفع الأجير المشترك المال إلى غير ربه غلطاً ضمنه. (٢)

مادة (٧١٠)

لا ضمان على الراعي إلا بتعد أو تفريط .
مثلاً : لو نام عن الدابة أو غابت عنه فلم يطلبها أو أسرف في ضررها أو سلك بها موضعاً يتعرض لتلفها به ضمن ما تلف والا فلا. (٣)

مادة (٧١١)

يضمن الحجام والختان والطبيب والبيطار إذا أجرى عملاً لم يكن حاذقاً فيه بسراية عمله، وكذا يضمنون إذا جنت أيديهم بأن تجاوزوا ما لا ينبغي تجاوزه وإن كانوا حاذقين. (٤)

مادة (٧١٢)

يضمن الحجام والختان والطبيب والبيطار بسراية عمله إذا أجره في مكلف دون إذنه أو في صغير أو مجنون دون إذن وليه. (٥)

مادة (٧١٣)

لا ضمان على حجام وختان وطبيب وبيطار سواء الخاص والمشارك بسراية فعله إذا كان حاذقاً ولم يتجاوز وياشر العمل بإذن المكلف أو ولي الصغير والمجنون. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٤، ص ٣٤، الجديدة.

واعتبر الأجير المشترك في مثل هذه الحالة أميناً والعين أمانة لديه وقبضها كان بإذن مالكها لنفع يعود عليها وقد شبه بالنسبة للأولى وهو كون العين أمانة عنده بالموعد، وفي الثانية كون القبض بإذن المالك بالمضارب وفي كلا التصورين لا يثبت عليه الضمان.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٤، ص ٣٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٥، الأولى/ج ٤، ص ٣٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٤، ص ٣٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٢٤، الأولى/ج ٤، ص ٣٥، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٤، ص ٣٤، الجديدة.

وعلموا لهذا بأنه فعل فعلاً مباحاً مأذوناً له فيه وقاسه الفقهاء على الأمور بتنفيذ حد من الحدود حيث إنه لا يضمن سراية الحد فإنه يستحيل أن يقال أقطع يد السارق شرط عدم السراية فهو أمر ليس في إمكانه منعه.

مادة (٧١٤)

يرجع في معرفة التعدي من عدمه عند الاختلاف إلى ذوي الخبرة. (١)

مادة (٧١٥)

ليس للأجير حبس المعمول على أجرته بعد عمله ، فلو فعل كان غاصباً ضامناً لكن لو أفلس ربه أي حكم بإفلاسه كان له الحبس. (٢)

مادة (٧١٦)

لو تلف المال عند الأجير المشترك بعد عمله خير المستأجرين تضمينه إياه غير معمول ولا أجرة عليه و بين تضمينه معمولاً وعليه الأجرة. (٣)



(١) ش : ج٢، ص ٢٩١، الأولى/ج٢، ص ٣٧٧، الجديدة.

ك : ج٢، ص ٣١٥، الأولى/ج٤، ص ٣٦، الجديدة.

(٢) ش : ج٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج٢، ص ٣٧٩، الجديدة.

ك : ج٢، ص ٣١٦، الأولى/ج٤، ص ٣٧، الجديدة.

(٣) ش : ج٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج٢، ص ٣٧٩، الجديدة.

ك : ج٢، ص ٣١٥، الأولى/ج٤، ص ٣٦، ٣٧، الجديدة.

المغني : ج٢، ص ١٠٩.

الفصل الثالث

في ضمان المستأجر

مادة (٧١٧)

المأجور أمانة في يد المستأجر فلا يضمنه لو تلف بلا تعد ولا تقصير.
مثلاً : لو سرقت الدابة المؤجرة أو شردت من حرز مثلها أو ماتت أو احترقت الدار المؤجرة أو
انهدمت أو ضاعت الحلوى أو الثياب المؤجرة دون تقصير في الحفظ لا يضمن المستأجر شيئاً. (١)

مادة (٧١٨)

حكم العقد الفاسد في وجوب الضمان وعدمه كحكم صحيحه فلا يضمن المأجور في الإجارة
الفاصلة إلا بالتعدي أو التقصير. (٢)

مادة (٧١٩)

لا يضمن مستأجر الدابة إذا تلفت أو تلف شيء منها بجذبها لتقف أو بضرها أو نخسها ما لم
يتجاوز المعتاد، أما لو زاد عن العادة كان ذلك تعدياً موجباً للضمان. (٣)

مادة (٧٢٠)

معلم الدابة وراعيها وخادمها كالمستأجر في حكم المادة السابقة. (٤)

مادة (٧٢١)

إذا خالف المستأجر في استيفاء المنفعة كان تعدياً فيضمن المأجور لو تلف. مثلاً لو استأجر
الدابة للركوب فحملها أو بالعكس فتلفت ضمنها. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٩٤، ٣٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٩، ٣٨٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٧، الجديدة.

المغني : ج ٦، ص ١١٧.

(٢) المغني : ج ٦، ص ١١٩.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٧٦، ٢٧٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٤، ص ١٧، الجديدة.

مادة (٧٢٢)

إذا استوفى المستأجر أكثر من النفع المعقود عليه كان متعدياً فيضمن المأجور لو تلف بذلك. مثلاً: لو اكرتري الدابة لحمل قدر معلوم فحملها أكثر، أو اكرتها إلى موضع معين فتجاوزته، أو سلك طريقاً أشق أو أبعد، أو اكرتها لركوبه فأركب أثقل منه فتلفت لتعبها من ذلك ضمنها. أما لو كان التلف لسبب غير التعدي ولا ناشئ عنه كسقوطها في هوة أو افتراس سبع ونحوه فلا ضمان عليه. (١)



(١) ش : ج ٢، ص ٢٧٠، ٢٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٤، ٣٦٧ الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٠٣، الأولى/ج ٤، ص ١٥ الجديدة.

الكتاب الثالث

في القرض

وفيه مقدمة وبابان

المقدمة في :

المصطلحات الفقهية

مادة (٧٢٣)

القرض : دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به و يرد بدله و يسمى نفس المال المدفوع على الوجه المذكور قرضاً أيضاً. (١)

مادة (٧٢٤)

الاقتراض : هو أخذ المال على جهة القرض و يسمى الدافع للمال مقرضاً والآخذ مقترضاً ومستقرضاً.

مادة (٧٢٥)

بدل القرض : هو المال الذي يرده المقترض إلى المقرض عوضاً عن القرض .



(١) ش : ج ٢، ص ٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٣١٢، الجديدة.

الكتاب الأول في عقد القرض وفيه فصلان

الفصل الأول : في ركن القرض وشروطه

مادة (٧٢٦)

ينعقد القرض ويتم بإيجاب وقبول ولكن لا يلزم دون قبض. (١)

مادة (٧٢٧)

يصح عقد القرض بلفظه وبلفظ السلف وكل قول يؤدي معناهما. (٢)

مادة (٧٢٨)

حكم القرض في الإيجاب والقبول كحكم البيع على ما مضى في بابه. (٣)

مادة (٣٢٩)

القرض عقد جائز بالنسبة للمقترض مطلقاً. أما بالنسبة للمقرض فيلزم بقبض المقترض فلا يملك استرجاعه إلا إذا حجر على المقترض لفلس. (٤)

مادة (٧٣٠)

يجوز أن يقترض الإنسان بجاهه لآخر كما يجوز أن يأخذ عليه جعلاً من المقترض. (٥)

مادة (٧٣١)

يشترط لصحة القرض معرفة قدره بمقياس معروف من مكيال أو صنجة أو ذراع أو مقياس مما يعرف عادة بين الناس.

فلا يصح قرض المال جزافاً كصبرة طعام ولا إقراض مال ملء قدح معين أو وزن حجر معين أو زرع خشبة معينة. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٣١٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٢٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٣١٢، الجديدة.

(٣) المغني : ج ٤، ص ٣٥٣.

(٤) ش : ج ٢، ص ٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٣١٤، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ١٤١، الأولى/ج ٣، ص ٣١٨، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٣١٣، الجديدة.

لم يصح القرض في الصور الأخيرة لأنه لا يؤمن تلف ذلك المعين فيتعذر رد المثل.

مادة (٧٣٢)

كما يجوز قرض الماء كيلاً يجوز قرضه مقدراً بما ينضبط به عادة، مثلاً لو أقرضه ماء مقدراً بأنبوبة ونحوها يجري فيها الماء زمناً محدوداً من نوبته ليرد عليه المقرض مثله من نوبته صح. (١)

مادة (٧٣٣)

يشترط أن يكون المقرض جائز التصرف ممن يصح تبرعه. فلا يصح قرض الناظر من مال الوقف ولا الوصي من مال اليتيم الا لمصلحة. (٢)

مادة (٧٣٤)

لا يثبت في القرض شيء من الخيارات. (٣)

مادة (٧٣٥)

كل ما صح بيعه صح قرضه إلا الرقيق والمنافع. (٤)

مادة (٧٣٦)

يشترط في القرض معرفة وصفه. (٥)

مادة (٧٣٧)

من شأن القرض أن يصادف ذمة يثبت فيها لكن يصح الإقراض على بيت المال كما يصح الإقراض على الوقف. (٦)

مادة (٧٣٨)

الدراهم والدنانير التي يتعامل بها عدداً لا وزناً يجوز قرضها عدداً ويجب رد مثلها وكذا الخبز ونحوه مما تدخله المساحة. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٣١٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ١، ص ٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٣١٣، الجديدة.

(٣) المغني : ج ٤، ص ٣٥٤.

وعلل هذا بأن المقرض دخل على بصيرة أن الحظ لغيره فأشبه الهبة والمقرض متى شاء رده فيستغني بذلك عن ثبوت الخيار له.

(٤) ش : ج ٢، ص ٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٣١٤، الجديدة.

وعلل التحريم في قرض الرقيق بعدم ورود النقل في ذلك وأنه ليس من المرافق، ولأنه يفضي إلى أن يقترض جارية يطؤها ثم يردّها.

أما عدم صحة قرض المنافع فلائنه غير معهود ومفهوم هذا أنه إذا جرى عرف بقرض المنافع فالحكم الصحة. وهكذا كل الأحكام المبينة على العرف إذا حل محلها عرف صحيح فإن الحكم يتغير بتغيره وقد أجازّه الشيخ ابن تيمية كما حكاه الكشاف مثل أن يحصد مع إنسان يوماً ويحصد الآخر معه يوماً بدله ويسكنه داراً ليسكنه الآخر داراً بدلها كالعارية بشرط العوض.

(٥) ش : ج ٢، ص ٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٥، الجديدة. ك : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٣١٣، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٥، الجديدة. ك : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٣١٣، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٦، الجديدة. ك : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٣١٣، الجديدة.

الفصل الثاني

في الشروط في القرض

مادة (٧٣٩)

لا يصح اشتراط الأجل في القرض و يلغو التأجيل . (١)

مادة (٧٤٠)

يجوز اشتراط الرهن أو الضمين في عقد القرض فلو عينها وجاء المقرض بغيره لم يلزمه قبوله وإن كان خيراً من المشروط ، بل يخير بين الفسخ أو الإمضاء بلا رهن ولا كفيل . (٢)

مادة (٧٤١)

لا يجوز اشتراط النقص أو الزيادة في الوفاء سواء في القدر أو الصفة ، مثلاً لو أقرضه دراهم رديئة و شرط أن يقضيه جيدة أو شرط أن يقضيه من نوع خيراً مما أخذ أو أن يزيد عما أخذ أو بالعكس لم يصح . (٣)

مادة (٧٤٢)

لا يجوز اشتراط المقرض أي عمل يجري إليه نفعاً كأن يسكنه داره أو يعيره دابته أو يعمل له كذا . أو ينتفع برهنه . (٤)

مادة (٧٤٣)

لا يجوز أن يشترط القضاء ببلد آخر إذا كان القرض مما لحمله مؤونة أما إذا لم يكن لحمله مؤونة فيصح الشرط ، فلو أقرضه نقوداً على أن يكتب له بها سفتجة أو يدفع مثلها نفقة لأهله في بلد آخر جاز ولا يصح أن يأخذ عليها شيئاً . (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٨٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٣٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣١٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٨٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٣٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣١٦ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٨٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٣٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣١٧ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٨٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٣٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣١٧ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٨٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٣٩-١٤٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣١٧-٣١٨ ، الجديدة .

المغني : ج ٤ ، ص ٣٦٠ .

ومعنى السفتجة هنا اشتراط القضاء في بلد آخر وعلل للصحة بأمور أن في هذا مصلحة للطرفين من غير ضرر يوحد مهما والشرع لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها بل بمشروعيتها ولأن هذا ليس بمنصوص على تحريمه ولا في معنى المنصوص فوجب إبقاؤه على الإباحة .

مادة (٧٤٤)

لا يصح اشتراط عقد آخر في القرض . مثلاً لو شرط فيه بيع أو إجارة أو مزارعة أو مساقاة أو قرض آخر لم يصح الشرط . (١)

مادة (٧٤٥)

القرض لا يفسد بالشروط الفاسدة وإنما يلغو الشرط الفاسد . (٢)

مادة (٧٤٦)

لا يصح اشتراط المقرض رد مال القرض بعينه . (٣)



(١) ك : ج ٢ ، ص ١٣٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣١٧ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٨٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٨٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٥ ، الجديدة .

لأن هذا الشرط يتنافى ومقتضى العقد وهو التصرف المطلق من المقرض في الدين ورده بعينه يمنع ذلك .

الباب الثاني

فيما يتعلق بقضاء القرض من الأحكام

مادة (٧٤٧)

بدل القرض يثبت في ذمة المقرض من حين القبض فللمقرض المطالبة به في الحال. (١)

مادة (٧٤٨)

لا يلزم المقرض رد عين مال القرض ولو كان باقياً، لكن لورد المثلى بعينه من غير أن يتعيب
لزم المقرض قبوله ولو تغير السعر، أما المتقوم إذا رده بعينه لا يلزمه قبوله وإن لم يتغير سعره. (٢)

مادة (٧٤٩)

المكيلات والموزونات يجب رد مثلها فإن أعوز لزم رد قيمته يوم الإعواز، وكذلك الفلوس
والأوراق النقدية أما غير ذلك فيجب فيه رد القيمة فالجوهر ونحوه مما تختلف قيمته كثيراً تلزم قيمته
يوم القبض. (٣)

مادة (٧٥٠)

إذا كان القرض فلوساً أو دراهم مكسرة أو أوراقاً نقدية فغلت أو رخصت أو كسدت ولم تحرم
المعاملة بها وجب رد مثلها، أما إذا حرم السلطان التعامل بها فتجب قيمتها يوم القرض و يلزمه الدفع
من غير جنسها إن جرى فيها ربا الفضل، وكذا الحكم في سائر الديون وفي ثمن لم يقبض وفي أجرة
وعوض خلع وعتق ومثلث و ثمن مقبوض لزم البائع رده. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٣١٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٣١٥، الجديدة.

صانط المثلى أي مما يكون له مثل كل ما كان مكياً وموزوناً مما يصح السلم فيه ولا صناعة فيه مباحة، أما المتقوم فهو ما ليس مكياً ولا موزوناً تضبط به المائلة مما يضمن بالقيمة وطريقة الظن والاجتهاد.

(٣) ش : ج ٢، ص ٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٣١٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٣١٤، الجديدة.

مادة (٧٥١)

للمقرض المطالبة ببدل القرض في غير بلده ويلزم المقرض قضاءه في المثليات إلا إذا كان لحمله مؤونة وقيمته ببدل القرض أنقص فلا يلزمه إلا قيمته ببدل القرض، أما إذا كانت قيمته ببدل القرض مساوية أو أكثر لزمه دفع المثل في المثليات، أما المتقوم فيلزم المقرض أداء قيمته ببدل القرض مطلقاً. (١)

مادة (٧٥٢)

إذا بذل المقرض مثل القرض في غير بلده لزم المقرض قبوله إذا لم يكن لحمله مؤونة وكان البلد والطريق آمنين وإلا لم يلزمه قبوله. (٢)

مادة (٧٥٣)

يجوز أن يقضي المقرض خيراً مما أخذ أو دونه برضاها ولوبز زيادة أو نقص في القدر أو الصفة من غير شرط ولا مواطاة. مثلاً : لو أقرضه ز يوفاً أو مالاً فقضاه جيداً أو زاده عما أخذ أو بعكس ذلك من غير اتفاق سابق جاز وحل للمقرض. (٣)

مادة (٧٥٤)

لا يجوز أن يهدي المقرض قبل الوفاء هدية إلى المقرض ولا أن يعامله معاملة تجر إليه نفعاً كأن يعيره أو يجابهه في عقد آخر إلا إذا جرت عادة بينها أو نوى احتسابه من دينه أو مكافأته، أما لو فعل ذلك بعد الوفاء من غير سابق مواطاة فلا بأس به. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤١ الأولى/ج ٣، ص ٣١٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٣١٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٣١٧، الجديدة.

المفتي : ج ٢، ص ٣٦١.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٣١٨، الجديدة.

الكتاب الرابع

في الوقف

وفيه ثلاثة ابواب

البَابُ الأوَّلُ^(١)

وفيه فصلان

الفَصْلُ الأوَّلُ

أركان الوقف وشروطه

مادة (٧٥٥)

الوقف تسبيل منفعة عين لجهة معينة تقرباً إلى الله تعالى . (٢)

مادة (٧٥٦)

الوقف بالقول والفعل و يلزم الوقف ولا حاجة إلى القبض . (٣)

مادة (٧٥٧)

الوقف بالقول صريح ، وألفاظه : وقفت وسبلت وحبست وكناية : وألفاظه تصدقت وحرمت وأبدت ، فتى أتى بالصريح صار وقفاً ، وإن أتى بالكتابة فلا يصير وقفاً إلا إذا انضم إليها أحد ثلاثة أشياء : أن ينوي الوقف أن يضيف إليها لفظة تخصها كأن بقوله صدقة موقوفة أو محبسة أو مؤبدة ، أن يصفها بصفات الوقف كأن يقول : صدقة لا تباع ولا تورث . (٤)

(١) لم يقدر للمؤلف أن يقسم هذا الكتاب إلى أبواب وفصول كما جرت عادته في بقية الكتب وقد حاولنا هذا مع وضع

عناوين عامة تنتسب فيها المواد إلى موضوع واحد مع المحافظة على ترتيبها كما وضعها المؤلف .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٤٧٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٨٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٤٠ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٤٠ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٤٧٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٩٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٤٠ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٤١ ، الجديدة .

المغني : ج ٦ ، ص ١٨٦ ، ١٨٨ .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٩٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٤٠ ، ٤٤١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٢٤١ ، ٢٤٢ ، الجديدة .

المغني : ج ٦ ، ص ١٨٧ .

مادة (٧٥٨)

لا يصح الوقف إلا بأربعة شروط :
الأول : أن يكون في عين يجوز بيعها ويمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها كالحبوان والعقار والأثاث والسلاح.
الثاني : أن يكون على بر كالمساكين والمساجد والقناطر والأقارب مسلمين كانوا أو من أهل الذمة.

الثالث : أن يقف على معين يملك فلا يصح على مجهول كرجل ومسجد.
الرابع : أن يقف ناجزاً فإذا علقه على شرط لم يصح إلا أن يقول هو وقف بعد موتي فيعتبر من الثلث. (١)

مادة (٧٥٩)

الوقف بالفعل يحصل مع القرائن الدالة عليه كأن يبني مسجداً و يأذن للناس بالصلاة فيه ، أو مقبرة و يأذن بالوقف فيها ، أو سقاية و يأذن في دخولها. (٢)

مادة (٧٦٠)

إذا صح الوقف زال ملك الواقف عنه وانتقل إلى الموقوف عليهم و يدخل هو في جملة المسلمين كأن يقف مسجداً أو مقبرة أو سقاية للمسلمين فله أن يصلي و يستقي و يدفن فيها. (٣)

مادة (٧٦١)

لا يفتقر الوقف إلى القبول من الموقوف عليهم. (٤)

مادة (٧٦٢)

يشترط في الواقف أن يكون ممن يصح تصرفه في ماله وهو المكلف الرشيد. (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٤٨١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٩١ ، الجديدة.

ك : ج ٢ ، ص ٤٤١ - ٤٤٦ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٢٤٣ - ٢٥١ ، الجديدة.
وقد زاد فيه شرطاً خامساً وهو : « أن يكون الواقف ممن يصح تصرفه في ماله » وقد ذكره المؤلف في المادة.

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٤٧٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٩٠ ، الجديدة.

ك : ج ٢ ، ص ٤٤٠ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٤١ ، الجديدة.

المفني : ج ٦ ، ص ١٩١ .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٤٩٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٩٨ ، الجديدة.

ك : ج ٢ ، ص ٤٤٨ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٥٤ ، الجديدة.

المفني : ج ٦ ، ص ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٣ .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٤٩٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٩٧ ، الجديدة.

ك : ج ٢ ، ص ٤٤٧ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٥٢ ، الجديدة.

المفني : ج ٦ ، ص ١٨٨ .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٤٧٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٨٩ ، الجديدة . ك : ج ٢ ، ص ٤٤٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٤٥١ ، الجديدة.

المفني : ج ٦ ، ص ١٨٨ .

مادة (٧٦٣)

لفظ الواقف يحمل على عاداته في خطابه ولغته التي يتكلم بها وافقت لغة العرف أو لغة الشارع أولاً. (١)

مادة (٧٦٤)

يصح وقف مريض مرض موت غوف وقف ثلثه في مرضه على بعض الورثة (٢) أو أجنبي. (٣)

مادة (٧٦٥)

يصح وقف المشاع كالبيع ولو وقفه مسجداً ثبت حكم المسجد والقسمة متعينة. (٤)

مادة (٧٦٦)

يصح وقف داره على جهتين مختلفتين كأولاد والمساكين. (٥)

مادة (٧٦٧)

يصح وقف الحلبي على اللبس والعارية. (٦)

مادة (٧٦٨)

يصح أن يجعل أعلى داره أو أسفلها أو وسطها مسجداً. (٧)

مادة (٧٦٩)

من جعل وسط داره مسجداً ولم يذكر استطرافاً يستطرق إليه على العادة، كما لو باع بيتاً في داره أو آجره ولم يذكر استطرافاً. (٨)

(١) ك : ج ٢، ص ٤٥٣، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٣، الجديدة.

(٢) قيل لأحمد : أليس تذهب أنه لا وصية لوارث ؟ فقال : الوقف غير الوصية لأنه لا يباع ولا يورث ولا يصير ملكاً للورثة أي ملكاً مطلقاً واحتج في رواية أحمد بن الحسن بحديث عمر حيث قال الخ « المؤلف »

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٢، الأولى/ج ٤، ص ٣١٢، الجديدة.

المفني : ج ٦، ص ١٨٩.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٨١، الأولى/ج ٢، ص ٤٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٤٣، الجديدة.

المفني : ج ٦، ص ١٩٠.

(٥) ك : ج ٢، ص ٤٥٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٥٨، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٤٨٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٤٤، الجديدة.

المفني : ج ٦، ص ١٩٠.

(٧) ش : ج ٢، ص ٤٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٠، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٤٤٠ الأولى/ج ٤، ص ١٢٤١، الجديدة.

المفني : ج ٣، ص ١٩٧.

(٨) ش : ج ٢، ص ٤٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٤١، الجديدة.

مادة (٧٧٠)

لا يصح بيع الوقف ولا هبته ولا المناقلة ولو بخير منه إلا أن تتعطل منافعه المقصودة منه بخراب له أو لمحلته أو غيره بحيث لا يرد شيئاً على أهله، أو يرد شيئاً لا يعد نفعاً بالنسبة إليه وتتعدر عمارته وعود نفعه بالآ يكون في الوقف ما يعمر به، ولو كان الخراب مسجداً حتى يضيق على أهله المصلين به وتعذر ترسيمه في محله أو كان مسجداً وتعذر الانتفاع به لخراب محله، أو كان موضعه قدراً فيصح بيعه ويصرف ثمنه في مثله. (١)



(١) ش : ج ٢، ص ٥١٩، الأولى/ج ٢، ص ٥١٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٧٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٢، الجديدة.

الفصل الثاني

اشتراطات الواقف وكتابه

مادة (٧٧١)

إذا شرط الواقف ألا يباع وقفه فيما يباع بأن يوجد مسوغ البيع فشرطه فاسد. (١)

مادة (٧٧٢)

إذا شرط الواقف للناظر يفعل ما يهواه أو يراه مطلقاً فشرطه باطل. (٢)

مادة (٧٧٣)

لا يصح للواقف اشتراط إدخال من شاء من غير أهل الوقف وإخراج من شاء منهم. (٣)

مادة (٧٧٤)

لا يصح اشتراط تغيير شرط. (٤)

مادة (٧٧٥)

لا يصح اشتراط عدم الانتفاع بالوقف. (٥)

مادة (٧٧٦)

لا يصح اشتراط الواقف الصلاة في مسجد بأهل مذهب. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٥١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧١، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٣، الجديدة.

«وفي اختيارات ابن تيمية ص ١٠٧ يجب مع الحاجة إبدال الوقف بمثله. وبلا حاجة يجوز بخير منه لظهور المصلحة وهو قياس الهدي، وهو وجه في المناقلة» المؤلف.

(٢) ك : ج ٢، ص ٤٥٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٦١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٦١، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢، ص ٤٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٦١، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٤٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٣، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٢، الجديدة.

لا يصح اشتراط الواقف تقديم المفضول كشرطه في الإمامة غير الأعلم. (١)

مادة (٧٧٨)

لا يعمل بشرط واقف شرط ألا يصدق ريع وقفه لمن له وظيفة أو جامكية أو مرتب من جهة أخرى إن لم يكن في الشرط مقصود شرعي خالص أو راجع، وكذلك لو شرط عليهم نوعاً من الطعام والملبس والمسكن الذي لم يستحبه الشرع، ولا يمنعهم الناظر من تناول كفايتهم من جهة أخرى. (٢)

مادة (٧٧٩)

يجب العمل بشرط الواقف في عدم إيجارة، وفي قدر المدة فإذا شرط ألا يؤجر أكثر من سنة لم تجز الزيادة، أو ألا يؤجر أبداً إلا عند الضرورة، وفي قسمة ريعه على الموقوف عليهم في تقدير استحقاقهم، وفي تقديم بعض الموقوف عليهم على البعض الآخر، وفي تأخير بعضهم عن البعض الآخر، وجمع وترتيب وتسوية وتفضيل وإخراج من شاء بصفة، وإدخال من شاء بصفة، لا فرق بين أن يشترط ذلك الواقف لنفسه أو للناظر بعده. (٣)

مادة (٧٨٠)

يعمل فيما جهل شرط واقفه بعادة جارية ثم يعرف ثم بالتسوية إن عرف أرباب الوقف، وإن لم يعرف جعل كوقف مطلق لم يذكر مصرفه. (٤)

مادة (٧٨١)

يعمل بشرط الواقف فيما لو شرط أن من تزوج من البنات فلا حق لها، أو على زوجته ما دامت عازبة. (٥)

مادة (٧٨٢)

يعمل بشرطه في تخصيص المدرسة والرباط والخانقاه والمقبرة بأهل مذهب أو بلد أو قبيلة. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٠١، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٣، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٩١، الأولى/ج ٢، ص ٥٠١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٣، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٠١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥١-٤٥٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٥٩-٢٦٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٤٩٨-٤٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٦١، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٤، ص ٥٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٣، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٢، الجديدة.

مادة (٧٨٣)

يعمل بشرطه في تخصيص شخص بإمامة مسجد أو نظره أو الخطابة أو إمامة في رباط ومسجد أو مدرسة بأهل مذهب. (١)

مادة (٧٨٤)

يعمل بشرطه ألا ينزل فاسق ولا شرير ولا مبتدع. (٢)

مادة (٧٨٥)

الشروط إنما يلزم الوفاء بها إذا لم يفرض ذلك إلى الإخلال بالمقصود الشرعي، ولا يجوز المحافظة على بعضها مع فوات المقصود منها. (٣)

مادة (٧٨٦)

يعمل بشرطه في ناظره، و يعمل بشرطه في اتفاق عليه. (٤)

مادة (٧٨٧)

يعمل بشرطه في عمارة الوقف. (٥)

مادة (٧٨٨)

يعمل بكتاب الوقف و يلغو مصادقة المستحقين في مصارفه ومقادير استحقاقهم بمناف له. (٦)

مادة (٧٨٩)

يعمل بكتاب الوقف و يلغو حكم بمحضر فيه ما يناقئ كتاب الوقف. (٧)

مادة (٧٩٠)

يعمل بكتاب الوقف و يلغو اقرار مستحق بأقل مما قدر له وله المطالبة به سواء كان عالماً بشرط الواقف أو لم يكن عالماً. (٨)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٣، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٣، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٠١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٣، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٥٧، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٥، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٦، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٥٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٤، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ٥٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٤، الجديدة.

(٨) ك : ج ٢، ص ٤٥٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٤، الجديدة.

الكتاب الثاني

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في النصف في الوقف

مادة (٧٩١)

يجوز تغيير صورة الوقف للمصلحة كجعل الدور حوانيت. (١)

مادة (٧٩٢)

يجوز إجارة الوقف لمدة طويلة ولا يشترط له التقسيط لكل سنة. (٢)

مادة (٧٩٣)

يجوز عمارة وقف من آخر أي من ريعه على جهته. (٣)

مادة (٧٩٤)

إن لم يكن للوقف غلة لضعف ونحوه فإن تعذر الإنفاق من الموقوف عليه بيع الوقف وصرف ثمنه في عين أخرى تكون وفقاً لمحل الضرورة إن لم تمكن إجارته، فإن أمكن أجر بقدر نفقته لاندفا الضرورة المقتضية البيع بها. (١)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٥١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٤، الجديدة.

« وفي اختيارات ابن تيمية ص ١٨١-١٨٢ بعدما ذكر (ولا فرق بين بناء مبناء وعرضة بعرضة أولاً. المؤلف.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٨-٢٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٤، ص ٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٥١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧١، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٤، الجديدة.

« في الاختيارات لابن تيمية، ص ١٨٢، وما فضل عن حاجة المسجد صرف إلى مسجد آخر لأن الواقف له غرض و : والجنس واحد». المؤلف.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٠٦، ج ٢، ص ٥٠٦-٥٠٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٤-٤٥٥، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٦، الجديدة.

الفصل الثاني

ناظر الوقف وصلاحياته

مادة (٧٩٥)

ينظر في الوقف من شرطه الواقف ، وإذا لم يشترط الواقف ناظراً ، أو شرطه لمعين فوات فالنظر للموقوف عليهم كل على حصته عدلاً كان أو فاسقاً في الوقف المحصور. (١)

مادة (٧٩٦)

إذا كان الموقوف عليه محجوراً عليه في الوقف المحصور بأن كان صغيراً أو سفياً أو مجنوناً فوليه يقوم مقامه. (٢)

مادة (٧٩٧)

إذا كان الوقف غير محصور كالوقف على مسجد والفقراء فالنظر لحاكم بلد الوقف. (٣)

مادة (٧٩٨)

إذا أطلق النظر للحاكم شمل أي حاكم كان سواء كان مذهبه مذهب الواقف أم لا. (٤)

مادة (٧٩٩)

إذا فوض النظر لحاكم المسلمين وتعدد الحكام فالنظر للسلطان يوليه من شاء. (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٤٩٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٥٤ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٥٠٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٠٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٥٨ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٧٢ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٥٠٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٠٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٥٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٦٨ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٥٠٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٠٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٦١ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٧٦ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٥٠١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٠٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٦١ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٧٦ ، الجديدة .

مادة (٨٠٠)

إن لم يوجد إمام أو نائبه كالقرى الصغار والأماكن النائية، أو وجد وكان غير مأمون أو نصب غير مأمون فلاهل المسجد نصب ناظر في مصالحه ووقفه، وكذا ما عداه من الأوقاف لأهله نصب ناظر فيه لذلك. (١)

مادة (٨٠١)

لرئيس القرية أو المكان النظر والتصرف إذا تعذر النصب ممن له النصب. (٢)

مادة (٨٠٢)

إذا أقام الحاكم ناظراً على وقف فليس لحاكم آخر نقضه. (٣)

مادة (٨٠٣)

إذا أقام حاكمان كل منهما شخصاً على وقف قدم السلطان أحقهما. (٤)

مادة (٨٠٤)

للناظر حفظ وقف وعمارته وإيجاره وزرع، وبخاصة فيه وتحصيل ريعه من أجره أو زرع أو ثمرة والاجتهاد في تنميته، وصرفه في جهاته من عمارة وإصلاح وإعطاء مستحق ونحوه. (٥)

مادة (٨٠٥)

للناظر على مدرس وفقهاء تقدير أعطيهم ثم للحاكم. (٦)

مادة (٨٠٦)

له [لِلناظر] وضع يده عليه وعلى ريعه. (٧)

مادة (٨٠٧)

له [لِلناظر] التقرير في وظائفه. (٨)

مادة (٨٠٨)

له [لِلناظر] صرف من قرري وظيفة ولم يقم بها ولو عينه واقف. (٩)

(١) ك : ج ٢، ص ٤٦٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٤، الجديدة.

(٢) ك : ج ٢، ص ٤٦٠، الأولى/ج ٤، ص ٤٧٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٠١، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٦١، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٦١، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٦، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٨، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٥٠١، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٦٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٥، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ٥٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٦، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٩، الجديدة.

(٨) ش : ج ٢، ص ٥٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٦، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٩، الجديدة.

(٩) ش : ج ٢، ص ٥٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٦، الجديدة.

الفصل الثالث

حقوق الناظر

مادة (٨٠٩)

له [لِلنَّازِر] الاستدانة على الوقف بلا إذن حاكم لمصلحة كثرائه للوقف نسيئة، أو بنقد لم يعينه. ولا يلزم المقرض الوفاء من ماله بل من ريع الوقف. (١)

مادة (٨١٠)

له [النَّازِر] نصيب مستوفى للعمال المتفرقين إن احتيج إليه أو لم تتم مصلحة إلا به. (٢)

مادة (٨١١)

لِلنَّازِر الخاص بيع الموقوف على شخص معين أو جماعة معينين أو من يوم أو يؤذن أو يقوم بهذا المسجد ونحوه إذا وجد مسوغ البيع، والأحوط إذن الحاكم. (٣)

مادة (٨١٢)

له [لِلنَّازِر] أكل بمعروف ولو لم يكن محتاجاً إذا لم يسم له شيء. (٤)

مادة (٨١٣)

له [لِلنَّازِر] أخذ أجره عمله مع فقره. (٥)

مادة (٨١٤)

له [لِلنَّازِر] الأجرة من وقت نظره. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٥، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٦، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٢١، الأولى/ج ٢، ص ٥١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٥، الجديدة.

(٤) ك : ج ٢، ص ٤٥٧، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٠، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ٤٥٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٧١، الجديدة.

(٦) ك : ج ٢، ص ٤٥٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٢، الجديدة.

مادة (٨١٥)

له [لِلناظر] أخذ ما شرطه الواقف خالصاً وإن زاد على أجرة مثله وكل ما يحتاجه الوقف من أمناء وغيره من غلة الوقف. (١)

مادة (٨١٦)

له [لِلناظر] أخذ أجرة المثل إن كان الجعل مجهولاً أو مقدراً وكان أكثر من أجرة المثل. (٢)

مادة (٨١٧)

لناظر بالأصالة وهو الموقوف عليه المعين، والحاكم فيما وقف على غير معين نصب ناظر وعزله. (٣)

مادة (٨١٨)

له [لِلناظر] انتساخ كتاب الوقف وأجرة تسجيل كتاب الوقف من مال الوقف. (٤)

مادة (٨١٩)

له [لِلناظر] صرف ما فضل من غلته ولا ضمان عليه. (٥)

مادة (٨٢٠)

له [لِلناظر] الإجارة على ولده بأجرة المثل. (٦)

مادة (٨٢١)

له [لِلناظر] أن يعمل بما ظهر له أنه مصلحة وبيانها إذا صرح الواقف له بعمل ما يهواه أو يراه مطلقاً، ومع الاشتباه له الاجتهاد إن كان الناظر عالماً عادلاً. (٧)

مادة (٨٢٢)

ليس للناظر صرف من قرر على وفق الشرع بلا موجب شرعي. (٨)

(١) ك : ج ٢، ص ٤٥٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٧١، الجديدة.

(٢) ك : ج ٢، ص ٤٥٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٧١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٤-٥٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٦١، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٧، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٥١٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٥، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

(٧) ك : ج ٢، ص ٤٥٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٦١-٢٦٢، الجديدة.

(٨) ش : ج ٢، ص ٥٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٦٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٤، الجديدة.

مادة (٨٢٣)

ليس للناظر بيع ما كان موقوفاً على سبيل الخيرات كالمساكين والمساجد والقناطر وهو إلى الحاكم إذا وجد مسوغ البيع. (١)

مادة (٨٢٤)

ليس للناظر المشروط نصب ناظر ولا الوصية بالنظر ما لم يكن مشروطاً له. (٢)

مادة (٨٢٥)

ليس لأحد الناظرين التصرف مستقلاً بلا شرط. (٣)

مادة (٨٢٦)

ليس للناظر الخاص نصب إمام لمسجد إلا برضى الجيران. (٤)

مادة (٨٢٧)

ليس للناظر بيع مال الوقف وشراؤه لنفسه ولا لوالده وولده ومكاتبه ونحوهم. (٥)

مادة (٨٢٨)

ليس لأهل المسجد مع وجود إمام أو نائبه نصب ناظر في مصالحه ووقفه، فإن لم يوجد كالقرى الصغيرة والأماكن النائية أو وجد وكان غير مأمون، أو ينصب غير مأمون فلهم النصب. (٦)

مادة (٨٢٩)

ليس لناظر الصلح إلا في حال الإنكار وعدم البيئة لأنه لا يملك التبرع. (٧)

مادة (٨٣٠)

إن مات ناظر بشرط في حياة واقف لم يملك الواقف نصب غيره مطلقاً دون شرط وانتقل للحاكم إن كان على غير معين وإلا فإليه. (٨)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٢١، الأولى/ج ٢، ص ٥١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٠٣، ج ٢، ص ٥٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٣-٢٧٢، الجديدة.

(٤) ك : ج ٢، ص ٤٥٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

(٦) ك : ج ٢، ص ٢٥٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٤، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ١٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٢، الجديدة.

(٨) ش : ج ٢، ص ٥٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٦، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٨، الجديدة.

مادة (٨٣١)

يقبل قول الناظر المتبرع في دفع لمستحق وإن لم يكن متبرعاً فلا يقبل إلا بينة. (١)

مادة (٨٣٢)

تنفسخ إجارة الوقف بموت المؤجر إن كان المؤجر هو الموقوف عليه وناظر الاستحقاق لا بشرط الواقف، أما إذا كان المؤجر ناظراً بشرط الواقف وكان مع ذلك مستحقاً فلا تبطل الإجارة بموته. (٢)

مادة (٨٣٣)

لو أجزر ناظر بأقل من أجرة المثل صح عقد الإجارة وضمن الناظر النقص الذي لا يتغابن به عادة إن كان المستحق غيره لأنه يتصرف في مال غيره على وجه الحظ كالوكيل. (٣)



(١) ك : ج ٢، ص ٤٥٦، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٦٥-٢٦٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٩٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٠٧، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٦، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٩، الجديدة.

الباب الثاني

وفيه فصلان

الفصل الأول

مبطلات الوقف

مادة (٨٣٤)

لا يصح الوقف في الذمة كعبد وسلاح غير معين، ولا يصح في غير معين كأحد هذين العبدین، ولا يصح فيما لا يجوز بيعه كأم الولد والمرهون والكلب، ولا وقف ما لا ينتفع به مع بقائه دائماً كالأثمان والطعوم والرياحين. (١)

مادة (٨٣٥)

لا يصح [الوقف] على الكنائس وبيوت النار والبيع وكتب التوراة والإنجيل، ولا يصح على حربي ولا مرتد. (٢)

مادة (٨٣٦)

لا يصح على حيوان [ومن] لا يملك كماليكه وأم الولد والمدبر والميت والحمل والملك والبهيمة والجن. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٨٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٢، الأولى/ج ٤، ص ٢٤٤، الجديدة.

المفني : ج ٦، ص ١٩١.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٣، الأولى/ج ٤، ص ٢٤٦، الجديدة.

المفني : ج ٦، ص ١٩٢، ١٩٤.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٥، الأولى/ج ٤، ص ٢٤٩، الجديدة.

المفني : ج ٦، ص ١٩٨.

مادة (٨٣٧)

لا يصح الوقف على نفسه، و يصح إن وقف غيره واستثنى الأكل منه مدة حياته. (١)

مادة (٨٣٨)

لا ينفذ وقف مريض ولو كان وقفه على أجنبي بجزء زائد على الثلث كسائر تبرعاته، و يقف ما زاد على الثلث على إجازة الورثة، ولو وقف ذلك حيلة كملئ نفسه ثم على الوارث أو الأجنبي لتحريم الحيل وبطلانها. (٢)

مادة (٨٣٩)

إذا بنى أو غرس في الوقف من هو موقوف عليه وحده فبناؤه وغرسه له محترم، وإذا بنى الشريك أو من له النظر فقط فبناؤه غير محترم، وليس له إبقاؤه بغير رضى أهل الوقف إلا أن أشهد أنه له، وإن لم يشهد أنه له فغرسه وبناؤه للوقف تبعاً للأرض، ولو غرسه للوقف أو من مال الوقف فوقف، وإن غرسه أجنبي وهو غير الناظر أو الموقوف عليه فهو الموقوف بنيته. (٣)

مادة (٨٤٠)

ولاية نصب الناظر للواقف ثم لوصيه ثم للقاضي، ولا يصح تفويض الناظر النظر لغيره إذا كان النظر مشروطاً لآخر بعده، أما إذا لم يكن مشروطاً لآخر فيصح تفويضه إن كان التفويض مشروطاً له من قبل الواقف أو من قبل القاضي، أما إذا لم يكن التفويض مشروطاً له فلا يصح تفويضه في الصحة و يصح تفويضه في مرض موته. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٨٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٤٧، الجديدة.

المغني : ج ٦، ص ١٩٤.

وذيل المؤلف هذه المادة بقوله : « وانظر ص ١٧ وما جاء في الإنصاف ».

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٣، الأولى/ج ٤، ص ٣١٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٦-٤٥٧، الأولى/ج ٤، ص ٢٦٩، الجديدة.

(٤) انظر ش : ج ٢، ص ٥٠٢-٥٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٤-٥٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٧٢، الجديدة.

جاء تذيلاً لهذه المادة قول المؤلف :

« كما حقق ذلك في الدر المختار ورد المختار والتنقيح، وتقرر ذلك من رياضة القضاء على اعلام المدينة في نظارة جل الليل على وقف أبي البركات سنة ١٣٥٩ ».

الفصل الثاني

الدعوى في الوقف

مادة (٨٤١)

يقبل يمين الموقوف عليهم مع شاهد لإثبات الوقف، وإذا امتنع البطن الأول من اليمين فلمن بعدهم من البطون ممن يؤول الوقف إليهم الحلف مع الشاهد. (١)

مادة (٨٤٢)

لا تسمع شهادة بالاستفاضة إلا فيما يتعذر علمه غالباً دونها كنسب وولادة وموت وملك مطلق وعق وولاء وولاية وعزل ونكاح وخلع وطلاق ووقف بأن يشهدوا أن هذا وقف زيد ومصدقه وما أشبه ذلك، ولا يجوز لأحد أن يشهد باستفاضة إلا إن سمع ما يشهد به من عدد يقع بهم العلم، ويكون ذلك العدد عدد التواتر. (٢)

مادة (٨٤٣)

تقبل الشهادة بحق آدمي غير معين كوقف على فقراء أو علماء مسجد أو وصية له أي للمسجد أو رباط وإن لم يطلبه مستحقه. (٣)

مادة (٨٤٤)

يقطع سارق الوقف وسارق غائبه إن كان على معين ولا شبهة للسارق بخلاف الوقف على غير معين. (٤)

مادة (٨٤٥)

إن قتل رقيق موقوف عبداً كان أو أمة، ولو كان القتل عمداً فليس للموقوف عليه عفو مجاناً ولا قود بل يشتري بقيمته بدله. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٥٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣١٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٤٥، الأولى/ج ٦، ص ٤٠٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٨١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٥، الأولى/ج ٦، ص ٣٣١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٥٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٤٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٥٧، الجديدة.

مادة (٨٤٦)

إذا ادعى بعد البيع أنه كان وفقاً عليه فهو بمنزلة أن يدعي أنه قد ملكه الآن، فإن أقام بذلك بينة قبلت وإلا فلا؟ (١)

مادة (٨٤٧)

لا تقبل شهادة من له كلام أو استحقاق وإن قل في رباط أو مدرسة لمصلحة لها، ولا شهادة ديوان الأموال السلطانية على الخصوم. (٢)

مادة (٨٤٨)

إذا شهدت البينة بأن هذا ابن المتوفى ولم يقل لا وارث له غيره حكم له بالإرث كله. (٣)



(١) ش : ج ٤، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٤-٥٨٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٣١٩، الأولى/ج ٦، ص ٤٧٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٢٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٦٤، الأولى/ج ٦، ص ٤٣٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣١٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٤٨، الأولى/ج ٦، ص ٤١٢، الجديدة.

ذكر المؤلف تذيلاً لهذه المادة قوله :

«وتقرر من رئاسة القضاة في أوائل شهر ربيع الأول سنة ١٣٥٩ في إعلام حسين حليبي مع الجزري اتباع ذلك في الوقف حيث إنه موقوف على الأولاد وأولاد الأولاد وشهدت البينة على شخصين أنها من أولاد الواقف»

الباب الرابع في الموقوف عليه

مادة (٨٤٩)

إذا وقف على أرحامه فهو للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم. (١)

مادة (٨٥٠)

وقف على أولاده المقيمين بمكة أو المدينة فغاب أحدهم في الخارج أكثر من سنة ثم عاد استحق من غلة الوقف المدة الماضية حيث لم يتوطن في الخارج. (٢)

مادة (٨٥١)

وقف منقطع الابتداء فقط كوقفه على نفسه أو عبده ثم على ولده ثم الفقراء يصرف في الحال إلى من بعده فيصرف لولده في الحال لأن وجود من لا يصح الوقف عليه كعدمه.

ومنقطع الوسط كوقفه على زيد ثم عبده ثم المساكين يصرف بعد انقطاع من يجوز الوقف عليه إلى من بعده فيصرف في المثال بعد زيد للمساكين لأننا لما صححنا الوقف مع ذكر من لا يجوز الوقف عليه فقد ألغيناها لتعذر التصحيح مع اعتباره.

ومنقطع الآخر كعلی زيد ثم على عمرو ثم عبيده أو الكتيبة يصرف بعد من يجوز الوقف عليه إلى ورثته حين الإنقطاع نسباً على قدر إرثهم. (٣)

(١) ورد موصولاً بهذه المادة قوله :

«عند أبي حنيفة كما لو أوصى لهم، أما عند صاحبه فهو لعموم الأرحام، والمتون في كتاب الوصايا على قول الإمام فهو المرجح، أما لو أوصى أو وقف على عصبته فقال الشيخ طاهر سنبل في فتاواه ص ٢١٢ لم أربعد مراجعة كثير من معتبرات النذهب، والذي يظهر تقديم الأقرب فالأقرب على قول الإمام كالأرحام والأقارب لأن العلة التي ذكرها على قوله جارية في المصنعات وقد صدر بذلك حك من محكمة مكة المكرمة وصدق من رئاسة القضاة في أواخر سنة ١٣٥٨ هـ. وجرى فصلها عن المادة حتى تستقيم صياغتها.

ونص ما جاء في ش (و) ان وقف (على ذوي رحمه ذ) هو (لكل قرابة له) أي الواقف (من جهة الآباء) عصبه كانوا كالآباء والأعمام ونسبهم أولاً كالعلمات وبنات العم (و) لكل قرابة من جهة (الامهات) كأمه وأبيها وأخواله وخالاته وان علوا (و) لكل قرابة من جهة (الأولاد) كإبنته وبناته وأولادهم لأن الرحم يشملهم.

ش : ج ٢، ص ٥١٥، الأولى/ج ٢، ص ٥١٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٤٦٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٨٨، الجديدة.

(٢) وورد موصولاً بهذه المادة قول المؤلف :

«وبذلك قرار من رئاسة القضاء على إعلام من المدينة سنة ١٣٥٩ هـ اعتماداً على ما في الإسعاف ص ١٠٧ المأخوذ من الخانية والبيازية، وعبارته تقتضي أن من انتقل لغرض غير الإقامة والتوطن استحق.

في البيازية ص ٢٥٨ والإسعاف ص ١٠٨ مسألة من وقف على ولده الذين يسكنون خوارزم فالغلة لساكني خوارزم لا لغيرهم ويصير السكن يوم خروج الغلة لا يوم الوقف ١ هـ»

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٩١، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٨-٤٩٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٧، الأولى/ج ٤، ص ٢٥٢-٢٥٣، الجديدة.

مادة (٨٥٢)

يصرف ما وقفه وسكت بأن قال هذه الدار وقف ولم يسم مصرفاً إلى ورثته لأن مقتضى الوقف التأييد فيحمل على مقتضاه ولا يضر تركه ذكر مصرفه، لأن الإطلاق إذا كان له عرف صح وحمل عليه، وعرف المصرف هنا أولى الجهات به وورثته أحق الناس بیره فكأنه عينهم بصرفه، بخلاف ما إذا عين جهة نسباً لا ولاء ولا نكاحاً على قدر إرثهم من الواقف فلا يملكون نقل الملك في رقبته، وعلم منه صحة الوقف وإن لم يعين له مصرفاً خلافاً لما في الإقناع، ويقع الحجب بينهم كالإرث فإن عدما أي ورثة الواقف نسباً فهو للفقراء والمساكين وفقاً عليهم. (١)

مادة (٨٥٣)

متى انقطعت الجهة الموقوف عليها والواقف حي رجع إليه الوقف، وكذا لو وقف على أولاده وأنسأهم أبداً على أنه من توفي منهم من غير ولد رجع نصيبه إلى أقرب الناس إليه فتوفي أحد أولاده عن غير ولد والأب الواقف حي رجع إليه. (٢)

مادة (٨٥٤)

يصح قسم الوقف بلا رد عوض من أحدهما على الآخر إذا كان الوقف على جهتين فأكثر، أما الوقف على جهة واحدة فلا تقسم عينة قسمة لازمة اتفاقاً لتعلق حق الطبقة الثانية والثالثة، لكن تجوز المهايأة وهي قسمة المنافع. (٣)

مادة (٨٥٥)

تجوز قسمة ما بعضه وقف وبعضه طلق بلا رد عوض من رب الطلق، وتجوز القسمة برد عوض من مستحق الوقف. (٤)

مادة (٨٥٦)

حكم الحاكم لأهل طبقة في وقف حكم لأهل الطبقة الثانية إن كان الشرط واحداً غير مختلف فيه، فن أبدي من أهل الطبقة الثانية فما بعدها ما يجوز أن يمنع الأول من الحكم عليه أي المستحق من الطبقة الأولى لو علمه فلثان الدفع به كالأول لو علمه لأن كل بطن يتلقاه من واقفه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٧، الأولى/ج ٤، ص ٢٥٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٥٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٧، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢١٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٦، الجديدة.

مادة (٨٥٧)

إذا وقف على من لا يمكن حصرهم جاز الدفع إلى واحد وإلى أكثر منه وجاز التفاضل والتسوية. (١)

مادة (٨٥٨)

إن كان أقارب الواقف مساكين كانوا أولى به لا على سبيل الوجوب. (٢)

مادة (٨٥٩)

لا يصح الوقف على نفسه فإن فعل صرف الوقف في الحال إلى من بعده فيكون كمن وقفه على من بعده ابتداءً، فإن لم يذكر غير نفسه فلكه بحاله ويورث عنه، وعنه يصح الوقف على النفس. وقال في الإنصاف: «عليها العمل في زماننا وقبله عند حكامنا من أزمنة متطاولة وهو الصواب»، وفي الفروع: «ومتى حكم به حاكم حيث يجوز له الحكم فظاهر كلامهم ينفذ حكمه ظاهراً. (٣)

مادة (٨٦٠)

يصح لو وقف على غيره واستثنى كل الغلة لنفسه، أو وقف على صحبه واستثنى الغلة لولده أو غيره مدة حياته أو مدة معينة، أو استثنى الأكل مما وقفه، أو استثنى النفقة عليه وعلى عياله أو الانتفاع لنفسه وعياله ونحوهم، ولو بسكنى مدة حياتهم، أو شرط أن يطعم صديقه سواء قرر ذلك أو أطلقه. (٤)

مادة (٨٦١)

لومات المشروط له السكنى في أثناء المدة المعينة فلو ورثته السكنى ونحوها باقي المدة ولهم إجارتها للموقوف عليه ولغيره، ويؤخذ منه صحة إجارة كل من ملك منفعة وإن لم يشترطها الواقف له إلا أن يعين في الوقف غير ذلك. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٥١٧، الأولى/ج ٢، ص ٥١٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٦٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٠، الجديدة.

(٢) المغني : ج ٥، ص ٥٦١.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٨٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٤٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٨٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٤٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٤٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٤٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٤٨، الجديدة.

الكتاب الحَمَلِي

في الهبة

وفيه مقدمة وثلاثة أبواب

المصطلحات الفقهية

مادة (٨٦٢)

الهبة تمليك الشخص في حياته مالا غير واجب لأخر بلا عوض و يقال للمملك واهب وللمتملك متهب وموهوب له ، وللمال موهوب . (١)

مادة (٨٦٣)

الإتباب قبول الهبة . (٢)

مادة (٨٦٤)

الهدية هي الهبة بقصد الإكرام أو التودد أو المكافأة . (٣)

مادة (٨٦٥)

الصدقة : هي الهبة بقصد ثواب الآخرة فقط . (٤)

مادة (٨٦٦)

العمرى هي هبة مؤقتة بمدة حياة المتهب على أن تعود بعد موته إلى الواهب أو ورثته سواء جرت بلفظ الإعمار أو غيره مما يؤدي معناه . (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٥٢٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥١٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٧٤ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٩٨ ، الجديدة .

تعريف الهبة مقتبس من شرح منتهى الإرادات .

وعرفها في الكشف بقوله : (تمليك جائر التصرف مالا معلوماً مجهولاً تعذر علمه موجوداً مقدوراً على تسليمه غير واجب في الحياة بلا عوض .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٥٢٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥١٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٩٨ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٥٢٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥١٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٧٤ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٩٩ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٥٢٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥١٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٧٤ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٢٩٩ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٥٣١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٨٠ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٠٧ ، الجديدة .

مادة (٨٦٧)

الرقبي هي الهبة بشرط رجوعها إلى الواهب إن مات المتهب قبله سواء كانت بلفظ الإرقاب أو غيره مما يؤدي معناه. (١)

مادة (٨٦٨)

مرض الموت المخوف هو مرض يخاف منه في العادة متصل بالموت. (٢)



(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٢، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٨٠، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٨، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٨٩، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٢، الجديدة.

الكتاب الأول في عقد الهبة وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول فيما تنعقد به الهبة

مادة (٨٦٩)

تنعقد الهبة بالإيجاب والقبول بلفظ الهبة أو العطية وبكل لفظ يدل عليها. (١)

مادة (٨٧٠)

تنعقد الهبة بالمعاطاة بفعل مقترن بما يدل عليه. مثلاً لو أرسل هدية أو سلمها أو دفع دراهم لفقر سألته كان ذلك في حكم الإيجاب وقبض الآخر في مقام القبول، وكذا لو جهز بنته بجهاز إلى بيت زوجها كان ذلك تمليكاً بالمعاطاة. (٢)

مادة (٨٧١)

حكم تراخي القبول وتقدمه على الإيجاب في الهبة كحكمها في البيع على ما تقدم. (٣)

(١) ش : ص ٥٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٥١٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٥١٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٥١٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٥، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٩، الجديدة.

مادة (٨٧٢)

يصح قبول الأب الهبة عن ابنه الصغير أو المجنون أو السفیه وإن كان هو الواهب بنفسه فيتولى طرفي العقد. (١)

مادة (٨٧٣)

يصح قبول الوصي والحاكم وأمينه عن الصغير والمجنون إذا كان الواهب لهما غيرهم أما إذا كان الواهب أحدهم فلا يصح قبوله وإنما يوكل من يقبل عنه. (٢)

مادة (٨٧٤)

يصح قبول الصبي المميز للهبة لنفسه. (٣)



(١) ش : ج ٢، ص ٥٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٠١-٣٠٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٢، الجديدة.

وابن قدامة في هذا يخالف جمهور الحنابلة حيث يرى أنه حتى إذا كان الواهب الوصي أو الحاكم فإن كل واحد منها يصح أن يتولى طرفي العقد. حيث يقول (والصحيح عندنا لأن الأب وغيره في هذا سواء) كما ذكره كشاف القناع.

(٣) المغني : ج ٦، ص ٢٥٩.

الفصل الثاني

في شروط صحة الهبة

مادة (٨٧٥)

يشترط لصحة الهبة أن يكون الواهب جازئ التصرف أي بالغاً عاقلاً رشيداً فلا تصح هبة الصغير والمجنون والسفيه وإن أذن الولي، أما العبد فتصح هبته بإذن سيده. (١)

مادة (٨٧٦)

يشترط أن يكون الموهوب مالاً موجوداً فلا تصح هبة المدوم. مثلاً لو وهبه ما تثمر هذه الشجرة أو ما ينبت في هذه الأرض أو ما يربح في هذه التجارة لم تصح. (٢)

مادة (٨٧٧)

يشترط أن يكون الموهوب معلوماً أو مجهولاً تعذر علمه فلا تصح هبة الحمل ولا اللبن في الضرع، لكن لو اختلط مال اثنين بحيث لا يتميز فوهب أحدهما ماله للآخر صح. (٣)

مادة (٨٧٨)

يشترط أن يكون الموهوب مقدوراً على تسليمه فلو وهب حيواناً شارداً أو مالاً ضائعاً أو شيئاً مرهوناً لم تصح الهبة. (٤)

مادة (٨٧٩)

يشترط لصحة الهبة رضى الواهب فلا تنعقد هبة المكره كما لا تصح هبة التلجئة. (٥)

مادة (٨٨٠)

يشترط أن يكون الموهوب ملكاً للواهب أو مأذوناً له في هبته فلا تنعقد هبة الفضولي ملك غيره كما لا تصح هبة الناظر من مال الوقف ولا هبة الوصي من مال محجوره. (٦)

(٢) ش : ٢، ص ٥٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٥١٧، الجديدة.

ك : ٢، ص ٤٧٥-٤٧٧، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٣، ٢٩٩، الجديدة.

(٢) ش : ٢، ص ٥٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٥١٧، الجديدة.

ك : ٢، ص ٤٧٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٨، الجديدة.

(٣) ش : ٢، ص ٥٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٥١٧، الجديدة.

ك : ٢، ص ٤٧٦، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٨، الجديدة.

(٤) ش : ٢، ص ٥٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٥١٨، الجديدة.

ك : ٢، ص ٤٧٩، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٦، الجديدة.

(٥) ش : ٢، ص ٥٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٥١٩، الجديدة.

ك : ٢، ص ٤٧٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٨، الجديدة.

(٦) انظر : ش : ٢، ص ١٥٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٣، الجديدة.

ك : ٢، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٧، الجديدة.

الفصل الثالث

في الشروط في الهبة

مادة (٨٨١)

إذا شرط في الهبة عوض معلوم صار بيعاً فتجري فيها أحكامه ، وإذا كان العوض مجهولاً فهو بيع فاسد. (١)

مادة (٨٨٢)

يصح استثناء منفعة الموهوب عند العقد مدة معلومة . مثلاً : لو وهبه الدار على أن يسكنها الواهب سنة أو شهراً صح. (٢)

مادة (٨٨٣)

الهبة لا تقبل التعليق فلا يصح تعليقها على شرط مستقبل . مثلاً : لو قال إذا جاء رأس الشهر أو قدم فلان أو حصل كذا فقد وهبتك هذا لم تصح ، لكن لو علقها على موت الواهب كان وصية فلها أحكامها. (٣)

مادة (٨٨٤)

لا يصح في الهبة اشتراط ما ينافي مقتضاها كما لو اشترط على المتهب ألا يبيع الموهوب أو لا يعيره أو شرط أن يعتقه أو يقره أو نحو ذلك فيفسد الشرط والهبة صحيحة. (٤)

مادة (٨٨٥)

لا تصح الهبة المؤقتة كأن يهبه الشيء شهراً أو سنة ، مثلاً إلا العمري والرقبي. (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٥٢٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥١٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٧٥ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٠٠ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٥٣٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٧٥ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٠٠ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٥٢٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٧٩ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٠٧ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٥٣١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٧٩ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٠٧ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٥٣١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٠٧ ، الجديدة .

مادة (٨٨٦)

العمري صحيحة في العقار والحيوان وغيرها و يلفوما تضمنته من التوقيت فتكون للموهوب له
ومن بعده لورثته ولا تعود إلى الواهب ولا إلى ورثته. (١)

مادة (٨٨٧)

الرقبي صحيحة في العقار وغيره و يلفوما تضمنته من الشرط فتكون للموهوب له ثم لورثته ولا
تعود إلى الواهب. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٥٣١-٥٣٢، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٢-٥٢٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٨٠، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٧، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٢، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٨٠، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٧، الجديدة.

الكتاب الثاني

فيما يتعلق بالموهوب من الأحكام

وفي ثلاث فصول

الفصل الأول

فيما يصح هبة وما لا يصح

مادة (٨٨٨)

كل عين صح بيعها صح هبتها فتصح هبة الثمار بعد بدو صلاحها. (١)

مادة (٨٨٩)

كما لا يصح بيعه لا تصح هبته فلا تصح هبة أم الولد والوقف والحمل ولا هبة الثمار قبل بدو صلاحها. (٢)

مادة (٨٩٠)

تصح هبة المشاع من الشريك أو غيره منقولاً كان أو غيره سواء كان قابلاً للقسمة أو لم يكن. (٣)

مادة (٨٩١)

لا تصح هبة المنافع ولا إعمارها ولا إرقابها وتكون العين عارية له الرجوع فيها متى أراد. (٤)

مادة (٨٩٢)

هبة الكلب والتجاسات المباح نفقها ليست هبة حقيقية وإنما هو نقل اليد الجائز. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٩، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٨، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٣٢، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨١، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٩، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٣٢، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٩، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٦، الجديدة.

مادة (٨٩٣)

لا تصح هبة الدين لغير المدين. (١)

مادة (٨٩٤)

هبة الدين للمدين إبرائه منه وليست هبة حقيقية فلا يفتقر إلى القبول ولا يبطل بالرد ولا

يجزىء عن الزكاة ولا تصرفه الجهةالة. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٥٣١، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٨، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٨، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٤، الجديدة.

الفصل الثاني

في الرضود ونحوها

مادة (٨٩٥)

ما يحصل من الهدايا إلى دار من عمل دعوة ختان لولده يكون للأب إلا أن يوجد ما يقتضي الاختصاص بالمختون فيكون له ككتاب الصبيان ونحوها، وإذا اقتضى اختصاص الأم بشيء من ذلك كان لها وكذلك الحكم فيما يهدى في ولائم العرس ونحوه اتباعاً للعرف. (١)

مادة (٨٩٦)

ما يدفع من الصدقات إلى شيخ الرباط أو شيخ الزاوية يتبع فيه العادة والقرينة، فإن جرت العادة أو قامت القرينة على تفريقه على أهل الرباط أو الزاوية لم يختص به الشيخ بل يوزعه عليهم وله التفضيل في القسم بحسب الحاجة، أما إذا كان الشيء يسيراً لم تجر العادة بتفريقه اختص به الشيخ. (٢)

مادة (٧٩٧)

وعاء الهدية من الهدية إذا جرى العرف بعدم رده كقوصرة التمر وجرايه وتنكة السمن والعمل ونحو ذلك، أما ما جرت العادة برده فلا يكون من الهدية. (٣)

مادة (٨٩٨)

الهدية والصدقة من أنواع العطية والمبة فلها كافة أحكامها. (٤)

(١) ك: ج ٢، ص ٤٧٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٢، الجديدة.

(٢) ك: ج ٢، ص ٤٧٧، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٢، الجديدة.

(٣) ك: ج ٢، ص ٤٧٥، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٩، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ٥٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٥١٨.

ك: ج ٢، ص ٤٧٤، الأولى/ج ٤، ص ٢٩٩، الجديدة.

الفصل الثالث

في قبض الموهوب وشروطه

مادة (٨٩٩)

القبض شرط للزوم الهبة فهي عقد جائز تلزم بالقبض. (١)

مادة (٩٠٠)

قبض الهبة كقبض البيع على التفصيل المتقدم في كتاب البيع. (٢)

مادة (٩٠١)

يشترط لصحة القبض إذن الواهب لفظاً أو دلالة ولا يصح القبض دون إذنه ولا تلزم الهبة

به. (٣)

مادة (٩٠٢)

قبض رسول المتهب كقبضه، فإذا بعث الواهب الموهوب مع رسول المتهب فتلزم الهبة بقبضه

حتى لو مات المتهب قبل وصوله به إليه لزمته الهبة فلا تبطل بموته. (٤)

مادة (٩٠٣)

يصح قبض الأب والوصي والحاكم وأمينه عن الصغير والمجنون والسفيه إذا وهب لهم، ولو كان

الواهب له أحدهم كما يصح قبض الصبي المميز الموهوب لنفسه إذا كان من المأكولات أو مما يسلم

إليه عادة. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٥١٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٥، الأولى/ج ٤، ص ٣٠١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٥١٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٥، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٠، الجديدة.

فالقبض في المكيل أو الموزون أو المعداد أو المذروع يكون بكيل أو وزن أو عدد أو ذرع وفيما يتقل بنقله وما يتناول بتناوله وما عداه بالتخليفة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٠١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٧، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٢١-٥٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٠١-٣٠٢، الجديدة.

والتفصيل في ترتيب ولاية هؤلاء كالآتي :

الأب الأمين ثم وصي عنده ثم حاكم أمين أو من يقيمونه مقامهم، وعند عدم الأولياء يقبض له من يليه من أم وقريب وغيرهما.

مادة (٩٠٤)

القبض المستر من قبل عقد الهبة إلى حينه يغني عن ابتداء القبض . مثلاً : لو كان لزيد أمانة أو عارية أو غصب بيد شخص فوهبها له لزمته الهبة بمجرد العقد ولا يحتاج إلى شيء آخر. (١)

مادة (٩٠٥)

يبطل الإذن في القبض بموت المتهب كما تبطل الهبة بموته قبل القبض . (٢)

مادة (٩٠٦)

يبطل الإذن في القبض بموت الواهب و يقوم وارثه مقامه في إتمام الهبة بالإذن في قبضها وفي الرجوع عن الهبة . (٣)

مادة (٩٠٧)

للوهاب الرجوع في هبته قبل القبض كما له الرجوع في الإذن بالقبض قبله أيضاً . (٤)



(١) ش : ج ٢، ص ٥٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٢٨-٥٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٦، ٤٧٧، الأولى/ج ٤، ص ٣٠١، ٣٠٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٦، ٤٧٧، الأولى/ج ٤، ص ٣٠١، ٣٠٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٦، الأولى/ج ٤، ص ٣٠١، الجديدة.

الكتاب الثاني

فيما يتعلق بالعاقدين من الاحكام

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

فَيَتَمَلِكُ الْأَبُ مَالَ وَلَدِهِ وَتَصْرِفُهُ فِيهِ

مادة (٩٠٨)

للأب الحر أن يملك ما شاء من مال ولده بعلمه وبغير علمه صغيراً كان الولد أو كبيراً ذكراً أو أنثى راضياً أو ساخطاً سواء كان الأب محتاجاً أم لا إلا فيما يستثنى في المواد الآتية : (١)

مادة (٩٠٩)

ليس للأب أن يملك ما تعلقت به حاجة ولده كسرية ولد لم تلد له وكآلة حرفته التي يتكسب بها ورأس مال تجارته . (٢)

مادة (٩١٠)

ليس للأب أن يملك ما تعلق به حق الغير برهن أو فلس ونحوهما . (٣)

مادة (٩١١)

ليس للأب أن يملك مال ولده ليعطيه لولد آخر . (٤)

مادة (٩١٢)

ليس للأب أن يملك مال ولده في مرض موت أحدهما . (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٥، الأولى/ج ٤، ص ٣١٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٦، الأولى/ج ٤، ص ٣١٧-٣١٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٦، الأولى/ج ٤، ص ٣١٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٦، الأولى/ج ٤، ص ٣١٨، الجديدة.

مادة (٩١٣)

ليس للأب الكافر أن يملك مال ولده المسلم ولا بالعكس. (١)

مادة (٩١٤)

ليس للأب أن يملك دين ولده ولا أن يتصرف فيه ، ولا يملك قبضه ، فلو قبضه أو أقر قبضه
رجع الولد على الغرم وهو على الأب. (٢)

مادة (٩١٥)

لا يصح تصرف الأب في مال ولده قبل قبضه ولو كان عتقاً. (٣)

مادة (٩١٦)

لا يملك الأب إبراء نفسه من دين عليه لولده ولا إبراء غرم ولده. (٤)

مادة (٩١٧)

يحصل تملك الأب مال ولده بالقبض مع القول أو النية. (٥)

مادة (٩١٨)

ليس للأم تملك مال ولدها ولا للجد ولا لغيرهما من الأقارب (٦)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٥٣٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٨٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣١٨ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٥٣٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٨٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣١٨ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٥٣٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٨٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣١٨ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٥٣٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٨٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣١٨ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٥٣٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٨٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣١٨ ، الجديدة .

قال في الفروع : (ويتوجه أو قرينه لأن القبض أعم من أن يكون للتملك أو غيره فاعتبر القول أو النية ليتبين وجه القبض) . انظر ك أعلاه .

(٦) ش : ج ٢ ، ص ٥٣٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٨٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣١٧ ، الجديدة .

الفصل الثاني

في هبة المريض

مادة (٩١٩)

هبة المريض مرض الموت المخوف وصية فتجرى فيها أحكامها، غير أنه يبدأ فيها بالأول فالأول ولا يصح الرجوع فيها ويعتبر قبولها عند وجودها ويثبت فيها من حينها الملك مراعى بخلاف الوصية. (١)

مادة (٩٢٠)

عنتق المريض مرض الموت المخوف وعفوه عن جناية توجب المال ومحاباته في عقد معاوضة في حكم الوصية. (٢)

مادة (٩٢١)

هبة المرض غير مرض الموت ولو كان مخوفاً كهبة الصحيح. (٣)

مادة (٩٢٢)

هبة المريض مرضاً غير مخوف ولو اتصل به الموت كهبة الصحيح. مثلاً: لو هب الشخص في حال صداع أو رمد أو حمى يسيرة أو نحو ذلك ثم مات به أو تطور المرض فصار مخوفاً فأتت تكون هبة في حكم هبة الصحيح. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٩، ٥٣٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٨٩، ٤٩٣، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٢-٣٢٣، ٣٢٨، الجديدة.
ذكر في هذه المادة الجوانب التي تعارض هبة المريض فيها الوصية وهي أربعة أشياء : الأول : يبدأ في هبة المريض بالأول فالأول أما الوصية فإنه يسوي بين متقدمها ومتأخرها.
الثاني : لا يصح الرجوع في الهبة بعد القبض لأنها لازمة في حق المظني بخلاف الوصية فإنه يملك الرجوع فيها.
الثالث : يعتبر قبول الهبة عند وجودها لأنها تملك في الحال والوصية بخلافه فإنها تملك بعد الموت فاعتبر عند وجوده.
الرابع : أن الملك يثبت في العطية من حينها بشروطها ولا كذلك الوصية فإنها لا تتم إلا بوفاة الموصي.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٩-٥٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٩، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٩، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٩، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٢، الجديدة.

مادة (٩٢٣)

معاوضة المريض مرض الموت الخوف بثمان المثل صحيحة تنفذ من رأس ماله ولو كانت مع الوارث. (١)

مادة (٩٢٤)

يعتبر في العتق المعلق حال العتق وقت وجود الشرط. مثلاً: لو علق في صحته عتق منه على شرط فوجد الشرط في مرضه مرض الموت الخوف نفذ العتق من ثلث ماله. (٢)

مادة (٩٢٥)

العبرة في الهبة لوقت لزومها، فلو وهب في صحته وأقبض في مرض موته الخوف كان من الثلث. (٣)

مادة (٩٢٦)

البرسام ووجع القلب وذات الجنب والرعاف الدائم والإسهال المتواصل والطاعون والقولنج والفالج في ابتدائه والسل في انتهائه من الأمراض المخوفة. (٤)

مادة (٩٢٧)

الأمراض الممتدة كالسل والجذام والفالج لا تعد من الأمراض المخوفة إلا إذا صار صاحبها صاحب فراش. (٥)

مادة (٩٢٨)

يثبت كون المرض مخوفاً بقول عدلين من أهل الطب. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٩٢، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٩١، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٥-٣٢٦، الجديدة.

المعتبر في مثل هذه الحالة هو وقت وجود الصفة لا وقت صدور الهبة كما سيأتي في المادة بعدها حينئذ يكون حكمها حكم الوصية.

(٣) ك : ج ٢، ص ٤٩٠، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٩، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٢-٣٢٣، الجديدة.

أ - البرسام : يفتح الباء الموحدة بخار يرتقي إلى الرأس و يؤثر في الدماغ فيختل عقل صاحبه.

ب - القولنج عبارة عن انعقاد الطعام في بعض الأمعاء دون هضم أو تصرف.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٣٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٩٠، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٤، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٥٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٩، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٣، الجديدة.

وهنا أمران : أولاً : شرط صاحب الكشف الإسلام مع العدالة ولم يشر إلى هذا الوصف في المنتهى للعلم به ضرورة.

ثانياً : إن قول العدلين من أهل الطب هو الضابط الحقيقي فيما لم يذكر ويطرأ من الأمراض على اختلاف العصور، أما ما ذكر من الأمراض المخوفة فلا يعني هذا الالتزام بما نص عليه الفقهاء حرفياً لأن من هذه الأمراض ما أصبح من السهل علاجه واستئصاله فلم يصبح ذلك المرض المستصحب المخوف.

مادة (٩٢٩)

من قدم لقتل أو حبس لأجله أو كان بيلد انتشر فيه الطاعون أو كان في لجة البحر عند هيجانه أو كان بين الصفيين في الحرب عند تكافؤ الطائفتين أو كان من الطائفة المقهورة حكمه حكم المريض مرضاً مخوفاً. (١)

مادة (٩٣٠)

الأسير لدى من عاداته القتل، والجريح جرحاً موحياً، والحامل عند المخاض مع الألم، حتى تنجو من نفاسها في حكم المريض مرضاً مخوفاً. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٥٣٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٩٠، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٩، الأولى/ج ٢، ص ٥٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٩٠، الأولى/ج ٤، ص ٣٢٥، الجديدة.

وذكر في ترتيب أحكام صاحب الجرح الموحى أي العميق البالغ المؤدي إلى الموت كحال صاحب المرض المخوف أن يظل والحالة تلك ثابت العقل متكامل الشعور وإذا لم يكن كذلك فلا حكم لعطيته ولا لكلامه.

الفصل الثالث

في الرجوع في الهبة وموانعها

مادة (٩٣١)

لا يصح الرجوع في الهبة بعد لزومها بالقبض إلا في المسألتين الآتيتين. (١)

مادة (٩٣٢)

للزوجة الرجوع في هبتها لزوجها بسؤاله إذا ضرها بطلاق أو تزوج عليها ونحو ذلك سواء كان الموهوب صداقاً أو غيره، أما إذا كانت الهبة بغير سؤاله فلا رجوع لها مطلقاً. (٢)

مادة (٩٣٣)

للأب الرجوع في عين هبته لولده ما لم يوجد شيء من الموانع الآتي ذكرها. (٣)

مادة (٩٣٤)

لا يصح الرجوع في الهبة إلا بقول كرجعت في هبتي أو رددتها أو عدت فيها ونحو ذلك. (٤)

مادة (٩٣٥)

يمنع الرجوع في الهبة تصرف الولد فيها بما ينقل الملك عنه ببيع أو وقف أو عتق أو هبة ولو لولده، لكن لو رجعت العين إلى ملكه بالسبب الأول بفسخ أو فليس مشتر أو رجوعه في هبته لولده زال المانع وعاد للأب حق الرجوع، أما لو رجعت إلى ملكه بسبب آخر كما لو اشتراه الولد أو اتهم لم يكن لأبيه حق الرجوع. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٤١، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٣، الأولى/ج ٤، ص ٣١٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٥٣٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٥، الأولى/ج ٤، ص ٣١٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٣، الأولى/ج ٤، ص ٣١٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٥، الأولى/ج ٤، ص ٣١٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٣، الأولى/ج ٤، ص ٣١٣، الجديدة.

مادة (٩٣٦)

رهن الموهوب مانع من الرجوع في الهبة فإذا انفك بوفاء أو غيره عادله حق الرجوع. (١)

مادة (٩٣٧)

زيادة الموهوب زيادة متصلة مانع من الرجوع في الهبة كما لو سمنت أو حملت الدابة أو الأمة أو تعلم القن صنعة، أما الزيادة المنفصلة فلا تمنع الرجوع في الأصل ويكون النماء للولد. (٢)

مادة (٩٣٨)

لا يمنع الرجوع نقص الموهوب بيد الولد مطلقاً كما لا يمنعه تدبير الولد ولا مكاتبته ولا تعليقه عشقه على شرط ولا وطؤه إن لم تحمل من الإبن، لكن لو وهب سرية لابنه للإعفاف فلا رجوع له فيها ولو استغنى عنها الإبن. (٣)

مادة (٩٣٩)

حق الرجوع يسقط بالإسقاط فلو أسقطه الأب لم يبق له حق الرجوع. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٤، الأولى/ج ٤، ص ٣١٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٤، الأولى/ج ٤، ص ٣١٥، الجديدة.

وعلل المنع في الزيادة المتصلة بأنها إتمام ملكه ولم تنتقل إليه من جهة أبيه فلم يملك الرجوع فيها، وإذا امتنع الرجوع فيها امتنع في الأصل لئلا يفضي إلى سوء المشاركة وضرر التشقيص، أما بالنسبة للزيادة المنفصلة فالرجوع في الأصل دون النماء.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٦-٥٢٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٨٤، الأولى/ج ٤، ص ٣١٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٥٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٦، الجديدة.

هذا مخالف لما في الإقناع فقد نص على أنه (لو أسقط الأب حقه من الرجوع فله الرجوع) لأنه حق ثبت له بالشرع منه يسقط بإسقاطه) ك : ج ٢ ص ٤٨٣ الأولى/ج ٤، ص ٣١٣، الجديدة

وما جاء في كتاب المنتهى موافق لما ذكره صاحب كتاب التنقيح فقد جاء فيه ما نصه (ولا يصح أن يرجع في هبته بعد قبضها إلا الأب فيجوز إلا إذا وهب سرية للإعفاف، ولو استغنى أو أسقط حقه من الرجوع) ص ١٩٢. وهذا هو المذهب.

الكتاب السادس

الرهف

وفيه مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (٩٤٠)

الرهن : جعل عين مالية وثيقة بدين يمكن أخذه كلاً أو بعضاً منها أو من ثمنها. (١)

مادة (٩٤١)

المرهون : هو المال المعلوم الذي يجعل وثيقة بالدين و يسمى بالرهن أيضاً. (٢)

مادة (٩٤٢)

الراهن : هو المدين الذي جعل المال وثيقة بالدين .

مادة (٩٤٣)

المرتهن : هو الدائن الذي أخذ المال وثيقة بدينه .

مادة (٩٤٤)

العدل : هو الذي ائتمنه المتراهنان وسلماه الرهن لحفظه .



(١) ش : ج ٢، ص ٩١٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٨، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ١٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٠، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢، ص ٩١، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٩، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ١٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٢١، الجديدة .

الْبَابُ الْأَوَّلُ

فِيمَا يَنْعَلِقُ بِعَقْدِ الرِّهْنِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ

الفصل الأول فِي رُكْنِهِ

مادة (٩٤٥)

ينعقد الرهن بالإيجاب والقبول أو ما يدل عليها ولا يصح بدون ذلك. (١)

مادة (٩٤٦)

يصح عقد الرهن بلفظ الرهن وكل ما يؤدي معناه. (٢)

(١) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٢، الجديدة.

الفصل الثاني

في شروط صحة الرهن والحقوق التي يصح الرهن بها

مادة (٩٤٧)

يشترط تنجيز الرهن فلا يصح معلقاً بشرط. (١)

مادة (٩٤٨)

يشترط أن يكون الرهن حال وجوب الحق المرهون به أو بعده، أما قبل وجوبه فلا يصح، مثلاً:
لو قال بعنك هذا المتاع بعشرة إلى شهر ترهنتني بها هذا الغرس فقال الآخر اشتريت ورهنت، صح
البيع والرهن، أما لو رهنه الغرس قبل شراء المتاع لم يصح الرهن (٢)

مادة (٩٤٩)

لا يصح الرهن إلا ممن يجوز تبرعه فلا يصح من صبي مميز ولا من سفيه ولا مفلس ولا مكاتب
ولا عبد ولو مأذوناً لهم في التجارة. (٣)

مادة (٩٥٠)

يشترط أن يكون الراهن مالكا لعين المرهون أو مأذوناً له في رهنه، كما لو استأجر العين أو
استعارها من مالكها ليرهنها فرهنها بإذنه صح، وكذا ولي اليتيم لو رهن ماله لمصلحة ويكون بيد
عدل صح، أما رهن مال غيره دون إذنه فلا يصح. (٤)

مادة (٩٥١)

يشترط أن يكون المرهون معلوم القدر والجنس والصفة كالبيع. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٠-٢٣١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٢، الجديدة.

مادة (٩٥٢)

يشترط أن يكون المرهون مما يصح بيعه فلا يصح رهن المنافع ولا رهن الأعيان الموقوفة. (١)

مادة (٩٥٣)

لا يشترط صدور الرهن من المدين ولا وقوعه بإذنه فلورهن شخص مال نفسه بدين على غيره دون إذنه صح. (٢)

مادة (٩٥٤)

يشترط أن يكون الرهن مقابل دين واجب بالذمة أم مآله إلى الوجوب كالقرض وضمن المبيع وقيمة المتلف والأعيان المضمونة كالمغصوب والعارية والمقبوض على وجه السوم والمقبوض بعقد فاسد فيصح الرهن بها كما يصح بالدية على العاقلة بعد الحول وبالجمل بعد العمل، أما قبل الحول وقبل العمل فلا يصح الرهن. (٣)

مادة (٩٥٥)

لا يصح الرهن بعوض غير ثابت في الذمة كالثلث والأجرة المعينين، وكالمأجور في إجارة منافع الأعيان المعينة لأن الحق ثابت في نفس الأعيان المذكورة دون الذمة، فلورهن المشتري في الثمن المعين أو رهن المستأجر في الأجرة المعينة أو رهن المؤجر في المأجور المعين لم يصح الرهن. (٤)

مادة (٩٥٦)

يصح الرهن بالنفع في الإجارة على عمل في الذمة، مثلاً: لو استأجر خياطاً لخياطة ثياب أو بناء كبناء دار وأخذ منها رهناً مقابل المنافع المعقود عليها صح الرهن. (٥)

الرهن في حقيقته عقد على مال فاشترط العلم به كباقي العقود.

(١) ش : ج ٢، ص ٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٧، الجديدة.

لأن القصد من الرهن استيفاء الدين من ثمنه عند التعذر وما لا يصح بيعه لا يمكن فيه ذلك.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٤، الجديدة.

عبارة هذه المادة منقولة نصاً من كتاب شرح منتهى الإرادات وجاء نص الفقرة الأخيرة فيما يتصل بالدية في كتاب كشاف القناع بالتعبير بـ «الحلول» بدل «الحول» (ولا يصح أخذ الرهن على دية على عاقلة قبل الحلول لعدم وجوبها إذاً، وأما الرهن بها بعد الحلول فيصح لوجوبها إذاً). وهما بمعنى واحد حيث إن حلول الدية مع رأس الحول لأن العاقلة لا تحمل حالاً شرح منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٣٣٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٤، الجديدة.

مادة (٩٥٧)

لا يصح الرهن بعقود المبيع ولا بدين الكتابة. (١)

مادة (٩٥٨)

يصح الرهن برأس مال السلم. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٥، الجديدة.

(٢) الفروع، ج ٢، ص ٥٨٨، الأولى.

الفروع، ج ٤، ص ٢٠٨، الجديدة.

الفصل الثالث

في الشروط في الرهن

مادة (٩٥٩)

يصح شرط كل ما يقتضيه عقد الرهن فيصح اشتراط أن يبيعه المرتهن أو العدل عند حلول الدين، كما يصح اشتراط جعله بيد المرتهن أو بيد عدل واحد أو أكثر واشتراط حفظه في حرز مثله ونحو ذلك. (١)

مادة (٩٦٠)

لا يصح اشتراط ما ينافي العقد. مثلاً لو شرط ألا يقبض المرتهن الرهن أو ألا يبيعه عند حلول الدين أو لا يبيعه إلا بما يرضيه أو أن يكون الرهن من ضمان المرتهن فلا تصح هذه الشروط (٢)

مادة (٩٦١)

لا يصح اشتراط ما لا يقتضيه العقد، فلو شرط انتفاع الراهن أو المرتهن بالرهن أو شرط أنه إذا لم يف الدين في وقت حلوله فالرهن ملك للمرتهن فسد الشرط. (٣)

مادة (٩٦٢)

لا يفسد عقد الرهن بفساد الشرط وإنما يلغو الشرط فقط. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٠، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٠٣، ج ٢، ص ٢٤٠، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٠، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٤١، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٠، الجديدة.

الفصل الرابع

في بطلان الرهن وانفكاك المرهون

مادة (٩٦٣)

إذا قضى الراهن الدين بطل الرهن وكذا لو أقال به أو أقال به عليه المرتهن. (١)

مادة (٩٦٤)

يبطل الرهن بزوال العقد الذي وجب به الدين، مثلاً: لو اشترى داراً بشمن مؤجل رهن به متاعه ثم تقايلا البيع أو ظهر بطلانه بطل الرهن. (٢)

مادة (٩٦٥)

إذا وفى الراهن الدين أو برىء منه انفك الرهن ووجب على المرتهن رده إليه بطلبه. (٣)

مادة (٩٦٦)

الرهن وثيقة في كل جزء من الدين فإذا وفى الراهن بعضه أو برىء من البعض لا ينفك بعض الرهن ولو كان قابلاً للقسمة وكذا لو قضى أحد ورثة الراهن حصة من الدين لا يملك أخذ حصته من الرهن. (٤)

مادة (٩٦٧)

العقد الواحد مع اثنين بمنزلة عقدين، فلورهن عينا عند اثنين بدين لهما فوفى أحدهما انفك نصيبه من الرهن، وكذا لورهن اثنان عينا لهما عند واحد بدين له عليهما فوفى أحدهما ما عليه انفك الرهن في نصيبه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٢، الجديدة.

مادة (٩٦٨)

الدافع أعلم بجهة الدفع فيقبل قوله في نيته، مثلاً لو كان على الشخص ألفان لشخص بأحدهما رهن أو كفيل فقبضى ألفاً وقع عما نواه، فإن نوى الألف الذي به الرهن أو الكفيل انفك الرهن وبرىء الكفيل وإلا فلا، وإن أطلق فله صرفه إلى أيها شاء. (١)

مادة (٩٦٩)

القول قول المبرىء في نيته ولفظه فإذا كان له مئتان على شخص بأحدهما رهن فأبرأه من مائة انصرفت البراءة إلى ما نواه. (٢)



ش : ج ٢، ص ١٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٧، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٤١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٧، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٥٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٤١، الجديدة.

الرَّابِعُ الْإِسْتِثْنَانِي

فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول

في واجبات المرتهن وحقوقه

مادة (٩٧٠)

على المرتهن أن يحفظ الرهن في حرز مثله كالأمانات فلو فرط في حفظه دخل في ضمانه. (١)

مادة (٩٧١)

إذا أئلف شخص الرهن فللمرتهن أخذ قيمته وإمساکها رهنًا مكانه. (٢)

مادة (٩٧٢)

للمرتهن حق حبس الرهن إلى حين استيفاء جميع حقه وهو أحق من سائر الغرماء باستيفاء جميع دينه منه إذا أفلس الراهن. (٣)

مادة (٩٧٣)

الرهن لا يمنع المرتهن من مطالبته بالدين عند حلوله.

مادة (٩٧٤)

للمرتهن أن يستفيع بالرهن بإذن الراهن مجاناً أو بعبوض لكن إذا كان الدين قرضاً فلا يجوز له ذلك. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٤١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٤-٢٣٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦١، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٧، ٢٨٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٥، الجديدة.

مادة (٩٧٥)

لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهن دون إذن الراهن مطلقاً إلا إذا كان الرهن حيواناً مركوباً أو مخلوباً ينشق عليه بنية الرجوع فله ركوبه وحلبه بقدر النفقة دون إذن الراهن ولو كان الراهن حاضراً غير ممتنع عن الإنفاق وله بيع الفضل من لبن ياذن الراهن أو الحاكم. (١)

مادة (٩٧٦)

إذا مات المرتهن فليس لورثته حق إمساك الرهن إلا برضى الراهن فإذا لم يرض بحفظهم وضعه الحاكم بيد عدل. (٢)

مادة (٩٧٧)

ليس للمرتهن أن يبيع الرهن دون إذن الراهن أو الحاكم إذا أبى الراهن وفاء الدين بعد حلوله فللمرتهن أن يرفع الأمر إلى الحاكم ليجبره على وفاء الدين أو بيع الرهن لو فاته فإن أبى وأصر بآعه ووفى الدين من ثمنه. (٣)

مادة (٩٧٨)

إذا غاب الراهن فللمرتهن أن يرفع الأمر للحاكم بعد حلول دينه ليبيعه و يوفيه من الثمن. (٤)

مادة (٩٧٩)

إذا كان الرهن مما يسرع فسادة ولا يمكن حفظه أو كان يخشى تلفه كالثياب، أو كان حيواناً يخاف موته وغاب الراهن أو امتنع من بيعه فللمرتهن أن يرفع الأمر إلى الحاكم ليبيعه ويجعل الثمن رهناً مكانه وإن حل الدين قضاء منه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٠١، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٠-١٦١، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٢-٣٤٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦١، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٥، الجديدة.

الفصل الثاني

في واجبات الرهن وحقوقه

مادة (٩٨٠)

على الراهن إذا لم يوف الدين عند حلوله أن يبيع الرهن لإيفائه فإذا امتنع وأصر بآعه الحاكم. (١)

مادة (٩٨١)

إذا احتاجت الثمرة المرهونة في دين مؤجل إلى تخفيف لزم الراهن ذلك. (٢)

مادة (٩٨٢)

للراهن الانتفاع بالرهن بإذن المرتهن ولا يزول بذلك لزوم الرهن ما دام في يد المرتهن، أما دون إذنه فليس له الانتفاع وتبقى منافعه معطلة ما لم يتفقا على تأجيله. (٣)

مادة (٩٨٣)

للراهن غرس الأرض المرهونة على دين مؤجل و يكون الغرس رهناً معها. (٤)

مادة (٩٨٤)

للراهن عمل كل ما هو من مصلحة الرهن بلا ضرر على المرتهن فله سقي الشجر وتلقيح النخل وعمارة الدار ومداواة الحيوان وتعليم القن والدابة وانزاع الفحل على الدابة المرهونة ولا يكون ذلك مزيلاً للزوم الرهن فلا يملك المرتهن منعه. (٥)

(١) ك : ج ٢، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٢-٣٤٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٩-٢٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٥، الجديدة.

مادة (٩٨٥)

إذا تغيرت حالة المرتهن الذي بيده الرهن في العدالة والحفظ فللراهن رفعه إلى الحاكم ليضعه في يد عدل. (١)

مادة (٩٨٦)

ليس للراهن قطع سلعة خطيرة بالحيوان المرهون ولا إجراء عملية يخشى منها عليه. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ١٠١، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٦، الجديدة.

الفصل الثالث

في تصرفات المرهنين في الرهن

مادة (٩٨٧)

تصح تصرفات الراهن في الرهن قبل قبض المرتهن مطلقاً ولو كان قد أذن له في البعض. (١)

مادة (٩٨٨)

يحرم على الراهن أن يعتق الرهن اللازم بغير إذن المرتهن، لكن لو عتقه نفذ عتقه ولو كان معسراً وكذا لو أقر بعتقه قبل رهنه فكذبه المرتهن أو علق عتقه على شرط فوجد قبل فكه نفذ العتق وللمرتهن مطالبة إن كان موسراً أو معسراً أيسر قبل حلول الدين بقيمته يوم العتق أو الإقرار به لتكون رهناً مكانه، أما لو أيسر بعد حلول الدين فليس له المطالبة إلا بالدين. (٢)

مادة (٩٨٩)

إذا ضرب الراهن الرهن بلا إذن المرتهن فتلّف أو جرحه فأت لزمه قيمته يوم الضرب أو الجرح لتكون رهناً مكانه إذا كان موسراً أو أيسر قبل حلول الدين. (٣)

مادة (٩٩٠)

التصرفات المذكورة في المادتين (٨٨٦، ٨٨٥) إذا وقعت بإذن المرتهن بطل الرهن وليس له مطالبة بعوضه. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥١، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٦، ٣٣٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٥، الجديدة.

مادة (٩٩١)

إجارة الراهن الرهن وإعارته للمرتهن أو لغيره بإذنه صحيحة والرهن لازم على حاله. (١)

مادة (٩٩٢)

تصرف الراهن بما ينقل الملك إلى غيره في الرهن اللازم لا يصح، لكن لو أذن له المرتهن به صح وبطل الرهن. (٢)

مادة (٩٩٣)

بيع الراهن الرهن بإذن المرتهن صحيح لكن لو شرط تعجيل الدين المؤجل من ثمنه لفي الشرط ويكون الثمن رهناً مكانه. (٣)

مادة (٩٩٤)

ليس للمرتهن أن يتصرف في الرهن مطلقاً إلا بإذن الراهن فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا عتقه ولا رهنه ولا إجارته ولا إعارته إلا بوكالة فيه. (٤)

مادة (٩٩٥)

إذن المرتهن للراهن في التصرفات في الرهن غير لازم فله الرجوع فيما أذن به قبل وقوعه ولا أثر لرجوعه بعد التصرف. (٥)



-
- (١) ش : ج ٢، ص ٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٤، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٥٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٤، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٨، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ١٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٦، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٨، الجديدة.

الفصل الرابع

في قبض المرتهن وشروطه

مادة (٩٩٦)

لا يلزم الرهن في حق الراهن إلا بقبض المرتهن أو وكيله أو العدل الذي اتفقا أن يكون عنده. (١)

مادة (٩٩٧)

صفة القبض في باب الرهن كصفته في باب البيع فلو كان الرهن مكيلاً فقبضه بكيله أو موزوناً فبوزنه أو مذكوراً فبذره أو معدوداً فبعده أو منقولاً فبنقله أو غير منقول كالأراضي والأبنية والغراس والثمار على الأشجار والزرع في الأرض فبالخليفة بلا حائل. (٢)

مادة (٩٩٨)

استدامة القبض شرط لدوام لزوم الرهن فلو أخذه الراهن بإذن المرتهن ولو بإجارة أو إعارة أو إيداع زال لزومه فإذا رده عاد لزومه، لكن لو أخذه من المرتهن غصباً أو أبقى المرهون من المرتهن أو شرد أو سرق أو ضاع لم يزل لزومه. (٣)

مادة (٩٩٩)

استمرار القبض يغني عن استثنائه، مثلاً: لو كان للمدين بد رب الدين مال أمانة، أو مضموناً فتعاقداً يجعله رهناً في الدين صح ولزم بمجرد العقد لوجود القبض. (٤)

مادة (١٠٠٠)

لا تصح استنابة المرتهن الراهن ولا عبده ولا أم ولده في القبض، لكن تصح استنابة مكاتبه وعبده المأذون له في التجارة. (٥)

(١) ش: ج ٢، ص ٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٥٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٠، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٥١، الأولى/ج ٣، ص ٣٣١، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٣، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٥١، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٢، الجديدة.

(٥) ش: ج ٢، ص ٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٥١، الأولى/ج ٣، ص ٣٣١، الجديدة.

مادة (١٠٠١)

يعتبر لصحة القبض إذن الراهن فيه، فإن حصل القبض دون إذنه كان فاسداً ولا يلزم الرهن به و يقوم مقام الإذن كل ما دل عليه. (١)

مادة (١٠٠٢)

يصح رجوع الراهن في إذنه بالقبض قبل حصوله. (٢)

مادة (١٠٠٣)

لا يبطل عقد الرهن بموت أحد المتراهنين قبل القبض و يقوم الوارث مقام الميت في القبض والتقييض ولا يلزم ورثة الراهن اقباضه، وإذا كان على الميت دين سواء لم يحجز اقباضهم. (٣)

مادة (١٠٠٤)

لا يبطل الرهن بجنون أحد المتراهنين قبل القبض و يقوم وليه، مقامه فإن جن المرتن قبضه وليه وإن جن الراهن فعل وليه ما فيه الحظ من التقييض وعدمه، فإن كان الحظ في التقييض أقبضه وإلا لم يحجز اقباضه. (٤)

مادة (١٠٠٥)

يبطل إذن الراهن بالقبض بموته وجنونه وإغمائه والحجر عليه لفلس أو سفه أو طرش وخرس لأمي لا تفهم إشارته. (٥)

مادة (١٠٠٦)

إذا فسق المرتن أو مات ولم يرض الراهن ببقائه بيد ورثته أو وصيه جعله الحاكم بيد أمين. (٦)

مادة (١٠٠٧)

المرء مؤاخذ بإقراره فلو أقر الراهن بالتقييض ثم أنكره زاعماً أنه أقر ولم يقبض، أو أقر المرتن بالقبض ثم أنكره فالقول قول المقر له، فإن طلب المنكر يمينه أنه ما أقر كاذباً فله ذلك. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥١، الأولى/ج ٣، ص ٣٣١، الجديدة.

وقد أحال في شرح المنتهى والكشاف على ما في كتاب البيع. والموضوع في ش : ج ٢، ص ١٩٠، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ٢٤٦، الجديدة.

المغني : ج ٤، ص ٣٧١

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥١، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٢، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٠١، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٥، الجديدة.

(٧) انظر : ش : ج ٢، ص ٣٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٣، الجديدة.

الفصل الخامس

في أحكام العدل

مادة (١٠٠٨)

يصح جعل الرهن بيد عدل باتفاق المتراهنين فلا ينقل من يده مع بقاء حاله إلا باتفاقهما ،
ويصح جعله بين عدلين فأكثر فيجعل في مخزن عليه لكل منها قفل ولا يتفرد أحدهما بحفظه . (١)

مادة (١٠٠٩)

العدل وكيل المرتين في القبض والحفظ فيلزم الرهن بقبضه إذا كان جائز التصرف ، أما إذا
كان العدل صبيّاً أو مجنوناً أو سفياً فقبضه وعدمه سواء . (٢)

مادة (١٠١٠)

للعديل رد الرهن على المتراهنين وعليهما قبوله فإن امتنعا أجبرا فإن أصرا على الامتناع أو تغيبا أو
تغيب أحدهما نصب الحاكم أميناً يقبضه لهما ويحفظه . (٣)

مادة (١٠١١)

ليس للعديل رد الرهن إلى أحد المتراهنين دون إذن الآخر فإن فعل ذلك فقات . حق أحدهما
ضمنه . (٤)

مادة (١٠١٢)

إذا مات العدل أو فسق أو ضعف عن حفظ الرهن أو حدثت بينه وبين أحد المتراهنين عداوة
فإن اتفقا على وضعه بيد آخر عمل به وإلا جعله الحاكم بيد أمين . (٥)

مادة (١٠١٣)

ليس للعديل دفع الرهن لأمين آخر إلا إذا غاب المتراهنان مسافة القصر وكان للعديل عذر من
مرض أو سفر ونحوه ولم يجد حاكماً فله دفعه إلى ثقة . (٦)

(١) ش : ج ٢ ، ص ١٠٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٦١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤٣ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٠٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٦١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤٣ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٠١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٦٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤٤ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٠١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٦١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤٤ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ١٠١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٦٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤٥ ، الجديدة .

(٦) ش : ج ٢ ، ص ١٠١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٦٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤٤ - ٣٤٥ ، الجديدة .

مادة (١٠١٤)

إذا امتنع المتراهنان من قبض الرهن من العدل فلم يجد حاكماً فتركه عند عدل آخر لا ضمان عليه. (١)

مادة (١٠١٥)

ليس للعدل بيع الرهن إلا بإذن المتراهنين وهو كالوكيل في وجوب الاحتياط، وليس له البيع دون ثمن المثل ولا البيع بالنسيئة ومتى خالف فسد بيعه. (٢)

مادة (١٠١٦)

للعدل المأذون بالبيع أن يبيع بما عين من النقود فإن لم يعين نوعها باع بنقد البلد أو بأغلبه رواجاً إن تعدد، فإن استوت في الرواج باع بجنس الدين. (٣)

مادة (١٠١٧)

الرهن أمانة في يد العدل وكذا ثمنه فتلفه بيده بلا تعد ولا تفريط من ضمان الراهن. (٤)



-
- (١) ش : ج ٢، ص ١٠١، الأولى/ج ٣، ص ٢٣٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٢، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ١٠١-١٠٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٦، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٦، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ١٠٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٤٦، الجديدة.

الباب الثالث

فيما يتعلق بالمرهون من الاحكام

وفيه ستة فصول

الفصل الأول : في تلف المرهون وضمانه

مادة (١٠١٨)

الرهن أمانة في يد المرتهن أو نائبه ولوقبل العقد وكذا بعد وفاء الدين أو الإبراء منه . (١)

مادة (١٠١٩)

يدخل الرهن في ضمان المرتهن أو نائبه بالتعدي أو التفريط كسائر الأمانات ولا يبطل به الرهن . (٢)

مادة (١٠٢٠)

إذا أذن الراهن للمرتهن بالانتفاع صار مضموناً عليه بانتفاعه كما لو أعاره إياه . (٣)

مادة (١٠٢١)

لا يسقط بتلف الرهن شيء من الدين ولا يلزم الراهن توثيق المرتهن برهن آخر بذلك . (٤)

مادة (١٠٢٢)

إذا تلف بعض الرهن فالباقي منه رهن في جميع الدين . (٥)

مادة (١٠٢٣)

يقبل قول المرتهن بيمينه في تلف الرهن بحادث ظاهر كنهب أو حريق إذا قامت البينة على وجود الحادث ، وإذا لم تقم عليه بينة فلا يقبل قوله ، لكن لو ادعى التلف بسبب خفي كسرقة أو لم يعين السبب قبل قوله بيمينه وبريء منه فإن امتنع عن اليمين قضى عليه بالضمان . (٦)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٩٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٦ ، الجديدة .

ل : ج ٢ ، ص ١٥٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٩٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٦ ، الجديدة .

ل : ج ٢ ، ص ١٥٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٠٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٤٢ ، الجديدة .

ل : ج ٢ ، ص ١٦٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٥٦ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٩٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٦ ، الجديدة .

ل : ج ٢ ، ص ١٥٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٩٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٧ ، الجديدة .

ل : ج ٢ ، ص ١٦٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤٢ ، الجديدة .

(٦) ش : ج ٢ ، ص ٩٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٧ ، الجديدة .

ل : ج ٢ ، ص ١٦٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٤٢ ، الجديدة .

الفصل الثاني

في ما يصح رهنه وما لا يصح

مادة (١٠٢٤)

كل ما يصح بيعه صح رهنه فيصح رهن العقار والأبنية والأشجار والتقود والأمتعة والمال المؤجر والعبد المكاتب. (١)

مادة (١٠٢٥)

يصح رهن المشاع فإن كان منقولاً ورضي الشريك والمرتهن بكونه في يد أحدهما أو غيرهما فيها ولا جعله الحاكم بيد أمين أو أجره. أما غير المنقول فلا يحتاج في التخلية إلى إذن الشريك. (٢)

مادة (١٠٢٦)

ما لا يصح بيعه لا يصح رهنه فلا يصح رهن الوقف والحرق والكلب والآبق، لكن يصح رهن الثمار قبل بدو صلاحها دون اشتراط قطعها كما يصح رهن الزرع الأخضر بلا شرط قطعه وبياعان عند حلول الحق. (٣)

مادة (١٠٢٧)

لا يصح رهن المنافع فلورهنه منفعة داره سنة لم يصح. (٤)

مادة (١٠٢٨)

يصح رهن القن دون ولده ولكن إذا بيع الرهن بيع معه ويختص المرتهن بما يخص المرهون من الثمن. (٥)

(١) ش : ٢، ص ٩١، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٩، الجديدة.

ك : ٢، ص ١٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٢١، الجديدة.

(٢) ش : ٢، ص ٩١، الأولى/ج ٢، ص ٢٢٩، الجديدة.

ك : ٢، ص ١٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٦، الجديدة.

(٣) ش : ٢، ص ٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٠، الجديدة.

ك : ٢، ص ١٤٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٧، الجديدة.

(٤) ش : ٢، ص ٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٢، الجديدة.

ك : ٢، ص ١٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٢١، الجديدة.

المفني، الشرح الكبير، ج ٤، ص ٣٨٥.

(٥) ش : ٢، ص ٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٠، الجديدة.

ك : ٢، ص ١٤٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٨، الجديدة.

مادة (١٠٢٩)

يصح رهن ما يتسارع فساد بهدين حال أو مؤجل . (١)

مادة (١٠٣٠)

يصح رهن العبد الجاني والمدبر عمداً كانت الجناية أو خطأ على النفس أو دونها . (٢)

مادة (١٠٣١)

المشغول لا يشغل فلا يصح زيادة الدين في الرهن ، مثلاً : لورهنه عيناً على مائة ثم استدان منه مائة أخرى وجعل العين رهناً على المائتين لم يصح وهو رهن المائة الأولى فقط . (٣)

مادة (١٠٣٢)

يصح الزيادة في الرهن في الدين الواحد ، مثلاً : لورهنه عيناً بدين ثم زاده عيناً أخرى رهناً في ذلك الدين صح وصارتا رهناً به . (٤)



-
- (١) ش : ج ٢ ، ص ٩٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ١٤٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، الجديدة .
(٢) ش : ج ٢ ، ص ٩٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ١٤٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٢٦ ، الجديدة .
(٣) ش : ج ٢ ، ص ٩١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٢٢ ، الجديدة .
(٤) ش : ج ٢ ، ص ٩١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، الجديدة .
ك : ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٢٢ ، الجديدة .

الفصل الثالث

في الرهن المستعار أو المؤجر

مادة (١٠٣٣)

يصح رهن المأجور والمعار بإذن المالك ولا يشترط لذلك علم المالك بقدر الدين ولا نوعه ولا وصفه ولا معرفته بالمرتهن، لكن لو أذن المالك في رهنه في قدر معلوم فرهنه في أكثر منه صح في القدر المأذون فيه دون الزائد، أما لو أذن في رهنه بنوع خاص أو بموصوف أو لدى شخص معروف فخالف ذلك لم يصح الرهن. (١)

مادة (١٠٣٤)

للمؤجر والمعار الرجوع في إذنه قبل لزوم الرهن أما بعد لزومه بقبض المرتهن فلا يصح رجوعه. (٢)

مادة (١٠٣٥)

من أجر عيناً لأجل رهنها لا يملك فسخ الإجارة والرجوع قبل مضي مدة الإجارة. (٣)

مادة (١٠٣٦)

من أعار عيناً لرهنها يملك فسخ الإجارة ومطالبة المستعير بفكها وتسليمها إليه مطلقاً ولو قبل حلول الدين. (٤)

مادة (١٠٣٧)

الرهن المؤجر أو المعار كالرهن المملوك بالنسبة للأحكام المتعلقة بتوثقة المرتهن، فله حفظه بيده ومنع المالك والراهن من الانتفاع والتصرف فيه وبيع إذا لم يقض الراهن الدين. (٥)

(١) ش : ج ١، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٣، الجديدة.

الاطلاق بالنسبة للمعارية سواء كانت معينة أم لا، حالاً كان الدين أو مؤجلاً في محل الحق وقبله لأنها ليست من العقود اللازمة.

(٥) ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٣، الجديدة.

مادة (١٠٣٨)

إذا بيع الرهن المؤجر أو المعار في وفاء الدين رجع المالك على الراهن بالمثل في المثليات وبالقيمة يوم البيع في المتقومات. (١)

مادة (١٠٣٩)

إذا تلف الرهن المؤجر أو المعار بتعد أو تفريط ضمن الراهن لمالكه البديل، أما إذا تلف بلا تعد ولا تفريط ضمن الراهن المعار دون المؤجر.

مادة (١٠٤٠)

إذا فك المؤجر أو المعير الرهن وأدى الدين بإذن الراهن أو دون إذنه ناوياً الرجوع عليه رجع بما أداه، أما إذا لم ينورجوعاً فلا رجوع له كما لو نوى التبرع. (٣)



(١) ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٣، الجديدة.

(٣) ك : ج ٢، ص ١٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٤، الجديدة.

الفصل الرابع : في مؤونة الرهن ومصاريفه

مادة (١٠٤١)

نفقة الحيوان واجبة على مالكة فالحيوان المرهون تلزم الراهن نفقته، فلو أنفق المرتهن بلا إذنه مع إمكان استئذانه ولو بنية الرجوع عليه كان متبرعاً، أما إذا تعذر استئذانه لغيبته أو تواريه فأنفق بنية الرجوع كان له الرجوع بالأقل مما أنفق ومن نفقة مثله ولا يحتاج إلى إسهاد ولا استئذان حاكم. (١)

مادة (١٠٤٢)

عمارة العقار وترميم خرابه غير واجب على المالك فلو عمر المرتهن العقار المرهون دون إذن الراهن لم يكن له الرجوع عليه بشيء مطلقاً لكن له أخذ آتاه فقط. (٢)

مادة (١٠٤٣)

مؤونة الرهن من طعامه وكسوته ومسكنه وحافظه وأجرة مخزنه إذا احتاج إلى خزن وكذا مؤونة رده من إباته أو شروده على مالكة فإن تعذر استحصالها منه لغيبته أو عسرته بيع منه بقدر الحاجة وإذا خيف استغراقه في المؤونة بين كله. (٣)

مادة (١٠٤٤)

لا يلزم المرتهن مؤونة رد الرهن إلى المالك وإنما يلزمه التخلية بينه وبين الرهن. (٤)

مادة (١٠٤٥)

أجرة الزرع والأشجار المرهونة وتلقيح النخل وأجرة جذاذه وكذا أجرة رعي الماشية المرهونة على الراهن. (٥)

مادة (١٠٤٦)

أجرة مداواة الرهن لمرض أو جرح على الراهن لكن إذا تعذر استحصال ذلك لا يباع شيء من الرهن فيه. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ١٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٤١، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٩، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٩، الجديدة.

الفصل الخامس

في نماء الرهن وتوابعه

مادة (١٠٤٧)

نماء الرهن متصلاً كان أو منفصلاً رهن معه تبعاً كصوف الحيوان ولبنه وورق الشجر وكسب العبد ومهر الأمة وأجرة الدار ونحو ذلك. (١)

مادة (١٠٤٨)

أرش الجناية على الرهن من نمائه فيكون رهناً معه لكن لو أسقطه المرتهن عن الجاني أو أبرأه منه سقط حقه من التوثق به فلا يكون رهناً إذا استحقه الراهن. (٢)

مادة (١٠٤٩)

كل ما نبت في الأرض المرهونة سواء بفعل الراهن أو بغير فعله فهو نماء تابع للرهن. (٣)

مادة (١٠٥٠)

كل ما دخل في البيع تبعاً يدخل في الرهن تبعاً. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٨، الجديدة.

المغني : ج ٤، ص ٤٩٤.

(٢) ش : ج ٢، ص ٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٨، الجديدة.

المغني : ج ٤، ص ٤٢٠.

(٣) المغني والشرح الكبير، ج ٤، ص ٤٣٦.

(٤) انظر : ش، ج ٢، ص ٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٠٦، ٢٠٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٩، الجديدة. المغني والشرح الكبير، ج ٤، ص ٤٣٥.

الفصل السادس

في جنابة الرهن والجناية عليه

مادة (١٠٥١)

أرش جنابة الرهن على نفس أو مال خطأ أو عمداً يتعلق برقبته فيقدم على حق المرتهن. (١)

مادة (١٠٥٢)

إذا استغرق الأرش قيمة الرهن خير السيد بين بيعه في الجنابة أو تسليمه لوليها أو فدائه بالأقل منه ومن القيمة و يبقى الرهن بحاله في الصورة الأخيرة و يبطل في غيرها. (٢)

مادة (١٠٥٣)

إذا كان أرش الجنابة لا يستغرق الرهن يباع منه بقدره إن لم يفقده السيد و يبقى الرهن في الباقي، لكن لو تعذر بيع البعض أو نقصه التشقيص يباع ويجعل باقي الثمن رهناً مكانه. (٣)

مادة (١٠٥٤)

إذا أوجبت جنابة الرهن قصاصاً في النفس فاستوفاه وليها بطل الرهن وليس على الراهن أن يأتيه برهن بدله، أما إذا كانت الجنابة في طرف فاقتص منه بقي الرهن في الباقي. (٤)

مادة (١٠٥٥)

إذا عفي وله الجنابة على مال يتعلق برقبته وكان له حكم الأرش السابق ذكره. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٣، الأولى.

ك : ج ٢، ص ١٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٧، الأولى.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٠٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٨، الجديدة.

سنن حكم أرش الجنابة في المادة (١٠٥١) من هذا الفصل.

مادة (١٠٥٦)

الخصم في دعوى الجناية على الرهن مالكة فإن أخرج المطالبة بعذر أو دونه كان للمرتهن حق المطالبة بأرشها وكذا لو جنى عليه سيده. (١)

مادة (١٠٥٧)

لمالك الرهن المجني عليه أن يقتص من الجاني عمداً في نفس أو دونها إذا أذن له المرتهن أو أعطاه ما يكون رهناً مكانه، أما إذا اقتص دون ذلك لزمه قيمة أقلها تجعل بدله رهناً. (٢)

مادة (١٠٥٨)

لمالك الرهن المجني عليه أن يعفو على مال وعليه الأقل من قيمة الجاني والمجني عليه يجعل رهناً مكانه. (٣)

مادة (١٠٥٩)

عفو الراهن عن الأرض يصح في حقه دون حق المرتهن فله أن يأخذه من الجاني ويكون رهناً فإن وفى الراهن الدين أو برىء منه رد إلى الجاني، أما إذا لم يوفه فاستوفى من الأرض رجع به الجاني على الراهن. (٤)

مادة (١٠٦٠)

إذا جنى المرهون على سيده جناية موجبة للقصاص فاقتص منه الورثة دون إذن المرتهن وجبت عليهم قيمته يدفعونها للمرتهن لتكون رهناً مكانه وكذا لو أوجبت قصاصاً فيما دون النفس فاستوفاه السيد بدون إذن المرتهن لزمه الأرض يجعل تبعاً للرهن. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٠٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٦١، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٠٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٩، الجديدة.

الكتاب السابع

في الضمان والكفالة

وفيه مقدمة وبابان

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (١٠٦١)

الضمان التزام ما وجب أو يجب على غيره مع بقائه عليه ، أو هو ضم الانسان ذمته إلى ذمة غيره فيما يلزمه حالاً أو مآلاً . (١)

مادة (١٠٦٢)

الضامن هو من التزم ما على غيره و يقال لذلك الغير مضمون ومضمون عنه .

مادة (١٠٦٣)

المضمون به هو الحق الذي التزمه الضامن .

مادة (١٠٦٤)

المضمون له هو رب الحق الذي التزمه الضامن .

مادة (١٠٦٥)

عهدة المبيع : هو ضمان ثمن المبيع أو جزء منه لأحد المتبايعين عن الآخر و يقال له ضمان الدرك .

مادة (١٠٦٦)

الكفالة : هي التزام إحضار من عليه حق مالي إلى ربه . (٢)

مادة (١٠٦٧)

الكفيل : هو من التزم إحضار من عليه الحق ، ويسمى الذي عليه الحق مكفولاً ومكفولاً به ، ورب الحق مكفولاً له .

(١) ش : ج ٢ ، ص ١٠٨ ، ١١٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٧٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٦٣ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١١٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٥٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٨٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٧٥ ، الجديدة .

الكتاب الأول

في الضمان وفيه ستة فصول

الفصل الأول : في عقد الضمان وصيغته

مادة (١٠٦٨)

ينعقد الضمان بإيجاب الضامن ولا يحتاج إلى قبول من المضمون ولا من المضمون له. (١)

مادة (١٠٦٩)

ينعقد الضمان بالألفاظ الدالة على التزام الحق عرفاً كقوله أنا ضمين أو كفيل أو ملتزم أو متعهد أو غارم أو ضمنت أو تحملت هذا الدين أو عندي أو على مالك عنده، أو بعه وعلى الثمن وما أشبه ذلك. (٢)

مادة (١٠٧٠)

ينعقد الضمان بالإشارة المفهومة من الأخرس وبكتابته إن اقترن بها ما يدل على قصد الضمان، أما من لا تفهم إشارته فلا يصح ضمانه. (٣)

مادة (١٠٧١)

لا ينعقد الضمان بألفاظ الوعد كقوله أنا أؤدي هذا الدين عنه أو معه وأنا سأدفع الثمن، أو إن لم يعطك دينك أنا أعطيكه. (٤)

مادة (١٠٧٢)

الأمر بالضمان ليس بضمان، مثلاً: لو قال لآخر اضمن عن فلان ففعل كان الضامن المباشر دون الأمر. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١١٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٧، الجديدة.

مادة (١٠٧٣)

الأمر بالإعطاء ليس بضمان ولا كفالة، مثلاً: لو قال لآخر اعط فلاناً ألفاً فأعطاه لم يلزم الأمر شيء، لكن لو قال له اعطه عني أو علي أو كان للأمر عند المأمور مال فيلزمه. (١)

مادة (١٠٧٤)

لو قال لآخر ألق متاعك في البحر وعلي ضمانه صح فإن ألقاه ضمنه. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ١١٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٢، الجديدة.

الفصل الثاني

في شروط صحة الضمان

مادة (١٠٧٥)

يشترط أن يكون الضامن ممن يصح تبرعه فلا يصح الضمان من صغير ولا مجنون وسفيه ولا مكاتب ولا قن ولو كان مأذوناً له في التجارة إلا بإذن سيدهما، لكن المحجور عليه لفسل يصح ضمانه ويتبع به بعد فك الحجر عنه. (١)

مادة (١٠٧٦)

يشترط لصحة الضمان رضی الضامن فلا يصح من المكره. (٢)

مادة (١٠٧٧)

لا يشترط لصحة الضمان رضی المضمون ولا رضی المضمون له كما لا يشترط معرفة الضامن لها. (٣)

مادة (١٠٧٨)

يشترط في الضمان كون الحق معلوماً حالاً أو آيلاً إلى العلم به كضمنت مالك على فلان أو ما شئت لك عليه، أما لو جهل حالاً أو مآلاً كقوله أنا ضامن جزءاً من دينك أو بعضه أو ضمن أحد الدينين لم يصح الضمان. (٤)

مادة (١٠٧٩)

الفرع لا يكون أصلاً لفرع مثله فإذا ضمن اثنان حقاً فلا يصح أن يضمن أحدهما الآخر فيه بخلافه في الكفالة. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١١٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٧، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٥، الجديدة.

مادة (١٠٨٠)

يصح الضمان حالاً ومؤجلاً لكن يشترط في الضمان إلى أجل ألا يكون الأجل مجهولاً جهالة فاحشة كمجيء المطر، أما الجهالة اليسيرة كالضمان إلى الجذاذ أو الحصاد فلا تمنع الصحة. (١)

مادة (١٠٨١)

يفسد الضمان باشتراط الخيار فيه أو باشتراط عقد آخر أو فسخ فيه. (٢)

مادة (١٠٨٢)

يصح الضمان مع اشتراط أن يؤخذ المضمون به من مال معين، مثلاً: لو ضمن على أن يأخذ المضمون له حقه من مال عينه الضامن صح وتعلق الضمان به فإذا تلف سقط الضمان وإن أتلف تعلق الضمان ببذله، وكذا لو أذن السيد لعبده في الضمان ليقضي من المال الذي بيده. (٣)



(١) ش : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٦، الجديدة.

الفصل الثالث

فيما يصح ضمانه من الحقوق وما لا يصح

مادة (١٠٨٣)

كل ما صح أخذ الرهن به من الحقوق صح الضمان به فيصح الضمان بالقرض والتمن والأجرة وقيمة المتلف وبالأعيان المضمونة وبالمنافع في الإجارة على عمل في الذمة وبرأس مال السلم. (١)

مادة (١٠٨٤)

يصح ضمان الجعل في الجمالة والمساوقة والمناضلة ولوقبل العمل. (٢)

مادة (١٠٨٥)

يصح ضمان أرش الجناية نقوداً كانت أو حيواناً كالديات. (٣)

مادة (١٠٨٦)

يصح ضمان نفقة الزوجة ماضية كانت أو مستقبلية ويلزمه ما يلزم الزوج. (٤)

مادة (١٠٨٧)

يصح ضمان المهر قبل الدخول وبعده عن ابنه الصغير أو الكبير أو الأجنبي. (٥)

مادة (١٠٨٨)

يصح ضمان دين الضامن بأن يضمن الضامن شخص غير المضمون وكذا ضامن الضامن فيصح أن يضمن كل من المدينين الآخر لكن لا يصح أن يضمن أحد الضامين الآخر. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ١١١، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٠، الجديدة.

(٢) انظر : ش : ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٧١، الجديدة.

(٣) ك : ج ٢، ص ١٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٧١، الجديدة.

(٤) انظر : ش : ج ٣، ص ١٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٧١، الجديدة.

(٥) انظر : ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ج ٣، ص ٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٩، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١١١، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٨، ٢٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٨، الجديدة.

مادة (١٠٨٩)

يصح ضمان عهدة المبيع، مثلاً : لو ضمن شخص لمشتري الثمن إن استحق المبيع أو رد بعيب أو ضمن أرشه أو ضمن لبائع الثمن قبل تسليمه أو إن ظهر بالثمن عيب أو استحق صحت ضمانه. (١)

مادة (١٠٩٠)

يدخل في ضمان العهدة قيمة مستهلكات أنفقها المشتري في عمارة المبيع فهدمها المستحق. (٢)

مادة (١٠٩١)

يصح ضمان نقص الصنجة أو المكيال أو الذراع، مثلاً : لو اشترى موزوناً فشك في نقص الصنجة، أو مكيالاً فشك في نقص المكيال أو مذكرواً فشك في نقص الذراع فضمن شخص النقص صحت ضمانه فيرجع المشتري بما نقص والقول له بيمينه. (٣)

مادة (١٠٩٢)

يصح ضمان دين على ميت أو مفلس مجنون. (٤)

مادة (١٠٩٣)

يصح الضمان بالحق الذي يؤول إلى الوجوب فيصح الضمان بما يثبت على فلان أو بما يقربه أو بما يخرج بعد الحساب عليه أو بما يداينه فلان. (٥)

مادة (١٠٩٤)

يصح ضمان السوق، مثلاً : لو ضمن ما يلزم التاجر أو ما يبقى عليه للتجار أو ما يقبض من الأعيان المضمونة صحت الضمان. (٦)

مادة (١٠٩٥)

لا يصح ضمان الأعيان إذا لم تكن مضمونة كالوديعة والمؤجر ومال الشركة وسائر الأمانات لكن يصح ضمان التعدي فيها.

مثلاً : لو ضمنها إن تعدى عليها الأمين فيصح الضمان ويلزم عند التعدي. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ١١١، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٦٩، الجديدة.

ش : ج ٢، ص ١١١، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١١، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١١٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٧، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١١١، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٧، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ١١٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٠، الجديدة.

مادة (١٠٩٦)

يصح الضمان المطلق من غير ذكر تعجيل أو تأجيل ويلزم الضامن بالحق على الوجه الذي وجب على المضمون عنه، مثلاً: لو قال أنا ضامن دينك على زيد فإن كان حالاً لزمه حالاً وإن كان مؤجلاً لزمه مؤجلاً. (١)

مادة (١٠٩٧)

يصح ضمان الدين الحال مؤجلاً، مثلاً: لو كان الدين حالاً فالتزم الضامن أداءه مؤجلاً صح ولا يطالب به الضامن إلا عند حلول الأجل. (٢)

مادة (١٠٩٨)

الدين المؤجل يصح ضمانه مؤجلاً إلى أجل أبعد من أجله، مثلاً: لو كان الدين مؤجلاً إلى سنة فضمن أداءه بعد سنتين صح ولا يطالب به الضامن إلا بعد سنتين. (٣)

مادة (١٠٩٩)

التزام تعجيل المؤجل لا يصح، ولا تأجيله إلى أجل أقرب من أجله، فلو ضمن الدين المؤجل حالاً إلى أجل أقرب لم يلزمه أدائه إلا عند حلول أجله، فلو عجله دون إذن المضمون عنه لم يرجع عليه إلا عند حلول أجل الدين. (٤)



(١) ك: ج ٢، ص ١٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٨، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ١١٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٤، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ١١٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٢، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ١١٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٤، الجديدة.

الفصل الرابع

في واجبات الضامن وحقوقه

مادة (١١٠٠)

على الضامن أداء الحق عند مطالبة المضمون له بمقتضى ضمانه (١)

مادة (١١٠١)

للضامن الرجوع على المضمون عنه إذا قضى الدين أو أحال به ناوياً الرجوع ولا تأثير في ذلك لإذن المضمون عنه في الضمان ولا في القضاء. (٢)

مادة (١١٠٢)

لضامن الضامن الرجوع بعد أدائه على الضامن لا على الأصل وإنما يرجع الضامن على الأصل بعد الدفع. (٣)

مادة (١١٠٣)

إذا عجل الضامن الدين المؤجل فقضاه قبل حلول أجله دون إذن المضمون عنه ليس له الرجوع عليه إلا بعد حلول الأجل، أما لو عجله بإذنه رجع عليه حالاً. (٤)

مادة (١١٠٤)

إذا قضى الضامن أقل من الدين أو أكثر منه ولو بمعاوضة مع المضمون له لا يرجع على المضمون عنه إلا بالأقل من الدين ومما قضى به. (٥)

مادة (١١٠٥)

للضامن مطالبة المضمون عنه بتخليصه من ضمانه إن كان الضمان بإذنه وطولب الضامن بالحق، أما لو لم يكن الضمان بإذنه ولم يطالب به الضامن فلا حق له في ذلك. (٦)

مادة (١١٠٦)

ليس للضامن إبطال ضمانه لكن لو ضمن ما يؤول إلى الوجوب فله إبطاله قبل وجوبه كما أنه يبطل بموته قبل الوجوب. (٧)

(١) ك : ج ٢، ص ، الأولى/ج ٣، ص ، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٧١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١١٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٥١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١١٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٥١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٧١، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١١٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٢، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ١١٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٨، الجديدة.

الفصل الخامس

فيما يبرأ به الضامن وضامنه

مادة (١١٠٧)

يبرأ الضامن بزوال العقد الذي وجب به الدين، مثلاً: لو ضمنه بضمن مبيع فانفسخ البيع أو تقايلاً برىء الضامن. (١)

مادة (١١٠٨)

الحوالة استيفاء فيبرؤ الضامن بإحالة رب الحق به على المضمون عنه وإحالة الضامن أو المضمون عنه رب الحق به. (٢)

مادة (١١٠٩)

الضامن تبع للمضمون عنه فيبرؤ ببراءته بإيفاء أو إبراء. (٣)

مادة (١١١٠)

الضمان حق يورث فلا يبرأ الضامن بموت رب الحق وانتقاله إلى ورثته ولهم حق مطالبة الضامن. (٤)

مادة (١١١١)

لا يبرأ الضامن بموته ولا بموت المضمون عنه ولرب الحق المطالبة في التركة. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٩، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٩، الجديدة.

مادة (١١١٢)

يبرأ الضامن بتسليم الحق المضمون به وبإبراء رب الحق إياه. (١)

مادة (١١١٣)

براءة الأصل تستتبع براءة الفرع، فإذا برىء الضامن بإيفاء أو إبراء أو نحو ذلك برىء ضامنه وضامن الضامن أيضاً. (٢)

مادة (١١١٤)

الأصل لا يبرأ ببراءة التبع فلا يلزم من براءة الضامن براءة المضمون عنه ولا يلزم من براءة ضامن الضامن براءة الضامن، فلو قال رب الحق للضامن أبرأتك من المطالبة، أو أبرأتك من الدين برىء الضامن دون المضمون عنه، وإن قال ذلك لضامن الضامن برىء دون الضامن ودون المضمون عنه. (٣)

مادة (١١١٥)

إذا قال رب الحق للضامن وهبتك الحق برىء الضامن وكان ذلك تمليكاً صحيحاً وله الرجوع به على المدين. (٤)



(١) ش : ج ٢، ص ١٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٤، الجديدة.

الفصل السادس

في أحكام الضمان

مادة (١١١٦)

الضمان لا يسقط الحق عن المضمون عنه ولرب الحق مطالبتها أو مطالبة من شاء منها، ومطالبة أحدهما لا تسقط حقه في مطالبة الآخر. (١)

مادة (١١١٧)

ضمان المريض مرض الموت المخوف في ثلث ماله. (٢)

مادة (١١١٨)

لا يحل الدين المؤجل بموت الضامن ولا بموت المضمون عنه لكن إذا ماتا جميعاً فإنه يحل إلا إذا وثقه الورثة برهن يحرز أو كفيل مليء بأقل الأمرين من الدين والتركه. (٣)

مادة (١١١٩)

الأصل سلامة العقد، فلو ضمن أو كفل ثم أدى أن لا حق للمضمون له على المضمون عنه صدق المضمون بيمينه (لكن لو ضمن بما يجب أو يثبت أو يقربه ونحو ذلك فأنكر الوجوب أو الإقرار صدق الضامن). (٤)

مادة (١١٢٠)

يصح تعليق الضمان على شرط مثلاً: لو قال: إذا قدم الحاج فأنا ضامن أو كفله على أنه إن لم يحضره فهو ضامن صح، فإذا وجد الشرط لزمه الضمان. (٥)

(١) ش: ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٤، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٧٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٣، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ١١٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٤، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ١١٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٩، الجديدة.

الحملة ما بين القوسين علق عليها المؤلف بقوله (الفقرة الأخيرة لم أجدها ووضعت هنا فهماً).

(٥) ش: ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٧، الجديدة.

مادة (١١٢١)

لا يصح توقيت الضمان فلو قال ضمنت مالك على فلان شهراً لم يصح. (١)

مادة (١١٢٢)

يجوز تخالف ما في الذمتين فلو ضمن الدين الحال مؤجلاً صح ولم يكن لرب الحق مطالبة إلا عند حلول الأجل لكن له مطالبة المضمون عنه حالاً، وكذا لو ضمن المؤجل مؤجلاً إلى أجل أبعد كان له مطالبة المضمون عنه عند حلول أجل الدين وليس له مطالبة الضامن إلا عند حلول الأجل الأبعد. (٢)

مادة (١١٢٣)

يصح تعدد الضمانات في الحق الواحد، فلو قال كل واحد منهم ضمنت لك الحق صار كل منهم ضامناً لجميع الحق، أما لو قالوا جميعاً ضمنا لك الحق فهو عليهم بالاشتراك فإن كانوا ثلاثة لزم كلاً منهم الثلث ولا يطالب واحد بجميع الحق. (٣)

مادة (١١٢٤)

إذا تسبب المضمون عنه في غرم الضامن رجع به عليه، مثلاً: لو ضمن إنساناً بإذنه فتغيب المضمون عنه فطوبى الضامن فغرم شيئاً وأنفق في الحبس رجع به عليه. (٤)

مادة (١١٢٥)

العبد المكاتب إذا ضمن بإذن سيده ألزم بدفع المضمون به مما في يده، أما القن فيلزم سيده بما ضمنه بإذنه. (٥)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.
ذكر المؤلف تعليقاً على هذه المادة: (هذا استظهار شارح المنتهى، وفي تصحيح الفروع، ج ٢، ص ٦١٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٤٩، الجديدة: «اعلم أن حكم توقيتها أي الضمان والكفالة حكم تعليقها بغير سبب الحق خلافاً ومذهباً» لكن قال في الرعاية الكبرى في مسألة التوقيت: «ويحتمل عدم الصحة وهو أقيس لأنه وعد مع تقديمه الصحة في تعليقها».)
(٢) ش : ج ٢، ص ١١٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٤، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ١١٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٥، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٥، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٠، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ١٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٥، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٦٦، الجديدة.

الكتاب الثاني في الكفالة وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول: في عقد الكفالة وشروطه وما يصح منها وما لا يصح

مادة (١١٢٦)

تنعقد الكفالة بما ينعقد به الضمان من الألفاظ الدالة على التزام إحضار من عليه الحق كقوله: أنا كفيل بإحضاره أو ببذنه أو بنفسه ونحو ذلك، وبالإشارة المفهومة من الأخرس. (١)

مادة (١١٢٧)

الكفالة نوع من الضمان فتصح ممن يصح منه الضمان، وتنعقد بإيجاب الكفيل وحده ولا تتوقف صحتها على قبول المكفول ولا المكفول له ولا رضاها. (٢)

مادة (١١٢٨)

تصح الكفالة ببذن من عليه دين يصح ضمانه سواء كان الدين معلوماً أو مجهولاً يؤول إلى العلم به وببذن من عنده عين مضمونة. (٣)

مادة (١١٢٩)

تصح الكفالة ببذن كل من يلزمه الحضور إلى مجلس الحكم فتصح ببذن صبي ومجنون ومحبوس وغائب، ولا تصح كفالة الأب لولده، مثلاً: لو كان لرجل على أبيه دين فكفل ببذنه إنسان لم تصح الكفالة. (٤)

(١) ش: ج ٢، ص ١١٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٥، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ١١٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٥، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ١١٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٦، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ١١٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٥، الجديدة.

مادة (١١٣٠)

لا تصح الكفالة ببدن من عليه قصاص أو حد أو تغزير لإقامة الحد أو التغزير، أما إذا كفله لغرم السرقة أو لأجل الدية الواجبة بالعفو عن القصاص صح. (١)

مادة (١١٣١)

لا تصح الكفالة بإحضار زوجة لزوجها في حق الزوجية ولا بشاهد لأجل الشهادة ولا بمكاتب لدين الكتابة. (٢)

مادة (١٠٣٢)

لا تصح الكفالة إلى أجل مجهول جهالة فاحشة كمجيء المطر وهبوب الريح، أما إلى الحصاد والجداد وقدم الحاج مما لا يمنع مقصود الكفالة فتصح. (٣)

مادة (١١٣٣)

لا تصح الكفالة ببدن شخص غير معين كما لو كفل ببدن أحد غرمائه. (٤)

مادة (١١٣٤)

الكفالة بجزء شائع ممن عليه الحق أو بعضومنه كفالة ببدنه، فلو كفله برأسه أو يده أو ربه صححت الكفالة. (٥)

مادة (١١٣٥)

تصح الكفالة بشخص على أنه إن لم يحضره فهو ضامن ما عليه أو فهو كفيل بشخص آخر. (٦)

مادة (١١٣٦)

تفسد الكفالة باشتراط عقد آخر أو فسخ فيها. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ١١٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٧، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٧، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٧، الجديدة.

الفصل الثاني

فيما يبرأ به الكفيل

مادة (١١٣٧)

يبرأ الكفيل بموت المكفول ولا يلزمه بموته الدين الذي عليه بلا ضمان. (١)

مادة (١١٣٨)

يبرأ الكفيل ببذل من عنده عين مضمونة بتلفها بفعل الله قبل طلبها ولا يلزمه شيء، أما لو تلفت بعد الطلب أو بفعل آدمي لم يبرأ الكفيل ويلزمه بدلها. (٢)

مادة (١١٣٩)

يبرأ الكفيل بزوال العقد الذي لزم به الحق المكفول وبإحالة رب الحق به على المكفول وبإحالة المكفول إياه بالدين. (٣)

مادة (١١٤٠)

يبرأ الكفيل بتسليم المكفول نفسه لرب الحق وتسليم الكفيل إياه على الوجه الذي كفله. (٤)

مادة (١١٤١)

يبرأ الكفيل بإبراء المكفول له إياه وبإبرائه المكفول من الحق الذي له عنده. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١١٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨١، الجديدة.

مادة (١١٤٢)

لا يبرأ الكفيل بموته فيؤخذ من تركته ما على المكفول حيث تعذر إحضاره ولا يموت المكفول له بل ينتقل الحق إلى ورثته بطلب إحضاره. (١)

مادة (١١٤٣)

براءة أحد الكفلاء لا تستلزم براءة الباقيين، مثلاً: لو كان لشخص عدة كفلاء فسلمه أحدهم لم يبرأ الآخرون. (٢)

مادة (١١٤٤)

براءة الكفيل بتسليم المكفول تستلزم براءة كفيل الكفيل وبالعكس. (٣)

مادة (١١٤٥)

براءة الأصل تستلزم براءة الفرع من غير عكس، فتي براءة الكفيل براءة كفيله وكفيل كفيله، وكذا لو أبرأ المكفول له الكفيل براءة وبراءة كفيله وكفيل كفيله، لكن لو أبرأ المكفول له كفيل الكفيل لم يبرأ الكفيل. (٤)



(١) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١١٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨١، الجديدة.

الفصل الثالث في أحكام الكفالة

مادة (١١٤٦)

يلزم الكفيل بإحضار المكفول في الزمان والمكان المشروطين، فإن سلمه في غير المكان والزمان المعينين لم يبرأ به، لكن لو سلمه قبل الوقت المعين ولا ضرر على المكفول له في قبضه وليس ثمة يد حائلة ظالمة كفى ذلك وبريء به الكفيل، أما لو كان فيه ضرر كغيبه شهوده، أو لم يكن ذلك يوم محاكمة، أو كان الدين مؤجلاً لم يحل، أو كان ثمة يد ظالمة حائلة بين رب الحق والمكفول لم يبرأ الكفيل بهذا التسليم. (١)

مادة (١١٤٧)

إذا تعذر على الكفيل إحضار المكفول بأن توارى أو غاب عن البلد أمهل مدة يمكنه فيها إحضاره فإذا مضت ولم يحضره لزمه ما على المكفول. (٢)

مادة (١١٤٨)

إذا غاب المكفول غيبة لا يعلم خبره ألزم الكفيل بما عليه. (٣)

مادة (١١٤٩)

إذا شرط الكفيل في الكفالة البراءة من المال عند تعذر إحضاره لا يلزمه شيء من المال. (٤)

مادة (١١٥٠)

إذا غرم الكفيل ما على المكفول عند تعذر إحضاره ثم ثبت موت المكفول قبل غرمه كان له استرداد ما غرمه، أما إذا قدر على المكفول بعد غرمه ليس له استرداد ما غرمه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨١، الجديدة.

مادة (١١٥١)

الكفيل إذا غرم ما على المكفول له الرجوع به لو نوى الرجوع كالضامن. (١)

مادة (١١٥٢)

يصح تعليق الكفالة بشرط وتوقيتها، مثلاً: لو قال إذا قدم الحاج فأنا كفيل بفلان أو أنا كفيل بزيد شهراً صح و يطالب به إذا وجد الشرط في الصورة الأولى وفي داخل الشهر في الصورة الثانية و يبرأ بمضي الشهر إذا لم يطالبه فيه. (٢)

مادة (١١٥٣)

يصح تعيين مكان التسليم في الكفالة فإذا أطلق العقد وجب التسليم في مكان العقد. (٣)

مادة (١١٥٤)

تصح الكفالة ببدن الكفيل كما يصح تعدد الكفلاء ببدن شخص واحد أيضاً. (٤)



(١) ش : ج ٢، ص ١١٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٠، الجديدة.

ذكرت هذه المادة في ش بمحنة بقوله : (وان قدر على مكفول بعد أدائه عنه ما لزمه فظاهر كلامهم أنه في رجوعه عليه كالضامن) وذكر في ك مفصلة كما في ج ٣، ص ٣٨٠، ش : الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٣، ص ٣٣٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١١٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٧٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨١، الجديدة.

الكتاب الثمين

في الحوالت

وفيه مقدمة وبابان

المقدمة في المصطلحات الفقهية

مادة (١١٥٥)

الحالة عقد إرفاق يقتضي انتقال الدين من ذمة إلى أخرى غير جزية. (١)

مادة (١١٥٦)

الإحالة نقل المدين ما عليه إلى ذمة غيره بإيجاب. (٢)

مادة (١١٥٧)

المحيل هو المدين الذي انتقل الدين من ذمته. (٣)

مادة (١١٥٨)

المحال عليه : هو الذي انتقل الدين إلى ذمته و يطلق على الدين الذي عليه أيضاً. (٤)

مادة (١١٥٩)

المحال به : هو الدين المنتقل من ذمة إلى أخرى. (٥)

مادة (١١٦٠)

المحتال : هو رب الدين المنتقل من ذمة إلى أخرى. (٦)

مادة (١١٦١)

المليء هو القادر على الوفاء بماله وقوله وبدنه. (٧)

مادة (١١٦٢)

المال المحال عليه : هو الدين الذي للمحيل على المحال عليه. (٨)

(١) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٥، ١٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٣، ٣٨٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ١٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٦، الجديدة.

(٨) ش : ج ٢، ص ١٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

الْبَابُ الْأَوَّلُ

وَفِيهِ فَصْلَانِ

الفصل الأول

في عقد الحوالة وصيغتها

مادة (١١٦٣)

تنعقد الحوالة بلفظها وبما يؤدي معناها الخاص كأتبعتك بدينك على فلان. (١)

مادة (١١٦٤)

تنعقد الحوالة بمجرد إيجاب المحيل ولا تحتاج إلى قبول أو رضى من المحتال ولا المحال عليه. (٢)

مادة (١١٦٥)

نصح الحوالة بشرط ملاءة المحال عليه حتى إذا ظهر معسراً رجع على المحيل. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٣، الجديدة.

الفصل الثاني

في شروط صحة الحوالة

مادة (١١٦٦)

يشترط رضی المحيل فلا تصح إحالة المكره. (١)

مادة (١١٦٧)

يشترط علم المال المحال به وعليه. (٢)

مادة (١١٦٨)

يشترط أن يكون الدين المحال عليه مستقراً بذمة المحال عليه فلا تصح الحوالة بمال السلم ولا برأس ماله ولا إحالة الزوجة بصدقتها قبل الدخول ولا إحالة السيد على مكاتبه على مال الكتابة ولا على الجعل قبل العمل. (٣)

مادة (١١٦٩)

لا يشترط أن يكون الدين المحال به مستقراً بذمة المحيل فتصح إحالة الزوج بصدقا امرأته قبل الدخول بها، ويصح إحالة المكاتب سيده بمال الكتابة وبالجعل قبل العمل. (٤)

مادة (١١٧٠)

لا يشترط رضی المحتال إذا كان المحال عليه مليئاً، أما إذا لم يكن مليئاً فلا تصح الحوالة إلا برضى المحتال. (٥)

مادة (١١٧١)

لا تصح حوالة الولد على أبيه. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٦، الجديدة.

نظاها أن المراد علم المحيل بذلك لكن المحتال والمحال عليه لا يلزم رضاهما فلا يلزم علمها. المؤلف.

(٣) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٣، الجديدة.

وورد التنبيل بالدين المستقر كبذل قرض وثمن مبيع بعد لزوم بيع لأن غير المستقر عرضة للسقوط.

(٤) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٦، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٧، الجديدة.

مادة (١١٧٢)

يشترط اتفاق الدينين جنساً وصفة وحلولاً وأجلاً. (١)

مادة (١١٧٣)

يشترط أن يكون الدين المحال عليه مما يصح فيه السلم كالمكيلات والموزونات التي لا صناعة فيها والمعدودات والمذروعات التي تنضبط بالصفة. (٢)

مادة (١١٧٤)

لا تبطل الحوالة بموت المحال عليه سواء خلف تركة أم لا. (٣)

مادة (١١٧٥)

لا تبطل الحوالة بإفلاس المحال عليه بعد الحوالة. (٤)

مادة (١١٧٦)

لا تبطل الحوالة بمجرد المحال عليه الدين إذا كان المحتال عالماً بالدين أو صدقه المحيل فيه أو ثبت بينه ماتت والا فلا يقبل قول المحيل ولا يبرأ بذلك من الدين و يرجع المحال عليه. (٥)

مادة (١١٧٧)

الحوالة لا تكون إلا على ذمة فلا تصح الحوالة بمال الوقف ولا عليه. (٦)

مادة (١١٧٨)

إحالة الشخص من لا دين له عليه على مدينه وكالة في الطلب والقبض. (٧)

مادة (١١٧٩)

إحالة من لا دين عليه على مثله وكالة في الاقتراض وكذلك إحالة المدين على من لا دين له عليه فلا تصح مصارفته. (٨)

مادة (١١٨٠)

لا خيار في الحوالة. (٩)

(١) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٦، الجديدة.

ويبدأ المحيل بمجرد الحوالة حتى في هذه الأحوال. المؤلف، والإشارة تعود إلى المواد الثلاث السابقة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٩، الجديدة. ك : ج ٢، ص ١٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٤، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ١٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٩، الجديدة. ك : ج ٢، ص ١٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٤، الجديدة.

(٨) ش : ج ٢، ص ١٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٩، الجديدة. ك : ج ٢، ص ١٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٥، الجديدة.

(٩) ش : ج ٢، ص ١١٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٦، الجديدة. ك : ج ٢، ص ١٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٣، الجديدة.

الْبَابُ الثَّانِي

فِي أَحْكَامِ الْحَوَالَةِ

مادة (١١٨١)

متى صحت الحوالة برئت ذمة المحيل من المحال به وليس للمحتال الرجوع عليه . (١)

مادة (١١٨٢)

إذا رضي المحتال بالحوالة على من ظنه مليئاً أو جهل حاله من غير اشتراط ملاءته فبان معسراً برئت ذمة المحيل وليس للمحتال الرجوع عليه أما إذا لم يصدر منه الرضى كان له الرجوع على المحيل . (٢)

مادة (١١٨٣)

متى صحت الحوالة فاتفق المحتال مع المحال عليه بأخذ ما هو أفضل من الدين المحال به في الصفة أو بأخذ ما هو دونه في القدر أو الصفة ، أو تراضياً بتعجيل المؤجل أو تأجيل الحال أو تراضياً على معاوضة به أو مصارفة جاز ما لم يؤد إلى ربا النسيئة . (٣)

مادة (١١٨٤)

تبطل الحوالة إذا بطل العقد الذي أوجب لدين المحتال أو الدين المحال عليه ، مثلاً : لو تباعا فأحال المشتري البائع بالثمن على مدينه أو أحال البائع غريباً على المشتري بالثمن ثم بان بطلان البيع بثبوت استحقاق البيع ونحوه ببينة أو باتفاقهم جميعاً بطلت في الصورتين . (٤)

(١) ش : ج ٢ ، ص ١١٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٥٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٨٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٨٣ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٢٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٥٧-٢٥٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٨٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٨٣ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٢٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٨٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٨٧ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٢١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٨٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٨٧ ، الجديدة .

مادة (١١٨٥)

لا تبطل الحوالة بفسخ العقد الذي أوجبه الدين المحال به أو الدين المحال عليه سواء كان الفسخ بعيب أو تقايل أو غيرهما، وسواء قبض المحتال أو لم يقبض. مثلاً لو أجر داره فأحال المستأجر بالأجرة على مدينه أو أحال المؤجر غرضاً له على المستأجر بالأجرة ثم فسخت الإجارة مضت الحوالة على لزومها، وللمستأجر الرجوع على المؤجر ببطل الأجرة في الصورتين. (١)



(١) ش : ج ٢، ص ١٢١، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٨٨، الجديدة.

الكتاب التاسع

في الوكالة

وفيه مقدمة وبابان

المصطلحات الفقهية

مادة (١١٨٦)

الوكالة والتوكيل استنباط جائز التصرف لمثله فيما تدخله النيابة، فإن قيدت بقيد فقيده أو علقت على شرط فعلاقة أو أقتت بزمان فوخته والا فهي مطلقة. (١)

مادة (١١٨٧)

الوكيل هو من استنابه غيره و يقال للمستنيب موكلاً.

مادة (١١٨٨)

الموكل به والموكل فيه هو التصرف المستناب فيه سواء كان خاصاً أو عاماً.

مادة (١١٨٩)

الوكالة الدورية هي الوكالة الدائرة التي كلما عزل الموكل صار وكيلاً فهي وكالة منجزة مع وكالة معلقة بالعزل بأن يقول له : وكلتك في كذا وكلما عزلتك فقد وكلتك. (٢)



(١) ش : جـ ٢، ص ١٦٤، الأولى/جـ ٢، ص ٣٠٠، الجديدة.
ك : جـ ٢، ص ٢٣١، ٢٣٢، الأولى/جـ ٣، ص ٤٦١، ٤٦٢، الجديدة.
(٢) ش : جـ ٢، ص ١٧٧، الأولى/جـ ٢، ص ٣٠٨، الجديدة.
ك : جـ ٢، ص ٢٣٦، الأولى/جـ ٣، ص ٤٦٨، الجديدة.

الْبَيْعُ الْاَوَّلُ

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِعَقْدِ الْوَكَالَةِ

مِنَ الْأَحْكَامِ وَفِيهِ خَمْسَةُ فصول

الفصل الأول : فِي صِفَةِ الْوَكَالَةِ

مادة (١١٩٠)

تتعقد الوكالة بإيجاب الموكل وقبول الوكيل . (١)

مادة (١١٩١)

متفق الوكالة بكل قول دال على الاستنابة كأن يأمره بفعل شيء أو يقول له فوضت إليك أو أذنتك أو أنبتك أو أقتك مقامي في كذا ونحو ذلك . (٢)

مادة (١١٩٢)

يصح قبول الوكالة بكل قول أو فعل دال عليه . (٣)

مادة (١١٩٣)

يصح تراخي القبول في الوكالة، مثلاً : لو وكله في بيع شيء فباعه بعد سنة أو بلغه أن زيدا وكله في شراء شيء فباعه بعد سنة فقبلها بقول أو فعل صح . (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٠، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٦١، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢، ص ١٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٠، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٦١، الجديدة .

الغني والشرح الكبير : ج ٥، ص ٢٠٨ .

ملحوظة : مقتضى كلامهم أن الأمر توكيل فالأمر وكيل ولا فرق خلافاً لما في مذهب الأحناف وكذلك حكم الرسول عندهم، المؤلف .

(٣) ش : ج ٢، ص ١٦٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٠، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٦١، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢، ص ١٦٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٠، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٢، الجديدة .

الفصل الثاني

في شروط صحة الوكالة وما تصح فيه وما لا تصح

مادة (١١٩٤)

يشترط لصحة الوكالة كون الوكيل والموكل جائزي التصرف بالنسبة للفعل الموكل فيه، فلا يصح توكيل العبد والصبي المميز إلا فيما لا يتعلق بالمال مقصوده. (١)

مادة (١١٩٥)

يشترط لصحة الوكالة تعيين الوكيل فلا يصح توكيل المبهم كأحد هذين الشخصين. (٢)

مادة (١١٩٦)

يشترط أن يكون الموكل ممن يملك التصرف الموكل فيه بنفسه حين التوكيل، فلا يصح توكيل الشخص في بيع ما سيملكه أو طلاق من سيتزوجها، ولا توكيل المحجور عليه لفلس في التصرف في ماله كما لا يصح توكيل الوصي والناظر على الوقف في التبرعات ونحوها لكن توكيل الأعمى ونحوه في عقد يحتاج إلى رؤية صحيح. (٣)

مادة (١١٩٧)

يشترط أن يكون الوكيل ممن يصح منه التصرف الموكل فيه لنفسه لكن يصح أن يتوكل في قبول نكاح من تحرم عليه لأجنبي، وأن يتوكل واجد الطول نكاح أمة لمن تباح له، وأن يتوكل الغني في قبض زكاة الفقير وأن تتوكل المرأة في طلاق نفسها أو غيرها. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣١، الأولى/ج ٣، ص ٤٦١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٦٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٦٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٠١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٦٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٠١، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٢، الجديدة.

مادة (١١٩٨)

يشترط ألا يكون الموكل فيه مما يتعلق بشخص الموكل ويختص به فلا تصح الوكالة بالعبادات البدنية المحضة والأيمان والشهادات والالتقاط والرضاع ونحوها، أما العبادات التي تتعلق بالمال كالتوكيل في إخراج الزكاة وإعطاء الصدقات وإخراج الكفارات وفعل الحج والعمرة فتصح. (١)

مادة (١١٩٩)

يشترط ألا يكون الموكل فيه من المعاصي وشبهها فلا يصح التوكيل في العقود الفاسدة ولا في الظهار. (٢)

مادة (١٢٠٠)

يشترط أن يكون الموكل فيه تصرفاً معلوماً فلا يصح التوكيل في شراء شيء مجهول حتى يبين نوعه وقدر الثمن، ولا تصح الوكالة فيما يعظم فيه الضرر والضرر كما لو وكله وكالة عامة في كل قليل وكثير أو وكله في كل تصرف يجوز له، لكن إذا قل الضرر صحت مثلاً: لو وكله في بيع ماله كله أو في بيع ما شاء منه، أو في المطالبة بحقوقه كلها أو بما شاء منها ونحو ذلك صح. (٣)

مادة (١٢٠١)

يصح التوكيل بلا جعل ويجعل معلوم أياماً معلومة ولو يجزئ شائع من الثمن أو الأجرة أو المقبوض مثلاً: لو وكله في بيع أمواله أو تأجير أملاكه أو قبض حقوقه على أن يكون له عشرة في كل مائة من الحاصل صح واستحق الوكيل ذلك، أما إذا جهل الجعل لزم أجر المثل. (٤)

مادة (١٢٠٢)

يصح التوكيل في كافة حقوق الآدميين المتعلقة بالمال أو ما يجري مجراه فتصح في جميع العقود والفسوخ من البيوع والإجارة والقرض والرهن والكفالة والحوالة والوديعة والهبة والإعارة والوكالة والصلح والوقف والوصاية والمجاعة والمساقاة والمزارعة والنكاح والخلع وغيرها وفي العتق والتدبير والكتابة والطلاق والرجعة والإبراء والإقرار والإنفاق وقبض الحقوق، وفي تملك المباحات من الموات والاصطياد والاحتطاب والاحتشاش، وفي الدعاوي والخصومات وإثبات الحقوق وفي سماع الدعاوي والإجابة عنها وفي طلب الأيمان الواجبة وفي طلب القود وحد القذف واستيفائها. (٥)

مادة (١٢٠٣)

يصح التوكيل في حقوق الله التي تدخلها النيابة كالعبادات المتعلقة بالمال وكإثبات الحدود واستيفائها. (٦)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ١٦٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٣، ٣٠٢، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٥، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ١٦٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٣، ٣٠٢، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٤، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ١٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٣، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٢، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ١٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٣١٧، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٤٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٩، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ١٦٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٢، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٤، ٤٦٣، الجديدة.
(٦) ش : ج ٢، ص ١٧٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٣، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٥، الجديدة.

الفصل الثالث

في الشروط في الوكالة

مادة (١٢٠٤)

يصح توقيت الوكالة كأن يقول وكلتك شهراً أو سنة أو أنت وكيلني إلى الوقت الفلاني. (١)

مادة (١٢٠٥)

يصح تعليق الوكالة على شرط، مثلاً: إذا قال إذا قدم الحاج فافعل كذا أو إذا جاء الشتاء فاشتر لي كذا أو إذا طلب أهلي منك نفقة فادفع لهم كذا أو وكلتك في الدعوى على غريمي إذا امتنع عن دفع الدين، أو وكلتك في بيع الرهن إذا حل الأجل صح التوكيل واعتبر الشرط. (٢)

مادة (١٢٠٦)

يبطل التوكيل باشتراط عقد آخر فيه، مثلاً: لو قال وكلتك في بيع داري بشرط أن تؤجر في دارك أو وكلتك في قبض حقوقي بشرط أن توكلني في قبض حقوقك لم يصح التوكيل. (٣)

مادة (١٢٠٧)

الوكالة المعلقة على الموت أو المضافة إلى ما بعده وصاية وإذا شرط استمرارها إلى ما بعد الموت كانت وكالة في الحياة ووصاية بعدها.

مادة (١٢٠٨)

لا يصح اشتراط ضمان الوكيل بلا تفريط والوكالة صحيحة. (٤)

(١) ش: ج ٢، ص ١٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٠، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٢، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ١٦٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٠، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٢، الجديدة.

(٣) انظر ش: ج ٢، ص ٢٥، الأولى/ج ٢، ص ١٦٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٤٠، الأولى/ج ٣، ص ١٩٣، الجديدة.

(٤) ك: ج ٢، ص ٢٤٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٦، الجديدة.

الفصل الرابع

في بطلان الوكالة وفسخها

مادة (١٢٠٩)

الوكالة من العقود الجائزة فلكل من الوكيل والموكل فسخها متى شاء. (١)

مادة (١٢١٠)

تبطل الوكالة بفسخ أحدهما بالقول أو الفعل الدال على الرجوع عن الوكالة، مثلاً: لو وكل في بيع ماله أو رهنه أو وقف داره ثم تصرف الموكل تصرفاً ينقل الملك قبل تصرف الوكيل بطلت الوكالة، وكذا لو وكل في عتق عبده ثم دبره السيد أو كاتبه قبل عقد الوكيل بطلت الوكالة. (٢)

مادة (١٢١١)

تبطل الوكالة بموت الوكيل أو الموكل وكذا بجنون أحدهما جنوناً مطبقاً، لكن توكيل من يتصرف لغيره كالوصي والناظر لا تبطل بموته أو جنونه. (٣)

مادة (١٢١٢)

تبطل الوكالة بالحجر على أحد المتعاقدين لسفه فيما لا يصح تصرف السفه فيه، أما ما يصح تصرفه فيه كالطلاق والرجعة فلا تبطل الوكالة فيه. (٤)

مادة (١٢١٣)

تبطل الوكالة بالحجر على الموكل لفلس فيما لا يصح تصرف المفلس فيه، أما ما يصح تصرف المفلس فيه كالتصرف في ذمته والطلاق ونحوه فلا تبطل الوكالة فيه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٨، الجديدة.

هذه المادة ساقطة من النسخة الجديدة المصورة من ك وهي مثبتة في الطبعة الأولى.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٨، الجديدة.

مادة (١٢١٤)

تبطل الوكالة بفعل أحد المتعاقدين ما يخرجها عن أهلية التصرف الموكل فيه، مثلاً: لو فسق أحدهما بسكر أو غيره بطلت الوكالة في إيجاب النكاح وإثبات الحد واستيفائه وفيما تشترط فيه الأمانة كوكيل ولي اليتيم وناظر وقف على المساكين ونحوه. (١)

مادة (١٢١٥)

تبطل الوكالة بذهاب محلها، مثلاً: لو تلفت العين الموكل ببيعها أو رهنها أو إيجارها أو تحوّل ذلك فخرجت عن ملك الموكل أو أقر الوكيل في الخصومة أو القبض بقبض الموكل بطلت الوكالة. (٢)

مادة (١٢١٦)

لا تبطل الوكالة بتعدي الوكيل في العين الموكل بالتصرف فيها، مثلاً: لو وكله في بيع ثوب أو دابة فلبس الثوب أو ركب الدابة لم تبطل الوكالة وإنما يصير ضامناً بذلك. (٣)

مادة (١٢١٧)

لا تبطل الوكالة بإغواء أحد المتعاقدين ولا ببحود أحدهما للوكالة. (٤)

مادة (١٢١٨)

لا يفترق انعزال الوكيل بموت الموكل أو عزله إلى علمه بذلك بل ينزل من حينه ولو لم يعلم الوكيل بذلك فلا تصح تصرفاته ويضمن إن تصرف بعده. (٥)

مادة (١٢١٩)

لا ينزل الوكيل الدوري إلا بالعزل الدوري بأن يقول الموكل عزلتك وكلما وكلتك فقد عزلتك. (٦)

مادة (١٢٢٠)

ينزل وكيل الوكيل بموت الموكل الأول أو الثاني أو يجنون أحدهما أو عزله. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ١٧٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٩، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٧١، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٧٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٨، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ١٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٦، الجديدة.

الفصل الخامس

في حقوق العقد الذي باشره الوكيل

مادة (١٢٢١)

حقوق العقد تتعلق بالموكل مطلقاً سواء كان العقد مما يصح إضافته إلى الوكيل كالبيع أولاً يصح إضافته إلا إلى الموكل كالنكاح فيطالب الموكل بضمن ما اشتراه له وكيله وبصداق امرأة زوجها به وكيله وعليه ضمان الدرك وله حق الرد بخيار عيب ونحوه ويرد إليه ما باعه عنه وكيله بعيب ونحوه. (١)

مادة (١٢٢٢)

إذا باع الوكيل أو أجربدين في الذمة فلكل من الوكيل والموكل المطالبة به كما أن لكل منها القبض، وإذا اشترى أو استأجر الوكيل بدين في الذمة ثبت في ذمة الموكل أصالة وفي ذمة الوكيل تبعاً كالضامن فللبائع والمؤجر مطالبة من شاء منهما وبراءة الموكل تستتبع براءة الوكيل دون عكس. (٢)

مادة (١٢٢٣)

للموكل خيار مجلس عقد حضره، أما إذا لم يحضره فالخيار للوكيل. (٣)

مادة (١٢٢٤)

إبراء البائع لوكيل في الشراء من الثمن لا يصح إذا كان عالماً بأنه وكيل، أما إذا لم يعلم أنه وكيل صح الإبراء وبريء به الموكل من الثمن وليس للوكيل أن يرجع على موكله بشيء. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٧٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤١، ٢٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٧٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٨، الجديدة.

الْبَابُ الْإِثْنَانِي

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ مِنَ الْأَحْكَامِ

وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فصول

الفصل الأول

فِي تَوْكِيلِ الْوَكِيلِ وَتَعَدُّدِ الْوَكَلَاءِ

مادة (١٢٢٥)

للوكيل أن يوكل غيره فيما يعجز عنه لكثرتة وفيما لو يتولاه مثله بنفسه عرفاً دون إذن موكله صراحة، أما إذا أذن له الموكل في التوكيل فله أن يوكل فيما عدا ذلك أيضاً. (١)

مادة (١٢٢٦)

ليس للوكيل أن يوكل غير أمين فإذا وكل أميناً فخاذه فعليه عزله وإلا كان مفرطاً، لكن إذا عين له الموكل شخصاً فيجوز توكيله مطلقاً أميناً كان أو خائناً. (٢)

مادة (١٢٢٧)

لفظ الوكالة لا يتناول الوصاية فليس للوكيل المأذون له في التوكيل أن يوصي مطلقاً. (٣)

مادة (١٢٢٨)

إذا قال الموكل لوكيله وكل عنك أو أذن له أن يوكل لنفسه نصاً أو دلالة ككون التصرف الموكل فيه مما يعجز عنه الوكيل لكثرتة أو مما لا يتولاه بنفسه عادة ففعل فالثاني وكيل الوكيل، أما لو قال وكل عني أو أطلق فهو وكيل آخر عن الموكل. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٧١، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٧١، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٧١، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٦، الجديدة.

المغني والشرح الكبير، ج ٥، ص ٢١٧.

مادة (١٢٢٩)

يصح أن يوكل الشخص اثنين فأكثر دفعة واحدة أو على التعاقب في تصرف واحد وليس لأحدهما الانفراد به دون إذن الآخر أو إذن الموكل حتى لو غاب أحدهما لم يكن للحاكم أن يأذن به الحاضر ولا أن يقيم أميناً معه ليتصرفاً معاً. (١)



(١) ش : ج ٢، ص ١٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٢، الجديدة.

الفصل الثاني

في الوكيل بالبيع والشراء

مادة (١٢٣٠)

الإطلاق ينصرف إلى الحلول فلا يصح بيع الوكيل نسيئة إلا بإذن الموكل. (١)

مادة (١٢٣١)

التمن ينصرف إلى المعروف فلا يصح بيع الوكيل بالعروض والمنافع ولا بغير نقود البلد، وإذا كان فيه نقود مختلفة فلا يصح بيعه بغير الغالب رواجاً فإن تساوت في الرواج فلا يصح بيعه إلا بالأصلح، أما إذا عين له الموكل ثمناً أو نوعاً من النقود يبيع بما عين. (٢)

مادة (١٢٣٢)

الوكيل في البيع بضمن مؤجل لوباع به حالاً صح ما لم ينه وكذا الوكيل بالشراء بضمن حال لو اشترى به مؤجلاً ما لم ينه. (٣)

مادة (١٢٣٣)

بيع الوكيل بضمن زائد عن ثمن المثل أو عما قدره له الموكل صحيح والزائد للموكل. (٤)

مادة (١٢٣٤)

بيع الوكيل بأقل مما قدره له الموكل صحيح ويضمن كل النقص عما قدره له، مثلاً: لو أمره ببيعه بمائة فباعه بتسعة وتسعين ضمن الواحد الناقص. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٢، ص ٣١١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤١، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣١٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٥، الجديدة.

مادة (١٢٣٥)

إذا لم يقدر الموكل لوكيله ثمناً فباعه بأقل من ثمن المثل صح البيع، فإن كان النقص مما يتغابن بمثله وهو العشر فلا شيء عليه، وإن كان مما لا يتغابن بمثله ضمن جميع النقص عن ثمن المثل. (١)

مادة (١٢٣٦)

شراء الوكيل بأقل من الثمن المقدر أو من ثمن المثل صحيح إلا إذا ناهى الموكل وكذا شراؤه بأكثر من ذلك ولكن يضمن ما زاد عنها. (٢)

مادة (١٢٣٧)

لا يصح بيع الوكيل بضمن المثل إذا زيد في الثمن قبل البيع. (٣)

مادة (١٢٣٨)

يصح أن يكون الشخص الواحد وكيلاً عن البائع والمشتري و يتولى طرفي العقد حينئذ. (٤)

مادة (١٢٣٩)

لا يصح بيع الوكيل لنفسه ولا شراؤه من نفسه لموكله لكن لو أذن له الموكل في ذلك صح و يتولى طرفي العقد. (٥)

مادة (١٢٤٠)

لا يصح عقد الوكيل في البيع أو الشراء مع من لا تقبل شهادته له كأصله وفرعه وزوجته ومكاتبه إلا بإذن الموكل. (٦)

مادة (١٢٤١)

الوكيل في البيع لشخص معين لا يصح بيعه لغيره إلا إن علم الوكيل ولوبقرينة أن لا غرض للموكل في المعين. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣١٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٣١١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٨١، الأولى/ج ٢، ص ٣١٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٣، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ١٨٥، الأولى/ج ٢، ص ٣١٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٠، الجديدة.

مادة (١٢٤٢)

الوكيل في البيع بقدر معين في سوق معينة يصح بيعه بالقدر المعين في سوق أخرى، لكن لو نهاه أو كان للموكل غرض صحيح في تعيين السوق لم يصح البيع في غيرها. (١)

مادة (١٢٤٣)

الوكيل في شراء أشياء متعددة يصح شراؤه بعضها وشراؤه كل شيء منها بعقد ما لم يأمره الموكل بشرائها صفقة واحدة أما لو وكله في شراء شيء فلا يصح شراؤه بعضه. (٢)

مادة (١٢٤٤)

الوكيل في بيع شيء مما لا ينقصه التفريق كصبرة الطعام والقطيع من الغنم يصح بيعه للبعض منه ما لم يأمره بالبيع صفقة واحدة، أما ما ينقصه التفريق فلا يصح بيعه للبعض منه مطلقاً إلا إذا باع البعض بضمن الكل. لكن لو باع البعض دون ثمن الكل ثم باع الباقي صح البيع في الجميع. (٣)

مادة (١٢٤٥)

الإطلاق يقتضي السلامة فليس للوكيل شراء المغيب عالمياً بعيه لكن شراءه صحيح ويلزم البيع في حق الوكيل دون الموكل إلا إذا رضيه، أما إذا اشتراه جاهلاً بعيه صح البيع في حق الموكل ولكل منها خيار الرد بالمغيب ما لم يرضه الموكل، وكذلك خيار الغبن والتدليس. (٤)

مادة (١٢٤٦)

الوكيل في شراء شيء معين يصح شراؤه عالمياً بعيه وليس له رده قبل إعلام موكله. (٥)

مادة (١٢٤٧)

للوكيل في الشراء حق الرد بخيار العيب أو الغبن أو التدليس إذا جهل به حال العقد ولا يلزمه التوقف إذا كان الموكل غائباً إلى حين حضوره أو مكاتبته للاطلاع على رضاه أو عدمه، لكن لو حضر الموكل ورضي به معيماً بعد رد الوكيل فله استرجاعه. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ١٨٢، الأولى/ج ٢، ص ٣١١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٣١٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤١، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٨٢، الأولى/ج ٢، ص ٣١١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤١، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٣١٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٣١٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٩، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٣١٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٨، الجديدة.

مادة (١٢٤٨)

يقبل قول الوكيل بالبيع في صفة المبيع وقدر الثمن فيقبل إقراره بعيه فإن رد به أو بنكوله رد على الموكل. (١)

مادة (١٢٤٩)

لا يملك الوكيل في البيع أو الشراء شرط الخيار للعاقد معه وله شرطه لنفسه ولو كله. (٢)

مادة (١٢٥٠)

إسقاط الوكيل في الشراء خيار العيب لا يسقط حق موكله في الرد به لكن لو أنكر البائع وقوع البيع للموكل وحلف عند عدم البينة لزم البيع في حق الوكيل وغرم لموكله الثمن. (٣)

مادة (١٢٥١)

تسليم المبيع من تمام البيع فيملك الوكيل بالبيع تسليمه لكن لا يملك قبض الثمن إلا بإذنه أو دلالة قرينة على الإذن فيه كبيع ربوي بآخر أو بيعه في موضع يضع الثمن بترك القبض ونحوه. (٤)

مادة (١٢٥٢)

الوكيل بالشراء يملك تسليم الثمن ولا يملك قبض المشتري إلا بإذن أو قرينة فلو أخر تسليم الثمن بلا عذر ضمنه. (٥)

مادة (١٢٥٣)

كل تصرف خالف الوكيل موكله فيه فهو كتصرف الفضولي لا ينعقد إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو مأذون فيه عرفاً فيصح، مثلاً: لو وكله في البيع بمائة درهم فباعه بمائة دينار أو بشمانين درهماً وعشرين ديناراً صح البيع. (٦)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ١٧٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٠، الجديدة.
(٢) ك : ج ٢، ص ٢٤١، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٨، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٣١٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٨، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ١٨٥، الأولى/ج ٢، ص ٣١٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٠، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ١٨٥، الأولى/ج ٢، ص ٣١٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٨١، الجديدة.
(٦) ش : ج ٢، ص ١٨٢، الأولى/ج ٢، ص ٣١٠، الجديدة.
انظر : ك : ج ٢، ص ٢٤٠-٢٤١، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٦-٤٧٨، الجديدة.

الفصل الثالث

في الوكيل في الخصومة والقبض وغيرها

مادة (١٢٥٤)

الوكيل بقبض دين أو دراهم أو دنائير لا يملك المصارفة بغير إذن الموكل فلو فعل ذلك دون إذنه فالمقبوض من ضمان المدين إلا إذا غره الوكيل بأنه قد أذن له الموكل في ذلك فيكون من ضمان الوكيل. (١)

مادة (١٢٥٥)

الوكيل في قبض دين أو عين وكيل في الخصومة في ذلك فله إقامة الدعوى وتثبيت الحق إذا أنكر من عنده الحق، كما أن الوكيل في قسمة شيء أو بيعه أو طلب شفعة يملك تثبيت ما وكل فيه. (٢)

مادة (١٢٥٦)

لا يملك الوكيل في الخصومة القبض ولا الإقرار على موكله بقبض الحق ولا غيره كإقراره عليه بقود أو قذف لا في مجلس الحكم ولا في غيره. (٣)

مادة (١٢٥٧)

الوكيل لا يملك الإقرار على موكله في غير ما وكل فيه. (٤)

مادة (١٢٥٨)

التوكيل في الإقرار ليس بإقرار. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٣١٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٨١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٣١٤، الجديدة.

ش : ج ٢، ص ٢١٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٣١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٣، الجديدة.

المفني والشرح الكبير، ج ٥، ص ٢١٨.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٣١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٦٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٣، الجديدة.

وصورة ذلك أن يطلب منه الإقرار عنه بصيغة الإقرار كأقر غيره دون صيغة التوكيل.

مادة (١٢٥٩)

من ملك شيئاً ملك الإقرار به فيقبل إقرار الوكيل بأنه تصرف في كل ما وكل فيه. (١)

مادة (١٢٦٠)

لا بد في التوكيل بالإقرار من تعيين ما يقربه، أما لو وكله في الإقرار بمجهول فأقربه الوكيل يرجع في التفسير إلى الموكل كما لو قال له وكلتك في الإقرار بما لأوشيء لزيد. (٢)

مادة (١٢٦١)

لو وكل شخصاً في قبض حقه من فلان وسماه ملك الوكيل قبض الحق منه ومن وكيله ولا يملك القبض من وارثه، أما لو قال وكلتك في قبض الحق الذي قبل فلان أو في ذمة فلان ملك القبض من وارثه أيضاً. (٣)

مادة (١٢٦٢)

الوكيل في الشراء يملك الخصومة في مطالبة البائع بالثمن عند ظهوره مستحقاً إن دلت قرينة على الإذن في ذلك كبعده عن الموكل ونحوه. (٤)

مادة (١٢٦٣)

الوكيل في التصرف في زمن مقيد لا يملكه قبله ولا بعده. (٥)

مادة (١٢٦٤)

يصح التوكيل في قبول النكاح لكن يشترط تسمية الموكل في صلب العقد، مثلاً يقول الولي زوجت موكلك فلاناً بفلانة فيقول الوكيل قبلت هذا النكاح لموكلي فلان، أما لو قال: قبلت هذا النكاح ولم يذكر موكله ولو نوى القبول له لم يصح. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ١٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٣١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٦٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٣١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٣، الجديدة.

(٤) ك : ج ٢، ص ٢٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٣١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٠، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٦٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٤، الجديدة.

الفصل الرابع

أمانة الوكيل وضمانه

مادة (١٢٦٥)

الوكيل أمين لا يضمن ما تلف بيده من غير تعد ولا تفريط سواء كان متبرعاً أو بجعل، أما إذا تعدى أو فرط فيضمنه. (١)

مادة (١٢٦٦)

يصدق الوكيل بيمينه في تلف ما بيده بطريق الوكالة من عين أو ثمن مبيع، لكن لو ادعى التلف بحادث ظاهر لا يقبل منه حتى يقيم البينة على الحادث الظاهر سواء كان متبرعاً أو بجعل. (٢)

مادة (١٢٦٧)

يصدق الوكيل بيمينه في نفي التعدي والتفريط عند الاختلاف فيه. (٣)

مادة (١٢٦٨)

القول قول الوكيل بيمينه في رد العين أو الثمن إلى الموكل إن كان متبرعاً، أما إذا كان بجعل فلا يقبل منه إلا ببينة لكن لو ادعى الرد إلى ورثة الموكل بعد موته إلى غير من ائتمنه لا يقبل منه مطلقاً و يضمنه. (٤)

مادة (١٢٦٩)

يقبل قول الوكيل إذا اختلف مع موكله في صفة الإذن، مثلاً: لو قال الوكيل وكلتني في شراء هذه الفرس بعشرين فقال الموكل بل بعشرة، أو قال وكلتني في شراء ناقة فقال بل في شراء فرس، أو قال الموكل أمرتك ببيعه نسيئة برهن أو ضامن فأنكر الوكيل فالقول قوله في ذلك كله، أما لو كان الاختلاف في جنس التصرف فالقول قول الموكل كما لو اختلفا في أصل الوكالة. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٣١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٣١٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٣١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٣١٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٩١، الأولى/ج ٢، ص ٣١٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٦، الجديدة.

مادة (١٢٧٠)

الوكيل بلا جعل يلزمه رد ما بيده حين طلب الموكل وليس له تأخيرته للإشهاد عليه مطلقاً، وكذا الوكيل بجعل إذا لم تكن عليه بينة بقبضه، أما إذا كانت عليه بينة بقبضه فله تأخير الرد للإشهاد عليه. (١)

مادة (١٢٧١)

تأخير الوكيل في الشراء تسليم الثمن بلا عذر تفرط منه فيضمنه لوتلف، أما لو أخره لعذر كامتناع البائع من قبضه لم يضمنه. (٢)

مادة (١٢٧٢)

ليس للوكيل في البيع دفع المبيع لأحد على سوم الشراء للتقليب أو إراءة الأهل ونحو ذلك بحيث يغيب به عن الوكيل دون إذن الموكل صراحة أو دلالة ويكون ذلك تعدياً منه يوجب ضمانه لو تلف. (٣)

مادة (١٢٧٣)

قضاء الوكيل دين موكله دون إشهاد في غير حضور موكله تفرط يوجب ضمانه إذا أنكر الغرم ولو صدقه الموكل ولا يقبل قول الوكيل عليه ولو كان المال الذي قضى به الدين وديعة عنده، أما لو كان القضاء بحضور الموكل فهو رضى منه بترك الإشهاد فلا ضمان عليه كما لو أذن له في القضاء دون إشهاد. (٤)

مادة (١٢٧٤)

كل تصرف خالف فيه الوكيل فهو كتصرف الفضولي فاسد وله حكم صحيحه في الضمان وعدمه. (٥)

مادة (١٢٧٥)

إمسك الوكيل حق موكله بعد طلبه مع إمكان رده تعد موجب لضمانه لوتلف بعده. (٦)

مادة (١٢٧٦)

الوكيل في الإيداع لا يلزمه الإشهاد فإذا أنكر المودع لم يضمن الوكيل شيئاً. (٧)

مادة (١٢٧٧)

ليس للوكيل أن يعقد نحو بيع أو إجارة مع فقير أو من يعسر على الموكل أخذ العوض منه فلو فعل كان مفرطاً مغرراً بالمال. (٨)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ١٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٣١٩، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٥، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ١٨٦، الأولى/ج ٢، ص ٣١٣، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٤٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٧، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ١٨٦، الأولى/ج ٢، ص ٣١٣، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٥، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ١٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٣١٤، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٤، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ١٨٢، الأولى/ج ٢، ص ٣١٠، الجديدة.
(٦) انظر ش : ج ٢، ص ١٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٣١٩، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٤٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٧، الجديدة.
(٧) ش : ج ٢، ص ١٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٣١٤، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٤، الجديدة.
(٨) ش : ج ٢، ص ١٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٤، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٧٥، الجديدة.

الكتابُ العاشرُ

في العارية

وفيه مقدمة وبابان

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (١٢٧٨)

العارية هي العين المأخوذة من مالك منفعتها للإنتفاع بها بلا عوض و يقال لها المعار أيضاً. (١)

مادة (١٢٧٩)

الإعارة : إباحة منفعة العين بلا عوض و يطلق عليها العارية أيضاً فإن وقعت بزمن فهي مؤقتة أو قيدت بشرط أو قيد فقيده وإلا فطلقة. (٢)

مادة (١٢٨٠)

الإستعارة طلب إباحة منفعة العين بلا عوض أو قبولها. (٣)

مادة (١٢٨١)

العارية اللازمة هي الإعارة التي يجبر عليها المعير لو امتنع بأن احتاج انسان لتسقيف ولم يمكن إلا بوضع خشبة على حائط جاره ولم يتضرر الحائط وجب على الجار تمكينه من ذلك فلو امتنع أجبره الحاكم. (٤)

مادة (١٢٨٢)

المعير : هو المبيع لمنفعة العين بلا عوض.

مادة (١٢٨٣)

المستعير : هو من أبيع له الإنتفاع بلا عوض.

(١) ش : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٤، ص ٣٩١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٤، ص ٦٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٤، ص ٦٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣١٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٣، الأولى/ج ٤، ص ٦٥، الجديدة.

الكتاب الأول

فيما يتعلق بعقد الإعارة من الأحكام وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

فيما تنعقد به الإعارة

مادة (١٢٨٤)

تنعقد الإعارة بلفظها وبكل لفظ يؤدي معناها كقوله أبحثك الإنتفاع به أو منحتك هذا الكتاب أو اركب هذه الدابة أو احمل عليها أو البس هذا الثوب أو اسكن هذه الدار مجاناً. (١)

مادة (١٢٨٥)

كما تنعقد الإعارة باللفظ تنعقد بالفعل الدال عليها سواء من المعير أو المستعير أو منها، مثلاً: لو قال أبحثك سكن هذه الدار فسكنها كان سكنه فعلاً قائماً مقام القبول، أو قال أعزني ثوبك فسلمه إليه أو سمع من يقول من يعيرني دابته فدفعها إليه وقبضها الآخر صحت الإعارة في جميع الصور. (٢)

مادة (١٢٨٦)

تنعقد الإعارة بإيجاب وقبول من الطرفين برضاهما. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٣١٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٤، ص ٦٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣١٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٤، ص ٦٢، الجديدة.

(٣) انظر ش : ج ٢، ص ٣١٥، الأولى/ج ٢، ص ٣١٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٤، ص ٦٢، الجديدة.

الفصل الثاني في شرائط صحة الإعارة

مادة (١٢٨٧)

يشترط لصحة الإعارة أن يكون المعير أهلاً للتبرع بالمعار فلا تصح إعارة الصغير والمجنون والمجور عليه مطلقاً والعبد والمكاتب ولا إعارة الناظر مال الوقف ولا إعارة الوصي مال اليتيم، أما دفع الكتب والأواني الموقوفة لمستحقي نفعها للانتفاع بها وردها فليست إعارة حقيقية. (١)

مادة (١٢٨٨)

يشترط أن يكون المستعير أهلاً للتبرع له بالعين المعارة بأن يصح منه قبولها هبة فلا تصح إعارة المصحف للكافر. (٢)

مادة (١٢٨٩)

يشترط أن يكون المعار مما ينتفع به مع بقاء عينه. (٣)

مادة (١٢٩٠)

يشترط أن يكون نفع المعار مباحاً شريعاً فلا تصح إعارة لغناء أو زمر أو طبل ولا إعارة أواني الذهب والفضة ولا حلي محرم ولا إعارة الأمة للاستمتاع بها. (٤)

مادة (١٢٩١)

لا يشترط أن تكون منافع المعار مما يصح الاعتياض عنها فيصح إعارة كلب الصيد والماشية والحرث وإعارة الفحل للضراب. (٥)

مادة (١٢٩٢)

لا يشترط تعيين نوع الانتفاع في الإعارة فلو أعاره من غير تعيين كان للمستعير الانتفاع بالمعروف على الوجه المعتاد في المعار. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٣١٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣١- الأولى/ج ٢، ص ٦٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣١٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٢، ص ٦٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣١٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٤، ص ٦٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٢، الأولى/ج ٤، ص ٦٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٢، الأولى/ج ٤، ص ٦٣، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٣٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٦، الأولى/ج ٤، ص ٧٠، الجديدة.

الفصل الثالث

في الشروط في الإعارة

مادة (١٢٩٣)

كما تصح الإعارة مطلقة من غير توقيت يصح توقيتها بمدة معلومة أو مجهولة. (١)

مادة (١٢٩٤)

الإعارة باشتراط العوض تكون إجارة فإن كانت مؤقتة بزمان معلوم وعوض معلوم فهي إجارة صحيحة والا فهي إجارة فاسدة، فلو أعاره الدابة على أن يعلفها أو الدار على أن يرممها أو العبد على أن يمونه كانت إجارة فاسدة. (٢)

مادة (١٢٩٥)

إذا اشترط المعير انتفاع المستعير على وجه خاص صح الشرط وليس للمستعير أن ينتفع بغير ذلك الوجه، مثلاً: لو أعاره الأرض للزراع فليس له الغرس والبناء، ولو أعاره الدابة يركبها إلى محل معلوم ليس له أن يتجاوزها فلو تجاوزه لزمه أجر المثل. (٣)

مادة (١٢٩٦)

إذا أعاره أرضه لغرس أو بناء وشرط قلعه في وقت معين أو عند رجوعه صح الشرط ولزم الوفاء به، وكذا لو اشترط تسوية الأرض بعد القلع. (٤)

مادة (١٢٩٧)

يلغو كل شرط ينافي مقتضى عقد الإعارة فلو شرط نفي الضمان لنفي الشرط. (٥)

مادة (١٢٩٨)

الإعارة بشرط استيفاء منفعة لا تستوفي مع بقاء العين تنعقد قرضاً وتجري فيها أحكامه، مثلاً لو أعاره مكيلاً أو موزوناً ليأكله أو يستهلكه أو نقوداً لينفقها كان ذلك قرضاً. (٦)

(١) ش: ج ٢، ص ٣١٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣٣، الأولى/ج ٤، ص ٦٦، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ٣١٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٤، ص ٦٣، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ٣٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٦، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٤، ص ٦٩، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ٣١٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٣-٣٩٤، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣٣، الأولى/ج ٤، ص ٦٦، الجديدة.

(٥) ش: ج ٢، ص ٣٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٧، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣٦، الأولى/ج ٤، ص ٧٠، الجديدة.

(٦) ش: ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٤، ص ٦٣، الجديدة.

الفصل الرابع

في الرجوع في العارية

مادة (١٢٩٩)

العارية ليست من العقود اللازمة للمستعير أن يرد العارية متى شاء وللمعير الرجوع فيها متى شاء مطلقة كانت أو مؤقتة ولوقبل شروع المستعير في الانتفاع أو قبل انقضاء غرضه أو قبل الوقت المعين في المؤقتة. (١)

مادة (١٣٠٠)

الإعارة اللازمة لا رجوع فيها، مثلاً: لو احتاج إلى التسقيف ولم يكن إلا بوضع جذوعه على جدار جاره ولا ضرر عليه فأعاره لذلك فلا رجوع للمعير حتى إذا زالت الجذوع فله إعادتها بشرط ألا يمكن التسقيف إلا به بلا ضرر. (٢)

مادة (١٣٠١)

لا يصح الرجوع في العارية في حال يستضر بها المستعير، مثلاً: لو أعاره سفينة لحمل إلى محل معين فليس له الرجوع ما دامت في لجة البحر حتى ترسي ولكن له الرجوع قبل دخولها البحر أي قبل قيامها، وكذا لو أعاره الأرض لزرع فزرعها فليس له الرجوع حتى يحصد الزرع في وقت حصاده عرفاً وكذا لو أعاره حائطه لوضع جذوع سقف جاره أو سترته في غير الإعارة اللازمة فلا رجوع له بعد الوضع والبناء عليه إلا إذا سقطت الجذوع والسترة وحينئذ ليس له ردها إلا بإذنه. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٢، الأولى/ج ٤، ص ٦٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣١٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٣، الأولى/ج ٤، ص ٦٥-٦٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣١٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٣، الأولى/ج ٤، ص ٦٥، الجديدة.

الباب الثاني

فيما يتعلق بالعارية من الأحكام

وفيها ثلاثة فصول

الفصل الأول

في مؤونة العارية وردها

مادة (١٣٠٢)

نفقة العارية ومؤونها ما دامت عند المستعير لا تجب عليه وإنما هي على المالك. (١)

مادة (١٣٠٣)

يجب رد العارية بطلب المالك وبانقضاء الفرض منها وبانتهاء التأقيت وبموت المعير أو المستعير فإذا تأخر الرد عن ذلك لزم فيها أجر المثل لمدة التأخير. (٢)

مادة (١٣٠٤)

على المستعير رد العارية إلى المعير إلى الموضع الذي أخذها منه وعليه مؤونة الرد إلى ذلك الموضع ولا يلزمه أن يحملها إلى موضع آخر أو يسلمها في بلد آخر إلا إذا كانت معه هناك فيلزمه دفعها إليه. (٣)

مادة (١٣٠٥)

يسر المستعير برد العارية إلى من جرت العادة برد مثلها على يده فلوردها لو كبل المعير في قبض حقوقه أو رد الدابة إلى السائس أو الأمتعة إلى الخازن بريء، أما لو رد الدابة إلى الإصطبل أو المتاع إلى داره أو مخزنه من غير تسليم لأحد أو سلمها لمن لم تجر العادة بقبضه لم يبرأ بذلك. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٨، الأولى/ج ٤، ص ٧٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٨، الأولى/ج ٤، ص ٧٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٨، الأولى/ج ٤، ص ٧٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٣٨، الأولى/ج ٤، ص ٧٤، الجديدة.

الفصل الثاني

في ضمان العارية

مادة (١٣٠٦)

العارية المقبوضة التي صارت في يد المستعير مضمونة عليه ولو تلفت بلا تعد ولا تفريط كما لو سُرقت أو ضاعت أو احترقت، أما التي لا تزال في يد المير لا يضمنها المستعير مثلاً: لو أركب دابته منقطعاً في سفر فتلفت تحته أو أُرْدِف شخصاً معه على دابته فتلفت أو غطى ضيفه بلحافه فتلف فلا ضمان على المستعير. (١)

مادة (١٣٠٧)

ضمان العارية بالمثل في المثليات وبالقيمة يوم التلف في التقومات. (٢)

مادة (١٣٠٨)

يضمن المستعير النقص الحاصل عنده في العارية، مثلاً: لو استعار الدابة سميته فهزلت عنده ضمن النقص ولولم يكن ذلك بتعد منه أو تفريط. (٣)

مادة (١٣٠٩)

كل ما يتبع العارية ولا يدخل في الإعارة لا يكون مضموناً إلا بالتعدي أو التفريط، مثلاً: لو أعاره حيواناً له ولد يتبعه لا يدخل في الضمان. (٤)

مادة (١٣١٠)

الزيادة الحاصلة عند المستعير أمانة عنده فلا تضمن إلا بالتعدي أو التفريط سواء كانت متصلة أو منفصلة، فلو ولدت الدابة المعارة عند المستعير أو سمنت ثم مات ولدها أو هزلت بلا تعد ولا تفريط فلا ضمان عليه. (٥)

(١) ش: ج ٢، ص ٣٢٢، ٣٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٧، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣٦، الأولى/ج ٤، ص ٧٠، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ٣٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٧، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣٦، الأولى/ج ٤، ص ٧٠، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ٣٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٧، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٤، ص ٧٢، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٧، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٤، ص ٧٢، الجديدة.

(٥) ش: ج ٢، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٧، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٤، ص ٧٢، الجديدة.

مادة (١٣١١)

الكتب والأواني الموقوفة ونحوهما إذا أعيرت لمستحقي نفعها فلا ضمان عليهم إلا بالتعدي أو التفريط لأنها ليست عارية حقيقية وكذا الموصى بنفعه إذا قبضه الموصى له وتلف. (١)

مادة (١٣١٢)

لا ضمان على المستعير إذا تلفت العارية أو بعضها باستعمالها بمعروف واستيفاء منافعتها التي أبيحت له نصاً أو عرفاً، أما لو تلفت بفعل غير مأذون كما لو استعمل ثياب اللبس في غيره أو حمل الدابة المعارة للركوب أو جرح ظهر الدابة بالحمل كان متعدياً ضامناً. (٢)

مادة (١٣١٣)

ليس للمستعير إعارة العارية بلا إذن المالك فلو فعل فتلفت عند الثاني فلما لكها أن يضمن أيها شاء القيمة والمنفعة وقرار ضمانها على الثاني إن كان عالماً بالحال والا فعلى الأول قرار ضمان المنفعة وعلى الثاني قرار ضمان العين. (٣)

مادة (١٣١٤)

ليس للمستعير أن يؤثر العارية دون إذن المالك فلو فعل فتلفت عند المستأجر فلما لكها أن يضمن أيها شاء القيمة والمنفعة وقرار الضمان على المستأجر إن كان عالماً بالحال وإن جهل بالحال استقر على المستأجر ضمان المنفعة وعلى المستعير ضمان العارية. (٤)

الفصل الثالث

في احكام الفرس والبناء في الارض المعارة

مادة (١٣١٥)

تصح إعارة الأرض لبناء أو غرس من غير اشتراط القلع فإذا انتهى أمد الإعارة أو رجع فيها المير فإن أمكن القلع من غير نقص ألزم به المستعير والا فللمعير تملك البناء والفرس بقيمته أو قلعها مع ضمان النقص أو بقيتها بالأجرة فإن أبى ذلك بيعت الأرض بما فيها بطلب أحدهما جبراً على الآخر وأعطى رب الأرض قيمتها خالية، فإن أبى البيع ترك الفرس والبناء بحاله في الأرض إلى أن يتفقا، أما إذا شرط القلع عند انتهاء وقت الإعارة أو عند الرجوع فيها ألزم المستعير بالقلع مطلقاً ولا يضمن المير النقص. (٥)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ٣٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٧، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٣٦-٣٣٧، الأولى/ج ٤، ص ٧١، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٣٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٨-٣٩٧، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٤، ص ٧١، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٣٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٦، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٤، ص ٧٢، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ٣٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٦، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٤، ص ٧٢، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ٣١٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٤، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٣٤-٣٣٣، الأولى/ج ٤، ص ٦٦-٦٧، الجديدة.

الكتاب الحادي عشر

في الوديعة

وفيه مقدمة وثلاثمائة أبواب

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (١٣١٦)

الوديعة : هي المال المدفوع إلى من يحفظه بلا عوض . (١)

مادة (١٣١٧)

الإيداع : توكيل رب المال غيره في حفظه بلا عوض . (٢)

مادة (١٣١٨)

الاستيداع : هو قبول الوكالة في حفظ مال الغير بلا عوض . (٣)

مادة (١٣١٩)

الوديع : هو قابض الوديعة و يقال له المستودع والمودع أيضاً ، أما مالك الوديعة فيقال له مودع .



(١) ش : ج٢ ، ص ٤١١ ، الأولى / ج٢ ، ص ٤٤٩ ، الجديدة .

ك : ج٢ ، ص ٣٩٥ ، الأولى / ج٤ ، ص ١٦٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج٢ ، ص ٤١١ ، الأولى / ج٢ ، ص ٤٤٩ ، الجديدة .

ك : ج٢ ، ص ٣٩٥ ، الأولى / ج٤ ، ص ١٦٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج٢ ، ص ٤١١ ، الأولى / ج٢ ، ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ، الجديدة .

ك : ج٢ ، ص ٣٩٥ ، الأولى / ج٤ ، ص ١٦٧ ، الجديدة .

الكتاب الأول

فيما يتعلق بعقد الإيداع من الأحكام وفيه فصلان

الفصل الأول

في أركانها وشروطها

مادة (١٣٢٠)

ينعقد الإيداع بإيجاب وقبول بلفظ الإيداع وكل قول دل على الاستتابة في الحفظ كقوله : احفظ هذا أو أمنتك على هذا ونحو ذلك. (١)

مادة (١٣٢١)

يصح قبول الإيداع بكل قول أو فعل دال عليه. (٢)

مادة (١٣٢٢)

يشترط لصحة الإيداع أن يكون الطرفان جائزي التصرف فلو أودع المجنون أو المحجور عليه لفسه أو الصغير مميزاً كان أولاً لم يصح العقد ويكون المستودع ضامناً للمال وتولف بلا تعد منه ولا تفريط ولا يبرأ إلا بالرد إلى وليه إلا إذا كان الصبي المميز مأذوناً له في الإيداع صح إيداعه. (٣)

مادة (١٣٢٣)

يشترط أن يكون الوديع معيناً، فلو قال لجماعة أودعت أحدكم هذا أو ليحفظ لي أحدكم هذا لم يصح العقد. (٤)

(١) انظر ش : ج ٢، ص ٤١١، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٥، الأولى/ج ٤، ص ١٦٧، الجديدة.

هذه المادة مأخوذة من تعبير المصدرين بأن الوديعة عقد فيثبت لها ما يثبت لبقية العقود.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤١١، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٥، الأولى/ج ٤، ص ١٦٧، الجديدة.

لم ينص على هذه المادة بهذه العبارة في المصدرين بل ما ذكر فيها بهذا الصدد هو مجرد إشارة إلى أنه يشترط فيها ما يشترط في الوكالة من الشروط والأركان.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٢، الأولى/ج ٤، ص ١٧٨، ١٧٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤١١، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٠، الجديدة.

مادة (١٣٢٤)

يصح تعليق الإيداع على الشرط فيصح الإيداع الدوري كأن يقول لشخص أودعتك هذا وكلما عزلتك فأنت مودع أو كلما ضمنت ثم عدت إلى الأمانة فأنت أمين فلا ينزل في الصورة الأولى بعزله وفي الصورة الثانية كلما تعدى على الوديعة بإخراجها أو الانتفاع بها ثم ردها رجع إلى الأمانة. (١)

مادة (١٣٢٥)

الوديعة مع الإذن بالانتفاع بها عارية تجرى فيها أحكامها. (٢)



-
- (١) ش : جـ ٢، ص ٤١٩، الأولى/جـ ٢، ص ٤٥٤، الجديدة.
ك : جـ ٢، ص ٤٠٦، الأولى/جـ ٤، ص ١٨٤، الجديدة.
(٢) ش : جـ ٢، ص ٤١١، الأولى/جـ ٢، ص ٤٤٩-٤٥٠، الجديدة.
ك : جـ ٢، ص ٣٩٥، الأولى/جـ ٣، ص ١٦٧، الجديدة.
الفروع : جـ ٢، ص ٧٨٩، الأولى/جـ ٤، ص ٤٨٤، الجديدة.

الفصل الثاني

في فسخ العقد وبطلانه

مادة (١٣٢٦)

الإيداع من العقود الجائزة فلكل من العاقلين فسخه بالقول أو الفعل الدال عليه . (١)

مادة (١٣٢٧)

يبطل عقد الإيداع بموت الوديع أو المودع وكذا بجنون أحدهما . (٢)

مادة (١٣٢٨)

ينعزل الوديع و يبطل العقد بعزل المودع مع علم الوديع بالعزل ، أما قبل علمه فلا ينعزل . (٣)

مادة (١٣٢٩)

يبطل العقد بعزل الوديع نفسه والعين أمانة بيده يجب ردها حالاً إلى مالِكها كحكم ثوب أطارته الرياح إلى داره . (٤)

مادة (١٣٣٠)

يبطل العقد بتعدي الوديع ، مثلاً : لوركب الدابة لا لسقيها أو لبس الثوب لا لخوف عث عليها أو أخرج الدراهم من كيسها بطل العقد ووجب رد الوديعة حالاً إلى مالِكها . (٥)

(١) انظر ش : ج ٢ ، ص ٤١١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٥٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٩٥ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٦٧ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٤١١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٥٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٩٥ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٦٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٤١١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٥٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٩٥ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٦٧ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٤١١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٥٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٩٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٦٧ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٤١٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٥٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٠٠ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٧٥ ، الجديدة .

الْبَابُ الثَّانِي

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَدِيعَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ

وَفِيهِ فُصُلَان

الفصل الأول

في نفقة الوديعة ومؤننها

مادة (١٣٣١)

نفقة الوديعة ومؤننها على مالكيها وكذلك أجرة مخزنها وخادمها إن احتاجت لذلك. (١)

مادة (١٣٣٢)

إذا أذن المودع الوديع في الإنفاق على الوديعة واستئجار مخزنها كان وكيلاً عنه في ذلك، أما إذا لم يأذنه فللوديع مطالبة بالإنفاق أو ردها. (٢)

مادة (١٣٣٣)

إذا غاب المودع عن غير وكيل في الإنفاق على الوديعة رفع الوديع الأمر إلى الحاكم ليأمر بالإنفاق من ماله إذا كان له مال، فإن لم يكن له مال فعل ما يرى فيه الحظ للغائب من بيعها أو بيع بعضها لنفقة الباقي أو إيجارها أو الاستدانة على صاحبها أو الإذن للوديع بالإنفاق عليها من ماله ليرجع على صاحبها. (٣)

(١) ش: ج ٢، ص ٤١٤، الأولى/ج ٢، ص ٢، ص ٤٥١، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٩٧، الأولى/ج ٤، ص ١٧٠، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ٤١٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٥١، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٩٧، الأولى/ج ٤، ص ١٧٠، الجديدة.

(٣) ك: ج ٢، ص ٣٩٧، الأولى/ج ٤، ص ١٧٠، الجديدة.

مادة (١٣٣٤)

للحاكم أن يكل الأمر إلى اجتهد الوديع في مقدار النفقة أو يقدرها له قطعاً للنزاع. (١)

مادة (١٣٣٥)

للوديعة الرجوع على المالك بما أنفقه على الوديعة ناوياً الرجوع سواء أنفقه بإذنه أو بإذن الحاكم عند تعذر استئذان المالك، وكذا لو أنفقه عند تعذر استئذانيها ناوياً الرجوع سواء أشهد أنه ينفق ليرجع أم لا. (٢)



(١) ك: جـ ٢، ص ٣٩٧، الأولى/جـ ٤، ص ١٧٠، الجديدة.
(٢) ش: جـ ٢، ص ١٠٥، الأولى/جـ ٢، ص ٢٤٣، الجديدة.
ك: جـ ٢، ص ٣٩٨، الأولى/جـ ٤، ص ١٧١، الجديدة.
تصحيح الفروع، جـ ٢، ص ٦٠٠، الأولى/جـ ٤، ص ٤٨١، الجديدة.
تفصيل أحكام الإنفاق على الوديعة إذا كانت بهيمة هو من صنيع صاحب الكشاف ولم يتعرض له صاحب شرح المنهى بمثل هذا التحليل في هذا الفصل وإنما تعرض له بصورة إجمالية.

الفصل الثاني

في رد الوديعة ومؤنثه

مادة (١٣٣٦)

يلزم الوديع رد الوديعة حين طلب رها ومهل لعذر كطهارة وصلاة ونوم وطعام ومطر كثير و بعد عنها أو عجز عن حملها ونحو ذلك إلى زواله ولا يعد بذلك متعدياً ولا مماطلاً. (١)

مادة (١٣٣٧)

يصح رد الوديعة إلى رها وإلى وكيله في قبض أمواله وإلى من يحفظ ماله عادة. (٢)

مادة (١٣٣٨)

يصح رد الوديعة على يد قن المستودع أو من يقوم مقامه كالزوجة والهازن. (٣)

مادة (١٣٣٩)

إذا أودع اثنان فأكثر مثلياً لا ينقصه التفريق فطلب أحدهما حقه في غيبة الآخر فللوديع دفع حقه منه أما المتقوم فلا يجوز له فيه ذلك. (٤)

مادة (١٣٤٠)

مؤونة رد الوديعة وحملها على مال كها وليس على الوديع إلا تمكينه من أخذها. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٦-٤٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٤، الأولى/ج ٤، ص ١٨٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٩، الأولى/ج ٤، ص ١٧٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٩، الأولى/ج ٤، ص ١٧٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٦، الأولى/ج ٤، ص ١٨٤، الجديدة.

ذكرت هذه المادة في ش وك بصورة أخرى كالتالي : (وإن أودع اثنان واحداً مكيفاً أو موزوناً ينقسم إجباراً فطلب أحدهما نصيبه لغية شريكه أو امتناعه سلم إلى الطالب نصيبه وجوباً... فإن كان المشترك غير مكيف وموزون أو كان كذلك لكن لا ينقسم لصناعة فيه كآنية نحاس ونحوها وحلي مباح أو مختلف الأجزاء ونحوه لم يسلم إليه إلا بإذن شريكه أو حاكم لأن قسمته لا يؤمن عليها الحيف لافتقارها إلى التقويم وهو ظن وتخمين)

(٥) ش : ج ٢، ص ٤٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٥، الأولى/ج ٤، ص ١٨٢، الجديدة.

مادة (١٣٤١)

ليس للوديع دفع الوديعة إلى الحاكم حال وجود المالك أو وكيله أو من يحفظ ماله عادة، فلو فعل ذلك لزمه مؤونة ردها إلى المالك حينئذ. (١)

مادة (١٣٤٢)

الوديع أمين فيصدق بيمينه في رد الوديعة إلى مالكيها أو من يقوم مقامه سواء ادعى ذلك في حياة المالك أو بعد موته لكن لا يصدق في ردها إلى الحاكم أو إلى ورثة المالك. (٢)

مادة (١٣٤٣)

يصدق الوديع بيمينه لو قال أذنت لي في دفعها إلى فلان وفعلت مع إنكار مالكيها الإذن. (٣)

مادة (١٣٤٤)

لا يصدق ورثة الوديع في دعوى ردهم أو رد مورثهم الوديعة إلى المالك أو غيره. (٤)

مادة (١٣٤٥)

إذا جحد الوديع الوديعة أو منعها بعد الطلب بلا عذر أو تعدى عليها ثم ادعى أنه ردها قبل الجحود أو المنع أو التعدي لم يقبل منه ولا تسمع بينته لو أقامها على ذلك، أما لو ادعى أنه ردها بعد الجحود أو المنع أو التعدي لم يصدق إلا ببينة. (٥)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ٤١٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٩٩-٤٠٠، الأولى/ج ٤، ص ١٧٣-١٧٤، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٤٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٥، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٠٢، الأولى/ج ٤، ص ١٧٨-١٧٩، ١٨٠، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٤٢١، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٥، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٠٣، الأولى/ج ٢، ص ١٧٩-١٨٠، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ٤٢١-٤٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٦، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٠٤، الأولى/ج ٤، ص ١٨١، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ٤٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٦، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٠٤، الأولى/ج ٤، ص ١٨١، الجديدة.

الباب الثاني

فيما يتعلق بالوديع من الاحكام
وفيه فصلان

الفصل الأول: في واجبات الوديع وحقوقه

مادة (١٣٤٦)

يلزم الوديع حفظ الوديعة بنفسه أو وكيله أو من يحفظ ماله عادة كزوجته وعبيده وخادمه فله أن يدفع الدابة لسائس دوابه والأمتعة لخازنه والحلي لزوجته لقيامهم مقامه في الحفظ. (١)

مادة (١٣٤٧)

للوديع الاستعانة بالأجانب في الحمل والنقل حيث جاز له نقل ذلك وفي سقي الدواب وعلفها وفي رعي المواشي فلا يعد ذلك تعدياً. (٢)

مادة (١٣٤٨)

يلزم الوديع حفظ الوديعة في حرز مثلها، والحرز في كل حالة بحسبها. (٣)

مادة (١٣٤٩)

تعيين الحرز يقتضي الإذن في مثله وفي أقوى منه، فلو عين رب الوديعة حرزاً كهذا الصندوق كان للوديع أن يضعها في صندوق مثله أو أقوى منه وله نقلها بعد وضعها في الصندوق المعين إلى مثله أو أوثق منه ولا يعد بذلك مخالفاً، لكن ليس له أن يضعها أو ينقلها في صندوق دونه في القوة ويكون مخالفاً لو فعل ذلك. (٤)

مادة (١٣٥٠)

الأمر بحفظ المال في موضعه من بيت المالك توكيل في الحفظ سواء كان بأجر أم دونه وليس بإيداع فليس له نقلها إلى حرز مثله ولا أقوى إلا الخوف عليها. (٥)

(١) ش: ج ٢، ص ٤١٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٠، ٤٥٢، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٩٦، الأولى/ج ٤، ص ١٦٨، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ٤١٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٤، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٩٩، الأولى/ج ٤، ص ١٧٣، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ٤١٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٠، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٩٦، الأولى/ج ٤، ص ١٦٨، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ٤١٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٠، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٩٦، الأولى/ج ٤، ص ١٦٩، الجديدة.

(٥) ش: ج ٢، ص ٤١٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٠، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٩٦، الأولى/ج ٤، ص ١٦٩، الجديدة.

مادة (١٣٥١)

للوديع ركوب الدابة المودعة لعلفها أو سقيها ولبس الثوب وفرش البسط خوفاً عليها من العث واستعمال آلة الصناعة من الخشب خوفاً عليها من الأرضة. (١)

مادة (١٣٥٢)

يلزم الوديع أن ينشر الثياب التي يخشى عليها من العث. (٢)

مادة (١٣٥٣)

كما يلزم الوديع حفظ الوديعة يلزمه أن يعلف الدابة المودعة وأن يسقيها ولولم يأمره المودع فلترك ذلك فانت ضمن، لكن لو ناه المالك عن علفها أو سقيها فانت جوعاً أو عطشاً لم يضمن. (٣)

مادة (١٣٥٤)

للوديع حق الدعوى والمطالبة بالوديعة إذا غصبت. (٤)

مادة (١٣٥٥)

للوديع أن يدفع الوديعة إلى الحاكم أو إلى أجنبي ثقة لعذر كمن حضره الموت أو خاف عليها من نهب أو حرق أو غرق أو هجوم عدو أو أراد سفرها ولم يجد صاحبها ولا من يقوم مقامه حاز له دفعها إلى الحاكم، فإن تعذر ذلك فله دفعها إلى ثقة يحفظها. (٥)

مادة (١٣٥٦)

ليس للوديع أن يسافر بالوديعة حال حضور مالكيها أو من يقوم مقامه في حفظ ماله، أما إذا لم يجد أحداً منهم فله أن يسافر بها إذا كان السفر بها أحفظ لها ولم ينه رها، أما إذا ناه أو لم يكن السفر أحفظ أو استوى الأمران لزمه دفعها إلى الحاكم، فإن تعذر ذلك لزمه دفعها إلى ثقة. (٦)

مادة (١٣٥٧)

ليس للوديع أن يودع الوديعة لدى أجنبي بدون إذن رها إلا لعذر من الأعذار السالفة في المادتين السابقتين. (٧)

مادة (١٣٥٨)

ليس للوديع تأجير الوديعة ولا إعارتها ولا قرضها ولا الانتفاع بها إلا بإذن المالك فإن فعل ذلك كان متعدياً ضامناً. (٨)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ٤١٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٤، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٤٠١، الأولى/ج ٤، ص ١٧٧، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٤١٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٤، الجديدة. انظر ك : ج ٢، ص ٤٠٠، الأولى/ج ٤، ص ١٧٦، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٤١٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٥١، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٩٧، الأولى/ج ٤، ص ١٧٠، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ٤٢٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٨، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٤٠٦، الأولى/ج ٤، ص ١٨٤، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ٤١٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٣، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٤٠٠، الأولى/ج ٤، ص ١٧٥، الجديدة.
(٦) ش : ج ٢، ص ٤١٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٣-٤٥٤، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٩٩-٤٠٠، الأولى/ج ٤، ص ١٧٤، الجديدة.
(٧) ش : ج ٢، ص ٤١٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٢، الأولى. ك : ج ٢، ص ٤٠٠، الأولى/ج ٤، ص ١٧٥، الأولى.
(٨) ش : ج ٢، ص ٤١١، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٠، الأولى. ك : ج ٢، ص ٣٩٥، الأولى/ج ٤، ص ١٦٧، الأولى.

الفصل الثاني

في أمانة الوديع وضمانه

مادة (١٣٥٩)

الوديعة أمانة في يد الوديع فلا يضمها إلا بتعديه أو تفريطه في الحفظ ولو شرط ضمانها لغير الشرط. (١)

مادة (١٣٦٠)

وضع الوديعة في حرزدون الحرز المعين تعد يوجب الضمان لو تلفت سواء نقلها بعد ذلك إلى الحرز المعين فتلفت فيه أم لا. (٢)

مادة (١٣٦١)

مخالفة الوديع رب الوديعة بنقلها من محلها بلا حاجة مع نبيه عن نقلها تعد يوجب الضمان، أما إذا نقلها للخوف عليها كغشيان حريق أو نهب أو ماء ونحو ذلك مما يغلب منه هلاكها فلا تدخل في ضمانه، فلو تركها في هذه الصورة ضمن، لكن لو قال له لا تخرجها وإن خفت عليها فلا ضمان عليه سواء أخرجها حالة الخوف عليها أو تركها. (٣)

مادة (١٣٦٢)

يضمن الوديع إذا مات مجهلاً للوديعة فلم يعلم حالها ولم توجد في تركته وتغرّمها التركة كسائر الديون من غير تفضيل. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٤١١، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٦، الأولى/ج ٤، ص ١٦٧-١٦٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤١٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٦، الأولى/ج ٤، ص ١٦٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤١٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٥١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٧، الأولى/ج ٤، ص ١٦٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٢٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٢، الأولى/ج ٤، ص ١٧٨، الجديدة.

كذا ورد بنسخة المؤلف (وتغرّمها التركة) أما النص الأصلي في الكشف فهو (تغرّمها الورثة من تركته). والتعبير الأول صحيح على اعتبار أنه مجاز.

مادة (١٣٦٣)

منع الوديعة عن رها عند طلبها بلا عذر تعد موجب للضمان. (١)

مادة (١٣٦٤)

جحود الوديعة تعد موجب للضمان فلا يقبل منه دعوى رد أو تلف سابقين على جحوده ولا تسمع بينته على ذلك، لكن لو ادعى رداً حصل بعد الجحود لا يصدق إلا بينته. (٢)

مادة (١٣٦٥)

لا ضمان على الوديع إذا أكره على دفع الوديعة إلى غير رها. (٣)

مادة (١٣٦٦)

إذا بطل عقد الإيداع بموت الوديع فالوديعة أمانة محضة في يد الورثة يجب عليهم ردها حالاً دون طلب رها فلو أخرخوا الرد بلا عذر ضمنوها لو تلفت، وكذا لو بطل العقد بغزل الوديع نفسه أو بتعديه ونحو ذلك وجب عليه الرد حالاً بلا طلب رها. (٤)

مادة (١٣٦٧)

الوديعة إذا كانت مشدودة أو مختومة أو مصرورة فحلها أو فكها أو كسر ختمها كان متعدياً ضافياً لجميعها سواء أخرج منها شيئاً أم لا، أما إذا لم تكن كذلك فأخرج الوديع بعضها ثم رده أو رد بدله متميزاً عن الباقي كان متعدياً على ذلك البعض فقط لكن إذا لم يكن متميزاً عن الباقي كان متعدياً على الكل بخلطه بما لا يتميز. (٥)

مادة (١٣٦٨)

خلط الوديعة بماله أو مال غيره سواء كان مثلها أو دونها أو أجود منها بحيث لا تتميز عدوان موجب للضمان، أما الخلط بتميز فلا شيء فيه. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٢١، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٤، الأولى/ج ٤، ص ١٧٦، ١٨٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٤، الأولى/ج ٤، ص ١٨١، الجديدة.

هذه المادة مكررة مع المادة (١٣٤٦) من الفصل الثاني «في رد الوديعة ومؤنثته».

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٢٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٣، الأولى/ج ٤، ص ١٨٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٤، الأولى/ج ٤، ص ١٨٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٤١٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠١، الأولى/ج ٤، ص ١٧٦، ١٧٧، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٤١٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠١، الأولى/ج ٤، ص ١٧٦، الجديدة.

مادة (١٣٦٩)

يصدق الوديع بيمينه لو ادعى تلف الوديعة بسبب خفي أو لم يبين سبباً، أما لو ادعى التلف بسبب ظاهر كنهب أو حريق فلا يصدق حتى يقيم البينة على وجود ذلك السبب. (١)

مادة (١٣٧٠)

لو أودع الوديع الوديعة لدى أجنبي بلا عذر فتلفت ضمن وللمالك تضمين أيها شاء وعلى الثاني قرار الضمان إن علم بالحال وإلا فقراره على الأول. (٢)

مادة (١٣٧١)

لا ضمان على الوديع بمجرد نية التعدي أو التفريط إذا تلفت دون تعديه أو تفريطه. (٣)

مادة (١٣٧٢)

إذا أودع جائر التصرف ماله لدى مجنون أو معتوه أو صغير أو سفيه فأتلفوه أو تلف بتفريطهم لا ضمان عليهم، أما العبد المكلف إذا كان مودعاً فيضمن بالتعدي والتفريط ويتعلق الضمان بقربته. (٤)

مادة (١٣٧٣)

يفضن الوديع لو ادعى رد الوديعة إلى رسول المودع عند إنكاره. (٥)

مادة (١٣٧٤)

إمساك الوديع الوديعة بنية الأمانة بعد التعدي لا يرفع الضمان عنه ولو أزال عدوانه، مثلاً: لو فتح كيس الأمانة لا للإصلاح بطل العقد ودخل في ضمانه، ولو أعاده بنية الأمانة كما كان فيضمنه لو تلف بلا تعد ولا تفريط إلا إذا أبرأه المودع بعد التعدي أو قال أمنتك عليه فيصير مودعاً بالعقد الثاني. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٢١، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٥-٤٥٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٢-٤٠٣، الأولى/ج ٤، ص ١٧٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤١٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٩، الأولى/ج ٤، ص ١٧٣-١٧٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠١، الأولى/ج ٤، ص ١٧٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٢٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٢، الأولى/ج ٤، ص ١٧٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٤٢١، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٢، الأولى/ج ٤، ص ١٧٩، الجديدة.

الفروع، ج ٢، ص ٧٨٩، الأولى/ج ٤، ص ٤٨٥، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٤١٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠١، الأولى/ج ٤، ص ١٧٦، الجديدة.

الكتاب الثاني عشر

في الفص

وفيه مقدمة وبابان

المصطلحات الفقهية

مادة (١٣٧٥)

الغصب استيلاء غير حربي عرفاً على حق غيره قهراً بغير حق ويسمى المستولي غاصباً، والحق المستولى عليه مغصوباً وصاحبه مغصوباً منه. (١)

مادة (١٣٧٦)

أرش نقص المغصوب هو قدر نقص قيمته. (٢)

مادة (١٣٧٧)

الإتلاف تسبباً هو فعل ما يفضي عادة إلى الإتلاف دون أن يتخلل بينها ما يمكن إحالة الحكم عليه و يعبر عن الفاعل بالمتسبب. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٤٠، الأولى/ج ٤، ص ٧٦، الجديدة.

(٢) ك : ج ٢، ص ٣٤٨، الأولى/ج ٤، ص ٩٠، الجديدة.

المغني والشرح الكبير، ج ٥، ص ٣٨٦.

(٣) المغني والشرح الكبير، ج ٥، ص ٤٥١.

الكتاب الأول

فيما يتعلق بالغصب من الأحكام وفيّه ستة فصول

الفصل الأول

فيما يتعلق برّد المصوب من الأحكام

مادة (١٣٧٨)

يجب على الغاصب رد المصوب لمالكه في المحل الذي غصبه فيه إن قدر عليه ولا يجبر على قبول
عوضه ولو بذل الغاصب أكثر من قيمته. (١)

مادة (١٣٧٩)

مؤونة رد المصوب على الغاصب ولو بلغت أضعاف قيمته، مثلاً: لو غصب متاعاً فنقله إلى بلاد
بعيدة لا يمكن إرجاعه إلا بمؤونة كثيرة أو حيواناً فانفلت بمكان يعسر مسكه إلا بنفقة أو حنطة
فاختلطت بتميز يحتاج في تخليصه إلى أجره يلزم الغاصب جميع ذلك بهما بلغ. (٢)

مادة (١٣٨٠)

إذا نقل الغاصب المصوب إلى مكان آخر فطلب المصوب منه رده إلى مكان الغصب أو إلى
مكان في بعض طريقه أو إبقاءه بالمحل الذي نقله إليه لزم الغاصب ذلك، ومهما اتفقا عليه من
التسليم في مكان آخر أو من المعاوضة في أجره الرد صح. (٣)

(١) ش: ج ٢، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٠١، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٤١، الأولى/ج ٤، ص ٧٨، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٠١، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٤١، الأولى/ج ٤، ص ٧٩، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٠١، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٤١، الأولى/ج ٤، ص ٧٩، الجديدة.

مادة (١٣٨١)

يلزم على من غصب جلد ميتة أو كلباً يجوز اقتناؤه أن يردده ولا يضمن شيئاً لو تلف. (١)

مادة (١٣٨٢)

لا أثر لضرر الغاصب من رد المصوب مهما بلغ، مثلاً: لو غصب حجراً أو خشباً فبنى عليه بحيث لا يمكن رده إلا بهدم ما بناه لزمه ذلك. (٢)

مادة (١٣٨٣)

الحيوان أكثر حرمة من بقية المال فلو اغتصب جوهرة فابتلعها حيوان محترم غير مأكول أو غير مملوك للغاصب ولا يمكن إخراجها إلا بذبحه لا يذبح ويلزم الغاصب بالقيمة. (٣)

مادة (١٣٨٤)

لا يقبل من الغاصب دفع قيمة المصوب إلا إذا تعذر رده عيناً، فلو غصب ما رفع به السفينة في محل يخشى من قلعه دخول الماء وهي في لجة البحر وتعذر الإرساء وجب للمالك القيمة فإذا استرجعه بعد الإرساء رد القيمة. (٤)

مادة (١٣٨٥)

لا أثر لعمل الغاصب في المصوب ولو تغير به اسمه، مثلاً: لو طحن الخنطة أو نسج الغزل أو صاغ الفضة أو الذهب حلياً أو ضرب الحديد سيفاً أو زرع الحب أو عالج البيض فصار فراخاً أو غرس أغصاناً فصارت شجراً لزم رد العين مع أرش النقص إن نقصت العين أو القيمة ولا يجبر أحدهما على المعاوضة ولا شيء للغاصب مقابل عمله ولو زادت به القيمة من غير فرق بين أن يكون عمل بنفسه أو استأجر عليه غيره وليس على المالك شيء من الأجر. (٥)

مادة (١٣٨٦)

إذا اختلط المصوب بمثله بحيث يتميز منه لزم الغاصب قدر المصوب كيلاً أو وزناً من المخلوط، أما إذا اختلط بدونه أو بخير منه أو بغير جنسه بحيث لا يتميز منه فالمالك أن يشترى المخلوط بقدر قيمتهما، وإن نقص المصوب بذلك فعلى الغاصب أرش النقص. (٦)

مادة (١٣٨٧)

لا عبء لنقص سعر المصوب من غير نقص العين والصفة فلو غصب ما قيمته مائة ثم فترت الرغبات فيه فصارت قيمته ثمانية فليس على الغاصب سوى رد العين، أما لو كان النقص لنقص في العين أو الصفة وجب مع رده أرش النقص. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٠، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٤١، الأولى/ج ٤، ص ٧٧، ٧٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٩٩، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٤٥، الأولى/ج ٤، ص ٧٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٤، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٤٥، الأولى/ج ٤، ص ٨٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٣، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٤٥، الأولى/ج ٤، ص ٨٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٣٣٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٧، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٤٧، الأولى/ج ٤، ص ٨٧-٨٨، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٣٤٤، الأولى/ج ٢، ص ٤١٠، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٥٠، الأولى/ج ٤، ص ٩٤، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ٣٤١، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٨، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٤٩، الأولى/ج ٤، ص ٩١، الجديدة.

الفصل الثاني في ضمان الغاصب

مادة (١٣٨٨)

إذا تلف المخصوص أو أتلف ضمن الغاصب بمثله إذا كان مثلياً، فإن تعذر المثل لعدمه أو بعده أو غلائه وجبت قيمة مثله يوم التعذر، أما إن كان من غير المثليات وجبت قيمته يوم تلفه في بلد الغصب من نقده أو من غالبه رواجاً إن تعدد. (١)

مادة (١٣٨٩)

متى قدر على المثل بعد التعذر قبل دفع القيمة ولو بعد الحكم بها لزم المثل لكن لا عبء للقدرة عليه بعد أخذ القيمة ويستقر حكمها. (٢)

مادة (١٣٩٠)

الصناعة المحرمة لا قيمة لها فأواني الذهب والفضة والحلي المحرم يضمه بمثله وزناً فقط، أما ما صيغ منها صياغة مباحة فيضمن بقيمته من غير جنسه والحلي بها معاً يقوم بأي منها ويعطي بقيمته عوض. (٣)

مادة (١٣٩١)

متى عجز الغاصب عن رد العين لضياعها أو سرقتها ونحو ذلك فدفع القيمة ثم قدر على ردها لزمه ردها بزوائدها ورجع بعين القيمة المسلمة بزوائدها المتصلة دون المنفصلة، فلو تلفت القيمة في يد المالك لزمه مثله أو قيمتها. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٥٩، الأولى/ج ٢، ص ٤١٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥٨، الأولى/ج ٤، ص ١٠٨، ١٠٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٦٠، الأولى/ج ٢، ص ٤١٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥٩-٣٥٨، الأولى/ج ٤، ص ١٠٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٦١، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٠، ٤١٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥٩، الأولى/ج ٤، ص ١٠٧-١٠٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٦٠، الأولى/ج ٤، ص ١١٠، الجديدة.

مادة (١٣٩٢)

الحر ليس بمال فلا يضمن بالاستيلاء عليه لومات من غير تسبب صغيراً كان أو كبيراً غير أن منافعه متقومة فلو استوفاه كرهاً أو فوتها بحبسه ضمنها، لكن يضمن ثياب الحر الصغير وما عليه من حلي ونحوه كما يلزمه مؤونة رده لو أبعدته عن أهله، أما المكاتب والمدبر وأم الولد والمعلق عتقه على صفة كالقن يضمنه الغاصب. (١)

مادة (١٣٩٣)

كل عين مضمومة على الغاصب ضمان نقصها فكل ما حصل في المضموم قبل رده مما ينقص القيمة سواء كان النقص بفعل الغاصب أو بغير فعله وسواء كان بنقص العين أو تبدل الصفة يلزم الغاصب فيه بأرش النقص. (٢)

مادة (١٣٩٤)

منافع المضموم مضمونة سواء استوفاه الغاصب أو غيره أو ضاعت فيضمن الغاصب أجره المضموم الذي جرت العادة بتأجيريه إلى حين رده أو تلفه أو إلى حين أداء القيمة فيما عجز عن رده. (٣)

مادة (١٣٩٥)

غناء المضموم لملكه سواء في ذلك المتصل والمنفصل وهو في حكم المضموم في التلف والنقص والجناية، فلو تلف أو نقص ضمنه لكن لو عاد مثله من جنسه قبل الرد لم يضمنه. (٤)

مادة (١٣٩٦)

ربح التجارة في المضموم من غائته فلو اتجر الغاصب بعين المضموم أو عين ثمنه أو اشترى بضمن في الذمة بنية نقده منه فنقده منه فالربح وما اشتراه للمالك ولا شيء للغاصب. (٥)

مادة (١٣٩٧)

لا يضمن الغاصب ما فوته على المالك من الربح بحبسه مال التجارة. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٤١، الأولى/ج ٤، ص ٧٦، ٧٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٤٨، الأولى/ج ٤، ص ٩٠، الجديدة.

المغني والشرح الكبير ج ٥، ص ٣٨٥.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٣، ٤٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٦١، الأولى/ج ٤، ص ١٨٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٥، ٤٠٨، ٤٠٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٤٦، ٣٤٩، الأولى/ج ٤، ص ٨٧، ٩٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٣٦٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٦٢، الأولى/ج ٤، ص ١١٣، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٣٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٠١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٤٨، الأولى/ج ٤، ص ٨٩، الجديدة.

الفصل الثالث

في تصرفات الغاصب وعمله في المَفْصُوب

مادة (١٣٩٨)

لا تصح تصرفات الغاصب في المَفْصُوب فلا يصح بيعه ولا إجارته ولا هبته ولا وقفه ولا عتقه. (١)

مادة (١٣٩٩)

عمل الغاصب في المَفْصُوب تبرع ولوزادت به قيمته، مثلاً: لو اغتصب غزلاً فنسجه أو فضة فصاغها حلياً أو حباً فطحنه أو تراباً فضر به لبناً ونحو ذلك لم يستحق على عمله عوضاً، ولو استأجر لذلك العمل أجيراً فأجره على الغاصب ولا يرجع به على المالك، وما أمكن رده إلى حالته فللمالك إجباره عليه وما لا يمكن فيه ذلك ليس للغاصب إفساده ولا للمالك إجباره عليه. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٦٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٦٢، الأولى/ج ٤، ص ١١٢، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٣٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٦، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٣٤٧، الأولى/ج ٤، ص ٨٨، الجديدة.

الفصل الرابع

في غصب العقار

مادة (١٤٠٠)

يتحقق غصب العقار بالاستيلاء عليه بوجه يحول بينه وبين مالكه كما يتحقق في المشاع أيضاً بذلك فيضمن بمنافعه وزوائده ويضمن أرش نقصه إن حصل. (١)

مادة (١٤٠١)

لو بنى الغاصب في الأرض المخصصة وكانت آلات البناء منها كما لو ضرب من تراها أو أخرج منها حجارة فبنى بها ألزم بأجرها مبنية وليس له هدمها ولا يستحق على عمله شيئاً، أما لو لم تكن الآلات منها فليس للمالك أجره البناء ويلزم الغاصب بالقلع وتسوية الأرض وأجرها وأرش نقصها. (٢)

مادة (١٤٠٢)

لو غرس غاصب الأرض فيها ألزم بالقلع وتسوية الأرض وأجرها وأرش نقصها، وليس للمالك تملك الغرس بالقيمة جبراً كما لا يجبر لو وهبه الغاصب له على القبول، أما ثمر الغراس فهي للغاصب. (٣)

مادة (١٤٠٣)

من اغتصب أرضاً وغرساً من مالك واحد فغرسه فيها لم يكن للغاصب حق القلع ويجب عليه تسليمها مغروسة، فلو فعل ذلك ولو بطلب المالك لغرض صحيح ألزم بتسوية الأرض وأرش نقصها ونقص الغراس، أما لو لم يكن للمالك غرض صحيح في القلع لم يجبر عليه الغاصب. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٤٠، الأولى/ج ٤، ص ٧٦-٧٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٢-٤٠٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٤٢-٣٤٣، الأولى/ج ٤، ص ٨١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٤٢-٣٤٣، الأولى/ج ٤، ص ٨١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٤، ص ٨٢، الجديدة.

مادة (١٤٠٤)

متى زرع الغاصب في الأرض المقصوبة خير المالك قبل الحصاد بين تملكه بنفقته من مثل البذر وعوض لواحقه من الحرث والسقي ونحوهما وبين تركه إلى حين الحصاد بأجرة المثل، أما بعد الحصاد فليس له إلا أجرة المثل إلى حين ردها وما يتكرر حمله كالرطوبة والقضاء ونحوهما في حكم الزرع. (١)

مادة (١٤٠٥)

تجسيص الدار والحانوت وتزويقها في حكم البناء لكن يلزم المالك لو وهبه له الغاصب قبوله بخلاف نفس البناء. (٢)

مادة (١٤٠٦)

من اغتصب أرضاً فحفر فيها بئراً أو شق نهراً فله طمها لغرض صحيح كدفع ضمان ما يتلف بها، كما يلزمه ذلك لو طالبه به المالك. (٣)



-
- (١) ش : ج ٢، ص ٣٣١، الأولى/ج ٢، ص ٤٠١-٤٠٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٤٢، الأولى/ج ٤، ص ٨٠، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٣٤٦، الأولى/ج ٢، ص ٤١١، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٤، ص ٨٢، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٣٣٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٦-٤٠٧، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٤٧، الأولى/ج ٤، ص ٨٨، الجديدة.

الفصل الخامس

في جناية المفضوب والجناية عليه

مادة (١٤٠٧)

ضمان الغصب غير ضمان الجناية فلو جنى الغاصب على العبد المفضوب جناية موجبة لبعض الدية في الحر كأن قطع أذنه أو يده أو أصبعه وجب عليه أكثر الأمرين من دية المقطوع وأرش النقص، أما لو كانت الجناية مما يجب بها دية كاملة في الحر كأن قطع أذنيه أو أنفه أو لسانه وجب رده مع كامل قيمته. (١)

مادة (١٤٠٨)

لو جنى غير الغاصب على العبد المفضوب فعليه أرش جنائته فقط وما زاد يستقر على الغاصب وللمالك تضمين الغاصب الكل ثم يرجع الغاصب على الجاني بأرش جنائته فقط. (٢)

مادة (١٤٠٩)

جناية المفضوب على غاصبه أو على ما له هدر ما لم تكن موجبة لقود. (٣)

مادة (١٤١٠)

إذا جنى المفضوب على غير الغاصب أو أتلف ماله يلزم الغاصب بالأقل من أرش الجناية أو قيمته ولو كانت الجناية على مالكه أو ماله. (٤)

(١) ش: ج ٢، ص ٣٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٧، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٤٨، الأولى/ج ٤، ص ٩٠، الجديدة.

المغني، ج ٥، ص ٣٨٨.

(٢) ش: ج ٢، ص ٣٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٨، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٤٨-٣٤٩، الأولى/ج ٤، ص ٩٠-٩١، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٩، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٥٠، الأولى/ج ٤، ص ٩٣، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٠٩، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٥٠، الأولى/ج ٤، ص ٩٣، الجديدة.

مادة (١٤١١)

لوجنى المغصوب جناية توجب القود كأن قتل عبد الغاصب أو المالك أو غيرهما فليسيد المقتول قتله به ويرجع المالك على الغاصب بقيمته. (١)

مادة (١٤١٢)

الاستعانة بعبد الغير بلا إذن سيده في حكم الغصب حال استخدامه فيضمن المستعين جنايته ونقصه. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٢، ص ٩ : ٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٥٠، الأولى/ج ٤، ص ٩٣، الجديدة.
(٢) ش : ج ٤، ص ٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٠٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٥٠، الأولى/ج ٤، ص ٩٣، الجديدة.

الفصل السادس

في حكم من انتقل إليه المقتنض

مادة (١٤١٣)

كل من انتقلت إليه العين المقتنضة فهو في حكم المقتنض والمالك تضمينه العين والمنفعة الفاتنة. (١)

مادة (١٤١٤)

من تملك المقتنض من المقتنض بعرض كالمشتري والمتب بعرض جاهلاً أنه مقتنض فتلف في يده لم يرجع بالقيمة على أحد إذا غرمها للمالك، ولو غرم منفعة رجع بها على المقتنض لكنه لو كان عالمًا بالمقتنض لا يرجع بشيء مطلقاً إذا غرم، أما لو غرم المقتنض فلا رجوع له على الممتلك إلا بقيمة العين ويسترد الممتلك العوض في جميع الحالات. (٢)

مادة (١٤١٥)

المستأجر من المقتنض جاهلاً أنه مقتنض إذا تلفت العين في يده بلا تفريط فغرم يرجع عليه بقيمة المقتنض لا بقيمة المنفعة، لكن لو كان عالمًا بالمقتنض أو تلفت بتفريطه لم يرجع بشيء، أما إذا ضمن المقتنض رجع بقيمة المنفعة فقط ويسترد المستأجر العوض المدفوع مطلقاً. (٣)

مادة (١٤١٦)

من تملك المقتنض أو منفعته من المقتنض بلا عوض جاهلاً بالمقتنض كالمتهب والمهدى له والموصى له بالعين أو المنفعة فقط أو قبضه لمصلحة الدافع كوكيله ومودعه ومرتهن فتلف في يده بلا تفريط فضمن جميع الواجب رجع على المقتنض بالجميع ولا يرجع عليه المقتنض إذا غرم بشيء، أما إذا كان عالمًا بالحال يستقر عليه الضمان وكذا لو فرط المودع أو الوكيل أو المرتهن. (٤)

(١) ش: جـ ٢، ص ٣٤٩، الأولى/جـ ٢، ص ٤١٣، الجديدة.

ك: جـ ٢، ص ٤٠٠، الأولى/جـ ٤، ص ٩٩، الجديدة.

(٢) ش: جـ ٢، ص ٣٤٩، الأولى/جـ ٢، ص ٤١٣، الجديدة.

ك: جـ ٢، ص ٣٥٤، الأولى/جـ ٤، ص ٩٩-١٠٠، الجديدة.

(٣) ش: جـ ٢، ص ٣٥٠، الأولى/جـ ٢، ص ٤١٣، الجديدة.

ك: جـ ٢، ص ٣٥٥، الأولى/جـ ٤، ص ١٠٠، الجديدة.

(٤) ش: جـ ٢، ص ٣٥١، الأولى/جـ ٢، ص ٤١٤، الجديدة.

ك: جـ ٢، ص ٣٥١، الأولى/جـ ٤، ص ١٠٠، الجديدة.

مادة (١٤١٧)

المستعير من الغاصب جاهلاً بالغصب إذا تلفت العين عنده بغير الاستعمال بالمعروف فضته المالك العين والمنفعة رجع بقيمة المنفعة فقط، أما لو كان عالماً بالغصب لم يرجع بشيء، لكن لو ضمنها الغاصب للمالك رجع بها على المستعير إذا كان عالماً بالغصب والا رجع بقيمة العين فقط. (١)

مادة (١٤١٨)

غاصب الغاصب إذا ضمن لا يرجع على الغاصب الأول بشيء مطلقاً، وإذا ضمن الغاصب الأول رجع عليه بجميع ما ضمنه للمالك لكن لا يضمن غاصب الغاصب من المنفعة إلا لمدة إقامة المصوب عنده، أما منفعة مدة إقامته عند الغاصب الأول فعليه. (٢)

مادة (١٤١٩)

التصرف في المصوب لتنميته كالمضارب والعامل بالشركة والمساواة والمزراعة إذا دخل في ذلك جاهلاً بالغصب فتلفت العين في يده بلا تفريط فضمن للمالك رجع بقيمة العين وبأجرة عمله، ولو ضمن الغاصب للمالك رجع على العامل بما قبضه في القسمة من ربح أو ثمر أو زرع. (٣)

مادة (١٤٢٠)

القابض تعويضاً بغير عقد البيع وما في معناه كقابض المصوب عوضاً في نكاح أو خلع أو طلاق أو عتق أو صلح أو إيفاء دين ونحوه إذا ضمن رجع على الغاصب بقيمة المنفعة والزوائد دون قيمة العين، أما الغاصب إذا غرم رجع بقيمة العين على القابض ويبقى الدين الذي أخذ المصوب في عرضه في ذمة الغاصب. (٤)

مادة (١٤٢١)

من أتلف المصوب نيابة عن الغاصب جاهلاً بالغصب فضمنه رجع على الغاصب ولا يرجع الغاصب عليه لو ضمنه، أما إذا كان عالماً بالغصب فقرار الضمان عليه، وكذا لو كان المصوب طعماً فأطعمه الغاصب لغير مالكة. (٥)

مادة (١٤٢٢)

إذا انتقل المصوب إلى يد مالكة بصورة من الصور المذكورة في هذا الفصل وجعل أنه عين ملكه فتلف في يده فلا شيء له على الغاصب فيما يستقر عليه ضمانه لو كان غير المالك وفيما عدا ذلك فله الرجوع به على الغاصب. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٥٢، الأولى/ج ٢، ص ٤١٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥٥، الأولى/ج ٤، ص ١٠٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٥٢، الأولى/ج ٢، ص ٤١٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥٦، الأولى/ج ٤، ص ١٠٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٥٢، الأولى/ج ٢، ص ٤١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥٦-٣٥٥، الأولى/ج ٤، ص ١٠٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٥٣، الأولى/ج ٢، ص ٤١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥٦، الأولى/ج ٤، ص ١٠٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٣٥٤، الأولى/ج ٢، ص ٤١٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥٦، الأولى/ج ٤، ص ١٠٣، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٣٥٤، الأولى/ج ٢، ص ٤١٦، الجديدة.

انظر ك : ج ٢، ص ٣٥٦، ٣٥٧، الأولى/ج ٤، ص ١٠٤، الجديدة.

الْبَابُ الثَّانِي

فِي الْإِتْلَافِ وَفِيهِ خَمْسَةُ فُصُولٍ

الفصل الأول

فِي الْإِتْلَافِ مُبَاشَرَةً

مادة (١٤٢٣)

من أتلف مالاً محترماً لغيره بلا إذنه مما يضمن مثله ضمنه سواء كان الإتلاف بقصد أو بغير قصد وسواء كان المتلف مكلفاً أم لا ، أما لو أتلف سرجيناً نجساً أو كلباً أو آلات لهو فلا ضمان عليه . (١)

مادة (١٤٢٤)

من قتل دفعاً عن نفسه حيواناً صائلاً ، لا يندفع إلا بالقتل ، ولو كان آدمياً صغيراً ، أو كبيراً ، عاقلاً ، أو مجنوناً لا ضمان عليه . (٢)

مادة (١٤٢٥)

من أتلف مال غيره بإذنه ، لا ضمان عليه ، وكذا لو دفع شيئاً إلى محجور عليه ، لحظه ، فأتلفه ، لا ضمان عليه . (٣)

مادة (١٤٢٦)

المباشر أولى بإحالة الحكم عليه من المتسبب ، مثلاً : لو دفع مفتاح الدار إلى اللص فسرق ما فيه فضمنه على السارق دون الدافع وكذا لو فتح قفص الطائر فطار فقتله آخر فالضمان على القاتل . (٤)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٣٦٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٢٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٦٤ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١١٦ ، ١٣٢ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٣٨٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٣٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٦٤ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١١٦ ، الجديدة .

(٣) انظر : ش ج ٢ ، ص ٣٦٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٢٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٦٤ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١١٧ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٣٧٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٢٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٦٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١١٩ ، الجديدة .

مادة (١٤٢٧)

لا عبرة لمباشرة من لا يمكن إحالة الحكم عليه و يكون الضمان على المتسبب ، كمن دفع مبرداً إلى قن أو أسير مقيدین فبردا القيد وأبقا ضمن الدافع وكذا من أكره على إتلاف مال مما يضمن مثله فأتلفه فالضمان على المكره لا على المتلف حتى لو أكره على إتلاف مال نفسه . (١)

مادة (١٤٢٨)

لا قصاص في المال فلو أحرق ثوبه أو شقه نصفين أو قتل فرسه ليس لصاحب الثوب أو الفرس أن يفعل مثل ذلك بثوب المعتدي أو بفرسه ، وإنما عليه الضمان بالبدل أو الأرض على التفصيل المتقدم في باب الغصب . (٢)

مادة (١٤٢٩)

ضمان المتلف كضمان المغصوب في لزوم المثل إن كان مثلياً أو القيمة يوم التلف إن كان متقوماً . (٣)



(١) ش : ج ٢ ، ص ٣٦٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١١٦ ، ١١٧ ، الجديدة .
المغني والشرح الكبير ، ج ٥ ، ص ٤٥٠ .

(٢) انظر ش : ج ٢ ، ص ٣٥٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤١٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٥٩ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٠٨ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٣٥٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤١٨ - ٤١٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٥٨ - ٣٥٩ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ، الجديدة .

الفصل الثاني

في الإتلاف تسبباً

مادة (١٤٣٠)

من تسبب في تلف مال الغير ضمنه، مثلاً: لو فتح قفص طائر مملوك محترم أو اصطبل خيل فطار الطائر وشردت الخيل ضمنها الفاتح وكذا لو حل سفينة مربوطة ففادت على مالك ضمنها سواء نفر الطائر والخيل وسير السفينة أم لا، ويضمن أيضاً ما يترتب على ذلك، كما لو كان الطائر جارحاً فقلع عين إنسان أو أتلف الطائر أو الخيل مالاً مضموناً، أو انحدرت السفينة على شيء فأتلفته، وكذا لو فتح الحرز أو أزال اليد الحافظة عن حيوان أو مال ففات على صاحبه أو جاء آخر فأخذه ضمنه والقرار على الآخذ. (١)

مادة (١٤٣١)

يشترط في الضمان التعدي في الفعل الذي تسبب عنه التلف، مثلاً: لو سقى أرضه فسرى الماء إلى ملك الغير فأفسده ضمن إن فرط بفتح ماء كثير يسري مثله أو بغفلته أو نومه مع ترك الماء مفتوحاً، وكذا لو أجاج ناراً في ملكه فتعدت إلى ملك غيره يضمن ما أتلفته إذا فرط بتأجيج نار كثيرة تنعدي عادة أو بتأجيجها في ريع شديدة أو بتركها مؤججة، أما لو سقى أرضه من غير تفریط أو أجاج ناراً معتادة فطرأت ريع شديدة فأتلفت ملك الغير فلا ضمان. (٢)

(١) ش: ج ٢، ص ٣٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٤-٤٢٥، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٦٥، الأولى/ج ٤، ص ١١٧، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ٣٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٦، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٦٧، الأولى/ج ٤، ص ١٢٠-١٢١، الجديدة.

مادة (١٤٣٢)

إذا اجتمع سببان أحدهما أخص اختصاص الضمان بصاحبه، مثلاً: لو حل حيواناً فحرضه آخر فجنى أو أتلف فالضمان على المحرض، وكذا لو فتح قفص طائر أو حل قيد فرس فبقيا مكانها حتى نفرهما آخر فالضمان على المنفر، لكن لو طار من القفص على جدار فنفره آخر لا ضمان على المنفر. (١)

مادة (١٤٣٣)

الإتلاف يستوي فيه الخطأ والعمد، مثلاً: لو نفر دابة بأن صرخ فيها فشردت أو جفلت وأتلفت أو انكسر شيء من أعضائها ضمن المنفر سواء علم أنها تنفر بصياحه أم لا يعلم. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٧١، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٥-٤٢٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٦٦، الأولى/ج ٤، ص ١١٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٦٨-٣٦٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٤-٤٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٦٤-٣٦٥، الأولى/ج ٤، ص ١١٦-١١٧، الجديدة.

الفصل الثالث

فيما يحدث في الطريق العام ونحوه

مادة (١٤٣٤)

لكل إنسان حق المرور بحمله ودابته في الطريق ولو محملة بحطب ونحوه بشرط السلامة من العدوان والضرر الذي يمكن التحرز منه، فلو عثر برجله في المشي المعتاد إنسان آخر فلا ضمان عليه، أو اصطدم بدابته عاقل بصير يراها أو صاح فيها له وهو مستدبر ويجد له منحرفاً فتلف بذلك أو تلفت ثيابه بما عليها من حطب ونحوه لا ضمان عليه، أما لو كان أعمى أو طفلاً أو مجنوناً أو لا منحرف له أو كان مستدبراً ولم ينبه فعلية الضمان. (١)

مادة (١٤٣٥)

ربط الدابة وإيقافها في الطريق عدوان فيضمن رابطها أو موقفها ما تتلفه أو يتلف بسبب فعلها فلو وطئت بيد أو رجل أو كدمت بقم أو صدمت ماراً أو جفئت بسببها دابة مارة أو بالت أو راثت فزلق بذلك إنسان فالضمان لازم. (٢)

مادة (١٤٣٦)

الحفر في الطريق العام لغير مصلحة الناس عدوان فلو حفر لنفسه أو حفر قننه بأمره بئراً أو نحوها ولو في فناء داره ضمن ما يتلف بها وكذا لو حفرها حرياً ذنه سواء كان بأجر أم لا، جاهلاً أنها ليست ملكه، أما لو علم بأنه طريق عام فالضمان على الحافر، أما لو حفر بئراً في سابلة واسعة لانتفاع الناس بلا ضرر عليهم فلا ضمان عليه، لكن لو كانت الطريق ضيقة أو يتضرر الناس بحفرها ففيه الضمان. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٢، الأولى/ج ٤، ص ١٢٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٧١، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٦٦، الأولى/ج ٤، ص ١١٩، الجديدة.

الفروع : ج ٢، ص ٨١٥، الأولى/ج ٤، ص ٥١٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٧٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٧-٤٢٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٦٧، الأولى/ج ٢، ص ١٢١-١٢٢، الجديدة.

مادة (١٤٣٧)

وضع الشيء والبناء في الطريق العام لمصلحة الناس عدوان فلو ترك بها طيناً أو خشبة أو عوداً أو حجراً أو بنى فيها لنفسه ضمن ما يتلف بها ، أما لو بنى في طريق واسعة لنفع الناس بلا ضرر مسجداً أو كنيفاً أو جسراً أو وضع حجراً في سيل أو طين لير الناس عليه أو رمى حصى ونحوه في حفرة في الطريق لا ضمان عليه لما يتلف بها ، لكن لو كانت الطريق ضيقة أو أضر البناء بالمارة فعليه الضمان. (١)

مادة (١٤٣٨)

التصرف في ملك الغير دون إذنه عدوان فعليه ضمان ما يتلف بحفره وبنائه واحداثه فيه وكذا لو أمر حراً بالبناء أو الحفر فيه فحفر أو بنى جاهلاً بأنه ملك الغير سواء كان أجيراً أم متبرعاً فالضمان على الأمر، أما لو كان عالماً بالحال فالضمان على الحافر أو الباني مطلقاً. (٢)

مادة (١٤٣٩)

يتعلق ضمان ما يفعله القن من البناء أو الحفر في الطريق أو ملك الغير دون إذن سيده برفقته فيطالب به بعد العتق. (٣)

مادة (١٤٤٠)

التصرف في الموات مأذون فيه شرعاً فلا ضمان على من حفر أو بنى فيه لملك أو ارتفاق أو لانتفاع الناس مطلقاً. (٤)

مادة (١٤٤١)

لا ضمان على المحسنين فمن بسط في مسجد حصيراً أو نحوه أو علق فيه قنديلاً أو بنى فيه لمصلحة المسلمين لا يضمن ما تلف به ، وانظر المادة (١٤٣٦) والمادة (١٤٣٧). (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٣٧٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٦٨ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٢٢ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٣٧٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٦٨ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٢٢ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٣٧٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٦٨ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٢٢ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٣٧٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٢٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٦٨ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٢٢ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٣٧٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٢٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٦٨ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٢٣ ، الجديدة .

مادة (١٤٤٢)

لا ضمان لما تلف بسبب فعل مباح، مثلاً لو جلس أو اضطجع في مسجد أو في طريق واسعة لا ضرر به على الناس فعثر به إنسان أو حيوان فتلّف به لا ضمان عليه بخلاف ما لو كانت الطريق ضيقة أو واسعة يتضرر الناس بفعله فعليه الضمان. (١)

مادة (١٤٤٣)

إخراج الجناح والميزاب ونحوها في الطريق النافذ أو في هوائه دون إذن الإمام أو نائبه عدوان فلو سقط فأتلف شيئاً ضمن المخرج بخلاف ما لو أخرجه بإذن الإمام بلا ضرر فلا ضمان عليه. (٢)

مادة (١٤٤٤)

الطريق غير النافذ خاص لأهله، فليس لأحدهم حفر أو بناء فيه، أو إحداث جناح، أو ميزاب ونحوها فيه، أو في هوائه دون إذن باقئهم، فيضمن كل ما يتلف بذلك، لكن لو فعل ذلك بإذنهم جميعاً، فلا ضمان عليه. (٣)

مادة (١٤٤٥)

من بنى حائطاً مائلاً إلى الطريق أو إلى جاره يضمن ما تلف به لو سقط مطلقاً، أما لو بناه مستقيماً فال حتى سقط فلا ضمان عليه. (٤)

مادة (١٤٤٦)

نصرف الإنسان في ملكه بما يتعدى ضرره إلى جاره عدوان، مثلاً: لو بنى في داره كنيفاً أو بركة ونحوها فنزل إلى جدار جاره فأوْهاه وهدمه ضمنه وللجار منعه من ذلك إلا أن يبنى حاجزاً محكماً وكذا الدق الذي يهد الجدار مضمون السراية. (٥)

— — —

(١) ش: ج ٢، ص ٣٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٨، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٦٨، الأولى/ج ٤، ص ١٢٣، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ٣٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٨، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٦٩، الأولى/ج ٤، ص ١٢٣-١٢٤، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ٣٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٨، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٦٩، الأولى/ج ٤، ص ١٢٤، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ٣٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٨-٤٢٩، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٦٩، الأولى/ج ٤، ص ١٢٤-١٢٥، الجديدة.

(٥) انظر ش: ج ٢، ص ٣٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٦، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٦٩، الأولى/ج ٢، ص ١٢٣، الجديدة.

الفصل الرابع في جناية الحيوان واثلافه

مادة (١٤٤٧)

من اقتنى كلباً عقوراً أو شيئاً من البهائم الضارية أو الطيور الجارحة فعليه ضمان ما تتلفه خارج منزله، أما إن خرقت ثوب من دخل منزله بإذنه ضمنه إن لم ينهبه أو لم يوثقه لكن لو نهبه فلا ضمان عليه كما لا يضمن فعلها بالداخل دون إذنه. (١)

مادة (١٤٤٨)

لا ضمان على المالك فيما تتلفه البهائم غير الضارية والجارحة إذا لم تكن يده عليها، مثلاً لو انفلست الفرس من غير تفريط صاحبها فأتلفت مالا أو أصابت إنساناً ليلاً أو نهاراً فلا شيء عليه. (٢)

مادة (١٤٤٩)

راكب الدابة أو سائقها وقائدها سواء كان مالكا أو مستأجراً أو أجيراً أو مستعيراً يضمن جنابة فيها ويدها ووطء رجلها وجنابة ولدها، وإذا معها اثنان منهم اشتركا في جنابتها وإن وجد الثلاثة اشتركوا، ولا ضمان على أحد منهم فيما نفحت برجلها دون تسبب منه، أما لو تسبب في نفحها بنخسها أو ضررها في الوجه أو نحو ذلك ضمن، ولو أجفلها غيرهم أو تسبب في نفحها فالضمان عليه دونهم، وإذا تعدد الراكب فالضمان على من بيده تدبيرها والقدرة على التصرف فيها، وإذا اشتركا في ذلك اشتركا في الضمان. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٠، الأولى/ج ٤، ص ١٢٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٠، الأولى/ج ٤، ص ١٢٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٧٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٩-٤٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٠-٣٧١، الأولى/ج ٤، ص ١٢٦-١٢٧، الجديدة.

مادة (١٤٥٠)

الإبل المقطرة في حكم الواحدة فعلى القائد إتلاف جميعها و يشاركه في ضمان إتلاف الأخير منها سائقه أو راكبه أوهما جميعاً، أما إذا كان السائق أو الراكب في الوسط شارك القائد في ضمان جناية الوسط وما بعده، وراكب الأول منها وسائقه في حكم القائد. (١)

مادة (١٤٥١)

يفضمن صاحب اليد على المواشي سواء كان مالكاً أو مستأجراً أو مستعيراً أو مودعاً أو راعياً ما تفسده من زرع أو شجر ونحوهما ليلاً إن فرط في حفظها، أما ما تفسده نهاراً فلا ضمان فيه مطلقاً على أحد منهم إلا إذا كان معها يصرفها حيث شاء، أما الغاصب لها فيضمن ما تفسده سواء في الليل أو النهار مطلقاً. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٧٧، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧١، الأولى/ج ٤، ص ١٢٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٧٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧١، الأولى/ج ٤، ص ١٢٨، الجديدة.

الفصل الخامس في أحكام الاصطدام

مادة (١٤٥٢)

إذا اصطدم ساعيان أو فارسان ضمن كل منهما ما فات على الآخر من نفس ومال. (١)

مادة (١٤٥٣)

لو اصطدمت سفيتان واقفتان أو سائرتان في بحر بتفريط القيمين ضمن كل منهما سفينة الآخر وما فيها من نفس ومال وإن كان التفريط من أحدهما فعليه الضمان وإن [لم] يكن تفريط كما لو هاجت ريع شديدة غلبتها على ضبطها وتحريفها فلا ضمان، وإن كانت احدهما واقعة ضمنها مع ما فيها قيم السائرة إن فرط وإلا فلا ضمان. (٢)

مادة (١٤٥٤)

عدم استعداد القيم بحمل الآلات اللازمة عادة من أدوات وعمال تفريط، وكذا نومه مع تركها سائرة. (٣)

مادة (١٤٥٥)

يقبل قول قيم السفينة بيمينه في عدم تفريطه وفي أنه غلب عن ضبطها. (٤)

مادة (١٤٥٦)

السفينة المشرفة على الفرق يجب إلقاء ما يظن بإلقائه نجاتها، فلو ألقى متاعه ومتاع غيره، لا ضمان عليه، لكن لو امتنع صاحب المتاع من إلقائه، فألقاه آخر ضمنه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٣، الأولى/ج ٤، ص ١٣٠، الجديدة.

الشرح الكبير، ج ٥، ص ٤٥٦.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٣، الأولى/ج ٤، ص ١٣٠، الجديدة.

الشرح الكبير، ج ٥، ص ٤٥٦.

كلمة [لم] ليست موجودة بالأصل والسياق يوجبها، وقد ذكر المؤلف رحمه الله تهيئة إلى جانب هذه المادة قوله: (ترك صفة المصعدة والمنحدرة لندرتها) وقد وردت هذه الأوصاف في نصوص المصادر السابقة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٨٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٣، الأولى/ج ٤، ص ١٣٠، الجديدة.

الشرح الكبير، ج ٥، ص ٤٥٦.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٨١، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٣، الأولى/ج ٤، ص ١٣٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٣٨١، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٤، الأولى/ج ٤، ص ١٣٢، الجديدة.

الكتاب الثالث عشر

في الحجر والإكراه

وفيه مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (١٤٥٧)

الحجر : منع المالك من التصرف في ماله سواء كان هذا المنع من قبل الشارع كالحجر الذي على الصغير والمجنون أو من قبل الحاكم كالحجر على المفلس والسفيه. (١)

مادة (١٤٥٨)

المفلس : من لزمه من الدين أكثر من ماله الموجود. (٢)

مادة (١٤٥٩)

الرشد : إصلاح المال وضده السفه. (٣)

مادة (١٤٦٠)

الصغير : هو الذي لم يبلغ، والبلوغ يحصل بانزال أو نبات الشعر الخشن حول القبل، أو بلوغ خمس عشرة سنة في الذكر والأنثى، أو بحيض أو حمل في الأنثى فقط. (٤)

مادة (١٤٦١)

المعتوه : هو المختل العقل، والشيخ الكبير إذا اختل عقله بمنزلة المجنون. (٥)

مادة (١٤٦٢)

المجنون المطبق : هو الذي لا ترجى إفاقته. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٦، ٢٠٥، الأولى/ج ٣، ص ٤١٦، ٤١٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٣، ص ٤١٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٥٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٥٢، ١٥٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٩، ٢٩٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢١، ٢٢٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٢، الجديدة.

(٦) ك : ج ٢، ص ٣٨٣، الأولى/ج ٤، ص ١٤٦، الجديدة.

الكتاب الأول

في الحجر لحظ المحجور عليه وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : في نفس المحجور عليه وتصرفاته وما يتعلق به من الأحكام

مادة (١٤٦٣)

الصغير والمجنون والسفيه محجور عليهم لحظ أنفسهم والحجر عليهم عام في أموالهم وذممهم. (١)

مادة (١٤٦٤)

الصغير والمجنون : محجور عليها شرعاً ولا يحتاج فيه إلى حكم الحاكم. (٢)

مادة (١٤٦٥)

متى عقل المجنون رشيداً، أو بلغ الصغير رشيداً أو بلغ مجنوناً ثم عقل ورشد انفك الحجر عنها بلا حكم حاكم ودفع إليها مالهما. (٣)

مادة (١٤٦٦)

لا يشبث الحجر على من سفه أو جنّ بعد بلوغه ورشده إلا بحكم الحاكم ولا ينفك عنه الحجر إلا بحكمه والولاية في أمواله للحاكم. (٤)

مادة (١٤٦٧)

ينبغي إعلان الحجر على من حجر عليه الحاكم من سفيه أو مجنون أو مفلس والإشهاد عليه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٣٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٤، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ٢٢١، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٥٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٩، الجديدة.

انظر ك : ج ٢، ص ٢٢٣ و ٢٢١، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٥٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢١، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٤١، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٢، الجديدة.

مادة (١٤٦٨)

لا ضمان على محجور عليه لحظ نفسه فيما أتلّفه أو تلف في يده مما دفع إليه ولو بتعد منه أو تفريط. مثلاً لو باع أحد ماله أو أجره أو أعاره أو أودعه من صغير أو مجنون أو سفيه فتلف في يدهم أو بفعلهم فلا ضمان عليهم. أما ما لم يدفع إليهم ولم يسلطوا عليه إذا أتلّفوه يضمنونه. وكذلك حكم المفصوب. (١)

مادة (١٤٦٩)

على المحجور عليه لحظ نفسه ضمان جنايته على نفس أو طرف. (٢)

مادة (١٤٧٠)

يصح الخلع والطلاق من الصغير المميز الذي يعقلها ولا يصح قبض العوض. ولكن لا يصح الخلع من المحجورة لسفه أو صغر أو جنون ولو أذن به الولي. (٣)

مادة (١٤٧١)

لا يصح دفع المحجور عليه لحظ نفسه ماله لأحد بلا إذن وليه. فلو فعل صار في ضمان آخذه حتى يقبضه الولي إلا إذا قبضه الآخذ منه ليحفظه عن الضياع ولم يفرط فلا ضمان، وإن فرط ضمن. (٤)

مادة (١٤٧٢)

للسفيه فعل ما لا يتعلق بالمال مقصوده بلا إذن وليه فله أن يستقل بالعبادات البدنية كاللحج ونحوه، فإن أحرم بحج فرض لزمته النفقة من ماله تدفع إلى ثقة ينفق عليه في الطريق. و يصح تزوجه بلا إذن وليه لحاجة، ومطالبة بالقصاص وعقده على مال وخلعه زوجته. ولا يصح قبض العوض. و يقبل إقراره بما يوجب حداً كزنا أو قذف وإقرار النسب أو طلاق أو قصاص و يلزمه حكم في الحال. أما إقراره بالمال فلا يؤخذ به إلا بعد فك الحجر عنه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٥٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢١، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٥٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢١، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٣، ص ١٨٦، الأولى/ج ٣، ص ١٠٨، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ١٢٧، الأولى/ج ٥، ص ٢١٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٥٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢١، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٦-٢٢٧، ج ٣، ص ٤٥٢-٤٥٤، الجديدة.

المفنى/ج ٤، ص ٥٢٧-٥٣٧.

مادة (١٤٧٣)

يصح من السفية تدبيره ووصيته لكن لا تصح تبرعاته من عتق وهبة ووقف كما لا تصح تصرفاته المالية من شركة وحوالة وضمان وكفالة. (١)

مادة (١٤٧٤)

من تبرع أو تصرف في حال حجره فثبت كونه رشيداً حين التبرع والتصرف نفذ تصرفه. (٢)

مادة (١٤٧٥)

الفاسق إذا بذر أمواله في المعاصي أو توصل بها إلى الفساد فهو سفية وإلا فلا. (٣)



(١) ش : ج ٢، ص ١٥٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٣، الجديدة.

المغني/ج ٤، ص ٦٠٠.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٥٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٥٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٩١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٥، ٤٥٢، الجديدة.

المغني/ج ٤، ص ٥٢٢، ٥٢٣.

الفصل الثاني

في وليّ المحجور عليه وتصرفاته وما يتعلق به من الأحكام

مادة (١٤٧٦)

الولاية : على أموال الصغير ومن بلغ مجنوناً أو سفياً لأبيه ثم لوصيه ثم للحاكم . (١)

مادة (١٤٧٧)

الولاية : على أموال المحجور عليه لسفه أو جنون طارئين بعد بلوغه ورشده للحاكم . (٢)

مادة (١٤٧٨)

يشترط في الولي البلوغ والعقل والرشد والحرية ، ويكتفي بالعدالة الظاهرة . فإذا فقد شيء من ذلك أقام الحاكم أميناً عليه . لكن المكاتب له ولاية ولده التابع له دون الحر . (٣)

مادة (١٤٧٩)

ليس للولي التصرف إلا بما فيه الحظ للمحجور عليه فلا يدفع ماله إلا إلى الأمانة ولا يفرره .
فيضمن ما تبرع به من صدقة أو هبة أو ما حابى به أو ما زاد في النفقة على المعروف أو دفعه لغير أمين . (٤)

مادة (١٤٨٠)

للولي أن يطالب بحقوق المحجورين ويدعى بها ويقيم البيّنات ويحلف الخصم إن أنكر ، ويصالح بدفع بعض ما على المحجور من دين أو عين إذا كانت به بينة ويقبض بعض ما للمحجور إن لم تكن به بينة . (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ١٥٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٩١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٥٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٩٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٢٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٥٢ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٩١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٤٦ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٥٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٩٢ ، ٢٩١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٤٧ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ١٢٣ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٩٣ ، ٢٦٠ ، ٢٩٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، الجديدة .

مادة (١٤٨١)

ليس للولي أن يخالع زوج الصغيرة من مالها ولا أن يخالع أو يطلق عن الصغير أو المجنون. (١)

مادة (١٤٨٢)

للأب أن يشتري مال ابنه المحجور لنفسه أو يبيع ماله له وأن يرتهن من ماله لنفسه ويتولى طرفي العقد وليس لغيره من الأولياء ذلك. (٢)

مادة (١٤٨٣)

للولي مطلقاً الاتجار بمال المحجور عليه والربح كله للمحجور عليه ودفعه مضاربة والبيع نسيئة وإيداعه والهبة بعوض والقرض لمصلحة والرهن لذي ثقة لحاجة، وشراء عقار لاستغلاله وبناءه بما جرت به عادة بلده، وبيع عقاره لمصلحة والسفر لئلا يضيع مع الأمن ومكاتبة القن والعتق على مال إن كان في ذلك حظ والإذن للرفيق بالتجارة. (٣)

مادة (١٤٨٤)

للولي مداواة المحجور عليه والإنفاق من ماله عليه وعلى من تلزمه مؤنته بالمعروف وتعجيل النفقة لمدة جرت بها العادة وتقييد المجنون إن خيف عليه. (٤)

مادة (١٤٨٥)

للولي ترك الصبي بمدرسة لتعليمه ما ينفعه بأجرة وكذا تركه بدكان لتعلم صنعة، وله تجهيز الصغيرة عند زواجها بما يليق بها من حلي ولباس وفرش على المعتاد في البلد. (٥)

مادة (١٤٨٦)

للولي غير الحاكم وأمينه - الأقل حاجة من مالهم الأقل من أجرة مثله أو كفايته أما مع عدم الحاجة فليس له إلا إذا فرض له الحاكم شيئاً. (٦)

(١) ش : ج ٣، ص ١٨٨، الأولى/ج ٣، ص ١٠٩، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ١٢٧، الأولى/ج ٥، ص ٢١٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٥٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٥٥-١٥٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٢، ٢٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٤-٢٢٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٩، ٤٥٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٥٥-١٥٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٢، ٢٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٣، ٢٢٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٥٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٥، ٢٢٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٠، ٤٥١، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٥٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٠، الجديدة.

مادة (١٤٨٧)

للولي بيع عقار المحجور عليه لحاجة لمصلحة ظاهرة ولولم تحصل زيادة على ثمن المثل لكن ليس له البيع بأنقص من ثمن المثل. (١)

مادة (١٤٨٨)

لا يصح إقرار الولي على المحجور بمال ولا إتلاف ونحوه. لكن إقراره بالتصرفات النافذة منه كإقراره ببيع أو إجارة ونحوهما صحيح. (٢)

مادة (١٤٨٩)

يقبل قول الولي بيمينه فيما ينفي عنه الضمان ما لم يكذبه الظاهر أو تخالفه العادة والعرف مطلقاً. و يقبل قوله في دفع المال بعد بلوغ المحجور عليه ورشده وعقله إن كان متبرعاً وإلا لم يقبل قوله في الدفع إلا بينة. (٣)



-
- (١) ش : ج ٢، ص ١٥٥، ١٥٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٢، ٢٩٣، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٢٥، ٢٢٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٥١، الجديدة.
(٢) ك : ج ٢، ص ٢٢٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٨، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ١٥٩، ج ٢، ص ٢٩٦، ٢٩٥، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٢٨، ٢٢٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٦، الجديدة.

الفصل الثالث

في الإذن وفك الحجر

مادة (١٤٩٠)

لولي الصغير المميز أن يأذن له في التجارة. فإذا أطلق له أو عمم جميع أنواع التجارة ملك المخالعة والمقاسمة والبيع بالنسيئة والدعوى وإقامة البيئات وتحليف الخصوم. (١)

مادة (١٤٩١)

المأذون له في التجارة لا يملك التبرعات ولا أن يؤجر نفسه ولا أن يتوكل لغيره. لكن له أن يؤجر عبده وهاتمه إن رأى مصلحة. (٢)

مادة (١٤٩٢)

للمميز المأذون له في التجارة أن يوكل فيما يعجزه وفيما لا يتولاه مثله وفيما عدا ذلك ليس له أن يوكل إلا بإذن وليه. (٣)

مادة (١٤٩٣)

سكوت الولي عند رؤيته تصرف المحجور عليه لا يكون إذناً. (٤)

مادة (١٤٩٤)

يتقيد إذن الولي للمميز بالزمان والمكان والقدر والنوع المعين له. مثلاً: لو أذن له الولي في أن يتجربمائة فليس له أن يتجاوزها أو بالاتجار في البر فلا يتعداه أو يبيع عين فليس له بيع غيرها. (٥)

(١) ش: جـ ٢، ص ١٥٩، ١٦٠، الأولى/جـ ٢، ص ٢٩٦، ٢٩٧، الجديدة.

ك: جـ ٢، ص ٢٢٩، الأولى/جـ ٣، ص ٤٥٧، الجديدة.

(٢) ش: جـ ٢، ص ١٦٠، ١٦٣، الأولى/جـ ٢، ص ٢٩٦، ٢٩٩، الجديدة.

ك: جـ ٢، ص ٢٣٩، ٢٣١، الأولى/جـ ٣، ص ٤٥٧، ٤٦٠، الجديدة.

(٣) ش: جـ ٢، ص ١٦٠، الأولى/جـ ٢، ص ٢٩٧، الجديدة.

ك: جـ ٢، ص ٢٢٩، الأولى/جـ ٣، ص ٤٥٧، ٤٥٨، الجديدة.

(٤) ش: جـ ٢، ص ١٦١، الأولى/جـ ٢، ص ٢٩٨، الجديدة.

ك: جـ ٢، ص ٢٣٠، الأولى/جـ ٣، ص ٤٥٨، الجديدة.

(٥) ش: جـ ٢، ص ١٥٩، ١٦٠، الأولى/جـ ٢، ص ٢٩٦، ٢٩٧، الجديدة.

ك: جـ ٢، ص ٢٢٩، الأولى/جـ ٣، ص ٤٥٧، الجديدة.

مادة (١٤٩٥)

يصح إقرار المميز المأذون له في التجارة في قدر ما أذن له فيه . (١)

مادة (١٤٩٦)

من بلغ رشيداً ظاهراً لا يدفع إليه ماله حتى يختبر بما يليق به من التصرفات ، فإذا تحقق الولي من رشده دفع إليه ماله ويختبر قبل البلوغ . (٢)

مادة (١٤٩٧)

المجنون والصغير غير المميز لا يصح تصرفاتها بإذن ولا بغيره . (٣)

مادة (١٤٩٨)

تصرفات الصغير المميز في حال اختبار الولي صحيحة . (٤)

مادة (١٤٩٩)

إذا منع المولى المميز المأذون له من التصرفات لم تصح تصرفاته بعد المنع ولا تصرفات وكيله . (٥)



(١) ش : ج ٢ ، ص ١٦٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٩٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٥٧ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٤٥ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٦٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٩٩ ، الجديدة ، ونصه « ولا يعامل صغير لم يعلم الإذن له إلا في مثل ما يعامل مثله فيه »

ك : ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٥٨ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٥٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٩٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٣٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٤٦ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ١٦٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٩٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٥٨ ، الجديدة .

الكتاب الثاني

في المحجور عليه لحظ غيره

وفيه فصلان

الفصل الأول

في المدين وأحكامه

مادة (١٥٠٠)

لرب الدين منع المدين من السفر إذا لم يكن بدينه رهن. واف أو كفيل ملئ حتى يوثقه بأحدهما سواء كان الدين حالاً أو مؤجلاً. لكن إذا كان سفره لجهاد متعين فلا يمنع مطلقاً. (١)

مادة (١٥٠١)

لرب الدين منع المدين وضامنه معاً إذا أراد السفر وأوله منع أيها شاء حتى يستوثق برهن واف أو كفيل ملئ. (٢)

مادة (١٥٠٢)

لرب الدين منع المدين المعسر من السفر حتى يقيم كفيلاً بدينه. (٣)

مادة (١٥٠٣)

إذا مطلق المدين رب الدين فشكاه أمره الحاكم بوفائه فإن أبى حبسه وتجب تخليته إذا بان إعساره. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٣٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٣، ص ٤١٧، ٤١٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٣٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٣، ص ٤١٨، الجديدة.

وقد علق المؤلف على هذه المادة بقوله «هنا إشكال وهو كيف يحق له منع الأصيل مع وجود الضامن الملىء وهو يناقض حكم المادة قبلها فيراجع».

والظاهر أنه لا إشكال ولا تعارض بين هذه المادة وبين التي قبلها، فموضوع هذه المادة هو إرادة الأصيل والضامن المعسر معاً، وحينئذ يبقى حق الدائن بلا ضمان فيعود الدين بلا وثيقة كما هو الحال في المادة السابقة فن ثم حق له منع أيها شاء من السفر ضماناً لحقه حتى يوثق الدين بما ذكر.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٣٧، ١٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٧٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٣، ص ٤١٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٣٨، ١٣٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٥، ٢٧٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٧، الأولى/ج ٣، ص ٤١٩، الجديدة.

مادة (١٥٠٤)

إذا أبى المدين المוסر دفع ما عليه عزز فإن أمهر باع الحاكم ما له وقضى ما عليه من ثمنه. (١)

مادة (١٥٠٥)

لا يحل الدين المؤجل بمجنون المدين ولا بتفليسه. (٢)

مادة (١٥٠٦)

لا يحل الدين المؤجل بموت المدين إن وثق الورثة أو غيرهم رب الدين برهن أو كفيل على الأقل من الدين أو التركة والأحلّ.

فلومات من عليه دين حال وآخر مؤجل اختص بالتركة رب الدين الحال إن وثق رب الدين المؤجل بما ذكر والأحلّ المؤجل واشتركا في التركة. (٣)

مادة (١٥٠٧)

إذا مات المدين فليس لزامه إلزام رب الدين بأخذ حقه من التركة بل الخيار لرب الدين على حاله. (٤)

مادة (١٥٠٨)

الديون لا تمنع انتقال تركة المدين إلى ورثته سواء كان الدين لله أو لعباده، وسواء أحاط بالتركة أم لا.

و يصح تصرف الوارث فيها، ويلزمه الأقل من التركة أو الدين. فإن تعذر وفاؤه فسخ العقد. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٣٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٢٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٤٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٨، ج ٣، ص ٤٣٧، ٤٣٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٤٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٤٩، ١٥٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٥٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٨، ٢١٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٨، ٤٣٩، الجديدة.

الفصل الثاني

المفلس وأحكامه

مادة (١٥٠٩)

إذا طلب غرماء المفلس ولو بعضهم الحجر عليه لزم الحاكم إجابتهم.
ولا يحجر عليه دون طلب أحد من الغرماء، كما لا يحجر عليه بطلبه بنفسه. (١)

مادة (١٥١٠)

ينبغي إعلان الحجر على المفلس والإشهاد عليه. (٢)

مادة (١٥١١)

تصرفات المفلس قبل الحجر عليه نافذة، وكذا إقراره مطلقاً.
فلو ثبت عليه حق لزمه قبل الحجر بيّنه شارك صاحبه الغرماء. (٣)

مادة (١٥١٢)

بمجرد الحجر على المفلس يتعلق حق غرمائه بماله الموجود والحادث له بارث أو نحوه. فلا يصح إقراره به لأحد ولا تصرفه فيه تصرفاً مستأنفاً ببيع أو هبة أو عتق أو وقف ونحو ذلك. أما التصرف غير استأنف كالفسخ لعيب أو نحوه فيما اشتراه قبل الحجر أو الامضاء فيصح منه دون اشتراط كونه أخط. (٤)

مادة (١٥١٣)

مال المفلس لا يزول عن ملكه قبل القسمة فلو كان له شقص في عقار فباع شريكه فله حق الشفعة وله الأخذ في ذمته والترك وليس لغرمائه الأخذ بها ولهم منعه من دفع الثمن من ماله ومتى ملك المفلس المشفوع تعلقت به حقوق الغرماء. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٤٠، ١٤١، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٢٢، ٤٢٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٤١، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٢٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٤١، الأولى/ج ٢، ص ١٧٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٠، الأولى/ج ٣، ص ٢٢٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٤١، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٣، ٤٢٤، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ٣٨٣، الأولى/ج ٤، ص ١٤٦، الجديدة.

الشرح الكبير: ج ٥، ص ٤٨٩.

يموت المفلس قبل القسمة ينتقل الملك في ماله إلى ورثته . فلو مات وله شقص في عقار فباع شريكه كان لورثته حق الشفعة . (١)

مادة (١٥١٥)

حجر المفلس يتعلق بماله لا بذمته فلو تصرف في ذمته بشراء أو إصداق أو ضمان ونحو ذلك صح ويتبع بما لزمه بذلك بعد فك الحجر عنه . وليس لأرباب هذه الحقوق مشاركة الغرماء وكذا إقراره سواء نسب ما أقرب به إلى ما قبل الحجر أو بعده أو أطلق . وكذا نكوله عن اليمين فيما ادعى به عليه فأنكره . (٢)

مادة (١٥١٦)

لا يصح بيع المحجور عليه ماله لغرمائه كلهم أو بعضهم بكل الدين ولا ببعضه . (٣)

مادة (١٥١٧)

جناية المحجور عليه لفلس سواء جنى قبل الحجر أو بعده قبل القسمة أو في أثنائها تتعلق بماله فيشارك المجني عليه الغرماء بجميع الأرش وكذا لو أوجبت الجناية قصاصاً فعفى وليها إلى مال أو صالحه المفلس على مال . (٤)

مادة (١٥١٨)

جناية قن المفلس تتعلق بعين الجاني فيقدم حق المجني عليه بالقن الجاني أي يعطى الأقل من ثمنه أو الأرش وكذا لو كانت الجناية موجبة للقصاص فعفى وليها إلى مال لكن إذا كانت جنايته بإذن سيده أو أمره تعلقت بذمة السيد فيضرب للمجني عليه بجميع أرشها مع الغرماء . (٣)

مادة (١٥١٩)

من وجد عين ماله لدى المحجور عليه لفلس فهو أحق به بالشروط الآتي ذكرها في المواد التالية . فلو وجد عين ما كان باعه أو أقرضه أو دفعه رأس مال لسلم أو عين ما كان أخذه المفلس بشفعه أو ما كان أجره للمفلس ولم يمض من المدة شيء يعتد به ولو كان ذلك بعد الحجر جاهلاً به فله استرجاعها . لكن لو مضى في مسألة الإجارة من مدتها ماله أجرة عادة لم يكن له الفسخ . (٦)

(١) انظر ش : ج ٢ ، ص ٤٠٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٤٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٩٠ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٥٨ ، الجديدة .

المفني : ج ٥ ، ص ٥٣٨ .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٤٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٧٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢١٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٢٤ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٤١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٧٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢١٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٢٤ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٤٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٧٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢١٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٢٤ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ١٤٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٨٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢١٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٢٥ ، الجديدة .

(٦) ش : ج ٢ ، ص ١٤٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٧٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢١١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٢٥ ، الجديدة .

مادة (١٥٢٠)

يشترط للرجوع في العين كون المفلس حياً إلى حين أخذها . فلو مات المفلس قبل الأخذ فهو أسوة الغرماء . (١)

مادة (١٥٢١)

يشترط للرجوع في العين بقاء جميع عوضها في ذمة المفلس فلو أخذ العوض ولو بعضه أو أبرأه منه أو من بعضه لم يبق له حق الرجوع ، وهو أسوة الغرماء بما بقي له . وإذا كان العوض مؤجلاً إلى أجل لم يحل تبقى العين موقوفة إلى حلول الأجل فيختار بها الفسخ أو الترك ولا تباع في الديون الحالية . (٢)

مادة (١٥٢٢)

يشترط للرجوع في العين بقاء جميعها في ملك المفلس فلو تلف بعضها أو خرج عن ملكه ببيع أو هبة أو وقف ونحوه لم يكن له حق الرجوع في الباقي . فلو ذهبت عين العبد أو قطعت بعض أطرافه أو انهدم بعض الدار فلا رجوع فيه إلا إذا جمع العقد عدداً كثوبين أو دارين فخرج أحدهما عن ملكه فله الرجوع فيما بقي فيأخذه بقسطه من الثمن . (٣)

مادة (١٥٢٣)

يشترط للرجوع كون العين بما لها لم تختلط بما لا تتميز منه ولم تتغير صفاتها بما يزيل اسمها أو ينقص ماليتها ، فلو اختلط الزيت بزيت أو نسج الغزل أو قطع الثوب قيصاً أو نجر الخشب أبواباً أو طحن الحب أو جرح العبد جرحاً تنقص به قيمته فلا رجوع فيه . (٤)

مادة (١٥٢٤)

يشترط للرجوع في العين ألا يتعلق بها حق الغير فلو تعلق بها حق الغير بشفعة أو جنى العبد جنابة توجب تعلق حق المجني عليه به أو كان المفلس رهنها لم يكن لصاحبها حق الرجوع إلا إذا أسقط الحق ربه كأن أسقطه الشفيع الشفعة وولى الجناية الأرض أو رد المرتهن الرهن . ولو تعلق الحق بإحدى دارين جمعنا في عقد كان لصاحبها الرجوع في الأخرى . (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٨٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢١١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٢٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٨٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢١١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٢٦ ، ٤٢٩ .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٨٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢١١ ، الأولى / ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٨٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢١١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ١٤٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٨٠ ، ٢٨١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢١٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، الجديدة .

مادة (١٥٢٥)

يشترط للرجوع عدم زيادة العين زيادة متصلة كسمن وتعلم صنعة. (١)

مادة (١٥٢٦)

الرجوع في العين فسخ يقع بالقول كرجعت في متاعي أو أخذته أو فسخت البيع ونحوه. ويصح ولو متراهياً وبلا حكم حاكم ولا يحتاج إلى معرفة الرجوع فيه ولا إلى قدرة المفلس على تسليمه. (٢)

مادة (١٥٢٧)

لا يمنع من الرجوع نقص العين ولا نقص قيمتها وصفاتها كهزال ونسيان صنعة وتغير عقل وخلق ثوب وتغير سعر. فإن رجع فيها لا شيء له غيرها. (٣)

مادة (١٥٢٨)

لا يمنع من الرجوع زيادة العين زيادة منفصلة كثمرة وكسب وولد، والزيادة للمفلس. (٤)

مادة (١٥٢٩)

لا رجوع في عين شغلت بغير حق صاحبها مثلاً لو كانت مسامير فسمربها باباً أو حجراً فبنى عليه بنياناً أو خشباً فسقف به فلا رجوع لصاحبها. (٥)

مادة (١٥٣٠)

لا يمنع الرجوع في الأرض بناء المفلس فيها أو غرسها أو زرعها فإن رجع فله قلع الغرس والبناء مع ضمانه النقص، أو أخذ البناء والغرس بقيمته، فإن أباهما سقط حقه في الرجوع، أما الرجوع في الأرض المزروعة فيصح ويبقى الزرع إلى حصاده بلا أجره. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٨١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٢٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٤٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٨١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٢٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٤٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٢٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٤٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٢٩، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٤٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٠، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٤٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٣١، الجديدة.

مادة (١٥٣١)

يلزم الحاكم تقسيم ما كان من جنس الدين من مال المفلس وبيع ما ليس من جنسه بثلثي المثل وتقسيمه ولا يشترط استيذان المفلس والغرماء في ذلك و يستحب إحضاره وإحضارهم عند البيع. (١)

مادة (١٥٣٢)

يجب للمفلس ولعياله أدنى نفقة مثلهم من مأكل ومشرب وكسوة وتجهيز ميت بمعروف من ماله متى يقسم. ويجب أن يترك له ما يحتاجه من مسكن وخادم وآلة حرفة أو ما يتجر به إن كان تاجراً. (٢)

مادة (١٥٣٣)

أجرة الحامل والحافظ وكل من يحتاج إليهم من العمال على مال المفلس. (٣)

مادة (١٥٣٤)

عهدة المبيع من مال المفلس إذا ظهر مستحقاً على المفلس وحده. (٤)

مادة (١٥٣٥)

يبدأ في القسم بحق من جنى عليه قن المفلس فيعطى الأقل من ثمنه والأرث ولا شيء له غيره، ثم بمن عنده رهن فيعطى الأقل من ثمنه والدين، فإن بقي له شيء فهو أسوة الغرماء بالباقي، ثم بمن له عين مال فيأخذه، ثم يقسم الباقي على بقية الغرماء بنسبة ديونهم. (٥)

مادة (١٥٣٦)

لا تنقض القسمة بظهور دين وإنما يرجع صاحبه على كل غرم بقسطه. (٦)

(٢) ش : ج ٢، ص ١٤٦، ١٤٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٤، ٢١٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٤٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٥، ٢١٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٥٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٤٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٤٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٤٧، ١٤٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٤، ٢٨٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٧، ٢١٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٥، ٤٣٦، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٤٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٨، الجديدة.

مادة (١٥٣٧)

لا يحل الدين المؤجل بتفليس المدين ولا يشارك صاحبه الغرماء بدينه الذي لم يحل إلى حين القسمة ولا يوقف له من مال المفلس شيء، ولا يرجع عليهم بشيء إذا حل. لكن إذا حل الأجل قبل القسمة شاركهم في الكل وإذا حل في أثناها أي بعد قسمة بعض المال شاركهم في ما لم يقسم بكل دينه. (١)

مادة (١٥٣٨)

يلزم الحاكم إجبار مفلس ذي حرفة على الكسب وإيجاد نفسه لإيفاء بقية الدين مع بقاء الحجر عليه. (٢)

مادة (١٥٣٩)

لا ينفك الحجر عن المفلس بمجرد قسمة ماله طالما بقي عليه شيء من الدين. لكن ينفك بوفاء جميع دينه بلا حكم حاكم. (٣)

مادة (١٥٤٠)

يصح الحكم بفسخ الحجر عن المفلس بعد قسمة ماله مع بقاء بعض الدين ولا يسقط بذلك ما بقي من الديون. (٤)

مادة (١٥٤١)

ينقطع الطلب بالحجر عن المفلس حتى لو استقرض بعد الحجر أو اشترى لم يملك المقرض أو البائع مطالبة بالعوض. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٤٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٥، ٢٨٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٧، ٤٣٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٥٠، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢١٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٣٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٥١، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٤١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٥١، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٤١، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٥١، ١٥٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٤٢، الجديدة.

الباب الثالث

في الإكراه

مادة (١٥٤٢)

الإكراه : هو الإجبار على عمل أو تصرف بواسطة ضرب أو سجن أو أخذ مال ونحوه أو بتهديد بشيء من ذلك من قادر عليه . (١)

مادة (١٥٤٣)

لا يصح التصرف الحاصل عن الإكراه فلا يصح بيع المكروه ولا شراؤه ولا إجارته ولا هبته ولا ضمانه ولا إقراره ولا حوالته . (٢)

مادة (١٥٤٤)

إذا تصرف المكروه تصرفاً غير التصرف المكروه عليه صح منه . مثلاً لو أكره على الإقرار بدراهم فأقر بدينار أو أكره على الهبة لزيد فوهب لغيره أو أكره على بيع دابته فباع غيرها أو أكره على دفع مال فباع داره لدفع ذلك صحت هذه التصرفات كلها . (٣)

مادة (١٥٤٥)

الإكراه يحق على البيع ونحوه لا يمنع صحة البيع كمن أكرهه القاضي على بيع ماله لوفاء دينه أو أكرهه على شراء ما يوفي منه دينه صح بيعه وشراؤه . (٤)

مادة (١٥٤٦)

الإلجاء إكراه . فمن استولى على مال إنسان فطالبه فجحده حتى يبيعه أو يهبه نصفه أو يصالحه على بعضه أو يضمنه أو يقرر له شيء ففعل لم يصح ذلك . (٥)

(١) انظر ش : ج ٤ ، ص ٣٣٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧٠ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٩٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٥٥ ، الجديدة .

(٢) انظر ش : ج ٤ ، ص ٣٣٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧٠ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٩٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٥٤ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧٠ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٩٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٥٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٥٠ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٤١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٥٠ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ١٩ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٥٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ١٥٠ ، الجديدة .

الكتاب الرابع عشر

في الشفعة

وفيه مقدمة وبابان

المقدمة : في المصطلحات الفقهيّة

مادة (١٥٤٧)

الشفعة : استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه من انتقلت إليه بعوض مالي . (١)

مادة (١٥٤٨)

الشفيع : هو المطالب بحق الشفعة . (٢)

والمشفوع منه : هو الذي يراد انتزاع الحصة المنتقلة إليه بعوض .

مادة (١٥٤٩)

الشفيع : هو الحصة التي يراد انتزاعها والشفيع به هو الحصة المملوكة للشفيع في العقار

المشترك .

مادة (١٥٥٠)

الشرب : هو ما تسقى منه الأرض من نهر أو بئر أو عين . (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٣، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ٣٧٥، الأولى/ج ٤، ص ١٣٤، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٣، الجديدة .

(٣) ك : ج ٢، ص ٣٧٨، الأولى/ج ٤، ص ١٣٩، الجديدة .

الْبَيْتُ الْأَوَّلُ

في الشفعة وأحكامها وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

في طلب الشفعة وصفته

مادة (١٥٥١)

طلب الشفعة يكون بلفظ يفيد محاولة الأخذ بها كقوله أنا مطالب بالشفعة أو آخذ بها أو قائم عليها أو تملك الشفوع أو انتزعت من مشتريه ونحو ذلك. (١)

مادة (١٥٥٢)

يلزم أن يكون الطلب بمواجهة الشفوع منه إن كانا في بلدة واحدة ولا يكفي الطلب عند الشفوع ولا عند البائع. (٢)

مادة (١٥٥٣)

يلزم أن يكون الطلب فور علمه بالبائع بمعنى إنه إذا علم بالبائع لزمه أن يذهب فوراً إلى المشتري حسب عادته ولا يلزم أن يسرع في مشيته ولا أن يركض دابته بل يبدوه بالسلام. و يطلبها بمواجهته فلو أخرج ذلك بلا عذر لم يبق له حق الشفعة. (٣)

مادة (١٥٥٤)

الاشتغال بالحوادث التي جرت العادة بتقديمها عذراً لا تسقط الشفعة بتأخير الطلب لأجلها. فلو علم بالبائع في غيبة المشتري عن المجلس فاشتغل بأكل أو شرب لشدة جوع أو عطش أو بإغلاق بابه أو دكانه أو بقضاء حاجته وهو حاقن أو حاقب أو بأذان أو صلاة أو بالتماس مال ضاع منه، أو علم بالبائع ليلاً فأخر الطلب حتى أصبح لم تسقط شفيعته. لكن لو كان المشتري حاضراً في هذه الصور فلا يعذر بشيء مما ذكر إلا الصلاة. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٠، الأولى/ج ٤، ص ١٤٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٩، الأولى/ج ٤، ص ١٤١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٩، الأولى/ج ٤، ص ١٤٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٩، الأولى/ج ٤، ص ١٤٢، الجديدة.

مادة (١٥٥٥)

الجهل بأن تأخير الطلب يسقط الشفعة ممن يجهل مثله ذلك عذر. أما الجهل بنفس استحقاق الشفعة فليس بعذر وكذلك النسيان. (١)

مادة (١٥٥٦)

الغائب له حق الشفعة فإن لم يعلم بالبيع إلا بعد قدومه أو لقي المشتري في سفره فله حكم الحاضر فيما سبق. أما إذا علم، يد قبل قدومه لزمه الإشهاد على الطلب حين علمه وذلك يقوم مقام طلب الحاضر. فلو أخر الإشهاد بلا عذر بطلت شفعته. ولا يلزم الغائب بعد الإشهاد المبادرة إلى الطلب ولا السفر للطلب ولا التوكيل ولا إرسال رسول أو كتاب. (٢)

مادة (١٥٥٧)

المريض مرضاً يعجز عن طلب الشفعة في حكم الغائب فيلزمه الإشهاد على طلبها. أما المرض اليسير كالصداع والألم القليل فلا عبرة له. (٣)

مادة (١٥٥٨)

المحبوس ظلماً أو في دين لا يمكن أدائه في حكم المريض يلزمه الإشهاد حين علمه. أما المحبوس بحق يمكنه أدائه فهو في حكم المطلق إن لم يبادر إلى طلبها ولم يوكل فيها تبطل شفعته. (٤)

مادة (١٥٥٩)

تأخير الغائب ومن في حكمه الإشهاد على طلب الشفعة لعدم وجود من يشهده أو لأنه لم يجد غير من لا أهلية فيه للشهادة أو من لا يقدم معه إلى محل الخصومة لا يسقط شفعته. (٥)

مادة (١٥٦٠)

طلب الشفعة للصغير والمجنون المطبق والسفيه يكون من وليه. و يلزمه الطلب إذا كان فيه حظ للمخجور وإلا لزمه الترك. ولا تسقط الشفعة بتركه الطلب مطلقاً ولا بإسقاطه. أما المغنى عليه والمجنون غير المطبق فتنتظر إفاقتها. (٦)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ٣٨٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٦، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٨٠، ج ٤، ص ١٤٢، ١٤٣، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٣٨٩، ٣٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٦، ٤٣٧، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، الأولى.
المغني : ج ٥، ص ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، الأولى/ج ٤، ص ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ٣٨٩، ٣٩١، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٦، ٤٣٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٨١، الأولى/ج ٤، ص ١٤٣، الجديدة. المغني : ج ٥، ص ٤٨٨.
(٤) ش : ج ٢، ص ٣٨٩، ٣٩١، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٦، ٤٣٨، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٨١، الأولى/ج ٤، ص ١٤٣، ١٤٤، الجديدة.
«تنبيه» جاء في الكشف أن المريض والمحبوس إذا قدرا على التوكيل في طلب الشفعة فلم يفعلوا سقطت شفعتهما لكن الذي في المنتهى بخلافه» المؤلف. ك : ج ٢، ص ٣٨١، ٣٨٢، الأولى، ج ٤، ص ١٤٤، الجديدة. المغني : ج ٥، ص ٤٨٨.
(٥) ش : ج ٢، ص ٣٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٧، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٨١، الأولى/ج ٤، ص ١٤٣، الجديدة.
(٦) ش : ج ٢، ص ٣٩٢، ٣٩٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٣٨٢، ٣٨٣، الأولى/ج ٤، ص ١٤٥، ١٤٦، الجديدة.

الفصل الثاني

في شرائط الشفعة

مادة (١٥٦١)

يشترط لثبوت الشفعة أن يكون المشفوع مبيعاً أو في حكمه كالموهوب بعوض معلوم والمصالح به عن نقد أو عرض أو جناية توجب المال . فلا شفعة في قسمة ولا في هبة بلا عوض ولا فيما عوضه غير مالي كالصداق وبدل الخلع وعوض الصلح عن قود ولا فيما جعل أجره أو جعالة . (١)

مادة (١٥٦٢)

يشترط كون المشفوع شقصاً مشاعاً من عقار قابل للقسمة الإجبارية فلا شفعة للجار الملاصق ولو كان شريكاً في الشرب ونحوه ولا فيما لا تجب قسمته كالحمام الصغير والعريضة الضيقة ولا في الأبنية والأشجار إذا بيعتا دون الأرض . (٢)

مادة (١٥٦٣)

الأخذ بالشفعة في معنى الشراء فكل ما يتبع الأرض المبيعة يتبع الأرض المشفوعة . فلو بيعت الأرض بمبانيها وأشجارها أخذها الشفيع معها . وكذلك البئر والقناة والدولاب فتؤخذ بالشفعة تبعاً للأرض . أما الزرع والثمر الظاهر فلا يتبعان الأرض . (٣)

مادة (١٥٦٤)

يشترط طلبها من حين علم ببيع المشفوع على التفصيل السالف في فصل الطلب . (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٨٤، ٣٨٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٧، الأولى/ج ٤، ص ١٣٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٧، ٣٧٨، الأولى/ج ٤، ص ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٨٧، ٣٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٩، الأولى/ج ٤، ص ١٤٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٨٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٩، الأولى/ج ٤، ص ١٤٠، ١٤١، الجديدة.

مادة (١٥٦٥)

يشترط أن يأخذ الشفيع جميع المشفوع أو الباقي بعد تلف بعضه فليس له أخذ بعض المشفوع مع بقاء الكل . وتسقط شفيعته لو طلبها في البعض حتى لو كان له شريك في الشفعة غائب أو تارك لحقه فليس له إلا أخذ الكل أو الترك . أما لو تلف بعض المشفوع فله أخذ الباقي بحصته من الثمن . مطلقاً سواء تلف بفعل المشفوع أو غيره . (١)

مادة (١٥٦٦)

يشترط سبق ملك الشفيع لرقبة المشفوع به ملكاً تاماً على البيع . فلا شفعة لأحد اثنين اشترى داراً صفقة واحدة ولا لمالك المنفعة ولا لمستحق الوقف . (٢)

مادة (١٥٦٧)

العبرة لثبوت الملك وثبوت سبقه . فلا تكفي اليد لإثبات ملك الشفيع بل يلزمه الإثبات بالبينّة أو إقرار المشتري . ولا شفعة لو ادعى كل من الشفيع والمشتري سبق ملكه فتخالفاً أو تعارضت بينتاهما . (٣)



(١) ش : ج ٢ ، ص ٣٩٣-٣٩٤ ، الأولى/ج ٢ ، ص ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٨٣ ، الأولى/ج ٤ ، ص ١٤٧ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٣٩٧ ، الأولى/ج ٢ ، ص ٤٤١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٨٦ ، الأولى/ج ٤ ، ص ١٥١ ، ١٥٢ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٣٩٧ ، الأولى/ج ٢ ، ص ٤٤١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٨٦ ، الأولى/ج ٤ ، ص ١٥٢ ، الجديدة .

الفصل الثالث

فيما يسقط الشفعة وما لا يسقطها

مادة (١٥٦٨)

كل ما يصدر من الشفيع مما يدل على رضاه بشركة المشتري وتركه للشفعة يسقط شفيعته . مثلاً :
لوساوم المشتري في المشفوع أو استوهبه أو استودعه إياه أو استأجره منه أو قاسمه أو ساقاه أو طلب
منه المقاسمة أو المصالحة ونحو ذلك أو قال له اشتره غالياً أو رخيصاً سقطت شفيعته . أما لو توكل
الشفيع عن أحد المتعاقدين في العقد الذي وجبت به الشفعة أو عمل دليلاً بينها أو ضمن الثمن أو
دعا للمشتري بالبركة في صفقته أو بالمفكرة ونحو ذلك لا تسقط شفيعته . (١)

مادة (١٥٦٩)

لا تسقط الشفعة بالاحتياال على إسقاطها وذلك بأن يظهر البائع والمشتري في البيع ما لا يؤخذ
بالشفعة معه ويتواطآن في الباطن على خلافه كأن يشتري شقصاً يساوي عشرة دنانير بألف درهم ثم
يقضيه عنها عشرة دنانير أو يشتري البائع من المشتري فرساً قيمتها مائة ألف ثم يبيعه الشقص
بالألف أو يشتري الشقص بألف ثم يرثه من تسعمائة أو يهب البائع الشقص ويهب المشتري الثمن
بعقد البيع على ثمن مجهول المقدار فلا تسقط الشفعة بهذه الحيل ، وللشفيع أن يأخذ المبيع في الصورة
الأولى بعشرة دنانير وفي الثانية بقيمة الفرس وفي الثالثة بالمائة المقبوضة وفي الرابعة بالثمن الموهوب
وفي الخامسة بالمثل إن كان مثلياً أو بالقيمة إن كان منقوصاً هذا إن كان الثمن موجوداً . وإلا فبقيمة
المشفوع . (٢)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٩١، ٣٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٨، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، الأولى/ج ٤، ص ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٤، الجديدة .

ك : ج ٢، ص ٣٧٦، الأولى/ج ٤، ص ١٣٥، ١٣٦، الجديدة .

المغني : ج ٥، ص ٥١١، ٥١٤ .

مادة (١٥٧٠)

سكوت الشفيع ورضاؤه بترك الشفعة وتأخير الطلب أو الإشهاد بلا عذر مسقط للشفعة إلا إذا كان رضاؤه بتركها لعلمه بما يخالف الحقيقة الواقعة فلا تسقط فله حق الشفعة متى علم بالواقع. مثلاً لو سكت عند علمه بالبيع لاظهار البائع أو المشتري أو المخبر له زيادة في الثمن عن الواقع أو نقصاً في المبيع أو إظهار هبته بلا عوض أو إظهار أن المشتري غير المشتري حقيقة أو إظهار أن الثمن من غير جنس الثمن الحقيقي لم تسقط شفيعته. ومتى علم بالحال على وجهه له حق الشفعة. لكن إذا كان تركه الشفعة في الحال الذي علمه دليلاً على تركه في الحال الواقع الذي جهله تسقط شفيعته مطلقاً كما لو سكت حين علم أن الشقص بيع بمائة فبان أنه بأكثر أو علم أن المبيع بالثمن عشرة قرار يط فتيين أنه تسعة قرار يط بذلك الثمن لم يبق له حق الشفعة. (١)

مادة (١٥٧١)

إسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح. فلو أذن للشريك في البيع أو أسقط الشفعة قبل العقد الذي تجب به لم تسقط. (٢)

مادة (١٥٧٢)

تسقط الشفعة بتصرف المشتري في المشفوع قبل طلب الشفيع بوقفه أو هبته بلا عوض أو بعقد لا تجب به شفعة كجعله عوضاً في نكاح أو طلاق أو عتق إلا إذا فعل ذلك حيلة لإسقاطها فلا تسقط. أما بيعه ورهنه وإجارته فلا تسقط به الشفعة. (٣)

مادة (١٥٧٣)

لا تسقط الشفعة بإقالة المبيع ولا بالفسخ لعب ولا بنحوه إلا إذا فسخ لعب في الثمن المعين قبل أخذ الشفيع فتسقط به. (٤)

مادة (١٥٧٤)

تصرف الشفيع في ملكه المشفوع به كلاً أو بعضاً ببيع أو غيره قبل علمه بالعقد الذي وجب له به حق الشفعة لا يسقطها. أما لو تصرف بعد علمه في جميع حصته بنقلها عن ملكه سقطت شفيعته. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٩٠، ٣٩١، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٧، ٤٣٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨١، الأولى/ج ٤، ص ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٢، الأولى/ج ٤، ص ١٤٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٩٧، ٣٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٤١، ٤٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٦، ٣٨٦، الأولى/ج ٤، ص ١٣٥، ١٥٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٧، الأولى/ج ٤، ص ١٥٣، ١٥٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٤٠٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٠، الأولى/ج ٤، ص ١٥٧، ١٥٨، الجديدة.

مادة (١٥٧٥)

موت الشفيع قبل طلب الشفعة مع القدرة مبطل لها . أما بعد الطلب أو الإشهاد به لمرض أو غيبة فلا تسقط و ينتقل المشفوع لورثته . (١)

مادة (١٥٧٦)

جهالة الثمن من غير حيلة مسقط للشفعة . (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٤٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٠، الأولى/ج ٤، ص ١٥٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٣٦، ٣٩١، ٣٩٢، الأولى/ج ٤، ص ١٣٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، الجديدة.

الفصل الرابع في أحكام عامة

مادة (١٥٧٧)

بمجرد طلب الشفعة على وجهها يملك الشفيع المشفوع مع قدرته على الثمن الحال ولا يفترق في ذلك إلى حكم الحاكم. فيورث عنه وتصح تصرفاته فيه ولا يشترط في ذلك مشاهدة الشفيع له قبل التملك. (١)

مادة (١٥٧٨)

الأخذ بالشفعة تملك قهري فلا خيار فيه للمشتري ولا للشفيع بعد طلبه. (٢)

مادة (١٥٧٩)

الأخذ بالشفعة في حكم الشراء فعهد الشفيع على المشتري فرجوعه عليه بالثمن أو الأرض عند ظهور المشفوع مستحقاً أو معيماً إلا إذا كان أخذه بالشفعة بإقرار البائع وإنكار المشتري فعهدته على البائع. (٣)

مادة (١٥٨٠)

لا تثبت الشفعة قبل استقرار ملك المشفوع فيه.

فلا تثبت مع خيار مجلس أو شرط قبل انقضائه. (٤)

مادة (١٥٨١)

الشفيع: يستحق أخذ المشفوع بالثمن الذي استقر عليه العقد قدرأً وجنساً فيلزمه مثله إن كان الثمن مثلياً معلوماً أو بشمته إن كان منقوصاً فإن تعذر المثل لزمه قيمته أو تعذرت معرفة قيمة المتقوم فعليه قيمة المشفوع. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٧، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٨٠، ٣٩٠، الأولى/ج ٤، ص ١٤٢، ١٥٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٠، ٣٩١، الأولى/ج ٤، ص ١٤٢، ١٦٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٠٨، ٤٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٣، الأولى/ج ٤، ص ١٦٣، الجديدة.

«المراد بالعهد هنا : رجوع من انتقل الملك إليه من شفيع أو مشيراً على من انتقل عنه الملك من بائع أو مشتر بـالثن أو الأرض عند استحقاق القبض أو عينه» ك : ج ٢، ص ٣٩٣، الأولى/ج ٤، ص ١٦٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٨، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٤٩٣، الأولى/ج ٤، ص ١٦٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٤٠٣، ٤٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٥، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٣٩٠، ٣٩١، الأولى/ج ٤، ص ١٥٩، الجديدة.

مادة (١٥٨٢)

إذا جهل ثمن المشفوع لحيلة لزم الشفيع قيمة المشفوع أما إذا كان لغير حيلة فلا شفعة. لكن إن اتهم الشفيع بالحيلة حلفه فإن نكل أخذه بقيمته. (١)

مادة (١٥٨٣)

الشفيع تابع للمشفوع منه في صفة الثمن الذي استقر عليه العقد. مثلاً لو كان حالاً على المشتري أو مؤجلاً حل قبل أخذ الشفيع فهو حال عليه. وإن كان مؤجلاً لم يحل إلى حين أخذ الشفيع فهو مؤجل عليه أيضاً بعين ذلك الأجل بشرط أن يكون ملياً أو يكفله مليء. (٢)

مادة (١٥٨٤)

إذا عجز الشفيع عن دفع الثمن الحال حين أخذه بالشفعة أمهل ثلاث ليال بأيامها. فإن عجز بعد ذلك أيضاً فللمشفوع منه الفسخ. ولا يلزم بقبول ضامن أو رهن ولا يلزم بتسليم المشفوع قبل قبض الثمن. (١)

مادة (١٥٨٥)

لا شفعة لكافر على مسلم. (٤)

مادة (١٥٨٦)

الزيادة والنقص في الثمن داخل مدة الخيار يلحق العقد فيثبت في حق الشفيع ولا يثبت في حقه ما يحصل بعد لزوم البيع. (٥)

مادة (١٥٨٧)

لا تثبت الشفعة بالبيع الباطل. فلو ظهر الثمن المعين مستحقاً لا شفعة. فلو ظهر بعضه مستحقاً لا شفعة فيما يقابله من المبيع وتثبت في الباقي. ولا يثبت البطلان في حق الشفيع إلا بالينة أو بإقراره ولا يعتبر إقرار المتبايعين في حقه. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٠٤، ٤٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٥، ٤٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٦، ٣٩١، ٣٩٢، الأولى/ج ٤، ص ١٣٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩١، ٣٩٢، الأولى/ج ٤، ص ١٦٠، ١٦١، الجديدة.

(١) ش : ج ٢، ص ٤٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٠، ٣٩١، الأولى/ج ٤، ص ١٥٩، ١٦٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٧٥، ٣٩٤، الأولى/ج ٤، ص ١٣٤، ١٦٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٤٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩١، الأولى/ج ٤، ص ١٦٠، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٤٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٨، الأولى/ج ٤، ص ١٥٥، ١٥٦، الجديدة.

المفني : ج ٥، ص ٤٩٣.

مادة (١٥٨٨)

تبطل الشفعة ببطلان العقد الموجب لها قبل أخذ الشفع. مثلاً: لو بيع الشقص بمكيل أو موزون أو معدود أو مذكور فتلف الثمن قبل قبض البائع وقبل الأخذ بالشفعة بطل البيع وانتفت الشفعة. أما لو كان التلف بعد أخذ الشفع استقر حقه ببدل ما وقع عليه العقد على ما مر في المادة (١٥٧٥). (١)

مادة (١٥٨٩)

إذا أقلس الشفع خير المشفوع منه بين الفسخ وبين الإمضاء ويضرب حينئذ له مع الفراء بالثمن. (٢)

مادة (١٥٩٠)

بيع المريض كبيع الصحيح في ثبوت الشفعة، و يأخذ الشفع المشفوع بما صح البيع فيه. (٣)

مادة (١٥٩١)

تثبت الشفعة فيما ادعى ولى المحجور شراءه لمحجوره وكذا فيما يدعي المشتري شراءه لفلان الغائب. (٤)

مادة (١٥٩٢)

تثبت الشفعة في الوقف المباع بحكم الحاكم وفيما يشتري للصغير والمجنون. (٥)

مادة (١٥٩٣)

النماء المتصل بالمبيع ككبر الأشجار وطلع النخل بلا تأخير تابع له فما حصل منه قبل أخذ الشفع يأخذه الشفع تبعاً.

أما النماء المنفصل كالغلة والأجرة والطلع المؤبر والثمرة الظاهرة والزروع فما حصل منه قبل أخذ الشفع فهو للمشفوع منه وتبقى الثمرة إلى الجذاذ والزرع إلى الحصاد بلا أجرة. (٦)

(١) ك : ج ٢، ص ٣٨٨، ٣٨٩، الأولى/ج ٤، ص ١٥٦، الجديدة.

انظر المادة ١٥٧٥، المغني : ج ٥، ص ٤٩٣.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩١، الأولى/ج ٤، ص ١٦٠، الجديدة.

المغني : ج ٥، ص ٥٠٩، ٥١٠.

(٣) ك : ج ٢، ص ٣٩٣، الأولى/ج ٤، ص ١٦٢، ١٦٣، الجديدة.

المغني : ج ٥، ص ٤٧٢، ٤٧٣.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٤، الأولى/ج ٤، ص ١٦٤، الجديدة.

(٥) انظر ش : ج ٢، ص ٤١٠-٤١١، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٤، الأولى/ج ٤، ص ١٦٥، الجديدة.

ولم يأت فيها في هذا الموضع النص على الصغير والمجنون.

(٦) ش : ج ٢، ص ٤٠٠-٤٠١، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٩، الأولى/ج ٤، ص ١٥٦، الجديدة.

مادة (١٥٩٤)

إذا ظهر في المشفوع عيب لم يعلمه الشفيع ولا المشفوع منه فللشفيع رده على المشفوع منه أو أخذ أرشه و يرجع المشفوع منه على بائعه بالثمن و يرد إليه المبيع إن رده الشفيع أو يأخذ الأرض. أما من كان عالماً بالعيب منها فليس له الرد ولا المطالبة بالأرض. لكن إذا كان الشفيع وحده عالماً به فليس للمشفوع منه إلا المطالبة بالأرض. (١)

مادة (١٥٩٥)

العبد المأذون له في التجارة له الأخذ بالشفعة وليس له العفو عنها. فإن عفا سيده سقطت وليس له الأخذ حينئذ. أما المكاتب فله الأخذ والترك. (٢)



(١) انظر ش: ج ٢، ص ٤٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٨٨، الأولى/ج ٤، ص ١٥٥، الجديدة.

« هذه المسألة فيها تفصيل في المغني ج ٥، ص ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ونكتفي في المادة بما نص « المؤلف.

(٢) انظر ش: ج ٢، ص ٣٨٣، ٣٩٧، ٤١٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٣، ٤٤١، ٤٤٩، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٣٨٣، الأولى/ج ٤، ص ١٤٦، الجديدة.

الشرح الكبير: ج ٥، ص ٤٨٩.

الرَّابِعُ السَّانِي

فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّفِيعِ وَالْعَاقِدِينَ مِنَ الْأَحْكَامِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي تَعَدُّدِ الشَّفَعَاءِ وَتَعَدُّدِ الْعُقُودِ

مادة (١٥٩٦)

الشفعة حق لجميع الشركاء على قدر أملاكهم فإذا طلبها كلهم أو بعضهم قسم المشفوع بينهم على نسبة أملاك الطالبين. فلو كانت دار بين ثلاثة لأحدهم نصفها وللآخر ثلثها وللثالث سدسها فباع مالك النصف وطلب الآخرون قسم بينها أثلاثاً.

مادة (١٥٩٧)

إذا كان بعض الشفعاء غائباً فليس للخاضر إلا أن يأخذ الكل أو يتركه : والغائب على حقه وله إذا حضر وطلب الشفعة على وجهها أن يقاسم الآخذ في المشفوع أو يقتصر على قدر نصيبه منه. (١)

مادة (١٥٩٨)

إذا ترك بعض الشفعاء حقه فليس لباقيهم إلا أخذ الكل أو تركه. لكن لو كان المشتري أحد الشفعاء فليس له أن يلزم بقيتهم بأخذ كل المبيع بل يستقر ملكه على قدر نصيبه من المشفوع. (٢)

مادة (١٥٩٩)

ما بيع بعقدين يثبت للشفيع حق الأخذ بها أو بأحدهما. فلو طلب الشفعة فيما بيع بالعقد الأخير شاركه المشتري بالعقد الأول فيها ولا يشاركه المشتري لو طلب الشفعة فيما بيع بالعقد الأول. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٣، الأولى/ج ٤، ص ١٤٧، الجديدة.

ش : ج ٢، ص ٣٩٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٣، الأولى/ج ٤، ص ١٤٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٩٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٤، الأولى/ج ٤، ص ١٤٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٥، الأولى/ج ٤، ص ١٤٩، الجديدة.

مادة (١٦٠٠)

الصفقة الواحدة مع متعدد كعقود متعددة. فبيع اثنين من واحد عقدان، وشراء ثلاثة من واحد ثلاثة عقود، وبيع ثلاثة من اثنين ستة عقود، وللشفيع طلب الشفعة في الكل أو فيما شاء منها. (١)

مادة (١٦٠١)

تعدد صفات العاقد كتعدد الأشخاص بمعنى أنه لو باع شخص لآخر شقصاً أو اشترى أصالة عن نفسه في البعض ووكالة عن آخر في البعض وولاية على ابنه في البعض كانت صفقته في حكم ثلاثة عقود. (٢)

مادة (١٦٠٢)

إذا بيع شقصان من عقارين صفقة واحدة وكان للشفيع حق الشفعة فيها فله أخذهما أو أخذ أحدهما كما له أخذ شقص بيع مع ما لا شفعة فيه أصلاً أو مع ما لا شفعة له فيه. ويقسم الثمن على قيمتهما في المسائل الثلاث. (٣)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٠، ٤٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٥، الأولى/ج ٤، ص ١٤٩، ١٥٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٤١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٥، الأولى/ج ٤، ص ١٥٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٩٦، ٣٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٤٤١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٥، الأولى/ج ٤، ص ١٥٠، الجديدة.

الفصل الثاني

في تصرفات الشفيع

مادة (١٦٠٣)

تصرفات الشفيع في المشفوع بعد تملكه وطلبه الشفعة على وجهها صحيحة ولو لم يقبضه إما قبله فلا يصح. (١)

مادة (١٦٠٤)

تصرف الشفيع في ملكه المشفوع به ببيع كله أو بعضه قبل علمه ببيع شريكه الموجب لشفعته صحيح لكن لا يبطل شفعته إذا علم. أما إذا باع جميع المشفوع به بعد علمه بذلك سقطت شفعته. وبيع البعض لا يسقط شفعته وتثبت الشفعة للمشتري الأول مطلقاً. (٢)

مادة (١٦٠٥)

تصرف الشفيع في ملكه بما لا ينقل الملك كالإجارة والرهن قبل طلب الشفعة أو بعدها لا يمنع حقه في الشفعة.

(١) ش : ج ٢، ص ٣٩٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٠، الأولى/ج ٤، ص ١٤٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٠٢، ٤٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٤، ٤٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٠، الأولى/ج ٤، ص ١٥٧، ١٥٨، الجديدة.

الفصل الثالث

في تصرفات المشفوع منه

مادة (١٦٠٦)

تصرف المشفوع منه في المشفوع قبل طلب الشفعة تصرفاً ناقلاً للملك مما لا تثبت به الشفعة ابتداء كالوقف مطلقاً والهبة بلا عوض وجعله مهراً أو بدل خلع ونحوه صحيح نافذ وتسقط به الشفعة. أما ما لا ينقل الملك كالرهن والإجارة فلا يبطل حق الشفيع وينسخ من حين أخذه. (١)

مادة (١٦٠٧)

تصرف المشفوع منه في المشفوع قبل طلب الشفعة تصرفاً موجباً للشفعة صحيح. وللشفيع أن يأخذ بضمن أي العقدين شاء وكذا لو تعددت العقود. فإن أخذه بالعقد الأول انسخ ما بعده وإن أخذ بالأخير لم ينسخ شيء، وإن أخذ بالمتوسط انسخ ما بعده دون ما قبله. ويرجع المتعاقدون على بعضهم كل بما أعطى من الثمن. (٢)

مادة (١٦٠٨)

تصرفات المشفوع منه في المشفوع بعد طلب الشفعة باطلة مطلقاً. (٣)

مادة (١٦٠٩)

فسخ البائع لعيب في الثمن قبل الأخذ بالشفعة نافذ وتسقط به بالشفعة. أما إذا فسخ بعد الأخذ بالشفعة استقر حكمها.

وللبائع إلزام المشتري بقيمة المبيع كما يلزم الشفيع بذلك و يتراجع هو والمشتري بالفضل بينها وبين الثمن الذي وقع عليه العقد فيرجع به دافع الأكثر على الآخر. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٩٧، ٣٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٤١، ٤٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٦، الأولى/ج ٤، ص ١٥٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٧، الأولى/ج ٤، ص ١٥٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٤٤١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٦، الأولى/ج ٤، ص ١٥٣، الجديدة.

(٤) ن : ج ٢، ص ٣٩٩، ٤٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٣، ٤٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٧، ٣٨٨، الأولى/ج ٤، ص ١٥٤، الجديدة.

مادة (١٦١٠)

فسخ المشتري البيع لعيب في المبيع قبل الأخذ بالشفعة لا يبطل حق الشفيع فله الأخذ بها بالثمن الذي وقع عليه العقد وينقض الفسخ. وكذلك الحكم لو فسخ البيع بالإقالة. أما لو فسخ ابيع للاختلاف في الثمن فتحالفا فللشفيع الأخذ بالثمن الذي حلف عليه البائع. (١)

مادة (١٦١١)

بناء المشفوع منه وغرسه في المشفوع له فإن اختار قلمه فله ذلك ولا يضمن نقصاً والا خير الشفيع بين أخذ البناء أو الغرس بقيمته حين تقوعه أو القطع مع ضمان النقص. فإن أبى بسقطت شفيعته. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٢، ٤٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٧، الأولى/ج ٤، ص ١٥٣، ١٥٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٠١، ٤٠٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٨٩، الأولى/ج ٤، ص ١٥٧، الجديدة.

المضني : ج ٥، ص ٥٠٠، ٥٠١.

الفصل الرابع

اختلاف الشفيع والمشفوع منه

مادة (١٦١٢)

إذا اختلف الشفيع والمشفوع منه في قدر الثمن أو قيمة العرض التالف الذي جعل ثمناً صدق المشفوع منه بيمينه في ذلك حيث لا بينة أما لو كان العرض موجوداً عرض على المقومين ليشهدوا بقدر قيمته. (١)

مادة (١٦١٣)

إذا اختلف الشفيع والمشفوع منه فادعى الأول عقداً موجباً للشفعة وادعى الآخر عقداً لا نجب به الشفعة صدق المشفوع منه بيمينه حيث لا بينة للشفيع فإن نكل أو قامت بينة الشفيع أو أنكر المشفوع منه العقد وأقر به البائع ثبتت الشفعة ويبقى الثمن في ذمة الشفيع إلى أن يطالبه المشتري إذا أبى قبضه. (٢)

مادة (١٦١٤)

إذا اختلف في الغراس والبناء الموجودين في المشفوع فادعى المشتري إحداه وأنكر الشفيع فالقول للمشتري. (٣)

مادة (١٦١٥)

إذا ادعى شخص على من بيده نصيب الغائب أنه اشتراه فقال ذو اليد إنما أنا وكيل فيه أو مستودع فالقول له بيمينه. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٢، الأولى/ج ٤، ص ١٦١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٤٠٧، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٢، الأولى/ج ٤، ص ١٦٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٢، الأولى/ج ٤، ص ١٦١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٣، الأولى/ج ٤، ص ١٦٢، الجديدة.

الكتاب الحفص عشر

في الصلح والإبراء وأحكام الجوار

وفيه مقدمة وثلاث أبواب

المقدمة: في المصطلحات الفقهية

مادة (١٦١٦)

الصلح : معاهدة يتوصل بها إلى موافقة بين مختلفين وهو نوعان: صلح عن إقرار، و صلح عن إنكار أو سكوت. (١)

مادة (١٦١٧)

المصالحح : هو المباشر لعقد الصلح.

مادة (١٦١٨)

المصالحح عنه : هو الشيء المتنازع فيه إذا قطع النزاع فيه بالصلح.

مادة (١٦١٩)

المصالحح عليه : أو المصالحح به هو بدل الصلح.



(١) ش : ج ٢، ص ١٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٠، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٩٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٧، الجديدة.

فِي الصَّلَحِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فصول

الفصل الأول

فِي الصُّلَحِ عَنْ إِقْرَار

مادة (١٦٢٠)

الصلح عن الحق المقربه ببعض من جنسه صحيح وهو استيفاء لبعض الحق وإبراء أو هبة في الباقي. لكن لو جرى ذلك بشرط إعطاء الباقي أو بلفظ الصلح أو بلفظ آخر مما يدل على المعاوضة لم يصح. مثلاً لو أقر له بعين أو دين فوضع منه بعضه مفرزاً أو مشاعاً وأخذ الباقي جاز. لكن لو قال وضعت عنك النصف على أن تعطيني النصف أو صالحتك عن الحق بنصفه لم يصح. (١)

مادة (١٦٢١)

لا يصح الصلح عن دين مؤجل ببعضه حالاً إلا في دين الكتابة. أما لو اصطلحا عن الدين الحال على وضع بعضه وتأجيل الباقي صح الوضع دون التأجيل. (٢)

مادة (١٦٢٢)

يصح الصلح عن دية خطأ وقيمة متلف وعن مثلى بم عوض من غير جنسه وإن كانت قيمة العوض أكثر. (٣)

مادة (١٦٢٣)

لا يصح الصلح عن حق كدية خطأ أو شبه عمد أو عمد لا قود فيه أو قيمة متلف غير مثلى بأكثر من حقه من جنسه. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٩١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٠، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩١، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩١، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٢، الجديدة.

مادة (١٦٢٤)

يصح الصلح عن متلف مثلى بأكثر من قيمته من أحد التقدين. (١)

مادة (١٦٢٥)

لا يصح الصلح عن بيت على سكنى المُقَرَّب مده معلومة أو مجهولة ولا على أن يبني المقر لنفسه

غرفة فوقه. (٢)

مادة (١٦٢٦)

الصلح عن الحق المقربه على غير جنسه معاوضته يصح بلفظ الصلح. فالصلح عن نقد بنقد صرف وعن نقد بعرض أو عن عرض بنقد أو عن عرض بعرض بيع أو عن عرض أو نقد بمنفعة أو إجارة فيشترط لصحته ما يشترط لصحة هذه العقود وتجري فيه أحكامها المفصلة في عملها. (٣)

مادة (١٦٢٧)

لا يصح الصلح عن حق بجنسه إذا كان أكثر منه. أما إذا كان أقل منه وجري على وجه الإبراء

أو الهبة صح على ما سبق في المادة (١٦٢٠). (٤)

مادة (١٦٢٨)

يصح الصلح عن الدين بغير جنسه مطلقاً، وبشيء في الذمة أيضاً كأن يصالحه عن دينار في

ذمته بأردب من قح أو نحوها في الذمة. لكن يشترط القبض قبل التفرق. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩١، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٦١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩١، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٤، الجديدة.

الفصل الثاني

في الصلح عن إنكار

مادة (١٦٢٩)

الصلح عن الإنكار على مال صحيح . وهو إبراء في حق المدعى عليه بيع في حق المدعى ما لم يكن الصلح على بعض المدعي فيه .. مثلاً : لو ادعى على آخر عيناً أو ديناً فأنكر المدعى عليه ثم صالحه على نقد أو عين جاز . ولا شفعة في المصالح عنه لو كان شقصاً من عقار . ولا يستحق المدعى عليه شيئاً لو وجد بالمصالح عنه عيباً . أما المصالح به فنثبت فيه الشفعة . وإذا وجد المدعي به عيباً رده وفسخ الصلح إن وقع الصلح على عينه . والا طالب ببذله . لكن لو وقع الصلح على بعض المدعي به فلا يؤخذ ولا يستحق المدعي لعيبه شيئاً . (١)

مادة (١٦٣٠)

الصلح عن السكوت مع الجهل بالمدعى به في حكم الصلح عن إنكار . فلو ادعى عليه بحق فسكت أي لم يقر ولم ينكر جاهلاً صدق المدعي في دعواه ثم صالحه عنه صح . وله حكم المادة السابقة . (٢)

مادة (١٦٣١)

مصالحة الأجنبي عن المنكر لعين بدفع المصالح به من مال نفسه سواء كان بإذنه أو دون إذنه صحيحة . فإن كان بإذنه ونوى الرجوع رجع عليه . والا فلا . (٣)

مادة (١٦٣٢)

مصالحة الأجنبي المدعي بعين لنفسه ليكون الطلب له لا تصح إلا إذا كان المدعى به عيناً يقر بها الأجنبي للمدعي يظن القدرة على استنقاذها أو تبين قدرته على ذلك . أما لو ظن القدرة على ذلك ثم عجز عن استنقاذها خير بين الإمضاء والفسخ . (٤)

(١) ش : ج ٢ ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، الجديدة .

(٢) انظر ش : ج ٢ ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٨ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٢٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، الجديدة .

مادة (١٦٣٣)

بيع الدين لغير من هو عليه لا يصح . فمن ادعى ديناً على آخر فصالحه أجنبي لنفسه ليكون
الطلب له لا يصح مطلقاً سواء كان الأجنبي معترفاً أو منكراً. (١)

مادة (١٦٣٤)

من ادعى على آخر وديعة أو قرضاً أو تفریطاً في وديعة أو مضاربة فأنكر فاصطالحا على مال
صح. (٢)



(١) ش : ج ٢ ، ص ١٢٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٤ - ١٩٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، الجديدة .

(٢) ك : ج ٢ ، ص ١٩٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٨ ، الجديدة .

الفصل الثالث

في الصلح عن ما ليس بمال

مادة (١٦٣٥)

يصح الصلح عن كل ما يجوز أخذ العوض عنه سواء كان مما يجوز بيعه أم لا. (١)

مادة (١٦٣٦)

يصح الصلح عن قود مع الإقرار أو الإنكار بتقد أو عرض قليل أو كثير حال أو مؤجل. لكن لو كان العرض المسمى مجهولاً بطلت التسمية ووجبت الدية. أما لو كان المسمى مطلقاً كعبد أو بعير صح وله الوسط. (٢)

مادة (١٦٣٧)

لا يصح الصلح بعوض عن خيار في بيع أو إجارة ولا عن شفعة ولا عن حد قذف ولا يلزم العوض ولكن تسقط هذه الحقوق به. (٣)

مادة (١٦٣٨)

الصلح عن العيب في البيع بشيء معلوم من عين أو منفعة صحيح وليس من الأرض في شيء: فلو تبين عدمه أو زال سريعاً بلا كلفة رجع بالمصالح به. (٤)

مادة (١٦٣٩)

متى بان المصالح به مستحقاً في الصلح عن قود في نفس أو دونها رجع المدعي بقيمته. (٥)

مادة (١٦٤٠)

يصح الصلح عن عيب في عوض أو معوض. كما يصح عن سكنى الدار ونحوها مما يستحق بإجارة أو وصية. (٦)

(١) انظر ش: ج ٢، ص ١٢٨، ١٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٥، ٢٦٦، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٩٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٩، الجديدة.

(٢) ش: ج ٢، ص ١٢٨، ١٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٥، ٢٦٦، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٩٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٩، ٤٠٠، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ١٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٦، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٩٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٠١، الجديدة.

(٤) ش: ج ٢، ص ١٢٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٣، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٥، الجديدة.

(٥) ش: ج ٢، ص ١٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٦، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٩٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٠٠، الجديدة.

(٦) ش: ج ٢، ص ١٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٥، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ١٩٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٠٠، الجديدة.

مادة (١٦٤١)

يصح الصلح عن دعوى الرق أو النكاح . مثلاً لو ادعى رق مكلف أو زوجية مكلفة فبذلاً ماله صلحاً عن دعوى الرق أو النكاح جاز ذلك . فلو ثبت زوجيتها لم يتبين بأخذه العوض . لكن لا يصح الصلح مع الإقرار بالرق أو الزوجية بعوض ولا يصح الإقرار. (١)

مادة (١٦٤٢)

لا يصح الصلح عن دعوى الطلاق بمعنى أنه لو طلقها ثلاثاً أو أقل فصالحها على مال لتترك دعوى الطلاق لم يجز ذلك . لكن لو صالحته ببذل [مال] ليقرها بالطلاق صح . (٢)

مادة (١٦٤٣)

يصح الصلح على إجراء ماء في أرض الغير أو على سطحه بعوض وهو إجارة إن كان مع بقاء الملك لصاحبه . وتصح ولو جهلت المدة لكن يشترط معرفة مقدار الماء الجاري بما ينضبط به عرفاً . وإن كان مع انتقال الملك إلى صاحب الماء كان بيعاً. (٣)

مادة (١٦٤٤)

لمستأجر الأرض ومستعيرها المصالحة بعوض على إجراء ماء فيها إذا كان له رسم قديم كأن كانت فيها ساقية موجودة وإلا فلا . أما مستأجر الدار ومستعيرها فليس [له] الصلح على إجراء ماء فيها أو على سطحها كما ليس له الصلح على فتح خوخة أو كوة فيها. (٤)

مادة (١٦٤٥)

الماء العد لا يملك بملك الأرض فلا يصح الصلح بعوض على سقي أرضه من نهر آخر أو من بئر أو عينه مطلقاً . فلو دفع ماله عوضاً عن ذلك رجع به . لكن لو صالحه على بعض من نفس البئر أو العين صح . ويكون الماء تبعاً للقرار. (٥)

مادة (١٦٤٦)

يصح الصلح على اتخاذ ممر في دار أو أرض أو على فتح باب في حائط أو حفربئر في أرض أو بناء بيت موصوف على علو أو وضع جذوع موصوفة على جدار بعوض ليبقى ذلك على التأبید ويكون ذلك بيعاً له إعادته كلما زال . ويصح الصلح على عدم إعادته إذا زال ، كما يصح على إزالته . أما إذا جرى الصلح على شيء من ذلك لمدة معلومة كان إجارة فإذا مضت المدة أبقى ذلك وله أجره المثل. (٦)

(١) ش : ج ٢ ، ص ١٢٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩١ ، ١٩٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٢٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٢ ، الجديدة . ك : ج ٢ ، ص ١٩٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٤ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، الجديدة . ك : ج ٢ ، ص ١٩٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٠١ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٣٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٧ ، الجديدة . ك : ج ٢ ، ص ١٩٦ ، ١٩٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٠١ ، ٤٠٢ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ١٣٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٠٣ ، الجديدة .

«ماء البئر بكسر العين أي الذي له مادة لا تنقطع» ش : ج ٢ ، ص ١٤٥ ، الجديدة .

(٦) ش : ج ٢ ، ص ١٣٠ ، ١٣١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٠٣ ، الجديدة . (٥٠٠)

الفصل الرابع في أحكام عامة

مادة (١٦٤٧)

لا يصح الصلح الذي يتضمن هبة أو إبراء ممن لا يصح تبرعه. فلا يصح من القن المأذون له في التجارة ولا من المكاتب ولا من ناظر الوقف ولا من ولي المحجور عليه إلا إذا كان فيه مصلحة كما لو أنكر من عليه الحق ولا بينة، أو ادعى على المحجور بحق به بينة فيصح الصلح عنه. أما الصلح الذي بمعنى البيع أو الإجارة فله حكمها. (١)

مادة (١٦٤٨)

الهواء كالقرار يصح أخذ العوض عنه فيصح الصلح مع الجار بعوض عن إخراج جناح أو ميزاب في هوائه. (٢)

مادة (١٦٤٩)

الصلح عن المجهول بمعلوم صحيح. فلو كان له على آخر دين أو عين مجهولاً له سواء تعذر علمها أو لم يتعذر فصالحه بمال معلوم نقداً أو مؤجلاً صح. (٣)

مادة (١٦٥٠)

جهالة المصالح به تمنع صحة الصلح. (٤)

مادة (١٦٥١)

إذا صالح عن مال بعوض صلحاً عن إقرار فبان العوض مستحقاً رجع المصالح بالمال المصالح عنه إن كان باقياً، وبقيته إن كان متقوماً تالفاً. وإن كان مثلياً تالفاً فبمثله. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٠، ١٩٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، الجديدة.

(١) ش : ج ٢، ص ١٣٢، ١٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٩، ٢٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٠٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٢٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٢٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٣، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٥، ١٩٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٠٠، الجديدة.

مادة (١٦٥٢)

طلب المدعى عليه الصلح عن الملك المدعى به عليه ليس بإقرار بالملك للمدعي. (١)

مادة (١٦٥٣)

من صالح المنكر بشيء ثم أقام بينة بأصل الملك أو بأن المنكر أقر قبل الصلح بالملك لم

تسمع. (٢)

مادة (١٦٥٤)

من صالح عن مال بعوض صلحاً عن إنكار فبان العوض مستحقاً بطل الصلح ورجع المدعي

بدعواه. (٣)



-
- (١) ش : ج ٢، ص ١٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٩٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٨، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ١٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٩٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٩٩، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ١٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٦، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٩٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٠٠، الجديدة.

الْبَابُ الثَّانِي

فِي الْإِبْرَاءِ وَأَحْكَامِهِ

مادة (١٦٥٥)

الإبراء من الدين يصح بلفظه وبما يؤدي معناه. فلو قال أسقطته أو تركته، أو تصدقت به أو وهبته، أو أنت في حل منه صح وبرىء المدين منه. (١)

مادة (١٦٥٦)

يصح الإبراء من الدين حالاً كان أو مؤجلاً. لكن لا يصح الإبراء من الدين قبل وجوبه. (٢)

مادة (١٦٥٧)

الإبراء إسقاط، فلا يفتقر إلى القبول ولا يعطل بالرد. فتى أبرأه من دين برئت ذمة المدين وإن رد هذا الإبراء فلا تسمع دعوى الدائن به. (٣)

مادة (١٦٥٨)

لا يصح الإبراء ممن لا يصح تبرعه. فلا يصح من ناظر الوقف ولا الوصي ونحوهما، ولا يصح إلا من المكلف الرشيد. (٤)

مادة (١٦٥٩)

لا يصح الإبراء المعلق بشرط لكن لو علقه على موته كان وصية تجرى فيه أحكامها. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٥٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٧، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٥٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٨، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٨، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٣، ص ١٢٨، ١٢٩، الأولى/ج ٣، ص ٧٥، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ٨٦، الأولى/ج ٥، ص ١٤٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٥٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٥٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٩، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٧، الجديدة.

مادة (١٦٦٠)

لا يشترط في صحة الإبراء علم قدر الدين ولا صفته فيصح من المجهول . لكن يشترط علم المحل
الوارد عليه الإبراء . فلو قال لغريمي : أبرأتك مما لي عليك وهو جاهل قدره أو صفته سواء تعذر علمه أم
لا صح . لكن لو قال أبرأت أحد غرمائي أو أبرأت فلاناً من أحد الدينين لم يصح . (١)

مادة (١٦٦١)

لا تصح البراءة عن الأعيان . فلو قال أبرأتك من هذه الدار لم يصح . (٢)

مادة (١٦٦٢)

الإبراء في مرض الموت المخوف وصية تجري فيه أحكامها . (٣)



(١) ش : ج ٢ ، ص ٥٣٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٢١ ، ٥٢٢ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٧٨ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٢٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٣ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، الجديدة .

(٣) « هكذا يؤخذ من كلامهم في باب الإقرار » المصنف .

يشير المؤلف بهذا إلى ما في كتاب الإقرار « (وان أقرت مريضة مرض الموت المخوف أنها لا مهر لها أي على زوجها (لم يصح) إقرارها لأنه إبراء لوارث في المرض فلورثتها مطالبتة بمهرها (إلا أن يقيم) الزوج (بينه بأخذه) أي المهر في الصحة أو المرض (أو) يقيم بينه بـ (إسقاطه) بنحو حوالة وكذا بإبراء في غير مرض موتها المخوف (وكذا حكم كل دين ثابت على وارث) إذا أقر المريض ببراءته منه لا يقبل إلا أن يقيم المدين بينه بأخذه أو إسقاطه ... »

ش : ج ٤ ، ص ٣٣٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧٢ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، الجديدة .

الباب الثاني

في أحكام الجوار وفيه فصلان

الفصل الأول

في أحكام ما هو مشترك بين الجيران

مادة (١٦٦٣)

الطريق غير النافذ مشترك بين أهله فيجوز لأحدهم مصالحة الباقيين عن إخراج جناح أو ميزاب أو إحداث بئر أو باب للاستطراق، وليس له فعل ذلك دون رضائهم. لكن له فتح منفذ للضوء والهواء دون اذنهـم. (١)

مادة (١٦٦٤)

كل ذي باب في زقاق غير نافذ شريك لبقية أهله فيه إلى حد بابه، ولا حق له فيما دخل عنه. فمن كان له باب في آخره فله نقله إلى أوله أو وسطه بشرط عدم الضرر على الغير. أما لو كان فيه ضرر كأن فتحه مقابل باب غيره أو فتحه عالياً يشرف منه على دار جاره منع منه ولا يسقط بذلك حقه لو أراد إعادته إلى مكانه الأول. (٢)

مادة (١٦٦٥)

إذن أهل الطريق غير النافذ لأحدهم بفتح باب أو إدخاله أو نحو ذلك إعارة لازمة وليس لهم الرجوع عن الإذن بعد فتحه ما دام مفتوحاً. لكن لو سده ثم أراد فتحه لم يملك ذلك إلا بإذن جديد. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ١٣٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٦٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٩٩، ٢٠٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٠٧، ٤٠٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠١، الأولى/ج ٣، ص ٤٠٩، ٤١٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠١، الأولى/ج ٣، ص ٤٠٩، ٤١٠، الجديدة.

مادة (١٦٦٦)

لا يجوز التصرف في المشترك بغير إذن سائر الشركاء فليس لأحدهم فتح كوة أو طاقة أو باب في حائط مشترك ولا أن يبني عليه ولا أن يحدث فوقه سترة ونحوها. (١)

مادة (١٦٦٧)

يجبر الشريك على العمارة مع شريكه في الأملاك والأوقاف المشتركة لا فرق في ذلك بين الحائط والسقف والدار والبئر والدولاب والناعورة والقناة المشتركة ونحوها إذا احتاجت إلى عمارة أو تنظيف أو سد شق أو إصلاح حائط ونحو ذلك مما يتضرر الشركاء بتركه. فإن أبى أخذ الحاكم من ماله وأنفقه، والا اقترض عليه أو أذن الشريك بالعمارة ليرجع بحصة الشريك الممتنع من النفقة على حصته من البناء. (٢)

مادة (١٦٦٨)

إذا أنفق الشريك على بناء حصة شريكه بإذنه أو إذن الحاكم أو أنفق بنية الرجوع رجع على حصة شريكه وكان البناء بينها. (٣)

مادة (١٦٦٩)

إذا بنى الشريك لنفسه ما انهدم من المشترك بآلته فهو مشترك بينها كما كان. وليس له منع شريكه من الانتفاع به قبل أخذ حصته من المنفعة، وليس له نقض ما بناه. أما لو بناه بغير آله فهو له. وله نقضه إلا إذا دفع له الشريك حصته من القيمة. وليس لغير الباني نقضه ولا إلزام بانيه بنقضه. (٤)

مادة (١٦٧٠)

إذا تهدم المشترك وخيف ضرره وجب نقضه فإن أبى أحد الشركاء أجبره الحاكم كعمارة المشترك. (٥)

مادة (١٦٧١)

متى هدم أحد الشركاء مشتركاً خشي سقوطه ووجب هدمه فلا شيء عليه، وله الرجوع على شركائه بأجرة حصتهم من الهدم إن نوى الرجوع. أما لو هدمه لغير ذلك لزمه إعادته كما كان. (٦)

مادة (١٦٧٢)

إذا اتفق الشركاء فأعطوا المشترك لمن يعمره ويكون له فيه حصة شائعة معلومة كريع ونحوه صح. (٧)

-
- (١) ش : ج ٢، ص ١٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٧١، ٢٧٠، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٤١٠، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ١٣٤، ١٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٧١، ٢٧٢، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٤١٤، الجديدة.
(٣) ش : ج ٢، ص ١٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٢، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٤١٤، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ١٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٢، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٤١٤، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٧١، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٠٤، ٢٠٥، الأولى/ج ٣، ص ٤١٤، الجديدة.
(٦) ش : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٣، الجديدة. ك : ج ٢، ص ٢٠٤، ٢٠٥، الأولى/ج ٣، ص ٤١٤، الجديدة.
(٧) ش : ج ٢، ص ١٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٢، الجديدة.

الفصل الثاني

في أحكام ما ليس بمشرك بين الجيران

مادة (١٦٧٣)

مالك الدار والأرض يملك هواءها وتُخَوِّمها فلو امتدت إليه أغصان شجر جاره أو عروقتها فلصاحب الدار أو الأرض إلزامه بردها أو قطعها . فإن أبى فله قطعها ولا ضمان عليه . (١)

مادة (١٦٧٤)

لا يجوز التصرف في ملك الغير إلا بإذنه : فليس لأحد فتح كوة أو طاقة أو ضرب وتد أو عمل رف في جدار جاره ولا وضع سترة عليه ولا إخراج جناح أو ميزاب في ملك الغير دون إذنه . ويصح الصلح عن ذلك . (٢)

مادة (١٦٧٥)

للمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء . لكن إذا أضر ذلك بجاره كان له منعه . مثلاً لو كان يسقي بستانه أو حديقته سقياً يتعدى إلى دار جاره فيوهنها أو يعمل عملاً أو صناعة يهز الحيطان كطاحونة وعمل حدادة أو اتخذ تنوراً يتعدى دخانه إلى الجار أو كنيفاً أو بالوعة يفسد بر جاره أو يوهن حائطه فللجار منعه والزامه بإزالته إن لم يمكن دفع الضرر إلا بها . لكن لو كان الذي حصل منه الضرر سابقاً على ملك الجار كما لو كان التنور أو الطاحونة أو الكنيف موجوداً قبل بناء الجار داره أو حفرة بئر أو قبل تملك الجار الدار المجاورة فليس له منعه ولا يكلف بالنقل أو الإزالة . (٣)

مادة (١٦٧٦)

ليس لأحد أن يتصرف في ملكه تصرفاً يبلطل أو يمنع حقاً لجاره . مثلاً لو كان لجاره حق إجراء الماء على سطح جاره أو في أرضه فليس لصاحب السطح تعلية سطحه بما يمنع جريان الماء ولا لصاحب الأرض أن يبني فيها ما يمنع جريانه . (٤)

(١) ش : ج ٢ ، ص ١٣١ ، ١٣٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٣٢ ، ١٣٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٠٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٧٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٠٠ ، ٢٠١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٧٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤١١ ، الجديدة .

مادة (١٦٧٧)

لكل أحد تعلية داره ولو أفضى إلى سد الفضاء عن جاره أو خيف نقص أجره داره. (١)

مادة (١٦٧٨)

لصاحب العلوح حق القرار على السفل، فلو انهدم السفل أجبر صاحبه على بنائه وليس على صاحب العلوشىء من نفقة بناء ما انهدم أو خرب من السفل. (٢)

مادة (١٦٧٩)

ليس لأحد وضع جذوع سقفه على حائط جاره بلا إذنه إلا عند الضرورة بالآء يمكن له التسقيف إلا به فيجوز ولو كان الحائط ليتيم أو مجنون أو وقف وليس للجار منعه من ذلك ولا أخذ عوض عنه. فلو منعه الجار أجبره الحاكم. لكن لو كان الحائط يتضرر بوضع الخشب عليه لوهنه ونحو ذلك فلا يوضع دون رضى مالكة. (٣)

مادة (١٦٨٠)

من ملك وضع جذوعه على حائط فزالت فله إعادتها حيث لا يمكن التسقيف إلا به بلا ضرر. فلو خيف سقوط الحائط بعد وضعها لزم إزالتها. (٤)

مادة (١٦٨١)

صاحب الحائط الذي استحق الجار وضع جذوعه عليه لا يملك التصرف فيه على وجه يسقط حق جاره فليس له هدمه لغير حاجة. أما لو احتاج إلى هدمه لخوف سقوطه أو لتحويله إلى مكان آخر لفرض صحيح كان له ذلك. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠١، الأولى/ج ٣، ص ٤٠٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٤١٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢، ص ١٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٤١١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٤١٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٤١٢، الجديدة.

مادة (١٦٨٢)

الظاهر في المرافق الموجودة من القديم أنها وضعت بحق. فمن وجد جذوعه على جدار جاره أو وجد مسيل مائه على سطح غيره ونحو ذلك ولم يعلم سببه كان بقاءه حقاً من حقوقه حتى لو زال ذلك فله إعادته. (١)

مادة (١٦٨٣)

من كانت له منافذ في داره يرى منها ما يحرم نظره من جهة جاره لزمه سدها. أما إذا لم ير منها ذلك لا يلزم بسدها. (٢)

مادة (١٦٨٤)

من كان سطحه أعلى من سطح جاره ليس له الصعود على سطحه على وجه يشرف على سطح جاره إلا أن يبني سترة تستره عن رؤية الأسفل. (٣)

مادة (١٦٨٥)

كشف الجمار والاطلاع على حرمة ضرر يزال. فيلزم الجار الأعلى ببناء سترة تمنع مشاركة الأسفل.

لكن لو تساوى الجاران اشتركا في بنائها ومن أبى منها أجبر عليه عند الحاجة. (٤)



(١) ش : ج ٢، ص ١٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٧١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٤١٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٤١٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٤١٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٤١٣، الجديدة.

الكتاب السادس عشر

في الإقرار

وفيه مقدمة وبابان

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (١٦٨٦)

الإقرار : هو إظهار المكلف المختار ما عليه أو على موكله أو موليه أو مورثه . ويقال للمظهر مقر، وللحق الذي أظهره مقربه ، ولصاحبه : مقر له . (١)

مادة (١٦٨٧)

المجمل : هو اللفظ المحتمل لمعنيين فأكثر على السواء وضده المفسر والمبين . (٢)

مادة (١٦٨٨)

الاستثناء : هو إخراج بعض ما يتناوله لفظ المستثنى منه بموضوعه . (٣)



(١) ش : ج٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج٣، ص ٥٦٩، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢٩١، الأولى/ج٦، ص ٤٥٢، الجديدة.

(٢) ش : ج٤، ص ٣٤٥، الأولى/ج٣، ص ٥٨٨، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٣٢٧، الأولى/ج٦، ص ٤٨٠، الجديدة.

(٣) ش : ج٤، ص ٣٤١، الأولى/ج٣، ص ٥٨١، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٣١١، الأولى/ج٦، ص ٤٦٩، ٤٧٠، الجديدة.

الكتاب الأول في صيغ الإقرار وأحوالها وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

فيما يحصل الإقرار

مادة (١٦٨٩)

يصح الإقرار بكل لفظ يخبر به عن حق ثابت أو يدل على تصديق المدعي . مثلاً : لو قال كفلان علي كذا أو كان له علي كذا، أو كانت هذه الدار ملك بكر، أو هذه الفرس لزيد، أو غصبت هذا الكتاب من بكر أو بعته منه أو ادعى عليه شخص بمال فقال في جوابه : نعم أو صدقت أو أنا مصادق أو مقر أو أقررت به أو أمهلني يوماً أو حتى أفتح الصندوق أو قال في الجواب خذه أو عدّه أو اتزنه فقد أقر به .

أما لو قال : أنا أقر أو أصادق لا يكون إقراراً بل وعداً . (١)

مادة (١٦٩٠)

اللفظ الذي يستعمل في الشك لا يحصل الإقرار به كما لو قال لملك أو عسى أن تكون محقاً، أو أظن أو أحسب أنك صادق، أو يجوز أو يمكن أن يكون له كذا، أو له علي كذا فيما أظن . (٢)

مادة (١٦٩١)

اللفظ الذي يحتمل معنى آخر غير تصديق المدعي لا يحصل به الإقرار . كما لو قال : أنا لا أنكر، أو لست منكراً، أو ما أنكرت حقك . وكذا لو قال : أختم عليه أو افتح كيسك ونحو ذلك مما يحتمل الاستهزاء . (٣)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٣٩، ٣٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٧، ٥٧٨، الجديدة .

ك : ج ٤، ص ٣٠٦، ٣٠٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٦، ٤٥٧، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٣٩، ٣٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٨، الجديدة .

ك : ج ٤، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٦، ص ٤٦٥، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٣٩، ٣٤٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٨، الجديدة .

ك : ج ٤، ص ٣٠٦، ٣٠٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٦٥، الجديدة .

مادة (١٦٩٢)

الكتابة في حكم النطق فيصح الإقرار بها. (١)

مادة (١٦٩٣)

الإشارة المفهومة من الأخرس تقوّم مقام النطق فيصح إقراره بها. أما الناطق فلا تعتبر إشارته. وكذا المعتقل لسانه إذا كان يرجى نطقه. (٢)

مادة (١٦٩٤)

لا يقبل تفسير الإقرار بما يخالف الظاهر. فلو قال: له في هذا المال ألف أو في هذه الدار نصفها ألزم بإقراره ولا يقبل أنه يريد أن يهبه ذلك. وكذا لو قال: له في ميراث أبي مائة فهذا إقرار بدين ولا يقبل تفسيره بالهبة. (٣)

مادة (١٦٩٥)

تفسير الكلام بما يقتضيه مقبول سواء كان بكلام متصل أو منفصل. مثلاً لو قال: له عندي ألف وفسره متصلاً أو منفصلاً بدين أو وديعة قبل. (٤)

— — — — —

(١) ش: ج٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج٣، ص ٥٦٩، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٢٩١، الأولى/ج٦، ص ٤٥٢، الجديدة.

(٢) ش: ج٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج٣، ص ٥٦٩، ٥٧٠، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٢٩١، الأولى/ج٦، ص ٤٥٢، ٤٥٣، الجديدة.

(٣) ش: ج٤، ص ٣٤٢، الأولى/ج٣، ص ٥٨٣، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣١٦، ٣١٧، الأولى/ج٦، ص ٤٧٣، ٤٧٤، الجديدة.

(٤) ش: ج٤، ص ٣٤٢، الأولى/ج٣، ص ٥٨٣، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣١٥، الأولى/ج٦، ص ٤٧٢، الجديدة.

الفصل الثاني

تعليق الإقرار

مادة (١٦٩٦)

الإقرار : إخبار بحق سابق فلا يتعلق بشرط مستقبل . فلو قال : إن قدم فلان أو إن جاء رأس الشهر أو إذا جاء المطر فلزيد على كذا ، أو إن شهد بهذا الحق زيد فهو صادق لم يكن مقراً بذلك . (١)

مادة (١٦٩٧)

الشرط المتأخر الموصول بالإقرار إذا احتمل أن يراد به أجل الحق لم يبطل الإقرار . كما لو قال : له علي كذا إذا جاء رأس الشهر . ويقبل قول المقر بيمينه في تفسير ذلك بالأجل أو قصد الوصية . (٢)

مادة (١٦٩٨)

تعليق الإقرار بمشيئة الله لا يبطله ، أما تعليقه بمشيئة غيره فيبطل به . فلو قال : له علي كذا إن شاء الله أو في مشيئة الله صح . (٣)

(١) ش : ج٤ ، ص ٣٤٠ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٧٩ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ٣٠٨ ، الأولى / ج٦ ، ص ٤٦٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج٤ ، ص ٣٤٠ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٧٩ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ٣٠٨ ، الأولى / ج٦ ، ص ٤٦٦ ، الجديدة .

(٣) ش : ج٤ ، ص ٣٤٠ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٧٨ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ٣٠٧ ، الأولى / ج٦ ، ص ٤٦٦ ، الجديدة .

الفصل الثالث

في وصل الإقرار بما يغير

مادة (١٦٦٩)

إذا وصل بالإقرار ما يرفع جميع المقر به صح الإقرار ولغى ما وصل به . فلو قال : له علي ألف إلا ألفاً ، أو قال : له علي ألف من ثمن مبيع لم أقبضه ، أو له علي ألف استوفاه أو أبراني منه كان مقراً بالألف في هذه الصور كلها . (١)

مادة (١٧٠٠)

يصح استثناء النصف فأقل لا ما زاد على ذلك .
فلو قال : له علي حمائة إلا خمسين أو إلا عشرين كان مقراً بخمسين في الأولى وبثمانين في الثانية . أما لو قال : له علي مائة إلا ستين أو إلا تسعين كان مقراً بالمائة ويلغو الاستثناء . لكن إذا كان المستثنى معيناً بالإشارة صح استثناء الأكثر كما لو قال : أقر لزيد بهذه الدار إلا هذا البيت وكان البيت أكثرها صح ذلك . (٢)

مادة (١٧٠١)

لا يصح الاستثناء من غير الجنس ولا من غير النوع فلو قال : له علي مائة درهم إلا ثوباً أو إلا ديناراً كان مقراً بالمائة ويلغو الاستثناء . (٣)

مادة (١٧٠٢)

يشترط لصحة الاستثناء ألا يفصل بينه وبين المستثنى منه بكلام أجنبي أو بسكوت مدة يمكنه الكلام فيه . فلو فصل بذلك لغى الاستثناء . (٤)

(١) ش : ج٤ ، ص ٣٤٠ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ٣٠٨ ، الأولى / ج٦ ، ص ٤٦٧ ، الجديدة .

(٢) ش : ج٤ ، ص ٣٤٠ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٨٠ ، ٥٨١ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ٣١١ ، ٣١٠ ، الأولى / ج٦ ، ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، الجديدة .

(٣) ش : ج٤ ، ص ٣٤١ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٨١ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ٣١٢ ، الأولى / ج٦ ، ص ٤٧٠ ، الجديدة .

(٤) ش : ج٤ ، ص ٣٤١ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٨٠ ، ٥٨١ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ٣١٣ ، الأولى / ج٦ ، ص ٤٦٨ ، الجديدة .

مادة (١٧٠٣)

إذا وصل الإقرار ببيان صفة المقربه لزمه بالصفة المبينة.
مثلاً : لو قال : له علي مائة مؤجلة إلى كذا أوزيوف أو ناقصة أو مفسوشة لزمته بتلك الصفة. (١)

مادة (١٧٠٤)

إذا وصل الإقرار بما يبين المقربه ولو ببدل البعض أو الاشتمال اعتبر ذلك و يكون مقراً بالبدل.
مثلاً لو قال : له هذه الدار ثلثاها، أو لو هذه الفرس عارية أو هبة كان مقراً بالثلثين أو بالعارية والهبة وتعتبر حينئذ شروط العارية والهبة. وكذا لو قال له علي أو في ذمتي ألف قبل تفسيره بالوديعة إذا كان متصلاً. (٢)

مادة (١٧٠٥)

لا يعتبر الإضراب في الإقرار، ويلزم بالأكثر.
فلو قال : له علي مائة بل مائتان، أو قال : مائتان بل مائة لزمه مائتان. (٣)



(١) ش : ج٤، ص ٣٤٢، الأولى/ج٣، ص ٥٨٢، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٣١٤، الأولى/ج٦، ص ٤٧١، الجديدة.

(٢) ش : ج٤، ص ٣٤٢، الأولى/ج٣، ص ٥٨٣، ٥٨٤، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٣١٥، ٣١٧، الأولى/ج٦، ص ٤٧٢، ٤٧٣، الجديدة.

(٣) ش : ج٤، ص ٣٤٧، الأولى/ج٣، ص ٥٩٣، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٣٣٨، الأولى/ج٦، ص ٤٨٥، الجديدة.

الفصل الرابع

في الإقرار بالمجمل والمجهول

مادة (١٧٠٦)

يصح الإقرار بالمجمل والمجهول ويطالب المقر بتفسيره بما يحتمله. فإن أبى حبس حتى يفسره. (١)

مادة (١٧٠٧)

من أقر أن عليه لفلان حقاً أو شيئاً أو كذا قبل منه تفسيره بأقل مال أو بحق غير مالي مما يؤول إلى المال، أو بما يشبت في الذمة ويطالب به. فإن فسره بحد قذف أو بشفعة أو بما يجب رده وإن لم يكن مالاً ككلب الصيد والماشية قبل منه. ولا يصح تفسيره بميتة نجسة ولا بحق رد السلام وتشميت العاطس ونحو ذلك ولا بما ليس بمتجول عادة كنواة وحبة بر. (٢)

مادة (١٧٠٨)

يلغو الإقرار بمجهول إذا مات المقر قبل تفسيره ولا يؤاخذ ورثته بشيء مطلقاً. (٣)

مادة (١٧٠٩)

من أقر بما لم يقبل تفسيره بأقل متمول عادة وإن كان قد وصفه بالكثرة والعظم والنفاسة. (٤)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٤٥، ٣٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٨، ٥٧٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٣٢٨، ٢٩١، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٣، ٤٨٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٩، ٥٨٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٣٢٩، ٣٢٨، الأولى/ج ٦، ص ٤٨١، ٤٨٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٩، الجديدة.

وما ذكره المؤلف هنا مرافق لما في [ش] وهو خلاف [ك] حيث ذكر «(فان مات) المقر (قبل أن يفسر أخذ وارثه بمثل ذلك) أي بتفسيره (إن خلف) المقر (تركة) ... (والا) أي وإن لم يخلف تركة (فلا) يؤاخذ وارثه بالتفسير»

ك : ج ٤، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٦، ص ٤٨١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٣٣١، الأولى/ج ٦، ص ٤٨٢، الجديدة.

مادة (١٧١٠)

أقل الجمع ثلاثة. فلو أقر بقروش صح تفسيره بثلاثة فأكثر ولو وصفها بالكثرة. (١)

مادة (١٧١١)

من اعترف بشركة مطلقة في ماله أو بسهم مبهم كأن قال: فلان شريكي في هذا المال، أو له فيه سهم قبل تفسيره بأقل جزء منه. (٢)

مادة (١٧١٢)

من أقر بعدد من غير ذكر المحدود قبل تفسيره بجنس أو بأجناس مختلفة مما يشتب في الذمة. مثلاً لو قال له علي ألف صح تفسيره بالقروش وبالريالات أو بالثياب أو بالerman ونحو ذلك. كما يقبل منه لو قال خمسمائة من القروش ومائة من الريالات ومائة من الثياب وثلاثمائة من الرمان. (٣)

مادة (١٧١٣)

متى أقر بعدد من غير بيان المحدود وذكر معه جنساً من المحدودات بالعطف بينها أو دونه فالكل من جنس ذلك المحدود.

مثلاً: لو قال: له علي ألف ومائتا ريال، أو ألف وريال، أو عشرون ريالاً ومائة أو ثلاثون ريالاً ونصف أو عشرة ونصف ريال أو مائة وعشرون ريالاً لزمه الجميع من الريالات. (٤)

مادة (١٧١٤)

الاستثناء معيار العموم. فتى عين جنس المستثنى تعين أن يكون المستثنى منه من جنسه. فلو قال: له علي ألف إلا دينار فالكل دنائير. (٥)

مادة (١٧١٥)

يصح استثناء المجهول. مثلاً لو قال له علي ألف إلا شيئاً أو إلا قليلاً قبل تفسير للمستثنى المجهول بما دون النصف ولا يقبل تفسيره بالنصف ولا بأكثر منه. وكذا لو قال جل ألف أو معظم الألف أو قريب من ألف قبل تفسيره للمقربة بأكثر من النصف. (٦)

(١) ش: ج٤، ص ٣٤٥، الأولى/ج٣، ص ٥٨٩، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣٣٣ الأولى/ج٦، ص ٤٨٢، الجديدة.

(٢) ش: ج٤، ص ٣٤٦، الأولى/ج٣، ص ٥٩١، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣٣٤، الأولى/ج٦، ص ٤٨٣، الجديدة.

(٣) ش: ج٤، ص ٣٤٦، الأولى/ج٣، ص ٥٩٠، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣٣٣، الأولى/ج٦، ص ٤٨٢، الجديدة.

(٤) ش: ج٤، ص ٣٤٦، الأولى/ج٣، ص ٥٩٠، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣٣٣، الأولى/ج٦، ص ٤٨٢، ٤٨٣، الجديدة.

(٥) ش: ج٤، ص ٣٤٦، الأولى/ج٣، ص ٥٩١، الجديدة.

(٦) ك: ج٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج٦، ص ٤٨٣، الجديدة.

المضي: ج٥، ص ٣١٧، ٢٨٠.

مادة (١٧١٦)

من أقرب بمجمل ثم قال لا علم لي بما أقررت به حلف بطلب المقر له وألزم بما يصدق عليه
الاسم. (١)



(١) ش : ج٤، ص ٣٤٥، الأولى/ج٣، ص ٥٨٩، الجديدة.
ك : ج٤، ص ٣٣٠، الأولى/ج٦، ص ٤٨١، الجديدة.

الكتاب الثاني

في الإقرار وأحكامه

وفيه خمسة فصول

الفصل الأول

في شرائط الإقرار

مادة (١٧١٧)

يشترط لصحة الإقرار أن يكون المقر مكلفاً فلا يصح من مجنون ولا ممن في حكمه ولا من صغير غير مأذون. أما الصغير المميز المأذون له في التجارة فيصح إقراره في قدر ما [أذن له فيه]. (١)

مادة (١٧١٨)

يشترط لصحة الإقرار أن يكون بما يمكن صدقه فلو أقر بنتوة من يساويه في السن بطل إقراره، وكذا لو أقر للحمل بأنه أقرضه كذا ونحو ذلك مما لا يحتمل صدقه. (٢)

مادة (١٧١٩)

يشترط أن يكون المقر به بيد المقر أو تحت ولايته أو اختصاصه. فلا يصح إقراره على الغير بما لا يملك إنشاء عليه. فلا يصح إقراره بما لم يحجوره أنه لفلان ولا بما لم موكله أنه لفلان إلا إذا كان وكيلاً في الإقرار به. (٣)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٩، ٥٧٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٢، ٤٥٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩١، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩١، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٣، الجديدة.

مادة (١٧٢٠)

يشترط لصحة الإقرار أن يصدر باختيار المقر. فلا يصح من مبرسم ولا نائم ولا مغنى عليه ولا بمهذال عقله بسبب مباح أو معذور فيه. لكن يصح الإقرار ممن زال عقله بمعصية كشرب مسكر عمداً بلا حاجة إليه. (١)

مادة (١٧٢١)

لا يصح الإقرار ممن أكره عليه، و يصح إقراره بغير ما أكره على الإقرار به كما لو أكره على الإقرار بدابة فأقر بدار، أو أكره على أن يقر لزيد فأقر لبكر صح إقراره. (٢)

مادة (١٧٢٢)

كما لا يشترط أن يكون المقر به معلوماً لا يشترط أن يكون المقر له معلوماً. فلو أقر لمجهول لزمه التعيين. مثلاً لو قال: هذا المال لأحد هذين الشخصين أو غصبته من أحدهما صح الإقرار ولزمه تعيين المالك ليدفع إليه ويحلف للآخر إن ادعاه. فإن لم يعين وقال لا أعلم المالك منها فإن صدقاه إنه لا يعلم المالك انتزع منه وكانا فيه خصمين، وإن كذباه وقال كل منها أنه يعلم أنه ملكي حلف لهما يميناً واحدة إنه لا يعلم. فإن نكل سلم لأحدهما بقرعة وغرم للآخر قيمته. (٣)



(١) ش : ج ٤، ص ٣٣٥، الأول/ج ٣، ص ٥٦٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٢، ٢٩٣، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٣٥، ٣٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٣٥، ٣٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٠، ٥٨٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩١، ٣٢١، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٣، ٤٧٧، الجديدة.

الفصل الثاني

في إقرار المريض وأحكامه

مادة (١٧٢٣)

إقرار المريض مرض الموت المخوف بحق عليه لغير وارث أو باستيفاء دينه الذي على غير وارث في حكم إقرار الصحيح فيصح منه. (١)

مادة (١٧٢٤)

يصح إقرار المريض مرض الموت المخوف بوارث كأن يقول: هذا وارثي، أو يقول لمجهول النسب هذا أخي أو عمي أو ابني. (٢)

مادة (١٧٢٥)

لا يقبل إقرار المريض مرض الموت المخوف بمال لوارث إلا بإجازة باقي الورثة. فلا يقبل إقراره لزوجته بأكثر من مهر مثلها. أما قدر مهر المثل فهو واجب عليه بمقتضى عقد النكاح ولا تأثير لإقراره به. (٣)

مادة (١٧٢٦)

كل دين ثابت على وارث لا يقبل إقرار المريض مرض الموت المخوف ببراءته إلا بإجازة باقي الورثة. مثلاً: لو أقرت في مرض موتها المخوف أنها استوفت مهرها من زوجها أو أبرأته منه أو أقر المريض باستيفاء دين له على وارثه لم يقبل ذلك إلا بإجازة باقي الورثة. (٤)

(١) ش: ج٤، ص ٣٣٦، الأولى/ج٣، ص ٥٧١، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، الأولى/ج٦، ص ٤٥٥، ٤٥٦، الجديدة.

المفني: ج٥، ص ٣٤٢، ٣٤٣.

(٢) ش: ج٤، ص ٣٣٦، الأولى/ج٣، ص ٥٧١، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٢٩٦، الأولى/ج٦، ص ٤٥٧، الجديدة.

(٣) اقتصر المصنف في قبول إقرار المريض بمال لوارث على إجازة الورثة فقط بينما جاء في مصادر النص قول إقراره في هذه الحالة مشروط بأحد أمرين: البينة أو إجازة الورثة.

ش: ج٤، ص ٣٣٦، ٣٣٧، الأولى/ج٣، ص ٥٧٢، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٢٩٤، ٢٩٥، الأولى/ج٦، ص ٤٥٥، ٤٥٦، الأولى.

(٤) قبول الإقرار هنا مشروط أيضاً بالبينة أو إجازة الورثة كما هو نص. (ك) بينما اقتصر (ش) على البينة:

ش: ج٤، ص ٣٣٧، الأولى/ج٣، ص ٥٧٢، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٢٩٥، ٢٩٦، الأولى/ج٦، ص ٤٥٦، ٤٥٧، الجديدة.

العبرة في كون المقر له وارثاً أو غير وارث بحال الإقرار لا بوقت الموت بمعنى أنه لو أقر لمن يرثه لو مات حين الإقرار لم يلزم إقراره ولو حرم من الإرث وقت الموت كما لو أقر لزوجته ثم أبانها أو أقر من لا ولد له لأخيه ثم ولد له لم يلزم الإقرار إلا بإجازة الورثة . ويصح إقراره لمن لا يرثه لو مات حين الإقرار، ثم صار وارثاً له وقت الموت كمن أقر لأخيه حين وجود ولده ثم مات الولد صح إقراره. (١)



(١) ش : ج ٤، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٢، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٩٥، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٦، الجديدة.

الفصل الثالث

في إقرار الرقيق والاعتراف عليه أوله

مادة (١٧٢٨)

يصح إقرار القن بالطلاق وبما يوجب حداً أو تعزيراً أو كفارة أو قوداً في النفس أو ما دونها. ويؤخذ باعترافه في الحال. لكن اعترافه بالقود في النفس لا يؤخذ به إلا بعد عتقه. (١)

مادة (١٧٢٩)

لا يقبل إقرار السيد على قته إلا بالمال أو بما يوجب فلا يصح إقراره عليه بالطلاق ولا بما يوجب قصاصاً أو عقوبة أو كفارة. ويصح إقراره عليه بالمال وبجناية خطأ أو عمد ما لم يوجب قصاصاً. ويغير السيد بين فدائه وبيعه وتسليمه في الأرض. (٢)

مادة (١٧٣٠)

إقرار القن المأذون له في التجارة بما لا يتعلق بالتجارة يتبع به بعد عتقه. أما غير المأذون له فيها فإقراره بالمال أو بما يوجب كجناية خطأ أو شبه عمد أو باتلاف مال أو غصب لا يقبل على سيده ويتبع به بعد عتقه مطلقاً. (٣)

مادة (١٧٣١)

إقرار القن بالسرقة يقبل في حق القطع ولو كذبه سيده دون المال فلا يتبع به إلا بعد عتقه. (٤)

مادة (١٧٣٢)

غير المكاتب من الأرقاء لا يملك شيئاً مطلقاً وكل ما في يده ملك لسيده فلا يصح إقراره لسيده ولا إقرار سيده له بمال مطلقاً سواء في ذلك أم الولد والمدير والقن.

أما المكاتب فيملك كسبه ومنافعه فيصح إقراره لسيده بالمال وإقرار سيده له به. (٥)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٨، ٤٥٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٣٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٦، الجديدة.

مادة (١٧٣٣)

الإقرار لقن الغير بمال إقرار لسيده. فإن صدقه لزم وإن كذبه بطل. أما الإقرار له بنكاح أو قصاص أو تعزير القذف يصح سواء صدقه السيد أو كذبه. والحق للعبد وله المطالبة به والعفو. وليس لسيده شيء من ذلك. (١)

مادة (١٧٣٤)

لا يقبل إقرار الرقيق برقه لغير من هو في يده. (٢)

مادة (١٧٣٥)

إقرار المكاتب بالجناية صحيح وتتعلق بذمته ورقبته جميعاً فإن عتق اتبع بها والا فهي في رقبته كما لو ثبتت بالبينة. ولا يصح إقرار سيده عليه بجناية ولا بغيرها. (٣)



(١) ش : ج ٤، ص ٣٣٨، ج ٣، ص ٥٧٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٩، الجديدة.
الغني : ج ٥، ص ٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) ك : ج ٤، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٣٧، ج ٥٧٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٨، الجديدة.

الفصل الرابع

في الإقرار بالنسب

مادة (١٧٣٦)

معروف النسب لا يصح إقراره بغير الأب والابن والزوج والمولى . فلا يقبل إقراره بابن ابن ولا بجار ولا بأخ ولا عم ونحو ذلك . و يقبل من مجهول النسب . (١)

مادة (١٧٣٧)

الإقرار بأب أو ابن أو زوج أو مولى صحيح ولو أسقط به وارثاً معروفاً بشرط ألا يكذبه الحس وألا يدفع به نسباً لغيره وأن يصدقه المقر به . مثلاً : لو أقرباً بوجه رجل أكبر منه بعشر سنين فأكثر أو ببنة من هو أصغر منه بعشر سنين فأكثر ولم يكن للمقر له نسب معروف من غيره ، أو أقرباً بمجهول النسب بمولى أعتقه ، أو أقرت امرأة بزواج فصدق المقر لهم في هذه الصور قبل إقرارهم ، وثبت لهم الإرث بمقتضى الإقرار حتى لو كان للمقر إخوة في الصورتين الأوليين حججوا بالمقر له . (٢)

مادة (١٧٣٨)

لا يشترط تصديق المقر له في المادة السابقة إذا كان ميتاً أو صغيراً أو مجنوناً كما لا يعتبر تكذيبها بعد الكبر والعقل . (٣)

مادة (١٧٣٩)

يكتفى في تصديق والد بولد وعكسه السكوت دون نطق . (٤)

(١) ش : ج٤ ، ص ٣٣٨ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٧٥ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ٣٠٢ ، الأولى / ج٦ ، ص ٤٦١ ، الجديدة .

(٢) ش : ج٤ ، ص ٣٣٨ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٧٥ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ٣٠١ ، الأولى / ج٦ ، ص ٤٦١ ، الجديدة .

(٣) ش : ج٤ ، ص ٣٣٨ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٧٥ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ٣٠١ ، الأولى / ج٦ ، ص ٤٦١ ، الجديدة .

(٤) ش : ج٤ ، ص ٣٣٨ ، الأولى / ج٣ ، ص ٥٧٥ ، الجديدة .

مادة (١٧٤٠)

لا يقبل الإقرار بحمل النسب على حي غير مقرر. مثلاً لو أقرباًخ في حياة الأب أو بعم في حياة الجد وهما غير مقرر ين بذلك لم يقبل هذا الإقرار. (١)

مادة (١٧٤١)

يقبل إقرار المرأة حتى السفهه على نفسها بالنكاح ولو تعدد مدعو زوجيتها. (٢)

مادة (١٧٤٢)

ثبوت البنوة لا يوجب ثبوت زوجية أمه كما لا يثبت بنوة إخوته غير التوأم. مثلاً: لو أقرببنوة زيد فثبت نسبه منه لم تثبت زوجية أمه ولا بنوة إخوة زيد. لكن توأمه تثبت بنوته. (٣)

مادة (١٧٤٣)

كما يقوم الورثة مقام المورث في ماله والديون التي له وعليه وفي الدعاوي يقومون مقامه في الإقرار بالنسب. مثلاً: لو أقر جميع الورثة بنسب من لو أقربه مورثهم ثبت نسبه قبل منهم. وثبت نسبه بإقرارهم أيضاً. (٤)

مادة (١٧٤٤)

النسب لا يتبعض، فلا يثبت بإقرار بعض الورثة لا في حق المقر ولا في حق غيره لكن يشارك المقر له المقر في الميراث بقدر ما يخصه فيعطى له ما فضل بيد المقر عن حصته بمقتضى إقراره. مثلاً: لو مات زيد عن ابنين فأقر أحدهما بأخ أو أخت لم يثبت النسب ويقسم المال نصفين: نصف لمن لم يقر والنصف الآخر بين المقر والمقر له فيعطى المقر في الصورة الأولى ثلثي النصف وفي الثانية أربعة أخماسه، والباقي للمقر له. (٥)

(١) ش : ج٤، ص ٣٣٩، الأولى/ج٣، ص ٥٧٦، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٣٠١، الأولى/ج٦، ص ٤٦١، الجديدة.

(٢) ش : ج٤، ص ٣٣٩، الأولى/ج٣، ص ٥٧٦، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٣٠٢، الأولى/ج٦، ص ٤٦٢، الجديدة.

(٣) ش : ج٤، ص ٣٣٨، الأولى/ج٣، ص ٥٧٦، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٣٠٠، الأولى/ج٦، ص ٤٦٠، الجديدة.

(٤) ش : ج٤، ص ٣٣٨، الأولى/ج٣، ص ٥٧٦، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٣٠٢، الأولى/ج٦، ص ٤٦٢، الجديدة.

(٥) ش : ج٤، ص ٣٣٨، الأولى/ج٣، ص ٥٧٦، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٣٠١، الأولى/ج٦، ص ٤٦١، الجديدة.

المفني : ج٥، ص ٣٢٥.

مادة (١٧٤٥)

إقرار الولي المجهربنكاح من يملك نكاحها جبراً صحيح . ولا عبرة لقولها . أما إذا لم يكن مجبراً فلا يقبل إقراره إلا إذا أقرت بالإذن له . (١)

مادة (١٧٤٦)

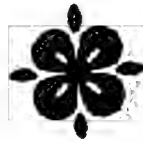
يكتفي بالسكوت في تصديق أحد الزوجين لإقرار الآخر بالزوجية ويثبت به الإرث . (٢)

مادة (١٧٤٧)

لا أثر لمحدود أحد الزوجين وتكذيبه إقرار الآخر بالزوجية إذا صدقه بعد ذلك قبل موت المقر ويثبت التوارث بينهما . أما إذا بقي على التكذيب حتى مات المقر فلا يعتبر تصديقه بعد ذلك فلا يرثه . (٣)

مادة (١٧٤٨)

لا يقبل إقرار مكلف بنكاح صغيرة بيده و يفسخه الحاكم . (٤)



(١) ش : جـ ٤ ، ص ٣٣٩ ، الأولى / جـ ٣ ، ص ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، الجديدة .

ك : جـ ٤ ، ص ٣٠٣ ، الأولى / جـ ٦ ، ص ٤٦٣ ، الجديدة .

(٢) ش : جـ ٤ ، ص ٣٣٩ ، الأولى / جـ ٣ ، ص ٥٧٧ ، الجديدة .

(٣) ش : جـ ٤ ، ص ٣٣٩ ، الأولى / جـ ٣ ، ص ٥٧٧ ، الجديدة .

ك : جـ ٤ ، ص ٣٠٣ ، الأولى / جـ ٦ ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، الجديدة .

(٤) ش : جـ ٤ ، ص ٣٣٩ ، الأولى / جـ ٣ ، ص ٥٧٧ ، الجديدة .

ك : جـ ٤ ، ص ٣٠٣ ، الأولى / جـ ٦ ، ص ٤٦٣ ، الجديدة .

الفصل الخامس

في أحكام عامة

مادة (١٧٤٩)

من ملك إنشاء شيء ملك الإقرار به. فيصح إقرار الولي على محجوره والمتولى على الوقف بما يملكان انشاءه، كما يصح إقرار الوكيل على موكله فيما وكل فيه. فلو أقر الولي ببيع مال المحجور أو أقر الناظر بتأجير الوقف أو أقر الوكيل في بيع أو قبض ونحوها بأنه تصرف بذلك قبل ذلك منهم. (١)

مادة (١٧٥٠)

يصح إقرار الوارث على مورثه فيما يمكن صدقه. فأقرار جميع الورثة بدين عليه نافذ، ويلزمهم قضاؤه من التركة.

وإن أقرببه بعضهم بلا شهادة لازم المقر منه بقدر إرثه. فإن ورث النصف لزمه نصف الدين، وإن ورث الربع لزمه الربع وهكذا. وكذلك الإقرار بالوصية. (٢)

مادة (١٧٥١)

الإضافة قد تكون لأدنى ملابسة فلا تنافي الإقرار للغير بما أضافه المقر إلى نفسه. مثلاً لو قال: داري أو فرسي أو ثوبي لفلان أو له من مالي أو فيه ألف أو له من ميراثي من أبي ألف أو قال: ديني الذي على فلان هو لزيد صح إقراره. لكن لو فسره بالهبة قبل منه فلا يجبر على إقباضه. (٣)

مادة (١٧٥٢)

الإقرار بالدين يتعلق بالذمة والإقرار بالعين يتعلق بذاتها فلو أقر بدين لشخص وبعين لآخر فرب العين أحق ولولم يكن للمقر مال غيرها. (٤)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩١، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩١، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٣١٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٧٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٣٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٧١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٥، الجديدة.

مادة (١٧٥٣)

الإقرار بشيء يتضمن دعوى أو إثبات حق على الغير يقبل فيما عليه لا فيما له . مثلاً : لو أقر أنه خالع امرأته على ألف بانت منه والقول لها في نفي العوض . وكذا لو أقر بدار أنها رهن من زيد في ألف أو أقر بدار لز يد وقال استأجرتها منه سنة أو بثوب وقال خطته أو صبغته بكذا . (١)

مادة (١٧٥٤)

يبطل الإقرار برد المقر له أو تكذيبه فلو أقر بمال في يده لزيد فكذبه بطل الإقرار وأقر المال في يده و يقبل رجوع المقر ودعواه به لنفسه بعد تكذيب المقر له . أما دعوى المقر له به ورجوعه بعد التكذيب إلى التصديق فلا يقبل . (٢)

مادة (١٧٥٥)

لا يزاحم أرباب الديون الثابتة بمحض إقرار الورثة أرباب الديون الثابتة بإقرار المورث . كما لا يزاحم هؤلاء ولا هؤلاء أرباب الديون الثابتة بالبينة فتقدم الديون الثابتة بالبينات ثم الديون الثابتة بإقرار المورث على ما أقرببه الورثة . (٣)

مادة (١٧٥٦)

لا يقبل الرجوع عن الإقرار بحقوق العباد كما لا يقبل الرجوع عن الإقرار بحقوق الله التي لا تدرأ بالشبهات . أما ما كان حداً لله فيدرأ بالرجوع . (٤)

مادة (١٧٥٧)

ما جرت العادة بالإقرار بقبضه أو إقباضه قبل حقيقة القبض إذا أنكر المقر حقيقة القبض من غير جحود لإقراره وطلب إحلاف خصمه حلف فإن نكل قضى عليه . (٥)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧٢ ، ٥٨٣ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٣١٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٧٢ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧٥ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٦٤ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧٧ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٣٠٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٣٤٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧٩ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٣١٩ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٧٥ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٤ ، ص ٣٤٣ ، ٣٤٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٨٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٣١٨ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٧٥ ، الجديدة .

مادة (١٧٥٨)

من باع أو وهب أو نحو ذلك ثم ادعى أنه وقع ذلك تلجئة ولا بينة له وطلب إحلاف خصمه
لزمه الحلف فإن نكل قضى عليه. (١)

مادة (١٧٥٩)

من أقرب عقد ثم ادعى فساده وأنه أقربه على ظن صحته لم يقبل منه ذلك وله تحليف المقر له. فإن
نكل حلف المقر بطلانه وبرىء منه. (٢)

مادة (١٧٦٠)

من تصرف في شيء تصرفاً جعل لغيره فيه حقاً ثم أقرباً يمنع صحة تصرفه لا يقبل إقراره. كما
لوبياع أو عتق أو وهب ثم أقرباً بالمعقود عليه لغيره، أو أقر أن المبيع رهن، أو أن المعتقة أم ولد لم يقبل
ذلك في حق المشتري أو الموهوب له أو المعتق ولا يؤثر على تصرفه. لكن يلزم أن يفرم بدله للمقر
له. (٣)

مادة (١٧٦١)

من تصرف في شيء تصرفاً يبتني على الملك ثم ادعى أنه لم يكن ملكه حين التصرف لم يقبل
قوله مطلقاً. ولكن تسمع بينته إن لم يكن مكذباً لها بإقراره بملكيتها وإلا فلا تسمع بينته. (٤)

مادة (١٧٦٢)

إذا ادعى اثنان داراً في يد ثالث أنها لهما شركة على الشيوع فأقر ذو اليد ببعضها لأحدهما فالقر
به بينهما. (٥)

مادة (١٧٦٣)

الاعتراف باليد مقبول ويؤخذ به. فلو أقرب شيء في يده أنه أخذه من زيد أو غصبه منه فقد أقر
له باليد فيلزمه تسليمه إليه. لكن لو قال قبضته على يد زيد أو وصل إلى يده لم يكن ذلك إقراراً له
باليد. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٤، الجديدة.

انظر ك : ج ٤، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٣١٩، الأولى/ج ٦، ص ٤٧٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٣١٩، الأولى/ج ٦، ص ٤٧٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٣١٩، الأولى/ج ٦، ص ٤٧٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٦، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٣٢٢، الأولى/ج ٦، ص ٤٧٧، الجديدة.

(٦) ش : ج ٤، ص ٣٤٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٦، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٦، ص ٤٧٧، الجديدة.

مادة (١٧٦٤)

الإقرار المتعدد يقتضي التسوية بينهم عند عدم المزاحم. مثلاً لو أقر الورثة بالتركة لزيد وبكر معاً بلفظ واحد فهي لها بالسوية أو أقر بالدار لجماعة بلفظ واحد فهي لهم بالسوية بينهم. (١)

مادة (١٧٦٥)

من أقر بحرية عبد أو شهد بها فردت شهادته ثم اشتراه من سيده عتق عليه حالاً ولا ولاء له. (٢)

مادة (١٧٦٦)

الإقرار ببنائة أو أمة حامل ليس إقراراً بحملها. (٣)

مادة (١٧٦٧)

من أقر بشيء جعله ظرفاً أو مظروفاً كان مقراً بالأول منها دون الثاني. مثلاً: لو قال: له عندي سيف في قراب أو مائة ريال في صندوق أو بيت فيه دابة أو فرس عليها سرج أو سرج على دابة كان مقراً بالمنطوق أولاً. (٤)

مادة (١٧٦٨)

من أقر بغير لفته وقال لم أدري ما قلت قبل منه بيمينه. (٥)

مادة (١٧٦٩)

الإقرار: إخبار فهو قابل للتكرار، فلو أقر بألف في أوقات متعددة من غير ذكر ما يقتضي تعدد المقربة لزمه ألف واحدة. أما لو ذكر ما يقتضي التعدد من أسباب مختلفة أو آجال متغايرة أو أنواع أو أوصاف متباينة أو اختلفت تواريخ القبض دل ذلك على تعدد المقربة. ولو قيد في بعض الأقرار بر وأطلق في الباقي حل المطلق على المقيد. (٦)

(١) ش: ج٤، ص ٣٤٤، الأولى/ج٣، ص ٥٨٧، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣٢٣، الأولى/ج٦، ص ٤٧٨، الجديدة.

(٢) ك: ج٤، ص ٣١٩، الأولى/ج٦، ص ٤٧٦، الجديدة.

(٣) ش: ج٤، ص ٣٤٨، الأولى/ج٣، ص ٥٩٥، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣٤٨، الأولى/ج٦، ص ٤٨٧، الجديدة.

(٤) ش: ج٤، ص ٣٤٨، الأولى/ج٣، ص ٥٩٤، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣٤٤، الأولى/ج٦، ص ٤٨٦، الجديدة.

(٥) ش: ج٤، ص ٣٤٠، الأولى/ج٣، ص ٥٧٩، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣٠٨، الأولى/ج٦، ص ٤٦٧، الجديدة.

(٦) ش: ج٤، ص ٣٤٣، الأولى/ج٣، ص ٥٨٦، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٣٢٢، الأولى/ج٦، ص ٤٧٧، الجديدة.

حالة المجلس كلها كحالة واحدة بالنسبة لإقرار الورثة بديون على المورث فتعتبر كل الأقارير الواقعة في مجلس واحد كإقرار واحد.

مثلاً : لو أقرروا على التعاقب في مجلس واحد على مورثهم بمائة ثم بثلاثمائة ثم بمائتين وكانت التركة ثلاثمائة قسمت التركة بنسبة الديون المقر بها فيعطى الأول سدسها والثاني نصفها والثالث ثلثها. أما لو أقرروا على التعاقب كذلك في ثلاثة مجالس أعطى الأول مائة كاملة، والثاني مائتين ولا يعطى الثالث منها شيئاً. (١)



(١) ش : ج ٤، ص ٣٤٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٧، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٣٢٣، ٣٢٤، الأولى/ج ٦، ص ٤٧٨، الجديدة.

الكتاب السابع عشر

في الشركة

وفيه مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (١٧٧١)

الشركة هي اجتماع شخصين فأكثر في استحقاق أو في تصرف وهي قسمان : شركة مال، وشركة عقد. (١)

مادة (١٧٧٢)

شركة المال : هي الاجتماع في استحقاق عين بمنافعها أو دون منافعها أو في استحقاق المنافع دون العين. (٢)

مادة (١٧٧٣)

شركة العقد هي الاجتماع في التصرف وهي خمسة أنواع. (٣)

مادة (١٧٧٤)

شركة العنان : هي عقد شركة بين عدد على رأس مال معلوم لكل منهم قدر معين ليعمل فيه جميعهم على أن يكون لكل منهم من الربح جزء مشاع معلوم. (٤)

مادة (١٧٧٥)

شركة المضاربة : هي دفع مال معين معلوم لمن يتجرفيه بجزء مشاع معلوم له من ربحه ونسبى قراضاً. (٥)

مادة (١٧٧٦)

شركة الوجوه : هي اشتراك شخصين فأكثر في ربح ما يشتريانه في ذمهما بجاهها. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ١٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٣١٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٣١٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٩٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٩٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٠٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٦، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ٢٥٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٧، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧١، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٦، الجديدة.

مادة (١٧٧٧)

شركة الأبدان : هي اشتراك اثنين فأكثر فيما يملكه بأبدانها من مباح أو يتقبلانه في ذمهما من عمل. (١)

مادة (١٧٧٨)

شركة المفاوضة نوعان :

الأول : تفويض كل من الشريكين صاحبه شراء وبيعاً ومضاربة وتوكيلاً ومسافرة بالمال وارتهاً وضمناً وتقبل ما يرى من الأعمال . وهذا النوع جمع بين جميع أنواع الشركة .
النوع الثاني : هو الاشتراك في كل ما يثبت لها أو عليها. (٢)

مادة (١٧٨٩)

القسمة تميز بعض أنصباء الشركاء عن بعض وإفرازها عنها وهي نوعان :

مادة (١٧٨٠)

قسمة التراضي : هي القسمة الحاصلة بين الشركاء مع ضرر أحدهم أو رد عوض من بعضهم لبعض للتعديل. (٣)

مادة (١٧٨١)

قسمة الإجماع : هي القسمة التي لا ضرر فيها على أحد من الشركاء ولا رد عوض. (٤)

مادة (١٧٨٢)

القسامة هي الأجرة التي يستحقها القاسم مقابل عمله. (٥)

مادة (١٧٨٣)

الموات هي الأرض المنفكة عن الاختصاصات وملك معصوم. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧١، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٣١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢١٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٧١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٥١٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢١، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٥، الجديدة.

سميت بذلك لإجبار المعتنع منها إذا كملت شروطه.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٣، ص ٥١٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٨، الجديدة.

والقسامة بضم القاف كما ذكره الخطابي.

(٦) ش : ج ٢، ص ٤٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٦، الأولى/ج ٤، ص ١٨٥، الجديدة.

مادة (١٧٨٤)

إحياء الموات هو أن يحوزها ببناء حائط منيع مما جرت عادة البلد البناء به أو بإجراء ماء إليها أو بحفر بئر فيها ماء أو بغرس شجر أو بتهيئتها للزراع بإزالة موانعه . (١)

مادة (١٧٨٥)

المهاياة هي قسمة المنافع بالزمان بأن ينتفع أحدهما مدة والآخر مدة أو بالمكان بأن ينتفع أحدهما بمكان والآخر بمكان . (٢)

مادة (١٧٨٦)

الإبضاع : دفع المال إلى من يتجربه على أن كل الربح لرب المال . (٣)

مادة (١٧٨٧)

تنضيض المال إعادته بعد التجارة فيه إلى جنس رأس المال . (٤)



-
- (١) ش : ج ٢، ص ٤٣٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٦٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤١٠، الأولى/ج ٤، ص ١٩١، الجديدة.
- (٢) ش : ج ٤، ص ٢٩٧، ٢٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٥١١، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٦، الجديدة.
- (٣) ش : ج ٢، ص ٢٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٥٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠١، الجديدة.
- (٤) ش : ج ٢، ص ٢١٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٥٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢١، الجديدة.

الكتاب الأول في شركة الملك وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

في صفة هذه الشركة وأسبابها

مادة (١٧٨٨)

إذا سبق جماعة إلى مباح كصيد وعبر وحطب ونحو ذلك فأخذوه دفعة واحدة فهو مشترك بينهم بالسوية. (١)

مادة (١٧٨٩)

إذا تملك اثنان فأكثر عيناً أو منفعة لسبب من أسباب الملك وعقد واحد ك شراء و اتحاب وارث واستنجار وقبول وصية ونحو ذلك فتلك العين أو المنفعة مشتركة بينها شركة ملك. (٢)

مادة (١٧٩٠)

إذا حفر جماعة نهراً صغيراً وساقوا ماءه من نهر كبير ملكوه مشتركاً بينهم على حسب عمل ونفقة وكذا إذا أحيوا أرضاً مواتاً. (٣)

مادة (١٧٩١)

إذا اختلط مال شخصين من جنس واحد بحيث لا يتميز مال أحدهما من الآخر فهو مشترك بينهما، وكذا إذا خلط الغاصب المغصوب الذي لا يتميز بمثله فهو مشترك بينهما و يلزمه مثله من المخلوط، أما إذا خلطه بدونه أو بخير منه بجنسه أو خلطه بغير جنسه على وجه لا يتميز فالمال كان شريكاً في المخلوط بقدر قيمتهما. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٤٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٤٦٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤١٣، الأولى/ج ٤، ص ١٩٧، الجديدة.

(٢) ك : ج ٢، ص ٢٥٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٦١، الأولى/ج ٢، ص ٤٦٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤١٥، الأولى/ج ٤، ص ١٩٩، الجديدة.

يذكر هذا الموضوع في فصل من فصول باب إحياء الموات تحت عنوان مسائل من أحكام الانتفاع بالمياه غير المملوكة ونحوها. وذكر هذا الموضوع وأمثاله في باب الشركة لوجود معنى الشركة فيها.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٤٤، الأولى/ج ٢، ص ٤١٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥١، الأولى/ج ٤، ص ٩٤، الجديدة.

مادة (١٧٩٢)

لو اختلط درهم لشخص بدرهمين لآخر من غير غصب على وجه لا يمكن معه التمييز فتلف اثنان منها فالدرهم الباقي بينهما نصفين. (١)

مادة (١٧٩٣)

إذا اغتصب ثوباً فصبغه فزادت قيمتها أو لم تزد ولم تنقص فرب الثوب والصبغ شريكان بقدر ماليتها، وإن زادت قيمة أحدهما فالزيادة لصاحبه، وإن كانت الزيادة بالعمل فهي بينهما. (٢)

مادة (١٧٩٤)

إذا غصب صبغاً فصبغ به ثوباً له فهو ورب الصبغ شريكان بقدر حقيهما. (٣)

مادة (١٧٩٥)

إذا غصب ثوباً من شخص وصبغاً من آخر وصبغه به فرب الصبغ والثوب شريكان بقدر ملكيها. (٤)



(١) ش : ج ٢، ص ٣٤٥، الأولى/ج ٢، ص ٤١٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥١، الأولى/ج ٤، ص ٩٤، الجديدة.

ذكر المؤلف رحمه الله تعليقاً على هذه المادة أن التقييد بقوله «من غير غصب» مقصود لأنه مع الغصب يجب الضمان ولا يبقى الاشتراك.

وعلل هذه القسمة في كل من الكشف وشرح المنتهى بأنه يحتمل أن يكون التالف الدرهمين فيختص صاحب الدرهم به، ويحتمل أن يكون التالف درهماً لهذا ودرهماً لهذا فيختص صاحب الدرهمين بالباقي فتساوياً لا يحتمل غير ذلك ومال كل واحد منها متميز قطعاً، وقال في تصحيح الفروع : ويحتمل القرعة أولى كما في نظائره.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٤٦، الأولى/ج ٢، ص ٤١١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥١، الأولى/ج ٤، ص ٩٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٣٤٧، الأولى/ج ٢، ص ٤١١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥٢، الأولى/ج ٤، ص ٩٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٣٤٧، الأولى/ج ٢، ص ٤١١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٥٢، الأولى/ج ٤، ص ٩٦، الجديدة.

الفصل الثاني

في تصرفات الشركاء شركة ملك

مادة (١٧٩٦)

ليس لأحد من الشريكين التصرف في المشترك إلا بإذن الآخر فليس لأحدهما بيع المشترك ولا إجارته ولا إعارته ولا زيادة البناء عليه (١). وليس لأحد الشركاء الانتفاع بقدر حصة نفسه بسكن أو زراعة بلا إذن الآخر، فلو سكن في المشترك ضمن أجرة مثل حصة شريكه (٢).

مادة (١٧٩٧)

للشريك أن ينتفع بالمشترك انتفاعاً لا يمكن التحرز منه بلا ضرر كالاستناد إلى الحائط المشترك والاستغلال به ونحو ذلك كالأخذ من الماء المشترك لشربه ووضوئه وغسله وغسل ثيابه ونحو ذلك مما لا يؤثر ويجوز به الانتفاع من مال الأجنبي (١).

مادة (١٧٩٨)

للشريك أن يهدم حائطاً مشتركاً له فيه جزء وإن قل إذا خيف سقوطه ولا شيء عليه لشريكه، أما إذا لم يخش سقوطه فليس له ذلك، ولو فعل لزمته إعادته كما كان (٤).

مادة (١٧٩٩)

يجبر الشريك على موافقة شريكه في دفع مضرة أو إبقاء منفعة (٥).

(١) ش : ج ٢، ص ١٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠١-٢٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٤١٠، الجديدة.

(٢) انظر ش : ج ٢، ص ٢٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٧١، الجديدة.

ش : ج ٢، ص ٤٤١، الأولى/ج ٢، ص ٤٦٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٤١١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤١٥، الأولى/ج ٤، ص ١٩٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٢٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٤١٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٣٤-١٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٢٧١-٢٧٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٤١٤-٤١٥، الجديدة.

الفصل الثالث

في الدين المشترك وأحكامه

مادة (١٨٠٠)

هو الدين الذي لشخصين فأكثر بذمة ثالث بسبب واحد دين مشترك بينها شركة ملك، أما إذا تعدد سبب استحقاقه فليس بمشترك، فلو مات شخص عن دين له فورثته شركاء في ذلك بنسبة إرثهم شركة ملك وكذلك الدين الذي لشركة العنان. (١)

مادة (١٨٠١)

من تملك مالاً مشتركاً بين أشخاص فلزمه ضمان قيمته لهم فهي دين مشترك بينهم بنسبة ملكهم. (٢)

مادة (١٨٠٢)

إذا بيع أو أجر مال مشترك صفقة واحدة فالثن والأجرة دين مشترك بين الشركاء في ذلك المال وكذا لو أقرض اثنان مالاً مشتركاً بينها فهو دين مشترك. (٣)

مادة (١٨٠٣)

إذا أخرج أحد الشريكين في الدين المشترك الحال حقه جاز، وليس له أن يؤخر حق شريكه، وهذا التأخير لا يمنع من مطالبة ولا من مقاسمة الشريك الآخر فيما يقبضه من الدين المشترك. (٤)

مادة (١٨٠٤)

إذا قبض أحد الشريكين من الدين المشترك دون إذن شريكه فللشريك الآخر أن يأخذ من القابض بنسبة حصته، ولو أخرج القابض عن يده في قضاء دين ونحوه أخذ ذلك من هوي يده. (٥)

(١) ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٢-٥٠٣، الجديدة.

(٢) ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٢-٥٠٣، الجديدة.

(٣) ك : ج ٢، ص ٣٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٢، ٥٠٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٢، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٢، الجديدة.

مادة (١٨٠٥)

ما قبضه أحد الشريكين من الدين المشترك بإذن شريكه اختص به وليس للآخر أن يأخذ منه شيئاً وله مطالبة الغرم بحصته. (١)

مادة (١٨٠٦)

إذا تقاسم الشريكان ديناً مشتركاً في الذمة فقبض أحدهما قسمه وضاع على الآخر قسمه فما قبضه يكون لهما وما ضاع فهو عليهما. (٢)

مادة (١٨٠٧)

إذا تلف ما قبضه أحد الشريكين من الدين المشترك في يده ليس للآخر أن يطالبه بحصة مما قبضه وله مطالبة الغرم بحصته. (٣)

مادة (١٨٠٨)

ليس للمدين ديناً مشتركاً بسبب متحد أن يخص بعض الشركاء بوفاء حقه أو بعبضه، أما إذا لم يكن الدين مشتركاً بأن اختلف السبب فله تقديم من شاء في الوفاء وليس للغرم الآخر مشاركة القابض أصلاً. (٤)

مادة (١٨٠٩)

إبراء أحد الشريكين في الدين المشترك ينفذ في حقه دون حق شريكه. (٥)



-
- (١) ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٣، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٤، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٥٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٢، الجديدة.
(٣) ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٣، الجديدة.
(٤) ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٣، الجديدة.
(٥) ش : ج ٢، ص ٢٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٢، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٥٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٢، الجديدة.

الفصل الرابع في أحكام عاقبة

مادة (١٨١٠)

من قبض ديناً مشتركاً لاثنين فوفى أحدهما أو أبرأه لم يبرأ من الآخر وكذا الكفالة بالنفس. (١)

مادة (١٨١١)

كل واحد من الشريكين أمين في حصة الآخر فليس لأحدهما أن يؤجر حصته من العين ولا أن يبيعها ولا أن يخاصم في حصة شريكه مطلقاً. (٢)

مادة (١٨١٢)

إذا ورث اثنان أو أكثر خيار عيب أو شرط فرضي أحدهما سقط حق الباقيين، أما إذا اشترى شخصان من واحد شيئاً فلا أحدهما الرد بخيار عيب ولورضي الآخر. (٣)

مادة (١٨١٣)

للشريك أن يقبض حصته من المشترك إذا كان مكيلاً أو موزوناً ينقسم من يد بائع أو مودع ونحوه لغيبة الشريك أو امتناعه دون إذنه ولا إذن الحاكم، أما إذا كان لا ينقسم كدابة وموزون مصوغ ونحوه فليس له ذلك إلا بإذن الشريك أو الحاكم (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١١٨، الأولى/ج ٢، ص ٢٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٣٨١، الجديدة.

(٢) انظر ش : ج ٢، ص ٢٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٩٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤١، الأولى/ج ٢، ص ١٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٦، الأولى/ج ٣، ص ٢٢٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤١، الأولى/ج ٢، ص ١٧٩، الجديدة.

ش : ج ٢، ص ٤٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٠٦، الأولى/ج ٤، ص ١٨٤، الجديدة.

مادة (١٨١٤)

ليس لأحد الشريكين طلب بيع ما لا ينقسم إلا بالتراضي من منقول أو عقار، ويجبر الشريك على البيع معه فإن أبى باعه الحاكم وقسم الثمن وكذا لو طلب الإجارة أجبر عليها الآخر ولو كان شريكاً في وقف، فإن أبى أجره الحاكم وقسم الأجرة. (١)

مادة (١٨١٥)

نفقة الأعيان المشتركة على الشركاء على قدر حقوقهم سواء الحيوان وغيره فلو احتاجت القناة المشتركة إلى عمارة فهي على الشركاء بقدر حقوقهم والماء على قدر ما شرطاه عند الاستخراج فإن استوا في الملك والنفقة لم يصح اشتراط التفاضل. (٢)

مادة (١٨١٦)

نماء المشترك وكسبه يكون بين الشركاء على قدر ملكهم سواء في ذلك الكسب النادر وغيره. (٣)



(١) ش : ج ٤، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢١٩-٢٢٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٥١١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢١، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧١، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٦، الجديدة.

الكتاب الثاني

في شركة العقد وفيه سبعة فصول

الفصل الأول

في شرائط عامة لشركات العقد

مادة (١٨١٧)

لا تصح الشركة إلا من جائز التصرف فلا تصح من صغير ولا سفيه. (١)

مادة (١٨١٨)

يشترط في الشركة أن يذكر الربح وصفة تقسيمه بين الشركاء مشاعاً بنسبة حصصهم أو مع التفاوت، فلو لم يذكر الربح وصفة قسمته أو شرط لبعضهم جزء مجهول لم تصح الشركة ولو ذكر أن الربح بينهما كان بينهما منا صفة. (٢)

مادة (١٨١٩)

لا يصح اشتراط عدم فسخ الشركة مدة كذا أو أبداً ويفسد الشرط وحده. (٣)

مادة (١٨٢٠)

لا يصح اشتراط ما ينافي مقتضى العقد فيفسد وحده، فلو شرط أحد الشريكين على الآخر ضمان المال أو شرط عليه من الوضعية أكثر من رأس ماله أو شرط ألا يبيع أو لا يشري بطل الشرط أو شرط أن يكون الربح كله لأحدهما. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦١، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٩، الجديدة.

مادة (١٨٢١)

لا يصح اشتراط ما ليس من مصلحة العقد كما لو شرط أحدهما الانتفاع بمال الشركة كركوب دابتها ولبس ثوبها أو شرط ذلك لأجنبي أو شرط أن ما أعجبه أخذه بضمنه فيفسد الشرط ونصح الشركة. (١)

مادة (١٨٢٢)

يشترط في شركة العنان والمضاربة أن يكون رأس مال الشركة قدراً معلوماً من النقود المضروبة فلا يصح مع العروض ونحوها، ولا على الذهب والفضة غير المضروبين. (٢)

مادة (١٨٢٣)

يشترط في شركة العنان والمضاربة حضور رأس المال حين العقد فلا تصح على مال غائب أو على مال في الذمة. (٣)

مادة (١٨٢٤)

الوكالة التي تتضمنها الشركة ليست كالوكالة المنفردة فلا يشترط لصحة شركة الوجوه ذكر جنس ما يشتريانه ولا قدره ولا قيمته، فلو قال كل منهما للآخر كل ما اشتريت من شيء فهو بيننا صح. (٤)



(١) ش : ج ٢، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٩٧-١٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٩٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧١، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٦، الجديدة.

الفصل الثاني

في أحكام عامة لشركات العقد

مادة (١٨٢٥)

تتعقد الشركة بكل ما يدل على الرضى من قول أو فعل يدل على إذن كل من الشريكين للآخر في التصرف وائتمانه، ولا يشترط قبول العامل باللفظ بل يكفي مباشرة العمل. (١)

مادة (١٨٢٦)

الشركة مبنية على الوكالة والأمانة، ولفظ الشركة يتضمن الإذن بالتصرف فما اشتراه أحد الشركاء فهو لجميعهم إلا إذا نوى الشراء لنفسه خاصة فيختص به. (٢)

مادة (١٨٢٧)

يقبل قول كل شريك فيما اشتراه لنفسه أو للشركة. (٣)

مادة (١٨٢٨)

الإذن بالتجارة لا يتضمن الإبراء والإقرار فلو أبرأ أحد الشركاء من دين أو أقربين أو دين لأحد قبل فسخ الشركة فهو من نصيبه خاصة دون نصيب الشركاء إلا إن أقربا يتعلق بالشركة كأجرة دلال أو مخزن لأموال الشركة ونحو ذلك فهو من مال الجميع. (٤)

مادة (١٨٢٩)

الشركة من العقود الجائزة فلكل واحد من الشركاء حق الفسخ متى شاء سواء كان المال نقداً أو عرضاً فلو تفاسخ الشريكان أو فسخها أحدهما انفسخت وبطلت الوكالة من الطرفين، أما إذا قال أحدهما عزلت شريكي صح تصرف المعزول في نصيبه فقط، وصح تصرف العازل في الجميع. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٠١، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٦، الجديدة.

مادة (١٨٣٠)

إذا تعدى الشريك في مال الشركة بمخالفة أو إتلاف ضمن سواء كانت الشركة صحيحة أم فاسدة ويكون ربح ذلك المال الذي حصل فيه التعدي لربه خاصة. (١)

مادة (١٨٣١)

الوضعية الحاصلة في الشركة سواء كانت بتلف أو نقصان ثمن أو غير ذلك تقع على رأس المال ففي العنان تكون على الشرط بنسبة أموالهم دون الأبدان وفي المضاربة على رب المال فقط، وفي شركة الوجوه على الشركاء على قدر ملكهم فيما يشترونه حسب شروطهم. (٢)

مادة (١٨٣٢)

تبطل الشركة بموت أحد الشريكين وجنونه المطبق وبالحجر عليه لسفه وبكل ما يبطل الوكالة. (٣)

مادة (١٨٣٣)

الشركة تتضمن الوكالة فيصح تخصيصها بالنوع والبلد والنقد والأشخاص، فلو شرط أحد الشريكين على الآخر ألا يتجر إلا في نوع خاص أو في بلد معين أو ألا يبيع إلا بنقد كذا، أو ألا يعاقد فلاناً أو ألا يسافر بالمال صح الشرط وليس للآخر مخالفته، ولكل من شركاء الأبدان طلب أجره العمل الذي تقبله أحدهم وقبضها يبرأ بذلك الدافع. (٤)

مادة (١٨٣٤)

اشتراط ما يؤدي إلى جهالة الربح مفسد للشركة فلو شرط لأجنبي أو لأحد الشركاء دراهم معلومة أو ربح مال معين فسدت. (٥)

مادة (١٨٣٥)

ليس للشريك إجراء شيء من التبرعات من مال الشركة كالقرض والهبة والعتق إلا بإذن بقية الشركاء. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٠٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٠٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٨، الجديدة.

(٣) ك : ج ٢، ص ٢٥٨-٢٥٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٤، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٠، الجديدة.

مادة (١٨٣٦)

يصح لأحد الشريكين شراء حصة شريكه، وإن اشترى الجميع لم يصح إلا في حصة البائع. (١)

مادة (١٨٣٧)

ما يشتره الشريك أن هو ملك بينها على ما شرط من تساو أو تفاضل وكذلك الربح بينها على ما اتفقا عليه، أما الخسران فيوزع عليها على قدر الملك فلو شرط أن يكون ملك ما يشتره بينهما أنصافاً أو أثلاثاً أو أرباعاً فالوضعية كذلك سواء كان الربح بينها كذلك أم لا. (٢)

مادة (١٨٣٨)

لكل من الشركاء أن يعمل ما هو من أعمال التجارة عرفاً فله أن يبيع و يشترى و يقبض و يحبل و يحتال و يؤجر و يستأجر. (٣)

مادة (١٨٣٩)

لكل من الشركاء أن يعمل ما هو من مصلحة التجارة فله الرد بعيب فيما شراه هو أو شريكه ولو رضي به شريكه، وأن يقابل وأن يشتري إلى أجل، والرهن والارتها، والإيداع للحاجة، والمطالبة بالدين والخصومة فيه وجنس الغرم ولو أبى الشريك. (٤)

مادة (١٨٤٠)

لكل من الشركاء أن يعمل ما هو من عادة التجار فله البيع نساء والإقرار بعيب ما يبيع من حال الشركة وله إعطاء الأرض والحط من الثمن وقبول السلعة إذا ردت إليه بعيب وأن يقرب الثمن أو يبعضه أو بأجرة حال ونحوه، وأن يعزل وكيلاً وكله هو أو شريكه، وأن يوكل فيما لا يتولى مثله بنفسه أو يعجز عنه، وأن يسافر بالمال مع الأمن. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢١٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٥١٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧١، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٠١، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٠١، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٥-٢٥٦، الأولى/ج ٢، ص ٥٠٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٠١-٢٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٢-٣٢٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٠١، الجديدة.

مادة (١٨٤١)

ليس للشريك عمل ما ليس من التجارة المقصودة بالشركة فليس له أخذ سفتجة ولا إعطاؤها ولا المزارعة ولا المضاربة ولا المشاركة ولا خلط مال الشركة بماله أو بمال غيره ولا الإبضاع ولا المحاباة؛ ولا الاستدانة على الشركة بأن يشتري بأكثر من رأس مال الشركة إلا بإذن بقية الشركاء أو بقولهم له اعمل برأيك. (١)

مادة (١٨٤٢)

على كل من الشركاء أن يتولى بنفسه ما جرت العادة بتوليهم لأنفسهم كإحراز مال الشركة وقبض نقود، فلو استأجر من فعل ذلك غرم أجرته، أما ما جرت العادة بالاستئجار فيه فله أن يستأجر من مال الشركة لحمل الماء والنداء على المتاع، فلو فعله بنفسه لم يستحق عليه أجراً. (٢)

مادة (١٨٤٣)

للشريك أن ينفق على مال الشركة كبذل الحفارة والعشر ويحتسب على مال الشركة. (٣)

مادة (١٨٤٤)

موجب العقد المطلق في الشركات التساوي في عمل وأجرة فلو عمل واحد أكثر ولم يتبرع بالزيادة كان له حق المطالبة بالزيادة. (٤)

مادة (١٨٤٥)

كما يصح الجمع بين جميع أنواع الشركات يصح جمع بعضها. (٥)

مادة (١٨٤٦)

إقرار أحد الشركاء بما في يده يقبل على جميع الشركاء ولا يقبل إقراره بما في يد غيره ولا بدین على شركائه. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٠٣، ٢٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٣، ٣٢٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٥، ٢٥٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٠، ٥٠٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٠٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٣١، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٨، الجديدة.

مادة (١٨٤٧)

لا يشترط اتحاد جنس رأس أموال الشركاء ولا التساوي فيه ، فلو أحضر أحد الشريكين فضة والآخر ذهباً صح ولو كان لأحدهما مائة وللآخر مائتان صح . (١)

مادة (١٨٤٨)

للمضاربة أحكام شركة العنان فيما يحق للعامل أن يفعله أولاً يحق وفيما يلزمه من العمل بنفسه ، وفي الشروط الصحيحة والفاسدة والمفسدة للعقد . (٢)

مادة (١٨٤٩)

العامل أمين فلا ضمان له عليه فيما تلف بلا تعد ولا تقصير ولو كان العقد فاسداً و يقبل قوله فيما يدعيه من هلاك أو خسران ، ولو ادعى الهلاك بأمر ظاهر كلف ببينة تشهد ثم يحلف على التلف به وفي نفي ما يدعي عليه من خيانة أو تعد أو تقصير ، أو مخالفته شيئاً مما شرط عليه ، وفي أنه لم ينه رب المال عن شراء كذا أو عن البيع نساء لو اختلفا في شيء من ذلك . (٣)

مادة (١٨٥٠)

القول قول العامل في قدر رأس المال والربح . (٤)

مادة (١٨٥١)

إذا فسدت الشركة قسم الربح على قدر أموال الشركاء وكذا الوضعية ويرجع كل شريك على بقية الشركاء بأجرة مثل عمله في مالهم ، فلو كان الشركاء من ثلاثة رجع كل شريك بأجرة ثلثي عمله ، ولو كانوا أربعة رجع كل بثلاثة أرباع أجره عمله وهكذا ، وفي شركة أبدان قسم أجر ما تقبله بالسوية . (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ١٩٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٢٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٥٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٩ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٢١١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٢٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٦٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥١١ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٢٢٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٣٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٦٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٣ ، ٥٢٢ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٣٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٦٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٣ ، ٥٢٢ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٢٠٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٠٥ ، ٥٠٤ ، الجديدة .

الفصل الثالث

في صفة شركة العنان وشرائطها وأحكامها

مادة (١٨٥٢)

صفة شركة العنان أن يحضر كل واحد من الشركاء من ماله قدرًا معلومًا من النقود المضروبة ليعمل فيه كلهم على أن يقسم الربح بينهم مشاعاً. (١)

مادة (١٨٥٣)

لو أحضر كل من الشركاء مالا ليعمل فيه البعض على أن يكون للعامل من الربح أكثر من ربح ماله صح وتكون الشركة عناناً ومضاربة معاً، أما لو اتفقا على أن يكون للعامل من الربح بقدر ماله أو أقل أو لا يكون له من الربح شيء لم يصح العقد. (٢)

مادة (١٨٥٤)

لا يشترط خلط أموال الشركة ولا أن تكون بأيدي الشركاء. (٣)

مادة (١٨٥٥)

موجب الشركة تعلق الضمان والزيادة بالشركاء فالتلف من أموالهم قبل الخلط أو قبل التصرف فهو من ضمان الجميع وما زاد فهو لهم. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ١٩٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٧، الجديدة.

إذا لم يختص العامل بنصيب زائد من الربح على ما أسهم به من رأس مال الشركة في مقابل قيامه بالعمل فإنه لا يصح وهم ما يسمى في الفقه بالإبضاع إذ هو دفع المال لمن يعمل فيه بلا عوض.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٩٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٥٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٩، الجديدة.

الفصل الرابع

في شركة المضاربة

مادة (١٨٥٦)

لا يشترط في المضاربة دفع رأس المال عيناً إلى العامل بل يكفي ما يقوم مقام الدفع مثلاً: لو كانت له وديعة أو عارية أو غصب لدى العامل من النقود المضروبة فعقد المضاربة عليها صحت. (١)

مادة (١٨٥٧)

لا تصح المضاربة بالدين الذي في ذمة العامل أو غيره، لكن لو وكله في القبض وعلق المضاربة صح، كما لو قال له: اقبض ديني من بكر وضارب به أو قال وكلتك في قبض ديني من نفسك فإذا قبضته فقد جعلته بيدك مضاربة ففعل صح، ومثل ذلك لو كانت له وديعة أو عارية أو غصب من النقود المضروبة فوكله في قبض ذلك وعلق المضاربة صح لكن لو تلف المصوب أو الوديعة أو العارية على وجه يوجب الضمان لم تجز المضاربة على عوضها. (٢)

مادة (١٨٥٨)

لا يشترط في المضاربة تنجزها فتصح معلقة وموقته فلو قال له: إذا قدم الحاج أو جاء شهر كذا فضارب بهذا المال صحت وكذا لو قال ضارب بهذا المال سنة، وكذا لو قال له بع هذا العرض وضارب بثمنه صح. (٣)

مادة (١٨٥٩)

تصح المضاربة من المريض مرض الموت الخوف ولو سمي للعامل أكثر من أجرة مثله فيستحقه من كل ماله و يقوم على الغرماء. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢١٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٣، الأولى/ج ٣، ص ٥١٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢١٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٣، الأولى/ج ٣، ص ٥١٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢١٢، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٣، الأولى/ج ٢، ص ٥١٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٢١، الجديدة.

مادة (١٨٦٠)

تصح مضاربة واحد لعاملين فأكثر في عقد واحد كما تصح مضاربة اثنين فأكثر لعامل واحد بعقد واحد وكيفما اتفقوا في الربح صح. (١)

مادة (١٨٦١)

تصح المضاربة مع اشتراط عمل رب المال أو غلامه أو انتفاع بدوابه، ويصح الشرط أيضاً. (٢)

مادة (١٨٦٢)

تنفسخ المضاربة بتلف كل المال قبل التصرف، فلو اشترى العامل للمضاربة شيئاً بعد ذلك فهو فضولي فيكون ما اشتراه له خاصة وعليه ثمنه سواء علم بالتلف قبل ذلك أو لا ما لم يجز رب المال شراؤه فيكون له، أما لو كان تلفه بعد شرائه في ذمته أو بعد العمل مع ما اشتراه فالمضاربة بحالها والثن رأس مالها يطالب به كل منها، وإن غرم العامل رجع على رب المال. (٣)

مادة (١٨٦٣)

تنفسخ المضاربة فيما تلف من مالها قبل العمل وتبقى في باقيه ويكون الباقي رأس مال لها. (٤)

مادة (١٨٦٤)

تنفسخ المضاربة بالمحاسبة ويقبض رب المال رأس ماله وتنفيض المال. (٥)

مادة (١٨٦٥)

إذا انفسخت المضاربة بموت العامل أو جنونه أو الحجر عليه لسفه فليس لوارثه أو وليه بيع غرضها إلا بإذن المالك وليس لرب المال بيعها دون إذن الوارث أو الولي، فإذا امتنع كل منها أن يأذن الآخر رفع الأمر إلى الحاكم فباعه وقسم الربح. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٣١٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦١، الأولى/ج ٣، ص ٥١٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢١٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٣، الأولى/ج ٣، ص ٥١٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢١٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٦، الأولى/ج ٣، ص ٥١٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢١٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٦، الأولى/ج ٣، ص ٥١٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢١٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٧، الأولى/ج ٣، ص ٥١٩، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٢، الجديدة.

مادة (١٨٦٦)

إذا انفسخت المضاربة بموت رب المال أو جنونه أو الحجر عليه لسفه يقوم وارثه أو وليه في الأحكام المترتبة على الفسخ من تقرير ما للعامل من الربح في المال وتقديمه على سائر الغرماء، ومطالبته ببيع عروض الشركة واقتضاء ديونها وليس للعامل شراء شيء بعد موته إلا بإذن ورثته، فإن أراد الوارث أو الولي مضاربة العامل على نفس المال لم يصح إلا بعد تنضيضه. (١)

مادة (١٨٦٧)

المضاربة الفاسدة كالإجارة الفاسدة، فالربح كله لرب المال وللعامل أجرة مثله ولو خسرت المضاربة إلا إذا عمل متبرعاً من الأصل كما لو قال رب المال خذ هذا مضاربة وكل ربحه لي فلا شيء للعامل. (٢)

مادة (١٨٦٨)

ليس للعامل شراء شيء من مال المضاربة لنفسه إن ظهر فيها ربح ولا صح شراؤه من رب المال أو من نفسه بإذن المالك، أما رب المال فلا يصح شراؤه شيئاً من مال المضاربة. (٣)

مادة (١٨٦٩)

ليس للعامل نفقة إلا بشرط فيصح اشتراطها سفرأ وحضرأ فلو تعدد رب المال أو كان مع العامل مال يتجرب به لنفسه أو بضاعة لآخر وشرط النفقة فهي على قدر مال كل إلا إذا شرطها على نفسه عالماً بالحال اختصت به. (٤)

مادة (٩٨٧٠)

إطلاق النفقة يقتضي جميع ما هو من الضروريات المعتادة فلو اشترطت له النفقة مطلقة واختلفا كان له نفقة مثله من طعام وكسوة. (٥)

مادة (١٨٧١)

ليس للعامل حق في الربح حتى يسلم رأس المال إلى ربه ويملك حصته من الربح بمجرد ظهوره ملكاً غير مستقر فليس له أخذه إلا بإذن رب المال. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٠٩، ٢٠٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٧، ٣٢٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢١٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٤، الأولى/ج ٣، ص ٥١٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢١٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٥١٦، الجديدة. الفاعل في قوله (إلا إذا شرطها) مستر عائد على رب المال.

وكما تلزم نفقة العامل بالشرط فإنها تلزم بالعادة أيضاً إذا جرى العرف بذلك ذكره الشيخ تقي الدين وابن القيم.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢١٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٥١٧، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢١٨، ٢٢١، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٣، ٣٣٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٦، ٢٦٧، الأولى/ج ٣، ص ٥١٧، ٥٢٠، الجديدة.

مادة (١٨٧٩)

القول قول رب المال في عدم رد مال المضاربة إليه وفي صفة خروجه من يده إلى العامل وفي قدر الربح المشروط للعامل. (١)

مادة (١٨٨٠)

إذا انفسخت المضاربة والمال عرض أو نقد من غير نوع رأس المال فعلى العامل بيعه وقبض ثمنه وتنضيفه من نوع رأس المال سواء كان ربح أو لم يكن، لكن لورضي رب «المال» أخذ العرض أو النقد الموجود قومه ودفع حصة العامل من الربح واستقل بملكه. (٢)

مادة (١٨٨١)

يلزم العامل تقاضي الديون التي لمال المضاربة كلها سواء كان ربح أو لم يكن. (٣)

مادة (١٨٨٢)

إذا انفسخت المضاربة والمال عرض وطلب العامل بيعه وامتنع رب المال أجبر على بيعه إن ظهر ربح والا لم يجبر. (٤)

مادة (١٨٨٣)

مال المضاربة دين في تركة العامل إذا مات وجهل بقاءه. ورب المال أسوة الغرماء. (٥)

مادة (١٨٨٤)

تصرفات العامل في المضاربة الفاسدة نافذة. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٣، الجديدة.

وسبأتي ذكر هذه المادة أيضاً في الفصل الرابع، من الباب الثاني من كتاب البينات والتحليف «فيمن القول قوله»

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٢١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٢١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٢١، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٨، الأولى/ج ٢، ص ٥٢٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٢، ٥٢١، الجديدة.

وإنما كان رب المال أسوة الغرماء في هذه الحال لأن الأصل بقاء المال في يد الميت واختلاطه بجملة التركة. ولا سبيل إلى معرفة عينه فكان ديناً، ولأنه لا سبيل إلى إسقاط حق مالك المال ولا إلى إعطائه عيناً من التركة لاحتمال أن تكون غير عين ماله فلم يبق إلا تعلقه بالذمة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٨، الجديدة.

الفصل الخامس

في شركة الوجوه

مادة (١٨٨٥)

صفة شركة الوجوه أن يشترك اثنان فأكثر من غير أن يكون لها رأس مال في شراء شيء بجاهها في ذمتها وبيعانه على أن يكون الربح بينها أنصافاً أو أثلاثاً أو نحو ذلك. (١)

مادة (١٨٨٦)

مبنى شركة الوجوه على الوكالة والكفالة، فكل من الشريكين وكيل الآخر في البيع والشراء، وكفيله في الثمن. (٢)



(١) ش : ج ٢، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٧١، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٦، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٢٧١، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٦، الجديدة.

الفصل السادس

في شركة الأبدان

مادة (١٨٨٧)

صفة شركة الأبدان أن يشترك اثنان فأكثر دون رأس مال في تقبل الأعمال في ذمهما بالأجرة أو في تملك المباحات كالاصطياد على أن يكون الكسب بينهما أنصافاً أو أثلاثاً أو أرباعاً أو نحو ذلك. (١)

مادة (١٨٨٨)

يقسم الحاصل مما تملكه الشركاء أو بعضهم أو من أجرة عمل تقبله كلهم أو بعضهم على ما شرطوه من تساو أو تفاضل ولو كان الكسب كله حصل من عمل واحد منهم. (٢)

مادة (١٨٨٩)

مبنى شركة الأبدان على الضمان فما تقبله بعض الشركاء من العمل يكون في ضمانهم جميعاً فيطالبون به ويلزمهم عمله. (٣)

مادة (١٨٩٠)

كل ما تلف من الأعيان أو الأجرة بتعدي أحدهم أو تفریطه أو تحت يده على وجه يوجب الضمان فهو عليه وحده، أما الأجرة إذا قبضها أحدهم وتلف بلا تعد ولا تقصير فهي من ضمانهم جميعاً. (٤)

مادة (١٨٩١)

لا يشترط في شركة الأبدان اتحاد صنعة الشركاء فيصح اشتراك حداد ونجار أو خياط وصائغ. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧١، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٨، ٥٢٧، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٣٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٧، الجديدة.

مادة (١٨٩٢)

لا يشترط معرفة الشريكين الصنعة التي يتقبلان لها العمل ، فيصح اشتراك من لا يعرفون الخياطة مثلاً ليتقبلوا أعمال الخياطة و يدفعوا ذلك لمن يعملها وما بقي من الأجرة يكون بينهم . (١)

مادة (١٨٩٣)

إذا مرض أحد الشريكين أو ترك العمل أو كان غير عارف بالصنعة لزمه أن يقيم مقامه من يعمل عمله بطلب الشريك الآخر وللآخر الفسخ . (٢)

مادة (١٨٩٤)

إذا تقبلا في ذمتها نقل شيء معلوم إلى موضع معلوم فلها أن يحمله بأنفسها أو على دوابها أو على أي ظهر كان ، أما لو اشتركا في أجرة عين دابتهما أو في أجرة أنفسهما إجارة خاصة لم تصح الشركة و يستحق كل منها أجرة دابته أو أجرة نفسه . (٣)

مادة (١٨٩٥)

لو اشترك اثنان لأحدهما آلة وللآخر بيت ليعملا بها فيه ما يتقبلان من الأعمال والكسب بينهما صح ، وكذا لو كان لأحدهما آلة أو بيت وليس للآخر شيء و يقسم الكسب بينهما على ما شرطاً ، لكن لو فسدت الشركة قسم الربح بينهما على قدر أجرة عملها وأجرة الدار والدابة . (٤)

مادة (١٨٩٦)

إذا فسدت شركة الأبدان قسمت أجرة ما تقبله بالسوية بينهما و يرجع كل واحد منها فيها على الآخر بأجرة نصف عمله . (٥)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٤٠ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٥٧٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٧ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٢٣١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .

ك : ج ٣ ، ص ٢٧٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٨ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٢٣١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٧٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٨ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٢٣١ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٧٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٨ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ٢٠٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٢٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٥٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٠٥ ، الجديدة .

الفصل السابع

في شركة المفاوضة

مادة (١٨٩٧)

تصح شركة المفاوضة إذا عقدت على تفويض كل من الشريكين إلى صاحبه شراء وبيعاً ومضاربة وتوكيلاً وابتياًعاً في الذمة ومسافرة بالمال وارتهاناً وتقبلاً لما يرى من الأعمال وهي جامعة لجميع أنواع الشركة من عنان ومضاربة ووجوه وأبدان. (١)

مادة (١٨٩٨)

تصح شركة المفاوضة بأن يشتركا في كل ما يثبت لهما أو عليهما إن لم يدخلوا في ذلك الكسب النادر أو الغرامة فإن أدخلوا ذلك فسدت و يكون لكل منها ما يستفيده وله ربح ماله وأجرة عمله ويختص بضمان ما غصبه أو جناه. (٢)

(١) ش : ٢، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٢، الجديدة.

ك : ٢، ص ٢٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٣١، الجديدة.

(٢) ش : ٢، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٢، الجديدة.

ك : ٢، ص ٢٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٣١، الجديدة.

الباب الثالث

في القسمة وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

في قسمة الناضي وما تجرى فيه

مادة (١٨٩٩)

يشترط في هذه القسمة رضا جميع الشركاء فلو كان فيهم غائب أو صغير أو مجنون لم تصح. (١)

مادة (١٩٠٠)

الضرر المانع من قسمة الإجماع هو تعطل الانتفاع بها إذا قسمت أو قلته أو نقص القيمة سواء انتفع الشركاء به مقسوماً أم لا. (٢)

مادة (١٩٠١)

لو انفرد أحد الشريكين بالضرر فلا إجماع على القسمة ولو طلبها نفس المتضرر. (٣)

مادة (١٩٠٢)

الحمام والدار الصغيرة والشجر مفرداً لا يقسم إلا قسمة تراخى باتفاق جميع الشركاء وكذلك الأرض التي ببعضها بئر أو بناء حيث لا يمكن قسمته بالأجزاء والتعديل. (٤)

مادة (١٩٠٣)

الدور والدكاكين المتلاصقة في حكم المتفرقة فيعتبر الضرر وعدمه في كل عين على انفرادها، فإذا طلب أحد الشريكين قسمة بعضها في بعض لم يقسم إلا بالتراضي. (٥)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢١٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٧١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٣، ص ٥١٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٩٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢١٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٧١، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٣، ص ٥١٠، ٥٠٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢١٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٢، ٣٧١، الجديدة.

مادة (١٩٠٤)

البهائم والشياب والأواني تقسم بالتراضي وإن اختلفت أجناسها وتفاوتت القيم ، أما إذا اتحد الجنس وتساوت قسمت قسمة إجبار. (١)

مادة (١٩٠٥)

المنافع تقسم قسمة تراض فتصح المهايأة بالزمان والمكان بتراضي الشركاء وفي الدار والعبد ونحوهما ولا تقسم قسمة إجبار. (٢)

مادة (١٩٠٦)

يقسم الزرع وحده أو مع الأرض قسمة تراض ما لم يكن الزرع بذراً أو سنبلأً مشتد الحب ، أما الأرض المزروعة دون زرعها فتقسم قسمة إجبار. (٣)

مادة (١٩٠٧)

الشركاء في الماء لهم القسمة مهايأة بالزمان أو أي طريقة تؤدي إلى التعديل في الأنصباء ولكل منهم أن يفعل بنصيبه ما شاء وله سقي أرض لا شرب لها بنصيبه. (٤)

مادة (١٩٠٨)

قسمة التراضي في حكم البيع فيثبت فيها الخيار ويجوز فيه للمالك ووليه خاصة فلا يملكها الولي إلا لمصلحة تسوغ له بيع عقار موليه . (٥)

مادة (١٩٠٩)

لا تصح المهايأة في الحيوان اللبون ليحلب أحدهما مدة والآخر مدة ولا في الشجرة المثمرة لتكون الثمرة لهذا عاماً ولهذا عاماً مثلاً لكن لو أباح كل واحد منهما نصيبه لصاحبه في المدة جاز. (٦)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٢٩٧ ، الأولى/ج ٣ ، ص ٥١٠ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢١٩ ، ٢٢٠ ، الأولى/ج ٦ ، ص ٣٧٢ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٢٩٧ ، الأولى/ج ٣ ، ص ٥١١ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٣٧٣ ، الأولى/ج ٦ ، ص ٣٧٣ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٢٩٨ ، الأولى/ج ٣ ، ص ٥١١ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٢١ ، الأولى/ج ٦ ، ص ٣٧٤ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٢٩٨ ، الأولى/ج ٣ ، ص ٥١١ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٢١ ، الأولى/ج ٦ ، ص ٣٧٤ ، الجديدة .

الشرب : بكسر الشين وهو النصيب من الماء . قال تعالى (لها شرب ولكم شرب يوم معلوم) .

(٥) ش : ج ٤ ، ص ٢٩٦ ، الأولى/ج ٣ ، ص ٥٠٩ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢١٩ ، الأولى/ج ٦ ، ص ٣٧١ ، الجديدة .

(٦) ك : ج ٤ ، ص ٢٢١ ، الأولى/ج ٦ ، ص ٣٧٤ ، الجديدة .

مادة (١٩١٠)

تجوز قسمة منافع الوقف مهاياة بالزمان أو المكان. (١)

مادة (١٩١١)

كل ما تقدم من قسمة المنافع بالتراضي جائز غير لازم ولكل من الشركاء الرجوع ، فلورجع بعد استيفاء نوبته غرم مثل حصة شريكه مدة انتفاعه. (٢)

مادة (١٩١٢)

يجوز أن يقسم القاضي ما بيد الشركاء بمجرد دعواهم ملكه قسمة تراض ولولم تقم بينة على ملكهم. (٣)



(١) ك : ج ٤ ، ص ٢٢٢ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٧٣ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٢٩٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥١١ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٢١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٧٤ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٣٠٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥١٥ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٨٠ ، الجديدة .

لأن البيد دليل الملك وإن لم يثبت بها ولا منازع لهم ظاهراً ، والقضاء عليهم بإقرارهم لا على غيرهم ، وإذ قام الحاكم والحالة هذه بالتقسيم فإنه لا يسقط دعوى غيرهم في تملكها فإنه لا تلازم بين تقسيم الحاكم وإثبات التملك .

الفصل الثاني

في قسمة الإجبار وما تجري فيه

مادة (١٩١٣)

يشترط لإجبار الحاكم ثبوت ملك الشركاء بالبينة وثبوت أن لا ضرر فيها على أحد الشركاء وثبوت إمكان تعديل السهام بلا شيء يجعل معها فإذا اجتمعت وطلب القسمة أحدهم أجبر الممتنع ولو كان ولياً لمجور. (١)

مادة (١٩١٤)

لا يقسم الحائط ولا عرصته ولو وسع حائطين قسمة إجبار مطلقاً لا طولاً ولا عرضاً. (٢)

مادة (١٩١٥)

المكيلات والموزونات من جنس واحد يجري فيها قسمة الإجبار بطلب الشريك. (٣)

مادة (١٩١٦)

القرية والدار الكبيرة والدكان والأرض الواسعتان والبساتين ولولم تتساو أجزاؤها إذا أمكن قسمها بالتعديل يجري فيها قسمة الإجبار. (٤)

مادة (١٩١٧)

يقسم القاضي المشترك قسمة إجبار على الغائب بطلب شريكه. (٥)

مادة (١٩١٨)

قسمة الإجبار إفراز لحق أحد الشريكين من حق الآخر وليست بيعاً فلا خيار فيها ولا شفعة. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٩٨، ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٣، ص ٥١٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٥١٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٥١٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٢، ٢٢١، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٥١٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٦، الجديدة.

(٦) ش : ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٦، الجديدة.

مادة (١٩١٩)

لا جبر في قسمة شجر دون الأرض أما إذا طلب الشريك قسمة الأرض أجبر عليها الآخر ودخل الشجر تبعاً. (١)

مادة (١٩٢٠)

إذا ظهر في قسمة الإجبار غبن فاحش بطلت. (٢)



-
- (١) ش : ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٢، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٥، الجديدة.
(٢) ش : ج ٤، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٣، ص ٥١٤، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٧، الجديدة.

الفصل الثالث

في أحكام عامة

مادة (١٩٢١)

إذا ظهر عيب في نصيب أحد الشريكين جهله وقت القسمة فله الخيار بين الفسخ أو الإمساك مع أخذ الأرض. (١)

مادة (١٩٢٢)

للشريكين أن يتقاسما بأنفسهما أو يعينا باتفاقهما قاسماً أو أكثر أو يسألا القاضي نصبه. (٢)

مادة (١٩٢٣)

يشترط في القاسم إسلامه وعدالته ومعرفته بالقسم. (٣)

مادة (١٩٢٤)

يكفي قاسم واحد في القسمة أما في التقويم فلا بد من اثنين. (٤)

مادة (١٩٢٥)

يحل للقاسم أخذ القسامة وهي على الشركاء بقدر أملاكهم. (٥)

مادة (١٩٢٦)

تعدل سهام القسمة بالأجزاء إن تساوت وإلا فبالقيمة فإن يمكن ذلك فبرد عوض بالتراضي ثم يقرع وكيفما قرع جاز. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٥١٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٣، ص ٥١٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٣، ص ٥١٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٤، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٣، ص ٥١٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٤، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٣، ص ٥١٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٨، الجديدة.

هذا الذي جرى عليه صاحب المنتهى وذهب صاحب الإقناع تبعاً لابن قدامة أنه إذا كان هناك شرط في دفع القسامة

— بضم القاف أجرة القاسم — بأن تكون جميعها على واحد منهم فيعمل بهذا الشرط.

(٦) ش : ج ٤، ص ٣٠٠، الأولى/ج ٣، ص ٥١٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٤، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٩، الجديدة.

مادة (١٩٢٧)

يجب التعديل في جميع الحقوق فلو اقتسم الشريكان عقاراً فوقعت الطريق في حصة أحدهما ولا منفذ للآخر بطلب القسمة، أما لو وقعت ظلة الدار ونحوها في نصيب أحدهما فهي له . (١)

مادة (١٩٢٨)

تلزم القسمة بخروج القرعة ولو كان في القسمة ضرر أو رد عوض سواء تقاسموا بأنفسهم أو بقاسم ولا يعتبر رضاهم بعدها . (٢)

مادة (١٩٢٩)

إذا خير أحد الشريكين الآخر فقال اختر أي القسمين شئت بلا قرعة ولا قاسم تلزم القسمة برضاها وتفرقها بالأبدان ولكل منها خيار المجلس . (٣)

مادة (١٩٣٠)

إذا تقاسم الشريكان بأنفسهما وأشهدا على رضاها فلا تسمع دعوى أحدهما غلطاً أو حيفاً ولا تقبل بينة ولا يحلف غريمه . (٤)

أما إذا قسم حاكم أو قاسم نصباه فتسمع دعوى الغلط بينة فإن لم تكن بينة حلف المنكر . (٥)

مادة (١٩٣١)

إذا قسم المشترك بين الشريكين ثم استحق أحد النصيبين أو بعضه معيناً أو استحققت حصة شائعة ولو في النصيبين بطلت القسمة سواء كانت قسمة تراض أو إجبار .

أما إذا استحق قدر معين بعد القسمة من حصة الشريكين على السواء لم تبطل القسمة في الباقي إلا إذا كان ضرر ذلك العين المستحق في نصيب أحدهما أكثر كما لو سد طريقه أو ضوؤه أو مجرى مائه ونحو ذلك فتبطل . (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٥١٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٠١، الأولى/ج ٣، ص ٥١٦، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٤، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٠١، الأولى/ج ٣، ص ٥١٦، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٤، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٩، الجديدة.

(٤) وأضاف هنا صاحب الإقناع صورة مثناة من هذا الحكم فقال : «إلا أن يكون مدعى الغلط مترسلاً» لا يحسن الشاحة فيها يقال له «فيغن بما لا يسمع به عادة» فيسمع دعواه ويطالب بالبيان، وإذا ثبت غيبه فله فسخ القسمة قياساً

على البيع . كشف القناع ج ٦، ص ٣٨١، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٠١، الأولى/ج ٣، ص ٥١٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٥، ٢٢٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٨١، الجديدة.

(٦) ش : ج ٤، ص ٣٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٥١٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٢، الجديدة.

مادة (١٩٣٢)

إذا ادعى كل من الشريكين بعد القسمة شيئاً أنه من سهمه وأنكره الآخر تحالفاً ونقضت القسمة. (١)

مادة (١٩٣٣)

لمن بنى أو غرس في نصيبه بعد قسمة التراضي فاستحق وقلع بناءه أو غرس رجع على شريكه بنصف قيمة البناء أو الغرس.

أما إذا كانت القسمة إجبارية فلا يرجع بشيء. (٢)

مادة (١٩٣٤)

تصح قسمة التركة مع الدين قبل قضائه ولا يبطلها ظهور دين على الميت بعد قسمة التركة بين الورثة، وإنما يرجع الدائن على كل وارث بالدين بنسبة ما قبضه من التركة إذا كان الدين أقل من التركة والا رجع عليهم بقدر ما قبضوا، فإن امتنعوا من وفائه بطلت القسمة وبيعت التركة، فإن وفى البعض منهم استقر الملك في نصيبه وبيع نصيب المتنعين. (٣)

مادة (١٩٣٥)

إذا تهايا الشريكان عبداً أو نحوه اختص كل واحد منها بنفقته وكسبه في مدته، لكن الكسب النادر لا يختص به أحدهما مطلقاً. (٤)

مادة (١٩٣٦)

إذا مات الحيوان في نوبة أحد الشركاء في المهايأة فلا ضمان عليه. (٥)

مادة (١٩٣٧)

لا يجوز قسمة الدين في النمة. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٥١٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٥١٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٠٢، الأولى/ج ٣، ص ٥١٧، ٥١٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٩٨، الأولى/ج ٣، ص ٥١١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢١، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٦، الجديدة.

(٥) ك : ج ٤، ص ٣٣٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٧، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٥٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٠٢، الجديدة.

ومثل لهذه المسألة في كشاف الإقناع في باب الشركة بقوله : (بأن كان لها على زيد مائة فقال : أنا آخذ منه خمسين وأنت تأخذ منه خمسين لم يصح أو تقاسما الدين في الذمم بأن كان لها ديون على جماعة ورضي كل بيضهم لم يصح. لأن النعم لا تشكافاً ولا تتعادل والقسمة تقتضيها لأنها بغير تعديل بمنزلة البيع ولا يصح بيع الدين بالدين، فلو تقاسما وضاع البعض فما قبض لها وما ضاع عليها). إلا أنه مال إلى الجواز في باب القسمة تبعاً لصاحب الإنصاف فقال : (وتجوز قسمة الدين في ذمم الغرماء حيث قلنا إنها إفراز لا بيع). ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٧، الجديدة.

مادة (١٩٣٨)

تصح قسمة ما يخرص من الثمار خرصاً وقسمة ما يكال وزناً وبالعكس ولوتفرقا قبل القبض. (١)

مادة (١٩٣٩)

تصح قسمة ما يشترط لصحة بيعه قبضه في المجلس ولولم يقبض المقسوم في المجلس. (٢)

مادة (١٩٤٠)

يصح قسمة المرهون، مثلاً: لو رهن سهمه مشاعاً ثم قاسم شريكه صح ولو بغير إذن المرتن واختص قسمة بالرهن، ولو رهن عند اثنين فوفى أحدهما انفك نصيبه، فإن كان الرهن لا تنقصه القسمة فله مقاسمة من لم يوفه وأخذ نصيب من وفاه، وإلا لم تجب قسمته ويبقى بيده نصفه رهناً ونصفه وديعة. (٣)

مادة (١٩٤١)

تصح قسمة مشترك بعضه وقف وبعضه ملك بلا رد عوض من رب الملك، أما إذا كانت برد عوض منه لم تصح مطلقاً، وإذا كانت برد عوض من أهل الوقف صحت بالتراضي. (٤)

مادة (١٩٤٢)

تصح قسمة موقوف سواء كان موقوفاً على جهة واحدة أو أكثر بلا رد عوض، أما إذا لم يمكن التعديل إلا برد عوض فلا تصح مطلقاً. (٥)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٠٠، وكذلك ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى.

ش : ج ٢، ص ٢٣٧، وكذلك ج ٣، ص ٥١٣، الأولى.

ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٧، الجديدة.

(٥) وجري صاحب الإقناع على خلاف هذا فقال : (فأما الوقف على جهة واحدة فلا تقسم عينه قسمة لازمة اتفاقاً لتعلق حق الطبقة الثانية والثالثة وما بعدها). ونقل في شرح المنهى قول الشيخ تقي الدين : (صرح الأصحاب بأن الوقف إنما تجوز قسمته إذا كان على جهتين فأما الوقف على جهة واحدة فلا تقسم عينه قسمة لازمة اتفاقاً لتعلق حق الطبقة الثانية والثالثة، لكن تجوز المهالبة بلا مناقلة). وعلق هذا بقوله : (بل ما ذكره الشيخ تقي الدين أظهر وجزم به في الإقناع).

ش : ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٦، الجديدة.

مادة (١٩٤٣)

إذا كان بين الشريكين أرض في بعضها نخل وفي بعضها شجر غيره أو بعضها يشرب سيجاً وبعضها يشرب بعلاً، وطلب أحدهما قسمة كل عين على حدة وطلب الآخر قسمتها أعياناً بالقيمة قدم طلب قسمة كل عين على حدة إن أمكنت التسوية في جيده ورديته، وإلا قسمت أعياناً بالقيمة إن أمكن التعديل بالقيمة والا فلاجر. (١)

مادة (١٩٤٤)

إذا كان بين الشريكين داران أو نحوهما مما تنفرد كل عين منها بأحكامها وحدودها فطلب أحدهما أن يجمع نصيبه في إحداها ويجعل الباقي نصيباً للآخر أو طلب أن تجعل كل دار سهماً لم يجبر الممتنع ولو تساوت القيمة. (٢)

مادة (١٩٤٥)

لا يصح قسم رطب من شيء بياسه فلو كان بينها عنب وزبيب أو رطب وتمرفأخذ أحدهما اليابس والآخر الرطب لم يصح. (٣)

مادة (١٩٤٦)

إذا كان بين الشريكين دار لها علو وسفل فطلب أحدهما قسمتها بجعل العلو لأحدهما والسفل للآخر أو طلب قسمة السفل دون العلو أو بالعكس أو قسمة كل منها على حدة فلا إجبار، أما لو طلب قسمتها معاً ولم يكن ضرر ولا رد عوض أجبر الممتنع وعدل بالقيمة. (٤)



(١) ش : ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٧، الجديدة.

(٢) ك : ج ٤، ص ٢٢٥، الأولى/ج ٣، ص ٣٨١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٩٩، الأولى/ج ٣، ص ٥١٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٩٧، الأولى/ج ٣، ص ٥١٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٧٣، الجديدة.

الكتاب الثَّمان عَشْرَ

في المساقاة والمزارعة

وفيه مُقدمة وبابان

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (١٩٤٧)

المساقاة : دفع شجر مفروس معلوم ذي ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء مشاع معلوم من ثمره. و يقلل لرب الشجر مساق، وللآخر عامل. (١)

مادة (١٩٤٨)

المناسبة والمقارسة هي دفع شجر معلوم ذي ثمر مأكول غير مفروس مع أرض لمن يفرسه و يعمل عليه بجزء معلوم منه أو من ثمره أو منها. (٢)

مادة (١٩٤٩)

المزارعة والمخابرة : هي دفع أرض وحب لمن يزرعه و يقوم عليه أو مزروع ليعمل عليه بجزء مشاع معلوم من المتحصل. (٣)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٣٤، الأولى/ج ٢٠، ص ٣٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٢، الجديدة.

الكتاب الأول

في المساقاة وفيه فصلان

الفصل الأول

في شروط المساقاة وأحكامها

مادة (١٩٥٠)

لا تصح المساقاة على ما لا ساق له ولا على ما لا ثمر له ولا على ما له ثمر غير مأكول فلا يصح على القثاء والبطيخ والخضروات ونحوها ولا على القطن والصفصاف والياسمين ونحو ذلك. (١)

مادة (١٩٥١)

يشترط لصحة المساقاة تقرير نصيب العامل بجزء مشاع معلوم من الثمر فلو جعل له جزء مبهم أو دراهم معلومة أو ثمر أشجار معلوم أو عدد معين من الثمرة كيلاً مثلاً فسد العقد. (٢)

مادة (١٩٥٢)

يشترط لصحة المساقاة خلوها من شرط فاسد يعود إلى الربح كاشتراط شيء من الثمرة لمن لا عمل له ولا ملك. (٣)

مادة (١٩٥٣)

تصح المساقاة بلفظها وبلفظ الإجارة والمعاملة والمقاسمة وبكل لفظ يؤدي معناها. و يصح القبول بما يدل عليه من قول أو فعل. (٤)

مادة (١٩٥٤)

تصح المساقاة على أشجارها ثمر موجود قابل للنمو والزيادة بالعمل أما إذا كملت الثمرة وبقي من العمل ما لا تزيد به الثمرة كالجذاذ ونحوه لم يصح عقد المساقاة عليه. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٠٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٢٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٢، الأولى/ج ٣، ص ٥١١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٤، الجديدة ك : ج ٢، ص ٢٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٣٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٤، الجديدة ك : ج ٢، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٤، الجديدة.

مادة (١٩٥٥)

لو دفع أرضه لمن يفرسها على أن الأرض والغراس بينها فسد العقد وكذا لو دفع إليه الشجر المفروس مساقاة ليكون الأصل والثمرة بينها. (١)

مادة (١٩٥٦)

إذا كان الشجر لشخصين مناصفة فاتفقا على العمل على أن تكون الثمرة بينهما بالتفاضل صح وكذا عكسه. لكن إذا ساقى أحدهما الآخر وجعل للعامل من الثمرة أكثر من حصته صحت المساقاة، أما إذا جعل له قدر حصته أو أقل منها أو لم يجعل له شيئاً أو جعل له كل الثمرة فسدت وتكون الثمرة بينها بحكم الملك ولا يستحق العامل شيئاً إلا في الصورة الأخيرة فإن له أجرة مثله. (٢)

مادة (١٩٥٧)

لا يشترط توقيت المساقاة ويصح توقيتها إلى مدة تحتل إدراك الثمرة كما يصح إلى الجذاذ وإلى الإدراك ولا يصح إلى مدة لا تحتل إدراك الثمرة. (٣)

مادة (١٩٥٨)

لا يشترط في المساقاة اتحاد نوع الأشجار ولا تساوي ما يجعل للعامل من ثمرة الأشجار المختلفة، فلو ساقاه على أشجار ببستان معلوم فيه نخل وعنب ورمال على أن يكون للعامل ثلث التمروربع العنب وخمس الرمال صح. (٤)

مادة (١٩٥٩)

يصح أن يساقى عاملين على بستان واحد ولو مع عدم التساوي بينها في النصيب كأن جعل لأحدهما السدس وللآخر الربع. (٥)

مادة (١٩٦٠)

إذا جعل في المساقاة للعامل ثمر شجر غير الشجر الذي وقعت المساقاة عليه أو ثمر سنة غير السنة التي ساقاه عليها فيها لم تصح المساقاة. (٦)

(١) ك : ج ٢، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٥، الجديدة.

انظر ش : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٦، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٧، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٤٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٦، الجديدة.

مادة (١٩٦١)

إذا شرط على العامل عملاً في غير الشجر الذي ساقاه عليه أو شرط عليه عملاً في غير السنة التي وقعت عليها المساقاة فسدت. (١)

مادة (١٩٦٢)

لا تصح المساقاة إلا على شجر معلوم للعاقدين بالرؤية أو الصفة التي لا يختلف معها فلو ساقاه على بستان لم يره ولم يوصف له أو على أحد بستانين لم تصح. (٢)

مادة (١٩٦٣)

المساقاة من عقود المعاوضة فيشترط لها كون العاقدين جائزي التصرف. (٣)

مادة (١٩٦٤)

إذا فسدت المساقاة فالثمر كله لرب الشجر وعليه أجره مثل العامل. (٤)

مادة (١٩٦٥)

المساقاة من العقود الجائزة فتبطل بما تبطل به الوكالة من موت أحد العاقدين أو جنونه أو حجر عليه لسفه ولكل منها فسخها متى شاء. (٥)

مادة (١٩٦٦)

يملك العامل حصته من الثمرة بظهورها. فلو فسخت الشركة بفسخ أحدهما، أو انفسخت بموت أحدهما ونحوه بعد ظهورها فهي بينهما على ما شرطاه. ويلزم العامل أو وارثه إتمام العمل. أما إذا ظهرت ثمرة أخرى بعد الفسخ فلا شيء للعامل فيها (٦)

مادة (١٩٦٧)

إذا انفسخت المساقاة قبل ظهور الثمرة، فإن كان ذلك بفسخ العامل أو هربه فلا شيء له. أما إذا كان بفسخ رب الشجر أو بموت أحدهما بعد شروع العامل في العمل. فله أجره مثل عمله. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٤٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٣٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٧، ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٤٤، ٢٤٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٤، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٧، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٨، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ٢٣٨، ٢٣٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٨، الجديدة.

مادة (١٩٦٨)

يقوم وارث العامل بعد موته مقامه في الملك والعمل . فان أبى الوارث أن يأخذ و يعمل لم يجبر
و يستأجر الحاكم من التركة من يعمل ، فإن لم تكن تركة أو تعذر الاستئجار منها بيع من نصيبه من
الثمر الظاهر ما يحتاج إليه لتكميل العمل واستؤجر من يعمل . (١)

مادة (١٩٦٩)

لا يصح أن يشترط العامل أجره للأجراء الذين يحتاج إلى الاستعانة بهم من ثمن الثمرة سواء
قدرت الأجرة أو لم تقدر . (٢)



(١) ش : ج ٢ ، ص ٢٣٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٤٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٧٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٣٨ ، الجديدة .

(٢) ك : ج ٢ ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٤٠ ، الجديدة .

الفصل الثاني

فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام

مادة (١٩٧٠)

يلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة وزادتها من سقي بماء موجود وإصلاح مجاري الماء وحرث وآلته وبقره وقطع ما يحتاج إلى قطعه من جريد النخل والشجر اليابس والشوك والحشيش المضر وآلة القطع كفأس ومنجل وتسوية الثمرة وإدارة الدولاب وتلقيح وتشميس وتفريق زبل وسباخ، ونقل الثمر إلى الجرين وتجفيفه وحفظه في الشجر والجرين إلى حين القسمة. (١)

مادة (١٩٧١)

الجذاذ على العامل ورب الشجر بقدر حصتها في الثمر ولو شرط ذلك على العامل صح ولزمه. (٢)

مادة (١٩٧٢)

للعامل أو وارثه بيع نصيبه من الثمرة لمن يقوم مقامه بالعمل، بشرط بدو صلاح الثمرة، أو كون المشتري مالك الأصل. (٣)

مادة (١٩٧٣)

على رب المال كل ما هو من حفظ الأصل من سد الحيطان وإجراء نهر أو حفر بئر أو شراء ماء وثمن دولاب وما يديره من آلة ودابة وتحصيل سباخ وزبل وما يلحق به. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٣٩، ٢٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٠، الجديدة.

مادة (١٩٧٤)

إذا شرط في المساواة على أحد العاقدين ما يلزم الآخر فسد العقد. (١)

مادة (١٩٧٥)

أجرة الأرض وخراج الأرض الخراجية على رب المال أما الكلف السلطانية فإن وقع فيها شرط بين العاقدين عمل به والا يتبع العرف والعادة. (٢)

مادة (١٩٧٦)

العامل أمين فهو كالمضارب فيما يقبل أو يرد قوله فيه وفي ما يبطل العقد وفي الجزء المشروط إذا اختلفا لمن هو. (٣)

مادة (١٩٧٧)

للموقوف عليه وناظر الوقف أن يساقى على شجره. (٤)

مادة (١٩٧٨)

إذا ثبتت خيانة العامل بإقرار أو بينة أو نكول يضم إليه مشرف فإن تعذر ذلك يعين عامل مكانه وأجرتهما على العامل. (٥)

مادة (١٩٧٩)

إذا اتهم رب المال العامل بخيانة لم تثبت فله تحليفه وللمالك ضم أمين معه للحفاظ بأجرة من نفسه. (٦)

مادة (١٩٨٠)

العمل مستحق على العامل فعليه إكماله. فإن عجز عن العمل بالكلية أقيم مقامه من يعمل عمله، وإن ضعف عن العمل ضم إليه من يعينه وأجرتهما على العامل. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٠، ٥٤١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٤٠، ٢٤١، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٦، ٣٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٤١، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

(٤) ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

انظر ش : ج ٢، ص ٢٣٥، ٢٤١، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٣، ٣٤٧، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٤١، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

(٦) قوله من نفسه أي من المالك.

ش : ج ٢، ص ٢٤١، ٢٤٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

مادة (١٩٨١)

إذا بان الشجر المساقى عليه مستحقاً أخذه مستحقه مع ثمره ولا شيء عليه للعامل وإنما يرجع بأجرة مثل عمله على الفاصب. (١)

مادة (١٩٨٢)

ليس للعامل أن يعامل غيره وعلى عمله في الشجر دون إذن ربه. (٢)

مادة (١٩٨٣)

المناسبة تشبه المساقاة فلها كافة أحكامها المتقدمة في بابها.

مادة (١٩٨٤)

يشترط في المناسبة كون الغراس من رب الأرض وإلا فسدت فلو كانت الغراس من العامل فلصاحب الأرض قلعها مع ضمان النقص أو تملكها بالقيمة وللعامل اختيار القلع. وإن اتفقا على إبقائها مع دفع العامل أجرة الأرض جاز. (٣)

مادة (١٩٨٥)

لو دفع أرضه لمن يفرسها على أن الأرض والغراس بينهما لم يصح. (٤)

مادة (١٩٨٦)

للمناصب بيع نصيبه من الشجر ويصح ذلك مطلقاً. (٥)

مادة (١٩٨٧)

إذا انفسخت المناسبة وقد ظهر ثمر فهو بينها على ما شرطاه وعلى العامل دوام العمل إلى أن تبيد الأشجار المفروسة. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٣٩، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٥، ٣٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٩، الجديدة.

(٢) ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٣٦، ٢٣٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٤، ٥٣٥، الجديدة.

(٤) ك : ج ٢، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٥، الجديدة.

انظر ش : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٤، ٣٤٣، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٨، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٥، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٨، الجديدة.

الكتاب الثاني

في المزارعة والمغارسة وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : في المزارعة وأحكامها

مادة (١٩٨٨)

يشترط لصحة المزارعة العلم بالبذر وقدره وكونه من رب الأرض فلا تصح المزارعة إن كان البذر من العامل أو منها أو من ثالث. (١)

مادة (١٩٨٩)

تتعقد المزارعة بلفظها و بلفظ الإجارة وبكل ما يؤدي معناها ولا تفتقر إلى القبول لفظاً و يكفي الشروع في العمل وكل ما يؤدي معنى القبول. (٢)

مادة (١٩٩٠)

تصح المزارعة على زرع ثابت ينمو بالعمل أما إذا كان قد تم ولم يبق من عمله إلا ما يزيد به لم تصح. (٣)

مادة (١٩٩١)

إذا جهل نصيب العامل أو شرط ما يؤدي إلى جهالته في المزارعة فسدت . مثلاً لو شرط أن سقى سبياً فله الربع أو سقى بكلفة فله النصف أو إن زرع شعيراً فله الربع وإن زرع حنطة فله الثلث أو قال ما زرعت من حنطة فلك نصفه وما زرعت من ذرة فلك ثلثه فسد العقد. (٤)

مادة (١٩٩٢)

المزارعة عقد جائز فتبطل بما تبطل به الوكالة من عزل أو جنون أو حجر لسفه . ولكل منها فسخها متى شاء. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٧، ٣٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨١، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٨، ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٧، ٥٣٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٣٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٤، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٤٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٢، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٧، الجديدة.

تفسد المزارعة لو شرط لرب الأرض أن يأخذ مثل بذره و يقتسمان الباقي أو شرط لأحد قدر معلوم من الزرع أو دراهم معلومة أو زرع ناحية معلومة أو ما على السواقي والجداول منفرداً أو مضافاً إلى نصيبه. (١)

مادة (١٩٩٤)

البذر أصل الزرع فإذا فسدت المضاربة كان الزرع لصاحب البذر وعليه للعامل أجره مثله ولرب الأرض أجره مثلها. (٢)

مادة (١٩٩٥)

لو قال رب الأرض والبذر لآخر: أنا أزرع الأرض ببذري وعواملي وتسقيها بمائك والزرع بيننا لم يصح. (٣)

مادة (١٩٩٦)

إذا كان شريكاً في أرض وبذر فزارع أحدهما الآخر صح بشرط أن يكون للعامل أكثر من نصيبه. (٤)

مادة (١٩٩٧)

إذا فسخ العامل باختياره أو ترك العمل قبل الزرع أو بعده قبل ظهوره فلا شيء له ولا يجوز بيعه ما عمله. أما إن أخرجه المالك فله أجره مثل عمله وما أنفق في الأرض. وإذا فسخت المزارعة بعد ظهور الزرع فللعامل نصيبه المشروط وعليه إتمام العمل كما سبق في المساقاة. (٥)

مادة (١٩٩٨)

إذا زارع على أرض وساقى على شجرها صح ما لم يكن حيلة على بيع الثمر قبل بدو صلاحه. (٦)

مادة (١٩٩٩)

يصح في المزارعة أن تكون الأرض والبذر والعمل من واحد وبقر العمل وآلاته من الآخر. (٧)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٤٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٤٤، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٤٣، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٤٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٤٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٥٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٥، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ٢٤٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨١، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٣، الجديدة.

(٧) ش : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٢، ص ٢٤٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨١، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٣، الجديدة.

الفصل الثاني

فيما يتعلق بالعاقدين من الأحكام

مادة (٢٠٠٠)

يلزم العامل في المزارعة كل ما فيه صلاح الزرع وزيادته وعلى رب الأرض كل ما فيه حفظ الأصل على ما تقدم في المساقاة. وإذا شرط على أحدهما ما يلزم الآخر فسد العقد فعلى العامل الحصاد والدياس والتصفية واللقاط. (١)

مادة (٢٠٠١)

حكم العامل في المزارعة كحكمه في المساقاة فيما يقبل قوله فيه وفيما يرد وفيما لو ثبتت عليه خيانة أو اتهم بها أو عجز عن العمل. (٢)

مادة (٢٠٠٢)

ليس للعامل في المزارعة أن يعامل غيره على عمله بغير إذن رب الأرض. (٣)

مادة (٢٠٠٣)

تجوز المزارعة في أرض مستأجرة أو خراجية وأجرتها وخراجها على المستأجر دون المزارع. (٤)

مادة (٢٠٠٤)

للموقوف عليه أن يزارع في أرض الوقف وكذلك لناظره إذا رآه مصلحة. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٣٩، ٢٤٠، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٩، ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٠، ٥٤١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٤١، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

(٣) ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٤١، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

(٥) ك : ج ٢، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.

انظر ش : ج ٢، ص ٢٤١، الأولى/ج ٢، ص ٣٤٧، الجديدة.

الفصل الثالث

في أحكام تخرج على المساقاة والمزارعة

مادة (٢٠٠٥)

لو دفع شخص دابته أو آلة إلى من يعمل بها بجزء من أجرها جاز وكذا لو دفع إليه متاعاً لبيعه بجزء شاع من ربحه صح . لكن لو قال له أجر دابتي أو أجر هذه الآلة والأجرة بيننا أو مع هذا [العبد] والتمن بيننا لم يصح . (١)

مادة (٢٠٠٦)

لو دفع قاشاً لمن يفصله ويخيطه قصاناً لبيعهما وله نصف ربحها أو جزء مشاع معلوم منها مقابل عمله جاز، وكذا لو دفع لآخر غزلاً إلى من ينسجه على أن له جزءاً مشاعاً من ربحه أو من عينه صح . (٢)

مادة (٢٠٠٧)

إذا دفع قمحه لمن يطحنه أو زرعاً لمن يحصده بجزء مشاع منه جاز ذلك وكذا استيفاء مال بجزء منه لكن لو أضاف للعامل على الجزء المشاع دراهم معلومة أو جعل له قدراً معيناً منه غير مشاع لم يصح العقد . (٣)

مادة (٢٠٠٨)

من دفع دابته أو نخله لمن يقوم به مدة معلومة على أن له جزءاً مشاعاً معلوماً من عين المدفوع جاز ذلك ويكون غناؤه ملكاً لها على حسب ملكهما . أما إذا لم تعين المدة أو كان المجمعول للعامل جزءاً من غنائه كالدر والنسل والعسل لم يصح ويستحق العامل أجره مثل عمله . (٤)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٣٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٧٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٣٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٧٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٥ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٣٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٥ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٣٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٧١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٦ ، الجديدة .

الكتابُ التسَلَعُ عَشْرَ

فِي الْقَضَاءِ

وَفِيهِ مُقَدِّمَةٌ وَبَابَانِ

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (٢٠٠٩)

القضاء والحكم : هو الإلزام بالحكم الشرعي وفصل الخصومة بتعيينه. (١)

مادة (٢٠١٠)

القاضي : هو الشخص الذي ولاه الإمام لفصل الخصومات بين الناس والزامهم بالأحكام الشرعية. (٢)

مادة (٢٠١١)

أركان القضاء خمسة : القاضي، والمقضي به، والمقضي فيه، والمقضي له، والمقضي عليه. (٣)



-
- (١) ش : ج ٤، ص ٢٥٧، ٢٥٨، الأولى/ص ٢٧٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٨١، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ١٦٧، الأولى/ص ١٩٤، الأولى/ج ٦، ص ٢٨٥، الجديدة.
(٢) ش : ج ٤، ص ٢٥٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ١٦٨، الأولى/ج ٦، ص ٢٨٦، الجديدة.
(٣) ك : ج ٤، ص ١٦٧، الأولى/ج ٦، ص ٢٨٥، الجديدة.

الكتاب الأول في القضاء وما يتعلق به وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

فيما هو حكم وما ليس بحكم

مادة (٢٠١٢)

إذن القاضي ولو في قضاء دين أو في نفقة للرجوع بها أو في وضع ميزاب أو بناء أو خشب حكم. (١)

مادة (٢٠١٣)

قرعة القاضي حكم برفع الخلاف. (٢)

مادة (٢٠١٤)

فعل القاضي ما يستفيده بولايته العامة كتزويج يتيمة أو من لا ولي لها، وبيعه مال المدين. لقضاء الدين [حكم]. أما فعل ما لم يستفده بولايته القضاء كتصرفاته في مال موكله أو في مال يتيم في ولايته أو في وقف تحت نظره الخاص فليس بحكم. (٣)

مادة (٢٠١٥)

فسخه النكاح لعنة أو عيب أو نحو ذلك حكم. (٤)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٣، ٤٧٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٢١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٢١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٢٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

انظر ك : ج ٤، ص ١٨٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٢١، ٣٢٢، الجديدة.

مادة (٢٠١٦)

حكم القاضي بشيء حكم بلا ذمة فلو أمر ببيع عبد أعتقه سيده المفلس كان ذلك حكماً
ببطلان العتق. (١)

مادة (٢٠١٧)

إقرار القاضي غيره على فعل مختلف ليس بحكم بصحته أو حله. (٢)

مادة (٢٠١٨)

ثبوت شيء عند القاضي كوقف أو بيع ليس حكماً لكن إثبات صفة كعدالة وجرح وأهلية
ووصية أو حضانة أو نظارة وقف حكم. (٣)

مادة (٢٠١٩)

ثبوت سبب المطالبة عند القاضي حكم مثلاً: لو فرض مهر المثل أو نفقة المثل أو أجرة المثل
كان ذلك حكماً منه به. (٤)



(١) ش : ج ٤، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٢٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٧٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٢٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٧٠، ٢٧٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، ٤٧٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، الأولى/ج ٦، ص ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٧٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٢٢، الجديدة.

الفصل الثاني

في طريقة الحكم

مادة (٢٠٢٠)

لا تسمع الدعوى ولا يطالب الخصم بالجواب عنها إلا إذا كانت محرره مستوفية شرائط صحتها المبينة في كتاب الدعوى. (١)

مادة (٢٠٢١)

مستندات الحكم ثلاث : البينة، والإقرار، والتكول. (٢)

مادة (٢٠٢٢)

إذا أقر المدعي عليه بالدعوى حكم عليه بإقراره، وإن أنكر طلبت البينة من المدعي، فإن لم تكن له بينة فالقول قول المنكر بيمينه. (٢)

مادة (٢٠٢٣)

منى عجز المدعي عن البينة وطلب إحلاف خصمه أحلف على صفة جوابه. فإن حلف خلي سبيله وإن نكل حكم عليه بنكوله. (١)

مادة (٢٠٢٤)

للقاضي أن يحكم ببينة أو إقرار إذا سمعها في مجلسه وإن لم يسمعها غيره. (٢)

(١) انظر ش : ج ٤، ص ٢٧٦، ٢٨٠، الأولى/ ج ٣، ٤٨، ٤٨٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٢، ٢٠٣، الأولى/ ج ٦، ص ٣٤٤، ٣٤٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨٠، الأولى/ ج ٣، ص ٤٨٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٧، الأولى/ ج ٦، ص ٣٣٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٧٨، الأولى/ ج ٣، ص ٤٨٥، ٤٨٦، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، الأولى/ ج ٦، ص ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٨٣، ٢٨٤، الأولى/ ج ٣، ص ٤٩١، ٤٩٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٨، ١٩٩، الأولى/ ج ٦، ص ٣٣٧، ٣٣٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٨٠، الأولى/ ج ٣، ص ٤٨٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٧، الأولى/ ج ٦، ص ٣٣٥، الجديدة.

مادة (٢٠٢٥)

ليس للقاضي أن يقضي بعلمه ولكن له أن يعمل بعلمه في عدالة بينة وجرحها. (١)

مادة (٢٠٢٦)

إذا جرح الشهود عليه البينة أو أراد جرحها كلف بإقامة البينة، فإن أقامها عمل بها وإلا حكم عليه بعد تركيتها. (٢)

مادة (٢٠٢٧)

إذا أقر المدعي عليه بعين في يده لحاضر في البلد مكلف خرج من الخصومة ولكن يحلف أنها ليست للمدعي. فإن نكل حكم عليه للمدعي ببدلها أي مثلها إن كانت مثلية وإلا فقيمتها. أما إذا أقر بها لغائب أو لغير مكلف سمعت بينة المدعي وحكم له بها. وإن لم يكن للمدعي بينة استحلف المدعي عليه أنه لا يلزمه تسليمها إليه وخلى سبيله. فإن نكل حكم عليه ببدلها للمدعي ولا يقضي بها للغائب وإن أقام المدعي عليه بينة عند عجز المدعي. وأما إذا أقر بها لمجهول ألزم بتعيينه، فإن أصر قضي عليه بها كناكل. (٣)

مادة (١٠٢٨)

إذا كان المدعي عليه حاضراً في البلد غير مستر أو غائباً دون مسافة القصر في عمل القاضي لزم إحضاره ولا تسمع الدعوى والبينة إلا بحضوره. (٤)

مادة (٢٠٢٩)

يشترط في قبول جرح البينة أن يبين سببه بذكر قادح فيه عن رؤية أو استعاضة. (٥)

مادة (٢٠٣٠)

متى ارتاب القاضي من عدلين لم يختبر قوة ضبطهما أو دينها لزمه البحث بسؤال كل منها منفرداً عن كيفية تحمله الشهادة وعن الزمان والمكان ونحو ذلك فإن اتفقا وعظهما وخوفهما، فإن ثبتا حكم بشهادتهما وإلا لم يقبلها. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٣٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٨٧، ٢٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٦، ٤٩٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٢، ٢٠٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٢، ٣٤٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٨٨، ٢٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٩، ٤٩٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٠، الجديدة.

(٦) ش : ج ٤، ص ٢٨١، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٩، الجديدة.

مادة (٢٠٣١)

من أقام بيئته بحق صالح وطلب حبس خصمه أو كفيلاً به أو حفظ المدعي به بيد عدل حتى تزكى بيئته أو أقام شاهداً وطلب ذلك حتى يقيم الآخر أجيب طلبه في هذه الصور كلها إلى ثلاثة أيام. أما في غير الحقوق المالية فلا يجاب طلبه. (١)

مادة (٢٠٣٢)

إذا جهل الحاكم لسان الخصم أو الشهود ترجم له في الحقوق المالية رجلان أو رجل وامرأتان وفي الزنا أربعة رجال وفي غير ذلك رجلان. (٢)

مادة (٢٠٣٣)

امتناع المدعي عن إحياء خصمه المنكر تأخير لحقه وليس بإسقاط فله إحياءه بدعواه السابقة. أما إذا أبرأه من اليمين كان إسقاطاً فليس له إحياءه بتلك الدعوى. لكن إذا استأنف الدعوى فأنكر كان له إحياءه. (٣)

مادة (٢٠٣٤)

إذا حلف المدعي عليه فحلف على الوجه المشروع لم يحلف مرة أخرى. (٤)

مادة (٢٠٣٥)

النكول كإقامة البيئته على موجب الدعوى على التاكل فتقبل البيئته منه على الإبراء أو الأداء. (٥)

مادة (٢٠٣٦)

إذا امتنع المدعي عليه عن الجواب بإقرار أو إنكار، أو قال لا أعلم قدر حقه سمعت بيئته المدعي. فإن لم تكن له بيئته قال له الحاكم: إن أجبت وإلا جعلتك ناكلاً وقضيت عليك. وليس تكراره ثلاثاً. فإن أجاب وإلا قضى عليه. (٦)

(١) ش: ج ٤، ص ٢٨١، ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٩، الجديدة.

ك: ج ٤، ص ٢٠٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٢، الجديدة.

(٢) ش: ج ٤، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٠، الجديدة.

ك: ج ٤، ص ٢٠٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٣، ٣٥٢، الجديدة.

(٣) ش: ج ٤، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٢، الجديدة.

ك: ج ٤، ص ١٩٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٣٨، الجديدة.

(٤) ش: ج ٤، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٩١، الجديدة.

ك: ج ٤، ص ١٩٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٣٧، الجديدة.

(٥) ش: ج ٤، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٣، ٤٩٢، الجديدة.

ك: ج ٤، ص ١٩٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٣٤، الجديدة.

(٦) ش: ج ٤، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٥، ٤٩٤، الجديدة.

ك: ج ٤، ص ٢٠٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٠، الجديدة.

مادة (٢٠٣٧)

البينة لا تبطل بالإستحلاف . فإذا طلب المدعي إحلاف خصمه المنكر ولا يقيم البينة حلف وكان له إقامتها كما لو كانت غائبة عن المجلس أو البلد . أما لو كانت البينة حاضرة بالمجلس وطلب تحليفه فليس له إلا إقامة البينة أو التحليف . (١)

مادة (٢٠٣٨)

إذا أقام المدعي شاهداً وقال لا أحلف وأرضي بيمين المدعي عليه استحلف له وانقطع النزاع ولا يسمع منه لو قال بعد ذلك : أحلف مع شاهدي . لكن لو أقام شاهداً آخر كملت بينته وقضى له بها . (٢)

مادة (٢٠٣٩)

إذا طلب المدعي ملازمة خصمه حتى يقيم البينة على حقه أجيب طلبه في المجلس إذا أمكن إحضارها فيه وإلا فلا . (٣)

مادة (٢٠٤٠)

إذا طلب المدعي ملازمة خصمه حتى يفرغ له الحاكم من شغله ولو مع غيبة بينته أجيب إلى الملازمة في المجلس . (٤)

مادة (٢٠٤١)

بطلان الدليل لا يستلزم بطلان المدعى . فلو قال المدعي كل بينة أقيمها فهي زور أو باطلة فلا تسمع بينته منه بعد ذلك ولكن لا تبطل دعواه فله إحلاف خصمه . (٥)

مادة (٢٠٤٢)

إذا قال المدعي لا بينة لي ثم أقامها لا تقبل منه أما لو قال لا أعلم لي بينة ثم أقامها قبلت منه . (٦)

مادة (٢٠٤٣)

من ادعى عليه بشيء فأقر بغيره لزمه ما أقر به إذا صدقه المقر له ، والدعوى بحالها . (٧)

-
- (١) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٥ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٤٩٤ ، الجديدة .
ك : ج ٤ ، ص ٢٠٠ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٣٩ ، ص ٣٤٠ ، الجديدة .
(٢) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٤ ، الجديدة .
ك : ج ٤ ، ص ٢٠ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٠ ، الجديدة .
(٣) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٤ ، الجديدة .
ك : ج ٤ ، ص ٢٠٠ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٣٩ ، الجديدة .
(٤) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٤ ، الجديدة .
ك : ج ٤ ، ص ٢٠١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .
(٥) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٣ ، الجديدة .
ك : ج ٤ ، ص ١٩٩ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٣٩ ، الجديدة .
(٦) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٣ ، الجديدة .
ك : ج ٤ ، ص ١٩٩ ، ص ٢٠٠ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٣٩ ، الجديدة .
(٧) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٤ ، الجديدة .
ك : ج ٤ ، ص ٢٠٠ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٣٩ ، الجديدة .

الفصل الثالث

في المحكم للغائب وعليه

مادة (٢٠٤٤)

الحكم للغائب لا يصح إلا تبعاً لمدع حاضر. كما لو ادعى شخص ديناً أو عيناً لمورثه المتوفى عنه وعن وارث آخر غائب وثبت ذلك ببينة أو إقرار أو نكول كان ذلك حكماً له وللغائب تبعاً وتعاد البينة في غير الوارث. وكذلك الحكم بوقف يدخل من لم يخلق من الموقوف عليهم تبعاً، وكاينات أحد الوكيلين الوكالة في غيبة الآخر. (١)

مادة (٢٠٤٥)

الحكم في قضية تشتمل على عدد من المحكوم لهم أو عليهم لواحد منهم أو عليه يعم الباقيين. مثلاً لو ادعى أحد الأشقاء في المسألة المشتركة الإرث فحكم له أو عليه كان ذلك الحكم سارياً على سائر الأشقاء. (٢)

مادة (٢٠٤٦)

يصح الحكم ببينة في حقوق البشر على الغائب في غير عمل القاضي مسافة القصر وعلى المستر بالبلد أو فيما دون مسافة القصر وعلى الميت والصغير والمجنون. أما حقوق الله فلا يصح الحكم فيها على الغائب. (٣)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٨، ٤٩٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢١٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٥، ٣٥٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢١٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٧، ٤٩٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٨، ٢٠٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٣، ٣٥٤، الجديدة.

مادة (٢٠٤٧)

يخلف المحكوم له على الغائب ومن في حكمه يميناً على بقاء حقه. (١)

مادة (٢٠٤٨)

إذا حضر الغائب أو ظهر المستر أو بلغ الصغير رشيداً أو عقل المجنون قبل الحكم توقف الحكم على حضورهم مجلس الحكم. ولا تجب إعادة البينة التي سمعت له قبل. أما إذا كان ذلك بعد الحكم فهم على حجتهم. (٢)



(١) ش : ج ٤، ص ٢٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٤، الجديدة.

الفصل الرابع

في أحكام عامة

مادة (٢٠٤٩)

القضاء يقبل التخصيص بالزمان والمكان. فلو ولاه الإمام عموم النظر في عموم العمل جاز، وكان له أن ينظر في كافة وظائف القضاة في سائر البلاد. وإذا ولاه القضاء سنة كذا لم يصح حكمه قبل حلولها ولا بعد مرورها. ولو ولاه قضاء بلدة أو محلة لم ينفذ حكمه إلا فيها، وليس له أن يسمع بينة إلا فيها. (١)

مادة (٢٠٥٠)

القضاء يقبل التخصيص ببعض أنواع المعاملات أو بقدر من المال لا يتجاوزه. مثلاً لو ولاه الإمام الحكم في المداينات أو عقود الأنكحة أو النفقات أو الأوقاف لم ينفذ حكمه في غيرها. وإذا خصص له الحكم في قدر من المال لا يتجاوزه فلا ينفذ حكمه في غير ذلك. (٢)

مادة (٢٠٥١)

يصح للإمام نهي القاضي عن النظر في بعض المعاملات وسماع بعض الدعاوي والحكم في مسألة معينة. ومثله لو قال: لا تقض فيما مضى له عشر سنين ونحو ذلك. (٣)

مادة (١٠٥٢)

إذا أخبر قاض عدل معزول بحكم حكم به في ولايته لمن يصح حكمه له قبل قوله ولو لم يذكر مستنده ما لم يكن في ذلك إبطال حكم حاكم. (٤)

(١) ش: ج٤، ص ٢٦٠، ٢٦١، الأولى/ج٣، ص ٤٦٢، ٤٦٣، الجديدة.

ك: ج٤، ص ١٧١، ١٧٢، الأولى/ج٦، ص ٢٩١، ٢٩١، الجديدة.

(٢) ش: ج٤، ص ٢٦١، الأولى/ج٣، ص ٤٦٣، الجديدة.

ك: ج٤، ص ١٧١، الأولى/ج٦، ص ٢٩٢، الجديدة.

(٣) ش: ج٤، ص ٢٦١، الأولى/ج٣، ص ٤٦٣، الجديدة.

ك: ج٤، ص ١٧١، ١٧٤، الأولى/ج٦، ص ٢٩٢، ٢٩٦، الجديدة.

(٤) ش: ج٤، ص ٢٧٥، الأولى/ج٣، ص ٤٨٠، الجديدة.

ك: ج٤، ص ١٩٣، الأولى/ج٤، ص ٣٢٨، ٣٢٩، الجديدة.

مادة (٢٠٥٣)

لا يصح الحكم بشيء مع علم الحاكم بفسده كما لا يصح مع اللبس قبل البيان بل يجب عليه التوقف في الحالة الأولى والأمر بالصلح في الثانية. (١)

مادة (٢٠٥٤)

إذا كان بالبلد قاضيان فأكثر وطلب كل من الخصمين الحكم عند أحدهما روعي طلب المدعى. (٢)

مادة (٢٠٥٥)

من ادعى أن الحاكم حكم له بحق فصدقه الحاكم قبل قوله وحده كما لو قال ذلك الحكم ابتداء. (٣)

مادة (٢٠٥٦)

إذا شهد بحكم حاكم شاهدان عدلان ثبت الحكم ولزم إمضاؤه. (٤)

مادة (٢٠٥٧)

جرى العمل على قبول الأحكام التي وجدت مسجلة في سجل مصدق تحت ختم القضاة إذا كانت سالمة من شبهة التزوير. (٥)

مادة (٢٠٥٨)

لو رفع خصمان إلى القاضي عقداً فاسداً عنده دون غيره. وأقرا بأن حاكماً نافذ الحكم حكم بصحته فله إلزامهما به وله رده والحكم بفساده. (٦)

مادة (٢٠٥٩)

لا يصح حكم القاضي على عدوه ولا حكمه لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته لهم. (٧)

(١) ش : ج٤، ص ٢٧٩، ٢٨٠، الأولى/ج٣، ص ٤٨٧، الجديدة.

ك : ج٤، ص ١٩٧، الأولى/ج٦، ص ٣٣٥، الجديدة.

(٢) ش : ج٤، ص ٢٦١، الأولى/ج٣، ص ٤٦٣، الجديدة.

ك : ج٤، ص ١٧٢، الأولى/ج٦، ص ٢٩٢، الجديدة.

(٣) ش : ج٤، ص ٢٨٩، الأولى/ج٣، ص ٤٩٩، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢١٠، الأولى/ج٦، ص ٣٥٦، الجديدة.

(٤) ش : ج٤، ص ٢٨٩، الأولى/ج٣، ص ٤٩٩، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢١٠، الأولى/ج٦، ص ٣٥٦، الجديدة.

وهذا مفيد كما ورد النص بذلك «إذا لم يتيقن الحاكم صواب نفسه».

(٥) ش : ج٤، ص ٢٩٠، الأولى/ج٣، ص ٥٠٠، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢١٠، ٢١٧، ٢١٨، الأولى/ج٦، ص ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٨، الجديدة.

(٦) ش : ج٤، ص ٢٩١، الأولى/ج٣، ص ٥٠٢، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢١٢، الأولى/ج٦، ص ٣٥٩، الجديدة.

(٧) ش : ج٤، ص ٢٦٨، ٢٦٩، الأولى/ج٣، ص ٤٧٢، ٤٧٣، الجديدة.

ك : ج٤، ص ١٨٨، الأولى/ج٦، ص ٣٢٠، الجديدة.

الباب الثاني

في القاضي وظائفه وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

في شروط القاضي

مادة (٢٠٦٠)

يشترط أن يكون القاضي ذكراً بالغاً عاقلاً حراً مسلماً عدلاً . فلا تصح تولية الأنثى ولا غير المكلف ولا العبد ولا الكافر ولا الفاسق . (١)

مادة (٢٠٦١)

يشترط كون القاضي سميعاً بصيراً متكلماً . فلا تصح تولية الأصم ولا الأعمى ولا الأخرس . (٢)

مادة (٢٠٦٢)

يشترط كون القاضي مجتهداً ولو في مذهب إمامه أو مقلداً لإمام . (٣)

مادة (٢٠٦٣)

ما يمنع التولية ابتداءً يمنعها دوماً ، فإذا زال من القاضي شيء من الشروط السالفة انعزل . لكن لو فقد السمع أو البصر فيما ثبت عنده قبل الحكم بقيت له ولاية الحكم فيه . (٤)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٢٦٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٦٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ١٧٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٢٩٤ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٢٦٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٦٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ١٧٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٢٩٥ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٢٦٢ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٦٥ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ١٧٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٢٩٥ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٢٦٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٦٥ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ١٧٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٢٩٧ ، الجديدة .

الفصل الثاني

في آداب القاضي

مادة (٢٠٦٤)

ينبغي أن يكون القاضي قوياً بلا عنف، ليناً بلا ضعف حليماً متأنياً متفطناً عفيفاً، بصيراً بأحكام من قبله. (١)

مادة (٢٠٦٥)

يجب على القاضي العدل بين الخصمين في لحظة ولفظه ومجلسه ودخول عليه، فلا يميز أحدهما عن الآخر. لكن يقدم المسلم على الكافر في الدخول، ويرفعه في الجلوس. (٢)

مادة (٢٠٦٦)

يلزم القاضي اجتناب الأفعال والحركات التي توجب تهمة أو كسر قلب أحد الخصمين، فلا يجوز له أن يسار أحدهما أو يكلمه بكلام لا يفهمه الآخر أو يضيفه أو يلقنه حجة أو يعلمه كيف يدعي إلا إذا ترك المدعي ما يلزم ذكره فله أن يسأله عنه. (٣)

مادة (٢٠٦٧)

لا يجوز للقاضي قبول هدية إلا ممن كان يهديه قبل ولايته إذا لم تكن له خصومة. (٤)

مادة (٢٠٦٨)

يكره للقاضي أن يبيع أو يشتري إلا بوكيل لا يعرف به وليس له أن يتجر. (٥)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٦٤، ٢٦٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٢، الأولى/ج ٦، ص ٣١٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٦٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٩، ٤٧٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٤، الأولى/ج ٦، ص ٣١٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٦٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٤، ١٨٥، الأولى/ج ٦، ص ٣١٤، ٣١٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٦٧، ٢٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٧١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٦، الأولى/ج ٦، ص ٣١٦، ٣١٧، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٧١، ٤٧٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٦، ١٨٧، الأولى/ج ٦، ص ٣١٨، الجديدة.

مادة (٢٠٦٩)

يبسن للقاضي عيادة المرضى وشهود الجنائز. وتوديع الحجاج ونحو ذلك ما لم يشغله وهو في الولاية كغيره. (١)

مادة (٢٠٧٠)

يحرم على القاضي أن يحكم في حالة انشغال فكره بما يمنع فهم الحكم وإصابة الحق كحال انفعاله بغضب كثير أو هم شديد أو حرم مزعج ونحو ذلك. (٢)



(١) ش : ج ٤، ص ٢٦٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٧، الأولى/ج ٦، ص ٣١٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٦٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٧١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٥، الأولى/ج ٦، ص ٣١٦، الجديدة.

الفصل الثالث

في وظائف القاضي وصلاحياته

مادة (٢٠٧١)

يلزم القاضي إحضار المدعي عليه إلى مجلس الحكم إذا كان داخل ولايته ولو بعد مكانه. (١)

مادة (٢٠٧٢)

للقاضي أن يؤدب خصماً افتات عليه وله أن ينتهره إذا التوى. (٢)

مادة (٢٠٧٣)

للقاضي تأديب المدعي عليه إذا امتنع بلا عذر من الحضور إلى مجلس الحكم بعد طلبه. (٣)

مادة (٢٠٧٤)

للقاضي أن يشفع لأحد الخصمين عند الآخر ليضع من حقه شيئاً أو ينظره. (٤)

مادة (٢٠٧٥)

ولاية القضاء المطلقة تفيد ولاية فصل الخصومات والنظر في مال اليتيم والمجنون والسفيه والغائب والحجر لسفه أو فلس والنظر في الأوقاف لتجري على شروطها وتنفيذ الوصايا وتزويج من لا ولي لها وإقامة الحدود وتصفّح حال الشهود والأمناء. (٥)

مادة (٢٠٧٦)

ليس للقاضي أن يحكم ولا أن يسمع بينة في غير عمله. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٩، ٤٨٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٢٧، ٣٢٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٦٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٢، الأولى/ج ٣١٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٧٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٢، ١٩٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٢٨، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٦٦، ٢٦٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨٥، الأولى/ج ٦، ص ٣١٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٦٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٦١، ٤٦٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٧٠، الأولى/ج ٦، ص ٢٨٩، ٢٩٠، الجديدة.

(٦) ش : ج ٤، ص ٢٦١، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٧٠، الأولى/ج ٦، ص ٢٩٠، الجديدة.

مادة (٢٠٧٧)

للقاضي ولاية عامة على الأوقاف والأيتام والمجانين . فله [النظر] في أمورهم ، وله تنصيب وصي على يتيم أو مجنون لا وصي عليه وله تعيين ناظر لوقف لا ناظر له . (١)

مادة (٢٠٧٨)

لا نظر للقاضي مع الولي أو الناظر الخاص . لكن له الاعتراض إن فعل ما لا يسوغ . (٢)

مادة (٢٠٧٩)

للقاضي عزل وصي أو ناظر لعدم أهليته وله أن يضم إلى ضعيف أميناً وله إبداله بغيره . (٣)

مادة (٢٠٨٠)

يجب على القاضي أن ينقض حكمه إذا خالف نص كتاب أو سنة صحيحة أو إجماعاً قطعياً فثبت عنده السبب الموجب للنقض فينقضه ولا يعتبر لذلك طلب رب الحق . (٤)

مادة (٢٠٨١)

ينقض القاضي حكمه إذا ثبت عنده من الشهود ما لا يرى معه قبول شهادتهم ، كما لو بان أنهم فسقة أو أنهم من عمودي نسب المشهود له أو أنهم أعداء المشهود [عليه] . (٥)

مادة (٢٠٨٢)

يجب على الحاكم أن يحكم فوراً بعد تهيؤ أسباب الحكم . (٦)

مادة (٢٠٨٣)

للكاظم أن يسأل المدعي هل له بينة كما له أن يسأل المشهود عليه هل له طعن في الشهود . (٧)

مادة (٢٠٨٤)

يعلم القاضي المدعي إذا لم تكن له بينة أن القول قول خصمه المنكر بيمينه . (٨)

(١) ش : ج٤ ، ص ٢٧٢ ، ٢٦٠ ، الأولى / ج٣ ، ص ٤٦١ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ١٧٠ ، ١٩١ ، الأولى / ج٦ ، ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٢٥ ، الجديدة .

(٢) ش : ج٤ ، ص ٢٧٢ ، الأولى / ج٣ ، ص ٤٧٨ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ١٩١ ، الأولى / ج٦ ، ص ٣٢٥ ، الجديدة .

(٣) ش : ج٤ ، ص ٢٧٣ ، الأولى / ج٣ ، ص ٤٧٨ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ١٩١ ، الأولى / ج٦ ، ص ٣٢٥ ، الجديدة .

(٤) ش : ج٤ ، ص ٢٧٣ ، ٣٣٢ ، الأولى / ج٣ ، ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٦٥ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ١٩١ ، ١٩٢ ، الأولى / ج٦ ، ص ٣٢٦ ، الجديدة .

(٥) ش : ج٤ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، الأولى / ج٣ ، ص ٤٧٩ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ١٩٢ ، الأولى / ج٦ ، ص ٣٢٧ ، الجديدة .

(٦) ش : ج٤ ، ص ٢٧٩ ، الأولى / ج٣ ، ص ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ١٩٧ ، الأولى / ج٦ ، ص ٣٣٤ ، الجديدة .

(٧) ش : ج٤ ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، الأولى / ج٣ ، ص ٤٨٦ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ١٩٦ ، ٢٠٥ ، الأولى / ج٦ ، ص ٣٣٤ ، ٣٤٩ ، الجديدة .

(٨) ش : ج٤ ، ص ٢٨٣ ، الأولى / ج٣ ، ص ٤٩١ ، الجديدة .

ك : ج٤ ، ص ١٩٨ ، الأولى / ج٦ ، ص ٣٣٧ ، الجديدة .

مادة (٢٠٨٥)

للقاضي تحليف المنكر و يقول له إن امتنع إن حلفت وإلا قضيت عليك بالنكول . و يسن تكراره ثلاثاً. (١)

مادة (٢٠٨٦)

للقاضي أن يعرف المدعي بما إذا أقام شاهداً واحداً أن له أن يحلف مع شاهده. (٢)

مادة (٢٠٨٧)

للقاضي الاستخلاف إذا لم ينه الإمام (٣)

مادة (٢٠٨٨)

للقاضي استخلاف من لا يقبل شهادته لهم وله قبول شهادتهم والحكم بها كما يصح حكمه عليهم. (٤)

مادة (٢٠٨٩)

نزول ولاية القاضي بعزله نفسه، و بعزل الإمام له . لكن لا ينزل بعزل الإمام إلا بعد علمه بالعزل فتصح أحكامه قبل علمه به. (٥)

مادة (٢٠٩٠)

لا ينزل القاضي بزوال ولاية الإمام الذي ولاه أما نواب القاضي المنصبون من قبله في الحكم فيمنعزلون بزوال ولايته كما ينزلون بعزله إياهم . أما أمناؤه كالأوصياء والنظار المنصوبين منه فلا ينزلون بزوال ولايته. (٦)

(١) ش : ج٤، ص ٢٨٤، الأولى/ج٣، ص ٤٩١، ٤٩٢، الجديدة.

ك : ج٤، ص ١٩٨، ١٩٩، الأولى/ج٦، ص ٣٣٧، ٣٣٨، الجديدة.

(٢) ش : ج٤، ص ٢٨٥، الأولى/ج٣، ص ٤٩٤، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢٠٠، الأولى/ج٦، ص ٣٤٠، الجديدة.

(٣) ش : ج٤، ص ٢٦٩، الأولى/ج٣، ص ٤٧٣، الجديدة.

ك : ج٤، ص ١٧٢، ١٧٣، الأولى/ج٦، ص ٢٩٤، الجديدة.

(٤) ش : ج٤، ص ٢٦٩، الأولى/ج٣، ص ٤٧٣، الجديدة.

ك : ج٤، ص ١٨٨، الأولى/ج٦، ص ٣٢٠، الجديدة.

(٥) ش : ج٤، ص ٢٦٢، الأولى/ج٣، ص ٤٦٤، الجديدة.

ك : ج٤، ص ١٧٢، الأولى/ج٦، ص ٢٩٤، ٢٩٣، الجديدة.

(٦) ش : ج٤، ص ٢٦١، الأولى/ج٣، ص ٤٦٤، الجديدة.

ك : ج٤، ص ١٧٢، الأولى/ج٦، ص ٢٩٣، الجديدة.

الفصل الرابع

في التحكيم والمحكم

مادة (٢٠٩١)

يصح أن يحكم الخصمان رجلاً يرتضيانه ليحكم بينهما فينفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم القاضي. (١)

مادة (٢٠٩٢)

يشترط في المحكم أن يكون متصفاً بشرائط القاضي السالفة. (٢)

مادة (٢٠٩٣)

لكل من الخصمين المحكمين الرجوع عن التحكيم قبل شروع المحكم في الحكم. (٣)

مادة (٢٠٩٤)

حكم المحكم كحكم القاضي فيلزم القاضي قبوله وامضاءه ما لم يكن مستوحياً للنقض. وكتابه ككتابه. (٤)

مادة (٢٠٩٥)

لا يقبل قول المحكم برضاء الخصمين بحكمه. فينبغي للمحكم أن يشهد عليها بالرضاء بحكمه قبل أن يحكم بينهما، وأن يشهد على نفسه بحكمه. (٥)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٦٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٧، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ١٨١، الأولى/ج ٦، ص ٣٠٨، الجديدة.
(٢) ش : ج ٤، ص ٢٦٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٧، الجديدة.
و جاء في ك : ج ٤، ص ١٨١، الأولى/ج ٦، ص ٣٠٩، الجديدة.
ما يفيد خلاف ذلك حيث قال : «عشر الصفات التي ذكرها في المحرر من أن القاضي لا تشترط بمس بحكمه الخصمان» وبذا يتبين ترجيح المؤلف لما في شرح المنتهى.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٦٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨١، الأولى/ج ٦، ص ٣٠٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٦٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨١، الأولى/ج ٦، ص ٣٠٩، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٦٤، الأولى/ج ٣، ص ٤٦٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٨١، الأولى/ج ٦، ص ٣٠٩، الجديدة.

الكتابُ العِشْرُونَ

في الدعوى

وفيه مُقدِّمة وبابان

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (٢٠٩٦)

الدعوى : هي طلب إنسان حقاً يضيفه إلى نفسه ممن هو بيده أو في ذمته، ويسمى الطالب مدعياً والمطلوب منه مدعي عليه والحق المطلوب مدعي ومدعي به. (١)

مادة (٢٠٩٧)

التناقض : أن يأتي المدعي أو المدعي عليه بما ينافي ما سبق منه. (٢)

مادة (٢٠٩٨)

الدفع : هي دعوى يأتي بها المدعي عليه في جوابه تدفع دعوى المدعي.

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٥١٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٤، الجديدة.

(٢) انظر ش : ج ٤، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٤، الجديدة.

الباب الأول

فيما يتعلق بالدعوى من الأحكام وفيها فصول

الفصل الأول : في شروط صحة الدعوى

مادة (٢٠٩٩)

يشترط لصحة الدعوى أن تصدر من جائر التصرف فلا تصح من صغير ولا مجنون ولا سفیه وانما يدعي بحقهم الوصي. (١)

مادة (٢١٠٠)

يشترط لصحة الدعوى أن تكون محررة بحيث يترتب الحكم عليها فلو ادعى ديناً على ميت ذكر مدته وبين جنس الدين ونوعه وقدره وذكر أن المدعي عليه بيده من التركة ما يفي بدينه كله أو بنصفه أو ربعه ونحو ذلك. (٢)

مادة (٢١٠١)

يشترط أن يكون المدعي به معلوماً. فلا تصح الدعوى بمجهول إلا في دعوى وصية أو إقرار بمجهول أو طلاق أو خلع على مجهول. (٣)

مادة (٢١٠٢)

إذا كان المدعي به منقولاً حاضراً فالإشارة إليه كافية. وإن كان غائباً عن البلد أو تالفاً أو ديناً لزم وصفه وصف السلم. لكن إذا كانت لا تنضبط صفاته فيكفي فيه ذكر القيمة. (٤)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٥١٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٥، الجديدة.

مادة (٢١٠٣)

يشترط لصحة الدعوى أن تكون منفكة عما يكذبها . فلو ادعى فعلاً على شخص قبل عشرين سنة وسنة دونها لم تقبل . (١)

مادة (٢١٠٤)

يشترط لصحة الدعوى أن تكون متعلقة بالحال بأن يكون للمدعي حق الطلب بالمدعي حالاً . فلا تصح الدعوى بدين مؤجل قبل حلول أجله ، ولا دعوى الضامن على المضمون قبل تسليم المضمون به . لكن تصح الدعوى بالتدبير ونحوه وبحكم به وإن تأخر أثره . (٢)

مادة (٢١٠٥)

إذا كان المدعي به عيناً حاضرة بالبلد لزم إحضارها بمجلس الحكم . وإذا أقر المدعي عليه بأن بيده مثلها وأنكر الدعوى لزمه إحضاره وإن أنكر أنها بيده وثبت ذلك ببينة أو نكول حبس حتى يحضرها أو يدعي تلفها فيصدق في ذلك و يكفي بذكر القيمة . (٣)

مادة (٢١٠٦)

إذا كان المدعي به عقاراً غائباً عن البلد لزم ذكر موضعه وحدوده وتكفي شهرته عند الحاكم والمتداعيين عن تحديده ، كما تكفي الإشارة إذا صارت الدعوى عنده . (٤)

مادة (٢١٠٧)

يلزم في الدعوى التصريح بالطلب ، فلو ذكر أن له كذا ولم يقل وأنا أطلبه أو ما في معنى ذلك لم تكن الدعوى صحيحة . (٥)

مادة (٢١٠٨)

من ادعى عقداً من العقود سواء كان نكاحاً أو غيره لزمه ذكر شروطه ، فلو ادعى نكاحاً ذكر أنه تزوجها بشاهدي عدل وولي مرشد ورضاها إن كانت ممن يعتبر رضاها إلا إذا كانت باستدانة الزوجية كما لو ادعى عليها يطلبها الإنقياد لطاعته أو ادعت عليه تطلبه نفقة ونحوها . (٦)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٣ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٤ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٣ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٤ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٣ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٥ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٤-٣٤٥ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٣ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٢ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٤ ، الجديدة .

(٦) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٦ ، الجديدة .

مادة (٢١٠٩)

يلزم تعيين المدعي عليه . فإن كان حاضراً كفت الإشارة إليه وإن كان غائباً لزم ذكر الاسم والنسب حتى يتميز. (١)

مادة (٢١١٠)

يلزم في دعوى الإرث ذكر السبب وتعيينه ، فلو ادعى أنه وارثه أو عاصبه لم يكن ذلك . (٢)

مادة (٢١١١)

يلزم في دعوى القتل نوعه فيذكر أنه عمد أو شبهه أو خطأ . ويصف العمد ويذكر أنه انفراد بقتله أو شارك غيره فيه . (٣)

مادة (٢١١٢)

لا تصح الدعوى المقلوبة ولا تسمع . (٤)

مادة (٢١١٣)

لا تصح الدعوى في حقوق الله كالحدود والحرية وإن سمعت البينة بها من غير تقدم دعوى . (٥)

مادة (٢١١٤)

تسمع الدعوى بوكالة ووصية من غير حضور خصم . (٦)

مادة (٢١١٥)

لا يشترط في دعوى العين ولا الدين بيان سبب الاستحقاق . (٧)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٥ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٥ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٧ ، الجديدة .

(٤) الدعوى المقلوبة «أن يترافع اثنان إلى حاكم فيقول أحدهما ادعى على هذا أنه يدعى على دياراً مثلاً» .

ش : ج ٤ ، ص ٢٧٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨١ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ١٩٥ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٣١ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨١ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ١٩٥ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٣١ ، الجديدة .

(٦) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٢ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ١٩٥ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٣١ ، الجديدة .

(٧) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٣ ، الجديدة .

مادة (٢١١٦)

إذا كان المدعي به على بأحد التقدين أو مصوغاً من أحدهما لزم تقويمه بالآخر منها . فإذا كان على بالفضة قوم بالذهب وكذا العكس . أما إن كان على بها جاز تقويمه كيفما كان . (١)

مادة (٢١١٧)

لا تتوجه الدعوى بطلب الأمانة أو العارية ونحوها بغير بلدها . (٢)

مادة (٢١١٨)

الترديد في الدعوى لا يمنع صحتها فلو ادعى غصب موصوف قيمته مائة وقال أطلب رده إن كان باقياً أو دفع قيمته إن كان تالفاً صحت الدعوى وحكم فيها برد العين إن كانت باقية أو بدفع القيمة إذا تبين تلفها . (٣)

مادة (٢١١٩)

تصح الدعوى بحق آدمي على الغائب عن البلد مسافة قصر من غير عمل القاضي وعلى المسترولو بالبلد وعلى الميت وغير المكلف بلا حضور خصم وبحكم عليه كما سبق في كتاب القضاء . (٤)



(١) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٥ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٧ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ٩٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٣ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٤ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٧ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠٨ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، الجديدة .

الفصل الثاني

في التناقض وأحكامه

مادة (٢١٢٠)

التناقض مانع من سماع الدعوى الأخيرة. مثلاً لو ادعى على آخر أنه قتل أخاه أو أنه سرق منه كذا أو نحو ذلك منفرداً به ثم ادعى على آخر أنه شاركه فيه أو انفرد به لم تسمع الثانية. لكن إذا كذب الأولى أو قال غلطت فيها قبلت ولغت الأولى. (١)

مادة (٢١٢١)

من أقر بشيء لغيره ولو لمجهول أو نفاه عن نفسه بأن قال ليس لي ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه لا تقبل إذا إذا ادعى تلقي الملك بعد إقراره قبلت. (٢)

مادة (٢١٢٢)

يتحقق التناقض بين كلام الشخصين اللذين هما في حكم الواحد كالوكيل والموكل والوارث والموروث. أما إذا لم يكونا في حكم الشخص الواحد فلا يتحقق بين كلاميهما كبطون المستحقين في الوقف. (٣)

مادة (٢١٢٣)

إذا وفق الخصم بين كلاميه المتناقضين توفيقاً صحيحاً يرتفع التناقض. مثلاً لو أجاب المدعي عليه بقرض أو ثمن مبيع بأن ما اقترضت منه شيئاً أو ما اشتريت منه شيئاً، ثم ادعى القضاء أو الإبراء لم تقبل منه للتناقض. لكن لو قال إن القضاء والإبراء حصل بعد تاريخ الإنكار السابق قبل وسمعت بيئته. (٤)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨٧، ٢٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٦، ٤٩٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٨٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٥، ٤٩٦، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠١، الأولى/ج ٦، ص ٣٤١، الجديدة.

مادة (٢١٢٤)

من ادعى عليه استحقاق مبيع في يده فأجاب بأني اشتريته من زيد وهو يملكه فثبت
الإستحقاق وحكم به لم يكن ذلك مانعاً من قبول دعواه على البائع بالتمن. (١)



(١) ش : ج ٤ ، ص ٢٧٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، الجديدة .

الْبَابُ الثَّانِي

فِي الْخَصْمِ وَجَوَابِهِ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فصول

الفصل الأول

فِي مَنْ يَكُونُ خَصْماً وَمَنْ لَا يَكُونُ

مادة (٢١٢٥)

الخصم في دعوى العين هو ذو اليد لكن لو أقر ذو اليد بها لحاضر مكلف كان الحق له هو الخصم سواء قال أنا مستأجر أو مستعير أم لا أما إن أقر بها لغائب عن البلد أو لغير مكلف لم يخرج من الخصومة وتسمع بينة المدعي في وجهه ويقضي بها وإن لم تكن للمدعي نية سمعت بينة المدعي عليه أنها لمن سماه لتسقط اليمين والتهمة عنه ولا يقضي بها للغائب. (١)

مادة (٢١٢٦)

كل من لو أقر بحق لزمه يكون خصماً فيه وتسمع البينة عليه. (٢)

مادة (٢١٢٧)

الخصم في دعوى الدين هو المدين أو من يقوم مقامه من ضامن أو محال عليه.

مادة (٢١٢٨)

الخصم في دعوى الدين على الميت كل من وصل إليه شيء من تركته سواء كان وارثاً أو وصياً أو مودعاً أو غريباً استوفى دينه أو بعضه من تركته. ولا يكون الوارث أو الوصي خصماً إذا لم يصل إليه شيء من التركة. (٣)

مادة (٢١٢٩)

السفيه خصم فيما يؤخذ به حال سفهه وبعد فك حجر عنه، وبصح إقراره به كطلاق وقذف، ويقبل جوابه بالإقرار أو الإنكار ويحلف فيما يحلف فيه الرشيد. (٤)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٨٧، الأولى / ج ٣، ص ٤٩٦، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠١، الأولى / ج ٦، ص ٣٤٢، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨٦، الأولى / ج ٣، ص ٤٩٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٠، الأولى / ج ٦، ص ٣٤٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٧٦، الأولى / ج ٣، ص ٤٨٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٣، الأولى / ج ٦، ص ٣٤٦، ٣٤٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٠٣، الأولى / ج ٣، ص ٥١٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٧، الأولى / ج ٦، ص ٣٨٤، الجديدة.

مادة (٢١٣٠)

كل ما يصح إقرار القن به كحد وطلاق وما يوجب تعزيراً أو قوداً فيما دون النفس فالخصم فيه هو القن نفسه دون سيده. أما ما يوجب قوداً في النفس فهما جميعاً خصمان فيه. (١)

مادة (٢١٣١)

كل ما لا يصح إقرار القن به ما يوجب المال فالخصم فيه السيد وحده كدعوى جنابة خطأ ودعوى إتلاف مال. (٢)

مادة (٢١٣٢)

المودع خصم في المطالبة بالوديعة إذا غصبت فتصح دعواه بها وكذا المستعير، والمستأجر لعين والمرتهن والعدل الذي بيده الرهن والأجير على حفظ مال والوكيل فيه. (٣)



(١) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧٣ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٩٦ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٥٧ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧٣ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٩٨ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٥٨ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٤٢٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٥٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٠٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ١٨٤ ، الجديدة .

الفصل الثاني

في جواب المدعى عليه

مادة (٢١٣٣)

جواب المدعى عليه إقرار أو إنكار. ويلزم المدعى عليه بالجواب إذا صحت الدعوى. (١)

مادة (٢١٣٤)

جواب المدعى عليه عن دعوى القرض أو الثمن بأنه ما أقرضني أو ما باعني أو لا يستحق عني ما ادعاه ولا شيئاً منه أو لا حق له علي جواب صحيح مقبول وهو إنكار صريح. لكن لو اعترف بسبب الحق كما لو أقر بالإقتراض أو الشراء ثم قال لا يستحق علي ما ادعاه أو لا حق له لم يقبل ذلك ويلزم باعترافه. وكذا لو ادعت المرأة عليه بالمهر أو النفقة فاعترف بزوجيتها وقال لا حق له لا يقبل منه ويلزم بالمهر أو النفقة. (٢)

مادة (٢١٣٥)

لا يكفي إنكار الجملة في جواب دعوى معدود أو أشياء متعددة بل يلزم إنكار البعض صراحة. مثلاً لو ادعى على آخر مائة درهم أو بثوب وفرس وسيف فأجاب ليس له عني ذلك لا يكفي بل يعتبر أن يقول أيضاً ولا شيء من ذلك. (٣)

مادة (٢١٣٦)

إذا امتنع المدعى عليه عن الجواب عن الدعوى بأن سكت كلياً أو قال لا أقر ولا أنكر أو قال لا أعلم قدر حقه ولا بينة للمدعى يعتبر ناكلاً بعد إنذار القاضي له. وإن كنت للمدعى بينة سمعت. (٤)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٣٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٧٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٣٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٤، ٤٩٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٠، الجديدة.

مادة (٢١٣٧)

الترديد في الجواب لا يمنع صحته فيقبل . مثلاً لو ادعى عليه بدين فأجاب إن ادعيت هذا الدين برهن كذا لي بيدك فنعم والا فلا حق لك علي أو قال إن ادعى ذلك ثمن فرس شريتها منه ولم أقبضها فنعم والا فلا يستحق على ذلك قبل هذا الجواب . (١)

مادة (٢١٣٨)

إذا تداعيا زوجية امرأة فأقرت لأحدهما لم يقبل إقرارها . أما لو ادعاها واحد فأقرت له قبل إقرارها . (٢)



(١) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٥ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٣١٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٢٨ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤٦ ، الجديدة .

الفصل الثالث

في الدفَع

مادة (٢١٣٩)

الدفع دعوى فيشترط لصحته ما يشترط لصحتها . فلو ادعى عليه بدين فأجاب بأني أحلتك به على فلان لزم ذكر شروط الإحالة . وإذا دفع بقضاء البعض لزم ذكر قدره وإذا تحقق ما يكذبه لم يقبل . (١)

مادة (٢١٤٠)

يقبل الدفع الصحيح إذا بين سببه و يسأل عنه المدعي . فلو قال المدعي عليه بدين : قد قبضته أو أبرأني أو نحو ذلك كان دفعاً مقبولاً فيسأل عنه الخصم ما لم يسبق منه ما يناقضه . أما إذا لم يبين سببه كأن قال لي بينة تدفع دعواه فلا يقبل منه ذلك وكذا لو قال لي مخرج من دعواه . (٢)

مادة (٢١٤١)

يقبل الدفع الصحيح قبل الحكم وبعده فلو ادعى عليه بدينه فأجاب بأنه لا حق له علي فأقام المدعي البينة وحكم بها ثم دفع المدعي عليه بلا براء ونحوه وأقام البينة قبل منه وسمعت . (٣)

مادة (٢١٤٢)

كما يقبل الدفع من المدعي عليه يقبل ممن يعمه الحكم على المدعي عليه كالطبقة الثانية من أهل الوقف مع الطبقة الأولى . فاصح دفعاً من البطن الأول يصح أن يدفع البطن الثاني وما بعده . (٤)

(١) انظر ش : ج ٤ ، ص ٢٨٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٥ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٥ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٥ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٠١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٤١ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٢٨٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٩٩ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢١٠ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٣٥٦ ، الجديدة .

مادة (٢١٤٣)

إذا أثبت المدعي عليه دفعه اندفعت دعوى المدعي وحكم عليه وإن عجز حلف المدعي على نفي ذلك الدفع فإن حلف حكم له بما ادعى وإن نكل حكم عليه. (١)

مادة (٢١٤٤)

إذا ادعى على شخص بعين فأجابه أنها كانت لك أو بيدك أمس. مثلاً لزمه إثبات سبب زوال يد المدعي عنها، فإن عجز حلف المدعي على بقاء الملك وإن العين لم تخرج عنه بوجه ما وحكم له بها. (٢)



(١) ش : ج ٤، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٥، ٤٩٦، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠١، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٩، الجديدة.

(٢) وقد علق على ذلك المؤلف بقوله «لأن هذا الجواب إقرار منه بسبق الملك ودفع من غير بيان السبب فيلزم بالبيان والا لم يقل منه أهد منه.

ش : ج ٤، ص ٢٨٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٦، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٤، الجديدة.

الكتاب الحادي والعشرون

في البيّنات والتحليف
وفيه مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة : في المصطلحات الفقهية

مادة (٢١٤٥)

البينة : هي العلامة الواضحة التي يترجح بها صدق أحد المتداعين. (١)

مادة (٢١٤٦)

الشهادة : هي إخبار الشخص بما علمه بلفظ خاص لدى الحاكم و يقال للمخبر المذكور

شاهد. (٢)

مادة (٢١٤٧)

الداخل : هو الشخص الذي بيده العين المتداعي فيها حقيقة أو حكماً و يقال له ذو اليد.

و يقابله الخارج.

مادة (٢١٤٨)

تعارض البنتين : هو تعادلهما من كل وجه بحيث تثبت كل منها ما تنفيه الأخرى. (٣)

مادة (٢١٤٩)

العدالة : هي صلاح الدين مع اعتدال الأقوال والأفعال. (٤)

مادة (٢١٥٠)

الكبيرة : هي المعصية التي فيها حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة. و يقابلها الصغيرة. (٥)

مادة (٢١٥١)

القافة : قوم يعرفون الإنسان بالشبه. (٦)

مادة (٢١٥٢)

العداوة الدنيوية : هي أن يسر أحدهما بمساءة الآخر، ويغمه فرحه، و يطلب له الشر. (٧)

مادة (٢١٥٣)

العاقل : من عرف الواجب عقلاً الضروري وغيره والممكن والممتنع وما يضره وما ينفعه

غالباً. (٨)

-
- | | |
|---|--|
| (١) ش : ج ٤، ص ٣٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٥١٩، الجديدة. | (٥) ش : ج ٤، ص ٣٢٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٧، الجديدة. |
| ك : ج ٤، ص ٢٢٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٤، الجديدة. | ك : ج ٤، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٦، ص ٤١٩، الجديدة. |
| (٢) ش : ج ٤، ص ٣١٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٤، الجديدة. | (٦) ش : ج ٢، ص ٤٧٥، ج ٢، ص ٤٨٧، الجديدة. |
| ك : ج ٤، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٦، ص ٤٠٤، الجديدة. | ك : ج ٢، ص ٤٣٨، ج ٤، ص ٢٣٧، الجديدة. |
| (٣) ش : ج ٤، ص ٣١١، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٠، الجديدة. | (٧) انظر : ش : ج ٤، ص ٣٢٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٤، الجديدة. |
| ك : ج ٤، ص ٢٣٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٨، الجديدة. | انظر ك : ج ٤، ص ٢٦٥، الأولى/ج ٦، ص ٤٣١، الجديدة. |
| (٤) ش : ج ٤، ص ٣٢٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٦، الجديدة. | (٨) ش : ج ٤، ص ٣٢١، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٥، الجديدة. |
| ك : ج ٤، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٦، ص ٤١٨، الجديدة. | ك : ج ٤، ص ٢٥١، الأولى/ج ٦، ص ٤١٦، الجديدة. |

الباب الأول

فيما يتعلق بالشهادة من الأحكام وفيّه أحد عشر فصلاً

الفصل الأول

في نصاب الشهادة

مادة (٢١٥٤)

نصاب الشهادة في الزنا واللواط أربعة رجال سواء كانت الشهادة على الفعل أو الإقرار به .
ويشترط في الشهادة بالإقرار أن يشهدوا أنه أقر أربعاً . (١)

مادة (٢١٥٥)

نصاب الشهادة في حد السرقة والشرب والقذف وقطع الطريق، وفيما يوجب القود وفي الوطاء
الموجب للتغدير والإعسار رجلان فقط .. وكذا كل ما ليس بعقوبة ولا مال مما يطلع عليه الرجال
غالباً كالنكاح والطلاق والرجعة والخلع والنسب والولاء والإيضاء والتوكيل في غير مال والتعديل
والجرح . (٢)

مادة (٢١٥٦)

نصاب الشهادة في المال وما يقصد به المال كعقود المعاوضة وفسخها والأجل والخيار والقرض
والوديعة والرهن والغصب والشركة والحوالة والصلح والهبة والعق والعارية والشفعة والمهر
والضمان وإتلاف المال والتوكيل في المال والإيضاء فيه والوصية به لمعين ووقف عليه والجناية خطأ
أو عمداً لا توجب قوداً رجلان أو رجل وامرأتان أو رجل ويمين المدعي . (٣)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٣٢٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٦ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٦٧ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٣٣ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٣٢٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٦ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٦٨ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٣٤ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٣٢٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٦٩ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٣٤ ، الجديدة .

مادة (٢١٥٧)

دعوى الخلع من الزوج دعوى بحال فيقبل فيه رجل وامرأتان. أما لو أودعته المرأة فلا يقبل فيها سوى رجلين. (١)

مادة (٢١٥٨)

نصاب الشهادة في أدواء الدواب والجراحة الموضحة ونحوها طبيب واحد، وبيطار واحد عند تعذر غيره وإلا فاثنتان. فإن اختلفا قدم قول المثبت على النافي. (٢)

مادة (٢١٥٩)

نصاب الشهادة فيما لا يطلع عليه الرجال غالباً كعيوب النساء وتحت الثياب والبقارة والثيوبة والحيفض والولادة والرضاع واستهلال الجنين امرأة واحدة، والأحوط اثنتان. وتقبل شهادة الرجل في ذلك أيضاً.

وكذلك الحوادث الواقعة في محافل النساء التي لا يحضرها الرجال من جراحات وعقود ونحوها. (٣)



(١) ش : ج ٤، ص ٣٢٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٧٢، الأولى/ج ٦، ص ٤٣٦، ٤٣٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٢٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٦، ص ٤٣٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٢٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٧١، الأولى/ج ٤، ص ٤٣٦، الجديدة.

الفصل الثاني

فيما يُشترط في الشاهد

مادة (٢١٦٠)

يشترط في الشاهد البلوغ. فلا تقبل شهادة الصغير لا في الجراح ولا غيرها ولو اتصف بصفات المكلف العدل. (١)

مادة (٢١٦١)

يشترط في الشاهد العقل. فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه، لكن من يخفق أحياناً و يفيق أحياناً إذا تحمل الشهادة وأداها في إفاقته قبلت. (٢)

مادة (٢١٦٢)

يشترط أن يكون الشاهد متكلماً. فلا تقبل شهادة الأخرس بإشارته ولو فهمت. لكن لو أداها بخطه قبلت. (٣)

مادة (٢١٦٣)

يشترط في الشاهد الحفظ. فلا تقبل شهادة مغفل ولا معروف بكثرة الغلط. (٤)

مادة (٢١٦٤)

يشترط في الشاهد الإسلام. فلا تقبل شهادة الكافر ولو على كافر مثله إلا بالوصية في السفر من حضره الموت من مسلم أو كافر فتقبل شهادة كتابيين عند عدم وجود المسلم ويحلفها الحاكم بعد العصر. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٣٢١، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥١، الأولى/ج ٦، ص ٤١٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٢١، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥١، الأولى/ج ٦، ص ٤١٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٢١، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥٢، الأولى/ج ٦، ص ٤١٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٢١، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٦، ص ٤١٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٢٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٦، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥٢، الأولى/ج ٦، ص ٤١٧، الجديدة.

مادة (٢١٦٥)

يشترط في الشاهد العدالة، فلا تقبل شهادة فاسق ولا من يتعاطى الأمور الدنيئة كالرقاص
والشعبذ والمتمسخر والمغني. (١)

مادة (٢١٦٦)

لا يشترط في الشاهد الحرية. فتقبل شهادة العبد في كل ما تقبل فيه شهادة الحر حتى
فيما يوجب حداً أو قوداً. وتقبل شهادة الأمة في كل ما تقبل فيه شهادة الحرة. (٢)

مادة (٢١٦٧)

لا يشترط في الشاهد أن يكون بصيراً، فتقبل شهادة الأعمى بالاستفاضة وبما سمعه إذا تيقن
الصوت وبما رآه قبل العمى إذا عرف المشهود له والمشهود عليه والمشهود به بالإسم والنسب أو وصف
ذلك بما يتميز به. (٣)

مادة (٢١٦٨)

لا يشترط في الشاهد أن يكون سامعاً. فتقبل شهادة الأصم فيما يرى كما تقبل فيما سمعه قبل
صممه. (٤)



-
- (١) ش : ج ٤، ص ٣٢٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٦، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٥٣، الأولى/ج ٦، ص ٤١٨، ٤١٩، الجديدة.
(٢) ش : ج ٤، ص ٣٢٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٠، ٥٥١، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٦٠، الأولى/ج ٦، ص ٤٢٦، الجديدة.
(٣) ش : ج ٤، ص ٣٢٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٥١، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٦٠، الأولى/ج ٦، ص ٤٢٦، ٤٢٧، الجديدة.
(٤) ش : ج ٤، ص ٣٢٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٥١، ٥٥٢، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٦٠، الأولى/ج ٦، ص ٤٢٦، الجديدة.

الفصل الثالث

في موانع الشهادة

مادة (٢١٦٩)

يمنع قبول الشهادة كون الشاهد أو بعضه مملوكاً للمشهد له حال الشهادة، فلا تقبل شهادة العبد المشترك لأحد الشركاء فيه . أما شهادة العتيق لمولاه فتقبل . (١)

مادة (٢١٧٠)

يمنع قبول الشهادة قرابة الولادة بين الشاهد والمشهد له ، فلا تقبل شهادة الولد وإن سفل وإن كان من ولد البنات سواء في ذلك الحقوق المالية وغيرها كقذف ونكاح . لكن تقبل الشهادة إن كانت الولادة بزنا أو رضاع . (٢)

مادة (٢١٧١)

يمنع قبول الشهادة وجود عقد نكاح بين الشاهد والمشهد له حال الشهادة أو قبلها . فلا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر ولو بعد الفراق مطلقاً . (٣)

مادة (٢١٧٢)

يمنع قبول الشهادة جر الشاهد بها نفعاً لنفسه حال الشهادة فلا تقبل الشهادة لرفيقه ولو كان مأذوناً أو مكاتباً ولا شهادته لمورثه بجرحه قبل اندماله ، ولا لموصيه ولا لموكله فيما وكل فيه ولو كانت الشهادة بعد انحلال الوصية والوكالة ولا لشريكه فيما هو شريك فيه ولا لمستأجره فيما استأجره فيه ولا شهادة الولي لمحجوره ولا شهادة الغريم بمال المفلس بعد حجر أو موت ولا شهادة من له كلام أو استحقاق في رباط أو مدرسة لمصلحة لها . (٤)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٣٢٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٢ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٢٩ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٣ ، ٥٥٢ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٢٨ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٣٢٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٢ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٣٢٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٣ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٦٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، الجديدة .

مادة (٢١٧٣)

يمنع قبول الشهادة دفع الشاهد بها ضرراً عن نفسه فلا تقبل شهادة العاقلة بجرح بينة بما على مفلس أو ميت ضاقت تركته عن ديونهم ولا شهادة كل من لا تقبل شهادته له إذا شهد بجرح شاهد عليه ولا شهادة الضامن للمضمون عنه بقضاء الحق أو الإبراء منه ولا شهادة الموصي له بما يبطل وصية من يزاحمه. (١)

مادة (٢١٧٤)

يمنع قبول الشهادة وجود العداوة الدنيوية بين الشاهد والمشهد عليه إلا في عقد النكاح فلا يمنع ذلك قبولها. أما العداوة الدينية فلا تمنع قبول الشهادة. وأما المحاكمة في الأموال فليست بعداوة تمنع الشهادة في غير ما حاكم فيه. (٢)

مادة (٢١٧٥)

يمنع قبول الشهادة : حرص الشاهد على أدائها قبل استشهاده من يعلم بها. أما لو لم يعلم المدعي بتحمل الشهادة لها فتقدم لادائها قبل استشهاده قبلت. لكن الشهادة بالطلاق والعتق ونحوها بما تقبل فيه الشهادة حسبة تقبل مطلقاً. (٣)

مادة (٢١٧٦)

من موانع قبول الشهادة العصبية فلا تقبل شهادة من عرف بها وبالإفراط في الحمية كتعصب قبيلة على قبيلة وإن لم تبلغ درجة العداوة. (٤)

مادة (٢١٧٧)

من موانع قبول الشهادة سبق ردها لفسق أو تهمة، فلا تقبل شهادته ثانياً. بعد زوال الفسق والتهمة. أما لو كانت ردت لكفر أو صغر أو جنون أو خرس ثم أعادها بعد زوال المانع قبلت. (٥)

مادة (٢١٧٨)

لا يمنع قبول الشهادة أن تكون صناعة الشاهد دنيئة عرفاً. فتقبل شهادة الكناس والزبال ونحوهما. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٢٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٤٦٥، الأولى/ج ٦، ص ٤٣٠، ٤٣١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٢٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٦٦، ٢٦٥، الأولى/ج ٦، ص ٤٣١، الجديدة.

المفسى : ج ١٢، ص ٥٧.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٢٧، ٣١٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٥، ٥٣٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٢٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٦٤، ٢٦٣، الأولى/ج ٦، ص ٤٢٩، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٢٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٦٦، الأولى/ج ٦، ص ٤٣٢، الجديدة.

(٦) ش : ج ٤، ص ٣٢٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٥١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٢٤، الجديدة.

الفصل الرابع

في شروط صحة الشهادة

مادة (٢١٧٩)

يشترط لصحة الشهادة بنكاح أو غيره من العقود ذكر شروطه فيذكر في نكاح غير المجبرة أنه تزوجها برضاها بولي مرشد وشاهدي عدل حال خلوها من الموانع. (١)

مادة (٢١٨٠)

يشترط في الشهادة بالرضاع ذكر عدد الرضعات، وأنه شرب من ثديها أو من لبن معلق منه وإن وقع في الحولين، فلو شهد أنه ابنها من الرضاع لم يكف ذلك ولم تقبل. (٢)

مادة (٢١٨١)

يشترط في الشهادة بالإقرار بالزنا واللواط أربعة يشهدون أنه أقر أربعاً. أما القذف والشوب والقود فيكفي أن يشهد اثنان على إقراره مرة. (٣)

مادة (٢١٨٢)

يشترط في الشهادة بالقتل تصريحه بالقتل أو بأنه جرحه فوات من ذلك أو نحو ذلك مما شئت أن الموت كان بسبب فعل القاتل. فلو قال الشاهد جرحه فوات لم يكف ذلك في إثبات القتل. (٤)

مادة (٢١٨٣)

يشترط في الشهادة بالسرقة ذكر المسروق منه وذكر النصاب والحرز وصفة السرقة. (٥)

مادة (٢١٨٤)

يشترط في الشهادة بالشراء والوقف والعق أن يقول الشاهد باع ذلك أو وقفه أو أعتقه وهو في ملكه وكذا لو شهد أن هذا ولد فرسه أو هذه الثمرة ثمرة شجرته لم تقبل حتى يقول ولدته أو أثمرته في ملكه. بخلاف ما لو شهد أن هذا الغزل من قطنه أو هذا الدقيق من حنطته قبلت. (٦)

-
- | | |
|---|---|
| (١) ش : ج ٤، ص ٣١٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٠، الجديدة. | (١) ش : ج ٤، ص ٣١٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٩، الجديدة. |
| ك : ج ٤، ص ٢٤٧، الأولى/ج ٦، ص ٤١٠، جديدة. | ك : ج ٤، ص ٢٤٧، الأولى/ج ٦، ص ٤١٠، الجديدة. |
| (٥) ش : ج ٤، ص ٣١٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٠، الجديدة. | (٢) ش : ج ٤، ص ٣١٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٠، الجديدة. |
| ك : ج ٤، ص ٢٤٧، الأولى/ج ٦، ص ٤١١، الجديدة. | ك : ج ٤، ص ٢٤٧، الأولى/ج ٦، ص ٤١١، الجديدة. |
| (٦) ش : ج ٤، ص ٣١٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة. | (٣) ش : ج ٤، ص ٣٢٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٦، الجديدة. |
| ك : ج ٤، ص ٢٤٧، الأولى/ج ٦، ص ٤١١، الجديدة. | ك : ج ٢، ص ٢٦٨، الأولى/ج ٦، ص ٤٣٣، الجديدة. |

مادة (٢١٨٥)

يشترط في الشهادة بالإكراه ذكر صفته كأن يقول ضربه أو هدهد بكذا وهو قادر على إيقاع ذلك به. (١)

مادة (٢١٨٦)

يشترط في الشهادة تعيين المشهود به فلو شهد بأنه طلق إحدى نسائه أو أعتق أحد عبديه أو أبطل واحدة من وصاياه ونسي عينها لم تقبل. (٢)

مادة (٢١٨٧)

يشترط تعيين المشهود له والمشهود عليه بالإسم والنسب أو بالإشارة إليه إن كان حاضراً في مجلس الشهادة. (٣)

مادة (٢١٨٨)

لا يشترط في الشهادة بالإقرار ذكر أنه أقر مكلفاً طائماً في صحته كما لا يشترط ذكر أنه يستحق ما أقر له به. (٤)

مادة (٢١٨٩)

يشترط في الشهادة بالاستحقاق ذكر السبب الموجب للاستحقاق. فلو شهد أنه يستحق بذمة فلان كذا أو يستحق هذا العين لم يكتف بذلك. (٥)

مادة (٢١٩٠)

يشترط لقبول الشهادة أن يقول الشاهد أشهد أو شهد فلو قال أعلم أو أتيقن أو قال أنا شاهد بكذا لم تقبل. (٦)

مادة (٢١٩١)

لا يشترط في الشهادة بالدين أن يقول الشاهد وهو باق بذمته إلى الآن أو إلى حين موته كما لا يشترط بالشهادة بالوصية أن يقول ومات الموصى مصرأ عليها. (٧)

مادة (٢١٩٢)

لا يشترط في الشهادة بالإرث أن يقول الشاهد لا وارث له غيره أو لا أعلم له وارثاً غيره لكن إن ذكرت البينة ذلك سلم المال إلى المشهود لهم بالإرث من غير كفيل والا لم يسلم إليهم إلا بكفيل. (٨)

-
- (١) ش : ج ٤، ص ٣١٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٠، الجديدة. (٥) ش : ج ٤، ص ٣١٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٨، ٥٣٧، الجديدة.
(٢) ش : ج ٤، ص ٣١٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٢، الجديدة. ك : ج ٤، ص ٢٤٥، الأولى/ج ٦، ص ٤٠٨، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٤٨، ٢٤٩، الأولى/ج ٦، ص ٤١٢، الجديدة. (٦) ش : ج ٤، ص ٣٣٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٦، الجديدة.
(٣) ش : ج ٤، ص ٣١٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٧، الجديدة. ك : ج ٤، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٧، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٠٨، الجديدة. (٧) ش : ج ٤، ص ٢٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٣، الجديدة.
(٤) ش : ج ٤، ص ٣١٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٧، الجديدة. (٨) ش : ج ٤، ص ٣١٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٤١، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٤٥، الأولى/ج ٦، ص ٤٠٨، الجديدة. ك : ج ٤، ص ٢٤٨، الأولى/ج ٦، ص ٤١١، الجديدة.

الفصل الخامس

في موافقة الشهادة للدعوى ومخالفتها لها

مادة (٢١٩٣)

يلزم مطابقة الشهادة للدعوى، فلو شهدت البيئة بغير المدعي به كما لو ادعى دنانير فشهدت بدراهم أو بالعكس لم تقبل. (١)

مادة (٢١٩٤)

يكفي في مطابقة الشهادة للدعوى أن يكون المشهود به أقل من المدعي به. فلو ادعى ألفاً فشهدت له البيئة. بخمسمائة قبلت وحكم بها. (٢)

مادة (٢١٩٥)

لا يمنع المطابقة ذكر الشاهد سبباً سكّت المدعي عنه، مثلاً لو ادعى ألفي دينار وسكّت عن ذكر السبب فشهدت البيئة بألف قرصاً أو ثمناً أو نحو ذلك قبلت. أما لو ذكر المدعي سبباً وذكرته البيئة غيره لم تقبل. (٣)

مادة (٢١٩٦)

من ادعى ملك شيء الآن فشهدت بيئة أنه كان له أمس أو كان في يده أمس لم تقبل حتى تبين سبب يد المدعي عليه بنحو غصب أو عارية. لكن لو شهدت أنه كان ملكه أمس اشتراه من المدعي عليه قبلت. (٤)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٣٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥٠، الأولى/ج ٦، ص ٤١٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٣، الجديدة.

الفصل السادس

في اختلاف الشاهدين

مادة (٢١٩٧)

إذا شهد شاهدان بفعل متحد في نفسه لا يمكن تعدده واختلفا في الزمان أو المكان أو في صفة تتعلق به بحيث يدل على تغاير الفعلين تسقط شهادتهما لتعارضهما. مثلاً لو شهدا بقتل زيد واختلفا في زمانه أو مكانه أو في آلة القتل أو شهدا بإتلاف ثوب معين واختلفا في الزمان أو المكان أو في لونه لم تقبل شهادتهما. (١)

مادة (٢١٩٨)

الفعل الذي يمكن تعدده. إذا اتفق الخصمان على اتحاده أو شهد الشاهدان باتحاده واختلفا في زمانه أو مكانه أو في صفة تتعلق به مما يدل على تغاير الفعلين حكمه حكم الفعل المتحد في نفسه كما في المادة السالفة. فلو شهدا بغصب ثوب أو سرقة واختلفا في الزمان أو المكان أو لونه مع شهادتهما باتحاد الفعل، أو اتفاق الخصمين على اتحاده لم تقبل شهادتهما. أما إذا أمكن تعدد الفعل ولم يشهدا باتحاده ولم يقل المشهود له أنه واحد واختلفا في الزمان أو المكان أو الصفة بحيث يدل ذلك الاختلاف على تغاير الفعلين فتقبل شهادة كل منهما على الفعل الذي شهد به ويعمل بمقتضى ذلك. فإن كان ادعى الفعلين حلف مع كل من الشاهدين وثبتا وإن كان ادعى أحدهما حلف مع شاهده وثبت ذلك وسقطت شهادة الآخر. (٢)

مادة (٢١٩٩)

النكاح والقذف في حكم الفعل المتحد، فلو شهدا بنكاح أو قذف واختلفا في الزمان أو المكان أو الصفة بحيث يدل على التغاير لم تقبل شهادتهما. (٣)

(١) ش : ج ٤، ص ٣١٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٤٩، الأولى/ج ٦، ص ٤١٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣١٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٤٩، الأولى/ج ٦، ص ٤١٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣١٩، ٣٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٤٩، الأولى/ج ٦، ص ٤١٣، ٤١٤، الجديدة.

مادة (٢٢٠٠)

اختلاف الشاهدين بالأقوال التي يجوز أن تتكرر كالمقود والإقرار بها أو بالأفعال أو بالنكاح أو القذف لا يمنع قبول شهادتهما ولودل على تغايرهما وتكمل البينة بها. فلو شهد أحدهما أنه باع أو أقر بقتل زيد أو بالقذف أو بالنكاح أو بكذا يوم الجمعة أو في مكة وشهد الآخر بأنه باع أو أقر بما ذكر يوم الاثنين أو في الطائف أو شهد أحدهما أنه طلق باللغة العربية، وشهد الآخر أنه طلق باللغة التركية أو الفارسية جمعت شهادتهما وحكم بها. (١)

مادة (٢٢٠١)

لو شهد واحد بفعل وشهد الآخر بالإقرار به جمعت الشهادتان وكملت البينة. لكن لو شهد أحدهما بالنكاح أو القتل خطأ وشهد الآخر على الإقرار به لم تكمل البينة. ولدعي القتل أن يحلف مع الشاهدين ويستحق الدية. فإن حلف مع الشاهد بالقتل خطأ حكم بالدية على العاقلة وإن حلف مع شاهد الإقرار حكم بالدية على القاتل. (٢)

مادة (٢٢٠٢)

بيان أحد الشاهدين صفة القتل بأنه عمد مع سكوت الآخر عن كونه عمداً أو خطأ لا يمنع جمع شهادتهما فيثبت القتل ويصدق المدعي عليه بيمينه في صفته. (٣)

مادة (٢٢٠٣)

لا يضر اختلاف الشاهدين في مقدار المشهود به بل تكمل البينة على الأقل ويحلف على الباقي مع شاهد الأكثر (٤)

مادة (٢٢٠٤)

اختلاف الشاهدين في سبب الحق مانع من جمع شهادتهما. فلو شهد أحدهما بألف قرصاً والآخر بألف ثمن مبيع لم تكمل البينة وللمشهد [له] أن يحلف مع كل منها ويستحق الألفين، أو مع أحدهما ويستحق ما شهد به. أما لو ذكر أحد الشاهدين سبباً وأطلق الآخر كملت البينة. (٥)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٢، ٥٤٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥٠، الأولى/ج ٦، ص ٤١٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥٠، الأولى/ج ٦، ص ٤١٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٤٩، الأولى/ج ٦، ص ٤١٣، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥٠، الأولى/ج ٦، ص ٤١٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٤٥١، الأولى/ج ٦، ص ٤١٥، الجديدة.

الفصل السابع

في تزكية الشهود وجرحهم

مادة (٢٢٠٥)

التزكية حق للشرع يطلبها الحاكم إذا جهل حال الشاهد وإن سكت عنها الخصم. فيطلب من المشهود له أن يأتيه بمن يعرف شأهديه وللحاكم أن يعمل بعلمه في العدالة والجرح. (١)

مادة (٢٢٠٦)

يعتبر في البيئة العدالة ظاهراً وباطناً إلا في عقد نكاح فتكفي العدالة ظاهراً فلا يبطل إن بان فسقها. (٢)

مادة (٢٢٠٧)

متى جرح المشهود عليه البيئة أو أراد جرحها حلف بإقامة البيئة به ويمهل لذلك ثلاثة أيام فإن أقامها عمل بمقتضاها والا حكم عليه. (٣)

مادة (٢٢٠٨)

لا يقبل الجرح إلا مفسراً بما يقدح في العدالة عن رؤية. كأن يشهد أننا رأينا يشرب الخمر ويعامل بالربا أو سمعناه يقذف أو عن استفاضة. فلا يكفي أن يشهد أنه فاسق أو ليس بعدل أو بلغنا عنه كذا. (٤)

مادة (٢٢٠٩)

تعديل البيئة وجرحها شهادة فيعتبر فيها شروط الشهادة من العدالة وانتفاء الموانع ونحو ذلك كما يعتبر كمال نصابها فيلزم في الزنا واللواط أربعة رجال، وفي المال رجلان أو رجل وامرأتان، وفي غير ذلك رجلان ولا يكتفي في ذلك بشاهد ويمين. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ٢٨١، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٥١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٥، الأولى/ج ٦، ص ٣٤٨، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٩، ٤٩٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٠، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٢، ٣٥٣، الجديدة.

مادة (٢٢١٠)

يعتبر في المزكين معرفة الحاكم خبرتهم الباطنة بصحة أو معاملة ونحو ذلك. كما يعتبر معرفتهم كذلك لمن يزكون. لكن يكفي في التعديل غلبة الظن بعدالته بخلاف الجرح. (١)

مادة (٢٢١١)

يكفي في التزكية أن يقول المزكي أشهد أنه عدل، ولا يكفي قوله لا أعلم فيه إلا خيراً ولا تصح التزكية في واقعة كقوله: أشهد أنه عدل في شهادته في هذه القضية. (٢)

مادة (٢٢١٢)

تجب المشافهة في الجرح والتعديل، فلا تكفي كتابة المزكي أو الجارح إلى القاضي بأنه عدل أو ضده دون المشافهة. (٣)

مادة (٢٢١٣)

تعديل المشهود عليه للشاهد إقرار منه بما يوجب الحكم عليه فيؤخذ به ولا يحتاج إلى البحث عنه وتصديقه للشاهد تعديل له في حقه لكن لا يثبت بذلك تعديله في حق غير المشهود عليه. (٤)

مادة (٢٢١٤)

من ثبتت عدالته مرة ثم شهد لزم البحث عن عدالته إذا طالت المدة بين الشهادتين. أما إذا لم تطل عرفاً لم يبحث عنه اكتفاء بما ثبت. (٥)

مادة (٢٢١٥)

إذا عدل البيئة شاهد وجرحها آخر سأل الحاكم عنها غيرهما، فإذا كملت بينة التعديل أو الجرح عمل بها فإن قال الذين عدلوها أن ما جرحا به قد تاب منه قدم التعديل كما لو كان الشاهد عصى في بلده فانتقل منه فجرحه اثنان في بلده وعدله اثنان في البلد الذي انتقل إليه قدم التزكية. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٢٨١، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٥١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨١، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٥١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٥١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٢٨١، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٧، الأولى/ج ٦، ص ٣٥١، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٨١، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٣، الجديدة.

(٦) ش : ج ٤، ص ٢٨١، ٢٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٨، ٤٩٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٥١، ٣٥٠، الجديدة.

مادة (٢٢١٦)

المحكوم عليه غيابياً إذا حضر وجرح البينة بأمر مفسق كان بها قبل أداء الشهادة قبل جرحه،
أما إذا جرح بأمر حادث بعد أداء الشهادة أو أطلق من غير بيان ذلك لم يقبل جرحه. (١)

مادة (٢٢١٧)

لوقال الشهود عليه في جرحه أن البينة شهدت بذلك عند قاضي وردت شهادتها لفسقها قبل
هذا الجرح فإذا ثبت ذلك بطلت شهادتها. (٢)



(١) ش : ج ٤، ص ٢٨٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٤، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٠٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٥٠، الجديدة.

الفصل الثامن

في الشهادة على الشهادة

مادة (٢٢١٨)

لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا في حقوق الآدميين فتقبل في المال وما يقصد به المال كالعقود والوصية لشخص أو إليه والنكاح والطلاق والعق والنسب والتوكيل في المال وغيره وفي الجناية والقصاص وحد القذف ولا تقبل في حد لله . (١)

مادة (٢٢١٩)

يشترط لقبول الشهادة على الشهادة تعذر شهادة الأصل بموت أو مرض أو غيبة إلى مسافة القصر أو حبس بمكانه أو كون الأصل امرأة مخدرة كما يشترط دوام العذر إلى حين الحكم فلوزال العذر قبله كأن حضر الغائب أو شفي المريض أو أطلق المحبوس توقف الحكم على سماع شهادته ولا يصح الحكم بشهادة الفرع . (٢)

مادة (٢٢٢٠)

يشترط لقبول الشهادة على الشهادة استرعاء الأصل الفرع أو غيره وهو يسمع بأن يقول : أشهد على شهادتي أنني أشهد كذا أو أشهد أنني أشهد كذا و يقوم مقام الاسترعاء أن يسمعه يشهد عند الحاكم أو يسمعه يشهد بحق يعزوه إلى سبب من بيع أو قرض أو نحوهما . (٣)

مادة (٢٢٢١)

يشترط أن يؤدي الفرع الشهادة بصفة تحمله لها وأن يسمي الأصل و يعينه فإن استدعاه الأصل قال أشهد أن فلاناً بن فلان أشهدني أنه يشهد بكذا وأنه سمعه يستدعي غيره قال أشهد أن فلان بن فلان أشهد على شهادته بكذا وأن يسمعه يشهد لدى الحاكم قال أشهد أن فلان بن فلان شهد عند الحاكم بكذا وإن سمعه يشهد بحق يعزوه إلى سبب قال أشهد أن فلان بن فلان شهد بكذا . (٤)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٣٢٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٩ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٧٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٣٨ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٦٠ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٧٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٣٨ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٦٠ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٧٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٣٩ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٠ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٦٠ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٧٥ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٣٩ ، الجديدة .

مادة (٢٢٢٢)

الحكم بالشهادة على الشهادة ينبنى على كل من شهادة الأصل والفرع. فيشترط فيه ثبوت عدالة الأصل والفرع ودوامها إلى حين الحكم. فلو حدث عليها أو على أحدهما ما يمنع القبول كفسقه أو جنونه لم يحكم بها ولا يجب على الفرع تعديل أصله و يقبل منه ذلك. (١)

مادة (٢٢٢٣)

لا يعمل بشهادة الفرع إذا أنكرها الأصل كما لورجع عنها. (٢)

مادة (٢٢٢٤)

ثبتت شهادة الأصلين بشهادة فرعين ولو شهد على كل أصل فرع. (٣)

مادة (٢٢٢٥)

يثبت الحق بشهادة فرع مع أصل آخر كما يثبت بشهادة فرع مع يمين المشهود له. (٤)

مادة (٢٢٢٦)

تقبل شهادة النساء في أصل وفرع، وفرع فرع في كل ما يقبل فيه شهادتهن. فيقبل رجلان على رجل، وامرأتين و يقبل رجل وامرأتان على مثلهم وعلى رجلين كما تقبل شهادة امرأة على امرأة. (٥)

مادة (٢٢٢٧)

تقبل شهادة الفرع بموت الأصل وبغيره من الأعذار السالف ذكرها في المادة رقم (٢٢١٩) (٦)

مادة (٢٢٢٨)

يصح تحمل فرع عن فرع فتقبل شهادته على شهادته بالشروط الموضحة في هذا الفصل. (٧)

-
- (١) ش : ج ٤، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٦، ٢٧٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٤١، الجديدة.
(٢) ش : ج ٤، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٤١، الجديدة.
(٣) ش : ج ٤، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٠، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٠، الجديدة..
(٤) ش : ج ٤، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٠، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٠، الجديدة.
(٥) ش : ج ٤، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، ٥٦٠، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٠، الجديدة.
(٦) ش : ج ٤، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٤، الأولى/ج ٦، ص ٤٣٨، الجديدة.
(٧) ش : ج ٤، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٠، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٦، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٠، الجديدة.

الفصل التاسع

في الرجوع عن الشهادة

مادة (٢٢٢٩)

الرجوع عن الشهادة : أن يقول : رجعت عن شهادتي ، أو أخطأت فيها ، أو شهدت زوراً ونحو ذلك . وفي حكم الرجوع أن يشهد بعد الحكم بشهادته بما ينافيها . (١)

مادة (٢٢٣٠)

رجوع الشاهد عن شهادته قبل الحكم بها يلغيا فلا يحكم بها ولا يضمن شيئاً ، ولو عد فأداه ثانياً لم تقبل لكن لو لم يرجع بل قال للحاكم توقف ثم أعادها قبلت . (٢)

مادة (٢٢٣١)

رجوع شهود المال أو العتق بعد الحكم لا يوجب نقضه ولو قالوا أخطأنا فيها ، و يضمنون بدل المال الذي شهدوا به وقيمة العبد الذي شهدوا بعتقه سواء نفذ الحكم فقبض المحكوم به أولاً وسواء كان قائماً أو تالفاً . لكن لو صدقهم الشهود له في رجوعهم زال الضمان عنهم و يلزم المحكوم له رد ما قبضه إن كان قائماً أو بدله إن كان تالفاً . أما إذا لم يكن قبض شيئاً بطل حقه من الشهود به . (٣)

مادة (٢٢٣٢)

رجوع الشاهد عن شهادته التي لم يغرم بها الشهود عليه مالا ولم تفوته مالا لا يوجب ضمان شيء كشهود الكفالة بالنفس والبراءة منها والزوجية والعفو عن دم العمد وشهود الدين إذا أبرأ الشهود له الشهود عليه منه قبل الرجوع ، وشهود عتق قن على مال يساوي قيمته ، وشهود الطلاق بعد الدخول . أما شهود الطلاق قبل الدخول فيضمنون نصف المهر المسمى أو بدله . (٤)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٢ ، ٣٣١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٨٢ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٤٥ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٣٣١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٦٢ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٧٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٤٢ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٣٣١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٦٢ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٧٨ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٤٢ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٣٣١ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٦٩ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٤٢ ، الجديدة .

مادة (٢٢٣٣)

إذا رجع شهود القود أو الحد بعد الحكم قبل الإستيفاء لم يستوف ووجبت دية على القود على المحكوم عليه و يرجع بها على الشهود. أما إذا رجعوا بعد الإستيفاء فقالوا أخطأنا غرموا دية ما تلف من نفس أو ما دونها أو أرش الضرب. (١)

مادة (٢٢٣٤)

كل موضع وجب فيه الضمان على الشهود برجوعهم فإنه يوزع بينهم على عددهم وتغرم المرأة نصف ما يغرم الرجل ولو كان الحكم بشاهد ويمن فرجع الشاهد غرم المال كله. (٢)

مادة (٢٢٣٥)

رجوع الشاهد الزائد عن البينة قبل الحكم لا يمنعه، وبعد الحكم لا يمنع الإستيفاء لكن يغرم بقسطه لو رجع بعد الحكم بشهادة الجميع. أما لو رجع أحد الشاهدين قبل الحكم لم يحكم ولوبعده ضمن النصف. (٣)

مادة (٢٢٣٦)

رجوع شهود الفرع بعد الحكم يوجب ضمانهم ما لم يقولوا بان لنا كذب الأصول أو غلطهم. أما رجوع الأصل بعد الحكم لا يوجب ضمانهم ما لم يقولوا كذبنا أو غلطنا وليس إنكار الأصول تحميل الفروع برجوع فلا ضمان على الفريقين. (٤)



(١) ش : ج ٤، ص ٣٣١، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٧٩، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٨٠، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٨١، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٣٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٦١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٤١، الجديدة.

الفصل العاشر

في أحكام عامة

مادة (٢٢٣٧)

لا يحل للشاهد أخذ أجره ولا جعل على شهادته . لكن إن عجز عن الشهادة أو تأذى به فله أخذ أجره مركوب . وكذلك المزكي والمعرف والمترجم . (١)

مادة (٢٢٣٨)

حقوق الله مبنية على المسامحة فيباح لمن عنده شهادة بحد لله تعالى إقامتها وتركها . (٢)

مادة (٢٢٣٩)

تقادم الزمان لا يمنع قبول الشهادة فتقبل الشهادة بحد قديم كما تقبل بالقصاص والأموال . (٣)

مادة (٢٢٤٠)

لا تقبل الشهادة إلا بعد تقدم الدعوى وطلب المشهود له إلا الشهادة حسبة لله فيما تقبل فيه فلا يشترط فيها طلب ولا دعوى . (٤)

مادة (٢٢٤١)

لا يحل للشاهد أن يشهد إلا بما يعلم عن بصيرة وإيقان برؤية أو سماع أو نحوهما أو سماع من المشهود عليه أو سماع باستفاضة المشهود به بين الناس . (٥)

مادة (٢٢٤٢)

تقبل الشهادة بالإستفاضة فيما يتعذر علمه غالباً دونها كسب وموت وملك مطلق وعتق وولاية وعزل وولاء ونكاح وخلع وطلاق ووقف ومصرفة ونحو ذلك . (٦)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٣١٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٣٦ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٤٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٠٦ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٣١٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٣٦ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٤٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٠٦ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٣١٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٣٦ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٤٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٠٦ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٣١٥ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٣٦ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٤٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٠٧ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٤ ، ص ٣١٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٣٧ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٤٤ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٠٧ ، الجديدة .

(٦) ش : ج ٤ ، ص ٣١٧ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٣٨ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٤٥ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٠٩ ، الجديدة .

مادة (٢٢٤٣)

لوفر الشاهد فقال : شهدت بالإستفاضة فهي شهادة على شهادة. (١)

مادة (٢٢٤٤)

السكوت في النسب إقرار فن سمع انساناً يقرب نسب أب أو ابن ونحوهما فسكت المقر له جاز أن يشهد له به لا إن كذبه. (٢)

مادة (٢٢٤٥)

من رأى شيئاً بيد إنسان يتصرف فيه مدة طويلة كتصرف الملك من نقض وبناء وإجارة وإعارة جاز له أن يشهد له بالملك المطلق وإن لم تكن المدة طويلة فلا يشهد له إلا باليد والتصرف. (٣)

مادة (٢٢٤٦)

متى شهد الشاهد بثمرة فقال إنها ثمرة شجرته لم يكف حتى يقول إنها أنثمرتها في ملكه. أما لو شهد أن هذا الغزل من قطنه كفى. (٤)

مادة (٢٢٤٧)

تقبل الشهادة على نفي محصور كمن شهد أنني صحبت فلاناً في يوم كذا فلم يفعل كذا قبلت شهادته. (٥)

مادة (٢٢٤٨)

لو شهد اثنان أن زيداً ابن الميت لا وارث له غيره وشهد آخران أن بكرأ ابن الميت لا وارث له غيره قبلت شهادتهما وقسم الإرث بينهما. (٦)

مادة (٢٢٤٩)

الشاهد إذا ناقض نفسه في شهادته بطلت. مثلاً لو شهدا - عليه [ألفاً] وقال قضاؤه بعضه. بخلاف ما لو شهد أنه أقرضه ألفاً وقال قضاؤه نصفه قبلت شهادته بالنصف. (٧)

(١) ش : ج٤، ص ٣١٧، الأولى/ج٣، ص ٥٣٩، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢٤٦، الأولى/ج٦، ص ٤٠٩، الجديدة.

(٢) ش : ج٤، ص ٣١٧، الأولى/ج٣، ص ٥٣٩، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢٤٦، الأولى/ج٦، ص ٤١٠، الجديدة.

(٣) ش : ج٤، ص ٣١٧، الأولى/ج٣، ص ٥٣٩، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢٤٦، الأولى/ج٦، ص ٤١٠، الجديدة.

(٤) ش : ج٤، ص ٣١٨، الأولى/ص ٥٤٠، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢٤٧، الأولى/ج٦، ص ٤١١، الجديدة.

(٥) ش : ج٤، ص ٣١٩، الأولى/ج٣، ص ٥٤١، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢٤٨، الأولى/ج٦، ص ٥١٢، الجديدة.

(٦) ش : ج٤، ص ٣١٩، الأولى/ج٣، ص ٥٤١، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢٤٨، الأولى/ج٦، ص ٤١٢، الجديدة.

(٧) ش : ج٤، ص ٣٢٠، ٣٢١، الأولى/ج٣، ص ٥٤٤، الجديدة.

ك : ج٤، ص ٢٥١، الأولى/ج٦، ص ٤١٥، الجديدة.

مادة (٢٢٥٠)

قصور البينة من أحد شيئين لا يمنع ثبوت الآخر. فلو شهد رجل وامرأتان بسرقة ثبت المال دون القطع وكذا لو أقامت امرأة رجلاً وامرأتين بتزويجها بمهر معين ثبت المهر دون النكاح وكذا لو حلف بطلاق ما باع أو ما غصب أو ما وهب فشهد رجل وامرأتان على الشرط ثبت المال دون الطلاق. لكن إذا كان ذلك الآخر بذلاً عما قصرت البينة عنه كما لو شهد رجل وامرأتان بقتل العمد لم يثبت القصاص ولا الدية. (١)

مادة (٢٢٥١)

زيادة الشاهد في شهادته وتنقيصه منها قبل الحكم بها مقبول فتبطل الشهادة الأولى وبحكم بالثانية. (٢)

مادة (٢٢٥٢)

من أنكر الشهادة بأن قال ليس لي عليه شهادة ثم شهد وقال كنت نسيها قبلت شهادته. (٣)

مادة (٢٢٥٣)

تقبل الشهادة على الإقرار بمجهول. (٤)

مادة (٢٢٥٤)

إذا بان بعد الحكم فسق الشاهدين أو أنها من عمودي نسب المحكوم له أو أنها عدو المحكوم عليه نقض الحكم ورجع المحكوم بالمال المستوفى منه إن كان قائماً أو ببذله إن كان تالفاً. وإن كان المحكم بقود استوفى رجع ببذله، وإن كان الحق لله كرجم وقطع أو جلد سرى إلى النفس ضمنه المزكون ولا ضمان على الشهود في هذه الأحوال. (٥)

مادة (٢٢٥٥)

من تبين كذبه يقيناً في شهادته أو أقر أنه شهد زوراً لزم تعزيره ولوتاب ويلزم تشهيره. (٦)

مادة (٢٢٥٦)

لا تعزر البيئات المتعارضة، ولا يعزر شاهد بغلظه في شهادته ولا برجوعه ولا بظهور فسقه. لكن لو ادعى شهود القود خطأ عزروا. (٧)

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٣٢، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٥، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٨٢، ٢٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٦، الجديدة.
(٦) ش : ج ٤، ص ٣٣٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٥، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٨٣، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٦، الجديدة.
(٧) ش : ج ٤، ص ٣٣٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٥، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٨٤، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٧، الجديدة.

(١) ش : ج ٤، ص ٣٢٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٨، ٥٥٩، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٣٦، ٤٣٧، الجديدة.
(٢) ش : ج ٤، ص ٣٣١، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٢، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٤١، الجديدة.
(٣) ش : ج ٤، ص ٣٣١، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٢، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٧، ٢٧٨، الأولى/ج ٦، ص ٤٤١، الجديدة.
(٤) ش : ج ٤، ص ٣٤٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٨٨، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٣٢٨، الأولى/ج ٦، ص ٤٨٠، الجديدة.

الفصل الحادي عشر

في ترجيح البينات

مادة (٢٢٥٧)

تقدم بينة الخارج على بينة الداخل سواء أقيمت بينة الداخل بعد رفع يده أولاً، وسواء شهدت له أنها نتجت في ملكه أو أنها قطيعة من أقام أولاً. (١)

مادة (٢٢٥٨)

إذا قامت بينة تبعد مكان وزمان معينين وأقام المدعي عليه بينة أنه كان في ذلك الوقت المعين بمحل بعيد عن ذلك المكان سمعت وعمل بها. (٢)

مادة (٢٢٥٩)

الداخل إذا كان خارجاً معنى تقدم بينته كما لو أقام الخارج بينة أنه اشتراها من الداخل فأقام الداخل بينة أنه اشتراها من الخارج قدمت بينة الداخل. (٣)

مادة (٢٢٦٠)

تقدم بينة الداخل لو أقام الخارج بينة أنها ملكه وأقام الداخل بينة أن الخارج باعها منه أو أوقفها عليه أو نحو ذلك. لكن لو قال الداخل لي بينة غائبة على ما ذكر حكم عليه بالتسليم (٤)

مادة (٢٢٦١)

تقدم بينة بملك على بينة بيد. (٥)

مادة (٢٢٦٢)

إذا أقام مدعي القبض في السلم بينة به وأقام الآخر بينة بعد ذلك قدمت بينة مدعي القبض. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٣، ٥٢٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٩١، الجديدة.

وهو ما يسمى في القانون الانجليزي بـ ALIBI

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٠٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣١، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٠٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٢، ٢٣٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٩١، الجديدة.

ش : ج ٤، ص ٣٠٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٨٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٢٥، الأولى/ج ٣، ص ٢٩٩، الجديدة.

مادة (٢٢٦٣)

لا ترجع بينة زيادة سبب الملك والإنتاج. (١)

مادة (٢٢٦٤)

لا ترجع بينة بأشهاد عدالة ولا بكثرة عدد، ولا ترجع شهادة رجلين على شهادة رجل وامرأتين ولا على شاهد وعين. (٢)

مادة (٢٢٦٥)

لا ترجع البينة في الشهادة بالملك أو اليد في دعوى عين هي بيد المتداعين بذكر التاريخ أو تقدمه أو تأخره لو أرتختا بل يتحالفان ويتناصفانها. أما لو ادعى كل منهما شراءها من شخص واحد وأقاما بينتين وأرتختا حكم بها للأسبق تاريخاً وللثاني على بائعه الثمن إن كان قبضه منه. ولو اتحد تاريخهما تحالفاً وتناصفاها ولكل منهما الرجوع بنصف الثمن كما أن لكل منهما الفسخ. أما لو أطلقتا أو أرتخت إحداهما تعارضتا في ملكها دون الشراء فللبائع أن يدعيها لنفسه ويأخذها بيمين لها. (٣)

مادة (٢٢٦٦)

إذا ادعى أحد المتنازعين في عين أنه اشتراها من زيد وهي ملكه وادعى الآخر أنه اشتراها من بكر وهي ملكه وأقاما بينتين تعارضتا، فإن كانت العين بيد أحدهما حكم بها للخارج بينة وإن بيدهما تحالفاً وتناصفاها وإن كانت بيد ثالث لم ينزع أقرع بينهما فن قرع حلف وأخذها وإن كانت بيد أحد البائعين فأنكرهما وادعاهما لنفسه حلف وهي له. وإن أقربها لأحدهما فالمقر له كالداخل والآخر كالخارج. (٤)

مادة (٢٢٦٧)

تقدم البينة الناقلة على بينة الملك. مثلاً لو أقام رجل بينة أن هذه الدار لأبي خلفها تركه فأقامت امرأة الأب بينة أن أباه أصدقها إياها قدمت بينتها. وكذا لو شهدت بينة أحدهما أنه ورثه من أبيه وشهد الآخر أنه باعه. (٥)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٣، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٠٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٠٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٠٧، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٦، ص ٢٩٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٢٨٥، ٣٠٧، ٣٠٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٣، ٥٢٥، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٣، الجديدة.

مادة (٢٢٦٨)

إذا تداعيا في عين ليست بيد أحد وكانت في يد ثالث فأقاما بينتين تعارضتا ولا ترجح إحداهما بإقرار ذي اليد بالعين لصاحبها. (١)

مادة (٢٢٦٩)

ترجح البينة التي معها زيادة علم عن غيرها. مثلاً لو اختلفا في تاريخ موت إنسان ترجح بينة مدعي تقدم الموت، وكذا لو شهدت بينة بملك شخص لعين إلى حين وقفه وأقام الوارث بينة أن مورثه اشتراه من الواقف قبل وقفه قدمت بينة الوارث. (٢)

مادة (٢٢٧٠)

إذا شهدت بينتان بقيمة عين تالفة واختلفتا في القدر ثبت الأقل وكذا لو شهد بكل قيمة شاهد ثبت الأقل دون الزائد. (٣)

مادة (٢٢٧١)

إذا اختلفت بينتان بقيمة أو أجرة عين قائمة لوقف أو يتيم يريد الناظر أو الوصي بيعها أو إيجارتها أخذ ببينة يصدقها الحس فإذا احتمل أخذ ببينة الأكثر. (٤)

مادة (٢٢٧٢)

إذا كانت العين المتداعي فيها بيد المتداعين فادعى أحدهما الكل وادعى الآخر النصف وأقاما بينتين حكم بها لمدعي الكل أما إذا كانت بيد ثالث نازع فيها ثبت لمدعي الكل نصفها والنصف الآخر لذي اليد بيمينه وتسقط البينتان في حقه للتعارض. وأما إذا لم ينازع أخذ مدعي الكل النصف واقترع المدعيان على الباقي لكن إذا فقدت البينات أخذ مدعي الكل النصف واقترعاً على الباقي. (٥)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٨، ٣٠٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٧، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٣٥، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨٥، الأولى/ج ٣، ص ٤٩٣، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٣١، الأولى/ج ٦، ص ٣٩١، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣١٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٤، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣١٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٤، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٣٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٩، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٠٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٨، ٥٢٧، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٣٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٩، الجديدة.

مادة (٢٢٧٣)

لا عبرة باليد التي يعلم أن مستندها الدعوى . مثلاً لو ادعى عيناً أنه اشتراها من زيد فأنكر زيد لا يحكم له بهذه اليد. (١)

مادة (٢٢٧٤)

اليد لا تثبت على الحر. فلو تداعيا زوجية امرأة فأقام كل منها بينة تساقطتا ولو كانت الزوجة بيد أحدهما. (٢)

مادة (٢٢٧٥)

تقدم بينة الإكراه على بينة الطوعية. (٣)

مادة (٢٢٧٦)

إذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن وأقام كل منها بينة قدمت بينة الشفيع. (٤)

مادة (٢٢٧٧)

إذا اختلف الشفيع والمشتري في الغرس والبناء فادعى المشتري أنه أحدثه وادعى الشفيع فأقام كل منها بينة تقدم بينة الشفيع. (٥)

مادة (٢٢٧٨)

إذا شهدت بينة بمائة، وشهدت أخرى بخمسين دخلت الخمسون في المائة إلا مع ما يقتضي التعدد من اختلاف الأسباب أو الصفات. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣١٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٦، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٥، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٢، الأولى/ج ٤، ص ١٦١، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٤٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٤٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٩٢، الأولى/ج ٤، ص ١٦١، الجديدة.

(٦) ش : ج ٤، ص ٣٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٤٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٥٠، الأولى/ج ٦، ص ٤١٥، الجديدة.

الكتاب الثاني

في الحجج الخطية والعمل بالظاهر

والقرعة، وفيمن القول قوله وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

في الحجج الخطية

مادة (٢٢٧٩)

يعمل بسجلات المحاكم المصونة تحت أيدي القضاة إذا كانت سالمة من شبهتي التزوير والحيلة. (١)

مادة (٢٢٨٠)

الخط كاللفظ فتصح الوصية والإقرار بالخط إذا ثبت أنه خط الموصي أو المقر بإقرار ورثته أو بينة شهدت أنه خطه ولا يشترط معاينة البينة كتابته. (٢)

مادة (٢٢٨١)

يعمل بخط المورث إذا وجد خطه على كيس ونحوه هذا وديعة فلان أو هذا لفلان كما يعمل بخطه بدين عليه. (٣)

(١) انظر ش: ج ٤، ص ٢٩٥، ٢٩٦، الأولى/ ج ٣، ص ٥٠٨، الجديدة.

ك: ج ٤، ص ٢١٨، الأولى/ ج ٦، ص ٣٦٩، الجديدة.

عن المؤلف على هذه المادة بقوله: «على الشرطي و تسهيل الأحكام عن الإقناع ما يقضي بذلك فالعمل بالدفاتر الخاقانية ويكتاب الوقف العديم إذا ظهرت عليه أمارات الصدق» أممه.

(٢) ش: ج ٢، ص ٥٤٨، الأولى/ ج ٢، ص ٥٣٩، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٤٩٨، ٤٩٧، الأولى/ ج ٤، ص ٣٣٧، الجديدة.

(٣) ش: ج ٢، ص ٤٢٣، الأولى/ ج ٢، ص ٤٥٧، الجديدة.

ك: ج ٢، ص ٤٠٥، الأولى/ ج ٤، ص ١٨٣، الجديدة.

مادة (٢٢٨٢)

للوارث أن يعمل بخط مورثه في دين كتبه لنفسه على غيره في الحلف به مع شاهده إذا علم منه الصدق والأمانة. مثلاً لو وجد بخط أبيه الذي يعلم صدقه وأمانته أن لي على زيد كذا فللوارث أن يدعي به. فإذا أقام به شاهداً واحداً فله أن يحلف عليه ولكن ليس له أن يشهد به اعتماداً على خط أبيه. (١)

مادة (٢٢٨٣)

لو وجد على دابة مكتوب حبيس في سبيل الله أو وجد على أسكفة دار أو حائطها وقف أو مسجد أو مدرسة حكم بما هو مكتوب حيث لا معارض أقوى منه. فإذا عارض ذلك بينة لا تنهم ولا تستند إلى مجرد اليد تقدم. أما مجرد وضع اليد فلا تلتفت إليه. (٢)

مادة (٢٢٨٤)

لو وجد على كتب علم في خزانة مدة طويلة هذا وقف فيحكم به فإن لم تكن المدة طويلة أو لم تكن بخزانة توقف فيها وعمل بالقرائن. (٣)

مادة (٢٢٨٥)

إذا كتب لوحاً ما لإذن أو الوقف فيها بناء بنفسه أو بمن رضيه على هيئة مسجد كان وقفاً. (٤)



-
- (١) ش : ج ٢، ص ٤٢٤، الأولى/ج ٢، ص ٤٥٧، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٠٥، الأولى/ج ٤، ص ١٨٣، الجديدة.
(٢) ش : ج ٤، ص ٣٢٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٩، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٣، الأولى/ج ٦، ص ٤٣٧، الجديدة.
(٣) ش : ج ٤، ص ٣٢٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٩، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٧٣، الأولى/ج ٦، ص ٤٣٨، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ٤٧٩، الأولى/ج ٢، ص ٤٩٠، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٤٠، الأولى/ج ٤، ص ٢٤١، الجديدة.

الفصل الثاني

في تحكيم الظاهر

مادة (٢٢٨٦)

يعمل بالظاهر في المفقود. فإن كان الظاهر من فقد الملاك كمن فقد من بين أهله أو في مهلكة أو بين الصفيين في حال الحرب وكمن كان في سفينة حرقت ونجا بعض ركبائها ينتظر به تنمة أربع سنين منذ فقد ثم يقسم ماله وتحل زوجته للازواج. (١)

مادة (٢٢٨٧)

يعمل بالظاهر عند عدم البينة في ترجيح قول أحد المتداعيين بيمينه في عين ليست بيد أحد. فلو تنازعا عرصة بها شجر أو بناء لأحدهما فهي لصاحب الشجر أو البناء، أو تنازعا حائطاً معقوداً ببناء أحدهما أو متصلاً به اتصالاً لا يمكن إحداثه أو كان لأحدهما عليه سترة أو قبة فهو له بيمينه. فلو كان لكل منهما شجر أو بناء في العرصة أو كان الحائط معقوداً أو متصلاً بينائهما أو كان لكل منهما عليه سترة أو قبة كانت العرصة والحائط لهما يتحالفان ويتناصفان ذلك. (٢)

مادة (٢٢٨٨)

لا يرجح قول أحد المتداعيين في الحائط بوضع الجذوع ولا بالتزويق والتجصيص ولا بالإتصال الذي يمكن إحداثه. (٣)

مادة (٢٢٨٩)

لو تنازع رب السفل ورب العلو في سقف بينهما تخالفاً وتناصفاء وكذا لو تنازعا في سلم منصوب أو في درجة العلو وتحته مرفق لصاحب السفل كان بينهما. وإن لم يكن تحتهما شيء من مرافق السفل فهو لصاحب العلو. (٤)

(١) ش : ج ٢، ص ٦٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٦١٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٥٩١، الأولى/ج ٢، ص ٤٦٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٥١٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٦، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٧، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٨، الجديدة.

مادة (٢٢٩٠)

الظاهر من اليد الملك. فإذا لم تكن للمدعي بينة بقي المدعي به بيد المدعي عليه عملاً بالظاهر وكذا لو ادعى من بيده صغير أو مجنون مجهول النسب غير اللقيط أنه ملكه صدق بيمينه. أما لو ادعى الملتقط ملك اللقيط فلا يقبل منه إلا بينة تشهد له بالملك. (١)

مادة (٢٢٩١)

الظاهر لا تثبت به الحقوق وإنما ترجح به الدعوى. (٢)

مادة (٢٢٩٢)

إذا تداعيا عيناً هي بيدهما واستوت اليدان تحالفاً وتناصفاها ولو ادعى أحدهما النصف أو أقل وادعى الآخر الجميع أو أكثر من باقي ما يدعيه حلف مدعي الأقل وأخذه. (٣)

مادة (٢٢٩٣)

إذا تعددت الأيدي على العين المتنازع فيها وكان بعضها أقوى من بعض كان هو ذا اليد ويد الباقيين كالعدم. مثلاً لو تنازع قائد الدابة أو سائقها أو صاحب الحمل الذي عليها مع راكبها فهي للراكب بيمينه. أو تنازع السائق أو القائد مع صاحب الحمل فهي لصاحب الحمل. (٤)

مادة (٢٢٩٤)

يعمل بالظاهر فيما بيد المتنازعين مشاهدة أو حكماً أو بيد أحدهما مشاهدة وبيد الآخر حكماً. فلو تنازع رب الدابة وراكبها في رحلها فهو لصاحب الدابة بيمينه، أو تنازع رب الدار ومستأجرها في رف أو باب مقلوع له شكل منصوب في الدار فهو لرب الدار بيمينه وإن لم يكن له شكل منصوب فهو بينهما. (٥)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٢١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٣٦، الأولى/ج ٤، ص ٢٣٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٢١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٥، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٢١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٩١، ٣٩٢، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٠٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٢١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٠٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٢، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٥، الجديدة.

مادة (٢٢٩٥)

إذا تنازع الزوجان أو ورثتها أو أحدهما وورثة الآخر في أثاث البيت وفقدت البيّنات فما يصلح للرجل كالسلاح فهو للزوج وما يصلح للمرأة كالحلي فهو للزوجة، وما يصلح لهما كالدّثر والأواني فهو بينهما سواء كان ذلك بيدهما مشاهدة أو حكماً. أما إذا كان النزاع فيما ليس في دارهما فإن كانت بيد أحدهما فهو له، وإن كان بيد غيرهما أقرع بينهما فن قرع حلف وأخذه. (١)

مادة (٢٢٩٦)

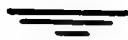
إذا تنازع صانعان في آلة دكانها فألة كل صنعة لصانعهما. لكن لو كانت نسبت بدكانها فلا يرجع أحدهما. فإن كانت بيد أحدهما فله أو في يد غيرهما ولم ينازع أقرع فن قرع حلف وأخذه. (٢)

مادة (٢٢٩٧)

من ادعى ما بيد لص أو ناهب أو قاطع طريق ووصفه فهو له بلا بينة وكذا مدعي اللقطة. (٣)

مادة (٢٢٩٨)

إذا ادعى اثنان فأكثر أن اللقيط ولده ولا بينة، أو تعارضت بينتاهما عرض على القافة مع المدعين، أو مع أقارب الميت منها فإن ألحقته بواحد أو اثنين لحق نسبه بمن ألحقوه، فإن لم توجد قافة أو نفته عن المدعين أو أشكل أمره على القافة أو اختلف قائمان اثنان وثلاثة خضع نسبه. (٤)



(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٣، ٥٢٤، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٠، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٩، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣١، الأولى/ج ٦، ص ٣٨٩، ٣٩٠، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٤٦٢، الأولى/ج ٢، ص ٤٨٠، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٢٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٢١، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٧٥، الأولى/ج ٢، ص ٤٨٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٣٧، الأولى/ج ٤، ص ٢٣٦، الجديدة.

الفصل الثالث

في القرعة

مادة (٢٢٩٩)

يفرع بين المتداعين إذا تنازعا عيناً ليست في يد أحد أو في يد ثالث لم ينازعهما فيه ولم يكن لواحد منهما بيعة، فمن قرع صاحبه حلف وأخذه. وكذا لو كانت بيتان تعارضتا. (١)

مادة (٢٣٠٠)

يعين المقر له بالقرعة فيما لوتداعيا عيناً في يد ثالث أقربها لأحدهما بغير تعيين عند عدم البيعة فمن قرع حلف وأخذها. وكذا لو ادعى اللقطة اثنان فوصفاها أو أقاما بيتين يقرع بينهما وتدفع للقارع. (٢)

مادة (٢٣٠١)

يعين صاحب الحق بالقرعة إذا تساوى المتداعيان في الدعوى وعدم البيعة واليد. فمن قرع حلف وأخذه. (٣)

مادة (٢٣٠٢)

لا يقرع في النسب، ويقرع في العتق. فلو قال رجل عن انبي أمته أحدهما ابني وأمكن كونها منه ثبت نسب أحدهما فيعيه. فإن مات قبل التعيين عينه الوارث، فإن تعذر أرى القافة فمن ألحقته منها تعين، فإن تعذر لا يلحق بالقرعة وإنما يعتق أحدهما إن كانا رقيصين كما لو قال السيد أحد عبيدي حر ومات قبل التعيين. (٤)

-
- (١) ش : ج ٤، ص ٣٠٦، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٣، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٣٤، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٤، الجديدة.
(٢) ش : ج ٢، ص ٤٦٠، ج ٤، ص ٣٠٨، الأولى.
ش : ج ٢، ص ٤١٩، ج ٣، ص ٥٢٦، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٣٤، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٥، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٤٢٨، الأولى/ج ٤، ص ٢٢١، الجديدة.
(٣) ش : ج ٤، ص ٣٠٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٧، الجديدة.
ك : ج ٤، ص ٢٣٤، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٤، الجديدة.
(٤) ش : ج ٢، ص ٣٢٩، الأولى/ج ٢، ص ٦١٩، الجديدة.
ك : ج ٢، ص ٥٩٣، ٥٩٤، الأولى/ج ٤، ص ٤٦٨، ٤٦٩، الجديدة.

مادة (٢٣٠٣)

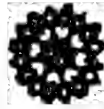
لوقال : أول ولد أو آخر ولد تلدينه حر، فولدت توأمين معاً يخرج العتيق بقرعة . وكذا لوقال : أول قن أو آخر قن أملكه حر فلك اثنين معاً أولاً وآخرأ عتق واحد بقرعة . وكذا لوقال أول امرأة لي تفعل كذا فهي طالقة ففعلته اثنان أو أكثر معاً من نسائه طلقت واحدة بقرعة . (١)

مادة (٢٣٠٤)

من خلف زوجات نكاح بعضهن فاسد أو نكاح بعضهن منقطع قطعاً يمنع الإرث وجهل من يرث منهن أخرج من لا ترث منهن بقرعة . (٢)

مادة (٢٣٠٥)

[لو] قال السيد : أحد عبيدي حر، أو بعضهم حر ولم ينوه بعينه أو عينه ونسبه أخرج العتيق بقرعة . فلو بان بعد ذلك أن العتيق هو من أخطأته القرعة عتق الذي ظهر أنه العتيق وبطل عتق المخرج بالقرعة إلا إذا حكم بالقرعة حاكم أو كانت بأمره . (٣)



(١) ش : ج ٢، ص ٦٦٥، الأولى/ج ٢، ص ٦٥٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٣٨، الأولى/ج ٤، ص ٥٦٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٦٤١، الأولى/ج ٢، ص ٦٣١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٠٥، الأولى/ج ٤، ص ٤٨٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٦٦٧، الأولى/ج ٢، ص ٦٥٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٦٤١، الأولى/ج ٤، ص ٥٢٨، الجديدة.

الفصل الرابع

فيمن القول قوله

مادة (٢٣٠٦)

الأصل عدم المرض . فلو اختلف الموهوب له مع ورثة الواهب في مرضه حين الهبة فالقول قول من يدعي صحته . وكذا لو كانت الهبة في وقت معلوم واختلفا في مرضه فالقول للمدعي صحته . (١)

مادة (٢٣٠٧)

الأصل في المرض عدم الخوف . فلو وهب المريض ثم اختلف ورثته مع الموهوب له هل المرض مخوف أولا فالقول قول الموهوب له . (٢)

مادة (٢٣٠٨)

إذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري بيمينه . (٣)

مادة (٢٣٠٩)

إذا اختلف الشفيع والمشتري في الغرس أو البناء وادعى المشتري أنه أحدثه فالقول قوله . (٤)

مادة (٢٣١٠)

الأصل في التصرفات الصحة . فمن تصرف وأقربا البلوغ ثم ادعى بعد تحقق بلوغه أنه لم يكن حين الإقرار بالغاً لم يقبل منه ذلك . لكن لو ادعى ذلك قبل تحقق بلوغه فالقول قوله بلا يمين . (٥)

مادة (٢٣١١)

الأصل في الإنسان سلامة العقل . فمن تصرف ثم ادعى أنه كان مخنوعاً فالقول لخصمه في سلامة عقله ولم يقبل منه إلا ببينة . (٦)

(١) ش : ج ٢ ، ص ٥٤٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٥٣٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٤٩١ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٢٦ ، الجديدة .

(٢) ك : ج ٢ ، ص ٤٩١ ، الأولى / ج ٤ ، ص ٣٢٦ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ٤٠٦ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٤٤٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٩٢ ، الأولى / ج ٤ ، ص ١٦١ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ٤٠٦ ، ج ٢ ، ص ٤٤٧ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٣٩٢ ، ج ٤ ، ص ١٦١ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٦ ، ج ٣ ، ص ٥٧١ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٩٢ ، ج ٦ ، ص ٤٥٤ ، الجديدة .

(٦) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٧١ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٩٣ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٥٤ ، الجديدة .

مادة (٢٣١٢)

الأصل الطوعية. فمن تصرف ثم ادعى أنه كان مكرهاً لم يقبل منه إلا بينة إلا إذا كانت هناك دلالة على الإكراه كقيد وحبس ونحوهما فيكون القول قوله بيمينه. (١)

مادة (٢٣١٣)

الأصل في المرء بقاء حياته فلواختلفا في تاريخ الموت فالقول لمدعي تأخره. (٢)

مادة (٢٣١٤)

الأصل في الإنسان الحرية والرق طارئ. فلوا ادعى الميز أنه حر قبل قوله وإن كان لقيطاً أو مجهول النسب إلا إذا قامت بينة برقه ولا يقبل إقرار اللقيط برقه. (٣)

مادة (٢٣١٥)

الأصل براءة الذمة. فلوا ادعى الملتقط أخذ اللقطة لتعريفها وادعى المالك أنه أخذها ليذهب بها فالقول قول الملتقط. (٤)

مادة (٢٣١٦)

إذا اختلفا في قدر الرهن، أو في قدر الدين الذي به الرهن فالقول للراهن بيمينه. (٥)

مادة (٢٣١٧)

إذا ادعت مطلقة ابتداء انقضاء عدتها في زمن يمكن فيه فادعى الزوج مراجعتها فالقول قولها. وإن سبق دعوى الزوج رجعتها فادعت انقضاء عدتها قبل الرجعة فالقول قوله. (٦)

مادة (٢٣١٨)

إذا ادعى الجاني أنني كنت حين الجناية صغيراً وقال ولي الجناية أنه كان مكلفاً فالقول قول الصغير حيث أمكن صدقه وإن أقاما بينتين تعارضتا. (٧)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٧٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٣، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣١٣، الأولى/ج ٣، ص ٥٣٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٤١، الأولى/ج ٦، ص ٤٠٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٠٥، الأولى/ج ٦، ص ٥٢١، الجديدة.

ش : ج ٢، ص ٤٧٣، الأولى/ج ٢، ص ٤٨٦، ٤٨٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٣٦، الأولى/ج ٤، ص ٢٣٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٤٦١، الأولى/ج ٢، ص ٤٧٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٢٩، الأولى/ج ٤، ص ٢٢٢، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٤١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٦، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٢، الجديدة.

(٦) ش : ج ٣، ص ٣٩٠، الأولى/ج ٣، ص ١٨٥، ١٨٦، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ٢١٢، الأولى/ج ٥، ص ٣٤٨، ٣٤٩، الجديدة.

(٧) ش : ج ٣، ص ٣٧٣، الأولى/ج ٣، ص ٢٧٧، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ٣٤٥، الأولى/ج ٥، ص ٥٢١، الجديدة.

مادة (٢٣١٩)

إذا اختلف الجاني والمجنني عليه في ذهاب بصر أو سمع أو شم أو ذوق دعى أهل الخبرة وامتنح. فإن دل الامتحان على كذب المجنني عليه سقطت دعواه. والا فالقول قوله بيمينه. (١)

مادة (٢٣٢٠)

الأصل في القابض لمال غيره الضمان. فلو اختلف القابض مع الدافع بعد تلفه أو خسارته فقال الأول قبضه مضاربة وقال الثاني بل قرضاً فالقول للدافع حيث لا بينة. فلو أقاما بينتين قدمت بينة الأول. (٢)

مادة (٢٣٢١)

الأصل بقاء المال على ملك صاحبه. فلو دفع المالك ماله لآخر فادعى الدافع أنه دفعه مضاربة على جزء معلوم من الربح وقال القابض بل قرضاً فالقول لرب المال حيث لا بينة. فلو أقاما بينتين قدمت بينة القابض. (٣)

مادة (٢٣٢٢)

القول قول العامل في قدر رأس المال والربح. (٤)

مادة (٢٣٢٣)

القول قول رب المال في عدم رد مال المضاربة إليه وفي صفة خروجه من يده إلى العامل وفي قدر الربح المشروط للعامل. (٥)

مادة (٢٣٢٤)

إذا اختلف الراهن والمرتهن في قبض الرهن فإن كان بيد المرتهن عند الاختلاف فالقول له لأن الظاهر معه والا فالقول للراهن. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٩، الأولى/ج ٣، ص ٣٢٠، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣، ٢١، الأولى/ج ٦، ص ٣٦، ٣٥، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٠، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٧٠، ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٤، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ٢٢٤، ٢٢٥، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٧، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٣، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ٢٢٦، الأولى/ج ٢، ص ٣٣٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٦٩، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٣، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٠٣، الأولى/ج ٢، ص ٢٤١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٣، الجديدة.

مادة (٢٣٢٥)

القول للراهن في أصل الرهن وفي صفته . فلو كان لزيد على بكر ألفان أحدهما حال والآخر مؤجل فقال الراهن هورهن بالمؤجل وقال المرتهن هورهن بالحال فالقول للراهن . (١)

مادة (٢٣٢٦)

القول للراهن بيمينه فيما لو اختلفا في عين الرهن فادعى الراهن أنه رهن هذه الدار فقال الآخر بل هذه الدار وأشار إلى أخرى فالقول للراهن بيمينه على نفي ما ادعى المرتهن . وتخرج الدار الأولى لاعتراف المرتهن بأنه لم يرهنها . (٢)

مادة (٢٣٢٧)

الأصل بقاء الحق على ما كان . فلو اختلف الدائن والمدين فادعى أحدهما الحوالة بالدين على ثالث ، وادعى الآخر التوكيل بالقبض منه فالقول لمدعي التوكيل منها . وإن كان لأحدهما بينة عمل بها . (٣)

مادة (٢٣٢٨)

يقبل قول الوكيل بالبيع في صفة المبيع وقدر الثمن فيقبل إقراره بعيبه فإن رد به أو بنكوله رد على الموكل . (٤)

مادة (٢٣٢٩)

القول قول الوكيل بيمينه في رد العين أو الثمن إلى الموكل إن كان متبرعاً أما إذا كان بجعل فلا يقبل منه إلا بينة لكن لو ادعى الرد إلى ورثة الموكل بعد موته إلى غير من ائتمنه لا يقبل منه مطلقاً و يضمه . (٥)

مادة (٢٣٣٠)

يصدق الوكيل بيمينه في نفي التعدي والتفريط عند الاختلاف فيه . (٦)

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٤١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٦٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٥٢ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٢ ، ص ١٠٣ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٤١ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٦٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٥٢ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٢ ، ص ١٢٢ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٢٥٩ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ١٨٩ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٩٠ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٢ ، ص ١٧٧ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣٠٨ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٤٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٠ ، الجديدة .

(٥) ش : ج ٢ ، ص ١٩٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣١٦ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٤٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٥ ، الجديدة .

(٦) ش : ج ٢ ، ص ١٩٠ ، الأولى / ج ٢ ، ص ٣١٥ ، الجديدة .

ك : ج ٢ ، ص ٢٤٦ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٤٨٥ ، الجديدة .

مادة (٢٣٣١)

يصدق الوكيل بيمينه في تلف ما بيده بطريق الوكالة من عين أو ثمن مبيع لكن لو ادعى التلف بحادث ظاهر لا يقبل منه حتى يقيم البينة على الحادث الظاهر سواء كان متبرعاً أو بجعل. (١)

مادة (٢٣٣٢)

إذا اختلف الوكيل والموكل في أصل الوكالة فالقول قول المنكر منها وإن اختلفا في جنس التصرف كأن ادعى الموكل أنه وكله في رهن الدار وادعى الوكيل أنه وكله ببيعها فالقول قول الموكل. (٢)

مادة (٢٣٣٣)

إذا اختلف الوكيل والموكل في صفة الإذن كان ادعى الموكل أنه أمره بالبيع من زيد أو بالشراء بخمسين أو بشراء عبد فادعى الوكيل أمره بالبيع من بكر أو بالشراء بمائة أو بشراء أمة فالقول قول الوكيل. وكذا لو ادعى الوكيل الإذن بالبيع نساء أو بعرض أو بغير نقد البلد فأنكر الموكل فالقول قول الوكيل. وكذا المضارب إذا اختلف مع رب المال في مثل ذلك والخياط إذا قال أذنتني في تفصيله قباء وقال ربه بل قيصاً ونحوه. (٣)

مادة (٢٣٣٤)

إذا اختلف المحجور بعد فك الحجر مع وليه فالقول قول الولي في عدم موجب الضمان وفي المصلحة ووجود الضرورة والغلبة في بيع عقاره وفي تلف مال وفي قدر نفقة وكسوة ما لم يخالف العرف والعادة ويحلف إلا الحاكم فلا يحلف. (٤)

مادة (٢٣٣٥)

القول قول الولي المتبرع في دفع مال المحجور عليه بعد رشده وعقله أما غير المتبرع فلا يقبل قوله بلا بينة. (٥)

(١) ش : ج ٢، ص ١٩٠، ١٩١، الأولى/ج ٢، ص ٣١٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٦، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٥، ٤٨٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٩٢، ج ٢، ص ٣١٧، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٩١، ١٩٢، الأولى/ج ٢، ص ٣١٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٧، الأولى/ج ٣، ص ٤٨٦، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٥٨، ١٥٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٥، ٢٩٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٨، ٢٢٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٥، ٤٥٦، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٥٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٩، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٦، الجديدة.

مادة (٢٣٣٦)

لا يقبل قول الولي في قدر زمن الإنفاق بلا بينة. (١)

مادة (٢٣٣٧)

إذا اختلف المالك والغاصب في قيمة مفصوب تالف أو في قدره أو في حدوث عيب في ملك سرج الدابة المفصوب فالقول قول الغاصب وإن اختلفا في رده أو في عيبه فالقول قول المالك. (٢)

مادة (٢٣٣٨)

إذا اختلف الزوجان أو ورثتهما في قدر الصداق أو في عينه أو صفته أو جنسه أو فيما يستقر به الصداق فالقول قول الزوج أو وارثه بيمينه.

أما إذا اختلفا في قبض الصداق أو في تسمية مهر المثل فالقول لها أو لوارثها بيمينه. ولو اختلفا فيما دفعه لها فقال هو صداق. وقالت هي هبة فالقول له بيمينه. (٣)

مادة (٢٣٣٩)

لو عقد نكاح رجل بامرأة مرتين فادعى أنه عقد واحد أسر ثم أظهر وادعت أنها عقدان بينها فرقة فالقول لها بيمينها لأن الظاهر أن الثاني عقد صحيح يفيد حكماً كالأول ولها المن في العقد الثاني. (٤)

مادة (٢٣٤٠)

لو اختلف المتخالفان في قدر عوض الخلع أو في عينه أو في صفته أو جنسه أو في تأجيله فالقول قولها. (٥)

مادة (٢٣٤١)

إذا ادعى الغرماء لدى الحاكم بعد فك الحجر عن المفلس ولو بعد مدة أن في يده مالاً وبينوا سببه فإن أنكر فالقول قوله بيمينه. (٦)

(١) ش : ج ٢، ص ١٥٩، الأولى/ج ٢، ص ٢٩٦، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٨، الأولى/ج ٣، ص ٤٥٦، الجديدة.

(٢) ش : ج ٢، ص ٣٦٦، الأولى/ج ٢، ص ٤٢٣، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٣٦٣، الأولى/ج ٤، ص ١١٤، الجديدة.

(٣) ش : ج ٣، ص ١٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٧٨، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ٩١، الأولى/ج ٥، ص ١٥٤، الجديدة.

(١) ش : ج ٣، ص ١٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٧٩، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ٩٢، الأولى/ج ٥، ص ١٥٥، الجديدة.

(٥) ش : ج ٣، ص ٢٠٤، الأولى/ج ٣، ص ١١٨، الجديدة.

ك : ج ٣، ص ١٣٨، الأولى/ج ٥، ص ٢٣٠، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٥١، الأولى/ج ٢، ص ٢٨٨، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٢٠، الأولى/ج ٣، ص ٤٤١، الجديدة.

مادة (٢٣٤٢)

القول قول الغرم مع يمينه إذا كان الدين ثابتاً عن معاوضة كالقرض والبيع أو عرف له أصل مال حتى تشهد بيته بإعساره. (١)

مادة (٢٣٤٣)

القول قول المدين مع يمينه إن كان الحق الثابت عليه في غير مقابلة مال أخذه كأرش جنابة وقيمة متلف ومهر أو ضمان أو كفالة أو عوض خنع. (٢)

مادة (٢٣٤٤)

من أتى بلفظ من ألفاظ الكناية في الوقف وقال ما أردت الوقف فالقول قوله. (٣)

مادة (٢٣٤٥)

إذا اختلف المسلم والمسلم إليه في قدر الأجل أو في مضيه أو مكان التسليم فقول مسلم إليه. (٤)

مادة (٢٣٤٦)

إن اختلفا في أداء المسلم فيه فقول المسلم. (٥)

مادة (٢٣٤٧)

وإن اختلفا في قبض الثمن فقول المسلم إليه. (٦)

مادة (٢٣٤٨)

وإن اتفقا على القبض واختلفا هل كان القبض أو بعده فالقول قول من يدعي القبض في المجلس. (٧)

(١) المغني : ج٤ ، ص ٥٠٣ .

(٢) المغني : ج٤ ، ص ٥٠٥ .

(٣) ش : ج٢ ، ص ٤٨٠ ، الأولى/ج٢ ، ص ٤٩١ ، الجديدة .

ك : ج٢ ، ص ٤٤١ ، الأولى/ج٤ ، ص ٢٤٢ ، الجديدة .

(٤) ش : ج٢ ، ص ٨١ ، الأولى/ج٢ ، ص ٢١٩ ، الجديدة .

ك : ج٢ ، ص ١٢٥ ، الأولى/ج٣ ، ص ٢٩٩ ، الجديدة .

(٥) ك : ج٢ ، ص ١٢٥ ، الأولى/ج٣ ، ص ٢٩٩ ، الجديدة .

(٦) ش : ج٢ ، ص ٨٣ ، الأولى/ج٢ ، ص ٢٢١ ، الجديدة .

ك : ج٢ ، ص ١٢٥ ، الأولى/ج٣ ، ص ٢٩٩ ، الجديدة .

(٧) ش : ج٢ ، ص ٨٣ ، الأولى/ج٢ ، ص ٢٢١ ، الجديدة .

ك : ج٢ ، ص ١٢٥ ، الأولى/ج٣ ، ص ٢٩٩ ، الجديدة .

الباب الثالث

في الحلف والنكول

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول: في ما يحلف فيه المدعى عليه وما لا يحلف فيه

مادة (٢٣٤٩)

يحلف المنكر في كل حق لآدمي غير نكاح ورجعة وطلاق وإيلاء وأصل رق وولاء واستيلاء وسب وقذف وقصاص في غير قسامة. فلا تحليف في واحد من هذه ولا يقضي فيها بالنكول. (١)

مادة (٢٣٥٠)

إذا نكل المدعي عليه بمال أو بما يقصد به المال عن اليمين يقضى عليه بنكوله بأن يقول له الخاكة: إن حلفت والا قضيت عليك ثلاثاً. فلو ادعى الوصي الوصية للفقراء فأنكر الوارث حلف الورثة فإن نكلوا قضى عليهم. (٢)

مادة (٢٣٥١)

النكول لا يقضى به في غير المال فلو نكل من ادعى عليه سرقة مال عن اليمين حكم عليه بالمال دون القطع. (٣)

مادة (٢٣٥٢)

لا يحلف المنكر في حق لله تعالى كحد وكفارة ونحوهما. (٤)

(١) ش: ج٤، ص ٣٣٣، الأولى/ج٣، ص ٥٦٦، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٢٨٥، الأولى/ج٦، ص ٤٤٨، الجديدة.

(٢) ش: ج٤، ص ٣٣٣، الأولى/ج٣، ص ٥٦٦، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٢٨٦، الأولى/ج٦، ص ٤٤٨، الجديدة.

المص: ج١٢، ص ١٢٥.

(٣) ش: ج٤، ص ٣٢٩، الأولى/ج٣، ص ٥٥٨، الجديدة.

(٤) ش: ج٤، ص ٣٣٣، الأولى/ج٣، ص ٥٦٦، الجديدة.

ك: ج٤، ص ٢٨٥، الأولى/ج٦، ص ٤٤٨، الجديدة.

مادة (٢٣٥٣)

لا يحلف الوصي على نفي دين على موصيه. (١)

مادة (٢٣٥٤)

لا يحلف شاهد أنكر التحمل، ولا حاكم أنكر الحكم ولا شاهد أنه صادق في شهادته. (٢)

مادة (٢٣٥٥)

اليمن حق المدعي. فلو تعدد المدعون وأنكر المدعي عليه حلف لكل واحد منهم يميناً إلا إذا رضوا منه بيمين واحدة. (٣)

مادة (٢٣٥٦)

تتعدد الإيمان بتعدد الحقوق المدعى بها. فلو ادعى واحد حقوقاً على واحد فعليه في كل حق يمين إلا إذا اتحدت الدعوى فتجب يمين واحدة. ولو تعدد المدعي عليهم حلف كل واحد منهم. (٤)

مادة (٢٣٥٧)

لا فائدة بإيجاب اليمين فيما لا يقضى فيه بالنكول وكذا لو ادعى إنسان على من عليه دين لآخر أو بيده عين لغيره أنه وكيل ربه أو وصيه أو أحييل به من ربه عليه فأنكر لا يستحلف إذ لا يقضى عليه بالنكول ولو أقر فصدقه لم يلزم دفع ذلك إليه. (٥)

مادة (٢٣٥٨)

لا ترد اليمين على المدعي بعد إسقاطها بنكوله. مثلاً لو أقام شاهد بمال ونكل عن الحلف معه حلف المدعي عليه وانقطعت الخصومة وليس للمدعي أن يحلف مع شاهده بعد إسقاطه. (٦)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٨، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٨، الجديدة.

(٣) وجد تعليقاً على هذه المادة قوله («وانظر بعده لا عبرة لحلف المدعي عليه»

وفي المغني جلد ٩ صحيفة ٨٨ «اليمن حق له» الخ طبعة جديدة)

[الطبعة الثالثة دار المنار عام ١٣٦٧ هـ] وهي ليست من تعليقات المؤلف .

ش : ج ٤، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٨٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٨٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٩، الجديدة.

(٥) ش : ج ٤، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٨، الجديدة.

(٦) ش : ج ٤، ص ٣٢٨، الأولى/ج ٣، ص ٥٥٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٧٠، الأولى/ج ٦، ص ٤٣٥، الجديدة.

مادة (٢٣٥٩)

إذا حلف المدعي وقضي له فكاد المدعي عليه وبذل اليمين لم يسمع منه وكذا لو بذلها بعد الحكم عليه بنكوله لم يسمع لأن الحكم قد تم فلا ينقض كما لو قامت به بيعة. (١)

مادة (٢٣٦٠)

من ادعى بوكالة عن غائب فليس للمدعي عليه أن يحلفه إن موكله لم يقر له إلا أن يدعي علمه بالعزل فله تحليفه على نفي علمه، فإن نكل امتنع طلبه له. (٢)

مادة (٢٣٦١)

لا يؤخر حق متيقن لأمر مشكوك فيه. فلو ادعى وكيل عن غائب بحق فقال المدعي عليه موكلك أخذ حقه وعجز عن البيعة فلا يؤخر الحق لتحليف الموكل. (٣)

مادة (٢٣٦٢)

الوكيل بالبيع إذا ادعى عليه المشتري عيب المبيع فأنكر حلف فإن نكل رد عليه بنكوله ورد على موكله. (٤)

مادة (٢٣٦٣)

من اشترى بالوكالة ثم ادعى الوكيل عيب المبيع، فادعى البائع رضى موكله به فإن كان الموكل غائباً ولا بيعة برضائه حلف الوكيل أنه لا يعلم رضى موكله به. (٥)

مادة (٢٣٦٤)

إذا اشترى الوكيل وأسقط خيار العيب ولم يرض الموكل فله رده. وإن أنكر البائع أن الشراء وقع لموكله ولا بيعة حلف البائع أنه لا يعلم أن الشراء وقع له ولزم المبيع الوكيل. (٦)

(١) المغني : ج ١٣، ص ١٢٠.

(٢) ش : ج ٢، ص ١٦٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٠١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٩، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ١٦٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٠١، ٣٠٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٧٧، الأولى/ج ٢، ص ٣٠٨، الجديدة.

(٥) ش : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٣١٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٩، الجديدة.

(٦) ش : ج ٢، ص ١٨٤، الأولى/ج ٢، ص ٣١٢، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٢٤٢، الأولى/ج ٣، ص ٤٧٩، الجديدة.

الفصل الثاني في يمين المدعي

مادة (٢٣٦٥)

اليمن المكلمة للبيئة يجب تقديم الشهادة عليها ، ولا يشترط أن يقول في يمينه : وأن شاهدي صادق في شهادته . (١)

مادة (٢٣٦٦)

إذا حلف المدعي مع شاهده على فعل غيره أو على دعواه على الغير في إثبات حلف على البت . فلو ادعى على زيد أنه غصبه أو اشترى منه أو ادعى عليه ديناً أو أجرة أو إرثاً وأقام شاهداً وأراد الحلف عنه حلف على البت . (٢)

مادة (٢٣٦٧)

لو كان الحق لجماعة بشاهد واحد فأقاموه حلف كل منهم يميناً ، فن حلف منهم أخذ نصيبه ولا يشاركه من لم يحلف . (٣)

مادة (٢٣٦٨)

نكول المورث من اليمن مع شاهده لا يمنع قبول يمين ورثته مع الشاهد إذا استأنفوا الدعوى . مثلاً لو ادعى مالاً فأقام به شاهداً ونكل عن الحلف معه ثم مات المدعي فليس للورثة أن يحلفوا في تلك المحاكمة . أما لو استأنف الورثة وأقاموا الشاهد فلهم أن يحلفوا معه ويحكم لهم . (٤)

(١) ش : ج ٤ ، ص ٣٢٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٧ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٦٩ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٣٥ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٦٧ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٨٦ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٣٢٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٧ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٣٣٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٥٥٧ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٢٧١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٣٦ ، الجديدة .

مادة (٢٣٦٩)

ليس لأحد أن يحلف لإثبات حق لغيره تتعلّق به حقوقه . مثلاً لو كان لمفلس أوليت دين بشاهد وأبى المفلس أو ورثة الميت أن يحلف مع الشاهد فليس للفرماء الحلف . وكذا لو كان لرجل دين بشاهد واحد وأبى أن يحلف فليس لزوجه أن تحلف معه لتعلّق نفقتها به . (١)

مادة (٢٣٧٠)

القسامة : أيمان مكررة في دعوى قتل معصوم . (٢)

مادة (٢٣٧١)

يحلف ورثة القتيل في القسامة إذا استجمعت شرائطها خمسين يميناً توزع عليهم و يكمل الكسر إن وجد وإذا انفرد وارث واحد حلفها كلها . فإذا حلفوها يقاد بها . (٣)

مادة (٢٣٧٢)

يبدأ في أيمان القسامة بالذكور الوارثين ولا يحلف غير الورثة فلو لم يكن في الورثة ذكر أو كانوا فنكّلوا حلف المدعي عليه خمسين يميناً وبرئ إن رضوا بأيمانه وإن نكل المدعي عليه عن شيء من الخمسين يميناً لزمته الدية ولا ترد الأيمان على الورثة . (٤)



(١) ك : ج ٤ ، ص ٢٨٩ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٤٥١ ، الجديدة .

(٢) ش : ج ٤ ، ص ٥٨ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٣٢ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٤١ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٦٧ ، الجديدة .

(٣) ش : ج ٤ ، ص ٦٣ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٣٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٧٦ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٧٦ ، الجديدة .

(٤) ش : ج ٤ ، ص ٦٤ ، الأولى / ج ٣ ، ص ٣٣٤ ، الجديدة .

ك : ج ٤ ، ص ٤٦ ، الأولى / ج ٦ ، ص ٧٦ ، الجديدة .

الفصل الثالث

في صفة اليمين

مادة (٢٣٧٣)

تكفي اليمين بالله تعالى وحده في حق المسلم وغيره. فلو قال والله كفى. وللحاكم تغليظها فيما فيه خطر كجناية لا توجب قوداً. (١)

مادة (٢٣٧٤)

الإستثناء يزيل حكم اليمين. فلو حلف وقال إن شاء الله أو وصلها بشرط أو كلام غير معهود أعيدت عليه اليمين. (٢)

مادة (٢٣٧٥)

إذا حلف المدعي عليه على فعل نفسه أو على دعوى عليه حلف على البت، أما لو حلف على نفي فعل غيره أو على نفي دعوى الغير حلف على نفي العلم. مثلاً: لو ادعى على زيد ديناً أو عرضاً فأنكر ولا بينة وطلب المدعي تحليفه حلف على البت. أما لو ادعى غصباً أو ديناً على مورثه فأنكر فطلب تحليفه حلف على عدم علمه بذلك. (٣)

مادة (٢٣٧٦)

فعل الرقيق كفعل الأجنبي فيحلف السيد إذا وجبت عليه اليمين على نفي العلم. أما إتلاف البهيمة فما ينسب إلى مالكها من تقصير أو تفريط يحلف فيه على البت بأنه ما قصر ولا فرط ولا فيحلف على نفي العلم فيحلف أنه ما يعلم أنها أتلفته. (٤)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٨٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٠، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٣٥، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٩٠، الأولى/ج ٦، ص ٤٥٢، الجديدة.

(٣) ش : ج ٤، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٧، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٨٦، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٩، الجديدة.

(٤) ش : ج ٤، ص ٣٣٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٦٧، ٥٦٨، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٨٦، ٢٨٧، الأولى/ج ٦، ص ٤٤٩، الجديدة.

مادة (٢٣٧٧)

يخلف المدعي عليه المنكر على صفة جوابه لا على صفة الدعوى. (١)

مادة (٢٣٧٨)

لا عبـرة بخلف المدعي عليه دون طلب المدعي طوعاً وأمر الحاكم فلو حلف بلا أمر الحاكم أو دون طلب المدعي أو بطلبه كرهاً لم تسقط عنه اليمين، وللمدعي طلب إعادتها. (٢)



(١) ش : ج ٤، ص ٢٨٣، الأولى/ج ٣، ص ٤٩١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٩، الأولى/ج ٦، ص ٣٣٧، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٢٨٣، الأولى/ج ٦، ص ٤٩١، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ١٩٨، الأولى/ج ٦، ص ٣٣٧، الجديدة.

الفصل الرابع في التحالف

مادة (٢٣٧٩)

إذا تداعى شخصان عيناً ليست بيد أحدهما ولم توجد بينة ولا ظاهر يعمل به تحالفاً وتناصفاها. (١)

مادة (٢٣٨٠)

إذا تداعيا عيناً بأيديهما وتساوت اليدان ولم يوجد ظاهر يرجع أحدهما تحالفاً وتناصفاها ولو كانت لهما بيتان تساقطتا. (٢)

مادة (٢٣٨١)

إذا اختلف متعاقدان، فقال قابض العين وهبتها وقال الآخر بعتهكها ولا بينة لواحد منها تحالفاً فحلف كل منها على ما أنكر ولم يصح بيع. (٣)

مادة (٢٣٨٢)

إذا اختلف متعاقدان، فقال الأول رهنتك ما بيدك بألف، فقال الثاني بعتهكها بألف، أو قال الأول بعتهكها بها، وقال الثاني وهبتهكها بها حلف كل منها على نفس ما ادعى الآخر وأخذ الراهن رهنه وبقي الألف بلا رهن. (٤)

(١) ش : ج ٤، ص ٣٠٣، الأولى/ج ٣، ص ٥١٩، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٢، الأولى/ج ٦، ص ٣٩١، الجديدة.

(٢) ش : ج ٤، ص ٣٠٤، الأولى/ج ٣، ص ٥٢٣، الجديدة.

ك : ج ٤، ص ٢٣٣، الأولى/ج ٦، ص ٣٩٣، الجديدة.

(٣) ش : ج ٢، ص ٥٢٧، الأولى/ج ٢، ص ٥٨٩، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ٤٧٥، الأولى/ج ٤، ص ٣٠٠، الجديدة.

(٤) ش : ج ٢، ص ١٠٤، الأولى/ج ٢، ص ٢٤١، الجديدة.

ك : ج ٢، ص ١٦٧، الأولى/ج ٣، ص ٣٥٣، الجديدة.

تختم

الحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات، والصلاة والسلام على رسوله الذي جاء بأفضل التشريعات. وبعد:

فهذا آخر ما حصلنا عليه من النسخة الخطية لمجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل بخط مؤلفها الشيخ القاضي أحمد بن عبد الله بن محمد القاري المتوفى سنة ١٣٥٩ هـ.

وقد تم التحقيق والمقابلة في شهر شوال عام ١٣٩٩ هـ الموافق لشهر سبتمبر سنة ١٩٧٩ م على يد كل من الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان الأستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، ورئيس اللجنة الجمركية الاستثنائية للمنطقة الغربية بمكة سابقاً، والدكتور محمد إبراهيم أحمد علي الأستاذ المشارك بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة وعضو اللجنة الجمركية الاستثنائية للمنطقة الغربية بمكة سابقاً.

وإن المحققين ليبتهلان إلى الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يكتب له القبول لينتفع به الفقهاء وطلاب العلم في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية، ولينال ثواب الانتفاع المؤلف والمحققان. والله سبحانه يتقبل من عباده ويعفو عن الزلات وهو نعم المولى ونعم النصير. وصلى الله على خاتم أنبيائه محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

المحققان



د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان

- ولد بمكة المكرمة في ذي الحجة عام ١٣٥٥ هـ
- تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي والعالي بمكة وتخرج في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة عام ١٣٧٧ هـ .
- بدأ حياته العملية مدرساً بالتعليم العام سنة ١٣٧٨ هـ .
- عين معيداً بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة عام ١٣٨٤ - ١٣٨٥ هـ .
- ابتعث لتحضير الماجستير والدكتوراه عام ١٣٨٥ هـ .
- حصل على شهادة القانون الانجليزي المقارن بدرجة امتياز من كلية مدينة لندن ١٩٦٩ م
- حصل على الدكتوراه في الفقه المقارن من جامعة لندن عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م)
- عين مدرساً بقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة عام ١٣٩٠ هـ .
- فسي ١٢ / ٨ / ١٣٩١ هـ عين عميداً لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية الى جانب التدريس بها .
- استاذ باحث بكلية الحقوق بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٩٦ / ٩٧ هـ . والقي بها محاضرات عن الفقه الإسلامي .
- ترقى لدرجة أستاذ مشارك بقسم الدراسات العليا في ١٩ / ٢ / ١٣٩٨ هـ .

مولفاته ومحوته :

- كتاب (كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية) مطبوع نشر دار الشروق - جدة
- كتاب (منظمة الايما محمد الأمريكية - دراسة وتحليل) مطبوع نشر دار الشروق - جدة
- التشرية الإسلامي في القرن الرابع عشر الهجري .
- بالعدد الأول من مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى سنة ١٣٩٤ هـ
- الفقه الإسلامي مشاكله ووسائل تطويره
- بالعدد الأول من مجلة الجامعة عام ١٣٩٥ هـ .
- النظريات والقواعد في الفقه الإسلامي - بالعدد الثاني من مجلة الجامعة عام ١٣٩٦ هـ
- دور العقل في الفقه الإسلامي بالعدد الثاني من مجلة كلية الشريعة بجامعة أم القرى عام ١٣٩٦ هـ .
- خصائص التفكير الفقهي عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب
- بالعدد الثالث من مجلة مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى عام ١٤٠٠ هـ
- التطوير القضائي المعاصر في المملكة العربية السعودية .
- بحث باللغة الإنجليزية بالإشتراك مع الزميل الدكتور محمد ابراهيم أحمد علي - مجلة القانون الإسلامي المقارن ، جامعة أحمد بلو ، نيجيريا العدد الثالث ، عام ١٩٦٩ م .



د. محمد إبراهيم المدني

- ولد بمكة المكرمة عام ١٣٥٥ هـ
- تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي والعالى بمكة وتخرج في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة عام ١٣٧٧ هـ
- بدأ حياته العملية مدرساً بالتعليم العام سنة ١٣٧٨ هـ .
- عين معيداً بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة عام ١٣٨٤ هـ - ١٣٨٥ هـ .
- ابتعث لتحضير الماجستير والدكتوراه عام ١٣٨٥ هـ .
- نال شهادة القانون الانجليزي المقارن بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف الأولى من كلية مدينة لندن عام ١٩٦٩ م .
- حصل على الدكتوراه في الفقه المقارن من جامعة لندن عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) .
- عين عضواً في هيئة التدريس بكلية الشريعة بمكة - جامعة أم القرى . عام ١٣٩١ هـ .
- استاذ زائر للمحاضرة في الفقه الاسلامي المقارن بكلية الحقوق جامعة جنيف - سويسرا . عام ١٩٧٦ م .
- استاذ لتدريس الفقه الاسلامي المقارن بكلية الحقوق ، جامعة متشجن ، آن آر بور الولايات المتحدة ، عام ٩٦ - ٩٧ هـ ، ٩٨ - ٩٩ هـ ، (٧٧ - ٧٨ - ٧٩ م) .
- استاذ محاضر بدعوة من كلية الحقوق ، جامعة هارفارد ، الولايات المتحدة سنة ١٩٧٩ م .
- استاذ مشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة ، عام ١٤٠٠ هـ .

مولفاته ومحوته :

- المسؤوليات الاجتماعية للفرد والدولة في القانون السعودي (رسالة دكتوراه باللغة الانجليزية - لم تطبع .
- المذهب عند الشافعية ، بحث ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، العدد الثاني عام ١٣٩٨ هـ .
- القراءة العربية (لتعليم اللغة العربية لغير العرب) بالاشتراك مع د/ راجي راموني ود/ عمرو النامي . آن آر بور ، متشجن ، ١٩٧٨ سنة ١٩٧٨ هـ
- المذهب عند الحنفية ، بحث مجلة مركز البحث العلمي بمكة - جامعة أم القرى .
- التطور القضائي المعاصر في المملكة العربية السعودية ، بحث باللغة الانجليزية بالاشتراك مع الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ، مجلة القانون الاسلامي والمقارن ، جامعة أحمد بلو ، نيجيريا ، العدد الثالث ، عام ١٩٦٩ م

إصدارات إدارة النشر بتهامة

الكتاب العربي السعودي

صدر منها :

المؤلف	الكتاب
المرحوم الأستاذ أحمد قنديل	* الجبل الذي صار سهلاً
الأستاذ محمد عمر توفيق	* من ذكريات مسافر
ترجمة الاستاذ عزيز ضياء	* عهد العبا في البادية
دكتور محمود محمد سفر	* التنمية قضية
دكتور سليمان محمد الغنام	* قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا
الأستاذ عبد الله جفري	* الظلم (مجموعة قصصية)
دكتور عصام خوقير	* الدوام (قصة طويلة)
دكتورة أمل محمد شطا	* غداً أنسى (قصة طويلة)
دكتور علي بن طلال الجهني	* موضوعات اقتصادية معاصرة
دكتور عبد العزيز حسين الصويغ	* أزمة الطاقة إلى أين؟
الأستاذ أحمد محمد جمال	* نحو تربية إسلامية
المرحوم الأستاذ حمزة شحاتة	* إلى ابنتي شيرين
المرحوم الأستاذ حمزة شحاتة	* رفات عقل
دكتور محمود حسن زيني	* شرح قصيدة البردة (دراسة وتحقيق)
دكتورة مريم البغدادي	* عواطف انسانية (ديوان شعر)
المرحوم الشيخ حسين باسلامة	* تاريخ عمارة المسجد الحرام
دكتور عبد الله حسين باسلامة	* وقفة
الأستاذ أحمد السباعي	* خالتي كدرجان (مجموعة قصصية)
الأستاذ عبد الله الحصين	* أفكار بلا زمن
الأستاذ عبد الوهاب عبد الواسع	* علم إدارة الأفراد
الاستاذ محمد الفهد العيسى	* الانحمار في ليل الشجن [ديوان شعر]
الأستاذ محمد عمر توفيق	* طه حسين والشيخان
دكتور غازي القصيبي	* التنمية وجهاً لوجه

- * الحضارة تحدُّ دكتور محمود محمد سفر
- * عبر الذكريات (ديوان شعر) الأستاذ طاهر زغشري
- * لحظة ضعف الأستاذ فؤاد صادق مفتي
- * الرجولة عماد الخلق الفاضل المرحوم الأستاذ حمزة شحاتة
- * ثمرات قلم الأستاذ محمد حسين زيدان
- * بائع التبغ الأستاذ حمزة بوقري
- * اعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة الاستاذ محمد علي مغربي
- * النجم الفريد ترجمة الاستاذ عزيز ضياء
- * مكانك تحمدي الأستاذ أحمد محمد جمال
- * قال وقلت الأستاذ أحمد السباعي
- * نبض.. الأستاذ عبد الله جفري
- * نبت الأرض الدكتور فائنة أمين شاكر

تحت الطبع:

- * السعد وعد (مسرحية) الدكتور عصام محمد علي خوير
- * قصص من سومرست موم ترجمة الاستاذ عزيز ضياء
- * عن هذا وذاك الدكتور غازي عبد الرحمن القصيبي
- * قصص من طاغور ترجمة الاستاذ عزيز ضياء
- * الأمثال الشعبية في مدن الحجاز الأستاذ أحمد السباعي
- * افكار تربوية الدكتور ابراهيم عباس نتو
- * تأملات في دروب الحق والباطل الشيخ عبد الله عبد الغني خياط
- * خدعتني بحبها (مجموعة قصصية) الأستاذ عبد الله بوقس
- * نقر العصافير المرحوم الأستاذ أحمد قنديل
- * السنيورا (قصة طويلة) الدكتور عصام خوير
- * أيامي.. الأستاذ أحمد السباعي

- * التاريخ العربي وبدايته الأستاذ أمين مدني
- * ماما زبيدة [مجموعة قصصية] الأستاذ عزيز ضياء
- * مدارسنا والتربية الأستاذ عبد الوهاب أحمد عبد الواسع
- * دوائر في دفتر الزمن «مجموعة قصصية» الأستاذ سباعي عثمان
- * جسور الى القمة الأستاذ عزيز ضياء
- * قال بيدبا الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار
- * هكذا علمني وردزورث الأستاذ أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري
- * عام ١٩٨٤ جورج أورويل [ترجمة] ترجمة الاستاذ عزيز ضياء
- * مشواري مع الكلمة الأستاذ حسن عبد الحي قزاز
- * وجيز النقد عند العرب الأستاذ عبد الله عبد الوهاب العباسي
- * لن تلحد الأستاذ أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري
- * تاريخ الكعبة المعظمة وعمارتها فضيلة الشيخ حسين باسلامة
- * رسائل إلى ابن بطوطة (ديوان شعر) الأستاذ عبد الله عبد الوهاب العباسي
- * الإسلام في نظر أعلام الغرب الشيخ حسين باسلامة
- * فلسفة المجانين الأستاذ سعد البوردي
- * الأصداف (ديوان شعر) المرحوم الأستاذ أحمد قنديل
- * عن هذا وذاك دكتور غازي القصيبي
- * الدمعات الخمس (ديوان شعر) المرحوم الاستاذ أحمد قنديل
- * العقاد الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار

الكتاب الجامعي

صدر منها :

- * الإدارة : دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية دكتور مدني عبد القادر علاقي
- * الجراحة المتقدمة في سرطان الرأس والعنق [باللغة الانجليزية] الدكتور : فؤاد زهران
الدكتور : عدنان جمجوم
الدكتور : محمد عيد
- * النومن الطفولة إلى المراهقة دكتور محمد جميل منصور
دكتور فاروق سيد عبد السلام
- * الحضارة الإسلامية في صقلية وجنوب إيطاليا دكتور عبد المنعم رسلان
- * النفط العربي وصناعة تكريره دكتور أحمد رمضان شقلية
- * علاقة الآباء بالأبناء [دراسة فقهية] دكتور سعاد ابراهيم صالح
- * مبادئ القانون لرجال الأعمال في المملكة العربية السعودية دكتور محمد ابراهيم أبو العينين
- * الاتجاهات العددية والتنوعية للدوريات السعودية الأستاذ هاشم عبده هاشم

تحت الطبع :

- * الملامح الجغرافية لدروب الحج الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
- * مشكلات الطفولة دكتور محمد جميل منصور
- * هندسة النظام الكوني في القرآن دكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر

- * الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية الأستاذ نبيل عبد الحفي
- * النظرية النسبية دكتور عبد الرحمن فكري
- * الأدب المقارن (دراسة في العلاقة بين الأدب العربي والآداب الأوربية) دكتور عبد الوهاب علي الحكمي
- * شعراء التربادور دكتورة مريم البغدادي
- * الفكر التربوي في رعاية الموهوبين الدكتور لطفي بركات أحمد



صدر منها :

- * حارس الفندق القديم الأستاذ صالح ابراهيم
- * دراسة نقدية لفكر زكي مبارك دكتور محمود الشهابي
- * (باللغة الانجليزية) الأستاذة نوال قاضي
- * التخلف الإملائي
- * ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودية (باللغة العربية)
- * ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودية (باللغة الانجليزية)
- * تسالي دكتور حسن يوسف نصيف
- * مجلة الأحكام الشرعية للمرحوم الشيخ أحمد بن عبد الله قاري
- * دراسة وتحقيق : د. عبد الوهاب أبو سليمان د. محمد ابراهيم أحمد علي

- * النفس الانسانية في القرآن الأستاذ ابراهيم سرميق
- * الرياضة عند العرب في الجاهلية وصدر الاسلام الأستاذ أمين ساعاتي
- * خطوط وكلمات [رسوم كاريكاتورية] الأستاذ علي الخرجي
- * القرآن ودنيا الانسان الأستاذ صلاح البكري
- * الوحدة الموضوعية في سورة يوسف دكتور حسن محمد باجودة
- * الأسر القرشية .. أعيان مكة المحمية الأستاذ أبو هشام عبد الله عباس بن صديق
- * الاستراتيجية النفطية ودول الأوبك الأستاذ أحمد محمد طاشكندي
- * ألوان الأستاذ أحمد شريف الرفاعي
- * عطر وموسيقى الأستاذ محمد اسماعيل جوهري
- * اضاء على نظام الأسرة في الاسلام دكتور سعاد ابراهيم صالح
- * وللخوف عيون (مجموعة قصصية) الأستاذ أحمد شريف الرفاعي
- * سوانح وخطرات الأستاذ أحمد محمد طاشكندي
- * الحجاز واليمن في العصر الأيوبي دكتور جميل حرب محمود حسين
- * نقاد من الغرب الأستاذ عبد الله عبد الوهاب العباسي
- * ماذا تعرف عن الأمراض دكتور اسماعيل الهلباوي
- * جهاز الكلية الصناعية دكتور عبد الوهاب عبد الرحمن مظهر

رسائل با صيغة

تحت الطبع:

- * العثمانيون والإمام القاسم بن علي في اليمن الأستاذة أميرة علي المداح
- * القصة في أدب الجاحظ الأستاذ عبد الله أحمد باقازي
- * الخراسانيون ودورهم السياسي الأستاذة ثريا حافظ عرفة
- * تاريخ عمارة الحرم المكي الشريف الأستاذة فوزية حسين مطر

الأستاذ رشاد عباس معتوق

● نظام الحسبة في العراق حتى عصر المأمون

الأستاذ عبدالكريم على باز

● افتراءات فليب حتى ، وبروكل مان
على التاريخ الإسلامي .

كتاب للأطفال

لكل حيوان قصة - للأستاذ يعقوب اسحاق

تحت الطبع :

صدر منها :

- * الذئب
- * الحمار الوحشي
- * الفراشة
- * الخروف
- * الببغاء
- * الوعل
- * الجاموس
- * الحمامة
- * الفرس
- * الدجاج
- * البط
- * الغزال

- القرد ..
- الضب
- الثعلب
- الكلب
- الغراب
- الأرنب
- السلحفاة
- الجمل
- الاسد
- البغل
- الفار ..
- الحمار الاهلي

كتاب للناسئين

وطني الحبيب

[حلقات] يكتبها الأستاذ يعقوب إسحاق

صدر منها :

جدة القديمة .

نحت الطبع :

جدة الحديثة .

حكايات للأطفال

قصص للأطفال

يكتبها الأستاذ عزيز ضياء

تكتبها الأستاذة فريدة فارسي

كتب صدرت باللغة الانجليزية

English Books Published By Tihama

- Tihama Economic Directory.
- Riyadh Citiguide.
- Banking and Investment in Saudi Arabia.
- A Guide to Hotels in Saudi Arabia.
- Surgery of Advanced Cancer of Head and Neck.

By F.M. Zahran
A.M.R. Jamjoom
M.D. EED

- Zaki Mubarak: A Critical Study.
By Dr. Mahmud Al Shihabi
- Summary of Saudi Arabian
Third Five year Development Plan

تصويبات

الصفحة	السطر	الخطأ	المصواب
٨٥	٩	(١)	(٢)
٨٥	١٢	(٢)	(٣)
١١٧	١١	(١)	(٢)
١١٧	١٦	(٢)	(٣)
٢٨٢	الأول	—	مادة ٧٧٧
٢٨٤	١٤	(١)	(٤)
٣٦٠	٥ هامش	ش: جـ ٢	(٣): ش: جـ ٢
٥١٦	٣	١٦٦٩	١٦٩٩
٥٤١	١٠	(١)	(٣)
٥٩٣	١٣	(١)	(٤)
٥٩٣	١٥	(٢)	(٥)
٦٤٦	١٠ هامش	ش: جـ ٤،	(٥): ش: جـ ٤،
٦٦٤	٧ هامش	(١)	(٤)
٦٧٨	٢٧	عن	عند
٦٤٦	١٢ هامش	(٥)	(٦)

المؤلف:

- وُلِدَ في مكة المكرمة عام ١٣٠٩هـ.
- حفظ دَجْوَةَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى يَدَيِ وَالِدِهِ.
- شَغِلَ الْقُرَاءَ الشَّيْخَ عَبْدَ اللَّهِ الْقَارِيَّ.
- التَّمَحُّقُ بِالدرِسةِ الصَّوْلَتِيَّةِ، وَتَلَقَّى عِلْمَهُ بِهَا، بِالإِضافَةِ إِلَى حُضُورِهِ حَلَقَاتِ التَّدْرِيسِ بِالسَّجْدِ الْحَرَامِ.
- انضَمَّ إِلَى لَجِنَةِ التَّدْرِيسِ أَثناءَ دِرَاسَتِهِ بِالدرِسةِ وَذَلِكَ لِشُبُورِهِ الْبَكْرِ وَقَدْ عُرِفَ فِيمَا بَعْدَ - بِنَابِغَةِ الصَّوْلَتِيَّةِ.
- اجْتَازَ امْتِحَانِ إجازَةِ التَّدْرِيسِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِتَفُوقٍ وَاصِعٍ وَاحِداً مِنْ مُدَرِّسِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِالإِضافَةِ إِلَى اسْتِمْرَارِهِ فِي التَّدْرِيسِ بِمَدْرَسَتِهِ حَتَّى عام ١٣٣٤هـ.
- انتُخِبَ معاوناً لِأَمِينِ الْفَتْوَى بِمكة المكرمة عام ١٣٣٦هـ كَمَا عُيِّنَ عَضواً لِهُيئَةِ التَّدْرِيقَاتِ الشَّرْعِيَّةِ عام ١٣٣٩هـ إِلَى جَانِبِ عِيَلِهِ السَّابِقِ.
- عُيِّنَ قاضياً فِي جِدَّةِ سَنَةِ ١٣٤٥هـ.
- تَوَلَّى التَّدْرِيسَ وَالِدَعْوَةَ وَالإِمامَةَ بِمَسْجِدِ عَكَّاشَةِ مَجْدَةٍ.
- عُيِّنَ فِي عام ١٣٤٩هـ عَضواً فِي مَجْلِسِ الشُّورى.
- فِي عام ١٣٥٠هـ عُيِّنَ رَئيساً لِلْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى بِمكة المكرمة.
- عُيِّنَ فِي عام ١٣٥٧هـ عَضواً فِي رِئاسةِ الْقَضَاءِ لهُيئَةِ تَحْيِيزِ الْأَحْكامِ حَالِيّاً.
- تَوَفَّى فِي الطَّائِفِ عام ١٣٥٩هـ.
- تَرْجُمَةُ وَافِيَةِ لِحَيَاةِ الْمُؤَلِّفِ فِي مَقْدِمَةِ الْكِتَابِ...
- تَرْجُمَةُ وَافِيَةٍ لِلْمُعَلِّقِينَ عَلَى صَفْحَةِ ٦٧٨ وَصَفْحَةِ ٦٧٩...

